

المحلى

لابن حزم

المجلد العاشر

مكتبة دار التراث

٢٩ شارع الجمهورية . القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0113274

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة ،
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نقر الاندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء العاشر

تحقيق
احمد محمد شاكر

دار البتراث

ص ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الرضاع

١٨٦٣ مسألة ومن كانت له امرأتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت احدهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى بلبن حدث لها من حمل منه امرأة كذلك لم يحل لاحدهما نكاح الآخر أصلا ، وكل من أرضعت الرجل حرمت عليه لأنها أمه من الرضاعة وحرمت عليه بناتها لأنها إخوانته سواء في ذلك من ولدت قبله أو من ولدت بعده من الرضاعة وحرمت عليه إخوانها لأنها خالاته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنها جداته وحرمت عليه أخوات زوج التي أرضعتها بلبنها من حمل منه لأنها عماته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنها جداته وحرمت عليه من أرضعت امرأته بلبن حدث لها من حمل منه لأنها من بناته ، وكذلك يحرم على الرجل الذي أرضعت امرأته ، وحكم التي ترضع امرأته كحكم ابنتها التي ولدتها ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة * برهان ذلك قول الله عز وجل فيما حرم من النساء : (وأما نكاح اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقول رسول الله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » فدخل في هذا كل ما ذكرنا وما لم نذكر وبالله تعالى التوفيق ، وكل هذا فلا خلاف فيه الا في خمسة مواضع وهي لبن الفحل . وصفة الرضاع المحرم . وعدد الرضاع المحرم . ورضاع الكبير . والرضاع من ميتة *

١٨٦٤ مسألة لبن الفحل يحرم وهو ما ذكرنا آنفا من أن ترضع امرأة رجلا ذكرًا وترضع امرأته الأخرى التي فحرم احدهما على الأخرى ، وقد رأى قوم من السلف هذا لا يحرم شيئا كما صرح عنه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وروى عن طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تأذن لمن أرضعته أخواتها وبنات أخيا

ولا تأذن لمن أرضعته نساء أخوتها وبنى أخوتها ، ومثله من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه حدثه بذلك عن عائشة أم المؤمنين . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني ربيعة . ويحيى بن سعيد . وعمرو بن عبد الله . وأفلح بن حميد كلهم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : كان يدخل على عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها من أرضعته بنات أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أبي بكر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خفيف عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال : لا بأس بلبن الفحل . وروناه أيضا من طريق جابر بن عبد الله : ومن طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد ابن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة بن الأسود أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير قالت زينب : فارسل إلى عبد الله بن الزبير يخطف ابنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان حمزة بن الكلبة قتل لرسوله : وهل تحمله ؟ أنما هي بنت أخيه فارسل إلى ابن الزبير إنما تريد من النعنا وما ولدت أسماء أخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بأخوة فارسل فأسألي عن هذا فارسلت فسلت وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا : ان الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فأنكحتها إياه فلم تزل عنده حتى هلك * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أن حمزة بن الزبير بن العوام تزوج ابنة زينب بنت أم سلمة وقد أرضعت أسماء بنت أبي بكر زينب بنت أم سلمة بلبن الزبير قال يحيى بن سعيد : وكانت امرأة سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قد أرضعت حمزة بن عبد الله بن عمر فولد لسالم بن عبد الله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر فتزوج بنت حمزة بن عبد الله بن عمر . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني عمرو بن حسين مولى قدامة بن مظعون أن سالم ابن عبد الله بن عمر زوج ابنا له أختاله من أبيه من الرضاعة . ومن طريق عبد الرزاق ووكيع قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن الأعمش وقال : وكيعة عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال جميعا عن إبراهيم النخعي قال : لا بأس بلبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلمة أنا محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه سأل سعيد بن المسيب : وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قالوا كلهم : إنما يحرم من الرضاعة ما كان من قبل النساء ولا يحرم ما كان من قبل الرجال * ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية - هو محمد بن خازم الضرير - عن

محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قد كره عنهم وزاد فيه أبا بكر بن سليمان ابن أبي حنمة ، وروى أيضا عن مكحول . والشعبي . ومن طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبد الله الواسطي عن خالد الحذاء عن بكر بن عبد الله عن أبي قلابة أنه لم يكن يرى بلبن الفحل بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد أخبرني أن فلان قال قلت للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن فلانا من آل أبي فروة أراد أن يزوج غلاما أخته من أبيه من الرضاة فقال القاسم : لا بأس بذلك . وذهب آخرون إلى التحريم به كما روينا من طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها اسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب : فكان الزبير يدخل على وأنا امتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول : أقبل على خديني أرى أنه في وما ولد فهم أخوتي . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاما أحمل أن يتناكها؟ فقال ابن عباس : لا اللقاح واحد . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا عباد بن منصور قال : سألت القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق وطاوسا وعطاء بن أريز باح . والحسن البصري فقلت : امرأة أبي أرضعت بلبن أخوتي جارية من عرض الناس إلى أن أتزوجها ؟ فقال القاسم : لأبوك أبوها ، وقال عطاء . وطاوس . والحسن : هي أختك . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد أنه كره لبن الفحل . ومن طريق سعيد بن منصور . وأبي عبيد قال : نا هشيم أن عبد الله بن سبرة المحدث أن سمع الشعبي يكره لبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلمة أنه نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه في رجل أرضعت امرأة أبيه امرأة وليست أمه اتحل له ؟ قال عروة : لا تحل له . ومن طريق مالك عن ابن شهاب قال : الرضاة من قبل الأم تحرم . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الله بن إدريس الأودي عن الأعمش قال : كان عمارة . وأمه إهم . وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بخبر أبي القيس . **قال أبو محمد** : هكذا يفعل أهل العلم لا كمن يقول : أين كئن فلان وفلان عن هذا الخبر ؟ وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . واليث بن سعد . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وتوقف فيه آخرون كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - نا عباد بن منصور قال :

سألت مجاهدا عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبي أنرى لى أن أتزوجها؟ فقال : اختلف فيها الفقهاء فقلت أقول شيئا ، وسألت ابن سيرين فقال : مثل قول مجاهده **قال أبو محمد** : ففظرنا في ذلك فوجدنا ما رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا حرمة بن يحيى التجبى أنا ابن وهب أخبرنى يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته « أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد الحجاب وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاة وقالت عائشة : قلت : والله لا آذن لأفلح حتى استأذن رسول الله ﷺ فان أبا القعيس ليس هو الذى أرضعنى ولكن أرضعتى امرأته فلما دخل على رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله ان أفلح أخا أبى القعيس جاء يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى استأذنك قالت : قال النبى ﷺ : ائذنى له » . وناحمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصرى أنا عيسى ابن حبيب القاضى نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنى جدى محمد ابن عبد الله ناسفان بن عينة عن الزهرى وهشام بن عروة كلاهما عن عروة عن عائشة أم المؤمنين يزيد أحدهما على صاحبه قالت : « جاء عى بعد ما ضرب الحجاب فاستأذن على فلم آذن له فجاء النبى ﷺ فقال : ائذنى له فانه عمك قلت : يا رسول الله فانما أرضعتى المرأة ولم يرضعنى الرجل قال : تربت بيمينك ائذنى له فانه عمك » . ومن طريق مسلم نا عبد الله ابن معاذ الغبرى نا أبى ناشعة عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل الى أبى عمك أرضعتك امرأة أخى فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : ليدخل عليك فانه عمك » فكان هذا خبرا لا تجوز مخالفته وهو (١) زائد على ما فى القرآن .

وأما الخفيفون والمالكيون . فتناقضوا هنا أقبح تناقض لان كلنا الطائفتين قول : اذا روى صاحب خبرا عن رسول الله ﷺ وروى عن ذلك صاحب خلاف ماروى فهو دليل على نسخ ذلك الخبر ، قالوا ذلك فى مواضع ، منها ما روى عن جابر فى ولد المدبرة انه يمتق ويرق فى رقبها فدعوا ان هذا خلاف لما روى عن جابر (٢) عن النبى ﷺ باع مدبرا ؛ والعجب انه ليس خلا قالما روى بل هو موافق لبيع المدبر لان فيه ريق رقبها .

قال أبو محمد : وهذا خبر لم يروه عن رسول الله ﷺ الا عائشة وحدها وقد

صح عنها خلافه فآخذوا بروايتها وتركوها أي لم يقولوا لم تخالفه الا لفضل علم عندها ، وقالوا : لا ندري لاي معنى لم يدخل عليها من ارضعت نساء اخوتها *

قال أبو محمد : فكان هذا عجبا جدا ثبتت عنها كما أوردنا انه كان لا يدخل عليها من ارضعت نساء أبي بكر . ونساء اخوتها . ونساء بنى اخوتها بأصح اسناد . وانه كان يدخل (١) عليها من ارضعت اخواتها وبنات اخواتها قبل ههناشي . يمكن ان يحمل هذا عليه ؛ الا أن الذين أذنت لهم وأنهم ذوى محرم منها وان الذين لم تأذن لهم لم نرهم ذوى محرم منها ولكنهم لا يستحيون من المجاهرة بالباطل ومدافعة الحق بكل ما جرى على السقم من غث و رث ونعوذ بالله من الضلال * وقال بعضهم : للبرأة انه تحتجب عن شامت من ذوى محارمها قلنا : ان ذلك لها الا أن تخصيصها رضى الله عنه بالاحتجاب عنهم من ارضعت نساء أبيها ونساء اخوتها ونساء بنى اخواتها دون من ارضعت اخواتها وبنات اخواتها لا يمكن الا الوجه الذى ذكرنا لا سيما مع تصريح ابن الزبير وهو اخص الناس بها بأن لبن الفعل لا يحرم ، وأقضى القاسم (٢) بذلك فظهر تناقض أقوالهم والحد شرع العالمين ، وعهدنا بالطائفتين تعترض كلتاهما عن الخبر الثابت بالمسح على العمامة وعلى رضا ع سالم بانها زيادة على ما فى القرآن ولا شك فى أن التحريم لبين الفعل زيادة على ما فى القرآن ولم يحجى بحجى التواتر فظهر أيضا تناقضهم ههنا ، وعهدنا بالطائفتين تقولان : ان ما كثر به البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد وراموا بذلك الاعتراض على الخبر الثابت من أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ولين الفعل مما تكثر به البلوى وقد خالفته الصحابة وأمّهات المؤمنين هكذا جملة وابن الزبير . وزينب بنت أم سلمة . والقاسم وسالم . وسعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبوسلة بن عبد الرحمن ابن عوف . وأبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة . وإبراهيم النخعي . وأبو قلابة . ومكحول . وغيرهم فلا قالوا ههنا . لو كان صحيحا ما خفى على هؤلاء . وهو مما تكثر به البلوى كما قالوا فى خبر التفرق فى البيع وما نعله خفى عن أحد من الصحابة والتابعين الا عن ابراهيم النخعي وحده ، فظهر بهذا فساد أصولهم الفاسدة التى ذكرنا وانها لا معنى لها وانما هى اعتراض على الحق بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان .

١٨٦٥ مسألة ولو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة رضاعا محرما حرما جميعا وانفسخ نكاحهما اذ صارتا بذلك الرضاع أختين أو عمّة وبنت أخ أو خالة وبنت أخت أو حريمّة امرأة له لانهما معا حدث لهما التحريم فلم تكن احداهما أولى

بالفسخ من الأخرى و كذلك لو دخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً ولا فرق فلولم يدخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً انفسخ نكاح التي صارت أملاً لأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة صحيحاً لأن الله تعالى قال: (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فصارت بنت امرأته التي لم يدخل بها ولا هي في حجره فثبت نكاحها وصارت الأخرى من أيمهات نسائه فحرمت جملة وبالله تعالى تأييده

١٨٦٦ مسألة: وأما صفة الرضاع المحرم فأنما هو ما امتنعه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط، فاما (١) من سقى لبن امرأة فشربه من إناثه أو حلب فيه فبلعه أو أطعمه بجزء أو في طعام أو صب فيه أو في أنفه أو في أذنه أو حتى به فكل ذلك لا يحرم شيئاً ولو كان ذلك غذاء، دهره كله برهان ذلك قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة) وقال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً إلا بالارضاع والرضاعة والرضاع فقط ولا يسمى ارضاعاً إلا ما وضعت المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع يقال أرضعته ترضعه ارضاعاً ولا يسمى رضاعاً ولا ارضاعاً إلا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه تقول: رضع يرضع رضاعاً ورضاعة، وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيء منه ارضاعاً ولا رضاعة ولا ارضاعاً إنما هو حلب وطعام وسقاء وشرب أو أكل وبلع وحقته وسعوط وتقطير، ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئاً، فإن قالوا: - فإنا ذلك على الرضاع والارضاع قلنا: القياس كله باطل ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل وبالضرورة يدرى كل ذي فهم أن الرضاع من شاة أشبه بالرضاع من امرأة لأنهما جميعاً رضاع من الحقبة بالرضاع ومن السعوط بالرضاع وهم لا يحرمون بغير النساء فلاح تناقضهم في قياسهم الفاسد وشرعهم بذلك ما لم يأذن به الله عز وجل •

قال أبو محمد: وقد اختلف الناس في هذا فقال الليث بن سعد: لا يحرم السعوط بلبن المرأة ولا يحرم أن يسقى الصبي لبن المرأة في الدواء لأنه ليس برضاع إنما الرضاع ما مضى من الثدي هذا نص قول الليث وهذا قولنا وهو قول أبي سليمان وأصحابنا • ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلت إلى عطاء أسأله عن سعوط اللبن للصغير وكله به أيحرم؟ قال: ما سمعت أنه يحرم، وقال أبو حنيفة: وأصحابه:

لا يحرم الكحل للصبي باللبن ولا صبه في العين أو الأذن ولا الحقنة به ولا مداواة الجائفة به ولا المأمومة به ولا تقطيره في الإحليل قالوا : فلو طبخ طعام بلبن امرأة حتى صار مرققة فضجة وكان اللبن ظاهرا فيها غالبا عليها بلونه وطعمه فاطعمه صغيرا لم يحرم ذلك عليه نكاح التي اللبن منها ولا نكاح بناتها وكذلك لو ثرد له خبز في لبن امرأة فأكله كله لم يقع بذلك تحريم أصلا ولو شربه كان محرما كالرضاعه وأما الخلاف في ذلك فإنه قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : السعوط . والوجور يحرمان كتحريم الرضاع وقد تناقضوا في هذا على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وروينا عن الشعبي ان السعوط والوجور يحرمان .

قَالَ ابْنُ مَجْمَدٍ : احتج أهل هذه المقالة بأن قالوا : صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « إنما الرضاعة من الجماعة » قالوا : فلما جعل عليه الصلاة والسلام الرضاعة المحرمة ما استعمل لطردها الجوع كان ذلك موجودا في السقى والأكل قلنا : هذا لاجبة لكم فيه لوجهين ، أحدهما ان المعنى الذي ذكرتم لا يوجد في السعوط لانه لا يرفع به شيء من الجوع ، فان لجوا وقالوا : بل يدفع قلنا لا صحاب أبي حنيفة : ان حظ السعوط من ذلك كحظ الكحل والتقطير في العين باللبن سواء سواء لان كل ذلك واصل الى الحلق الى الجوف فلم يفرق بين الكحل به وبين السعوط به ؟ هذا وأتم يقولون : ان من قطر شيئا من الأدهان في أذنه وهو صائم فإنه يفطر وكذلك ان احتقن فان كان ذلك يصل الى الجوف فلم يحرّموا به في اللبن يحقن بها أو يكتحل به وان كان لا يصل الى الجوف فلم يفطر به بالصائم ؟ وهذا تلاعب لا خفاء به ، وقال مالك : ان جعل لبن المرأة في طعام وطبخ وغاب اللبن أو صب في ماء فكان الماء هو الغالب فسقى الصغير ذلك الماء أو اطعم ذلك الطعام لم يقع به التحريم ، وأضافاتهم يحرمون بالنقطة تصل الى جوفه وهي لا تدفع عندهم شيئا من الجماعة (١) فظهر خلافهم للخبر الذي موهوا بأنهم يحتجون به ، والوجه الثاني ان هذا الخبر حجة لنا لانه عليه الصلاة والسلام انما حرم بالرضاعة التي تقابل بها الجماعة ولم يحرم بغيرها شيئا فلا يقع تحريم بما قوبلت به الجماعة من أكل أو شرب أو وجور أو غير ذلك الا أن يكون رضاعة كما قال رسول الله ﷺ : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) فان موهوا بما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج ان عبد الكريم ان سالم بن أبي الجعد مولى الاشجعي حدثه ان أباه أخبره انه سأل على بن أبي طالب فقال : اني اردت ان أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويت به

فقال له على : لاتنكحها ونهاه عنها ، وكان على بن ابي طالب يقول : ان سفته امرأته من لبن سريته أو سفته سريته من لبن امرأته لحرما عليه فلا يحرمها ذلك .

قال ابو محمد : هذا عليهم لالهم لان في رضاع الكبير والتحريم به وهم لا يقولون بذلك ، وفيه ان رضاع الضر اثر لا يحرم عند على وهم لا يقولون بهذا .

١٨٦٧ مسألة قال أبو محمد : وان ارتضم صغير او كبير من لبن مية أو مجنونة أو سكرى خمس رضعات فان التحريم يقع به لانه رضاع صحيح ، وقال الشافعي : لا يقع بلبن الميتة رضاع لانه نجس ، قال على : هذا عجب جدا ان يقول في لبن مؤمنة انه نجس وقطعصح عن النبي ﷺ انه قال : « المؤمن لا ينجس » ، وقد علمنا ان المؤمن في حال موته وحياته سواء هو طاهر في كلتا الحالتين ، ولبن المرأة بعضها وبعض الطاهر طاهر الا ان يخرج عن الطهارة نص فيوقف عنده ثم يرى لبن الكافرة طاهر ا يحرم وهو بعضها ، والله تعالى يقول : (انما المشركون نجس) وبعض النجس نجس بلا شك ، فان قيل : فأنتم تقولون : ان لبن الكافرة نجس بلا شك وانتم تجيزون مع ذلك استرضاع الكافرة قلنا : لان الله تعالى اباح لنا نكاح الكناية وأوجب على الام رضاع ولدها وقد علم الله تعالى أنه سيكون لنا اولاد منهم (وما كان ربك نسيا) الا اننا نقول : ان غير الكناية لا يحل لنا استرضاعها لانها ليست مما أبيع لنا اتخاذهن أزواجا وطلب الولد منهم فبقى لبنها على النجاسة جملة وبالله تعالى التوفيق . ثم نقول : لو خالط لبن المرضعة دم ظاهر من فم المرضع أو غير ذلك من المحرمات لحرم كما يحرم اللبن الذي لم يخالطه شيء من ذلك لاننا قد بينا في كتاب الطهارة من كتابنا هذا وغيره أن النجس والحرام اذا خالطهما الطاهر الحلال فان الطاهر طاهر والنجس نجس والحلال حلال والحرام حرام فالحرم هو اللبن لا ما خالطه من حرام أو نجس ولكل شيء حكمه وبالله تعالى التوفيق ، ولبن المشركة انما ينجس هو وهي بذلك لدينها النجس فلو أسلمت لظهرت كلها فلا رضاعها حكم الارضاع في التحريم لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٨٦٨ مسألة ولا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات تقطع كل رضعة من الأخرى او خمس مصات مفترقات كذلك أو خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى هذا اذا كانت المصاة تغني شيئا من دفع الجوع والاطمئنت شيئا ولا تحرم شيئا ، وهذا مكان اختلف فيه الملق فروي عن طائفة أنه لا يحرم الا عشر رضعات لأقل من ذلك كما روينا من طريق مالك عن نافع أن سالم بن عبدالله بن عمر أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به الى أم كلثوم أختها بنت أبي بكر الصديق

وهي ترضع فقال: أرضعه عشر رضعات حتى يدخل على قال سالم: فأرضعتي ثلاث رضعات ثم مرضت أم كلثوم فلم ترضعني فلم أكن أدخل على عائشة أم المؤمنين من أجل أن أم كلثوم تتم لي عشر من الرضعات. ومن طريق مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت عاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير ففعلت فكان يدخل عليها.

قال أبو محمد: عاصم بن عبد الله بن سعد هذا هو مولى عمر بن الخطاب. ثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن يزيد نا سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عقبة قال: سألت عروة بن الزبير عن الرضاع فقال: كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعدا، فدل هذا على أنه قول عروة لأنه أجاب به الذي استفتاه، وقد روى أيضا سبع رضعات كما حدثنا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا عبيد الله بن عمر القواريري نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: إنما يحرم من الرضاع سبع رضعات.

قال أبو محمد: الأول عنها أصح وهذا قد رواه من هو أحفظ من أبي الخليل ومن يوسف بن ماهك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل عروة بن الزبير عن صبي شرب قليلا من لبن امرأة فقال له عروة: كانت عائشة تقول: لا تحرم دون سبع رضعات أو خمس، وطائفة قالت: بخمس رضعات كما قلنا نحن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: لا تحرم دون خمس رضعات لمعلوماته قال أبو محمد: هذا يخرج على أنها كانت تأخذ لنفسها بعشر رضعات ولغيرها بخمس رضعات. نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا محمد بن أبي عدي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت قال: لا تحرم الرضعة والرضتان والثلاث وهو قول الشافعي. وأصحابه، وطائفة قالت: لا يحرم أقل من ثلاث رضعات وهو قول سليمان بن يسار. وسعيد بن جبير. وأحمد بن حنبل. وإسحق ابن راهويه. وأبي عبيد. وأبي ثور. وابن المنذر. وأبي سليمان. وجميع أصحابنا،

وظن قوم أنه يدخل في هذا القول ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن حرب الموصلي نا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . وعبد الله بن الزبير قالا جميعا : لا تحرم المصاة ولا المصتان . ومن طريق سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عتبة قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرضاع فقال : لا أقول كما يقول ابن عباس . وابن الزبير كانا يقولان : لا تحرم المصاة ولا المصتان .

قال أبو محمد : كل هذا ليس فيه بيان أنهم كانوا يحرمون بالثلاث ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما فاق الامعاء وأخصب الجسم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أننا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التوري حدثني أبي - يعني عبد الوارث - ناحسين - هو المعلم - نا مكحول عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : ليس بالمصاة ولا بالمصتين بأس انما الرضاع ما فاق الامعاء . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن ثور - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب ان سفيان بن عبد الله كتب الى عمر بن الخطاب يسأله ما يحرم من الرضاع ؟ فكتب اليه أنها لا يحرم منها الضرار والغفافة والملجة ، والضرار أن ترضع المرأة الولد بن كي تحرم بينهما ، والغفافة الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي ، والملجة اختلاس المرأة ولد غير ما فلقمه ثديها . قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن بجلان ان عمر بن الخطاب أتى بفلام وجارية أرادوا ان يناكحوا بينهما فادعوا ان امرأة أراضعت احدهما فقال لها عمر : كيف ارضعت الآخر ؟ قالت : مررت به وهو يبكي فارضعته أو قالت فأمصصته فقال عمر : ناكحوا بينهما فاما الرضاعة الحصاة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج قالا جميعا : نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي انه استفتى أبا هريرة فقال له أبو هريرة : لا يحرم الا ما فاق الامعاء - يعني من الرضاع . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم وبه يؤخذ .

قال أبو محمد : هكذا نص الحديث نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي ان ابن مسعود قال : انما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فبلغ ذلك أبا موسى الأشعري فقال : لا تسألوني عن شيء . مادام هذا الخبرين أظهر كم . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري

أه سمع سعيد بن المسيب يقول : لارضاع الاما أنبت اللحم والدم ، وذهبت طائفة الى التحريم بما قل أو كثر ولو بقطرة صبح ذلك عن ابن عمر . وعن ابن عباس في أحد قوله ، وروى عن علي بن أبي طالب . وابن مسعود منقطعا دونهما . وعن جابر ابن عبدالله كذلك أيضا ، وصح عن سعيد بن المسيب في أحد قوله ، وصح أيضا عن عطاء . وعروة . وطاوس ، وروى عن الحسن . والزهرى . ومكحول . وقنادة . وربيعة . والقاسم . وسالم . وقيصة بن ذؤيب ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والأوزاعي . والليث بن سعد . وسفيان الثوري ، فظنرنا فيما احتج به من ذهب الى سبع رضعات فلم نجد لهذا القول متعلقا فقص ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى عشر رضعات فوجدناهم يذكرون ما كتب به الى أبو المرحى على بن عبدالله بن زرواز نا أبو الحسن محمد بن حمزة الرحى نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبدالله بن أحمد بن المغلس قال نا عبدالله بن أحمد ابن حنبل قال . نا أبي نا يعقوب بن ابراهيم الزهرى نا أبي . هو ابراهيم بن سعد . عن ابن اسحق قال نا الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان سهلة بنت سهيل اتت النبي ﷺ فقالت له : ان سالما كان مناجيت علت كنانده ولدا وكان يدخل على فلانا أنزل الله عز وجل فيه وفي أشباهه أنكرت وجهه أبي حذيفة اذ رأه يدخل على قال : فارضعه عشر رضعات ثم يدخل عليك كيف شاء فأتاهوا ابنك *

قال أبو محمد : وهذا اسناد صحيح الا انه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، أحدهما ان يكون ابن اسحاق وهم فيه لأنه قد روى هذا الخبر عن الزهرى من هو أحفظ من ابن اسحق . وهو ابن جريج . فقال فيه : أرضعه خمس رضعات على ما نورد بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، أو يكون محفوظا فتكون رواية ابن اسحق صحيحة ورواية ابن جريج صحيحة فيكونان خبرين اثنين فاذا كان ذلك فالعشر الرضعات منسوخات على ما نورد بعد هذا ان شاء الله تعالى فسقط هذا الخبر اذ لا يخلو ضرورة من أن يكون وهما أو منسوخا لا بد من أحدهما ، ثم نظرنا فيما احتج به من حرم ثلاث رضعات لا بأقل فوجدناهم يحتجون بالخبر المشهور من طرق شتى ، منها ما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن عبدالله بن نمير نا اسماعيل بن ابراهيم . هو ابن علي . عن أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصاة ولا المصان » وهكذا رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصاة ولا المصان » .

قال أبو محمد : ابن أبي مليكة أدرك أم المؤمنين فسمعه منها ومن ابن الزبير عنها فحدث به كذلك وهو الثقة المأمون المشهور ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن بزيع نا يزيد هو ابن زريع - ياسيد - هو ابن أبي عروبة عن قتادة قال : كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ؟ فكتب أن أبا الشعثاء المحاربي حدثنا عن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تحرم الحظفة ولا الحظفان » . ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن فضالة بن إبراهيم النسائي نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن دينار نا هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ قال : « لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان » . ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني شعيب بن يوسف النسائي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » .

قال أبو محمد : ابن الزبير سمع أباؤه وخاله أم المؤمنين فرواه عن كل واحد منهما وله أيضا صحبة والا فليخبرنا المقدم على نصر الباطل ودفع الحق ومؤثر رأيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من يثم من رواة هذه الأخبار ، وقد صح أيضا من طريق أبي هريرة كآرونا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد - نا أبي عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم من الرضاع المصة ولا المصتان ولا يحرم منه الامافق الامعاء من اللبن » وصح أيضا من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس كآرونا من طريق سلم نا إسحاق - هو ابن راهويه - ويحيى بن يحيى . وعمر والناقد كلهم عن المعتز بن سليمان التيمي واللفظ ليحيى قال : نا المعتز بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني عن أبي الخليل - هو صالح ابن أبي مريم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » . ومن طريق سلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان » : وروياه أيضا من طريق سلم نا ابن أبي عمر نا بشر بن السري نا حماد بن أبي سلة عن قتادة عن أبي الخليل الضبعي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » ، وناه حماد بن أحمد نا عباس بن أصغ نا محمد بن عبد الملك

ابن أيمن ناجعفر بن محمد الصائغ نا عفان بن مسلم نا وهيب بن خالد انا أيوب السخثاني عن صالح أبي الخليل الضبي عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : لا يحرم الاملاجة ولا الاملاجان ، قالوا : فهذه آثار صحاح رواها أم المؤمنين . وأم الفضل . والزبير . وأبو هريرة . وابن الزبير كلهم عن رسول الله ﷺ فجاءت بحبي . التواتر قالوا : فهي مستناة من عموم قول الله عز وجل : (وأمهاتكم اللاتي أَرْضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وبقي ما زاد على التحريم .

قال أبو محمد : صدقوا في أنها في غاية الصحة ولكن لولم يرد غيرها لكان القول ما قالوا لكن قد جاء غير هذا مما سئد كره الآن إن شاء الله عز وجل ، ثم نظرنا فيما احتج به من لم يحرم المحرم من الرضاع إلا بما أغنى من الجوع فوجدناهم يحتجون بما رويناه من طريق مسلم نا هناد بن السرى نا أبو الأحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال لها : انظرن من اخوتكن من الرضاعة فاما الرضاعة من المجاعة ، ورويناه أيضا من طريق شعبة . وسفيان الثوري . وزائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، انما الرضاعة من المجاعة ، وقد أوردنا أيضا قبل من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من أنه لا يحرم من الرضاع الا ما فاقق الألباء ، ورويناه أيضا من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

قال أبو محمد : وهذان أثران في غاية الصحة والحجة بهما قائمة ، ثم نظرنا فيما احتج به من قال : لا يحرم من الرضاع أقل من خمس رضعات فوجدنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري . وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كلاهما عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : نزل القرآن أن لا يحرم الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات هذا لفظ يحيى بن سعيد ، ولفظ عبد الرحمن قالت : « كان بمنزل من القرآن ثم سقط لا يحرم من الرضاع الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات » . ومن طريق القعنب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات يحرم فنوفى رسول الله ﷺ » . وهن مما يقرأ من القرآن . وروينا أيضا معناه من طريق مسلم نا القعنب . ومحمد بن المنثي قال ابن المنثي نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، وقال :

القنعي : ناسليمان بن بلال ثم اتفق سليمان . وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمه عن عائمة أم المؤمنين قالت : لما نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات هـ . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائمة أم المؤمنين وان أباحذيفة تبنى سالما وهو مولى امرأة من الأنصار كما تبنى رسول الله ﷺ زيدا وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعيه الناس اليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله عز وجل : (ادعواهم لأبائهم هو أوسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم فاخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا إلى آبائهم فمن لم يعرفه اب فمولى واخ في الدين فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله : وانا كنا نرى سالما ولدنا يا وى معى ومع أبى حذيفة ويرافقنا فضلا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة هـ

قال أبو محمد : وهذان خبران في غاية الصحة وجمالة الرواة وثقتهم ولا يسع أحدا الخروج عنهما وهذا الخبر من رواية ابن جريج بين وهم رواية ابن اسحق لهذا الخبر فذكر فيه عشر رضعات أو نسجه اذ قد يمكن أن يكون عليه الصلاة والسلام أبقاها بال عشر قبل أن ينزل التحريم بالخمس ثم أبقاها بالخمس بعد نزولها وقد لا يكون بين الأمرين الا بعض ساعة ، ثم نظرنا فيما احتج به من رأى أن التحريم بقليل الرضاعة وكثيرها فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) قالوا : فعم الله عز وجل ولم يخص ، ثم ذكروا آثارا صحاحا مثل قوله عليه الصلاة والسلام في بنت حمزة : انها ابنة أخى من الرضاعة ، وقوله ﷺ في بنت أبي سلمة : انها ابنة أخى من الرضاعة وقوله عليه السلام لعائشة أم المؤمنين في عمها من الرضاعة : انه عمك فليج عليك وفي عم حفصة أم المؤمنين : أرى فلانا - يعنى عمها من الرضاعة - وبالحبر الثابت في أمر سالم مولى أبى حذيفة وروياته من طريق سفيان بن عيينة . وسفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائمة أم المؤمنين هـ ومن طريق أيوب السختياني . وابن جريج عن ابن أبي مليكة عن القاسم ابن محمد عن عائمة أم المؤمنين هـ ومن طريق مالك بن أنس : ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة كلهم عن الزهري عن عروة عن عائمة أم المؤمنين ، ومن طريق شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن عائمة أم المؤمنين كلهم لم يذكروا الا أرضعته فقط دون ذكر عدد ، وذكروا قوله عليه الصلاة والسلام : هـ انما الرضاعة من الجماعة ولا يحرم من الرضاع الا ما اتفق الأمعاء هـ قالوا : فلم يذكروا عليه الصلاة والسلام

في كل ذلك عددا ، وذكروا بما لاخير فيه خيرا رويناه من طريق ابن وهب عن مسلمة ابن غنيم عن رجل من أهل العلم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث قالت : سئل رسول الله ﷺ عما يحرم من الرضاعة ؟ فقال : الرضعة والرضعتان ، قال أبو محمد : أما هذا الخبر فغير سوء موضوع ومسلمة بن علي فاسقط لا يروى عنه قد أنكر الناس على ابن وهب الرواية عنه ثم ذكره عن لم يسمه فلا معنى لأن يشتغل بالباطل . وأما الأخبار الثابتة التي ذكرنا قبل والآية المذكورة فإن كل ذلك حق لكن لما جاءت رواية الثقات التي ذكرنا بأنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأنه إنما يحرم خمس رضعات كانت هذه الأخبار زائدة على ما في تلك الآية وفي تلك الأخبار وكانت رواية ابن جريج في حديث أبي حذيفة أرضعته خمس رضعات هي زائدة (١) على رواية من ذكرنا ، وابن جريج ثقة لا يجوز ترك زيادته التي انفرد بها ، وقد فعل المخالفون لنا مثل هذا حيث يجب أن يفعل وحيث لا يجب أن يفعل كتركهم عموم القرآن في قطع السارق لرواية فاسدة في العشرة الدراهم ولرواية صالحة في ربع الدينار وكريادة المالكيين التذلل في الفصل على ما في القرآن لنغير نص وكريادة الحنفيين الوضوء بالتيذومن الرعاف والقي . لروايات في غاية الفساد وترك الزيادة التي يروها العدل خطأ لا يجوز لأنها رواية عن رسول الله ﷺ ثابتة فمن خالفها فقد خالف أمره عليه الصلاة والسلام فهذا لا يجوز . واعترضوا بالآثار التي جاءت بخمس رضعات محرمت بما رويناه عن طاوس أنه قال : كان لازواج النبي ﷺ رضعات محرمت ولسائر النساء رضعات معلومات ، ثم ترك ذلك بعد (٢) وأنه سئل عن قول من يقول : لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات ثم صار إلى خمس ، وقال طاوس : قد كان ذلك فحدث بعد ذلك أمرا به التحريم المرة الواحدة تحرم .

قال أبو محمد : هذا قول طاوس لم يسنده إلى صاحب فضلاء عن رسول الله ﷺ ومثل هذا لا تقوم به حجة ولا يحمل القطع بالنسخ بظن تابعي : وقالوا أيضا : قول الراوي فأت عليه الصلاة والسلام وهو مما يقرأ من القرآن قول منكر وجرم في القرآن ولا يحمل أن يجوز أحدهما ولا شيء من القرآن بعد موت رسول الله ﷺ قلنا : ليس كما ظنتم إنما معنى قول عبد الله بن أبي بكر في روايته لما ذكرتم ثم أي أنه عليه الصلاة والسلام مات وهو مما يقرأ مع القرآن بحروف الجريد بل بعضها من بعض ، ومما يقرأ من القرآن الذي بطل أن يكتب في المصاحف وبقي حكمه كما آية الرحمن سواء سواء فبطل

اعتراضهم المذكور، واعترضوا على الخبر الثابت الذي فيه ولا تحرم المصّة ولا المصّان ولا الرضعة ولا الرضعتان * بأن قالوا : هو خبر مضطرب في سنده فرة عن عائشة ومرة عن الزبير قتلنا : فكان ماذا هذا خبر أن يروى من طرق وما يعترض بهذا في الآثار الاجاهل بما يجب في قبول النقل الثابت لأنه اعتراض لا دليل على صحته أصلاً إنما هو دعوى فاسدة ، والعجب كله أنهم يعيرون الأخبار الثابتة بنقلها مرة عن صاحب ومرة عن آخر ثم لا يفكر الخفيفون في أخذهم بحديث أئمن فيأقطع فيه يد السارق ، وهو حديث ساقط مضطرب فيه أشد الاضطراب ولا يفكر المالكيون في أخذهم في ذلك بحديث ربع الدينار ، وفي الصدقة في الفطر بخبر ابن سعيد وكلاهما أشد اضطراباً من خبر الرضعتين ولكنهم يتعلقون بما أمكنهم ، وقالوا : عروة ابن الزبير أحدر رواة ذلك الخبر وقد روى عنه أن قليل الرضاع وكثيره لا يحرم قتلنا : فكان ماذا إنما الحجة في روايته لأريه ، وقد أفردنا في كتابنا المعروف بالاعراب اضطراب الطائفتين في هذا المعنى وأخذهم برواية الراوى وتركم لرأيه في خلافه لما رواه وذكرنا أيضاً اعتراضات في غاية الفساد والغثافة لا يخفى سقوطها على ذى فهم عمدتها ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق . فوجب الأخذ بهذه الأخبار ، ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصّة ولا المصّان علمنا أن المصّة غير الرضعة فن ذلك قلنا : أن استفاد الراضع ما في الثديين متصلارضعة واحدة وأن المصّة لا تحرم إلا إذا علمنا أنها قد سدت مسداً من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء وإن اليسير من ذلك الذي لا يسد مسداً من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء لا يحرم شيئاً أصلاً وبالله تعالى التوفيق *

١٨٦٩ مسألة ورضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير (١) ولا فرق ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغير ولا يحرم في الكبير ولم يجدوا جذاً في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي ﷺ حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهم كن يرين لا يحرم الارضاع الصغير لارضاع الكبير دون أن يرد عنهن في ذلك حد * ومن طريق مالك عن عبدالله بن دينار أنه سمع ابن عمر سأل رجل عن رضاع الكبير - فقال له ابن عمر : قال عمر بن الخطاب : إنما الرضاعة رضاعة الصغير * ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لارضاعة الاما أَرْضَع في الصغر ولا رضاعة لكبير *

وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود حدثني أحمد بن صالح حدثني عنبسة حدثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أبي أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : لا رضاع إلا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان قبل الفطام وأما بعد الفطام فلا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أم سلمة أم المؤمنين رضی الله عنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد الفطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد فطام .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدى امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى الأشعري عن ذلك ؟ فقال له أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود عن ذلك قال أبو عطية ونحن عنده فقام ابن مسعود وقمنا معه حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال : أرضعيا ترى هذا ؟ إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى : لا تأتوني عن شيء مادام هذا الحبرين أظهركم ، فتبين ههنا أنه إنما يحرم مدة تغذي الرضيع باللبن . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن جوير عن الضحاك عن الزبال - هو ابن سبرة - عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال .

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع عن ابن عباس يقول : لا رضاع بعد الفطام . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن . والزهرى . وقناة قالوا : لا رضاع بعد الفصال قال معمر : وأخبرني من سمع عكرمة يقول ذلك ويقول : الرضاع بعد الفطام مثل الماء يشربه وبه يقول الأوزاعي وقال : ان فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع الثاني شيئا قال : فان تمادى رضاعه ولم يفطم قبل الحولين فانه ما كان في الحولين فانه يحرم وما كان بعدهما فانه لا يحرم وان تمادى الرضاع . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما فطم الأماء كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفان - هو ابن عينة - عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال : لا رضاع إلا ما فطم الأماء . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في ثلاثة أعوام وأما ما رضع بعد الثلاثة الأعوام فلا يحرم ، وهذا قول زفر بن الهذيل . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في عامين وستة أشهر (١) فما

كان بعد ذلك فانه لا يحرم وهو قول أبي حنيفة * وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في عامين وشهرين فما كان بعد ذلك لم يحرم وهذا قول مالك ، وهذه الأقوال الثلاثة قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك ، مانع من أحد من أهل العلم قال بشئ منها قبل المذكورين ولا معهم الا من قلد منهم اتباعا لهواهم ونعوذ بالله من الفتنة *

وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين ، وأما الرضاع بعدهما فلا يحرم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لا رضاع بعد حولين . ومن طريق أبي عبيدنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لا رضاع الا في الحولين . ومن طريق مالك عن ابراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير عن الرضاعة ؟ فقالا جميعا : كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله . ومن طريق أبي عبيدنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق الشيباني قال : سمعت الشعبي يقول : ما كان من سعوط أو وجور أو رضاع في الحولين فهو يحرم وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا ، وهو قول ابن شبرمة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن : وأبي سليمان . وأصحابنا ، ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع إلى الذي ذكرنا قبل لانه هو المأثور عنه في موطنه الذي قرئ عليه إلى أن مات .

قال أبو محمد : وقالت طائفة : ارضاع الكبير والصغير يحرم كما ذكرنا قبل عن أبي موسى وان كان قد رجع عنه * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن سالم (١) بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره ان أباه أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال له علي : لاتسكحها ونها عنها * ومن طريق مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير بحديث أمر رسول الله ﷺ سلة بنت سهيل بأن ترضع سالما مولى أبي حذيفة خمس رضعات وهو كبير ففعلت فكانت تراه ابنا لها قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها ام كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال : سقتني امرأة من لبنها بعدما كنت رجلا

كيرا أفانكحها؟ قال عطاء : لا قال ابن جريج فقلت له : وذلك رأيك قال : نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك فلاخفاء بفسادها الا على قول من يقول في النهار . انه ليل مكابرة ونصراً للباطل ، ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين لما قال الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) دل ذلك على ان منها حولين ناقصين وأشار الى عددها بالشمس .

قال أبو محمد : فجمع هذا القول مخالفة الله عز وجل ومكابرة الحس أما مخالفة الله عز وجل فانه يقول : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فقص تعالى على ان عدة الشهور عنده هي التي منها أربعة حرم وانه في كتاب الله يوم خلق السموات والارض وان ذلك هو الدين القيم ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم الا في الاشهر العربية القمرية فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم ونسب الى الله تعالى الكذب من انه أمر أن يراعى عدد الحولين بالعجمية ، وأما مكابرة العيان فانه ليس بين الحولين الأعجميين المعدودين بالشمس وقطعهما للملك وبين الحولين العربيين المعدودين بالقمر الا اثنان وعشرون يوما ، فالزيادة على ذلك الى تمام شهرين لا ندرى من أين أتت والقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل بمثل هذا لا يحل ، وأما من حد ذلك بما كان في المهد فكلام أيضا لا تقوم بصحته حجة لامن قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قياس ولا من رواية ضعيفة فسقط هذا القول ، وأما من حد ذلك بما كان في الصغر فان الصغرى تبدأ الى بلوغ الحلم لانه قبل ذلك لا تلزمه الحدود ولا الفرائض وهذا حد لا يوجب قرآن ولا سنة ، وأما من حد ذلك بالقطام فانهم احتجوا بقول الله عز وجل : (فان أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه في التحريم اذ ليس للتحريم في هذه الآية ذكر ولا في تراضيهما بالفصل تحريم لان يرتضع الولد بعد ذلك انما فيها انقطاع الفقة الواجبة على الأب في الرضاع وليس بانقطاع حاجة الصبي الى الرضاع ينقطع التحريم برضاعه ان رضع اذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة ، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحد ابن شعيب انا قتبية بن سعيدنا أبو عوانة نا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « قال رسول الله ﷺ : « لا يحرم من الرضاع الا ما فتي الامماء في الثدي وكان قبل القطام » .

قال أبو محمد : هذا خبر منقطع لان فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلة أم المؤمنين لانها كانت اسن من زوجها شام باثني عشر عاما وكان مولد هشام سنة ستين فولد فاطمة على هذا سنة ثمان وأربعين وماتت أم سلة سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تلقها فكيف ان تحفظ عنها ولم تسمع من خالة أيها عائشة أم المؤمنين شيئا وهي في حجرها انما أبعد سماعها من جدتها اسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم ، وهو هو أيضا بخبرين ساقطين أحدهما من طريق معمر عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي عن النبي ﷺ ، لا رضاع بعد الفصال ، والآخر من طريق معمر أيضا عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما عز رسول الله ﷺ ، فذكر كلاما كثيرا وفيه ولا رضاع بعد الفطام ، وهذا خبران لا يجوز التشاغل بهما لان جوير ساقط والضحاك ضعيف . وحرام بن عثمان هالك بكرة فسقط كل ما تعلقوا به والله تعالى التوفيق وسقطت الأقوال كلها الا قول مزراعي الحولين وقول من لم يراع في ذلك حدا أصلا فنظرنا فيمن راعى الحولين فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ، وبقوله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ، وبقوله عز وجل : (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) فقالوا : قد قطع الله عز وجل ان فصال الرضيع في عامين وان رضاعه حولان كاملا لمن أراد ان يتم الرضاعة قالوا : فلا رضاع بعد الحولين أصلا لان الرضاعة قد تمت واذا انقطع الرضاع انقطع حكمه من التحريم وغير ذلك .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى علينا الوقوف عند ما حد عز وجل ولو لم يأت نصر غير هذا لكان في هذه النصوص متعلق لكن قد جاء في ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عمرو الناقد . وابن أبي عمر ، قالا جميعا : ناسفيا بن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، قالت جاءت سلة بنت سهل الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال رسول الله ﷺ : ارضيه فقالت : وكيف ارضعه وهو رجل كبير ؟ فبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وهو من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ومحمد بن أبي عمرو اللفظ لم قال : نا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب - هو السخيتاني - عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم فأتت يعني سلة بنت سهل الى النبي

ﷺ فقالت : ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني اظن ان في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا فقال لها النبي ﷺ : أرضعيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله عنهما أنه يدخل عليك الغلام الأبقع الذي ما أحب أن يدخل على فقالت عائشة : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ أن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله ان سالما يدخل على وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء . فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه حتى يدخل عليك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقالت : إن سالما كان يدعي ابن أبي حذيفة وإن الله قد أنزل في كتابه ادعوهم لأبائهم وكان يدخل على وأنا افضل (١) ونحن في منزل ضيق فقال لها النبي ﷺ : أرضعي سالما تحرمي عليه قال الزهري : قال بعض أزواج رسول الله ﷺ : لا ندري لعل هذه كانت رخصة لأم خاصة قال الزهري : فكانت عائشة تفتي بأنه يحرم الرضاع بعد الفصال حتى ماتت .

قال أبو محمد : فبهذا الأخبار ترفع الاشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورة أن الرضاعة التي (٢) تتم بتمام الحولين أو بتراضي الأبوين قبل الحولين اذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع أنها هي الموجبة للتفقه على المرضعة والتي يجبر عليها الابوان أحبا أم كرها ، ولعمري لقد كانت في الآية كفاية في هذا لأنه تعالى قال : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأمر تعالى والدات بارضاع المولود عامين وليس في هذا تحريم الرضاعة بعد ذلك ولأن التحريم ينقطع بتمام الحولين وكان قول الله تعالى : (وأماთكم الا التي ارضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) ولم يقل تعالى في حولين ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخرى عموما لا يجوز تخصيصه إلا بالنص يبين أنه مختص له لا بظن ولا بمحتمل لا يبان فيه ، وكانت هذه الآثار قد جاءت بمجىء التواتر رواها نساء رسول الله ﷺ كما أوردنا . وسهلة بنت سهيل من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة ، ورواه من التابعين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وحيد ابن نافع ، ورواه عن هؤلاء الزهري . وابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن القاسم . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة ، ورواه عن هؤلاء أيوب السخيتاني . وسفيان

(١) أي متنبذة في ثيابهم حتى (٢) في السعة رقم ١٦ الرضاع الذي هو ولا يناسب ما بعده

الثوري. وسفيان بن عيينة . وشعبة . ومالك . وابن جرير . وشعيب بن أبي حمزة .
ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة . وسليمان بن بلال . ومعمّر . وغيرهم ، ورواه عن
هؤلاء الناس الجماعة الغفير فهو نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق
من الاعتراض الآن أن يقول قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج رسول الله
ﷺ فليعلم من تعلق بهذا أنه ظن من ظن ذلك ممن رضى الله عنهم ، وهكذا جاء في
الحديث أنهم قلن : ما نرى هذا إلا خاصا لسالم ، وما ندرى لعله رخصة لسالم فاذ هو ظن
بلاشك فإن الظن لا يعارض بالسنة (١) قال تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا)
وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها باختيارها وبين احتجاج عائشة رضى الله
عنها بالسنة الثابتة وقولها لها : أمالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ وسكوت أم سلمة
ينبئ برجوعها إلى الحق عن احتياطها ، ومن أعجب العجائب (٢) أن المخالفين لنا
هنا يقولون : ان المرسل كالمسند ، وقدروا من طريق عبد الرزاق عن معمر أن
أزواج النبي ﷺ اذا أرضعن الكبير دخل عليهن فكان ذلك لهن خاصة ، وقال
آخرون : هذا منسوخ بنسخ التبنّي ۝

قال أبو محمد : وهذا باطل يبين لانه لا يحل لأحد ان يقول في نص ثابت هذا
منسوخ إلا بنص ثابت مبين غير محتمل فكيف وقول سهلة رضى الله عنها لرسول الله
ﷺ : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ بيان جلي لانه بعد نزول الآيات المذكورات
وباليقين ندرى أنه لو كان خاصة لسالم أو في التبنّي الذي نسخ لينة عليه الصلاة والسلام
كما بين لاني بردة في المجذعة اذ قال له تجزئك ولا تجزى. أحدا بعدك . وقال بعض
من لا يخاف الله تعالى (٣) فيما يطلق به لسانه : كيف يحل للكبير أن يرضع ثدى
امرأة اجنية ۝

قال أبو محمد : هذا اعتراض مجرد على رسول الله ﷺ الذي أمر بذلك والقائل
بهذا لا يستحي من أن يطلق أن للمملوك أن تصلى عريانة يرى لباس نديها وخاصرتها
وان للحر أن تعتمد أن تكشف من شفتي فرجها مقدار الدرهم البغلي تصلى كذلك
ويراها الصادر والوارد بين الجماعة في المسجد وان تكشف أقل من ربع بطنها كذلك
ونعوذ بالله من عدم الحياء وقلة الدين (٤) ۝

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ : انما الرضاغة من الجماعة ۝ حجة لنا بينة

(١) في النسخة رقم ١٤ لا تمارض به الا نحن (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن أعجب العجب (٣) في النسخة

رقم ١٤ وقال بعض من لا يبال بخلاف الله (٤) في النسخة رقم ١٤ ورقة الدين

لأن للكثير من الرضاعة في طرد المجاعة نحو ما للصغير فهو عموم لكل رضاع اذا بلغ خمس رضعات كما أمر رسول الله ﷺ . قال على : فصح أن عائشة رضيت الله عنها كان يدخل عليها الكبير اذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لم يكن ليسبح سر رسول الله ﷺ ينتكه من لا يحل لمع قوله تعالى : (والله يصمك من الناس) فنحن نوقن ونبت بأن رضاع الكبير يقع به التحريم وليس في امتناع سائرهن من أن يدخل عليهن بهذه الرضاعة شيء . ينكر لأن مباحا لمن لا يدخل عليهن من يحل له الدخول عليهن وبالله تعالى التوفيق ،

١٨٧٠ مَسْأَلَةٌ وان حملت امرأة ممن يلحق ولدها به قدر لها اللبن ثم وضعت فطلقها زوجها أومات عنها فتزوجها آخر أو كانت أمة فملكها آخر فما أرضعت فهو ولد للاول لا للثاني فان حملت من الثاني فتداى اللبن فهو للاول الا ان يتغير ثم يمتد فانه اذا تغير فقد بطل حكم الاول وصار للثاني [والحمد لله رب العالمين] (١) *

١٨٧١ مَسْأَلَةٌ وأهل الاسلام كاهم أخوة لا يحرم على ابن من زيجة لغيره نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاثق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم مالم يكن زانية كفؤ للسلة الفاضلة ، وكذلك الفاضل المسلم كفؤ للسلة الفاسقة مالم تكن زانية والذي نختاره فنكاح الأقارب بعضهم بعض وقد اختلف الناس في هذا فقال سفيان الثوري . وابن جريج . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى . والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي صاحب مالك . واسحاق بن راهويه : يفسخ نكاح المولى للعربية ، وقال أبو حنيفة : ان رضيت القرشية بالمولى ووافها صداق مثلها أمر المولى أن ينكحها فان أبي أنكحها القاضي ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان : كقولنا .

قال أبو محمد : احتج المخالفون بآثار ساقطوا الحجة قول الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقوله تعالى مخاطبا لجميع المسلمين : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء ثم قال تعالى : (وأحز لكم ما وراء ذلكم) وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاه وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وانما تخيرنا نكاح الأقارب لانه فعل رسول الله ﷺ لم ينكح بناته الا من بنى هاشم وبني عبد شمس ، وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) وبالله تعالى التوفيق ، وأما قولنا في الفاسق . والفاسقة فيلزم من خالفنا أن لا يجوز للفاسق أن ينكح الا فاسقة وأن لا يجوز للفاسقة أن ينكحها الا فاسق وهذا

لا يقوله أحد ، وقد قال الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) والله تعالى التوفيق .

١٨٧٢ مسألة وتزوج المريض المرقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك او صحيحة جازت زواجه وتزويجها وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات ، وكذلك للمريضة الموقنة وغير الموقنة ان تزوج صحيحاً أو مريضاً ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا فرق ، وقال مالك : يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول فإن لم يدخل بها فلا شيء لها فإن دخل بها فلها صداق مثلها في ذلك ماله بما استحل من فرجها ولا ميراث لها منه البتة قال : فان مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الاحداد ولا ميراث لها قال : فان صح من مرضه وقد كان دخل بها فارى أن يغارقها ، وقال - أخرى : ان صح من مرضه جاز النكاح قال : وكذلك لا يجوز للمريضة ان تزوج ولا يرثها الذي يتزوجها دخل بها أولم يدخل ولها الصداق عليه ان دخل بها قال : ومن طلق امرأته وهي حامل طلاقاً باتافلاً يجوز لهما ان يتراجعا اذا أتمت ستة اشهر وهذا تقسيم لانعرفه عن أحد قبله وبمن قال : لا يجوز نكاح المريض عطاء بن أوزر باح الا أنه قال : ان صح من مرضه جاز ذلك النكاح ويحيى بن سعيد الأنصاري قال صداق التي تزوج المريض في ثلثه واختلف عن ربيعة فروى عنه ابن سميان وهو ضعيف ان صداقها في ثلثه ولا ميراث لها قال ابن سميان : وقضى بهذا أبو بكر بن عمر بن حفص في نكاح بنت المعتمر بن عياض الزهرى ، وروى عن ربيعة معمر وهو ثقة ان صداقها وميراثها في ثلثه قال معمر : وهو قول ابن أبي ليلى *

قال أبو محمد : وهو قول الليث بن سعد . وعثمان بن عيسى ، ورأى آخرون المضاربة كما روينا من طريق أبي عبيدنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله عن تزويج المريض فقالا جميعاً : ان لم يكن مضاراً جاز تزويجه وان كان مضاراً لم يجز ولها نصف الصداق في ثلث ماله قالان خلاها فلها الصداق من الثلث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في نكاح المريض قال : ليس له أن يدخل الاضرار على أهل الميراث ولا نرى أن ترثه ان فعل ذلك ضراراً قال معمر : وقال قتادة : ان كان تزويجها من حاجة اليها في خدمته أو في قيام بأمرها فانه ترثه ، وقال آخرون بمثل قولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لو لم يبق من أجل الا عشرة أيام اعلم أن أموت في آخرها يومالي فيه

طول للنكاح لتزوجت مخافة الفتنة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن أنس رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل في مرضه الذي مات فيه زوجوني أني أكره أن ألقى الله عز وجل عزبا * ومن طريق أبي عبيد . وسعيد بن منصور قالوا جميعا : نا أبو معاوية هو الضرير - عن هشام بن عروة عن أبيه قال : دخل الزبير على قدامة ابن مظعون يعود فبشر الزبير بجارية وهو عنده فقال له قدامة : زوجنيها فقال له الزبير وما تصنع بجارية صغيرة وأنت على هذه الحال ؟ فقال له قدامة ان أنا عشت فأبنته الزبير وإن مت فأحق من ورثتي قال عروة فزوجها إياه * ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج عبد الرحمن بن أبي ربيعة بنت عم له في مرضه لثمة فمات فورثته وذلك في زمن عثمان ابن عفان * ومن طريق عبد الرزاق في ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج عبدالله بن أبي ربيعة بن المقيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة عمه وهو مريض لتشرك نساء في الميراث *

قال أبو محمد : عبدالله له صحة صحيحة * ومن طريق أبي عبيد . وسعيد بن منصور قالوا جميعا : نا هشيم عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال سعيد بن روايته سمعت الشعبي يقول : تزويج المريض جائز وشرأه وبيعه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن البصري أنه كان يقول : يجوز تزويج المريض في مرضه * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : نكاح المريض جائز ولا يحسب من الثلث * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : نكاح المريض جائز على مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأصحابهما وذهب يري الصداق من رأس ماله وهو قول ابن شبرمة . والأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي سليمان وجميع أصحابنا ، ورأى الحسن بن حي : وأبو سليمان أن لها الصداق المسمى لها من رأس ماله *

قال علي : وتزوج شيخنا أبو الحيار مسعود بن سليمان رضي الله عنه قبل موته بسبع ليال وهو مريض يائس من الحياة ودخل بها أحياء للسنه *

قال أبو محمد : عهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، وهذا لما خالفوا فيه ابن مسعود . ومعاذ بن جبل . والزبير . وقدامة بن مظعون . وعبدالله بن أبي ربيعة بحضرة جميع الأحياء من الصحابة لا ينكر ذلك أحد وفي خلافة عثمان *

قال أبو محمد : أباح الله تعالى ورسوله ﷺ النكاح ولم يخص في القرآن . ولا في السنة صحيحاً وصحيفة من مريض ومريضة وما كان ربك نسياً ، وما نعلم للمخالف حجة أصلاً لا من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا من رأى يعقل غير أن بعضهم احتج بأنه ليس له أن يدخل على أهل الميراث من بشرهم فيه .

قال أبو محمد : وأهل هذا القول يقولون : إن أقر في مرض موته وهو موقن بالموت بآب أمه لم يزل يقول أنه عبده فأقر عند موته أنه ابنه فإن إقراره نافذ ويرث ماله فأجازوا أن يدخل على أهل الميراث من يحرمهم الكل ومنعوه أن يدخل عليهم من يحطهم اليسير وهذا غاية التخليط ، ولم يختلفوا أن رجلاً مريضاً يئاساً من الفاقة والعيش اتباع جارية وأشهد الناس على نفسه أنه إنما يبتاعها ليطلب منها الولد لينبع بذلك ورثته الميراث فوطئها فحملت أن ذلك جائز مباح ، فإن قالوا : أنها قد تحمل وقد لا تحمل قلنا والتي تزوج في مرضه قد تموت هي قبله فيرثها فيزيد بذلك الورثة في ميراثهم وليت شعري أينعون المسلم المريض من زواج مملوكة أو ذمية لا يرثانه أم لا ؟ وهل يمنعون المريض الذي لا شيء له من الزواج ؟ ولا بد لهم من ترك أصلهم الفاسد ضرورة أو التناقص وقالوا : قسنا نكاح المريض على طلاقه قلنا : قسم الخطأ على الخطأ ثم أخطأتم في القياس لأنكم أجزتم طلاق المريض وورثتموه بعد ذلك فإن أردتم إصابة القياس فأجيزوا نكاحه وامنعوه الميراث مع ذلك وهذا ما ترك فيه الخنثيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه ، ومن العجائب أن مالكا يفسخ نكاح الامة العارة كما يفسخ نكاح الصحيحة للمريض ولا بدع الفارة مما سمي لها إلا ثلاثة دراهم ويجعل للتي تزوجت المريض جميع مهر مثلها فهل يسمع بأعجب من هذا التحكم بلا برهان .

١٨٧٣ مسألة وان حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحاً صحيحاً ففسخ لحق وأوجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن تزوج قبل أن تضع حملها إلا أنه لا يحل للزوج أن يوطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملهما وحاشا المعتقة الحاملة تختار نفسها فإن نكاح هذه مفسوخ ولا يحل لها أن تنكح حتى تضع حملها برهان ذلك أن الحامل المطلقة أو المتوفى عنها هي معتدة بنص القرآن وقد حرم الله عز وجل نكاح المعتدة جملة حتى تتم عدتها وأما سائر من ذكرنا فلم يأت في القرآن ولا في السنة إيجاب عدة عليهن ولا على أحد منهن الأعلى المعتقة تختار نفسها فقط وإذا لم تكن المرأة في عدة ولا ذات زوج

فلها أن تزوج إلا أن يمنع من ذلك نص ولا نص يمنع ههنا من الزواج ولا يحل بالنص وطه حامل إلا أن يكون اخل منه، وقد اختلف الناس فيها فقال أبو حنيفة . والثاقفي . ومحمد بن الحسن . وأبو يوسف . في أحد قوليه : للحامل من زنا أن تزوج ولا يطؤها حتى تضع حملها وقال أبو حنيفة : وإن خرجت البينا الحرة مسلمة وهي حامل من زوجها فلها أن تزوج ولكن لا يحل له وطؤها حتى تضع حملها .

قال أبو محمد : وهو قول أصحابنا وقال زفر : على الزانية العدة ثمانية وقال مالك : لا تزوج الحامل من زنا حتى تضع حملها ولا أن كانت غير حامل الا حتى تعتد ثلاثة قروء . قال علي : ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب رويانا من طريق مالك عن أبي الزبير قال : خطبت الى رجل أخته فذكر أنها أحدثت - يعني زنت - فبلغ ذلك عمر فضربه أو كاد يضربه، وقال : مالك وللخير قال أبو وهب . وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير وفيه أن عمر قال له : انكح واسكت .

قال أبو محمد : فهذا عمر أمرها بالنكاح ولم يستثن حتى تتم عدة ولأن كانت حاملا . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة نا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : تزوج سبع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره فمجر الغلام بالجارية فظهرها حمل فسلت فاعترفت فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فاعترفا لخدمها وحررض على أن يجمع بينهما فابى الغلام، فهذا عمر يبيح للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف له مخالف منهم وهم يعظمون مثل هذا لو ظفروا به ، وشغب المخالفون بأن قالوا : قال الله عز وجل : (واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وبخبر رويناه عن سعيد بن المسيب أن رجلا يقال له نضرة بن أكتم تزوج امرأة فلما غشيها وجدها حبل فرفع ذلك الى النبي ﷺ فقضى رسول الله ﷺ أن صداقها لزوجها وإن مافى بطنها عبد له وأمر بها فجلدت مائة وفرق بينهما .

قال أبو محمد : لا عجب أعجب من أن يكون المحتج بهذا الخبر أول مخالف لكل مافيه وأما نحن فلو استدلنا به ولكنه منقطع بين سعيد ونضرة ولا حجة في منقطع، وقد رويانا من طريق أبي داود نا ابن أبي السرى نا عبد الرزاق نا أخينا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له : نضرة قال : تزوجت امرأة بكر في سترها فدخلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي عليه الصلاة والسلام : لها الصداق بما استحل من فرجها والولد عبدك وإذا ولدت فاجلدوها .

قال أبو محمد : ولم يذكر ههنا تفريقا وهو أقرب إلى أن يموه باسناده إلا أنه لا يعلم لسعيد بن المسيب سماع من نصرة أو نصرة فبطل الاحتجاج به ولو صح لقناباه ، وأما قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فاما جاء في المطلقة قال الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارزيتن فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا مردود على أول السورة في المطلقات وبحول عليه ما بعده من قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآيات كلها وانما وجب ذلك في المتوفى عنها بخبر سبعة الاسلية وقالوا : قننا المنسوخة النكاح بعد صحته أو لفساده في ذلك على المطلقة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هدامه عين الباطل لأن القياس عند القائلين به انما هو أن يحكم للشيء بحكم نظيره وليس النكاح الصحيح الحلال نظيرا للقاعد الحرام الذي لا يحل عقده ولا اقراره بل هو ضده فهو باطل لانسبة بينه وبين الطلاق على أصول أصحاب القياس ، وأما التي انفسخ نكاحها بعد صحته فان الفسخ لانسبة بينه وبين الطلاق لأن الطلاق لا يكون الا باختيار الزوج ، وأما المنسوخ فلا يراعى اختياره في ذلك ه قال أبو محمد : وكذلك الأمة الحامل من سيدها يموت عنها أو يعقها أو تحمل من زنا لاعادة عليها وقد ثبت أن المرأة التي لازوج لها ولاهي في عدة ولاهي أم ولد فان انكاحها حلال وبالله تعالى التوفيق ه

١٨٧٤ قسائل ومن كان عنده أربع زوجات فطلق احدا من ثلاثا وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انفسخ نكاحها منه فله أن يتزوج اثنى طلاقه لهارابعة أو أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها ويدخل بها فأما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وقولا في هذا هو قول روى عن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت ، وصح عن الحسن . وسعيد بن المسيب . وخلاس بن عمرو . وعروة بن الزبير . والقاسم بن محمد . وعطاء . والزهرى . ويزيد ابن عبد الله بن قسيط . وعبد الله بن أبي سلمة . وربيعة . وابن أبي ليلى . وعثمان البتي . واليث بن سعد . ومالك . والشافعي . وأصحابهما . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وأصحابه وهو الأشهر من قول الأوزاعي ولم يجز ذلك جماعة من السلف ، وروى عن علي بن أبي طالب وصح عن ابن عباس : وعن سعيد بن المسيب أيضا وأحد قول أبي عبيدة بن فضالة . وعبيدة السلماني وصح عن الشعبي . والخمعي وغيرهم وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأحمد بن حنبل . وأحد

قولى الاوزاعى ، وصح عن الحسن اباحة ذلك الا ان تكون التى تطلق حيل .
قال أبو محمد : مانع لمن منع من ذلك حجة الا أنهم موهوا بقول الله عز وجل :
(وأن تجمعوا بين الاختين) قالوا : وهذا جامع بينهما فى لحاق حملها به وفى وجوب
نفقتها واسكانها عليه ، وقالوا : لا يجوز أن يجتمع ماؤه فى خمس نسوة ولا فى أختين
مانع لم غير هذا .

قال على : أما قولهم لإنهما يجتمعان فى نفقته عليهما واسكانه لهما فلستنا ساعدهم
على ذلك ، ثم لو كان كما قالوا ماضى ذلك شيئا لأن الله تعالى لم يمنع من الجمع بينهما فى شيء
الا فى استحلال الوطء . فقط ولا فرق بين اجتماعهما فى لحاق حملها به وبين اجتماعهما
فى لحاق ابنيهما به ، وأما اجتماع ماؤه فى خمس نسوة أو فى ثمان أو فى أختين فلا نعلم نصا
من قرآن ولا سنة منعان ذلك انما منع الله تعالى من نكاح أكثر من أربع نسوة ومن
الجمع بين الاختين فى عقد نكاح أو استحلال وطء فقط وقد فصل الله تعالى لنا ما حرم
علينا من النساء ثم قال : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفقوا بأموالكم) .

ومن طريق تناقض الخفيفين ههنا أن أبا حنيفة قال من أعتق أم ولد لم يحل له
أن يتزوج أختها ولا عمتها ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها حتى تتم المعتقة
عديها ثلاث حبص قال : وله أن يتزوج أربعاً قبل انقضاء عديها فأجاز أن يجتمع ماؤه
فى أربع زوجات وخامسة معتدقته ومنع من كل ذلك زفر .

١٨٧٥ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل لأحد أن يتزوج مملوكته قبل أن يعتقها ولا لامرأة
أن تتزوج مملوكها قبل أن تعتقه فان اعتقته جاز لهما التناكح ان تراضيا كالأجنبي
ولا فرق وهذا لا خلاف فيه من أحد لأن الله تعالى قال : (الا على أزواجهم ارا ماملكت
ايمانهم) ففرق تعالى بين الصنفين فلا يجوز اجتماع صنفين فرق الله تعالى بينهما .

١٨٧٦ **مَسْأَلَةٌ** وجائز للرجل أن يتزوج أمة والده التى لا تحل لولده وأمة
ولده التى لا تحل لولده وأمة أمه وأمة بنته ، وجائز للمبدن نكاح أم سيدة وبنت سيدة
وأخت سيدة اذا كان كل ذلك باذن سيدة وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا الا أن
بعضهم قال قد يرثها وترثه فيفسخ النكاح قلنا . نعم فكان ماذا ؟ وقد تشرته ويشرتها
ولا فرق . برهان صحة ذلك قول الله عز وجل : (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين
من عبادكم وامائكم) فلم يستثن الله تعالى أحدا من ذكركنا (وما كان بك نسيا) ونعوذ
بالله من اعتقاد من يظن أنه يستدرك بعقله شيئا لم يشرعه ربه تعالى .

١٨٧٧ **مَسْأَلَةٌ** ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر

منها متغفلا لها وغير متغفل الى ما بطن منها وظهر ولا يجوز ذلك في أمة يريد شراها ولا يجوز له أن ينظر منها الا الى الوجه والكفين فقط لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبره . برهان ذلك قول الله عز وجل : (قل للذين آمنوا ان يبصروا ويحفظوا فروجهم) فاقترض الله عز وجل غض البصر جملة كما اقترض حفظ الفرج فهو عموم لا يجوز أن يخص منه الا ما خصه نص صحيح وقد خص النص نظر من أراد الزواج فقط كما روينا من طريق أبي داود نا مسد نا عبد الواحد بن زياد نا محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن - هو ابن سعد بن معاذ - عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليقبل » قال جابر فخطبت امرأة من بني سلة فكنت أتخبي تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها ، وقد رويناه أيضا من طرق صحاح من طريق أبي هريرة . والمغيرة بن شعبة فكان هذا عموما مخرجا لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر ، وأما النظر إلى الجارية يريد ابتياعها فلانص في ذلك عن رسول الله ﷺ ولا حجة فيما جاء عن سواه . وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن ابن عمر اباحة النظر إلى ساقها وبطنها وظهرها ويضع يده على عنقها وصدرها ونحو ذلك عن علي ولم يصح عنه ، وصح عن أبي موسى الأشعري اباحة النظر إلى ما فوق السرة ودون الركبة ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وروينا عن الأسود بن يزيد انه لم يستجز النظر إلى ساقها .

قال أبو محمد : بقي أمر الاتباع على وجوب غض البصر ، وأما الوجه والكفان فقد جاء فيهما الخبر المشهور الذي أوردناه في غير هذا المكان من أمر الختمة التي سألت رسول الله ﷺ عن الحج عن أيها ؟ وإن الفضل بن العباس جعل ينظر الى وجهها فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل عنها ولم يأمرها بستر وجهها فقي هذا اباحة النظر إلى وجه المرأة لغير اللذة ، وأما الكفان فروينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن عدى - هو ابن ثابت - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ خرج يوم اضحى أو فطر فصلى ركعتين ثم أتى النساء . ومعه بلال فامرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقي خرصها وتلقي سخاها » . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق . ومحمد بن بكر قالا جميعا : انا ابن جريج أخبرني عطاء قال : « سمعت جابر بن عبد الله يقول : ان رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب ثم نزل فأتى النساء فذكرهن

وبلال باسط ثوبه يلقين فيه النساء سدة تلقى المرأة فتخها ، قال أبو محمد : الفتح
خواتم كبار كن يحسنها في أصابعهن فلو لا ظهور أكفهن ما أمكنهن القاء الفتح .

١٨٧٨ مسألة ولا يحل لاحد أن ينظر من اجنية لا يريد زوجها أو شراها
ان كانت أمة لتلذذ الا لضرورة فانظر في الزنا الى الفرجين ليشهد بذلك فباح
له لانه مأمور باداء الشهادة قال عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ولا
سبيل لهم الى اداء الشهادة في الزنا الا بصحة النظر الى الفرجين والتثبت في ذلك ، وأما في
غير ذلك فالوجه والكفان كما قدمنا آتفا عند الشهادة عليها أو لها أو منها ، وجائز لذى
الحرم أن يرى جميع جسم حريمته كالأم والجدة والبنت وابنة الابن والحالة العامة
وبنت الأخ وبنت الاخت وامرأة الأب وامرأة الابن حاش الدبر والفرج فقط ،
وكذلك النساء بعضهن من بعض ، وكذلك الرجال بعضهم من بعض . برهان ذلك
قول الله تعالى : (ولا يدين زينتكم الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن
ولا يدين زينتهن الا ليوطنهن أو آبائهن أو آبائهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن
أو اخواتهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن أو بناتهن
غير أولى الأربية من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن
بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) الآية فذكر الله عز وجل في هذه الآية زينتهن
زينة ظاهرة تبدى لكل احد وهي الوجه والكفان على ما بينا فقط وزينة باطنة حرم
عز وجل ابداءها الا لمن ذكر في الآية ووجدناه تعالى قد ساوى في ذلك بين البعولة والنساء
والاطفال وسائر من ذكرنا في الآية ، وقد اوضحنا في كتاب الصلاة ان المرأة كلها
عورة الا الوجه والكفين فحكم العورة سواء فيما ذكرنا الا ما لا خلاف فيه من انه
لا يحل لغير الزوج النظر اليه من الفرج والدبر ، ولم نجد خلافا في قرآن . ولا سنة .
ولا معقول فرقا بين الشعر والعنق والذراع والساق والصدر وبين البطن والظهر
والفخذ الا انه لا يحل لاحد ان ينظر الى شيء من امرأة لا يحل له الا الوجه ولا
غيره الا لقصة تدعو الى ذلك لا يقصد منها منكر بقلب أو بعين ، وقد روينا عن
طاوس كراهة نظر الرجل الى شعر ابنته وامه واخته ولا يصح عز طائوس ، وصح عن
ابراهيم ان لا ينظر من ذات المحرم الا الى ما فوق الصدر وهذا تحديدا لبرهان على صحته ،
وليس هذا مكان رأى ولا استحسان لان المخالفين لنا ههنا باهواهم لا يختلفون في انه
لا يحل النظر الى زينة شعر المعجوز السوداء الحرة ولعل النظر اليها يقضى العين ويميت
تهيج النفس ، ويجيزون النظر لغير لذة الوجه الجارية الجميلة الفتاة ويديها ، وقد

صح في ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا قتيبة بن سعيد نا الليث - موابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : ان أم عطية أم المؤمنين استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فاذن لها فأمر رسول الله ﷺ أباطية ان يحجمها ، قال : حسب ان كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتمل .

قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة لانه من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر وقدر وينا باصح طريق ان كل ما رواه الليث عن أبي الزبير عن جابر فان أبا الزبير أخبره انه سمعه عن جابر وأما قول الراوى حسب ان كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتمل فانما هو ظن من بعض رواة الخبر ممن دون جابر ثم هو أيضا ظن غير صادق لان أم سلمة رضی الله عنها ولدت بمكة وبها ولدت أكثر اولادها ، وأبو طيبة غلام لبعض الأنصار بالمدينة فحال ان يكون أخاها من الرضاعة وكان عبدا مضروبا عليه الخراج كما روينا من طريق مالك عن حيد الطويل عن أنس بن مالك قال : حجم رسول الله ﷺ أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله ان يخففوا من خراجهم ولا يمكن أن يحجمها الا حتى يرى عتقا وأعلى ظهرها بما يوازي أعلى كتفها .

١٨٧٩ مسألة وحلال للرجل ان ينظر الى فرج امرأته زوجته وامته التي يحل له وطؤها ، وكذلك لهما ان ينظر الى فرجه لا كراهية في ذلك أصلا . برهان ذلك الاخبار المشهورة من طريق عائشة . وأم سلمة . وميمونة أمهات المؤمنين رضی الله عنهن أنهن كن يغسلن مع رسول الله ﷺ من الجنابة من انا موحد ، وفي خبر ميمونة يان انه عليه الصلاة والسلام كان بغير متز لان في خبرها انه عليه الصلاة والسلام أدخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله فبطل بعد هذا ان يلتفت الى رأى احد ، ومن العجبان يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطه الفرج ويمنع من النظر اليه ، ويكفي من هذا قول الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فأمر عز وجل بحفظ الفرج الا على الزوجة وملك العين فلا ملامة في ذلك وهذا عموم في ذروته ولمسه وغالطته ، وما نعلم للمخالف تعلقا الا بأثر سخي عن امرأة مجبولة عن أم المؤمنين ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط وآخر في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش : وزهير بن محمد ، كلاهما عن عبد الملك بن ابي سليمان العزمي ، وهؤلاء ثلاث الاتافي والديار البلاقع أحدهم كان يكفي في سقوط الحديث .

١٨٨٠ مسألة ولا يحل لمسلم أن يخطف على خطبة مسلم سواء ركننا وتقاربا

أولم يكن شيء من ذلك إلا أن يكون أفضل لما في دينه وحسن صحته فله حيثن أن يخطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجبل الصحة أو إلا أن يأذنه الخاطب الأول في أن يخطبا فيجوز له أن يخطبا حيثن أو إلا أن يدفع الخاطب الأول الخطبة فيكون لغيره أن يخطبا حيثن أو إلا أن ترده المخطوبة فلميره أن يخطبا حيثن والا فلا *

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة أنه سمع عقبة بن عامر على الخبر يقول : « قال رسول الله ﷺ : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » ففى هذا الخبر تحريم الخطبة على خطبة المسلم حتى يذر * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن الحسن المصيصى حاجاج - هو ابن محمد - قال : قال ابن جريج : سمعت نافعا يحدث أن ابن عمر كان يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يبيع بعضهم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذنه له الخاطب .

قال أبو محمد : وأما إذا ردت المخطوبة فقد وجب عليه قطع الخطبة لأن في تماديه الاضرار بها والظلم لها فيمنعه بذلك غيره من خطبتها فكل خطبة تكون معصية فلا حكم لها وأما إذا كان فوقه في دينه وحسن صحته فلحديث فاطمة بنت قيس المشهور : « أن رسول الله ﷺ قال لها : من خطبك ؟ قالت : معاوية ورجل من قريش آخر فقال لها رسول الله ﷺ : أما معاوية فإنه غلام من غلمان قريش لاشيء له وأما الآخر فإنه صاحب شر لا خير فيه أنكحى أسامة قالت : فكرهته فقال لها ذلك ثلاث مرات ففكرته » . وروينا من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس فذكرت حديثها فيه : « أن رسول الله ﷺ قال لها : فإذا حلت فاذننى قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال لها رسول الله ﷺ : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحى أسامة بن زيد قالت : فكرهته ثم قال أنكحى أسامة ففكرته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت » .

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ أشار عليها بالذى هو أجل صحة لها من أى جهم الكثير الضرب للنساء ، وأسامة أفضل من معاوية ، فإن قيل . وما يدريك أن هذا الخبر كان قبل خبر النهى عن أن يخطب أحد على خطبة أخيه قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة » وهذا حكم

باقى الى يوم القيامة ، ومن أنصح النصائح أن يكون مرید يريد خطبة امرأة تدخطبها من هو أحسن نحية وأفضل ديناً من الذى خطبها قبله فيخطبها هو وأما ان ترك خطبتها من اجل الخطاب قبله فقط فما نصح المسئلة ولقد غشها وهذا لا يجوز وقد علمنا ان معاوية قى من بنى عبد مناف في غابة الجمل والحلم واسامة مولى كلبى أسود كالقارفا لضرورة تدرى أنه لا فضل له عليه الا بالدين الذى هو نهاية الفضل عند الله تعالى ورسوله ﷺ في غاية النصيحة لجميع المسلمين بلاشك ، وأما من قال : ان ذلك اذار كنا وتعارى فادعوى فاسدة باطل لأنه لم يعصدها قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا نظر صحيح انما هو رأى ساقط فقط .

١٨٨١ مسألة ولا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدها وجاز ان يعرض لها بما تفهم منه انه يريد نكاحها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) الى قوله (فاحذروه) فاباح تعالى التعريض ومنع من المواعدة سرا .
قال أبو محمد : ومن التعريض قول رسول الله ﷺ الذى ذكرناه آنفا فاطمة بنت قيس : واذا حللت فاذهبنى ، وقد صح أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال : لا تقويتني بنفسك . رويانا من طريق أنى داود نا قتيبة بن سعيد أن محمد بن جعفر حدثهم قال : نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ * ومن التعريض ما رويناه عن ابن عباس أن يقول انى أريد الزواج ولوددت أن الله تعالى يسرلى امرأة صالحة ونحو هذا .

١٨٨٢ مسألة ولا يحل نكاح من لم يولد بعد فن فعل ذلك لم يلزمه لأنه لا يدري أولوله له ابنة أم ابن أم مية * .

١٨٨٣ مسألة ولا يحل نكاح غائبة الا بتوكيل منها على ذلك ولا يحل انكاح غائب الا بتوكيل منه ورضا لقول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقد تزوج رسول الله ﷺ أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله عنها وهى بأرض الحبشة وهو بالمدينة برضاها معا * .

١٨٨٤ مسألة ومن تزوج مملوكة لغيره باذن السيد أو بغير اذنه سواء ادعت أنها حرة أو لم تدع فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم الا ان ما كان من ذلك بغير اذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لاحقون

بالرجل ان كان جاهلا ، وقال أبو حنيفة : من تزوج امرأة على انها حرة فوجدت مملوكة وقد ولدت منه أولادا فأولاده منها أحرار وعليه قيمة الاحياء منهم يوم الحكم ويرجع بما غرم من ذلك على من غره ان كان غره غيرها او عليها ان كانت هي غرته وعليه صداقها لسيدها ولا يرجع به على من غره ولأهلها ولا شيء عليه فيمن مات منهم الا أن يكون قتل فأخذ الأب دية فان كان الأب معسرا فلا شيء عليه ولا على أولاده ، وقال مالك : هم أحرار وعلى أبيهم قيمة الاحياء منهم يوم الحكم ولا شيء عليه فيمن مات منهم قبل ذلك فان مات الأب قبل الحكم فلا شيء على الأولاد وهم أحرار ، وقال مرة أخرى : عليهم قيمة أنفسهم وكذلك ان كان أبوهم عديما ، وقال الشافعي : هم أحرار وعلى أبيهم قيمتهم يوم ولدوا سواء مات منهم ومن عاش ❀

قال أبو محمد : اعجبوا لما في هذه الأقوال من الفضائح لا يمكن البتة أن تكون الأولاد الا أحرارا أو ممالك ولا سيل إلى قسم ثالث فلعمرى لأن كانوا أحرارا مذولوا فما يحل لسيدهم أخذ قيمة حر ولا يحل أن يغرر أبوهم في قيمتهم بمناصلا رويتنا من طريق البخاري ناشر بن مرحوم نايجي بن سليم عن اسماعيل بن أبة عن سعيد بن أنس سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة قد كر فيهم ورجل باع حرا فأكل ثمنه » وان كانوا ممالك فما يحل لأحد اجبار انسان على بيع مملكته بغير نص من قرآن أو سنة عز رسول الله ﷺ ثم عجب آخر وهو الزامه قيمة الاحياء منهم دون من مات منهم ثم ارتجاعه بما غرم على من غره من قيمة الأولاد ولا يردونه بما غرم من الصداق فأتوا بغريبة قالوا لأنه قد استعاض بضعها بقلنا وقد استعاض أولادا أحرارا فلا تردوه على من غره بذلك ❀

قال أبو محمد : وقد جاءت عن السلف في هذا آثار رويتنا من طريق حاد بن سلمة عن حميد قال : باع رجل جارية لايه ففسرها المشتري فولدت له أولادا فجاء أبوهم فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال : طريق سعيد بن منصور ناھشم قال : انا حميد الطويل عن الحسن أن رجلا باع جارية لايه وأبوها غائب فلما قدم أنى أن يجيز بيع ابنه وقد ولدت من المشتري فاختصموا إلى عمر بن الخطاب فقضى للرجل بجاريته وأمر المشتري أن يأخذ يمينه بالخلاص فازمه فقال أبو البائع : مره فليخل عن ابني فقال عمر : وأنت تخل عن ابنه ❀

قال أبو محمد : هذه شفاعة من عمر رضى الله عنه لانه قد قضى له بملكهم

أو قضى منه بالخلاص . وناحمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا أحمد بن قاسم بن محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى التغلبي - نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : أن أمهات طليان فرعنمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له أولاداً ثم إن سيدها ظهر عليها فقضى لها عثمان بن عفان أنها وأولادها سيدها وإن لزوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة أو السنة كل رأس برأسين قال قتادة : و كان الحسن يقول : في كل رأس رأس .

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة أن امرأة باعت هي وابن لها جارية لزوجها فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم إلى علي بن أبي طالب وقال : لم أبيع ولم أحب فقال له علي : قد باع ابنك وامرأتك فقال : إن كنت ترى لي حقاً فاعطني قال علي : فخذ جاريته وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له فلما رأى ذلك الزوج سلم البيع فبؤلاه . وعثمان . وعلى أئمة الهدى قد قضا بأولاد المستحقة رقيقاً لسيدهم ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية ساقطة عن علي رويها من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر ابن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي فزوج رجل اشترى جارية فولدت منه أولاداً ثم أقام رجل البيت أنها له قال : ترد عليه ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعه بماعت وهان ، وابن عياش ضعيف وهم يشنعون خلاف مثل هذا إذا وافق أهواهم وقد خالفهم ههنا ، وأما نحن فلا نحتاج ههنا ولا في غير هذا المكان جملة إلا بقرآن أوسنة عن رسول الله ﷺ وإنما نورد ما نورد من ذلك تبكيثاً لمن يحتج به إذا وافق هواه ولا يحتج به إذا خالفه ، وهذا هو التلاعب بالدين ، وقال عز وجل : (والذين هم لقروهم حافظون الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فلذلك فطورك هم العادون) وقال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وجاء حكم رسول الله ﷺ وكل من بعده بخلاف من أحد من أهل الإسلام بأن ولداً يملكه المرء من أنثى الأماء وسائر الحيوان فإنه ملك للمالك أمه فقبال المخالفين عن هذه الفأرة أو المبيعة بغير إذن مالكها هي زوجة للذي ولدت له أو ملك يمين له أم ليست له زوجة ولا ملك يمين ولا بدله من أحدهما فلا يختلفون أنها ليست له زوجة ولا ملك يمين وأنها إنما هي ملك يمين مالكها الذي لم يبعها ولا أخرجها عن ملكه ولا أذن لها في النكاح وأنها مال من مله فاذ لاشك في هذا فلا يجوز لأحد الحكم بإخراج أمته أو مملوكها بما ولدت عن يده بغير قرآن أوسنة ، وهذا غاية البيان والله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين أشياء نذكر منها ان شاء الله عز وجل ما يصلح لهذا المكان * روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عباد بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال لي عمر بن الخطاب : اعقل عني ثلاثا الامارة شورى وفي وفد العرب مكان كل عبد عبد وفي ابن الامة عبدان ه

قال أبو محمد : هذا في الصحة عن عمر رضى الله عنه بمنزلة الوسم عنه منه ولا فرق وبالله لو ظفروا خصومنا بمثل هذا ما ترددوا ولا استخاروا الله تعالى لو وافق تقليدنا ان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالراى فلا شك في أنه توقف كما قالوا في قول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها في اتباع زيد بن أرقم العبد ويعه ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عون عن غاضرة العنبري قال أتينا عمر بن الخطاب في نساء سعين في الجاهلية فأمران يقوم أولادهن على آباءهم ولا يسترقوا - يعنى اما زينة في الجاهلية - فولدن من الزناه ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء ولد الرجل من أمته قوم مكان كل جارية جارية ومكان كل غلام غلام ، قال ابن وهب : وأخبرني مالك انه بلغه ذلك عن عمر أو عن عثمان ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء سبي العرب بسة فرائض وقضى عمر بن عبد العزيز في ذلك في كل رأس أربع مائة درهم ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن يحيى التميمي قال : كتب عمر بن عبد العزيز ان عمر بن الخطاب قضى في فداء سبي العرب في كل رأس أربع مائة درهم ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يذكر ان عمر بن الخطاب قضى في ولد الامة تخير انها حرة فينسكحها احدهم فخلدها ان على آباءهم مثل كل ولد له من الرقيق في الشبر والذرع قال ابن جريج : قتلته فان كان أولاده حسانا قال لا يكلف مثلهم في الحسن انما يكلف في الذرع ه ناهام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة قال : نسكح رجل أمة فولدت له فكتب في ذلك الى عمر ابن عبد العزيز فكتب ان يقادى أولاده قال ابن مفرج في غير كتاب ابن الاعراب بوصيفين أحمرين كل واحد بائتين فهو لاء كلهم لا يرون الفداء الا اما بغلام مكان الذكر او بجارية مكان الأنثى واما بفلا من مكان غلام ذكر ، وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فولد الغارة يقارب أبوه فيهم ه ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم في الغارة قال صداها على الذي غره ، وقال حمام بن أبي سليمان مثل ذلك ، وقال الحكم فكذلك ولدها على الأب ولا

نعلم عن صاحب ولا تابع غير ما أوردنا خالف الحنفيون : والمالكيون ، والشافعيون كل هؤلاء لا اختراع لهم فاسد وبإيجاب القيمة التي لم تأت من أحد نعلمه قبل أبي حنيفة ثم اتبعه مالك والشافعي . وقد جاء في ذلك اثران نذكرهما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : قضى رسول الله ﷺ في سبي العرب في الجاهلية ان فداء الرجل ثمان من الابل وان في الاثني عشر قال سفيان : فاخبرني بمجالد عن الشعبي ان ذلك شكى الى عمر بن الخطاب فجعل فداء الرجل اربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قضى النبي ﷺ في فداء رقيق العرب من أنفسهم في الرجل اذا سبي في الجاهلية بثمان من الابل وفي ابن الامة بوصيفين وصيفين لكل انسان منهم ذكر وانثى وقضى في سبية الجاهلية بعشر من الابل وفي ولدها من العبد بوصيفين يقديه موالى أمه وم عصبتها لهم ميراثها وميراثه مالم يمتق أبوه وقضى في سبي الاسلام بستة من الابل في الرجل والمرأة والصبي فذلك فداء العرب فان تعلقوا بما رويانا من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر ابن عياش قال : ابو حصين عن الشعبي لما استخلف عمر بن الخطاب قال : ليس على عربي ملك ولنا بنازعين من يد أحد شيئا أسلم عليه ولا كنا نقومهم الملة قلنا : أستم أول مخالف لهذا فتوجبون الملك للعلاج على أولاد العربي والقرشي اذا تزوج أمته باذنه ولا يمكنكم دعوى اجماع ههنا لأن سعيد بن المسيب . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبا ثور . واسحق بن راهويه كلهم يقول عن عمر في العبد يتزوج أمة رجل بأذن سيدها ان أولاده منها أحرار لارق عليهم ولا على أيهم فداؤهم وهو قول الشافعي بالعراق .

قال أبو محمد : ان من تعلق في رد السنة الثابتة برواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة او خيار ورواية مجالد عن الشعبي لا يؤمن أحد بعدى جالسا ثم خالف رواية سفيان بن عيينة عن زكريا عن الشعبي التي ذكرنا ورواية ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن عمر ومرسل عكرمة لنحوس الخط من الصواب ونعوذ بالله من الضلال . ومن طريق ما يأتون به احتجاجهم في هذه المسألة بأنه انما اعتق ولد الغارة والمستحقة لأن أباهم على ذلك دخل قفلنا : ان هذا العجب فكان ماذا وفي أي كتاب الله عز وجل وجدتم أم في أي سنة رسول الله ﷺ أن يخرج ملك فرج وما ولد عن ملك مالكم قهر من أجل أن الواطئ له بغير حق على ذلك دخل تخبيك بهذا القول مجنونة وبالله تعالى تأيد .

١٨٨٥ مسألة ولا يحل للرأة التبرج ولا التزين للخروج اذا خرجت
لحاجة قال الله عز وجل : (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) وقد ذكرنا في كتاب
الصلاة أمر النبي ﷺ اذا خرج النساء الى الصلاة أن يخرجن ثقلات (١) .

١٨٨٦ مسألة وفرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته
وأدنى ذلك مرة في كل طهران قدر على ذلك والافهو عاص لله تعالى . برهان ذلك قول
الله عز وجل : (فاذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) وروينا من طريق أبي عبيد
نايزيد بن محمد بن اسحاق عن محمد بن اسحق عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
عامر بن ربيعة قال انا لنسیر مع عمر بن الخطاب بالرف من جددان اذ عرضت له امرأة من
خزاعة شابة قالت : يا أمیر المؤمنين انی امرأة أحب ما تحب النساء من الولد وغيره
ولي زوج شيخ ووالله ما برحنا حتى نظرنا اليه يهوى شيخ كبير فقال لعمر : يا أمیر المؤمنين
انی لمحسن اليها ومالوها فقال له عمر أقيم لها طهرها فقال : نعم ، فقال لها عمر : انطلقی مع
زوجك والله ان فيعلا يمجزي أو قال يغني المرأة المسلة .

قال أبو محمد : ويجبر على ذلك من أبي بالأدب لانه اتى منكرا من العمل .
ومن طريق البزار نا محمد بن بشار بن دار نا جعفر بن عون نا أبو العيس - هو عتبة
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن سليمان الفارسي
قال : لأبي الدرداء : « وان لجسدك عليك حقا وان لأهلك عليك حقا أعط كل ذي
حق حقه ضم وافطروقم ونهوات أهلك » فأخبر أبو الدرداء بذلك رسول الله ﷺ
فقال له رسول الله ﷺ مثل قول سليمان .

١٨٨٧ - مسألة - وفرض على الأمة والحرة ان لا يمنعا السيد والزوج الجماع
متى دعاهما مالم تكن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض
فان امتنعت لغير عذر فهي ملعونة وروينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا مروان - هو ابن
معاوية الفزاري - عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : قال قال رسول الله
ﷺ : « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فأبى عليه الا كان
الذي في السماء ساخا عليها حتى يرضى عنها » نا حماد نا عباس نا اصنغ نا محمد بن عبد
الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا شعبة نا قتادة عن
زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « اذا باتت المرأة
هالجرة الى زوجها أو فراش زوجها لعتها الملائكة حتى ترجع » ومن طريق أحمد

ابن شبيب أنا هناد بن السرى عن ملازم بن عمرو ناعبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دعى الرجل زوجته لحاجته فلتأته وإن كانت على التنور » .

١٨٨٨ مسألة : والعدل بين الزوجات فرض ، وأكثر ذلك في قسمة الليال ولا يجوز أن يفضل في قسمة الليال حرة على أمة متزوجة ولا مسلمة على ذمية فإن عصته حل له هجرانها حتى قطيعه وضربها بالم يؤلم ولا يجرح ولا يكسر ولا يعفن فإن ضربها بغير ذنب أقيدت منه ولا يجوز له المبيت عند أمته ولا عند أم ولده ولا في دار غيره إلا بعذر . برهان ذلك قول الله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) وقول الله عز وجل : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وقال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن مظلومن واهجرين في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فلم يبيح الله عز وجل هجرانها في المضجع إلا إذا خاف نشوزها وإنما باح بالضرب ولم يبيح الجراح ولا كسر العظام ولا تعفين اللحم ، وقال تعالى : (والحرامات قصاص) فصح أنه أن اعتدى عليها بغير حق فالقصاص عليه . وروينا من طريق أحمد بن شبيب أنا عمرو بن علي ناعبد الرحمن - هو ابن مهدى - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل ، فلم يخص عليه الصلاة والسلام حرة متزوجة من أمة متزوجة ولا مسلمة من ذمية وأمر عز وجل من خاف أن لا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات أو أن يقتصر على ما ملكت يمينه ، فصح أنه ليس عليه أن يعدل بين أمانه ، وكل ما قلنا فهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وقال إبراهيم النخعي : لا فضل للزوجة المسلمة على الكتانية في القسمة وهو قول مالك . والليث : وأبي حنيفة . والثاقفي ، وقال أبو حنيفة : من كانت له زوجة حرة وزوجة مملوكة فلا حرة ليلتان وللوكيلة .

وروينا ذلك عن علي . ومسروق . ومحمد بن علي بن الحسين . والشعبي ، والحسن وعطاء . وشعبد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وعثمان بن التي . والثاقفي . وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسمة لهما سواء ، واحتج من رأى للحره يومين وللأمة يوماً بأنه روي في ذلك حديث مرسل وأنه عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وأنه قول جمهور السلف ، وقالوا : لما كانت عدة الأمة

وحدها نصف عدة الحرة وحدها وجب أن تكون قسمتها نصف قسمة الحرة *
قَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ : المرسل لاحجة لهم فيه ، وعهدنا بهم يردون السنن الثابتة في المسح
 العمامة وما يحرم من الرضاعات بأنها زائدة على ما في القرآن وتر كرا ههنا عموم أمر
 الله تعالى بالعدل بين النساء عموما بخبر ساقط مرسل يخالف لعموم القرآن ولا حجة
 في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا طائفة من الصحابة منهم علي فمأ لا يعرف
 لهم فيه مخالف منهم في القضاء بولد الأمة المستحقة لسيد أمه أو فدائه برأس أو رأسين
 والزام البائع الخلاص وخالفوه وجمهور السلف في ذلك أيضا ، وأما قياس القسمة
 على العدة فباطل لأن القياس كله باطل ونعارضهم بقياس أدخل في الإلهام من قياسهم
 وهو أنه لما كانتا في النفقة سواء وجب أن يكونا في القسمة سواء ، وبالله تعالى التوفيق
 وهو حسبان ونعم الوكيل *

الايلاء

١٨٨٩ مسألة ومن حلف بالله عز وجل أو باسم من اسمائه تعالى أن
 لا يبطأ أمراته أو أن يسوّمها أو أن لا يجتمعها وإياها فراش أو بيت سواء قال ذلك في
 غضب أو في رضا لصالح رضيعها أو لغير ذلك استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء
 وقت وقتا ساعة فاكتر إلى جميع عمره أو لم يوقت الحكم في ذلك واحد ، وهو أن
 الحاكم يلزمه أن يوقه ويأمره بوطئها ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف
 سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب رضى ذلك أو لم ترض فإن فاء في داخل الأربعة
 الأشهر فلا سبيل عليه وإن أبى لم يعترض حتى تنقضى الأربعة الأشهر فإذا تمت أجبره
 الحاكم بالسوط على أن ينفى فيجتمع أو يطلق حتى يفعل أحدهما كما أمره الله عز وجل
 أو يموت قتل الحق إلى مقت الله تعالى إلا أن يكون عاجزا عن الجماع لا يقدر عليه
 أصلا فلا يجوز تكليفه مالا يطيق لكن يكلف أن ينفى بلسانه ويحسن الصحبة
 والمبيت عندها أو يطلق ولا بد من أحدهما ، ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم فإن فعل
 لم يلزمه طلاق غيره ، وسواء استثنى في يمينه أو لم يستثن ، ومن آلى من اجنية ثم
 تزوجها لم يلزمه حكم الإيلاء لكن يجبر على وطئها كما قدمنا قبل ، ومن حلف في ذلك
 بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشى أو غير ذلك فليس موليا ، وعليه الأدب لأنه حلف
 بما لا يجوز الحلف به * برهان ذلك قول الله عز وجل : (الذين يؤلون من نسائهم
 تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع

علم) فهذه الآية تقتضى كل ما قلنا لأن الآية هي التمين وقد صح عن رسول الله ﷺ
 « من كان حالفًا فلا يحلف الا بالله » فصح ان من حلف بغير الله تعالى فلم يحلف
 بما أمره الله عز وجل به فليس حالفًا قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس
 عليه امرنا فهو رد » ولم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت من لم يوقت ولا
 من استثنى ممن لم يستثن ولا من طلبه امرأته ممن لم يطلبه وهو حق الله عز وجل في
 عبده لاله ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ، والآي
 من القية أو الطلاق بعد الأربعة الأشهر معلن بالمنكر فواجب تغييره باليد مادام
 مظها للمنكر ولا يجوز أن يعارض بشيء قبل انقضاء الأربعة الأشهر لأنه نص
 الآية ، وقد صح أن رسول الله ﷺ آلى من نسائه شهرا فجهن كلهن شهرا ثم
 راجعن فن فعل كذلك فلا شيء عليه اذافاه قبل انقضاء الأربعة الأشهر والعاجز عن
 الجماع اذا حلف مول من امرأته لأن الله تعالى لم يخص بذلك جماعا من غيره فواجب
 أن يكلف من القية ما يطبق وهو مطبق على القية بلسانه ومراجعتهم مضجعا وحسن
 صحبتها ، وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)
 وقال عز وجل : (وان عزموا الطلاق فان الله سميع علم) فنع عز وجل من كل شيء
 الا عزمه الطلاق ، فصح أن طلاق الحاكم عليه فضول وباطل وتعد لحدود الله عز
 وجل ، ومن الباطل أن يطلق عليه غيره أو أن يفى عنه غيره وانما أوجب الله عز وجل
 الحكم المذكور عنى من آلى من امرأته لاعلى من آلى ممن ليست من نسائه واذا
 لم يلزم الحكم حين كون ما يوجه له لم يلزمه بعد ذلك الا بنص والله تعالى التوفيق *

فان طلقها ثم راجعها فقد سقط عنه حكم الايلاء لانه قد فعل ما أمر الله عز وجل
 ومن فعل ما أمره الله تعالى فقد احسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سيل) وفي
 كثير مما ذكرنا خلاف قد رأى قوم ان الهجرة بلا يمين له حكم الايلاء « رونا من
 طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم ان ابن عباس
 قال له : ما فعلت اهلك عهدى بها لسنة سيئة الخلق قال : أجل والله لقد خرجت وما
 اكلها فقال له ابن عباس : بخل السرادر كما قبل أن تمضى اربعة أشهر فان مضت
 فهي تطلقته ، وصح عن ابن عباس ماروياه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج انا
 أبو الزبير انه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس انه قال : الايلاء هو ان يحلف
 ان لا يأتيها أبدا وصح عن عطاء أن الايلاء انما هو ان يحلف بالله على الجماع أربعة
 أشهر فاكثر فان لم يحلف فليس إيلاءاً ، ومن قال مثل قولنا بعض السلف كما روينا

من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : إذا حلف بالله ليفظنها . أو ليسونها . أو ليحرمنها . أو لا يجمع رأسه ورأسها . فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن خفيف عن الشعبي قال : كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ، ومن قال بقولنا في الإيمان بعض السلف كأروينا من طريق شعبة عن عبد الحاق عن حماد بن أبي سليمان في رجل قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي أن قربتك قال ليس بشيء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن رطل قال : لا امرأته : أنت طالق إن مستك أربعة أشهر قال عطاء : ليس ذلك بإيلاء . ليس الطلاق يمين فيكون إيلاء ، وخالف في ذلك آخرون كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبي الشعثاء قال : إن قال : أنت علي حرام أو أنت كأمي أو أنت طالق أن قربتك فهو إيلاء ، وقال أبو حنيفة : إن حلف بطلاق أو عتاق أو حج أو عمرة أو صيام فهو إيلاء فإن حلف بنذر صلاة أو بأن يطوف أسبوعاً أو بأن يسبح مائة مرة فليس مولياً ، وهذا كلام يغني سماعه عن تكلف الرد عليه . ومن قال مثل قولنا في المدة طائفة كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام نا الحسن نا محمد بن المثنى نا محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن وبرة فيمن حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فلم يقربها حتى مضت ثلاثة أشهر فاتوا في ذلك ابن مسعود فجعله إيلاء . قال سفيان . وقال ابن أبي ليلى . وغيره : إذا آلى يوماً أو ليلة فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن حلف أن لا يقرب امرأته شهراً فكف عنها خمسة أشهر فقال عطاء : ذلك إيلاء . سمي أجلاً أو لم يسمه فإذا مضت أربعة أشهر كما قال عز وجل فهي واحدة يريدني تطلقه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فتركا أربعة أشهر فهو إيلاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن البصري أنه كان يقول : إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربها الليلة فتركا أربعة أشهر فإن كانا تركا لئنه فهو إيلاء . وروينا أيضاً عن إبراهيم النخعي وبه يقول إسحق بن إبراهيم بن راهويه وصح خلاف هذا عن ابن عباس كما ذكرنا ، وعن طلوس إذا حلف دون أربعة أشهر فليس إيلاء . وهو قول سعيد بن جبيرة وأحد قولي عطاء وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم : لا يكون مولياً من حلف أن لا يقربها أربعة أشهر فأقل انما المولى من حلف على أكثر من أربعة أشهر .

قال أبو محمد : كلا القولين خلاف لنص الآية إنما ذكر الله تعالى الأيلاء من نسائهم دون توقيف ثم حكم بالتوقيف والتريص أربعة أشهر ثم حكم بعد انقضاء الأربعة الأشهر بالزام الفينة أو الطلاق . وأما من قال : لا إيلاء إلا ما كان في غضب فروينا ذلك عن علي ثا روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أداود بن أبي هند عن سماك بن حرب عن أبي عطية الأسدي قال : قلت لعلي بن أبي طالب : تزوجت امرأة أخي وهي ترضع ابن أخي فقلت : هي طالق ان قربتها حتى تفضمه قال علي : إنما أردت الإصلاح لك ولابن أخيك فلا إيلاء عليك إنما الإيلاء ما كان في الغضب .

قال أبو محمد : ونايونس بن عبيد عن الحسن أنه كان يقول : مثل ذلك قال هشيم : ونا أبو و كعب عن أبي فزارة عن ابن عباس قال : إنما جعل الإيلاء في الغضب ، ومن لم يراع ذلك إبراهيم النخعي . ونا سيرين روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا القعقاع بن يزيد الضبي أنه قال لمحمد بن سيرين في قول من يقول : إنما الإيلاء في الغضب فقال : لأدري ما يقولون قال الله تبارك وتعالى : (للذين يؤولون من نسائهم تريص أربعة أشهر فان قاموا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) .

قال أبو محمد : صدق أبو بكر رحمه الله وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سلمان . وأصحابهم ، وأما الاختلاف في هل يقع طلاق بمضي الأربعة الأشهر أم لا يقع بذلك طلاق ؟ فالذين قالوا بمضي الأربعة الأشهر يقع الطلاق فكما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نا عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت قالوا في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق وهي أمك بنفسها . ومن طريق حاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو نا علي بن أبي طالب قال : اذا آلى منها فضت الأربعة الأشهر فقد بانت منه ولا يخطبها غيره . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية . هو الضريمر . عن الاعشى عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر . وابن عباس قالوا جميعا : اذا آلى فلم يفى . حتى تمضي الأربعة الأشهر فهي تطلق بائنة قال اسماعيل : ونا سلمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي قلت لسعيد بن جبير : أكان ابن عباس يقول في الإيلاء اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق بائنة وتزوج ولا عدة عليها قال : نعم . ومن طريق و كعب عن المسعودي عن علي بن بزيع عن أبي عبيدة بن عبد الله

ابن مسعود عن مسروق عن عبدالله بن مسعود قال : اذا آلى منها فضت أربعة أشهر فهي تطلقه بائنة ويخطبها في عدتها ولا يخطبها غيره .

قال أبو محمد : هذا خلاف قول ابن عباس لأن ابن عباس رأى انقضاء العدة مع انقضاء الأربعة الأشهر ، ورأى ابن مسعود أنها تبتدىء العدة بعد انقضاء الأربعة الأشهر ويقول ابن عباس يقول جابر بن زيد * وروينا عن طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اذا آلى الرجل ففضت أربعة أشهر فليس عليها عدة ، ويقول ابن مسعود يقول مسروق كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن الشعبي عن مسروق أن رجلا استفتاه في إيلائه من امرأته فقال له مسروق : اذا مضت الأربعة الأشهر بانت منك بتطبيقه وتعد ثلاث حبس فتخطبها ان شئت وشامت ولا يخطبها غيرك * وروينا أيضا عن شريح وبه يقول عطاء ، ومن صح عنه أنها تطلقه بائنة الحسن البصري . وابراهيم النخعي . وقبيصة بن ذئب . وعكرمة مولى ابن عباس . وعلقمة . والشعبي وبه يقول أبو حنيفة . واصحابه . وابن جريج . وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى . والأوزاعي ، ويرى أبو حنيفة أن تعد بعد انقضاء الأربعة الأشهر ، وقالت طائفة منهم بمضى الأربعة الأشهر تقع عليها تطلقه رجعية كما روينا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال : قال أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه وهو أحق بها وبه يقول الزهري ومكحول ، وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه ، وأما من قال : يوقف بعد الأربعة الأشهر فكما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئا حتى يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا نصير بن علي الجهمي نا سهل بن يوسف . ومحمد بن جعفر غندر كلاهما عن شعبة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير قال : ان عمر بن الخطاب قال في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي امرأته . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن عثمان بن عفان قال : يوقف المولى فاما ان يفى . واما ان يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبدالله بن مسleme . هو القعنبي . نا سلمان بن بلال عن عمر بن حسين ان عثمان بن عفان كان لا يرى الإيلاء شيئا وان مضى أربعة أشهر حتى يوقف ، وصح عن علي كا روينا من طريق سعيد ابن منصور نا هشيم نا الشيباني . هو أبو اسحق . عن بكير بن الاخنس عن مجاهد

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت على بن أبي طالب أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرجة اما أن يفي . وأما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا على ابن عبد الله بن المدينى ناجر بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي الجحترى عن على بن أبي طالب قال : اذا آلى الرجل من امرأته وقف عند تمام الأربعة الأشهر ، وقبل له : أما تقي . وأما تعزم الطلاق ويجبر على ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : يوقف المولى عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يفي . وأما أن يطلق . ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر . وطاوس . ومجاهد كلهم أن أبا الدرداء قال : يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يطلق وأما أن يفي . ومن طريق سفيان بن عينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول في الإيلاء : يوقف وهو قول سعيد بن المسيب و طاوس . ومجاهد . والقاسم بن محمد بن أبي بكر كلهم صح عنه أن المولى يوقف فاما أن يفي . وأما أن يطلق ، وضح ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الزبير . وأبي مجلز . ومحمد بن كعب كلهم يقول يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سليمان بن يسار قال : أدركت الناس يقفون صاحب الإيلاء اذا مضت أربعة أشهر فاما أن يفي . وأما أن يطلق وهو قول سليمان بن يسار وهو قول مالك . والشافعى . وأبى ثور . وأبى عبيد . وأحمد . واسحق . وأبى سليمان . وأصحابهم الا ان مالكا . والشافعى في أحد قوله يقولان : يطلق الحاكم عليه أن لى ثم اختلفا فقال الشافعى : له أن يراجعها مادامت في عدتها فان وطئها فذلك سقوط الإيلاء وان لم يطأها عاد عليه التوقيف أربعة أشهر من ذى قبل ، فان فاء والاطلاق عليه الحاكم ثم له أن يراجعها فان وطئها سقط الإيلاء والاعاد عليه التوقيف أربعة أشهر ثم يطلق عليه الحاكم وتحرم عليه الا بمدزوج . قال على : وهذا قول فاسد لانه يصير التوقيف في الإيلاء بلا شك عاما كاملا وهذا خلاف القرآن واذا بطل التوقيف بطل الإيلاء الذى أوجهه بلا شك وقال مالك : له أن يراجعها فان وطئها سقط عنه الإيلاء . وان لم يطأها بانت عنه عند تمام عدتها من طلاق الحاكم .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وهذا كلام لا ندرى كيف قاله فانه اذ ليس في الباطل اكثر من اجازة كون امرأة في عصمة زوج صحيح الزوجية وهى في عدة من طلاق غيره عليه وما

نعم في أي دين الله تعالى ومجده هذا . واعلموا أن قول مالك لم يقله أحد قبله ولا قاله أحد غيره الا من ابتلى بتقليده . ثم أن قوله الذي اتبعه عليه الشافعي من أن يطلق عليه غيره لم يحفظ قط عن أحد قبل مالك وهو قول مخالف للقرآن وللسنن كلها وللقياس والمعقول ، أما القرآن فإن الله عز وجل يقول : (وان عزموا الطلاق) لجمل عزيمة الطلاق الى الزوج المولى لالي غيره ، وقال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فمن الباطل ان يطلق احد على غيره لاحاكم ولا غير حاكم ، وأما السنن فانها انما نجلت في مواضع مرفوعة بفسخ النكاح وأما بطلاق احد عن غيره فلا أصلا ، وكل من روى عنه في هذا كلمة فانما قال بقولنا إما أن يفي . واما أن يطلق فالواجب أن يجبر على أيهما شاء . ولا بد ، وأما القياس فلا أدري من أين اجازوا ان يطلق الحاكم على المولى ولم يجزوا ان يفي عنه ولا فرق بين الأمرين ، فان قالوا : لا يحل للحاكم ان يستحل فرج امرأة سواء فيكون زنا قلنا له : ولا يحل له ان يبيع فرج امرأة سواء لغير زوجها بأن يطلقها عليه فيكون اباحة للزنا ولا فرق ، فان قالوا : اى فرق بين ان يفسخ نكاحه وبين ان يطلقها عليه قلنا : ولا فرق وما أجزنا قط أن يفسخ الحاكم نكاح امرأة في العالم عن زوجها ومعاد الله من ذلك انما قلنا : كل نكاح اوجب الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فسخه فهو مفسوخ سواء أحب الحاكم ذلك أو كرهه ولا مدخل للحاكم في ذلك ولا رأى له فيه انما الحاكم منفذ بقوة سلطانه كل ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ومانع من العمل بما لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ فقط وكل ما حكم به الحاكم بما دعا ما ذكرناه باطل مردود مفسوخ أبدا .

١٨٩٠ مسألة والعبد . والحر في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الامة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء في كل ما ذكرنا لان الله عز وجل عم ولم يخص (وما كان ربك نسيا) وروينا عن عمر بن الخطاب ولم يصح عنه لانه من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عداة بن عتبة بن مسعود قال قال عمر بن الخطاب : لإيلاء العبد شهران . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بلقي عن عمر ايلاء العبد شهران ، وروينا عنه أيضا لإيلاء الامة شهران ولا يصح أيضا لانه من طريق سعيد ابن منصور عن حبان بن علي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن ابن سيرين ان عمر : قال : طلاق الامة تطليقتان وإيلاؤها شهران ، وصح عن عطاء ان لا إيلاء للعبد دون سيده وهو شهران وبه يقول الاوزاعي . والليث . ومالك . واسحاق ، فان موها

بعمركنا : وقد جاء عن عمر الإيلاء من الأمة شهران وجاء عنه لا ينكح العبد الا اثنتين نخالة تنموه وهذا تلاعب ، وقالت طائفة : الحكم في ذلك للنساء فان كانت حرة فايلاء زوجها الحر والعبد عنها أربعة اشهر وان كانت أمة فايلاء زوجها الحر والعبد عنها شهران وهو قول ابراهيم النخعي : وقادة وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقالت طائفة : إيلاء الحر والعبد من الزوجة الحرة والأمة سواء وهو أربعة اشهر وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : لاحجة لاحد من القرآن .

١٨٩١ مسألة : ومن آلى من أربع نسوة له يمين واحدة وقبّلهن كهن من حين يحلف فان فاء الى واحدة سقط حكمها وبقي حكم البواقي فلا يزال يوقف لمن لم يفي اليها حتى يفي . أو يطلق وليس عليه في كل ذلك الا كفارة واحدة لانها يمين واحدة على أشياء متغايرة ولكل واحدة حكمها وهو مول من كل واحدة منهن (ولا تزور وازرة وزر أخرى) .

١٨٩٢ مسألة : ومن آلى من أمته فلا توقيف عليه لان الله عز وجل قال : (وان عزمو الطلاق) فصح ان حكم الإيلاء انما هو فيمن تلزمه فيها الفية أو الطلاق وليس في المملوك طلاق أصلا فصح انه في المتزوجات فقط . وبالله تعالى التوفيق .

١٨٩٣ مسألة : وأما قولنا فيمن آلى من أجنبية ثم تزوجها انه ليس عليه حكم الإيلاء فلان الله عز وجل انما قال : (للذين يؤلون من نسائهم) فمن آلى من أجنبية فلم يول من أحد من نسائه فلا إيلاء عليه ، فان قيل : قد صارت من نسائه قلنا : من المحال ان يسقط الحكم حين ايجابه ويجب حين لم يجب ولم يوجب ذلك نص وارد ولا جاءت به سنة ولان التبرص لا يكون الا حيث يؤخذ بالفيه ، ولا يجوز ذلك في أجنبية وبالله تعالى التوفيق . ثم كتاب الإيلاء بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الظهار

١٨٩٤ مسألة : ومن قال من حر أو عبد لامرأته أو لأمته التي يحل له وطؤها : أنت على كظهرامى ، أو قال لها : انت منى بظهرامى أو كظهرامى أو مثل ظهر أمى فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة للظهار وهي عتق رقبة ، ويجزى في ذلك المؤمن والكافر

والذكروالآثى والمعيب والسالم فلم يقدر على رقة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحمل له ان يطأها ولا ان يمسا بشيء من بدنه فضلا عن الوطء الا حتى يكفر بالعق أو بالصيام فان أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعق أو بالصيام أمسك عن الوطء حتى يكفر ولا بد ، فان عجز عن الصيام فعليه ان يطعم ستين مسكينا متفايرين شعبهم ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الاطعام ولا يجب شيء مما ذكرنا الا بذكر ظهر الام ولا يجب بذكر فرج الام ولا بمضغ غير الظهر ولا بذكر الظهر أو غيره من غير الام لامن ابنة ولا من أب ولا من أخت ولا من اجنية والجددة ام • برهان ذلك قول الله عز وجل : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم) الآية الى قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا : فتحرير رقة من قبل ان يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فلم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتأسا فلم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذه الآية تنظم كل ما قلناه لان الله عز وجل لم يذكر الا الظهر من الام ولم يوجب تعالى الكفارة في ذلك الا بالعود لما قال وأوجب عتق الرقة ولم يخص كافرة من مؤمنة ولا معيبة من صحيحة ولا ذكرا من أنثى ولا كبيرا من صغير (وما كان ربك نسيا) ، وشرط الله عز وجل في العتق والصيام قبل التأس ولم يشترط ذلك في الكفارة بالاطعام (لا يضل ربى ولا ينسى) تيانا لكل شيء ، ولا يحزى التكرار على اقل من ستين مسكينا لانهم ليسوا ستين مسكينا ولا خلاف في الاشباع ولم يشترط تعالى طعاما دون طعام ولم يخص تعالى حراما عيدا ولا زوجة من أمة ، وفما ذكرنا خلاف ذهب قوم الى ان الظهار من الأمة لا يباح فيه كفارة روى ذلك عن الشعبي في قوله وعكرمة ولم يصح عنهما وصح عن مجاهد في أحد قوله . وابن أنى مليكة ، وهو قول أنى حنيفة . والشافعى . وأحمد . واسحق . وأصحابهم الا ان أحمد قال في الظهار من ملك الميمن ككفارة يمين ، وقالت طائفة : ان كان يطأ الأمة فعليه كفارة الظهار وان كان لا يطؤها فلا كفارة ظهار عليه صح هذا القول عن سعيد بن المسيب . والحسن البصرى في أحد قوليهما ، وقالت طائفة : الظهار من الأمة كالظهار من الحرة صح ذلك عن سعيد بن المسيب . والحسن . وسليمان بن يسار . ومرة الحمدانى . وإبراهيم النخعى . وسعيد بن جبير . والشعبي . وعكرمة . وطاوس . والزهرى . وقائدة . وعمر بن دينار . ومنصور بن المعتمر ، وهو قول مالك . والليث . والحسن بن حى ، وسفيان الثورى . وأبى سليمان . وجميع أصحابهم •

قال أبو محمد : احتج القائلون بأنه ليس ظهارا بأن قالوا : قسناه على الايلاء ،

قال علي : القياس ظه باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل والتحكم لانه ليس بقياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء في الايلاء بأولى من قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء فيما حرم الله عز وجل علينا اذ يقول : (وأمهات نسائكم) فدخل في ذلك باجماعنا ومنهم الامام مع الحرائر ، والمعجب انهم يقولون : ان أضعف النصوص أولى من القياس ، وهذا مكان تركوا فيه عموم القرآن لقياس فاسد وليس في الظهار علة تجمعهم بالايلاء فيجوز القياس عليها عند أصحاب القياس ، وأنوا بأهذار بعد هذا لا معنى لذكرها لانها سخافات وحماقات ، وقالت طائفة : الظهار يجب بقول مرة واختلقوا في معنى العود لما قالوا ، فقالت طائفة مرة العود لما قالوا هو الوطء نفسه فلا يجب عليه كفارة الظهار حتى يطأها فاذا وطئها لزمته الكفارة والامساك عن وطئها حينئذ صح ذلك عن طاوس . وقنادة . والحسن . والزهرى . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قنادة في قول الله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحرير رقية . ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : يعود لمسها .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحرير رقية ، وقالت طائفة : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه كفارة كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهو قول سفيان الثوري . وعثمان بن أبي شيبة قال : ان مات لم يصل الى ميراثها حتى يكفروا بوطئها كفر ، وقالت طائفة : العود ههنا ارادة الوطء فن ظاهر من امرأته لم يلزمه كفارة الوطء حتى يريد وطئها فاذا أراد وطأها لم يفتن بوزمه الكفارة فان بدا له عن وطئها سقطت عنه الكفارة فان أراد وطئها عادت عليه الكفارة فان بدا له سقطت عنه ، وهكذا أبدا ، وهو قول مالك في أشهر قوله وروى عن عبد العزيز الماجشون وما نعلم هذا عن أحد قبلهما وهو أسقط الأقوال لتعربه عن الأدلة ولأنه ايجاب وابطال للدعوى بلا معنى ، وقالت طائفة : معنى العود أن الظهار يوجب تحريرا لا ترغفه الا لكفارة الا أنه ان لم يطأها مدة طويلة حتى ماتت فلا كفارة عليه سواء أراد في خلال ذلك وطئها أو لم يرد فان طلقها ثلاثا فلا كفارة عليه فان تزوجها بعد زوج عاد عليه حكم الظهار ولا يطؤها حتى يكفر وهذا قول أبي حنيفة قال : والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فتها عنه فكل من قاله فقد عاد لما قال .

قال أبو محمد : وهذا قريب في الفساد من قول مالك لأنه تحكم بالباطل ولعب وكذب ظاهر لأن الذين يقولونه في الاسلام لم يقولوه قط في الجاهلية وإنما قال عز وجل : (ثم يهودون لما قالوا) ولم يقل لما قال غيرهم ، وذكر هذين القولين يعني عن تكلف الرد عليهما لظهور فسادهما وانهما شرع لم يأذن به الله تعالى وانهما لا يحفظان عن أحد قبل أبي حنيفة . ومالك ، وقالت طائفة : العود هو أن يظهر منها ثم يسكنها مدة بقدر أن يقول فيها : أنت طالق فلا يطلقها في تلك المدة فإذا فعل ذلك فقد عاد لما قال ولزمته الكفارة ماتت أو عاشت طلقها بعد ذلك أو لم يطلقها فإن طلقها أثر ظاهره منها فلا كفارة يظهر عليه وهذا قول الشافعي . وبعض أصحابنا ، وروى أشهب عن مالك أنه قال : إذا ظهر من امرأته ثم أمسكها وعزم على وطئها فدلزمته الكفارة ولا تسقط عنه بعد ما ماتت أو عاشت ، وقالت طائفة : كقولنا روى عن بكير بن الأشج . ويحيى بن زياد الفراء ، وقد روى نحوه عن عطاء .

قال أبو محمد : جميع الأقوال التي قدمنا انما هي دعوى لاتوافق في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل وبها نزل القرآن ما يقع عليه لفظة العود (١) لما قال وما كان هكذا فهو باطل يقين نفى من فسر العود بالوطء أو بارادة الوطء أو بالامساك اذ ليس شيء من هذا عود لما قال ، وكذلك من قال : انه يوجب تحريما لا يفهمه الا الكفارة لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة بالظهار وحده لكن به وبالعود لما قال هذا نص القرآن .

قال أبو محمد : ولم يبق الا قولنا وهو أن يعود لما قال ثانية ولا يكون العود للقول الا بتكريره لا يعقل في اللغة غير هذا ، وهذا جاءت السنة كما روينا من طريق سليمان ابن حرب . ومحمد بن الفضل عارم كلاهما عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن جميلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت وكان به لم فكان اذا اشتد لمة ظاهر منها فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار .

قال أبو محمد : هذا يقتضي التكرار ولا بد ولا يصح في الظاهر الا هذا الخبر وحده الا خبرنا تذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل وكل ما عدا ذلك فاسقط اما مرسل واما من رواية من لاخبر فيه كما بينا في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين . واختلفوا فيما يجزى في ذلك من الرقاب ، فقالت طائفة : لا يجزى في ذلك عتق الكتابي وهو قول مالك ، وقال أصحابنا . وأبو حنيفة : يجزى وإنما قال المالكيون ذلك قياسا على رقبة كفارة قتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن القياس باطل ولو كان حقا لكان هذا [ت] (١) باطلا لانهم جمعوا بين الكفاريين في ان لا يحزى فيهما كافر ولم يجمعوا بينهما ولا قاسوا احدهما على الأخرى في تعويض الاطعام من الصيام لمن عجز عن الصيام وهذا تحكم لا يسوغ لاحد ، فان قالوا : لم يذكروا تعويض الصيام في كفارة القتل انما ذكر في الظهار قتلنا : ولا ذكرت المؤمنة الا في كفارة القتل ولم تذكر في الظهار فاما قيسوا كل واحدة على الأخرى واما ان لا تقيسوا [كل] (٢) واحدة منهما على الأخرى ، واما قياسيكم احدهما على الأخرى في بعض ما فيها دون سائر ما فيها فتحكم فاسد ومناقضة ظاهرة ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي في الرقة المعية اقوالا في غاية الفساد ، ولا ندرى ما ذنب المعيب عندهم فلم يحزوا عنه فواجب ، فان قالوا : السالم اكثر ثمتنا قلنا : والبيضاء الجيلة أكثر ثمتنا من السوداء النميعة فلا تجزوا في ذلك السوداء النميعة وجملة الأمر فانما هي آراء فاسدة ونموذ بالله من التحكم في الدين بمنثله .

وقد رويناه عن النخعي . والشعي ان عتق الاعمي يحزى في ذلك ، وعن ابن جريج ان الاشل يحزى ، وقالت طائفة : ان ظاهر بذات محرم فهو ظهار وان ظاهر بغير ذوات محرم فليس ظهارا ، رويناه ذلك من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : من ظاهر من ذوات محرم فهو ظهار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من ظاهر بذات محرم أو بأخت من الرضاة فكل ذلك كآمه لا تحل له حتى يكفر فان ظاهر بينت خاله فليس ظهارا ، ورويناه عن الشعبي وهو قول أبي حنيفة .

وأحد قولي الشافعي ، وللشافعي قول آخر هو أشهر أقواله وهو ان كل من ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوما من الدهر فليس ظهارا ومن ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها قط فهو ظهار ، وقال مالك : من ظاهر بذات محرم أو بأجنبية أو بابة فهو كله ظهار ، ورويناه عن الشعبي لاظهار إلا بأم أو جدة وهو قول رواء أيضا أبو ثور عن الشافعي وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : يقال لمن قال : لاظهار الامن ذوات محرم من ابن خصم ذوات المحارم ؟ فان قالوا : لانهن محرمات كالأم قلنا : والآب أيضا محرم كالأم وجميع الرجال كذلك ، فان قالوا : ليسوا من النساء الأم من النساء قلنا : ولا ذوات المحارم أمهات والأم هي التي ولدته فا الفرق بين قياس وقياس ، ويقال لمن قال بالظهار من كل اجنية ومن الآب أيضا : من ابن قسم الظهار بالآب على الظهار بالأم ولم تقيسوا

ظهار المرأة من الرجل على ظهار الرجل من المرأة؟ وقد قال بهذا جماعة كلهم اجل من مالك . وأبي حنيفة كما رويناه من طريق أحمد بن حنبل ناهشيم انما مغيرة - هو ابن مقيم - عن ابراهيم النخعي ان عائشة بنت طلحة بن عبيد الله قالت : ان تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر ابي فسألت أهل المدينة فقرأوا ان عليها الكفارة قال الاثرم : قتلت لاحد بن حنبل : اتكفر؟ قال : نعم تكفر ، فهذا كما يرى أهل المدينة في زمن مصعب هذا قديم * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي ان عائشة بنت طلحة ظاهرت من المصعب بن الزبير ان تزوجته فتزوجته فسألت الفقهاء وهم متوافرون ؟ فأمرت بكفارة * ورويناه ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني . واشعث بن عبد الملك الحراني قال أبو اسحق عن الشعبي . وقال الحراني عن محمد بن سيرين كلاهما بمثل حديث ابراهيم * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة قال قالت بنت طلحة : مصعب بن الزبير ان نكحته فهو على كظهر أبيها ثم نكحته عن ذلك أصحاب ابن مسعود ؟ فقالوا : تكفروه وبه الى معمر عن الزهري في امرأة قالت لزوجها : هو عليها كما يها فقال الزهري : قالت منكرا من القول وزورا فرى أن تكفر بعق رقبة أو بصوم شهرين متتابعين أو قطعتم ستين مسكينا ولا يحول بينها وبين زوجها ان يطأها * وروينا من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر النهدي عن الحسن البصري انه كان يرى أظهار المرأة من الرجل ظهارا ، وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حي . والحسن بن زياد اللؤلؤي * فان قالوا : كان الظهار طلاقا جاهلية والطلاق الى الرجال قلنا : ومن اين صح عندكم ان الظهار سكان طلاق الجاهلية ؟ فكيف وأتم تميزون ان يكون الطلاق بيد المرأة اذا جملة الرجل يدها يقولوا كذلك في الظهار وهذا كله يبين فساد القياس وتناقضه * وقالت طائفة منهم سفيان الثوري . والشافعي : ان ظاهر برأس أمه أو يدها فهو ظهار ، وقال أبو حنيفة : ان ظاهر بشيء لا يحل له ان ينظر اليه من أمه فهو ظهار وان ظاهر بشيء يحل له ان ينظر اليه من أمه فليس ظهارا *

قال أبو محمد : وكل هذه مقاييس فاسدة ليس بعضها أولى من بعض ، وكذلك قياس قول مالك ذكره ابن القاسم أن ما ظاهر به من أعضاء أمه فهو ظهار والحق من ذلك ما ذكرنا من أن لا تمتد النص الذي حده الله تعالى قال الله تعالى : (ومن بعد خدوداه فقد ظلم نفسه) وقال أبو حنيفة : ان كرر الاطعام على مسكين واحد - ستين يوما أجزأه *

قال أبو محمد : هذا خلاف إيجاب الله تعالى ستين مسكيناً ، وأما من شرع في الصوم فوطى . ليلا قبل أن يتمن (١) أو وطى ، قبل أن يكفر بعق أو بصوم فروى عن أبي يوسف أنه لا يكفر لانه لا يستطيع على الكفارة ، وقال آخرون : ليس عليه الا كفارة واحدة كما روينا عن وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد بن المسيب في المظاهر يجامع قبل أن يكفر قال : يمسك حتى يكفر • ومن طريق وكيع أيضا عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر فقالوا : كفارة واحدة قال وكيع : وهم الحسن . وابن سيرين . ومورق العجلي . ويكرن عبدالله المزنى . و قتادة . و عطاء . و طاوس . و مجاهد . و عكرمة قال وكيع : والعاشر أراه ناقضا وهو قول ابراهيم النخعي . والشعبي ، وقالت طائفة : عليه كفارتان كما رويان من طريق ابن أبي شبة ناعبد الأعلى . ويزيد بن هرون قال عبد الأعلى : عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة (٢) عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي ، وقال يزيد بن هرون عن التيمي يلفني عن ابن عمر ثم اتفق عمرو ابن العاصي . وابن عمر في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر فالاجمعا عليه كفارتان •

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن قبيصة بن ذؤيب في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر قال عليه كفارتان قال معمر : وهو قول قتادة أيضا وهو قول سعيد ابن جبير . والحكم بن عتيبة . وعبد الله بن الحسن القاضي ، وقالت طائفة : عليه ثلاث كفارات كما رويان من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا يونس بن عبيد . وعبيدة قال يونس : عن الحسن وقال عبيدة : عن ابراهيم فالاجمعا في الذي يظاهر ثم يطؤها قبل أن يكفر : عليه ثلاث كفارات •

قال أبو محمد : كان القول قول أبي يوسف لولا الخبر الذي رويان من طريق أحمد ابن شعيب أنا الحسن بن حريث أرنا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس وأن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله انى ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر : فقال له رسول الله ﷺ : لا تقر بها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل •

قال أبو محمد : فوجب الوقوف عند أمره ﷺ قال علي : وهذا خبر صحيح من رواية الثقات لا يضره ارسال من أرسله •

قال أبو محمد : وأما من شرع في الصوم فوطى . قبل التي ظاهر عليها ليلا قبل أن

(١) أى أيام الصوم ، وفي النسخة رقم ١٤ قبل أن ينه (٢) في النسخة رقم ١٤ جابر بن حيوة وهو غلط

يتم الشهرين فان مالكا قال: يتبدى الشهرين من ذى قبل ، وقال أبو حنيفة . والثافى
 يتهما بانبا على ما صام منهما ، وهذا هو صحيح إذا ما كان الواجب أن يكون الشهران
 يتان قبل الوطء فاذا سليل الى ذلك بعد فلا يكون ما بقى منهما بعد الوطء . وما
 مضى منها قبل الوطء خير من أن يقصد الى أن يكونا بكاملها بعد الوطء ، وأما ظاهر
 العبد فيه اختلاف رونا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم
 النخعي قال في العبد يظهر من امرأته انه ان صام شهرا أجزا عنه * ومن طريق عبد
 الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عبد ظاهر من امرأة قال : ينتظر الصوم ولاظهار
 لعبد دون سيده ، وقال آخرون كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس
 ابن عبيد عن الحسن البصري في العبد المظاهر يصوم شهرين وان اذواله في العتق جاز
 وله أن يطعم * وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم
 عن مجاهد في تكفير العبد قال : ليس على العبد الا الصوم والصلاة ، وقال طاوس
 كقولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفیان بن عينة قال قلت : لعبد الله
 ابن طاوس : ما كان أبوك يقول فيظهار العبد قال : كان يقول عليه مثل كفارة الحر ،
 وقال أبو حنيفة . ومالك . والثافى : يصوم شهرين ولا يجزيه العتق *

قال علي : لم ينقض الله عز وجل حرامن عبد ، (وما كان ربك نسيا)

١٨٩٥ مسأله ومن ظاهر من أجنبية ثم كرره ثم تزوجها فليس عليه
 ظهار ولا كفارة ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق مالك عن سعيد
 ابن عمرو بن سليم الزرقني عن القاسم بن محمد قال : جعل رجل امرأة كظهر أمه ان تزوجها
 فقال له عمر بن الخطاب : ان تزوجتها فلا تقربها حتى تكفر ، وهو قول عطاء .
 وسعيد بن المسيب . والحسن . وعروة بن الزبير صرح ذلك عنهم ، وهو قول أبي حنيفة .
 ومالك . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفیان الثوري . واسحاق ، وقالت طائفة :
 كما قلنا روينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عينة عن محمد بن عجلان عن عكرمة
 عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئا ولا يرى ايضا الطلاق قبل النكاح
 شيئا وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن .
 و قتادة قال جميعا : ان ظاهر قبل ان ينكح فليس بشيء . وهو قول الثافى . وأبي سليمان
 قال أبو محمد : قال الله تعالى : (الذين يظاهرون من نساءهم) فانما جعل الكفارة
 حلي من ظاهر من امرأته ثم عاد لما قال ولم يجعل تعالى ذلك على من ظاهر من غير امرأته ،
 فان قيل : فانه اذا تزوجها فهو مظاهر منها وهي امرأته قلنا : انما الظهار حين التعلق به

لا بعد ذلك ، ومن الباطل ان لا يلزم الحكم للقول حين يقال ثم يلزم حين لا يقال ، ومن علق ظهاره بشئ يفعله مثل ان يقول : أنت كظهر أمي ان وطأتك اوقال : ان قلت زيدا وكرر ذلك فليس ظهارا فعل ذلك الشئ . أو لم يفعله لان لم يمض الظهار ولا التزمه حين نطق به ، وكل مالم يلزم حين التزمه لم يلزم في غير حال التزمه الا أن يوجب ذلك نص ولا نص ههنا .

١٨٩٦ مسألة : ومن ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة واحدة لان الثانية بها وجبت الكفارة كما قدمنا وحصلت الثالثة منفردة لا توجب شيئا فان كرر رابعة فعليه كفارة اخرى وهكذا القول في كل ما اعاد من الظهار لان تكراره ثانية تجب الكفارة وتلزم فيكون فيما بعد ما مبتدئا للظهار فان كرره وجبت كفارة أيضا وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت في هذا آثار روينان طريق عبد الرزاق عن مطرف عن سعيد عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب قال : اذا ظاهر في مجلس واحد مرارا فكفارة واحدة وان ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى والايان كذلك وهو قول قتادة . وعمر بن دينار صح ذلك عنهما ، وقال آخرون : ليس في كل ذلك الا كفارة واحدة روينان طائفة . وعطاء . والشعبي قالوا : اذا ظاهر الرجل من امرأته خمسين مرة فأنما عليه كفارة واحدة ، وصح مثله عن الحسن . وعطاء . وهو قول الآوزاعي ، وقالت طائفة : كفارة واحدة سواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى مالم يكفر فان كفر ثم ظاهر فكفارة اخرى روينان طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن قال : اذا ظاهر مرارا وان كان في مجالس شتى فكفارة واحدة مالم يكفر ، والايان كذلك قال معمر : وهو قول الزهري ه **قَالَ ابُو حَجَّه** : وهو قول مالك ، وقال ابو حنيفة : ان كان كرر الظهار في مجلس واحد ونوى التكرار فكفارة واحدة وان لم تكن له نية فلكل ظهار كفارة ، وسواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى ه قال علي : لان لم هذا عن أحد قبل أبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، وهذه أقوال لا برهان على صحتها لامن قرآن ولا سنة . ولا من قياس وبالله تعالى التوفيق *

١٨٩٧ مسألة ومن لزمته كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقه لها وهي من رأس ماله ان مات أوصى بها أولم يوص لانها من ديون الله عز وجل فهي مقدمة على ديون الناس ه

١٨٩٨ مسألة فمن عجز عن جميع الكفارات لحكمه الاطعام ابدا أيسر

بعد ذلك أم لم يوسر قوى على الصيام أو لم يقو وذلك لانه اذا عجز عن العتق والصيام فقد استقر عليه الاطعام بنص القرآن ولم يعوض الله عز وجل منه شيئا أصلا فهو حكم من عجز عن العتق والصوم ومن عجز عن شيء لم يوقت الله عز وجل له آخر فهو لازم أبدا لان أمره تعالى واجب لا يسقطه شيء ومن كان حين لزومه كفارة ظاهرا له قادرا على عتق رقبة لم يحزه غيرها أبدا وإن افتقر فأمره الى الله عز وجل لان فرض الله تعالى عليه بالعتق قد استقر فلا يحمله شيء ومن كان عاجزا عن الرقبة قادرا على صوم شهرين متصليين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه وانصلت قوته كذلك الى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ثم عجز عن الصوم الى ان مات لم يحزه اطعام ولا عتق أبدا . فان صح صامهما وان مات صامهما عنه وليه لقول رسول الله ﷺ : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » فلو لم تتصل صحته وقوته على الصيام جميع المدة التي ذكرنا فان أيسر في خلالها فالعتق فرضه أبدا فان لم يوسر فالاطعام فرضه أبدا وبالله تعالى التوفيق *

العنين

١٨٩٩ - مسألة - ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينهما أصلا ولا ان يؤجل له أجلا وهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك ، وفي هذا خلاف قديم وحديث رويناه عن عثمان بن عفان أنه أمره بفرقها دون توقيف ولا تأجيل وهو منقطع سليمان بن يسار أن عثمان هـ وروينا من طريق أبي عبيدنا يزيد بن عيينة ابن عبد الرحمن عن أبيه أنه حضر سمرة بن جندب قد شكت اليه امرأة أن زوجها لا يصل اليها فكتب في ذلك سمرة الى معاوية فكتب اليه معاوية أن يزوجه امرأة ذات جمال ودين ويدخله عليها ثم يسألها فان ذكرت انه لا يطؤها أمره بفرقها التي شكت به ففعل فحكت أنه لا يجامع فأمره بفرقها ، وقول ثالث صح من طريق شعبة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال في العنين يؤجل قلت : كم يؤجل ؟ قال : يؤجل فكلما كرر عليه كم يؤجل لم يزد على يؤجل ، وقول رابع رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أجل رجلا لم يستطع أن يأتي امرأته عشرة أشهر ، وقول خامس رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جعل للعنين أجل سنة وأعطاهم صداقها وأفيا ، وروينا عن عمر بن الخطاب انه قال : ان لم يصبها في السنة فرق بينهما ولا يصح عن عمر هذا أصلا لأنها اما عن ضعفاء واما

منقطعة ، ومن جعلها ان عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قضيا في العنين أن ينتظر به سنة هـ ثم تعد بعد السنة عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها ، وعن ابن مسعود أيضا تؤجل سنة فان وصل اليها والافرق بينه وبين امرأته ولا يصح هـ وروينا أيضا عن المغيرة بن شعبة أنه يؤجل سنة ثم يفرق بينهما ولها الصداق وعليها العدة ولا يصح ذلك ، وعن علي أيضا أنه أجله سنة ثم فرق بينهما ولا يصح ذلك وصح عن الحسن البصري . وابراهيم النخعي يؤجل سنة ولها الصداق كاملا ، وصح عن سعيد بن المسيب أنه يؤجل سنة فان مسها والافرق بينهما . وروى هذا عن القضاة هكذا جملة . وريعية . وشريح القاضي . وعمرو بن دينار . وحاذ بن أبي سليمان ، وهو قول الأوزاعي . والليث . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ، ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة : هذا ان صدقها واما اذا خالفها فان كانت بكرًا نظر اليها النساء وان كانت ثيبًا فالقول قول الزوج ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما هـ وقال المالكيون : القول قوله مع يمينه ان ادعى أنه يطؤها هـ وقال الشافعي : القول قول الزوج مع يمينه فان نكل حلفت هي وفرق بينهما ، وان قال النساء : هي بكر حلفت مع ذلك وفرق بينهما فان نكلت حلف هو وبقيت معه ثم اختلفوا فقال هؤلاء : ان كان قد وطئها ولو مرة فلا كلام لها ولا يؤجل لها ، وقال أبو ثور : متى عن عنها أجل سنة ثم فرق بينهما وان كان قد وطئها قبل ذلك هـ وروى عن طائفة مثل قولنا بكار وينا من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا زوج ابنته من ابن أخ له وكان عينا فقال له عمر : قد آجرك الله ووفر لك ابنتك هـ ومن طريق الحاج بن المنهال نا شعبة عن أبي اسحق السبيعي قال : سمعت هاني بن هاني قال : رأيت امرأة جاءت الى علي بن أبي طالب فقالت : هل لك في امرأة ليست بأيم ولا بذات بعل ؟ قال وجاء زوجها فقال : لا تسأل عنها الا ميتها فقال له علي : الا تستطيع أن تصنع شيئا قال : لا قال ولا من السحر قال لا قال له علي : هلكت وأهلكك اما أنا فلت مفرقا بينكما اتقى الله واصبري هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أبو اسحق عن هاني . ابن هاني قال : كنت عند علي بن أبي طالب فقامت اليه امرأة فقالت له : هل لك الى امرأة لا أيم ولا ذات بعل قال : نوأين زوجك ؟ فقالت : هو في القوم مقام شيخ يمنح فقال ما تقول هذه المرأة قال : سلها هل تنعم في مطعم أو ثياب فقال علي : فما من شيء قال لا قال ولا من السحر قال لا قال هلكت وأهلكك قالت فرق بيني وبينه قال : اصبري فان الله تعالى لو شاء لا يهلكك باشد من ذلك هـ ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن المبارك

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه قال في الرجل يتزوج المرأة ثم يمرض له الداء قال : هي امرأته لا تزعم منه ، وروى عن الحكم بن عتيبة انها امرأته لا تزول له ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما وبه يقول أبو سليمان . وأصحنا .

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى مثل قول عثمان انه امره بفراقها دون توقيف بحبر رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : وطلق عبد يزيد أبو زكاته واخوته أم زكاته واخوته ونكح امرأة من مزية فجاءت النبي ﷺ فقالت : ما يعني عني الا كاتفتي هذه الشعرة الشعرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت رسول الله ﷺ حية ، فذكر الحديث وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له : طلقها فقبل قال : راجع امرأتك أم زكاته واخوته فقال : اني طلقتها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ، واحتجوا بفعل عثمان وقالوا : انما تزوجته للوطء فاذا عدته فهو ضرر بها والضرر ممنوع لاحبة لهم غير ما ذكرنا .

قال أبو محمد : اما الخبر فضعيف لانه عن لم يسم ولا عرف من بني أبي رافع فهو لا يصح وايضا فان عبد يزيد لم تكن له قط حجة ولا اسلام واما الصحبة لثابتة به فسقط الترهيب به ، واما فعل عثمان فقد قلنا انه لا يصح عنه وقد جاء عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك فليس الاحتجاج ببعضهم أولى من الاحتجاج بآخرهم . واما قولهم : انما نكحته للوطء فعدمه ضرر عليها فنعلم ان الممتع من ذلك وهو قادر عليه مضار فواجب منه من ذلك ، واما العاجز فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فوجب أن لا يكلف العزين ما لا يقدر عليه ، واما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . في تأجيل السنة ثم التفريق بينهما فقول فاسد لادليل على صحته لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من شيء يصح عن أحد من الصحابة ولا من قياس . ولا من رأى له وجه يعقل اما الرواية عن عمر فلا تصح لانها مرسله اما من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولا سماع له من عمر الا نعيه التسمان بن مقرن ، وعن الشعبي : والحسن عن عمر ولم يولد الشعبي الا بعد موت عمر ولا ولد الحسن الا لامامين بقيا من حياة عمر . وعن عبد الكريم . وعطاء عن عمر ولم يولدا الا بعد موت عمر . وعن يحيى بن سعيد ولم يولد الا بعد موت عمر بنحو خمس وعشرين سنة ، وعن يحيى بن عبد الرحمن الأنصاري ، وهو مجهول ، وقد رويناه عن عمر من طريق

سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر ابن الخطاب بعث رجلا على بعض السقاية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر: أعلتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فأعلها ثم خيرها ، وروى أيضا أنه رضى الله عنه أجل مجنوننا سنة فإن أفاق والا فرق بينه وبين امرأته وهم يخالفون عمر في كل ذلك فمن أين وجب تقليده في النين دون العقيم والمجنون ؟ وأما الرواية عن ابن مسعود فأتت من طريق عبد الكريم الجزري ولم يولد إلا بعد موت ابن مسعود . هـ
أو من طريق حصين بن قبيصة وهو مجهول ، وأما الرواية عن علي بن طريق يزيد بن عياض بن جعدة وهو مذكور بالكذب ووضع الحديث . هـ ومن طريق الحسن بن عماره وهو متروك الحديث جملة هالك . هـ ومن طريق الضحاك بن مزاحم وهو لاشي . هـ وأما الرواية عن الصحابة جملة فمن طريق شريك وهو مدلس عن جابر الجعفي وهو كذاب مشهور بذلك فأسد الدين يقول بالرجعة ، وأما الرواية عن المغيرة بن شعبة فمن طريق أبي طلق العاتدي . وأبي التعمان وهما مجهولان لا يدرى أحدهما وعن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط مطرح عن رجل لا يعرف اسمه ولا يدرى من هو عن حنظلة بن نعيم وهو مجهول فسقط كل ما تعلقوا به ، ثم لو صح كل ذلك لكان قد روى عن عثمان . وعلى . وسمرة . ومعاوية خلاف ذلك وليس بعضهم أولى بأخذ قوله من بعض ، وأيضا فإن الرواية عن عمر . وابن مسعود أن عليا العدة وهو أم لك بها مادامت في عدتها وهم لا يقولون بذلك وأيضا فليس عن أحد من المذكورين أنه انوطها مرة واحدة فلا كلام لها ولا توقيف وصح أنهم مخالفون لكل من روى عنه في ذلك كلمة من الصحابة رضى الله عنهم ولا متعلق لهم بضرر فقد اجماع لأنها اذا كفوها صبر سنة فلا فرق بين صبر سنة وبين صبر سنتين وهكذا ما زاد ثم أشد ذلك قولهم ان وطها مرة في الدهر فلا كلام لها والضرر في ذلك أشد منه في التي لم يطأها قط ، ومن قال غير هذا فقد جاهروا كابر الضرورة والحس .

قال أبو محمد : وبرهان صحة قولنا هو ان كل نكاح صح بكلمة الله عز وجل وستة رسول الله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من سواه فمن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة فقد دخل في صفة الذين ذمهم الله تعالى بقوله : (فيتعلبون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه) ونموذ بالله من هذا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ مثل قولنا كاريونا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وحرمله بن يحيى واللفظ له قال : أنا بن وهب اخبرني بنونس - هو ابن يزيد - عن الزهري في عروة بن الزبير أن عائشة

زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله انها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامع الا مثل هذه الهدبة وأخذت بهدبة من جلبابها فبسم رسول الله ﷺ صاحكا وقال : لعلك تريدن أن ترجعي الى رفاعة لاحتى تذوق عسلته وذوق عسلتك ، وذكر الحديث .

قال أبو محمد : فهذه تذكر أن زوجها لم يطأها وان احليله كالهدة لا ينتشر اليها وتشكو ذلك الى رسول الله ﷺ وتريد مفارقه فلم يشكها ولا اجل لها شيئا ولا فرق بينهما وفي هذا كفاية لمن عقل . فاعترض بعض المخالفين في هذا الأثر الصحيح بآثار واهية أحدها من طريق ابن نافع عن مالك عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير وان رفاعة بن شموال طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ ثلاثا فشكلها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن ينشأها فقارضاها فارد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الاول فقال النبي ﷺ : لا يحل لك حتى تذوق عسلته .

قال أبو محمد : وهذا منقطع لاحجة فيه ثم عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن وهما مجهولان وهو خبر غير معروف عن مالك ثم لو صح لما كان فيه اعتراض على الخبر الذي احتجنا به لانا لا نذكر أن يطلقها عبد الرحمن مختارا فبطل تمويههم به جملة . والخبر الثاني رواه ابن قانع راوى كل بلية عن يحيى بن محمد البخترى الذي لا يعرف من هو عن هدبة بن خاله عن وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « ان امرأة رفاعة جاءت الى النبي ﷺ » وذكر الحديث الى قوله « فلا تحلين له حتى يذوق عسلتك وتذوق عسلته فقالت : يا رسول الله انه قد جاءني هبة واحدة » . ورويناه ايضا من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث امرأة رفاعة القرظي فذكرت فيه انها قالت : فانه يا رسول الله قد جاءني هبة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف ثم لو صح كل هذا لكان لا متعلق لهم فيه لانه ليس في شيء من هذين الخبرين الساقطين ، « ان رسول الله ﷺ قال : انه انما أسقط التأجيل أو التفريق من اجل تلك الهبة ولان عائشة قالت ذلك ، فصح انها كهاة كاذبة على رسول الله ﷺ وانما جاء لفظ الهبة صحيحا في حديث رويناه من طريق البخارى نا محمد نا أبو معاوية - هو الضرير - ناهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « طلق رجل امرأته فتزوجت زوجها غيره فطلقها

وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه إلى شيء. تريد فلم تلبث أن طلقها فأنت النبي ﷺ
 فقالت : يا رسول الله ان زوجي طلقني واني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن
 معه الا مثل الهدية فلم يقربني الالهة واحدة ولم يصل مني إلى شيء فأحل لزوجي الاول
 فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجك الاول حتى يدوق الآخر عسلتك وتنوق عسله .
قال أبو محمد : ونحن لانمنع ان يطلقها العنين ان شاء انما تمنع ونسكر ان يفرق
 بينهما على كره او ان يؤجل عاما ثم يفرق بينهما فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن
 أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا ولا جاء قط في قرآن ولا سنة ولا رواية
 فاسدة ولا أوجه قياس ولا معقول فان قالوا : قد أمر الله عز وجل في الايلاء بالتوقيف
 ثم الاجبار على الفينة أو الطلاق قلنا : نعم أربعة اشهر فأين السنة و اين التفريق ؟ ثم
 اتهم أول من لا يقبس على المولى من امتع من وطء امرأته عامدا من غير ايلاء يمين
 فلا توقونه ولا تؤجلونه فظهر فساد كل ما تعلقوا به وفساد قولهم جملة ، وقد ذكرنا
 من روى عنه من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والحمد لله رب العالمين .

١٨٩٩ مسألة واذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة مسلمة أو كناية
 ولزوجة أخرى حرة أو أمة فعليه (١) ان يخص البكر بميت سبع ليال عندها ثم
 يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع ولا يشي منها فان تزوج ثانيا حرة أو أمة وعنده
 زوجة أخرى حرة أو أمة مسلمة أو كناية فله ان يخصها بميت ثلاث ليال ثم يقسم
 ويعدل ولا يحاسبها بتلك الثلاث فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها سواء
 سواء . ويسقط (٢) حكمها في التفضيل ولا يحل له في كل ما ذكرنا كانت عنده زوجة
 غيرها أو لم يكن ان يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد ولا عن صلاة الجمعة فان فعل
 فهي معصية وجرحه فيه كسائر الناس ولا فرق ولا يجوز له ان يخص امرأته من نسائه بان
 تسافر معه الا بقرعة . برهان ذلك ما رويناه من طريق البرارنا محمد بن معمرنا يعلى بن عبيدنا
 محمد بن اسحاق عن أبي ب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك « ان النبي ﷺ جعل للبكر
 سبعا والتيب ثلاثا » . ونا أحمد بن قاسم قال : أخبرني قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي
 قاسم بن أصبغ نا أبو قلابة - هو عبد الملك بن يزيد الرقاشي - نا أبو عاصم - هو الضحاك
 ابن مخلد - نا سفیان الثوري عن أبي ب السخيتاني . وخالدا الحذاء كلاهما عن أبي قلابة -
 هو عبد الله بن يزيد الجرمي - عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال : اذا
 تزوج البكر أقام عندها سبعا واذا تزوج التيب أقام عندها ثلاثا » . وقدر ويناها

بأن أنسا قال : هي السنة وكل ذلك حق والذي ذكرنا بيان واضح في إسناده •
ومن طريق مسلم ناعبد الله بن مسلة - هو القعنبى - ناسليان - يعنى ابن بلال -
عن عبدالرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
أن أم سلة حين تزوجها رسول الله ﷺ فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه
فقال رسول الله ﷺ : ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع والثيب ثلاث • •
ومن طريق مالك عن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك
ابن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم
سلة وأصبحت عنده قال لها : ليس بك على أهلك هوان ان شئت سبعت عندك وان
شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث • • وروينا هذا الخبر بين الاسناد من طريق
أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم . ومحمد بن بشار قالا جميعا : نا يحيى - هو
ابن سعيد القطان - عن سفيان الثورى حدثني محمد بن أبى بكر - هو ابن محمد بن عمرو
ابن حزم - عن عبد الملك بن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن
أم سلة أم المؤمنين ، ان النبى ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : ليس بك على
أهلك هوان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي ، وبه يقول أنس بن
مالك . وايراهيم النخعى . والشعبى . ومالك . والشافعى . وأحمد بن حنبل . واسحاق
ابن راهويه . وأبو ثور . وأبو عبيد . وأبوسليمان . وجميع أصحابهم •
وذمبت طائفة الى غير ذلك وهوان للبكر ثلاث ليال ولثيب ليلتان . روي بذلك
عن عبدالرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء : يؤثرون عن أنس
ابن مالك انه قال : للبكر ثلاث ولثيب ليلتان • • ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان
الثورى عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : للبكر ثلاث ولثيب ليلتان • • ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : يملك عند البكر ثلاثا
ثم يقسم وعند الثيب يومين ثم يقسم وهو قول خلاص بن عمرو . وسفيان الثورى .
والأوزاعى ، وقالت طائفة : لا يقيم عند ثيب ولا بكر الا ما يقيم عند غيرهما من
عنده وهو قول الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبى سليمان . وأبى حنيفة . وأصحابه ،
واحج من ذهب الى قول الحسن . وابن المسيب بخبر رويناه من طريق عبدالرزاق
عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب . ومحمد بن اسحق قالا جميعا : قال رسول الله
ﷺ : «البكر ثلاث • •»

قال أبو محمد : هذا مرسل ولا حجة فيه فسقط هذا القول ، ووجدنا من ذهب الى

قول أبي حنيفة يمتحنون بما يجب من العدل بين النساء ، وبالحخير الثابت الذي فيه
 « ان رسول الله ﷺ قال : من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة
 وشقه مثله » .

قال أبو محمد : الذي قال هذا القول هو الذي حكم البكر بسبع زائدة ولثيب ثلاث
 زائدة ، ولا يحل لاحدان يترك قولاً له عليه الصلاة والسلام لقول له آخر ما دام يمكن
 استعماهما جميعاً بأن يضم بعضها الى بعض أو بأن يستثنى بعضها من بعض ومن تعدى
 هذا فهو عاص لله عز وجل ورسوله ﷺ . ومن عجائب الدنيا ان الحنفيين المخالفين
 بأهوائهم الفاسدة لرسول الله ﷺ ههنا يوجبون في القسمة للزوجة الحرة ليتين
 وللزوجة الامة لثيب وهذا هو الميل حقاً والجور صراحاً لاسيما مع قولهم ان للحر
 اليهودية والنصرانية ليتين وللأمة المسلمة لثيب ولا يستحيون من هذا التفصيل بالباطل ،
 وقال بعضهم : قد جاء في ذلك أثر عن الحسن عن رسول الله ﷺ وهذا لا يعرف ثم
 لو صح لكان لا يجوز الأخذ به لانه مرسل . وعجب آخر وهو انهم يميزون لمن له
 زوجة حرة مسلمة وأمة نصرانية أن يقسم للحر لثيب وللأمركة اليهودية ثلاث لئلا يعجبوا
 لهذه الفضايح ، ولهم ههنا اعتراضات تشهد بقله حياء المعترض بها ورقة دينه كتمقيم
 بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان سبعة لك سبعة لنسائي » فقالوا : هذا حديث
 يوجب التسوية ونسوا أنفسهم في قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الخبر نفسه : « وان شئت
 ثلثت ودرت » فاعتضوا بقولهم الركيكة على النبي ﷺ وعلوه العدل والحساب ،
 وقالوا : انما كان ينبغي لو سبغ عندها أن يحاسبها بالاربعة ليال الزائدة على الثلاث
 التي هي حقها .

قال أبو محمد : وهذا من الحق ورقة الدين في النهاية القصوى لانه لا يجب حق
 لاحد الا ان يوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فالنبي أو جب لها ثلاث ليال تخص
 بها دون غيرها هو الذي أسقطها ان سبغ عندها لا يعترض عليه الا كافر فعوذ بالله
 من الضلال .

قال أبو محمد : فان قالوا : فما قولكم ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل
 من سبع أو أكثر من سبع أو أقام عند البكر الثيب أكثر من سبع ولها ضرة أو ضرات
 زوجات قلنا : نعم اما ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع فلا يحاسبها
 الا بما زاد على الثلاث واما ان أقام عندها أو عند البكر أكثر من سبع فانه يحاسب
 الثيب بجميع ما أقام عندها ويوفي ضررتها أو ضرراتها مثل ذلك كله ولا يحاسب

البكر الا بمزاد على السبع فقط • برهان ذلك ان الثلاث حق الثيب والسبع حق البكر فإزداد على هذين فهو ظلم يحاسبها به ولا يسقط حق الثيب في أن يخص بالثلاث الاحث أسقطه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ فقط وليس ذلك الا أن يسبع لها وزاد على السبع لان الزيادة على السبع تسبب وزيادة ، وقد سقط حقها في الثلاث بالتسبيح فاذا سقط لم يعد بالزيادة على السبع وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : واحتجوا لقولهم : يقسم للحررة ليتين وللزوجة المملوكة لينة برواية [فاسدة] (١) رويها من طريق سعيد بن منصور نا هاشم ابن ابي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر . أو عباد بن عبد الله الأسدي عن علي أنه كان يقول : اذا تزوج الحررة على الأمة قسم للأمة الثلث وللحررة الثلثان ، وهذا لا يصح لان ابن أبي ليلى سيء الحفظ والمنهال ضعيف ، وروى عن المغيرة بن مقسم أنه قال : لم يثبت للمنهال شهادة في الاسلام ولكنه صحيح من قول ابراهيم . وسعيد بن المسيب . ومسروق . والشعبي . والحسن البصري ، وروى عن عطاء . وسعيد بن جبير . ومحمد بن علي بن الحسن وهو قول عثمان بن عتيق . والشافعي ، وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسم بينهما سواء •

قال أبو محمد : لاحجة في احد دون رسول (٢) الله ﷺ ، وقد توعده عليه الصلاة والسلام كما أوردنا قبل على الميل الى زوجة دون أخرى ولم يخص حررة من أمة ولا مسلمة من كنانة ، واحتجوا من قياسهم الفاسد بأن قالوا : لما كانت عدة الأمة نصف عدة الحررة وجب أن يكونا في القسم (٣) كذلك •

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اول ذلك اننا لو افقهم على ان عدة الأمة نصف عدة الحررة ثم على قولهم المختلط لا يختلفون ان عدة الأمة الحامل كعدة الحررة الحامل فهلا جعلوا القسمة لهما سواء من اجل تساويهما في العدة المذكورة ويقولون : ان عدة الأمة بالافراء ثلاثا عدة الحررة فهلا قسموا لها الثلثين من قسم الحررة لما ذكرنا ولا خلاف في ان الأمة لا ترث وان الحررة ترث فهلا جعلوا الأمة لاقسمة لها كما لاميراث لها وكما لاشهادها لها عندهم ولكنهم في اهدارهم مثل الفريق بما أحسن تعلقه واحتجوا في قولهم الفاسد : ان الزوج ان يقسم للحررة ليلة ثم يبيت ثلاث ليال حيث شاء بروايات ساقطة عن كعب بن سوار انه حكم بذلك بحضرة عمر بن الخطاب فأعجب عمر بذلك ، وهذا لا يصح لانه انما رواه عن عمر الشعبي . وقادة . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ في احد مع رسول الخ (٣) في النسخة رقم ١٤ في القسمة

عوف وكلمهم لم يولد الا بعد موت عمر ثم لو صح لما كان في احدي حجة غير رسول الله (١) ﷺ ، وأما التخلف عن صلاة الجماعة فقد ذكرناه في كتاب الصلاة من ديواننا هذا وغيره
 ايجاب رسول الله ﷺ ذلك وتوعده بحرق بيوت المتخلفين عنها لغير عذر ، وقد تزوج عليه الصلاة والسلام واصحابه فامنهم من أحد تخلف في التسبيح والتثنية عن صلاة الجماعة والجمعة وانما هي ضلالة احدثها الشيطان ، وأما السفر بامرأة من زوجاته أو بامرأتين أو بثلاث فلا يكون الا بالقرعة لانه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن أبي نعيم الفضل بن دكين ناسخا عن عبد الواحد بن أيمن حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا خرج أفرع بين نسائه فطارت القرعة على عائشة » وحفصة غر جتماعه ،

قال أبو محمد : فان خرج بها كاذكرنا بقرعة لم يحاسبن بلبايلين معه في السفر لانه خرج بهن بحق لا ببل ولا بحيف فان خرج بها بغير قرعة حاسبن بتلك الليالي ولزمه فرضا ان يوفي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك . واصحابهما : يخرج بها بغير قرعة *

قال أبو محمد : وهذا باطل لان العدل بين الزوجات فرض كما أوردنا فلا يجوز (٢) تخصيص شيء من ذلك الا ما خصه نص ولم يخص النص الا السفر بالقرعة فقط فاذا كان ذلك فهو ظلم وبالله تعالى التوفيق ، فان قيل : ان له أن لا يسافر بواحدة منهن قلنا نعم وهو عدل بينهن في المنع فليس بذلك ما تلا الى احداهن واما اذا سافر بغير قرعة بواحدة منهن فقد مال اليها وهذا ظلم لا يحل وبالله تعالى التوفيق *

١٩٠١ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامته مع زوجة ان كانت ، وهذا لا خلاف فيه وبرهانه قول الله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) فلم يجعل للملك العيين حق ايجاب فيه العدل فاذا لاحق لمن في القسمة فلا يجوز ان يشارك في الواجب من لاحق له فيه مع من له فيه حق فلو طابت نفس الزوجة بذلك فله حيتذ ان يقسم لامته لانه حق الزوج طابت بتركه فسادا لكن له ان يطأ أمته متى شاء كما فعل عليه الصلاة والسلام بمارية في يوم اى نسائه شاء دون قسمة وبالله تعالى التوفيق *

١٩٠٢ مَسْأَلَةٌ وحد القسمة للزوجات من طيلة فإزاد الى سبع لكل واحدة

ولا يجوز له أن يزيد على سبع ، وقال قوم : لا يزيد على ثلاث لكل واحدة ، وقالت طائفة : لا يزيد على ليلة لكل واحدة روينا ذلك عن محمد بن المنذر التيسابورى نأيد ذلك عنه أحمد بن محمد بن الجصور عن منذر بن سعيد القاضي عن محمد بن إبراهيم بن المنذر .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا من قول رسول الله ﷺ لأهله رضي الله عنها : ان سبعت لك سبعت لنسائي فصح أن الزوج أن يسبع ومادون السبع جائز بجواز السبع لانه بعض السبع ، وأما الزيادة على السبع فممنوع لما ذكرنا قبل من وجوب العدل بينهما فلو جاز أكثر من سبع لكأنه أن بيت عند الواحدة ماشاء ولو أعواما وبقول : سأقسم للآخرى مثل ذلك وهذا باطل وظلم ، فصح أنه لا يجوز من عدد الليالي الا ما أجازته النص فقط ولولا هذا الاثر ما أجزنا أكثر من ليلة وبالله تعالى التوفيق ، وليلة ليلة أحب إلينا لانه كذلك جاءت الآثار الثابتة من قسم رسول الله ﷺ لأهله المؤمنين رضي الله عنهم .

١٩٠٣ مسألة وان وهبت المرأة ليلتها لغيرها جاز ذلك فان بدلهما فرجعت في ذلك فلها ذلك ، برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق - هو ابن راهويه - أنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن سودة بنت زمعة لما كبرت قالت : يا رسول الله جعلت يومى منك لعائشة فكان عليه الصلاة والسلام يقسم لعائشة يومين يومها ويوم - سودة - ، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن نساءه في مرضه الذي مات فيه أن يمرض في بيت عائشة فأذن له في ذلك ، وأما قولنا : ان لها الرجوع في ذلك فلان كل يوم هو غير اليوم الذي قبله بلا شك ولا تجوز هبة مجهول فانما هو اباحة حادثة في ذلك اليوم اذا جاء فلها أن لاتحدث تلك الاباحة وان تمسك بحقها الذي جعله الله تعالى لها وبه جل وعز تأيد .

١٩٠٤ مسألة وجاز للرجل أن يطأ جميع زوجاته واماته في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن وان لم يفتسل الا في آخرهن فحسن لا كراهة في ذلك . روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفیان - هو ابن عيينة - عن معمر عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ : « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ثم يفتسل مرة » .

قال أبو محمد : الامام من نساء الرجل قال الله عز وجل : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) نا أحمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن ابى شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن فلان بن

أبي رافع عن حمته سلى بنت أبي رافع عن أبي رافع « أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا قال قتله : يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا قال : هذا أطهر وأطيب ، أو قال أنظف » . قال علي : ولو لم يأت هذا الخبر لكان الغسل بين كل اثنتين منهن حسنا لانه لم يأت عن ذلك نهى وبالله تعالى التوفيق •

١٩٠٥ مَسَائِلُ ولا يحل الوطء في الدبر أصلا لاني امرأة ولا في غيرها أما ما عدا النساء فاجماع متيقن وأما في النساء ففيه اختلاف اختلف فيه عن ابن عمر . وعن نافع كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن الربيع بن سليمان بن دلود نا صنف ابن الفرج ثنا عبد الرحمن بن القاسم قال قلت لمالك : ان عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : انا نشتري الجوارى فتحض لمن قال : وما التحميص ؟ قال : نأتين في أدبارهن قال ابن عمر : اف أف اف أو يعمل هذا مسلم ؟ فقال لي مالك : فاشهد على ربيعة لحدثني عن سعيد بن يسار انه سأل ابن عمر فقال : لا بأس به • ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن قنيل نا سعيد بن عيسى حدثني المفضل نا عبد الله بن سليمان عن كعب بن علقمة عن أبي النضر انه أخبره انه قال لنافع . ولى ابن عمر قدأ كثر عليك القول انك تقول عن ابن عمر انه أفتى بان توثق النساء في أدبارهن فقال نافع : لقد كذبوا على وذكروا في ذلك أحاديث لو صحت لجاءنا ما ينسخها على ما ذكره ان شاء الله عز وجل ، واحتجوا بقول الله تعالى : (نساء كم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم) •

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لان أنى في لغة العرب التي نزل بها القرآن انما هي بمعنى من اين لا بمعنى أين فاذا ذلك كذلك فانما معناه من اين شتمت قال الله عز وجل : (يا مريم أنى لك هذا) بمعنى من اين لك هذا ، وقالوا : لو حرم من المرأة شئ لحرم جميعها • قال أبو محمد : هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه ، وقالوا : وطء المجموعة جائز وربما مال الذكر الى الدبر قال علي : اذا لم يتمكن من وطء المجموعة الا بالايلاج في الدبر فوطئها حرام •

قال أبو محمد : فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور . وعبد الله ابن ربيع قال أحمد نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج ثم اتفق الأشج وابن أبي شيبة قالا جميعا : نا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن حمزة بن سليمان

عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبر » هذا لفظ رواية عبد الله بن ربيع . ورواية أحمد في دبرها « لم يختلفا في غير ذلك » وبه الى أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفان هو الثوري حدثني يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن المهدي عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن » .

قال أبو محمد : وهذان خبران صحيحان تقوم الحجة بهما ولو صح خبر في اباحة ذلك لكان هذان ناسخين له لان الأصل ان كل شيء مباح حتى يأتي تحريمه ، فهذان الخبران وردا بمافضل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلى ابن أبي طالب . وأبي الدرداء . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وطاوس . ومجاهد ؛ وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وسفيان الثوري وغيرهم ، وما رويت اباحة ذلك عن أحد الا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه . وعن ناهض باختلاف عنه : وعن مالك باختلاف عنه فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٦ مسألة : ولا يحل لاحد ان يطأ امرأة حلي من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له اعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن يزيد بن حديد قال : سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه جبير بن نفير عن أبي الدرداء « ان النبي ﷺ أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال له : يريد ان يلطم بها فقالوا : نعم فقال رسول الله ﷺ لقد هممت ان ألعنك لعنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له » .

قال أبو محمد : لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا فاذا لم يحل له فقد حرم عليه ملكه واذا حرم عليه ملكه فهو حرام اذ ليس الا بملك أو حر ، وأما تأديب من فعل ذلك فلانه أتى منكرا وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٧ مسألة : ولا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن سعيد نا المقبري - هو عبد الله بن زيد - نا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الاسود - هو يقيم عروة - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : « حضرت رسول الله ﷺ في أناس فسألوه عن العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : ذلك الوأد الخفي وقرأ (واذا الموودة سئلت) ، **قال أبو محمد :** هذا خبر في غاية الصحة ، واحتج من اباح العزل بخبر أبي سعيد

الذى فيه لا عليكم أن لاتفعلوا قال على : هذا خبر الى التنبى أقرب و كذلك قال ابن سيرين ، واحتجوا بتكذيب النبي ﷺ قول يهود هو الموعودة الصغرى وبأخبار آخر لاتصح *

قال أبو محمد : يعارضها كلها خبر جدامة الذى أوردنا وقد علمنا يقين أن كل شيء فأصله الاباحة لقول الله تعالى : (الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا) وعلى هذا كان كل شيء حلالا حتى نزل التحريم قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح أن خبر جدامة بالتحريم هو الناسخ لجميع الاباحات المتقدمة التى لاشك فى أنها قبل البعث وبعد البعث وهذا أمر متيقن لانه اذ أخبر عليه الصلاة والسلام انه الواد الخفى والواد محرم فقد نسخ الاباحة المتقدمة يقين ، فن ادعى أن تلك الاباحة المنسوخة قد عادت وان النسخ المتيقن قد بطل فقد ادعى الباطل وقضى ما لا علم له به وأتى بما لا دليل له عليه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) وقد جاءت الاباحة للعزل صحيحة عن جابر بن عبدالله . وابن عباس . وسعد بن أبى وقاص . وزيد بن ثابت . وابن مسعود ، وصح المنع منه عن جماعة كما روينا عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان لا يعزل وقال : لو علمت أحدا من ولدى يعزل لسكرته *

قال أبو محمد : لا يجوز أن ينكل على شيء مباح عنده ومن طريق الحاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم بن هذيلة عن زر بن حبیش ان على بن أبى طالب كان يكره العزل وروناه أيضا من طريق شعبة عن عاصم عن زر عن على نا يونس بن عبدالله نا أحمد بن عبدالله بن عبد البصير نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمى عن أبى عمرو الشيبانى عن عبدالله بن مسعود أنه قال فى العزل هى الموعودة الخفية * وروينا هذا الخبر من طريق سعيد بن منصور قال نا معتمر بن سليمان التيمى حدثنى أبو عمرو الشيبانى عن ابن مسعود أنه قال فى العزل هى الموعودة الصغرى * وبه الى محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدى نا شعبة نا يزيد بن خير عن سليمان بن عامر قال : سمعت أبا امامة الباهلى يقول وقد سئل عن العزل فقال : ما كنت أرى مسلما يفعله * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أنا ابن عون قال حدثنى نافع عن ابن عمر قال : ضرب عمر على العزل بعض بنيه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر ابن الخطاب . وعثمان بن عفان ينكران العزل *

قال أبو محمد بسماع سعيد عن عثمان صحيح ، وصح أيضا عن الاسود بن يزيد وطاوس *

١٩٠٨ مسألة والاحسان الى النساء فرض ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته الانهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا ان يمنعه مانع عذر • برهان ذلك قول الله عز وجل (وعاشروهن بالمعروف) وقول الله عز وجل : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) •

قال أبو محمد : اذ حرم التضيق عليهن فقد أوجب تعالى التوسيع عليهن واقتضى ترك ضرهن • روينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم بن سماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله • أن رسول الله ﷺ خطب الناس قد كر كلاما كثيرا وفيه فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكن عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف • •

قال أبو محمد : لم يعن رسول الله ﷺ فراش المضجع ذلك أمر يجب فيه الرجم على المحصنة فلا يؤمر فيه بضرب غير مبرح وانما عني عليه الصلاة والسلام بلا شك كل ما اقتضى في البيوت وهذانهى عن أن يدخل في مسكنه أو في بيته من لا يريد دخوله منزله من رجل أو امرأة فقط ، وهذا يأتي مينا في المسألة التي تأتي بعد هذه •

ومن طريق مسلم نأبو بكر بن أبي شيبة ناسحين بن علي عن زائدة عن مسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قد ذكر كلاما وفيه « فاستوصوا بالنساء خيرا » • ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نأبو نعيم عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلا أن يتخونهم أو يلدس عثراتهم » • ومن طريق البخاري نأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - نأبوشيم نأسيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : قلنا مع رسول الله ﷺ من غزوة فلما ذهبنا لتدخل قال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا لكي تمتشط الشعثة وتستحد الغنية ، فان قيل : هذا تعارض قلنا : كلال قد بين عليه الصلاة والسلام في كلا الخبرين مراده ذكر في الخبر الأول ان لا يدخل ليلا فيتبع بذلك عثرة ان كانت أو لم تكن فصح ان ذلك في الذي جاء ليلا وبين عليه الصلاة والسلام في الآخر ان يميل من أتى نهارا حتى يدخل ليلا بعد ان يتصل خبره باهله فاستحدو وتمشط ، ولا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ الا كافر ولا ينسب الى الصحابة الا مبتدع ولا ينسب الى الأئمة ومن دونهم الا منحرف القلب عن السنن ونموذ بالله من كل ذلك •

١٩٠٩ مسألة : وللرأة ان تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء. أذن في ذلك أم نهى أحباب كره . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ولا تصم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه وما انفقت من كسبه من غير امره فان نصف أجره له » . ومن طريق أحمد ابن شعيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « اذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها اجرها وله مثله بما كسب ولها بما انفقت وللخازن مثل ذلك من غير ان ينقص من اجورهم شيء » . قال أبو محمد : هذا اللفظ زائد على ما روينا من طريق منصور عن شقيق في هذا الخبر فقال فيه « من طعام بيتها » .

قال أبو محمد : فاعترض بعض أهل الجراء على مخالفة السنن بان قالوا هذان رواية أبي هريرة وقد سئل أبو هريرة هل تصدق المرأة من بيت زوجها ؟ فقال : لا الا شيء من قوتها فالأجر بينهما ولا يحل لها ان تصدق من بيت زوجها الا باذنه » . قال أبو محمد : هذه الفتيا من أبي هريرة انما رويناها من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العزمي وهو متروك عن عطاء عن أبي هريرة فبى ساقطة فلا يعارض بها رواية همام بن منه عنه الا جاهل أو فاسق مجاهر بالباطل وهو يعلمه . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم . وهارون بن عبد الله قالا جميعا : نا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن اسماء بنت أبي بكر الصديق « أنها قالت : يا رسول الله ليس لي شيء الا ما دخل على الزبير فهل علي جناح ان أرضخ بما يدخل علي ؟ فقال : ارضخي ما استطعت ولا توكي فيوكي الله عليك » .

قال أبو محمد : سماع حجاج من ابن جريج ثابت ولكنه هكذا يقول قال ابن جريج ، وعن قال بهذا أم المؤمنين رضي الله عنها ما روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته انها سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وسألها امرأة فقالت أطعم من بيت زوجي فقالت أم المؤمنين : ما لم تقي مالك بما له قال الله عز وجل : (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فاذا أباح ذلك النبي ﷺ فلا رأى للزوج في المنع منه أصلا .

١٩١٠ مسألة : ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لافي عجن .

ولا طبخ . ولا فرش . ولا كنس . ولا غزل . ولا نسج . ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها ، وعلى الزوج أن يأتها بكسوتها بخطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر الا باذنه ولا تدخل بيته من يكره وان لا تمتعه نفسها متى اراد وان تحفظ ما جعل عندها من ماله . وقال أبو ثور : على المراقن ان تخدم زوجها في كل شيء ، ويمكن أن يحتاج لذلك بالآثر الثابت عن علي بن أبي طالب قال : دشت فاطمة محل يديها من الطحين وأنه أعلم بذلك رسول الله ﷺ اذ سأله خادما ، وبالحبر الثابت من طريق اسماء بنت أبي بكر قالت : كنت اخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت اسوسه كنت أحسن له وأقوم عليه . وبالحبر الثابت من طريق اسماء أيضا أنها كانت تعلق فرس الزبير وتسقى الماء وتجرم غربه وتعجن وتقلل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ وان رسول الله ﷺ لقيها وهي تنقله قال : فاذا خدمت هاتان الفاضلتان هذه الخدمة الثقيلة فن بعدهما يترفع عن ذلك من النساء .

قال ابو محمد : لاحجة لاهل هذا القول في شيء من هذه الاخبار لانه ليس في شيء منها ولا من غيرها انه عليه الصلاة والسلام امرها بذلك انما كانتا متبرعتين بذلك وهما اهل الفضل والمبرة رضى الله عنهما ونحن لانمنع من ذلك ان تطوعت المرأة به انما تتكلم على سر الحق الذي تجب به الفتيا والقضاء بالزامه ، فان قيل ، قد قال الله تعالى : (فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) قلنا : أول الآية ين فيها هي هذه الطاعة قال تعالى : (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن وامجروهن في المضاجع واضربوهن فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فصح أنها الطاعة اذا دعاها للجماع فقط ، وقد بين رسول الله ﷺ ما يجب على الرجل للزوجة وقد ذكرناه قبل هذه المسألة بمسألين ، ومن أزم المرأة خدمة دون خدمة فقد شرع ما لم يأذن به الله تعالى ، وقال : مالا يصح ومالا نص فيه وكذلك بين عليه الصلاة والسلام أنهن علينا رزقن وكسوتهن بالمعروف ، فصح ما قلناه : من أن على الزوج أن يأتها برزقها يمكننا لها أكله وبالكسوة يمكنها لباسها لان مالا يوصل الى أكله ولباسه الا بعبج وطبخ . وغزل . ونسج . وقصارة . وصباغ . وخياطة فليس هو رزقا ولا كسوة هذا مالا خلا في اللغة والمشااهدة ، واما حفظ ما جعل عندها فقرر بلا خلاف ، ١٩١١ مسألة ولا يحل للمرأة أن تخلق رأسها إلا من ضرورة لا يحيد منها ولا أن تصل في شعرها شيئا أصلا لا من شعرها ولا من شعر انسان غيرها أو من شعر

حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو من الكبار ولا يحل لها ان تغلب أسنانها ولا أن تنف الشعر من وجهها ولا أن تسم بالنقش والكحل أو غيره شيئا من جسدها فان فعلت فهي ملعونة هي والى تفعل بهاذلك هـ برهان ذلك ما روينا من طريق أحد ابن شعيب أنا محمد بن موسى الجرشى نا أبو داود - هو الطيالسى - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن خلاص عن علي قال: نهى رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأسها فان اضطرت الى ذلك فقد قال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) هـ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى نا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن هشام ابن عروة قال : حدثنى فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ان لى ابنة عرو سا وانا اشتكت فتمزق شعرها فهل على جناح ان وصلت لها فيه؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « لمن الله الواصلة والمستوصلة » هـ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا أبو داود - هو الطيالسى - عن سفيان الثورى عن منصور عن ابراهيم النخعى عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ الواشيات والمستوشيات والتمصصات والمفخلجات للحسن المعيرات خلق الله » هـ

١٩١٢ مسألة ولا بأس بكذب أحد الزوجين للاخر فيما يستجلب به المودة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أبو صالح محمد بن زنبور المكي نا ابن أبي حازم - هو عبد العزيز بن عبد الوهاب بن أبي بكر - عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا أعده كذبا الرجل يصلح بين الناس يقول القول يريد الصلاح والرجل يقول القول فى الحرب والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها » هـ

١٩١٣ مسألة ولا يحل النفع بالباطل كما روينا من طريق البخارى ثنا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق « أن امرأة قالت يا رسول الله ان لى ضرة فهل على جناح أن تشبع من زوجى غير الذى يعطى فقال عليه الصلاة والسلام : المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور » هـ

١٩١٤ مسألة وجاز للصبايا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن الصور محرمة الا هذا والا ما كان رقعا فى ثوب هـ روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ابي طلحة عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة»، ومن طريق مسلم نا ثيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الاشج - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن ابي طلحة الانصاري «أن رسول الله ﷺ قال: ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة»، ثم اشترك زيد بن خالد فعدها فإذا على بابها ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله الخولاني ربيب ميمونة أم المؤمنين ألم يخبرنا زيد عن الصورة فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: الا رقا في قلوب. ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا محمد بن رافع النيسابوري نا حنين - هو ابن المثنى - نا عبد العزيز بن أبي سلة الماجشون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين «قالت: كان رسول الله ﷺ يسرب إلى صواحبي يلعن معي باللعب البنات الصفار». هـ

١٩١٥ مسألة والاستتار بالجماع فرض لقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم) الآية، والحديث بذلك لا يجوز *

١٩١٦ مسألة وحلال للرجل من امرأته الخائض كل شيء حاش الايلاج قطع، وهذا أمر قد اختلف الناس فيه. هـ روينا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن أبي خديش نا مروان بن معاوية نا جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة - هو الباهلي - صاحب رسول الله ﷺ قال: قال عمر بن الخطاب: كنا نضاج النساء في المحيض وفي الفرش واللحف من قلة فاما إذ وسع الله الفرش واللحف فاعتزلوا من كما أمر الله تعالى. هـ نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل الترمذي نا سفيان بن عيينة نا ميمونة عن أبيه نا عائشة نا عتبة نا ميمونة فدخل عليها ابن عباس فقالت له ميمونة: أي بني مالي أراك شعث الرأس فقال: ان مرجلتني فاحضروا كرا الحديث. هـ واحتج من ذهب الى هذا بقول الله عز وجل: (قل هو الذي فاعزلوا النساء في المحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن) ويخبرروا به من طريق أبي داود ثنا محمد بن سعيد نا سعيد بن عبد الجبار نا عبد العزيز بن محمد نا إدراوردى عن أبي اليمان عن أم درة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت اذا حضت نزلت عن المئال الى الحصير فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم يذن من حتى تطهر. هـ وهذا لا شيء لانه من طريق أم درة وهي مجهولة لا تدرى. هـ وذهبت طائفة الى انه من السرة فصاعدا

فقط وليس له ما دون ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق السيمى عن عاصم الجبلى ان قرا سألوا عمر بن الخطاب عما يحل للرجل من امرأته حائضا ؟ فقال عمر : لك ما فوق الازار لا تطلعن على ماتحت حتى تطهره . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى عن نافع عن ابن عمر أرسل الى عائشة أم المؤمنين يستفتيها فى الحائض يباشرها فقالت عائشة : نعم نجعل على سفلتها ثوبا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن شريح قال : لك ما فوق السرة قال معمر : وسمعت قتادة يقول : لك ما فوق الازار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال : ماتحت الازار حرام . وبه الى ابن جريج عن عطاء قال : تباشر الحائض زوجها اذا كان على جزلتها السفلى ازار سمعنا ذلك . واحتج أهل هذه المقالة بنجبر رويانه عن رسول الله ﷺ انه قال : « وأما ما للرجل من امرأته وهى حائض فافوق الازار »

قال أبو محمد : وهذا خبر رويانه من طرق صحاح الى رجل يسمى عاصم بن عمرو الجبلى الكوفي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ ، وعاصم هذا لم يسمعه من عمر لاتا رويانه من طريق أبي إسحق السيمى عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر وعمير هذا مجهول ، ورويانه أيضا من طريق شعبة عن عاصم المذکور عن رجل عن القوم الذين سألوا عمر عن ذلك . وبنجبر آخر من طريق أبي داود نهارون بن محمد بن بكار نا مروان - يعنى ابن محمد - نا الهيثم بن حديد نا العلاء بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لى من امرأتى وهى حائض ؟ قال : لك ما فوق الازار ، وهذا لا يصح لان حزام بن حكيم ضعيف . وهو الذى روى غسل الاثنين من المذى ، ومروان بن محمد الذى روى عنه ضعيف أيضا . وبنجبر رويانه من طريق أبي داود نا هشام بن عبد الملك البزنى (١) حدثني بقة بن عبد الوليد عن سعيد - هو ابن عبد الله الأغطش عن عبد الرحمن بن عائذ - الأزدي قال هشام - وهو ابن قرط الأزدي أمير حص - عن معاذ ابن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض ؟ فقال : ما هو فوق الازار والتعفف عن ذلك أفضل ، وهذا خبر لا يصح لانه من طريق بقة وهو ضعيف عن سعيد بن عبد الله الأغطش وهو مجهول لا يعرفه وبنجبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرخيم نا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس استل عن المرأة الحائض ماذا يحل لزوجها ؟ قال : سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك لا يحل له ما فوق الازار ، وهذا حديث كما ترى غير مستند . ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن

(١) هو بفتح اللام الثانية والراء المهملة ، وفي النسخة رقم ١٤ «البرقي» وهو غلط

الفرج ناعبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلة عن عائشة سئل رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته - يعنى الحائض - قال : ما فوق الازار وهذا لا يصح لانه من طريق العمري الصغير وهو ضعيف فسقط هذا الخبر (١) والحمد لله رب العالمين ، وقد جاء خبر من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن نذبة مولاة ميمونة عن ميمونة رضى الله عنها ان رسول الله ﷺ كان يباشر الحائض من نساءه اذا كان عليها ازار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركتين محتجزة . وعن ابن وهب بلغنى عن عائشة . وأم سلة امي المؤمنين مثل هذا ، وهذا منقطع . وعن نذبة وهى مجبولة ولو صح لم تكن فيه حجة ولا متاع لاحد لانه فعل لأمر ، وذهبت طائفة الى انه لا يباشرها الا وبينهما ثوب . رويانا عن وكيع عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة السلماني ما للرجل من امرأته الحائض ؟ فقال : الفراش واحد واللحاف شتى وان لم يجد بها من ان يرد عليها من طرف ثوبه رد عليها *

واحتج أهل هذا القول بما رويناه من طريق مسلم نا هرون بن سعيد نا ابن وهب ارنا مخزومة - هو ابن بكير - عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يضطجع معى وانا حائض وبني وبينه ثوب . ونا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أبو خليفة الفضل بن الحباب - هو مولى بني جحج - نا مسدد نا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلة (٢) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهى حائض وبينهما ثوب .

قال أبو محمد : سماع مخزومة بن بكير عن أبيه لا يصح كما نا يوسف بن عبد الله النخعي نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي نا محمد بن اسحاق الصيدلاني نا العقبلي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا حامد بن خالد الحياط قال : أخرج الى مخزومة بن بكير كتابا وقال لي : هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئا ، وأما خبر عائشة أم المؤمنين فقيه عمر ابن أبي سلة وهو ضعيف لم يوقفه أحد ، وذهب أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . ومن قلده الى أنه مباح له ما فوق السرة وما تحت الركبة ويحرم عليه ما بين السرة والركبة وما نعلم لهذا القول متعلقا أصلا فوجب تركه ، ولا يموهن بموه بالأخبار التي فيها كان النبي ﷺ يأمر الحائض من نساءه أن تنزع ثم يباشرها فان الازار قد يبلغ الى الكعبين وقد يبلغ الى أنصاف الفخذين . وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما ناعبد الله بن ربيع نا

(١) قاله مخزومة ١٤ هذا الباب (٢) قاله مخزومة ١٤ عن عمرو بن أبي سلة بالواو وهو تصحيف

محمد بن معاوية نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي نا أبو الوليد الطيالسي نا الليث ابن سعد عن بكير بن عبدالله بن الأشج عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن حكيم بن عقال سألت أم المؤمنين عائشة ما يحرم على الرجل من امرأته اذا كان صائما؟ قالت: فرجها قلت: فما يحرم عليه منها اذا كانت حائضا؟ قالت: فرجها وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ه ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عباس قال للرجل من امرأته وهى حائض كل شيء الا يخرج الدم ه ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: يباشر الرجل الحائض اذا كف عنها الاذى ه ومن طريق وكيع عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الحائض لا بأس أن يأتيها زوجها فيما دون الدم ه ومن طريق وكيع عن عطاء بن أبي رباح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في الحائض لا بأس: أن يضع الرجل فرجه عليه ما لم يدخله - يعنى على فرجها - ه وبه الى وكيع عن الربيع عن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأسا ان يقلب بين غنخي الحائض ، وهو قول مسروق . وإبراهيم النخعي . وسفيان الثوري . ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا وهو المشهور عن الشافعي *

قال أبو محمد : قد بينا سقوط جميع الأقوال التي قدما الا هذا القول وقول من تعلق بالآية فنظرنا في هذا القول فوجدنا ماروينا من طريق مسلم ناهرين حرب ناعبد الرحمن بن مهدي نأحمد بن سلمة أرنا ثابت - هو الباقى - عن أنس بن مالك فذكر حديثا ؛ وفيه فأنزل الله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ اصنعوا كل شيء الا النكاح ، ه **قال أبو محمد** : فهذا خبر في غاية الصحة وهو بيان للآية بين عليه الصلاة والسلام إثر نزولها مراد ربه تعالى فيها ، وصح بهذا قول من قال من العلماء : ان معنى قوله عز وجل في المحيض : انما هو موضع الحيض ولائلك في هذا لانه عليه الصلاة والسلام بين مراد ربه تعالى في الآية ولم ينسخها قال الله عز وجل : (لتبين للناس ما نزل اليهم) وبالله تعالى التوفيق ه

١٩١٧ مسألة ومن وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصى الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك شيء لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ه وقد قال قائلون في ذلك بكفارة كما روينا عن ابن عباس ان وطئها في الدم فدينار وان وطئها في انقطاع الدم فنصف دينار ه وعن قتادة ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف

ديناره وعن عطاء من وطىء حائضا يتصدق بديناره ، وقد روى عن محمد بن الحسن صاحب أبى خنيفة ، ورأى أحمد بن حنبل أنه مخير بين دينار أو نصف دينار ، ووجدنا أهل هذه المقالة يحتجون بخبر رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس مسندا عن رسول الله ﷺ ومقسم ضعيف ، ورويناه أيضا من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ وشريك . وخصيف ضعيفان ، ومن طريق فيها عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس مستدا وعبد الملك . وأيوب هالكان والمكفوف مجهول . ومن طريق عبد الملك ابن حبيب عن أصبغ بن الفرغ عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد أن عرسا لعن ذلك رسول الله ﷺ فقال له : تصدق بديناره ، وعبد الملك هالك والسبيعي مجهول ، ولا يظن جاهل أنه أبو اسحق مات أبو اسحق قبل أن يولد أصبغ بدهر ، وهو أيضا مرسل وقد رواه الأوزاعي أيضا مرسلا وفيه تصدق بخمسة ديناره . وذبت طائفة أن عليه مثل كفارة من وطىء في رمضان كإروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتمر - هو ابن سليمان التيمي - قال : قرأت على فضيل عن أبي حريز أن أبلغ حدثه أن سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أنه قال : « من أفطر في رمضان ففليه عتق رقبة أو صوم شهر أو أطعام ثلاثين مسكينا » قلت ومن وقع على امرأته وهى حائض أو سمع اذان الجمعة ولم يجمع ليس له عذر قال : كذلك عتق رقبة . ومن طريق عبد الرزاق نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري أنه كان يقيس الذى يقع على الحائض بالذى يقع على امرأته في رمضان . واحتج أهل هذه المقالة بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني محمود بن خالد نا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلى قال : سمعت على بن بذيمة يقول : سمعت سعيد بن جبير يقول : سمعت ابن عباس يقول قال رجل : يا رسول الله انى أصبت امرأتى وهى حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة ، قال ابن عباس : وقية الرقة يومئذ دينار . ورويناه أيضا من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن جابر عن على بن بذيمة باسناده .

قال أبو محمد : موسى بن أيوب . وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيفان فسقط كل ما في هذا الباب ، ولقد كانت يلزم القائلين بالقياس أن يقيسوا واطىء الحائض على الواطىء في رمضان لانهما معا وطئا فرباحلال العين لم يحرم الا بحال الصوم أو حال الحيض فقط ولكن هذا ما تناقضوا فيه لاسيما وهم يحتجون بأضعف من هذا الخبر ، وأما نحن فلو صح شئ من كل هذا عن رسول الله ﷺ قلنا به قلنا لم يصح فيه شئ لم يجب

منه شيء. لانه شرع لم يأمر الله تعالى به. وعن قال بقولنا ابن سيرين صح عنه أنه قال : يستغفر الله وليس عليه شيء. ، وصح أيضا مثل ذلك عن ابراهيم النخعي. وعطاء. ، ومكحول وهو قول مالك. وأبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان وأصحابهم. **١٩١٨ مسألة** وإذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط

أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها فإى ذلك فمك حل وطؤها لزوجهما إلا أنها لا تصلح حتى تغتسل كلها بالماء ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يحل له وطؤها إلا حتى تغسل جميع جسدها بروينا ذلك عن مجاهد و ابراهيم النخعي. والقاسم ابن محمد. وسالم بن عبد الله. ومكحول. والحسن. وسليمان بن يسار. والزهري. وريعة. ورويناه عن عطاء. وميمون بن مهران وهو قول مالك. والشافعي. وأصحابهما ، وذهب أبو حنيفة. وأصحابه إلى أن الحائض إن كانت أيامها عشرة فإنها بانقضاء العشرة يحل لزوجهما وطؤها وإن لم تغسل فرجها ولا توضأت ولا اغتسلت فإن كانت أيامها أقل من عشرة فإنها إذا رأت الطهر لم يحل لزوجهما وطؤها إلا باحد وجهين إما أن تغتسل كلها وإما أن يمضي عليها وقت صلاة فان مضى لها وقت صلاة حل له وطؤها وإن لم تغتسل ولا غسلت فرجها ولا توضأت .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : لا قول أسقط من هذا لانه تحكم بالباطل بلا دليل أصلا ولان لم أحداً قاله قبل أبي حنيفة ولا بعده إلا من قلده ، وذهب قوم إلى مثل قولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق أن ابن جريج . ومعمر قال ابن جريج عن عطاء. وقال معمر عن قتادة ثم اتفق عطاء. و قتادة فقالا جميعا في الحائض إذا رأت الطهر فإنها تغسل فرجها ويصيبها زوجها ، ورويناه عن عطاء انها إذا رأت الطهر فتوضأت حل وطؤها لزوجهما وهو قول أبي سليمان. وجميع أصحابنا .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : ربما يموه بموه بالخبر الذي رويناه من طريق عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « أن أنماها - يعنى الحائض - وقد أدبر الدم عنها ولم يغتسل فنصف دينار ، فقد قلنا : إن مقسما ضعيف ولم يلق عبد الكريم مقسما فهو لا شيء ولا سيما والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا الخبر ، ومن الباطل أن يخرج المرأ بخبر هو أول مبطل له ولعلهم أن يقولوا : لا يجوز له وطؤها إلا أن تجوز لها الصلاة .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : وهذا خطأ لأن الوطء ليس معلقا بالصلاة فقد تكون المرأة جنباً فيحل وطؤها ولا تلحق لها الصلاة وتكون متكفة ومحرمة وصائمة فصل ولا يحل وطؤها

قال أبو محمد : فاذ لا يان في شيء من هذا إلا في الآية فالواجب الرجوع إليها قال الله تعالى : (فلا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فوجدناه عز وجل لم يبح وطء الحائض إلا بوجع اثنين وهي أن تطهر وأن تطهر لأن الضمير الذى فى تطهرن راجع بلا خلاف من أحد من يحسن العربية الى الضمير الذى فى يطهرن والضمير الذى فى يطهرن راجع الى الحيض فكان معنى يطهرن هو اقطاع الحيض وظهور الطهر لانه لم يصف الفعل اليهن وكان معنى يطهرن فعلا يفعله لانه رد الفعل اليهن فوجب حمل الآية على مقتضاها وعمومها لا يجوز غير ذلك ولا يجوز تخصيصها ولا الاختصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى الكاذبة فيكون اخبارا عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن مراده ، وهذا حرام ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد بعض ما يقع عليه اسم (تطهرن) دون سائر ما يقع عليه لاخبرنا به وليته علينا ولما وكلنا الى التكهن والظنون ، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فقد فصل لنا عز وجل ما حرم علينا من وطء الحائض وأنه حرام ما لم يطهرن فيطهرن ، فصح أن كل ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن قد حللن به والوضوء تطهر بلا خلاف وغسل الفرج بالما تطهر كذلك وغسل جميع الجسد تطهر فأبى هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حل به لنا آياتها وبالله تعالى التوفيق .

١٩١٩ مَسْأَلَةٌ ولباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال على أنه قد اختلف في ذلك فلم يجوز (١) ذلك قوم لمن كما روينا من طريق أحمد ابن شعيب حدثنا أبو بكر بن علي المروزي نا شريح بن يونس نا هشيم عن أبي (٢) بشر عن يوسف بن ماهك «أن امرأة سألت ابن عمر عن الحرير فقال لها ابن عمر: من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» «ومن طريق مسلم نا ابن أبي شيبة نا عبيد بن سعيد عن شعبة عن خليفة بن كعب أبي ذيان قال : سمعت عبد الله بن الزبير يخطب يقول: «ألا تلبسوا نساء كم الحرير فان من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» «ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين أن أبا هريرة كان يقول لابنته: «لا تلبسى الذهب فاني أخاف عليك حر اللهب» «ومن طريق وكيع عن مبارك - هو ابن فضالة - عن الحسن أنه كره الذهب للنساء واحتج أهل هذه المقالة بخبر من طريق الحسن «أن رسول الله ﷺ قال : - يعني النساء - أهلكن الأحمران

الذهب والزعفران» وهذا مرسل لاجحة فيه، وبخبر رويناه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ رأى على عائشة قلايين من فضة ملونين بذهب فأمرها أن تلتقهما وتجعل قلايين من فضة وتصفهما بالزعفران، وهذا مرسل ولا حجة في مرسله، وبخبر رويناه من طريق شعبة. وسفيان. والمعتز بن سليمان. وجرير. كلهم عن منصور بن المعتمر عن ربيع بن خراش عن امرأته عن اخت حذيفة قالت: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين أما انه ليس من امرأة تلبس ذهابا تظهره إلا عذبت به، وهذا عن امرأة ربيعى وهى مجهولة، ولقد كان يلزم المالكيين والخنفيين الأخذين برواية امرأة أبي اسحق عند أم ولد زيد بن أرقم فغرموا به الحلال أن يقول بهذا الخبر والافهم متناقضون. وبخبر فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف عن شهر بن حوشب وهو مثله أو أسقط منه عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت: إن رسول الله ﷺ: «رأى على سوارين من ذهب وخواتم من ذهب فقال لى عليه الصلاة والسلام: اتحين ان يسورك الله بسوارين من نار وخواتم من نار قالت: لا قال فانزعى هذين أتعجز أحدا كن أن تتخذ حلقتين أو تومتين من فضة ثم تطلقهما بغير أو ورس أو زعفران، وخبر آخر فيه محمود بن عمرو الأنصاري عن شهر أن أسماء بنت يزيد بن السكن حدثته عن رسول الله ﷺ قال: «أيا امرأة تقلدت قلادة من ذهب قلدت في عنقها مثلها من النار يوم القيامة وأيا امرأة جعلت في أذنها خرسا من ذهب جعله الله في أذنها من النار يوم القيامة» ومحمود بن عمرو ضعيف، وآخر من طريق أبي زيد عن أبي هريرة أنه كان مع رسول الله ﷺ فجاءته امرأة عليها سواران من ذهب فقال عليه الصلاة والسلام: سوارين من نار قالت: ماترى في طوق من ذهب قال: طوق من نار قالت: فماترى في قرطين من ذهب قال: قرطان من نار، وأبو زيد مجهول. وبخبر صحيح رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني الربيع بن سليمان بن داود ناسحاق بن بكر حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأى عليها مسكتي ذهب فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا لو نزعته هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهما بزعفران كاتحاستين، وهذا الخبر حجة لنا لأنه ليس في هذا الخبر أنه ﷺ نهاها عن مسكتي الذهب إنما فيه أنه عليه الصلاة والسلام اختار لها غيره ونحن نقول بهذا واحتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود ناعبد الله بن مسلمة - هو القعني - ناعبد العزيز بن محمد

الدراوردى عن أسيد بن أبى أسيد البراد عن نافع عن ابن عباس عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يخلق جيته حلقة من نار فليخلقها حلقة من ذهب ومن أحب أن يخلق جيته طوقا من نار فليطوقه طوقا من ذهب ومن أحب أن يسور جيته بسوار من نار فليسوره سوارا من ذهب ولكن عليكم بالفضة قالوا بها » .

قال أبو محمد : هذا يحمل يجب أن يخص منه قول رسول الله ﷺ : « وان الذهب حرام على ذكور أمتى حلال لأنثاهما » ، لأنه أقل معان منه ومستثنى بعض ما فيه وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب ناوهب بن بيان نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث نا ابن عباس نا أنه سمع عتبة بن عامر يخبر نا رسول الله ﷺ كان يمنع أهله الحلية والحريز ويقول : ان كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها فلا تلبسوها فى الدنيا .

قال أبو محمد : أبو عثانة غير مشهور بالنقل ثم (١) لو صح لكان عاما للرجال والنساء يخصه الخبر الذى فيه « وان الذهب والحريز حرام على ذكور أمتى حلال لأنثاهما » .

وحديث آخر من طريق أحمد بن شعيب نا عبيد الله بن سعيد نا معاذ بن هشام - هو الدستوائى - نا أبى عن يحيى بن أبى كثير حدثنى زيد - هو ابن سلام - عن أبى سلام - هو مطور الحبشى عن أبى اسماء الرحبي - هو عمرو بن مرثد نا : ان ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : « جاءت ابنة هيرة الى رسول الله ﷺ وفى يدها فتخ - قال معاذ كذا فى كتاب أبى أبى خواتم كبار - فجعل رسول الله ﷺ يضرب يدها فدخلت على فاطمة تشكو ذلك اليها فترعت فاطمة سلسلة من ذهب فى عنقها فقالت : هذه أهداها أبو حسن فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة فى يدها فقال (٢) : ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفى يدك سلسلة من نار ثم خرج ولم يقعد فأرسلت فاطمة بالسلسلة الى السوق فباعتها واشترت بشئها غلاما وذكرك كلمة معناها فاعتقه حدث بذلك رسول الله ﷺ فقال : الحمد لله الذى نجى فاطمة من النار » .

قال أبو محمد : أما ضرب رسول الله ﷺ يدي بنت هيرة فليس فيه انه عليه الصلاة والسلام انما ضربها من أجل الخواتم ولا فيه أيضا ان تلك الخواتم كانت من ذهب ، ومن زاد هذين المعنيين فى الخبر فقد كذب بلا شك وقفا ما لا علم له به وما لم يخبر به راوى الخبر وهذا حرام ويحتمل ان يكون عليه الصلاة والسلام ضرب يدها لأنها البرزت عن ذراعها ما لا يحمل لها برازه أولئك ذلك مما هو عليه الصلاة أعلى به ، وما قوله « ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفى يدك سلسلة من نار » فظاهر اللفظ الذى ليس يفهم

منسوا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر أسماها إياها يدها ليس في لفظ الخبر نص بغير هذا ولا دليل عليه، وليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام نهاها عن لباسها ولا عن تملكها هذا لاشك فيه، وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تركها وكانت مما تجب فيه الزكاة كما قال عز وجل: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحصى عليهم في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم ففوقوا ما كنتم تكنزون) هـ

والله أعلم لاى وجه أنكر كون السلسلة في يدها رضى الله عنها إلا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها بل فيه نص أنه عليه الصلاة والسلام أباح لها ملكها بقينا لاشك فيه لأنه يجوز بيع السلسلة وجوز للشترى لها منها شراؤها ولو كان لباسها حراماً أو ملكها لم يجوز للشترى اشتراكها وأما كما باليد الذى في هذا الخبر أنكره فقد نسخ يقين لاشك فيه لايجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الذهب وأباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل وزناً وبوزن وأباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيت بغير بعد أن أمر بنزع الخرز عنها. وبيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب ولا ابتاعها ولا أمر بكسرها، ولا خلاف في أن إيجاب الزكاة في الذهب وأباحته يعم بالذهب مثلاً بمثل باق إلى يوم القيامة لم ينسخ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا بلغه بيع فاطمة رضى الله عنها السلسلة الذهب وابتاعها بثمنها غلاماً فاعتقه: «الحمد لله الذى أنقذ فاطمة من النار» فالذى لاشك فيه فهو أنه قد صح عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار حتى فرجه بفرجه، فحقن على يقين من أن الله تعالى أنقذها من النار بعتها للغلام، ومن ادعى أنها إنما أنقذها من النار ببيعها للسلسلة فقد قضا ما لا علم به وقال: ما لا دليل له عليه ولا برهان عنده بصحته وما ليس في الخبر منه نص ولا دليل إلا الظن الذى هو أكذب الحديث، وقد جاء في كراهة مس حل الذهب أثر صحيح كما زوينا من طريق أبي داود نا ابن قنبل - هو عبد الله بن محمد بن قنبل - نا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثني يحيى بن عباد نا عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «قدمت على رسول الله ﷺ حلية من عند التجاشى أهداها لها فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشى قالت: فأخذ رسول الله ﷺ بهود

مرضا أو ببعض أصابعه ثم دعى أمانة بنت أبي العاص ابنة ابنته زينب فقال:
تحلى بهذا يا بنية، فهذا رسول الله ﷺ قد كره من خاتم الذهب فلعله كرهه لفاطمة
أيضا ومع ذلك حلاه أمانة بنت أبي العاص .

قال أبو محمد: والحاكم على كل ذلك هو ماروناه من طريق أحمد بن شعيب
أناعرو بن علي نايجي - هو ابن سعيد القطان - ويزيد - هو ابن زريع - ومعتز - هو ابن
سليمان التيمي - وبشر بن المفضل قالوا كلهم: نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر
عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: إن الله
أحل لأنثى أمي الحرير والذهب وحرمه على ذكورها . . وروينا أيضا من طريق
حماد بن سلمة . وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي . وأبي معاوية الضرير . وحماد بن مسعدة
كلهم عن عبيد الله بن عمر باسناده إلا أنهم اقتصروا على ذكر الحرير فقط إلا حماد
ابن سلمة فإنه ذكر الحرير والذهب . وروينا أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة
ومعمر كلاهما عن أيوب السخيتي عن نافع باسناده وذكر الحرير والذهب وهو (١)
أثر صحيح لأن سعيد بن أبي هند ثقة مشهور روى عنه نافع . وموسى بن ميسرة . ومن
طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن ابن إسحاق قال: إن نافعا مولى ابن عمر حدثني
عن عبد الله بن عمر قال: «لما سمع رسول الله ﷺ نهى الناس أن يكرهوا من عن الثغابين
والثياب وما من الورس أو الزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من معصر
أو حذاء أو حلى أو سراويل أو قيص أو خف» فم رسول الله ﷺ لها جميع الحلى
ولو كان الذهب حراما عليهن لبيته عليه الصلاة والسلام بلا شك فاذلم ينص على
منعه فهذا حلال لمن وبالله تعالى التوفيق . وهذا تقول جماعة من السلف . وروينا من
طريق حماد بن سلمة وقادة قال قادة عن علي بن عبد الله البارقى وقال حماد عن عقبة
ابن وشاح كلاهما عن ابن عمر أنهما سألاه عن الحرير والذهب فقال يكرهان للرجال
ولا يكرهان للنساء . ومن طريق شعبة عن سليمان بن (٢) أبي المغيرة البزار عن سعيد
ابن جبير قال: رأى حذيفة صبيانا عليهم قمص حرير فترعه عن الثلبان وأمر بزع
عنهم وتركه على الجوارى، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . ومالك . وأبي سليمان . وأصحابه .
١٩٢٠ مسألة: والتحل بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزرد حلال في كل
شيء للرجال والنساء . ولا تنخص شيئا إلا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال

(١) ولي النسخة رقم ١٦ وهذا (٢) في النسخة رقم ١٤ سليمان بن المغيرة والصحيح ما في الأصل

والنساء على خبر البراء بن عازب وقد ذكرناه في كتاب الصلاة لان الله عز وجل يقول: (خلق لكم مافي الارض جميعا) وقال تعالى: (وقد فضل لكم ما حرم عليكم) فلم يفصل عز وجل تحريم التحلي بالقصة في ذلك فهي حلال ، وقد خص قوم بالاباحة حلية السيف والمنطقة والخاتم والمصحف وهذا تخصيص لابرهان على صحته (١) فهو دعوى مجردة ، وأما اللؤلؤ فقد قال الله عز وجل: (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر) ه قال علي: ولا يخرج من البحر الا اللؤلؤ فهو بنص القرآن حلال للرجال والنساء وبالله تعالى التوفيق ،

١٩٢١ مسألة: واذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها عن حال الظالم منهما ونبها الى الحاكم ماوقفا عليه من ذلك لياخذ الحق ممن هو قبله وياخذ على يدى الظالم ، وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين لايخلع ولا بغيره ه برهان ذلك قول الله عز وجل: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) ه

قال ابو محمد: الأهل القرابة هم من الأب والام والأهل أيضا الموالى كما روينا في حديث ابن طيبة «أن رسول الله ﷺ أمر أهله ان يخففوا عنه من خراجهم» وقال عز وجل: (أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) فلا يخلو ضرورة الضمير الذى فى بينهما من أن يكون راجعا الى الزوجين وهكذا تقول (٢) او يكون راجعا الى الحكامين فقص الآية أنه انما يوفق الله تعالى بينهما ان ارادا اصلاحا او الاصلاح هو قطع الشرين الزوجين ، فان قيل قد قال الله عز وجل: (وان امرأتكما من بعلمها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلح بينهما صلحا والصلح خير) يعنى الطلاق وقد فرىء أن يصلحا قلنا نعم وانما رد عز وجل هذا الصلح الى اختيار الزوجين لالاى غيرهما وعليهما ولا يعرف فى اللغة ولا فى الشريعة . أصلحت بين الزوجين أى طلقتهما عليه ، وقد اختلف السلف فى هذا فقالت: طائفة لهما أن يفرقا كما روينا أن عثمان بعث ابن عباس ومعاوية حكيمين يعقيل بن أبى طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فعيل لهما أن رأيتا ان تفرقا فرتكما وهذا خبر لا يصح لانه لم يأت الا منقطعا ، وروناه عن ابن عباس أيضا من طريق يحيى بن عبد الحميد الحنفى وهو ضعيف . وصح عن علي بن أبى طالب أنه قال للحكيمين بين الزوجين: عليكما ان رأيتا أن تفرقا فرتكما وان رأيتا أن تجمعما جمعتما ه وصح عن أبى سلة ابن عبد الرحمن بن عوف والشعبى . وسعيد بن حدير . والحكم بن عتيبة ، وعن ربيعة

وشرح ، وروى عن طاوس والنخعي وهو قول مالك والاوزاعي وأبى سليمان
 وأصحابنا إلا ابن المغلس ، وقال آخرون : ليس للحكمين أن يفرقا . نا أحمد بن عمر بن أنس
 العنزي نا أبو زر الهروي نا عبد الرحمن (١) عن أحمد بن حنبل السرخسي نا إبراهيم
 ابن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا يزيد بن هرون نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن
 البصري قال : لهما - يعني الحكمين - أن يصلحا وليس لهما أن يفرقا ، وبه إلى عبد بن
 حميد نا يونس عن شيان - هو ابن فروح - عن قتادة في قول الله عز وجل :
 ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية قال قتادة : إنما بعث الحكمان ليصلحا فان أعياما
 ذلك شهدا على الظالم بظلمه وليس بأيديهما الفرقة ولا يملكان ذلك . ومن طريق
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن أنسا قال له : أيفرق الحكمان؟ قال عطاء : لا
 إلا أن يجعل الزوجان ذلك بأيديهما ، وهو قول أبى حنيفة . والشافعي وأبى الحسن بن
 المغلس ، وصح عن سعيد بن جبير أن التفريق إلى الحاكم بما ينهيه إليه الحكمان .
قال أبو محمد : ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن للحكمين أن يفرقا ولا
 أن ذلك للحاكم ، وقال عز وجل : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ فصح أنه
 لا يجوز أن يطلق أحد على أحد ولا أن يفرق بين رجل وامرأته إلا حيث جاء
 النص بوجوب فسخ النكاح قطع ولا حجة في قول أحد (٢) دون رسول الله ﷺ .

النفقات

١٩٢٢ مسألة وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها دعى
 إلى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهد ناشرا كانت أو غير ناشرة غنية كانت أو فقيرة
 ذات أب كانت أو يتيمة بكرا أو ثيبا حرة كانت أو أمة على قدر ماله فالمرسر خبز
 الحواري واللحم وفاكة الوقت على حسب مقداره والمتوسط على قدر طاقته والمقل
 أيضا على حسب طاقته .

برهان ذلك ما قد ذكرنا بإسناده قبل من قول رسول الله ﷺ في النساء :
 ﴿ وَلَمَنْ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وهذا يوجب لمن النفقة من حين
 العقد ، وقال قوم : لا نفقة للمرأة إلا حيث تدعى إلى البناء بها وهذا قول لم يأت
 به قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، ولا شك في أن
 الله عز وجل لو أراد استثناء الصغيرة والناشئة لما أغفل ذلك حتى يبينه له غيره حاش

(١) في النسخة رقم ١٤ نا عبد الله بن أحمد (٢) في النسخة رقم ١٦ « في أحد »

فه من ذلك ، وقد نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد ابن خاله نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال : « كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد أن انظروا من طالت غيته أن يعيشوا (١) نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فان فارق فان عليه نفقة ما فارق من يوم غاب. »

قال أبو محمد : ولم يخص عمرناشرا من غيرها * ومن طريق شعبة سألت الحكم بن عتية عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٢) هل لها نفقة؟ قال : نعم ، وقال أبو سليمان . وأصحابه . وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها . قال أبو محمد : وما نعلم لعمر في هذا مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة إنما هو شيء روى عن النخعي . والشعبي . وحامد بن أبي سليمان . والحسن . والزهري وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : النفقة بأزاء الجماع فإذا منعت الجماع منعت النفقة .

قال أبو محمد : وهذه حجة أقترالى ما يصحها مما راموا تصحيحها به وقد كذبوا في ذلك ما للنفقة والكسوة الا بأزاء الزوجة فإذا وجدت الزوجة فالنفقة والكسوة واجبتان . قال أبو محمد : والعجب كله استحلهم ظلم الناشز في منع حقها من أجل ظلمها للزوج في منع حقه وهذا هو الظلم بعينه والباطل صراحا ، والعجب كله أن الحنفية لا يجيزون لمن ظلمه إنسان فأخذ له مالا فقدر على الانتصاف من مال يجده لظلمه أن ينتصف ورأوا منع الناشز النفقة والكسوة ولا يدري لماذا ، وقد تناقضا في حجتهم المذكورة فرأوا النفقة للريضة التي لا يمكن وطؤها فتركوا قولهم إن النفقة بأزاء الجماع . قال أبو محمد : ويكسو الرجل امرأته على قدر ماله فالمرسر يؤمر بأن يكسوها الخز وما أشبهه والمتوسط جيد الكتان والقطن ، والمقل على قدره لقول رسول الله ﷺ : (لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وهذا هو المعروف من ما كل الناس ولا يلبسهم ، وقد رويانا من طريق أحمد بن شعيب ارنا عمران بن بكار الحمصي نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - ارنا شعيب بن أبي حمزة قال : سئل الزهري عن لباس النساء الحرير : فقال ؟ أخبرني أنس بن مالك د أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير (٣) وقال الله عز وجل : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

(١) في النسخة رقم ١٤ د أن بيت ، وهو لا يناسب ما بعده (٢) في النسخة رقم ١٤

« عاصية » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ثوب حرير »

عليه رزقه فليفتق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) فان كان في بلد لا يأكلون فيه الا التمر أو التين أو بعض الثمار أو اللبن أو السمك قضى لها بما يقتاتة أهل بلدها كما ذكرنا ، وأكثر النفقة عندنا رطلان بالبغدادى هـ ثنا احمد ابن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص هـ هو سلام (١) بن سليم الكوفي عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عوف ابن مالك بن فضالة الجشمي قال : «دخل أبي على رسول الله ﷺ وعليه ثياب أسبال فقال له النبي ﷺ : أما لك من مال ؟ فقال : بل من كل المال قد أتاني الله من الابل والبقر والغنم فقال له النبي ﷺ : فلاير عليك بما آتاك الله ، في هذا الخبر أن يلبس الانسان على حسب ماله ونعمة الله تعالى عليه (٢) هـ

١٩٢٣ مسألة وليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهى بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مميا بمكننا للكل غدوة وعشية وبمن يكفيها جميع العمل من الكنس والقرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه عسفة الرزق والكسوة ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه فهو ظلم وجور ، وأما من كلفها العجين والطبخ ولم يكلفها حياكة كسوتها وخياطتها فقد تناقض وظهر خطأوه والله تعالى التوفيق هـ

١٩٢٤ مسألة وإنما تجب لها النفقة مياومة لأنه هو رزقها فان تعدى من أجل ذلك وأخر عنها الغداء أو العشاء ادب على ذلك فان أعطاها أكثر من مات وأطلقها ثلاثا أو طلقها قبل أن يطأها أو أتم عدتها وعندها فضل يوم أو غداء أو عشاء قضى عليها برده اليه وهو في الميتة من رأس مالها لأنه ليس من حقها قبله وإنما جعله عندها عدة لوقت يحيى استحقاقها اياه فإذا لم يأت ذلك الوقت ولها عليه نفقة فهو عندها أمانة والله تعالى يقول : (إن الله يامركم أن تؤدروا الأمانات إلى أهلها) ولا ظلم أكثر من أن لا يقضى عليها بردها ما لم تستحقه قبله وأما الكسوة فانها اذا وجبت لها فهي حقها واذ هو حقها فهو لها فسواء مات إثر ذلك أو طلقها ثلاثا أو أتم عدتها أو طلقها قبل أن يطأها ليس عليها ردها لأنه لو وجب عليها ردها لكانت غير مالكة لها حين تجب لها وهذا باطل ، وكذلك لو أخلقت ثيابها أو أصابتها وليست من مالها فهي لها فاذا جاء الوقت الذي يعهد في مثله اخلاق تلك الكسوة فهي لها ويقضى لها عليه باخرى فلو امتنعتها ضارارا أو فسادا حتى أخلقت قبل الوقت الذي يعهد فيه اخلاق مثلا فلا شيء لها عليه

انما عليه رزقها وكسوتها بالمعروف والمعرف هو الذي قلناه وأما الوطاء والنفطاء فيخلاف ذلك لان عليه اسكانها فاذ عليه اسكانها فعليه من الفرش والغطاء ما يكون دافعا لضرر الارض عن الساكن فهو له لان ذلك لا يسمى كسوتها وبين ذلك الخبر الذي أوردناه قبل مسندنا من قول رسول الله ﷺ: «ولسكن عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهونه» فنسب عليه السلام الفرش الى الزوج فواجب عليه أن يقوم لها به وهو للزوج لا تملكه هي ومن قضى لها بما كثر من نفقة المياومة فقد قضى بالظلم الذي لم يوجه الله عز وجل ونسأله عن أن يحذف ذلك حدا فإى حد من جمعة أو شهر أو سنة كلف البرهان على ذلك من القرآن أو من سنة رسول الله ﷺ ولا يجده فان ذكر ذاكر مارياته من طريق البخارى نا محمد نا وكيع عن سفيان بن عيينة قال أخبرني معمر نا بن شهاب عن مالك بن أنس الحدثنان عن عمر بن الخطاب «أن رسول الله ﷺ كان يبيع نخلة بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم» وروياته أيضا من طريق أبى داود نا أحمد بن عبدة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهرى باسناده ومن طريق مسلم أنا على ابن مسهر نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يعطى أزواجه كل سنة ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا من شعير» قلنا: ليس في هذا بيان أنه كان يدفعه اليهن مقدما فهو جائز وجائز أيضا أن يفضيه إياهن مياومة أو مشاهرة ونحن لم نمنع من ذلك أن طابت نفسه به فان فعل الحاكم ذلك قتل بغير عدوان منها أو بعدوان فهي ضامنة له لانها أخذت ما ليس حقا لها وحكم الحاكم لا يحل مال أحد لغيره ولا يسقط حق ذى حق فلو تطوع هو بذلك دون قضاء قاض قتل بغير عدوان منها فعليه نفقتها ثانية وكسوتها كذلك لانها لم تتعد فلا شئ عليها وحققا باق قبله اذ لم يعطه إياها بعد.

١٩٢٥ مسألة ويلزمه اسكانها على قدر طاقتها لقول الله تعالى: (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) هـ

١٩٢٦ مسألة ولا يلزمه لها حلى ولا طيب لان الله عز وجل لم يوجهها عليه ولا رسوله ﷺ هـ

١٩٢٧ - مسألة - ومن منع النفقة والكسوة وهو قادر عليها فسواء كان غائبا أو حاضرا هو دين في ذمته يؤخذ منه أبدا ويقضى لها به في حياته وبعد موته ومن رأس ماله يضرب به مع الغرماء لانه حق لها فهو دين قبله هـ

١٩٢٨ - مسألة - فمن قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه

أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه مالا يقدر فإن لم يقدر على شيء من ذلك سقط عنه ولم يجب أن يقضى عليه بشيء فإن أيسر بعد ذلك قضى عليه من حين يوسر ولا يقضى عليه بشيء مما أنفقته على نفسها من نفقة أو كسوة مدة عسره لقول الله عز وجل: (لا يكلف الله قسسا الا وسعها) وقوله تعالى: (لا يكلف الله قسسا الا ما آتاهما) فصح بيننا أن ما ليس في وسعه ولا آتاه الله تعالى إياه فلم يكلفه الله عز وجل إياه وما لم يكلفه الله تعالى فهو غير واجب عليه وما لم يجب عليه فلا يجوز أن يقضى عليه به أبدا أيسر أولم يوسر: وهذا بخلاف ما وجب لها من نفقة أو كسوة فنعها إياها وهو قادر عليها. فهذا يؤخذ به أبدا أعسر بعد ذلك أو لم يعسر لانه قد كلفه الله تعالى إياه فهو واجب عليه فلا يسقطه عنه عساره لكن يوجب الاعسار أن ينظر به الى الميسرة فقط لقوله عز وجل: (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) هـ

١٩٢٩ - مسألة - ولو أن الزوج يمنعها النفقة أو الكسوة أو الصداق ظلما أو لانه فقير لا يقدر لم يجرمها منع نفسها منه من أجل ذلك لانه وان ظلم فلا يجوز لها أن تمنعه حقها قبلها انما لها أن تتصرف من ماله ان وجدته له بمقدار حقها كما أمر رسول الله ﷺ هند بنت عتبة اذ قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل عسك (١) لا يعطيني ما يكفيني فأخذ من ماله بغير علمه فقال لارسول الله ﷺ خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف « رويانه هكذا من لفظ رسول الله ﷺ من طريق البخاري قال نا محمد بن المني قال نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ: هـ

١٩٣٠ - مسألة - فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشيء من ذلك ان أيسر الآن يكون عبدا فنفته على سيده لا على امرأته وكذلك ان كان للحر ولد أو والد فنفته على ولده أو والده الا أن يكونا فقيرين به برهان ذلك قول الله عز وجل: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار واليتيم ولها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) هـ قال علي: الزوجة وارثه فليها نفقة بنص القرآن: هـ

قال أبو محمد: ونفقة الزوجة على العبد كما هي على الحر لان الله تعالى اذ أوجب على لسان رسوله ﷺ نفقة النساء وكسوتهن على أزواجهن لم يخص حرامن عبد واذ قال الله تعالى: (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) ولم يخص تعالى حرا من عند وما كان ربك نسيا،

وفما ذكرنا خلاف ذلك منه ما تيسر ان شاء الله تعالى هـ فن ذلك أن أبا يوسف قال : في المرأة البالغة المريضة التي لم يدخل بها زوجها أنه لا نفقة لها عليه اذا كان مرضها يمنع من وطئها فان بنى بها وهي كذلك فله أن يردها ولا ينفق عليها حتى يقدر على جماعها فان أمسكها فعليه نفقتها قال : فان مرضت عنده بعد أن دخل بها صحبة فعليه نفقتها وليس له ردها قال فان (١) بنى بالرتقاء فعليه نفقتها وليس له ردها ، وهذه مناقضات لطيفة في السخافة جدا ، وقال : ان سجن المرأة أو حيل بينها وبين زوجها كرها فلا نفقة لها عليه ، وقد ذكرنا قول عمر في وجوب النفقة على الغائب مدة مغيبه وان طلق ووروثنا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال سئل ابن شهاب عن المرأة تنفق على نفسها من الذي لها وتسلف قال ترى أن يؤخذ به زوجها بالسداد الا أن يكون له بيعة أنه وضع لها ما يصلحها ، قال يونس : وهو قول ربيعة هـ

قال أبو محمد : هذا الحق لأنه ان ادعى أنه أتفق فهو مدع لسقوط حق لها ثبت قبله فالبيعة عليه واليمين عليها وهو قول الحسن البصري . والشافعي . وأبي سليمان ، وروينا عن ابراهيم النخعي ما انفقت من مالها فلا شيء لها فيه وما استدانت فهو على الزوج وهذا تقسيم لا يقوم بصحته برهان ، وقال ابن شبرمة : لا نفقة للمرأة الا اذا شكت الى الجيران فن حين تشكو تجب لها النفقة ويؤخذ بها الزوج وهذا تحديد فاسد ، وصح عن شريح أن امرأة قالت له : ان زوجي غاب واني استدنت دينارا فافقته على نفسي فقال لها شريح : أكان أمر بذلك قالت لا قال فاقضى دينك ، وقال أبو حنيفة : لا نفقة للمرأة الا أن يفرضها لها السلطان هـ

قال أبو محمد : قد فرضها السلطان السلاطين وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فبطل رأى أبي حنيفة ، وقال مالك : من غاب ثم قدم فطلبت امرأته بالنفقة فان أقامت لها بيعة بأنها أقر لها بأنه لم يبعث اليها بشيء (٢) قضى لها الا فلا نفقة لها الا من يوم ترفعه هـ قال أبو محمد : وهذا أيضا قضية لا دليل على صحتها ولا يدري بماذا سقط حقها الواجب لها بدعواها وأما من لم يقدر على النفقة فقد اختلف الناس في حكمه فقالت طائفة : يسجن فلا يطلق ولا يكلف طلاقا وهذا قول عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة قال أبو محمد : ليت شعري لماذا يسجن ، وقالت طائفة : يجبر على أن ينفق أو يطلق كما روينا عن عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر الى أمراء الاجناد ادعوا فلانا وفلانا ناسا قد انقطعوا عن المدينة

ورحلوا عنها اما أن يرجعوا الى نساءهم واما أن يعيشوا بنفقة اليهن واما أن يطلقوا
ويعيشوا بنفقة ما مضى » ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن
سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : اذا لم يجد الرجل ما ينفق على
امراته أجبر على طلاقها .

قال أبو محمد : فظننا فيما يحتاج به أهل هذه المقالة بما روينا من طريق البزار
نا عمرو بن علي نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال
قال رسول الله ﷺ : وأفضل الصدقة ما بقت غنى واليد العليا خير من اليد السفلى تقول
امراتك اتفق على أو طلقني ، .

قال أبو محمد : فظننا في هذا الخبر فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسول الله
ﷺ . برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي
ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ : وأفضل الصدقة
ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول تقول المرأة اما أن
تطعنني واما أن تطلقني ، وذكر باقي الخبر قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله
ﷺ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة فبطل الاحتجاج بهذا الخبر ، فان قالوا :
هو من قول أبي هريرة فهو قول صاحبين عمر وأبي هريرة قلنا : أما أبو هريرة فانه
انما حكى قول المرأة ولم يقل ان هذا هو الواجب في الحكم ، وأما عمر فلا حاجة لهم
فيه لأنه لم يخاطب بذلك الا أغنياء قادرين على النفقة وليس في خبر عمر ذكر حكم
المسر بل قد صح عنه اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا أعسر بها الزوج على ما ذكر
بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وقالت طائفة : يطلقها عليه الحاكم ثم اختلقوا فقال
مالك : يؤجل في عدم النفقة شهرا أو نحوه فان انقضى الأجل وهى حائض أخر حتى
تطهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلبة رجعية فان أيسر في العدة فله
ارتجاعها ، وقالت طائفة : لا يؤجل الا يوما واحدا ثم يطلقها الحاكم عليه ، ومن روينا
عنه نحو هذا جماعة نا رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد
قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال : يفرق بينهما
قلت سنة قال نعم سنة . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد
الجار بن عمر عن أبي الزناد قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت
إليه أنه لا ينفق عليها اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل
فروقا بينه وبينها قال : أبو الزناد فسألت عنها سعيد بن المسيب فقال في الأجل

والفرق مثل قول عمر بن عبد العزيز ، ومن طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن محمد ابن عبد الرحمن أن رجلا شكالى عمر بن عبد العزيز أنه أنكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فأرسل الى الزوج فأتى فقال: أنكحنى وهو يعلم أنه ليس لى شىء . فقال له عمر بن عبد العزيز : انكحتوا أنت تعرف فإ الذى أصنع اذهب بأملكه ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصارى قال : « من تزوج وهو غنى ثم احتاج فلم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما » . ومن طريق ابن وهب عن مالك قال ان من أدركت كانوا يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما قيل لملك: قد كانت الصحابة يصرون ويحتاجون قال مالك : ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجته رجاء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . وحامد بن أبى سليمان قال جميعا: اذا لم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما .

قال أبو محمد : لم نجد لاهل هذه المقالة حجة أصلا الا تعلقم بقول سعيد ابن المسيب أنه سنة . قال أبو محمد : قد صح عن سعيد بن المسيب قولان كما وردنا أحدهما يجبر على مفارقتها والآخر يفرق بينهما وهما مختلفان فيما السنة وأيهما كان السنة فالآخر خلاف السنة بلا شك ولم يقل سعيد انها سنة رسول الله ﷺ وحتى لو قاله لكان مرسل لا حجة فيه فكيف وانما أراد بلا شك أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولعله أراد ما روينا من قل عمر بن الخطاب الذى هو مخالف لقول من يحتج بقول سعيد هذا ، والعجب كله ممن يحتج فيما يفرق به بين الزوجين بقول سعيد إنه سنة وهم لا يلتفتون ما حدثنا به محمد بن سعيد بن (١) عمر بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو « أن عثمان بن عفان قضى فى فداء ولد الأمة الفارة بانها حرة الملة أو السنة كل رأس رأسين » ولا يلتفتون ما حدثنا به محمد بن الجصور نا وهب ابن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبى شبة نا عبد الأعلى عن سعيد هو ابن أبى عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ عدة أم الولدة المتوفى عنها » والصحيح الثابت من طريق البخارى نا محمد بن كثير نا سفيان عن سعد - هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن طلحة بن عبيد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة قرأ بفاحمة الكتاب فقال لتعلموا أنها سنة » . ومن طريق أحمد بن شعيب اونا

قتيبة بن سعيد أرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: «السنن في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى مخافة ثم يكبر والتسليم عند الآخرة» فمن أعجب من يرى قول سعيد بن المسيب في قضية اختلف عنه فيها هي سنة حجة ولا يرى قول أبي أمامة بن سهل هي السنة حجة وهو مثل سعيد في ادراك الصحابة رضى الله عنهم فكيف بعثمان . وعمر بن العاص . وابن عباس وكل واحد منهم لا يدرك سعيد يوما من أيامهم أبدا وكلهم أعلم بالسنة من سعيد بلا شك وهذا تحكم في الدين بالباطل ، وأما الرواية عن عمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب في تأجيل شهر أو شهرين فساقطة جدا لأنها من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عمر وظاهما لا شيء . ومن أعجب العجب قول مالك للذي احتج عليه في هذه المسألة بأن الصحابة كانوا يحتاجون ويمسرون بقوله ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء لجمع هذا القول وجوها من الخطأ، منها مخالفة أمر الصحابة وما مضوا عليه بأقراره والاعتراف بأن الناس ليسوا كذلك اليوم فكيف يجوز له أن يحجز حكما يقر بأن الناس فيه على خلاف ماضى عليه الصحابة ثم من له بذلك ومن أين عرف تبدل الناس في هذه القصة وما يعلم أحد فيها أن الناس على خلاف ما كانوا عليه عصر الصحابة لأن كل من تزوج من الصحابة فأنما تزوجته المرأة للجماع والنفقة بلا شك فما الناس اليوم الا كذلك ، ثم قوله إنما تزوجته رجاء فيقال له : فكان ماذا وأى شيء في هذا مما يحيل حكم ما مضى عليه الصحابة رضى الله عنهم ؟ واحتج الشافعيون عليهم بحجة ظاهرة وهي أن قالوا اذا كلفتموها صبر شهر فلا سبيل الى عيش شهر بلا أكل فأى فرق بين ذلك وبين تكليفها الصبر أبدا *

قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح إلا أنه يقال أيضا للشافعيين اذا طلقتموها عليه فانه لا صبر عن الاكل فأنتم تكلفونها العدة وهي ربما كانت أشهر اقلد كلفتموها الصبر بلا نفقة مدة لا يعيش فيها بلا أكل ولا فرق فظهر فساد هذا القول جملة . واحتجوا أيضا على أصحاب أبي حنيفة لاعتنا بأن قالوا : قد اتفقنا على التفريق بين من عن عن امرأته وبينها بضرر قد جماع فضرر قد نفقة أشد فقال لهم أصحاب أبي حنيفة : قد اتفقنا نحن وأنتم على انه ان وطئها مرة ثم عن عنها انه لا يفرق بينهما فيلزمكم أن لا تفرقوا بين من اتفق عليها مرة واحدة فأكثر ثم أعسر بنفقتها فيلزمكم أن لا تفرقوا بينهما *

قال أبو محمد : كلا الطائفتين تركت قياسها الفاسد في هذه المسألة ، قال أبو محمد :

وقالت طائفة كقولنا كما روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا روح بن عباد نا زكريا بن اسحاق أرنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « دخل أبو بكر وعمر على رسول الله ﷺ فوجداه جالسا حوله نساؤه واجما ساكنا فقال أبو بكر : يا رسول الله لورأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقمت إليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله ﷺ وقال : من حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر على عائشة يحا عبقها وقام عمر الى حفصة يحا عبقها كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده قلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئا أبدا ما ليس عنده ثم اعتزلن عليه الصلاة والسلام شهرا » وذكر الحديث »

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا لما فيه عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما من ضربهما ابنتهما اذ سألتا النبي ﷺ نفقة لا يجدها واذا ضرب أبو بكر امرأته اذ سأله نفقة لا يجدها ، ومن المحال المتيقن ان يضربا طالبة حق ومثل هذا لو وجده المخالفون لنا لعظم تسلطهم به ، وأما نحن فلا نحتج عن رسول الله ﷺ بما رواه أبو الزبير عن جابر لم يقل فيه أنه سمعته منه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عطاء عن من لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة فقال : ليس لها الا ما وجدت ليس لها الا ما وجدت ليس لها أن يطلقها . ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن البصري : « أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال توأسيه وتتق الله عز وجل وتصبر وينفق عليها ما استطاع » . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال يستأنا بهولا يفرق بينهما وتلا (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا) قال معمر : وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقتها قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما وهو قول ابن شبرمة : وأبي حنيفة : وأبي سليمان : وأصحابهما »

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وبالله تعالى التوفيق »

١٩٣١ مسألة وينفق الرجل والمرأة على مالا يكهما من العبد والاماء أن يطعمه شيعه مما يأكله اهل بلده ويكسوه مما يطرده عنه الحر والبرذ ولا يكون به مثله بين الناس لكن مما يلبس مثل ذلك المكسو في ذلك البلد مما تجوز فيه الصلاة

ويستر العورة (١) وفرض عليه مع ذلك أن يطعمه مما يأكل ولو لقمة وأن يكسوه مما يلبس ولو في العيد ويجبر السيد على ذلك فإن أبى أو أعسر بيع من ماله ما يتفق به على من ذكرنا في الاباية وأما في العسر فيباع عليه العبد والأمة إن لم يكن بأيديهما عمل يكون له أجره يقوم منها مؤوته فإنه يؤاجر حيثنذ ولا يباع ولا تمتق أم الولد من عدم النفقة لكن يجبر كما قلنا إن كان له مال فإن لم يكن له مال كلفت ما يكلف قهرام المسلمين به رها ن ذلك ماروينا ه من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن واصل الاحدب عى المعرور بن سويد أن أبا ذر أخبره « أن رسول الله ﷺ قال إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن تكلفوهم فاعينوهم عليه » ومن طريق مسلم نا هارون بن معروف نا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبى حمزة القاص عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أن أبا اليسر قال له : إنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الرقيق : « أطمعوهم مما تأكلون والبسوهم (١) مما تلبسون قال : أبو اليسر : فكان أن أعطيته من متاع الدنيا أهون على من أن يأخذ من حسناى يوم القيامة » فهذا أبو اليسر يرى هذا الأمر فرضاه ومن طريق مسلم حدثنى أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أن ابن وهب أن ابن عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » * ومن طريق البخارى نا حفص بن عمر - هو الحوضى - نا شعبة عن محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة يقول عن النبى ﷺ : يقول « إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فليؤاكله أكلة أو أكلتين أو لقمة أو لقمتين فإنه ولي حره وعلاجه » .

قال أبو محمد : هذه الأحاديث تجمع ما قلنا ، وقد صح نبى رسول الله ﷺ عن المثلة ، وأما قولنا : إنه إن غاب أو أبى بيع عليه من ماله فلقول الله عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط) وكل من لزم المسلم فحقته فقد وجب له حق فى ماله ففرض علينا إيصاله اليه وتوفيته إياه فإذا لم يقدر على ذلك إلا ببيع عرض أو عقار بيع ذلك لقول الله عز وجل : (وأحل الله البيع) : فمن لم يبيع من مال من عليه حق ما يوصل به العبد أو غيره الى حقه فقد عصى الله تعالى فى قوله عز وجل : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ومن أبر البر إيفاء ذى الحق

حقه ومن الائتم والمدوان منع ذى الحق حقه ، وأما بيع المملوك ان لم يكن لسيده مال ينفق منه عليه ولا كان يد العبد عمل يؤاجر به أو مؤاجرة المملوك ان كان يديه عمل تقوم منه نفقته و كسوته فلما قد ذكرنا قبل من أن أبا طيبة كان لواليه عليه خراج بعلم رسول الله ﷺ وانه أمرهم أن يخففوا عنه من خراجهم وروينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : «أعتق رجل من بنى عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : ألك مال غيره؟ قال : لا قال من يشتريه منى فاشتراه نعيم بن الحام بثمانمائة درهم فدفعها رسول الله ﷺ اليه وقال له : ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فكذا وهكذا يقول فيمن بين يديك وعن يمينك وعن شمالك »

قال أبو محمد : كل ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فقد سمعته أبو الزبير من جابر نا يوسف بن عبد الله النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف نا اسحق بن محمد نا العجلي نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : «قدمت على أبي الزبير فدفعت الى كتابين فسألته كل هذا سمعته من جابر بن عبد الله فقال منه ما سمعت ومنه ما حدثت قلت : أعلم على كل ما سمعت منه فأعلم لي على هذا الذى عندي ، وقد قال قوم : لم يتم العبد اذا أصر السيد بنفقته أو بنفقة أهله أو بنفقة نفسه ولم تطلقوا الزوجة ولم تعتقوا أم الولد بعدم النفقة؟ قلنا : حق من له النفقة عليه هو واجب في ماله وعبدته وأمه ماله من ماله فيباعان في كل حق عليه ليعطى كل ذى حق حقه كما أمر رسول الله ﷺ وكما قال عز وجل : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ومن منع أحدا نفقته الواجبة له فقد بخش شيئا هو له ، وأما الزوجة وأم الولد فليستا مالا من ماله لكن حقهما في ماله فان لم يكن له مال فحقهما في مال أنفسهما فان لم يكن لهما مال فحقهما في سهم المساكين والفقراء من الصدقات بنص القرآن لانهما حيثن من جملة المساكين أو الفقراء يعلم ذلك بالمشاهدة فأى وجه للطلاق والعق وهو أن نصف المعاندون أنفسهم ١٩٣٢ **مسألة** ويجبر أيضا على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من الرعى فان أبي بيع عليه كل ذلك ه برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى نا موسى نا ابو عوانة نا عبد الملك عن وراد نا كاتب المغيرة بن شعبة قال كتب المغيرة بن شعبة الى معاوية وان نبى الله ﷺ كان ينهى عن قتل وقال وكثرة السؤال

واضاعة المال، وذكر الحديث .

قال أبو محمد : فاضاعة المال حرام واثم وعدوان بلا خلاف، ومنع المراء حيوانه بما فيه معاشه أو اصلاحه اضاعة لماله فالواجب منعه من ذلك لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والاحسان الى الحيوان بر وتقوى فمن لم يمتنع على اصلاحه فقد أعان على الاثم والعدوان وعصى الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : لا يباع عليه حيوانه لكن يؤمر بالاحسان اليه فقط ولا يجبر على ذلك .

قال أبو محمد : وهذا ضلال ظاهر كما ذكرنا واحتج له بعض مقلديه بضلال آخر قال: لا يجبر على حفظ ماله اذا أراد اضاعته كما لا يجبر على سقى نخله .
قال أبو محمد : وهذا عجب آخر بل يجبر على سقى النخل ان كان في ترك سقيه هلاك النخل وكذلك في الزرع . برهان ذلك قول الله عز وجل: (واذا تولي سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) .

قال أبو محمد : فنع الحيوان مالا معاش له إلا به من علف أو رعى وترك سقى شجر الكر والزروع حتى يهلكا - هو بنص كلام الله تعالى - فساد في الأرض واهلاك للحرث والنسل والله تعالى لا يحب هذا العمل فمن أضل ممن ينصرهذه الأقوال الفاسدة العائمة بالفساد الذي لا يحب الله تعالى ، فان قيل: فأنتم لا تجبرون أحدا على زرع أرضه اذا لم يرد ذلك قلنا: إنما تركه وذلك اذا كان له معاش غيره يغني عن زرعها وهذا بلا شك صلاح للأرض واحمام لها ، وأما اذا لم يكن له غنى عن زرعها فأمما يجبره على زرعها ان قدر على ذلك أو على اعطائها بجزء مما يخرج منها ولا تتركه يبقى عالة على المسلمين باضاعته لماله ومعصيته لله عز وجل بذلك والله تعالى ثنتين .

التفقات على الأقارب

١٩٣٣ مسألة : فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده بما يقوم منه على نفسه من أبويه وأجداده وجداته وان علوا وعلى البنين والبنات وبنيهم وان سفلوا والاخوة والأخوات والزوجات كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ولا يقدم منهم أحد على أحد قل ما يديه بعد موته أو كثر لكن يتواسون فيه فان لم يفضل له عن نفقة نفسه شيء لم يكف أن يشركه في ذلك أحد ممن ذكرنا فان فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء أحبب على النفقة على ذوى رحمه المحرمة

وموروثيه ان كان من ذكرنا لاشئ. لم ولا عمل بأيديهم تقوم مؤتهم منه وم
 الاعمام والعلمات وان علواوا الاخوال والحالات وان علوا وبني الاخوة وان سفلا
 والموروثون هم من لا يحجه أحد عن ميراثه ان مات من عصبه أو مولى من أسفل
 فان حجب عن ميراثه لو ارث فلا شئ عليه من نفقاتهم ومن مرض بمن ذكرنا
 كلف أن يقوم بهم وبمن يخدمهم وكل هؤلاء فن قدر منهم على معاش وتكسب وان
 خس فلا نفقة لهم الا الابوين والاجداد والجدات والزوجات فانه يكلف أن يصونهم
 عن خسيس الكسب ان قدر على ذلك وياع عليه في كل ما ذكرنا مابه عنه غنى
 من عقاره وعروضه وحيوانه ولا ياع عليه من ذلك ما ان يبيع عليه هلك رضاع فما كان
 هكذا لم يبيع الا فيما في نفسه اليه ضرورة ان لم يتداركها بذلك هلك ولا يشارك
 الوالد أحد في النفقة على ولده الأدين فقط، وهذا مكان اختلف فيه فقالت طائفة:
 لا يجبر أحد على نفقة أحد كما حدثنا أحد بن عمر بن أنس العذري نا أبوذر المروى نا
 عبدالله بن أحد بن حوية السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عدي بن حميد الكشي نا قبيصة
 عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال: مارأيت أحدا أجبر أحدا على أحد
 - يعني على نفقته - وقالت طائفة: لا ينفق أحد الا على الوالد الأدنى والام التي ولدته
 من بطنها فان هذين - يعني الابوين - يجبر الذكر والأشئ من الولد على النفقة عليهما
 اذا كانا قعيرين ويجبر الرجل دون المرأة على النفقة على الولد الأدنى الذكر حتى
 يبلغ فقط وعلى البنت الدنيا وان بلغت حتى يزوجه فقط ولا تجبر الام على نفقة
 ولدها وان مات جوعا وهي في غاية الغنى قال: ولا ينفق على أبويه الا ما فضل عن
 نفقته ونفقة زوجته وهذا قول مالك ومن قلده، وقالت طائفة: يجبر على النفقة
 على الابوين والاجداد والجدات وان بعدوا وعلى بنيه وبناته ومن تامل منهم وان
 سفل ولا يجبر على نفقة أحد غير من ذكرنا، وهو قول الشافعي ومن قلده، وقد
 أشار في بعض كلامه الى أن المرأة لا تجبر على نفقة أب ولا أم ولا غيرها وقالت
 طائفة: لا يجبر أحد الا على كل ذي رحم محرمه وهو قول حماد بن أبي سليمان وبه
 يقول أبو حنيفة لأنه تناقض تناقضا شنيعا قال: يجبر الرجل على النفقة على أولاده الصغار
 المحتاجين خاصة ذكورا كانوا أو إناثا فان كانوا كبارا محتاجين أجبر على نفقة الاناث
 منهم ولم يجبر على نفقة الذكور الا أن يكونوا زمني فان كانوا زمني محتاجين أجبر
 على النفقة عليهم وكذلك يجبر على نفقة الصغار المحتاجين من الذكور والاناث
 والكبار الفقيرات من النساء خاصة وان لم يكن زمنات والكبار المحتاجين اذا

كانوا زمنى والا فلا لكل ذلك من ذوى رحمه المحرمة اذا كان وارثا لهم خاصة ، ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرمة اذا لم يكن هو وارثا له ولا على نفقة موروثه اذا لم يكن ذارحم محرمة منه قال : ولا يشارك الوالد فى النفقة على ولده أحد ولا يشارك الولد فى النفقة على والديه أحد فان كان جماعة وارثون ذوو رحم محرمة ممن ذكرنا أنه يجبر على النفقة أجبروا كلهم على النفقة عليه على قدر موارثهم منه قالوا : فان اختلفت أديانهم لم يلزم أحدا منهم نفقة على من دينه خلاف دينه الا الولد على أبويه المخالفين له فى دينه والا للوالد الكافر على نفقة أولاده الصغار خاصة الذين صاروا مسلمين باسلام أمهم قال : ولا يجبر فقير على نفقة أحد الا الوالد على أولاده الصغار والا الزوج على نفقة زوجته والا الرجل الفقير والمرأة الفقيرة على نفقة أمهما الفقيرة قال : ولا يجبر الابن الفقير على نفقة أبيه الفقير الا أن يكون الأب زما فيجبر حيثئذ على النفقة عليه .

قال أبو محمد : ليت شعرى كيف يمكن اجبار فقير على نفقة أحد ان هذا لعجب ثم لوددنا ان نعرف حد هذا الفقر عندهم من الغنى الذى يوجبون به النفقة على من ذكرنا و قبلهم نسوا ما قالوا فقالوا : ان كان له خال وابن عم موسر ان وهو فقير زمن أو صغير صحيح فقير فنفته على خاله دون ابن عمه قالوا : فان كان رجل معسر زمن وله ابنة معسرة وله أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم موسر ون فنفته ونفقة ابنته على الشقيق فقط قالوا : فلو كان مكان الابنة ابن معسر زمن كبير كانت نفقة الأب خمسة أسداسها على شقيقه وسدسها على أخيه للام ولاشئ من ذلك على أخيه للأب وكانت نفقة الابن على عمه شقيق أبيه فقط فاعجبوا لهذا الهوش وهم لا يورثون الأب ولا الابن وكل ذى رحم محرمة ، قالوا : ومن كان فقيرا زمانوله أب موسر وابن موسر فنفته على الابن دون الأب ولهم تخليط كثير طويل غث يكفى من بيان سقوطه ما ذكرنا ونسأل الله تعالى العافية ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما روينا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب أن سعيد ابن المسيب أخبره أن عمر بن الخطاب وقف بنى عم منفوس كلاله بالنفقة عليه ، ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا على هو ابن المدبني نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب حبس عصبة صبي أن ينفقوا عليه الرجال دون النساء . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا حميد بن عبدالرحمن هو الرؤاسي عن الحسن هو ابن حي عن مطرف

هو ابن طريف - عن اسماعيل - هو ابن علي - عن الحسن البصري عن زيد بن ثابت قال : اذا كان عم وام فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود جعل نفقة الصبي من ماله وقال لوارثه أما إنه لو لم يكن له مال أخذناك بنفقة ألا ترى أنه تعالى يقول : (وعلى الوارث مثل ذلك) ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - نا حيوة بن شريح عن جعفر بن ربيعة أن قبيصة بن ذؤيب قال في قول الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : رضاع الصبي ، نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد نا حموية نا إبراهيم بن خريم نا عبد ابن حميد نا روح - هو ابن عبادة - عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : نفقة الصبي اذا لم يكن له مال على وارثه قال الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) وبه الى روح بن عبادة عن ابن جريج قلت : لعطاء أيجبر وارث الصبي وان كره بأجر مرضعته اذا لم يكن للصبي مال ؟ فقال : أقدمه يموت ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال عطاء : هو وارث المولود عليه مثل ذلك أى مثل ما ذكر ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن البصري في قوله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : النفقة ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمي - ثنا حسان بن ابراهيم عن ابراهيم الصائغ أنه سأله عطاء عن يتيم له عصابة أغنياء أيجبرون على أن ينفقوا عليه قال عطاء : نعم ينفقون عليه بقدر ما كانوا يرثونه لو مات وترك مالا ، ومن طريق عبد بن حميد أرنا سعيد بن عامر عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم التيمي قال : يجبر الرجل اذا كان موسرا على نفقة أخيه اذا كان معسرا ، وناعبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المهthal نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي قال : كان أصحابنا يقولون : اذا كان المال كثيرا فينفق على الصغير من نصيبه - يعني من الميراث - ان كان المال قليلا أنفق على الصغير من جميع المال ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا هشيم نا منصور عن قتادة قال : يجبر كل انسان منهم بقدر ما يرث - يعني في النفقة على الموروث - ، وبه الى اسماعيل نا عبد الواحد بن غياث نا أبو عوانة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال رضاع

الصغير، ومن طريق إسماعيل بن إسحاق نا على بن عبدالله وابن الديني نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (وعلى الوارث مثل ذلك) على الوارث مثل ما على أبيه أن يسترضع له، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن شريح القاضي أنه قال في رضاع الصبي يموت أبوه: أنه من جميع المال، ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد أن يزيد بن أسلم قال في قول الله عز وجل: (وعلى الوارث مثل ذلك) قال: هو وولي الميت. **قال أبو محمد**: فهو لأه عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت لا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالف، ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود - وقبيصة بن ذؤيب - والحسن البصري - وعطاء بن أبي رباح - وإبراهيم النخعي - وأصحاب ابن مسعود - وقتادة - والشعبي - ومجاهد - وشريح - وزيد بن أسلم - وهو قول الضحاك بن مزاحم - وسفيان الثوري - وعبد الرزاق هـ

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لأنها تقاسم كثيرة سخيفة لم يوجهها قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا احتياط ولا معقول ولا قال بها أحد قبله، وأما قول مالك فإن نعله أيضا عن أحد قبله ولا نعله يحتاج لشيء ما ذكرنا إلا أن يموت عمه بان يقول: قد أجمع على وجوب النفقة على الأبوين والولد الصغار واختلف فيما عدا ذلك هـ

قال أبو محمد: وهذا باطل لآتنا قد ذكرنا الرواية عن الشعبي أنه لا يجبر أحد على نفقة أحد مع أنه لا يدعى ضبط الاجتماع إلا لأدب على الأمة كلها مع أنه قول لا يؤيده قرآن ولا سنة وكذلك قول الشافعي ولا فرق، وأما قول حماد فإنه خص ذوى الرحم المحرمة دون الموروث بلا دليل فلم يبق الا قولنا وهو قول جمهور السلف فوجدنا الله تعالى يقول: (وأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) والخير الذى رويناه قبل من طريق أحد بن شعيب عن قتيبة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلهذى قرباتك فإن فضل عن ذى قرباتك شيء فمكذأ وهكذا» فأوجب الله عز وجل حقنا لذى القربى وللساكنين وابن السبيل وأوجب رسول الله ﷺ العطية للأقارب، فإن قال المخالف: حقه الصلة وترك القطيعة قلنا: نعم هذا حقه والصلة هى أن لا يدعه يسأل ويتكفف أو يموت جوعا أو بردا أو ضياعا أو يصحى للشمس والمطر والريح والبرد وهو ذو فضلة من مال هو عنها

في غني وليس و القطيعة شيء أكثر من أن يدعه كما ذكرنا ، فإن قالوا : إنه قد قرن ذوى القربى بالمساكين وابن السبيل قلنا : نعم وحق المساكين على كل من محضرتهم أن يقوموا بهم فرضا يجبرون على ذلك ويقضى الحاكم عليهم به وكذلك حق ابن السبيل ضيقه فإن قيل : من هم ذوو القربى هؤلاء قلنا : كل من على ظهر الأرض متسلون من آدم عليه السلام وامراته ابنا بعد ابن وولادة بعد ولادة الى أب الانسان الأدنى وأمه فلا بد من حد يبين من هم ذوو القربى الذين أوجب الله عز وجل لهم الحق من غيرهم فظنرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقال رجل : يا رسول الله عندي دينار؟ فقال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال : تصدق به على زوجتك أو قال على زوجك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال : عندي آخر قال أنت أعلم ه وروينا هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمر بن علي نا محمد بن المثني قال جميعا نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان قال : نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال : عندي آخر قال تصدق به على زوجتك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر ه

قال أبو محمد : فاختلف سفيان ويحيى . فقدم سفيان الولد على الزوجة وقدم القطان الزوجة على الولد وكلاهما ثقة فالواجب أن لا يقدم الولد على الزوجة ولا الزوجة على الولد بل يكونان سواء لانه قد صح ان رسول الله ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات فمكن أن يكرر قيامه عليه الصلاة والسلام ههنا كذلك فمرة قدم الولد ومرة قدم الزوجة فصارا سواء مع قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة إذا سأله أباحة من مال أبي سفيان زوجها بغير علمه فقال النبي عليه الصلاة والسلام : وخذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ه فمرن بينهما وبين الولد سواء ثم وجدنا ما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير نا يزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله المحاربي قال : ودخلنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخاطب الناس وهو يقول : يا أيها الناس يد المعطى العليا وأبدأ بمن تقول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ه وهذه أخبار

صحيح من رواية الثقات فأنجب عليه الصلاة والسلام أمرا بان يبدأ بن يعول وهم الأيوان والأخوة فصح يقينا أن هؤلاء مبدون مع الولد والزوجة وقد بينا قبل أن كل جدة أم . وكل جد أب . وكل ابن ابنة وابن ابن وابنة ابن وابنة ابنة كلهم ابن وابنة فصح نصا ما قلناه وأن بعد هؤلاء الأدنى الأدنى وفي هؤلاء يدخل كل ذى رحم محرمة من عم وعمه وخال وخالة وابن وأخت وبنت وأخت وابن أخ وابنة أخ يقيناً ومجدنا قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) هـ

فصح بهذا أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة وخرج من ليس ذا رحم محرمة ولا وارثاً من هذا الحكم ومن تخصيصه بالنفقة منه أو عليه لانه كسائر من أدته الولادات ولادة بعد ولادة إلى آدم عليه السلام ليست ولادة بأولى من التي فوقها بأب فلم يجز إيجاب فرض إخراج المال عن يد مالكه إلى آخر الابن جلي ولانص الإيمن ذكرنا ولا يحل لأحد أن يخص ولادة أكثر عن ذكرنا بغير نص فان عم أوجب النفقة على جميع ولد آدم والنصوص كلها لا توجب ذلك إلا في خاص منها لتفريقه عز وجل بين ذوى القربى وبين المساكين والمساكين من ولد آدم بلا شك فصح أن الحق الواجب إنما هو لبعض ذوى القربى من ولادات بعض الآباء والأجداد دون بعض فصح ما قلناه من الحمد ، وقد اعترض بعض المخالفين في قوله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) فقالوا : معنى ذلك أن عليه أن لا يضار وذكرنا ذلك من طريق لا تصح عن ابن عباس لأنها إما مرسلة وإما من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف وصح عن الشعبي أن معناه لا يضار ولا غم عليه ، وروينا عن عبد الله بن مغفل والزهرى وربيعة وأبي الزناد أن رضاع الصغير في حصته من مال أبيه وعن سعيد بن المسيب يرد الميراث لأهله هـ

قال أبو محمد : هذا كله تمويه من المخالف وكل هذا حق وبه يقول وهو خلاف قول المخالف لأن قول القائل على الوارث أن لا يضار قول صحيح وليس في المضارة أكثر من أن يموت موروثه جوعاً وبرداً وهو غنى فلا يرحمه بأكلة ولا بشئ . يستره به ويمنع منه الموت من البرد وهذا عين المضارة بلا شك عند أحد ، وأما قول من قال : أن رضاع الصغير في نصيبه فقول صحيح إذا كان له ميراث من مال ونحن لم نوجب مثوته على وارثه إلا إذا لم يكن له مال أصلاً

قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن للبراة أن ترمى ولدها إلى أبيه إن كانت مطلقة

والى عصمتان كانت متوفى عنها وان لزوجها أن ينمنا رضاع ولدها من غيره .
قال أبو محمد : هذا كله باطل مخالف للقرآن قال الله عز وجل : (والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) فوجب اجبار الأم أحب أم كرهت على ارضاع
ولدها حولين كاملين كما أمر الله عز وجل أحب زوجها أم كره وأن تجبر على أن
لاتضار بولدها ولا ضرار أكثر من منعه رضاعها ولا يباح لامرأة ولو أنها بنت
الخليلة غير هذا الا المطلقة فانها ان تعاسرت هي وأبو الصغير بان لا يتفقا على أجرة
يتراضيان بها وكان مع ذلك يقبل ثدى غيرها فلهذا يسترضع المطلق لها أخرى أخذا
بقوله تعالى : (فان أَرْضَعْنَكُمْ فَآتِهِنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتْمِرْنَ عَلَيْكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَ رِمَ
فَسْتَرْضِعْ لَهُنَّ أُخْرَى لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ
لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَأْنَاهَا بَسِيجَ لَلَّهِ بَعْدَ عَسْرٍ بَسِيرٍ) وهذا كله كلام الله
عز وجل فلا سماع ولا طاعة لمن عند عنه . وروينا من طريق حماد بن سلمة قال
أخبرني يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس بن الشماس في المختلة من جده ثابت بن
قيس الشماس «أنها كانت جميلة بنت أبي السلول وأنها ولدت غلاما فجعلته في لف
وأرسلت به الى ثابت بن قيس أن خذعني صبيك فأتى به الى النبي ﷺ فحسكه
واسترضع له وسماه محمدا» .

قال أبو محمد : هذا نص ماقلنا كانت مختلة مطلقة أبفض الناس فيه معاشرته .
قال أبو محمد : ولا يجوز ان كان الورثة كثيرا أن ينفقوا على المحتاج الاعلى
عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا يجوز
المفاضلة بينهم ، وقال بعضهم : من هو هذا الوارث أهو وارث الأب الميت أم وارث
الذى تجب له النفقة قلنا : هذا تعسف وتكلف يأثم السائل عنه لانه لا ذكر لوالد
المنفق عليه في الآية إنما قال عز وجل : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
وعلى الوارث مثل ذلك) ففى الوارث ضمير وهو أنه يقتضى موروثا ولا بدو الضمير
راجع الى الذى له الحكم والذى منع أبواه من المضاربة به هو الولد بلا شك ولا
معنى لاختلاف الدينين فى ذوى الرحم خاصة ، وأما فى الورثة فلا ميراث مع
اختلاف الدينين لانه لم يأت بذلك نص ، وأما قولنا انه ان كان لكل من ذكرنا كسب
يقوم به بنفسه وان كان خيسا من الكسب فليس على الانسان أن يقوم بنفقتهم

حيثن الاآباء والامهات والزوجات فقط فان هؤلاء فرض عليه أن يصونهم عن ذلك لقول الله عز وجل حيث يقول: (اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحهما كما ربياني صغيرا)هـ

قال أبو محمد : وصح عن النبي ﷺ عقوق الوالدين من الكبائر وليس في العقوق أكثر من ان يكون الابن غيا ذا حال ويترك اباه او جده يكتس الكنف او يسوس الدواب ويكتس الزبل أو يحجم أو يغسل الثياب للناس أو يوقد في الحمام ويدع امه او جدته تخدم الناس وتسقى الماء في الطرق فإخفض لهما جناح الذل من الرحمة من فعل ذلك بلاشك، وقال تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم)هـ

قال أبو محمد : وقد اثبت الله عز وجل في النفوس كلها اختلاف وجوه الاحسان الى من ذكر في هذه الآية وجاءت النصوص ببيان ذلك فالاحسان الى الابوين الصبر لجنفاتها وتوقيرهما وتعظيمهما وطاعتها ما لم يأمر بمعصية قال تعالى (ان اشكرى ولو الدليل الى الصبر وان جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) فهما وان امرا بالشرك فواجب مع ذلك ان يصحبا بالمعروف وهذا يقتضى كل ما قلنا : والاحسان الى ذى القربى ان يدفع عنهم الاذى . وان يكرمهم ويحوطهم ويقوم في امورهم وأن لا يسلمهم الى ضرر والاحسان الى المساكين الصدقة بالفضل حتى يشبعوا او يكتسبوا ويكون لهم مرقدا يأوون اليه ومن يقوم بمرضاهم والاحسان الى اليتامى ورحمتهم وتعليمهم والقيام بهم حتى لا يضيعوا ، والاحسان الى الجار كف الاذى والبر واللقاء بالبر والاحسان الى مملكت ايماننا اطعامهم بما نأكل وكسوتهم بما نلبس وكل ذلك بالمعروف وأن لا نكلفهم ما لا يطيقون وأن لا يسبوا في غير واجب وأن لا يضربوا في غير حق فهذا كله واجب يعصى الله تعالى من ترك شيئا من ذلك : أو أماناة الزوجة فلانه قد أوجب الله تعالى نفقتها وكسوتها واسكانها والقيام عليها وان كانت اغنى من الزوج وهذا يقتضى صيانتها عن كل خدمة وكل عمل له أو لغيره ، وأما كل من عدا الزوجة فلا نفقة لهم ولا كسوة ولا اسكان الا أن يكون لهم من المال أو الصنعة ما يقومون منه على أنفسهم ولا معنى لمراعاة الزمانة في ذلك ان لم يأت به قرآن ولا سنة ، فان قاموا ببعض ذلك وعجزوا عن البعض وجب على من ذكرنا أن يقوم بما عجزوا عنه فقط

ويلزم المرأة كل ما ذكرنا كما يلزم الرجل الا نفقة الولد فمادام الأب قادر عليها فليس على المرأة من ذلك شيء هذا عمل جميع أهل الاسلام قديما وحديثا فان عجز الأب عن ذلك أو مات ولا مال لهم فحينئذ يقضى بنفقتهم وكسوتهم على أمهم لقول الله عز وجل (لا تضارو الودة بولدها ولا مولود له بولده) وليس في المضارة شيء أكثر من أن تكون غنية وهم يسألون على الأبواب ولأن الأوامر المذكورة التي جاءت مجيئا واحدا لم يخص بها رجل من امرأة ، وروينا من طريق البخاري نا موسى بن اساعيل نا وهب - هو ابن خالد - نا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله هل لي من أجر في بني أبي سلمة ان أنفقت عليهم ولست بتاركهم هكذا وهكذا انما هم بني قال : نعم لك أجر ما أنفقت عليهم ، فهذه أم المؤمنين تخبر أنها تنفق على نفسها وليست بتاركهم يضعون امامهم بنوها ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبرها أن ذلك ليس واجبا عليها وبالله تعالى التوفيق ، وليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه ولا على أم ولده اذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة انما عليه أن يقوم بمطعم أبيه وملبسه ومثونه خدمته فقط وبالله تعالى التوفيق هـ

(ما يفسخ به النكاح بعد صحته وما لا يفسخ به)

١٩٣٤ مسألة لا يفسخ النكاح بعد صحته بمحذام حادث ولا بمرض كذلك ولا بجنون كذلك ولا بان يجد بها شيئا من هذه العيوب ولا بان تجده هي كذلك ولا بعنانة ولا بداء فرج ولا بشيء من العيوب ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ولا باقتضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء ولا بزواج أمة على حرة ولا بزواج حرة على أمة ولا بزنا يحدث من أحدهما ولا بزناه بغيرها كامها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت ابنتها أو أختها أو خالتها أو عمتها ولا بزناها بابنه ولا بتفريق الحكمين ولا بتخييره اياها اختارت نفسها أو لم تختار ولا بان يقول لها أنت على حرام أو قال : أنت على كالميتة والخنزير والدم ولا بهبته اياها لاهلها قبلوها أو لم قبلوها ولا بخروجها من أرض الحرب غير مسلمة ولا ببيع الأمة ذات الزوج ولا ببيع العبد ذى الزوج ولا بفقد الزوج لانه لا يدرى أين هو وهما في كل ذلك باقيان على الزوجية كما كانه وفي كل ما ذكرنا خلافا قد ذكرنا منه ما شاء الله تعالى أن نذكره ونذكر أيضا ان شاء الله تعالى ما لم نذكره قبل فن ذلك هـ

١٩٣٥ مسألة روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري سمعت سفيان بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب يا امرأة تزوجت بها جنون

أوجذام أو برص فدخل بها فاطلع على ذلك فلها مهرها بمسيه اياها وعلى الولي الصداق بمادلس كما غره هومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا يحيى بن سعيد ناسعدين المسيب لن عمر بن الخطاب قال : اياما رجل تزوج امرأة فدخل بها (١) فوجدها برصا . أو مجنونة أو مجنومة فلها الصداق بمسيه اياها ويرجع على من غره بها فذهب الى هذا الاوزاعى . وأبو عبيد فرأيا جواز النكاح وان الزوج يرجع مع ذلك بالصداق على من غره ه وذهب قوم الى فسادة قبل الدخول وجوازه بعد الدخول لما رويانا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي اياما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يسها ان شاء أمسك وان شاء طلق وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها هومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان علي بن أبي طالب قال فى المجنونة والمجنومة والبرصاء وذات القرن ان دخل بها فهى امرأته وان علم بها قبل ان يدخل فرق بينهما ه ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثنى الحزامى واسماعيل ابن أبى أويس وأصبح بن الفرج قال اسماعيل عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبى طالب ه وقال الحزامى عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وقال أصبح بن ابن وهب ه عن عمرو بن علي . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وابن شهاب . وريضة قالوا كلهم : لا ترد النساء الا من العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص والداء فى الفرج ه ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا محمد بن سالم عن الشعبي فى الذى يحد امرأته برصاء أو مجنونة أو مجنومة أو ذات قرن ان دخل بها فلها مهرها وان علم قبل الدخول ان شاء أمسك وان شاء فارق بغير طلاق فهذان قولان ه أحدهما انه ان دخل بها فلها مهرها ويرجع به على من غره وهو قول روى عن عمر ومرة روى عنه يرجع على ولها . وقول آخر انه يفسخ ان شاء قبل الدخول وأما بعد الدخول فهى امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك وهو قول روى عن علي . والشعبي كما أوردنا ورواية عن عمر . وعلي . وابن عباس . وابن المسيب . والزهرى . وريضة انه لا يرد النكاح الا من العيوب الأربعة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج ه ولم يذكر فى هذه الرواية قبل دخولها ولا بعده ولا حكم الصداق ه وذهب قوم الى انه يخلى لها شئ من صداقها كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . بلغنا انه لا يجوز فى بيع ولا نكاح المجنونة والمجنومة والبرصاء والعقلاء قال ابن جريج : فقل له فواقعها وبها بعض الاربع وقد علم الذى بها

فكتمه - يعني ولها قال ما أراه الا قد غرم من صداقها بما أصاب منها الا شيئا يسيرا قلت : فأنكحها غير ولى قال ترد الى صداق مثلها ، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح انه كان يعوض البراء شيئا وذهب قوم الا أنه لا يجوز نكاح من هاشيء من ذلك كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : أربع لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة والمجنونة والبرصاء والغفلاء . ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم عن ابن لبيبة عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال ابن شهاب لا يجوز بين المسلمين نكاح برصاء ولا مجنونة ولا غفلاء ، وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز نكاحها فان دخل بها ووطئها جاز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال : أربع لا يجوزن في نكاح ولا بيع الا أن يسمى فان سمى فهي منه المجنونة . والمجنونة . والبرصاء . والغفلاء فان مسها جازت وان غرّه وذهبت طائفة الى أن الولي ان أنكر أن يكون عرف ذلك أحلف وبرى . وصح النكاح كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان كان الولي علم غرم والاستحلف بالله ما علم ثم هو على الزوج يعني الصداق ، ومن طريق أبي عبيدنا هشام أربا بنونس ابن عبيد عن الحسن قال ان علم الولي العيب فالصداق عليه كما غره منها وان لم يعلم فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك . ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن عمرو بن قيس عن عدى بن عدى ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه في امرأة حلفاء تزوجها رجل - وهي التي في فرجها عظم انما له مثل مدخل المروءة - يقول منه - فكتب عمر بن عبد العزيز ان كان الذين زوجوه علموا الذي بها فأغرمهم صداقها لزوجها وان كانوا لم يعلموه فليس عليهم الا ان يحلفوا بالله ما علمنا ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح ان عدى بن عدى قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في امرأة مرتقة لا يقدر عليها الرجال فكتب الى أن استحلف الولي ما علم فان حلف فأجز النكاح وان لم يحلف فاحمل عليه الصداق . ومن طريق ابن وهب عن عامر بن مرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قد ذكر كلاما معناه فيمن تزوج من بها جذام أو برص أو داء فرج أن الولي ان حلف انه ما علم بذلك فلا غرامة عليه ويرد على الزوج صداقه الا أن تعاوضه من ذلك بشيء ، ومن طريق ابن وهب حدثني عبد الا على بن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهرى حدثه انه تزوج امرأة فدخل بها فرأى باصل مخدبها ونحها من ياض فقال لها : خذي عليك

ملحفتك ثم كلم عبدالله بن يزيد بن خدام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر في ذلك أن يستحلف الزوج في المسجد بالله ما تلذذ منها بشيء مذكر رأيت ذلك ويحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالنى بها قبل أن يزوجوها فان حلقوا فأعط المرأة ربع الصداق ، وذهبت طائفة الى ان العمى وغير ذلك من العيوب كذلك كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: اذا تزوجها برصا او عيبا فدخل بها فلها الصداق ويرجع على من غره . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال غاصم رجل الى شريح فقال ان هؤلاء قالوا لي انا تزوجك احسن الناس فجأوني بامرأة عشاء فقال شريح: ان كان دلس لك بعيب لم يحز ، وروي عن الزهري انه يرد النكاح من كل داء عضال . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال في هذه العيوب في النكاح ما كان يشبهها فهو مثلها وهو قول أبي ثور ، وذهبت طائفة الى أن المرأة يرد بذلك نكاحها اذا وجدته في زوجها . نا محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمرو بن شعيب قال : وجدت في كتاب عبدالله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اذا عبت المعتوه بامرأته طلق عليه وليه . ومن طريق ابن وهب أخبرني مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال: ايما امرأة تزوجت رجلا بهجنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت فرت وان شاءت فارت ، وقال مالك: ترد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج اذا تزوجها ولم يعلم بذلك فان دخل بها فلها الصداق ويرجع به على وليها ان كان أبا أو أبا بما دلسا عليه فان كان الذي زوجها ابن عمها أو مولى لا علم لهم بشيء من أمرها فلا غرم عليهم ويرد الصداق الا قدر ما يستحل به مثلها وهو ربع دينار فقط ، قال: وللرأة مثل ذلك اذا تزوجها وبه هذه الأشياء اذا كان الجذام الذي به ينأ ولا يفرق بينها وبين الا برص ، قال مالك : ولا ترد الا من العيوب الأربعة لا ترد من العمى ولا من السواد الا أن يشترط صحتها فترد ولا شيء عليه من الصداق قبل الدخول وأما بعد الدخول فلها الصداق ويرجع به على الولي الذي أنكحها وكذلك ان تزوجها على نسب فوجدتها لغير رشدة ، وقال الليث : في الجنون والجذام والبرص وداء الفرج مثل قول مالك قال الليث : والا كلة كالجذام ، وقال الشافعي : ترد من الجنون والجذام والبرص والقرن فاما قبل الدخول فلا شيء لها وأما بعد الدخول فلها مهر مثلها وبه

قال الحسن بن حي الا أنه قال : لها المهر المسمى، وذهبت طائفة الى انه لا رد له فيها ولا رد لها فيه بشئ من هذه العيوب ولا من غيرها لا قبل الدخول ولا بعده وان طلق قبل الدخول فلها نصف الصداق ولها بعد الوطء جميعه كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال قال علي بن ابي طالب : وما يمارجل زوج امرأة مجنونة أو جذماء أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته ان شاء طلق وإن شاء أمسك * وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : الحرة لا ترد من عيبه ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا المغيرة عن ابراهيم انه كان يقول : هي امرأته ان شاء أمسك وإن شاء طلق دخل بها أولم يدخل بها ليس الحرائر كالاماء الحرة لا ترد من داءه * ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز فيمن تزوج فدلس له فيها بعيب قال : ليس لك الا امانة اصهارك * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني قال : كتبت الى ابي قلابه أسأله عن رجل تزوج امرأة فعرض لها طب أو جنون قال : هذه امرأة ابتليت فلتنصر، ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش نا ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن تزوج فلما دخل بها بدا لها منه برص أو جذام قال عطاء : لا تزعم عنه وهو قول أبي الزناد : وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي سليمان وأصحابنا * قال أبو محمد : أما المالكيون والشافعيون فقد خالفوا كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم : أما عمر بن الخطاب في خمسة مواضع * أولها حكم عمر ان يرجع بصدقتها على ولها فقال مالك : لا يرجع على ولها الا أن يكون ابا أو أخا فان كان ابن عم أو مولى لم يرجع عليه بشئ * وقال الشافعي : لا يرجع على ولها بشئ أبا كان أو غيره * وثانيها قول مالك ليس لها ان دخل بها وكان المزوج لها غير أبيها وأخيها الا ربع دينار فقط، وقال الشافعي : ترد الى صداق مثلها وعمر يمضي كله لها * وثالثها انهم لا يردون من العمى وعمر قد سوى بينه وبين البرص بالرواية التي جاءت عنه انه رد بالجذام وبالجنون والبرص فان كانت تلك حجة فهذه حجة وان لم تكن هذه حجة فلك ليست حجة وإلا فهو تلاعب بالدين * فان قالوا : لم تبلغ تلك الرواية مالكا والشافعي قلنا : فقد بلغتكم فقولوا بها وارجموا عن تلك والا فاحتاجكم بعمر تلاعب (كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) * ورابعها انهم يردون النكاح بذلك قبل الدخول ولم يأت بذلك عن عمر في شيء من الروايات الا رواية مكذوبة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو هالك عن اصبح بن الفرج عن ابن وهب

أن عمر * وإنما جاءت سائر الروايات برجوعه بالصدق على ولها فقط كما يقول
الأوزاعي . وأبو عبيدة * وخامسها أنه روى عن عمر كما أوردنا في المتوه يعيث
بأمر أنه يطلقها منه وله وهم لا يقولون بهذا ، فن أقدم على خلاف عمر في خمسة
مواضع أيجوز له أن يقلد عمر في موضع واحد مما جاء عنه وهو الرجوع على بعض
الأولياء ؟ وأما الشافعي فلا ولا في موضع واحد وإنما على رضى الله عنه فأنما جاءت عنه
ثلاث روايات ، أحداها أنه لا رد له في شيء من ذلك وهو قولنا ، والثانية من تلك الطريق
أنه يخير قبل الدخول بين فسخ أو إمضاء وأنه لا خيار له بعد الدخول وهي إمرأته
إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول الأوزاعي عن الشعبي ، ورواية ثالثة في غاية
السطوت لأنها عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة - ولا يجوز الرواية عنه - أن النكاح
مردود جملة والمالكيون والشافعيون مخالفون لجميع هذه الأقوال ، وأما ابن عباس
فهو من رواية عبد الملك بن حبيب وهو مالك وإنما فيه أيضا رد النكاح جملة دون
ذكر صداق أو شيء منه فبطل تعلق هاتين الطائفتين بشيء مما ررى عن أحد من
الصحابة في ذلك ولا ح خلا فم له جملة وقد أتينا من قول مالك والشافعي في ذلك بما
لا يحفظ عن أحد قبلهما فن ذلك قول مالك ترد إلى ربع دينار وقول الشافعي ترد
إلى صداق مثلها وبقي الكلام مع من لعله يتعلق في ذلك بما روى عن ذكرنا من
الصحابة رضى الله عنهم فأول ذلك أنه لا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة ،
وأما الرواية عن عمر وعلى فنقطعة ، وعن ابن عباس من طريق لاخير فيه ثم لو صح
لكان لائحة فيه لأنه لائحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ مع اختلاف تلك
الروايات على انقطاعها فقد جاء عن علي ما يوافق قولنا فليس ماروى من خلاف ذلك حجة
إنما هو قول كقول ، ووجدنا بعض المتأخرين منهم قد احتج في ذلك بأن النكاح يشبه
اليوع واليوع ترد بالعيوب فوجب رد النكاح بذلك *

قال أبو محمد : وهذا قول لا يسوغ التوجه به إلا لمن قال يقول أبي ثور . والزهرى .
وشريح ، وأما المالكيون والشافعيون فلا لأنهم خصوا أربعة عيوب دون سائر العيوب
وهذا ترك للقياس المذكور جملة ثم نقول لمن قال يقول أبي ثور ما ندرى في أى وجه
يشبه النكاح اليوع بل هو خلافه جملة لأن البيع نقل ملك وليس في النكاح ملك أصلا
والنكاح جائز بغير ذكر صداق في عقده ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والخيار جائز
عندهم في البيع مدة مسماؤلا يجوز في النكاح ، والبيع بترك رؤية المبيع وترك وصفه
باطل لا يجوز أصلا والنكاح بترك رؤية المنكحة وترك وصفها جائز والنكاح

عند المالكين جائز على بيت وخادم ووصفاء غير موصوفين ولا يجوز ذلك في البوع فبطل تشبيه النكاح بالبيع جملة ، وقال بعضهم : لا يجوز توفية حقوق النكاح مع الجنون ولا تطيب النفس على بجامعة برصاء او مجذومة ولا يقدر على جماع قرناء وانما تزوجها للجماع قلنا : ولا تجوز توفية حقوق النكاح مع الفسق والنشز وسوء الخلق ومع البكم والصمم ومع ضعف العقل فردوا منها ، فان قالوا : قد يتوب من الفسق قلنا : وقد يبرأ من الجنون واما طيب النفس على الجماع فواؤه ان نفس كل احد لا تطيب على من بها في خافي جسدها لمعة من برص ومن يمسه صرع في الشهر مرة منها على الزانية وعلى العجوز السوداء الشهواء وعلى من بها اكلة في وجهها أو اثلول ضخم أو حذب في الصدر أو الظفر أو بكم هذا مالا شك فيه عند أحد وكل هذه آراء فاسدة انما هو النكاح كما أمر الله عز وجل ثم امساك بمعروف أو ترجيح باحسان الآن يأتي نص صحيح فيوقف عنده ، وقد ذكر بعضهم الخبر الذي فيه « وفر من المجذوم فرارك من الاسد » قلنا : ليس على الامر بالفرار ثم لو كان كذلك فافسخوا النكاح بحدوثه بعدهما بعد سنين وهم لا يفعلون هذا ، وأيضا فن أين أضغتم اليه البرص ، وقال بعضهم : لا يؤمن من المجنون قتل صاحبه قلنا هذا في الفاسق بلا شك اخوف فردوا النكاح بالفسق فلاح فساد قولهم جملة ، فان موه بموه بما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا ابو معاوية الضرير نا جميل بن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشها يا ضا فقال : البسى ثيابك والحقي باهلك » قال ابو معاوية : لحدثنا رجل عن جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة انه عليه السلام أمر لها بالصداق *

قال ابو محمد : هذا من رواية جميل بن زيد وهو مطروح متروك جملة عن زيد ابن كعب وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد ثم هو مرسل ، ثم لو صح لم يكن مخالفا لقولنا لا تنالا نتمنع الزوج من الطلاق قبل الدخول وبعدها شاءه .
قال ابو محمد : فان اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيا أي عيب كان فهو نكاح مفسوخ ، مردود لا خيار له في اجازته ولا صداق فيه ولا ميراث ولا نفقة دخل او لم يدخل لان التي ادخلت عليه غير التي تزوج ولان السالمة غير المعية بلا شك فاذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما *

قال ابو محمد : واما الخفيفون فقد تناقضوا ههنا لانهم قلوا روايات لاتصح

عن عمر وعثمان في القسح بالعانة وتورث المطلقة ثلاثا وهذه روايات كنتك عن عمرو الخلاف هنالك موجود كما هو ههنا ولا فرق وبالله تعالى التوفيق *

١٩٣٦ مَسْأَلَةٌ وأما من فسح النكاح بزناه بغير تمهات أو بزنا ابنته باقلا وروثان طريق سفيان الثوري عن الاغر بن الصباح عن خليفة بن الحصين عن ابي نصر عن ابن عباس ان رجلا قال له انه اصاب امراة فقال له ابن عباس «حرمت عليك امرأتك» وذلك بعد أن ولدت امرأته سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين أنه قال: من جر بام امرأته فقد حرمت عليه امرأته، فصح هذا القول عن عطاء. والحسن. والحكم بن عتيبة. وحامد بن أبي سليمان. وإبراهيم النخعي. والشعبي، ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال اذا قبلها أو لامسها أو نظر الى فرجها من شهوة حرمت عليها غيرها وابنتها وهو قول ابي حنيفة، وصح عن جابر بن زيد اذا زنى باخت امرأته حرمت عليه امرأته، وصح أيضا عن قتادة ولم يرها تحرم الا بالوطء لا بالمباشرة، وصح أيضا عن طاوس، وروى عن سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير. وأبي سلمة بن عبد الرحمن. وعبد الله بن مغفل. وهو قول سفيان الثوري. والاوزاعي. واحد قولي مالك وقال آخرون: لا تحرم عليه صح ذلك عن ابن عباس رويته من طريق يحيى بن سعيد القطان والحجاج بن المنهال قال يحيى انا هشام الدستوائي، وقال الحجاج: نا حماد بن سلمة ثم اتفق هشام وحماد كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه قال فيمن زنا بأم امرأته بعد أن دخل بامرأته تخطأ حرمتين ولم تحرم عليه امرأته، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن يحيى عن قتادة عن الحلال بن ابي الحلال العتيكي عن ابيه عن علي بن ابي طالب وانه انا من رجل فأخبره أنه تزوج ابنة رجل مساة بعينها فأدخل عليه أختها فأمره برد التي أدخلت عليه وان يدخل عليه التي تزوجت وان لا يقربها حتى تتم عدة التي أدخلت عليه أولا، وروى نا من طريق هشيم خيرا غير هذا كما أوردناه ثم قال بأثره: أرنا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك وأنا عبيدة عن ابراهيم انه كان يقول ذلك *

قال ابو محمد: وأنا اهتم هذه الرواية عن ابراهيم وروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومجاهد وسعيد بن جبير وصح عن الزهري ويحيى بن يعمر وهو قول الشافعي. وابي سليمان وأصحابها وأحد قولي مالك وقد تقدم كلامنا في هذه المسألة فأغنى عن ترده

١٩٣٧ مَسْأَلَةٌ ومن خير امرأته فاخترت نفسها أو اختارت الطلاق

وأختارت زوجها أو لم تختار شيئا فكل ذلك لاشئ. وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شئ. من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة وكذلك ان ملكها أمر نفسها أو جعل أمرها يدها ولا فرق ، فصح عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته يدها فطلقت نفسها ثلاثا أو طلقته ثلاثا أنها طلقة واحدة رجعية ، وصح أيضا عن زيد بن ثابت. وعن مجاهد. وعمر بن عبد العزيز. وقول آخر وهو أن القضاء ما قضت صح ذلك عن عثمان بن عفان ، ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عمر ومن طريق غيره عن عبد الله بن الزبير ، وروى عن علي بن عبد الله عن عمر مطلقا عنهما وصح عن عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة. وعمر بن عبد العزيز. وسعيد بن المسيب وصح عن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين وقريبة أخت أم سلمة . وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن جعل أمرها يدها فردته الى زوجها فهي امرأته كما كانت ، وقول ثالث ان اختارت الفراق أو نفسها فهي واحدة بائنة وان ردت الى زوجها فاختارته فهي طلقة رجعية صح عن علي . وزيد بن ثابت . ورجال من الصحابة ، وعن الحسن البصري وقول رابع ان القضاء ما قضت وله أن يناكرها فيحلف ويقضى له بما حلف انه نواه وتكون طلقة رجعية ، روى عن عمر بن الخطاب ولم يصح وصح عن ابن عمر وصح عن القاسم بن محمد ومروان ، وقول خامس وهو ثلاث بكل حال صح عن الحسن وعن رجال من الصحابة رضى الله عنهم وفيه أثر مسند ، وقول سادس من جعل أمر امرأته يدها فطلقتها فليس بشئ . ، روى عن ابن مسعود ، وقول سابع من قال لامرأته أمرك يدك فقال قد حرمت عليك قد حرمت عليك فهي واحدة وروناه من طريق سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد وليس يصح عنه ، وروناه من طريق ابن لبي عن الشعبي ان أمرك يدك واختارى نفسك سواء في قول زيد . وابن مسعود. وعلي وصح عن الشعبي انه قوله وعن النخعي . وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : أمرك يدك والتليك والتخيير سواء فاذا ملكها أمرها أو قال اختارى أو قال أمرك يدك ثم قال لم أنو طلاقا فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق لم يصدق وان كان في رضالم يلزمه شئ. مما تقضى به هي فان كان في غضب فردت اليه أمرها فلا شئ. وهي امرأته ولو كان في غضب فطلقت نفسها لم يلتفت لما قالت لكن هو يسأل عن نيته فان قال: نويت الثلاث فهي طالقة ثلاثا الا في اختارى فانها لا تكون الا واحدة بائنة سواء نوى ذلك أو أقل أو نوى طلاقا رجعيا أو لم ينو ، وان قال: نويت اثنتين أو قال نويت الطلاق بلا عدد أو قال نويت واحدة بائنة أو قال: نويت واحدة رجعية

أو قال لم أنو طلاقاً أصلاً فكل هذا سواء ولا يلزمه في كل ذلك الا واحدة بائنة ولا بدفا علواً لكل ماموه به عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فباطل رواه في قوله هذا لم يوافق أحداً منهم وهو قول ما سبق اليه ولم يعرف عن أحد قبله ولا دليل له على شيء منه لا من نص ولا من قياس ولا من قول يعقل ، وأما مالك فقال : أمرك يدك والتحكك سواء ، قال ومن قال : لا مرأته أمرك يدك فقالت قد قبلت فقد طلقت الا أن تقول هي لم أرد طلاقاً قال : فلو جعل امرأته يد امرأته أخرى فطلقتها ثلاثاً فبى طالق ثلاثاً وله أن يناكرها فيقول لم أرد الا واحدة أو يقول لم أرد الا اثنتين فالقول قوله مع يمينه وتكذيب واحدة بائنة ، قال : فلو قال لا مرأته قد وليتك أمرك أن شاء الله فقالت هي قد فارقتك أن شاء الله فهو طلاق فلو قال لها : ما كنت الا لاعاباً أو قالت هي ما كنت الا لالعة ما أردنا طلاقاً فالقول قول الرجل مع يمينه قال : فلو قال لها : أمرك يدك فأخذت شقة ومضت الى أهلها خرج هو الى سفر ولم يكن غير هذا قالوا قد طلقت قال : فلو قال أمرك يدك أو ملكها فطلقت نفسها واحدة فقال هو لم أنو الا ثلاثاً لم يلزمه الا واحدة فاعلموا ان هذا القول أيضا غير موافق لقول أحد من الصحابة ولا من التابعين الا رواية عن عمر لم تصح رويها من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم أبي أمية أن رجلاً جعل امرأته يدها في زمان عمر بن الخطاب فطلقت نفسها ثلاثاً فقال : هو والله ما جعلت امرأته الا واحدة فترافعا الى عمر فاستحلفه عمر بالله الذي لا اله الا هو ما جعلت امرأته يدها الا واحدة خلف فردها عمر عليه ، محمد بن راشد متكلم فيه وعبد الكريم أبو أمية غير ثقة ولم يدرك عمر والصحيح عن عمر خلاف ذلك كما ذكرنا من أقواله والآسانيد في ذلك قد ذكرناها في كتاب الايصال وانما قصدنا ههنا الاختصار ، وأما سائر تقاسيمه فلا سلف له فيها ، وأيضا فان هذه الرواية عن عمر خالفه فيها لأن عمر جعلها رجعية وجعلها مالك بائنة فخرج عن قول جميعهم وكذلك أيضا جعلها مروان والقاسم بن محمد رجعية ، وقد روينا ذلك أيضا من طرق ثابتة عن ابن عمر - يعني المناكرة - من طريق سعيد بن منصور فصح أنه رأى مجرد لا دليل عليه لا من نص ولا من قول متقدم ولا من قياس ولا من رأى يعقل ، وقال سفيان الثوري ، والشافعي : هو مانوى فان قال لم أنو طلاقاً فهو كما قال وكذلك ان ردت الأمر اليه فان طلقت نفسها أو اختارت نفسها فأى شيء قالت لم يلزمه الا طلاق واحدة رجعية فقط وهكذا قال في التخيير والتحكك *

قال ابو محمد : وكل هذه الاقاويل آراء لا دليل على صحة شيء منها ، وقد نقصنا من

روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم انه يقع به طلاق قلم يكونوا بين من صح عنه ومن لم يصح عنه الاسبعة ثم قد اختلفوا ما ترى وليس قول بعضهم اولى من قول بعض ولا أثر فى شئ منها الا أثرا رويناه من طريق احمد بن شعيب اربنا على بن نصر الجهضمى ناسليان بن حرب ناحما بن زيد قال : قلت لايوب السخثاني هل علت أحدا قال فى أمرك يدك انها ثلاث غير الحسن ؟ قال لا اللهم غفرا الا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن ابى سلة عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال : ثلاث قال أيوب فقلت كثيرا مولى ابن سمرة فسألته فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فاخبرته فقال: نسيه قال ابو محمد: كثير مولى ابن سمرة مجهول ولو كان مشهورا بالنفقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواه على أبى هريرة والذي نقول به هو قول أبى سليمان وأصحابنا فهو ما رويناه من طريق أبى عبيد نأبو بكر بن عياش ناجيب بن أبى ثابت « أن رجلا قال لامرأته ان أدخلت هذا العدل البيت فأمر صاحبك يدك فأدخلته ثم قالت هي طالق فرجع ذلك الى عمر بن الخطاب فأبانهامنه فمروا بعد الله بن مسعود فأخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولم يجعل النساء قوامات على الرجال فقال عمر فأتى قال أراها امرأته قال عمر: وأنا أرى ذلك فجعلها واحدة » *

قال ابو محمد : قد يمكن أن يكون عمر أمضى حكمه وإلا فقد رجع الى قول ابن مسعود فى ان لا ينفذ طلاق من جعل الزوج امر امرأته يده ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: رجل قال لامرأته امرك يدك بعد يوم أو يومين قال ايس هذا بشيء قلت فارسل اليها رجلا أن امرها يدها يوما أو ساعة قال ما أدري ما هذا ما أظن هذا شيئا قلت لعطاء: أملكك عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير أمها فقال عطاء: لا انما عرضت عليهم أيا طلقها أم لا ولم يملكها أمرها ، وأما التملك فقد صح عن ابن عمر انه قال القضاء ما قضت وله أن يناكرها فان ناكرها حلف وله ما نوى ، وروى عنه قول آخر لم يصح عنه القضاء ما قضت ولا قول له وهو قول عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والزهري ، وروى عنه قول ثالث أن التملك نفسه طلاق رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ان ابن عمر قال: من ملك امرأته طلق وعصى ربه وهو قول الحسن ، وقول رابع صح عن زيد بن ثابت ان ملكها نفسها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة رجعية وقد ذكرنا قول سفيان والثاقفى وابى حنيفة فى التملك ولما لك فى التملك أقوال لم نذكرها نذكرها ان شاء الله تعالى وهي انه قال : من ملك امرأته

أمرها فسواء كانت بالغاً أو غير بالغ إذا كان مثلها يفهم ما يجعل اليها ففى طالق ثلاثاً وله أن ينكرها فأنردت أمرها اليه فلا حكم لها فان طلقت نفسها أكثر من واحدة فقال لم أملكك الا واحدة أو يقول لم أرد الطلاق فهذه هى المناكرة ويحلف هو فتكون طلقة واحدة بآثمة، قال فلو قال لم أنو عدد من الطلاق ففى طالق ثلاثاً قال فلو قال لامرأته قد ملكتك أمرك فليس له أن يرجع عن ذلك وليس له أن يوقها هو لتعص أو لتترك إنما القضاء اليها حتى يوقها السلطان فتعص أو تترك فيطال ما جعل اليها ان تركه .

قال أبو محمد : لم يوافق فى هذا الا قولاً من أقوال ثلاثة لابن عمر فى المناكرة خاصة وسائر أقواله فى ذلك لاسلف له فيها وقد خالفه زيد صح ذلك عنه وليس فى التملك ايجاب طلاق عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم الا عن ابن عمر وزيد فقط وذكره بعض الناس عن فضالة بن عبيد والذى قول به هو مارويناه من طريق أبى عبيدنا عبد الغفار بن داود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب ان زميسة الفراسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق فملكها امرها فقالت انت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان اخطأت لا طلاق لها الا أن المرأة لا تطلق ومن طريق عبد الرزاق نا بن جريج اخبرنى أبو الزبير أن مجاهداً أخبره « أن رجلاً جاء الى ابن عباس فقال : ملكت امرأتى فطلقتى ثلاثاً فقال ابن عباس خطأ الله نوءها عليك إنما الطلاق لك عليها وليس لها عليك » وهذا فى غاية الصحة عن ابن عباس . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عبد الله بن طائوس كيف كان أبوك يقول فى رجل ملك امرأته أمرها أملاك ان تطلق نفسها أم لا ؟ قال كان يقول ليس الى النساء طلاق فقلت له فكيف كان أبوه يقول فى رجل ملك رجلاً أمر امرأته أملاك الرجل أن يطلقها قال لا وهو قول أبى سليمان وجميع أصحابنا ، وأما التخيير فصح ان عمر بن الخطاب قال : ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وإن اختارت زوجها ففى امرأته كما كانت ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان أن على بن أبى طالب خالف عمر فى ذلك ثم رجع الى قول عمر اذولى الخلافة ، وروينا هذا القول عن ابن عباس ولم يصح عنه وصح عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم وصح عن جابر بن عبد الله ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وقول آخر وهو ان اختارت نفسها فواحدة بآثمة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية فان كرر ذلك ثلاث مرات كل ذلك تختاره طلقت ثلاثاً فان وطئها قبل زوج يتزوجها فعليه الرجم

روينا ان عليا رجع عن موافقة عمر الى هذا القول اذ ولي الخلافة من طريق وكيع ابن الجراح . والحجاج بن المهال كلاهما عن جرير بن حازم . عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي ، وصح هذا القول عن قتادة وصح عن علي أيضا أنها ان اختارت نفسها لم يحزم له ولا لغيره أن يخطبها في العدة من تلك الطلقة ، رويانا هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة . عن قتادة . عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : ان اختارت نفسها فهي واحدة ولا يخطبها هو ولا من سواه الا بعد انقضاء العدة وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو أحق بها ، وقول ثالث صح عن زيد بن ثابت وهو ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وبه يقول مسروق كما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود بن أبي هند . عن الشعبي عن مسروق أنه كان يقول من قول زيد ان اختارت نفسها فثلاث وان اختارت زوجها فواحدة ، وقول رابع وهو أنه اذا خيرها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة رويانه هكذا أيضا من طريق سفيان بن عيينة . عن أبي الزناد . عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق . عن زيد بن ثابت قال اذا خير الرجل امرأته فطلعت نفسها ثلاثا فهي واحدة ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن يحيى بن أبي كثير قال : خير محمد بن أبي عتيق امرأته فطلعت نفسها ثلاثا فسأل زيد بن ثابت فجعلها زيد واحدة وهو أملك برجعته قال : قد كرت ذلك لأيوب فقال : بلغني نحو هذا عن زيد . وقول خامس رويانه عن ابن مسعود من طريق لا تصح لان فيها جابرا للجمعى وهو كذاب ان خيرها مرة ثم مرة ثم مرة وهى ساكتة فقالت فى المرة الثالثة فداخترت نفسى فهي طالق ثلاثا . وروينا عن ابراهيم النخعي والشعبي أنهما قالا : ان كرر تخييرها ثلاث مرات فاخترت واحدة فهي طالق ثلاثا ، وأن خيرها مرة واحدة فاخترت ثلاث تطليقات فهي طلقة واحدة ، وقول سادس رويانه عن جابر بن زيد فى التى يخيرها زوجها القضاء ما قضت ، وصح عن ابن مسعود . وحابر بن عبد الله . والنخعي . والشعبي . وجابر بن زيد . ومكحول . وعطاء ان قامت من مجلسها قبل أن يقضى فلا قضاء لها . وروينا عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وأيوب السخيتي . والزهري أن التخيير والتملك سواء ، وقول سابع وبه نقول . رويانه من طريق سفيان بن عيينة . عن عمرو بن دينار . عن عكرمة . عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل أمر امرأته يدها فقالت : أنت طالق أنت طالق أنت طالق فقال ابن عباس : خطأ الله نوهها لأدري ما الخيارة

قال أبو محمد : هذا أصح ما روى في ذلك عن ابن عباس ، وأما الزيادة التي رواها قوم في هذا الخبر من أن ابن عباس قال : لو قالت اناطاقي ثلاثا لكان كما قالت أو الا طلقت نفسها ثلاثا فلا يصح لأنه إنما رواها الحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت ومنصور وكلهم لم يلق ابن عباس ، وروينا هذا أيضا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس الا قالت انا طالق و هذا خبر لم يسمعه عمرو من ابن عباس لأنه إنما رواه عن عكرمة بخلاف هذا عن ابن عباس وهذا يقول أبو سليمان . وأصحابنا هـ

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قول سفيان والثاقفي في التخيير آقا وأما أبو حنيفة فقال ان قال لها اختارى غيرها ثم قال لم أرد طلاقا فان كان ذلك في رضام يجر فيه ذكر طلاق كان القول قوله مع يمينه ولا خيار لها فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق أو كان في رضاد كره فيه طلاق لم يلتفت الى دعوى الزوج وكان لها الخيار فان اختارت زوجها فهي امرأته وبطل خيارها وان اختارت نفسها فهي طالق واحدة بائنة لا تكون رجعية أصلا ولا أكثر من واحدة سواء نوى هو أكثر من واحدة أو لم ينو اختارت هي أكثر من واحدة أو اختارت واحدة رجعية ثم لهم من التغايط في حرركاتها وأعمالها أشياء يطول ذكرها الا أنهم من عجائب الدنيا قد ذكرناها في كتاب الايصال ، وقال مالك : ان خيرها فاختارته فهي امرأته وقد بطل خيارها فان اختارت نفسها فهي طالق ثلاثا ولا بد سواء قالت أردت الطلاق أو قالت لم أرد الطلاق وليس له ان ينأى كرها ولا يلتفت الى نيته أصلا فلو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين فليس بشيء ولا يلزمه ذلك وليس لها الا اختيار زوجها أو أن تطلق نفسها ثلاثا ولا بد الا أن يخبرها وقد عزم على طلاقها أو مخالعتها فهنا ان اختارت نفسها فهي طلقة واحدة بائنة وكذلك لو قال لها اختارى طلقة فليس لها الا طلقة واحدة رجعية هذا كله في المدخول بها فان خيرها قبل ان يدخل بها فهي ان اختارت نفسها طلقة واحدة فقط فلو قالت التي لم يدخل بها قد اخترت نفسي ثلاث طلاقات فقال هو لم أرد الا واحدة فهي واحدة ، وقال فلو قالت المدخول بها قد قبلت امرئى يكن طلاقا لا أن تقول هي أردت الطلاق فيكون ثلاثا ولا بد لأقل من ذلك فلو قالت له قد خليت سبيلك فهي ثلاث ولا بد ، واختلف قوله في المحيرة تقوم من مجلس التخيير قبل ان تختار فرة قال بطل خيارها بخلاف التملك ثم رجع فقال بل لها الخيار حتى توقف فتختار أو تترك فلو وطئها مكرمة لم يبطل خيارها فلو وطئها طائفة بطل خيارها هـ

قال أبو محمد : ذكر هذه الأقوال يفتى عن تكلف الرد عليها لشدة اختلاطها

وبالجملة فلم يقل أحده قبل هذه التفسيرات وإنما تعلق بقول من أحد أقوال ثلاثة رويت عن زيد بن أن اختارت نفسها فبى ثلاث فقط وخالفه في ذلك القول نفسه في الفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وفي تسوية زيد بين التخيير والتملك فبطل تعلقه بزيد وقد خالف هذا القول قول لزيد آخر وقول لعمر وقول لعلى ، وكل هذه الأقوال لاحجة في تصحيحها من قرآن ولا سنة ولا معقول ولا قول متقدم لم يخالفه فيه من هو مثله ولا قياس ولا رأى له وجه يعقل ، واحتج من رأى أن التخيير له تأثير في الطلاق بأن رسول الله ﷺ خير نساءه .

قال أبو محمد : أما المالكون فلا تعلق لهم بذلك أصلاً لانهم يقولون : لا يكون التخيير الا في البقاء اوفى الطلاق الثلاث ويقولون ان طلاق الثلاث بدعة ومعصية فكيف يجوز عندهم أن يخير رسول الله ﷺ في انقاذ معصية حاش لله من هذا ، وقال بعضهم : انما يخيرهم بين الدنيا والآخرة فقلنا قد بطل تعلقكم في أن للتخيير تأثيراً في الطلاق بتخييره ﷺ نساءه اذ لم يخيرهم من تخييراً عندكم يكن به ان اختارن الطلاق طوائق ، وأما غيرهم فنقول لهم الآية نفسها تبطل دعواكم لان نصها (وان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جليلاً) فأما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام ان أردن الدنيا ولم يردن الآخرة فقلن حينئذ من قبل أنفسه مختاراً للطلاق لا أنهن طوائق بنفس اختيارهن الدنيا ومن ادعى غير هذا فقد حرف كلام الله عز وجل واقحم في حكم الآية كذباً محضاً ليس فيها نص ولا دليله وموه بعضهم باخبار موضوعة منها ما روينا من طريق ابن وهب . عن عبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله كلاماً عن ربيعة بن ربيعة ان نساء النبي ﷺ اختارت نفسها فكانت البتة . وعبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله ما كان ثم هو مرسل وهو من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن الزهري ان النبي ﷺ اذ خير نساءه تخيرت امرأة منهن نفسها فذهبت . وعبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله ما كان ثم هو مرسل أيضاً ، ومن طريق ابن وهب . عن ابن أبي ليعة . عن يزيد بن أبي حبيب . عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك قال : وهي بنت الضحاك العامري ، ابن أبي ليعة لا شيء ومرسل أيضاً وما تزوج عليه الصلاة والسلام قط بنت الضحاك العامري ، ويوضح كذب هذه القضاة الخبر الثابت الذي روينا من طرقهم منها من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى نا ابن وهب حدثني يونس بن يزيد . عن ابن شهاب اخبرني اوسمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة قالت

فذكرت نزول آية التخيير وأن رسول الله ﷺ تلاها عليها فقالت انى أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت : ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت هـ ومن طريق مسلمنا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن هدى - عن سفيان الثوري عن عاصم الاحول . واسماعيل بن أبي خالد . عن الشعبي عن مسروق . عن عائشة أم المؤمنين قالت : خيرنا رسول الله ﷺ فاختارناه فلم يعده طلاقا *

قال أبو محمد : قد نقصنا كل هذه الآثار وأردنا عظيم كذب من ادعى الاجماع فى شئ . من ذلك ووقفنا على أنه ليس فى التخيير شئ . الا عن عمرو . وعلى . وزيد أقوال خالف فيها كل واحد منهم صاحبه وأثر لا يصح عن ابن مسعود وآثار ساقطة عن ابن عباس والثابت عنه كقولنا أنه لا معنى للتخيير أصلا وأنه ليس فى التملك الا أقوال مختلفة عن زيد وابن عمر فقط لا نالك لهما من الصحابة رضى الله عنهم الا قولنا ذكر عن فضالة بن عبيد فيه أن القضاء ما قضت * وأثران من طريق عثمان وابن عباس موافقان لقولنا وأنه ليس فى أمرك يدك الا أقوال مختلفة عن عمرو . وعلى . وزيد . وعثمان . وابن عمر . وابن عمرو . وابن هريرة . وابن مسعود . وابن الزبير ورجال لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وفى بعض هذه قول عن جابر بن عبد الله لم يوافق مالك أحدا منهم الا رواية عن ابن عمر صححت عنه فى المناكرة فقط . ومثلها عن عمرو لم تصح عنه ولم يوافق أبو خنيفة منهم أحدا ووافقنا نحن قولنا روى عن ابن مسعود . وعمرو *

قال أبو محمد : لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ واذا لم يأت فى القرآن ولا عن رسول الله ﷺ ان قول الرجل لامرأته أمرك يدك أو قد ملكتك أمرك أو اختارى يوجب أن تكون طالقاً . أو أن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقاً فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وهذا فى غاية البيان والحمد لله رب العالمين *

١٩٣٨ مسألة ومن قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كالميتة والدم ولحم الخنزير ، أو ما قال من ذلك فهو كله باطل وكذب ولا تكون بذلك عليه حراما وهى امرأته كما كانت نوى بذلك طلاقاً أو لم ينو ، وقد اختلف الناس فى هذا فقال على . وزيد بن ثابت . وابن عمر : هى بذلك القول طالق ثلاثا . وهو قول الحسن . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وروى عن الحكم بن عتيبة وقول آخر أنها بذلك حرام عليه ولم يذكرها طلاقاً صح هذا عن على بن أبي طالب . وعن رجال

لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وعن أنى هريرة ، وصح عن الحسن .
 وخلاس بن عمرو . وجابر بن زيد . وقادة انهم أمروه باجتنابها فقط ، وقول
 ثالث روى عن ابن مسعود أن نوى فى التحريم الطلاق والا فهو يمين وهو قول
 الحسن . وطاوس . والشافعى . والزهري ، وقول رابع رويناه عن ابراهيم قال :
 كان أصحابنا يقولون فى الحرام أن نوى ثلاثا فهى ثلاث وان نوى واحدة فهى واحدة
 باثثة وهو قول سفيان الا أنه قال : وان نوى يميناً فهى يمين وان لم ينو شيئاً فهى كذب
 لاشئ فيها ، وقول خامس عن ابراهيم أن نوى واحدة أولم ينو شيئاً فهى واحدة باثثة
 وان نوى ثلاثا ثلاث ، وقد رويناه من طريق وكيع عن الحسن بن حى عن المغيرة
 عن ابراهيم وان نوى اثنتين فهى اثنتان ، وقول سادس هو طلبة واحدة رويناه عن
 عمر وبه يقول حماد بن أبى سليمان . وقول سابع وهو انه يظهر فيه كفارة الظهار صح
 ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن منصور
 ابن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال فى الحرام والنذر عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن
 منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الرجل اذا قال حرام على أن
 آكل أو قال هذا الطعام على حرام ؟ قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو
 يطعم ستين مسكينا وهو قول أبى قلابة . وسعيد بن جبير . ووهب بن منبه ، وهو
 قول عثمان البتى . واحمد بن حنبل ، وقول ثامن وهو أن التحريم يمين فيه كفارة
 يمين ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة منهم هى يمين منغلظة ليس فيها الا عتق رقبة
 رويناه ذلك عن ابن عباس ، وقال آخرون هى يمين فقط كما رويناه من طريق عبدالرزاق
 عن معمر بن يحيى بن أبى كثير : وأيوب السخيتان كلاهما عن عكرمة ان عمر بن
 الخطاب قال : هى يمين يعنى التحريم . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي المسمى
 ناهداً بن زيد عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : الحرام يمينه ناعبد الله
 ابن ربيع ناعمد بن معاوية القرشى ناأبو خليفة الفضل بن الحباب الجبحى ناأبو الوليد
 الطيالسى ناالليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن عبدالله بن هبيرة عن قبيصة بن
 ذئيب قال : سألت زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته انت على حرام ؟ فقالا جميعا
 كفارة يمين . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد
 ان ابن مسعود قال فى التحريم هى يمين يكفرها ، ومن طريق مسلم ناهير بن حرب
 نا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام الدستوائى قال : كتب الى يحيى بن أبى كثير يحدث عن

يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الحرام يمين يكفرها، وروى أيضا ذلك عن أبي بكر الصديق . وعائشة أم المؤمنين وهو قول عكرمة . وعطاء روي أيضا ذلك من طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج قلت لعطاء . من قال لامرأته أنت على حرام؟ قال يمين قال ابن جريج فقلت له وإن كان أراد الطلاق قال قد علم مكان الطلاق قال عطاء ولو قال أنت على كالم أو كلعم الخنزير؟ قال عطاء هو كفوله: أنت على حرام وهو قول مكحول . وقادة كفول عطاء في كل ما ذكرناه . ومن طريق قتادة عن الحسن ان قال كل حلال على حرام فهي يمين وبهذا كان يفتى قتادة وهو قول الشعبي . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . عن داود بن أبي هند . عن سعيد بن المسيب قال: والحرام يمين يكفرها، وهو قول سليمان بن يسار . وجابر بن زيد وسعيد بن جبير . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا جريير بن حازم قال : سألت نافعا مولى ابن عمر عن الحرام اطلاق هو؟ قال لا وليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته فأمره الله عز وجل ان يكفر يمينه ولم يحرمها عليه ، وروى عن طاوس أيضا فهو قول الاوزاعي . وأبي ثور . وروينا عن الحسن انه قال هو في غير الزوجة يمين ، وقول تاسع وهو التوقف كما رويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تتكبح زوجها غيره ولا والله ما قال ذلك على انما قال على : ما أنا بمحلها ولا بمجرمها عليك إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، وقول عاشر عن ابي حنيفة فانه قال اذا قال لامرأته أنت على حرام فان نوى طلقة واحدة أو طلقتين أو طلاقا دون عدد فهو في كل ذلك طلقة واحدة بانه لا اكثر فان نوى ثلاثا فهي ثلاث فان نوى يمينا فهي يمين فيه كفارة يمين فان لم ينو شيئا فهو ايلاء فيه حكم الايلاء فان نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئا ولا ينوي في القضاء بل يكون ايلاء . ولا بد ولا يكون ذلك ظاهرا أصلا سواء نواه أو قال ذلك أو لم ينوه ولا قاله : يقول حادى عشر قاله مالك وهو انه من قال لامرأته : أنت على حرام فان كان مدخولا بها فهي ثلاث طلقات لا ينوي في ذلك فان كانت غير مدخول بها فانه ينوي فان قال نويت واحدة فهي واحدة وان قال نويت اثنتين فهي اثنتان وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث قال: فان قال ذلك لغير امرأته فليس بشئ . سوا قال ذلك لأمته أو لطعام قال فلو قال كل حل على حرام لم يحرم عليه بذلك شيء . إلا زوجته فقط فان قال استنيت نسائي أو امرأتى في نفسى صدق في ذلك ، وقول ثانى عشر ليس التحريم بشئ . لا في الزوجة ولا في غيرها ولا يقع بذلك طلاق أصلا ولا ايلاء ولا ظهار ولا تحريم ولا تجب في ذلك كفارة أصلا . وروينا من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع

نامعاوية هو ابن سلام - عن يحيى بن أنى كثير عن يعلى بن حكيم - عن سعيد بن جبيرة أنه سمع ابن عباس يقول : إذا حرم امرأته ليس بشئ لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة . ومن طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد . عن الشعبي . عن مسروق قال : ما أبالي حرم امرأتى أو قصعة من ثريده . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن مسلم . عن الشعبي أنه قال : في تحريم المرأة لمى أهون على من نعلها . ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج ، أخبرني عبد الكريم . عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : ما أبالي حرمتها يعني امرأته أو حرمت ماء النهر . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم بن يحيى أنا قتادة أن رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميري فقال له حميد : قال الله عز وجل : (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب فاذهب فإلعب ، وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبي حنيفة فإنا نعلم أحدا قبلهما قال بما قالوا من تقسيم ما قسماء مع أنه لا يؤيد قولهما قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا رأى له وجه وما يدرى أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة وبين تحريم الأمة وغيرها والأمة تحرم بالعتق كما تحرم الزوجة بالطلاق . وكما يحرم المتاع بالصدقة وببيعه وقد تحل المطلقة ثلاثا بعد زوج فإلا قالوا بتحريمها في الأبد كما قالوا في النكاح في العدة يدخل بها فكان يكون قد أتم في التحريم وكذلك لا يعلم أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة التي أحلها الله عز وجل وبين تحريم الطعام الذي أحله الله تعالى ، وقد سوى بين الأمرين عطاء . وغيره . وأطرف شيء . تفريقهم بين المدخول بها وغير المدخول بها وحجتهم في ذلك أن التي لم يدخل بها تينها الواحدة قتلنا : لهم والمدخول بها عندكم أيضا تينها الواحدة البائنة فافرقوا ان هذا لعجب ، وكذلك قول أبي حنيفة ان نوى اثنتين فبى واحدة بائنة وان نوى ثلاثا فبى ثلاث ، واحتجوا في ذلك بان الطلاق البائن لا يرتد على الطلاق البائن ونسوا قولهم : ان الخلع طلاق بائن وأنه ان طلقها في عدتها لحقتها طلاق أخرى بائنة فاجبوا لتأنيدهم . وكذلك قوله ان نوى ايلاء أو لم ينو شيئا فهو ايلاء . وان نوى الظهار لم يكن ظهارا ليت شعري من أين خرج هذا الفرق ، وكذلك قول الشافعي ان نوى طلاقا فهو طلاق وان نوى ايلاء لم يكن ايلاء وان نوى ظهارا لم يكن ظهارا وهذا فرق لا يعرف وجهه ، فان قيل للظهار وكالا ايلاء ألفاظ لا يكونان الا بها قلنا :

وللطلاق لفظ لا يكون إلا به فان قالوا قد يكون الطلاق بغير لفظ الطلاق قلنا : وقد يكون الظاهر عندكم بغير ظهر الأم ، وقد يكون الإيلاء عندكم بغير ذكر الآلية بالله تعالى ولا فرق •

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : وسائر الأقوال الموجبة للطلاق واليمين والظهار ولا يلائمها أقوال لم تأت في نص قرآن ولا في سنة ولا حجة في سواهما بل وجدنا الله تعالى يقول : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) فأنكر الله تعالى تحريم ما أحله له والزوجة بما أحل الله فتحريمها منكر والمنكر مردود لاحكام لما لا التوبة والاستغفار ، وقال عز وجل : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ) فن قال لا امرأته الحلال له بحكم الله عز وجل هي حرام فقد كذب وافتى ولا تكون عليه حراما بقوله لكن بالوجه الذى حرّمها الله تعالى به صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فتحريم الحلال أحداث حدث ليس في أمر الله عز وجل فوجب أن يرد ، ولا فرق بين قول القائل امرأتى على حرام وبين قوله امرأة زيدى حلال ، ولا فرق بين من حرم على نفسه لحم الكبش وبين من أحل لنفسه لحم الخنزير ، فصح أن التحريم باطل ولا حكم للباطل الإبطاله والتوبة منه وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك قوله لها انت على كالمية والدم ولحم الخنزير وكل ذلك كذب بل هي حلال كالماء ولا تكون حراما بهذا القول وبالله تعالى تأييد •

١٩٣٩ مَسْأَلَةٌ : ومن ذلك من قال لا امرأته قد وهبتك لأهلك فأننا روينا عن علي بن أبي طالب من طريق حماد بن سلة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان علي بن أبي طالب قال : في المرأة توهب لأهلها ان قبلوها فواحدة بائة وان ردوها فواحدة وهو أحق بها بمعنى رجعت ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم - هو التستري - نا الحسن - هو البصري - قال : كان رجال من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : ان وهب امرأته لأهلها فأمسكوها فقد بانت منه وان هم ردوها عليه فهي واحدة وهو أحق بها ، وروى هذا القول عن ابراهيم النخعي وقول آخر وهو مروى عن علي ايضا وهو أنه ان قبلوها فهي واحدة وان لم يقبلوها فليس بشئ ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال يعني في الموهوبة ان قبلوها فواحدة (١) بانتهوان لم يقبلوها فليس بشئ ، وقال عطاء ان قبلوها فواحدة بائة

وان لم يقبلوها فليس بشئ . ، وقول ثالث كما روينا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة . عن الحسن ان يزيد بن ثابت قال : ان قبلوها فهي ثلاث لان عمل له حتى تنكح زوجا غيره وان ردوها فواحدة وهو أحق بها وهذا قول الحسن ، وقول رابع روينا من طريق عبيد بن منصور . عن اسماعيل بن عياش . عن عبد الله بن عبيد الله الكلاعي . وعبد العزيز بن عبيد الله قال الكلاعي عن مكحول وقال عبد العزيز . عن الشعبي . عن مسروق ثم انفق ومسروق ومكحول فيمن وهب امرأته لاهلها فالأجما إن قبلوها فهي طلاق وهو أملاك بها وان لم يقبلوها فلا شيء . ، وروينا هذا أيضاً عن الزهري وهو قول احمد بن حنبل . واسحق بن راهوية بن قول خامس كما روينا عن سعيد بن منصور انا المعتمر بن سليمان التيمي . عن منصور . عن ابراهيم قال : كان يقال في الموهوبة لاهلها طليقة قال سعيد وأرناه أبو عوانة . عن منصور . عن ابراهيم بمثله وزاد لا ندري بائنة أم رجعية ، وقول سادس روى عن ربيعة . ويحيى بن سعيد . وأبي الزناد فيمن وهب امرأته لاهلها قالوا : هي ثلاث قبلوها أو ردوها ، وقول سابع قاله الاوزاعي قال : هي طليقة واحدة قبلوها أو ردوها ، وقول ثامن وهو قول الليث بن سعد من وهب امرأته لاهلها فالقضاء ما قضوا فان كان وهبها لهم وهو لا ينتظر قضاءهم فهو طلاق البتة ، وقول تاسع روينا عن مالك وهو انه قال : من وهب امرأته لاهلها فان كانت مدخولا بها فهي طالق ثلاثا قبلوها أو لم يقبلوها وان كانت غير مدخول بها فهي واحدة فقط قبلوها أو ردوها ، وقول عاشر روينا عن الشافعي قال : من وهب امرأته لاهلها فله نيته في الفتياء القضاء فان قال : لم أنو طلاقاً لم يلزمه طلاق وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وان قال نويت اثنتين فهي اثنتان رجعتان وان قال نويت واحدة فهي واحدة رجعية ، وقول حادي عشر وهو قول أبي حنيفة قال : ان قال لامرأته قد وهبتك لاهلك . أو قال لا ليك . أو قال لامك . أو قال للزوج فان هذا في غضب أو جواباً لها اذ سأله الطلاق ثم قال لم أنو الطلاق صدق ولم يلزمه طلاق في الفتياء وفي القضاء وان قال نويت بذلك الطلاق فان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى اثنتين بائنتين أو رجعتين أو واحدة بائنة أو رجعية لم يكن في كل ذلك الا واحدة بائنة فقط لا أكثر قال قلوه قال لها وهبتك لخالك أو قال لزيد أو لفلان وذكر أجنيا فليدر ذلك بشئ . ولا يلزمه بذلك طلاق سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل أو لم ينو طلاقاً كان ذلك في غضب أو في جواب سؤالها اياه الطلاق أو لم يكن ولا معنى لحكم أهلها الذين وهبها لهم في ذلك ، وقول ثاني عشر وهو أن كل ذلك باطل لا يلزمه به طلاق

اصلناؤه أولم ينوه وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان، واصحابنا .

قال ابو محمد : اما قول ابى حنيفة فأبده من أوابد الدهر وتفريق مسمع بأسبغ منه كل ذلك بلا دليل يعقل ولا قياس يضبط ولا رأى له وجه ولا نعلمه عن أحد قبله لا سيما اذا اضيف هذا القول الى قوله الذى ذكرناه والتخيير والتملك وتلك التفريق السخيفة ، وأما قول مالك بين المدخول بها وغير المدخول بها فى التفريق فما يعلم عن أحد قبله وما ندرى من اين وقع لهم بالهبة أن تكوز طائفا ثلاثا ، وقالوا المدخول بها لا يحرمها الا الثلاث قطلا : وقد يحرمها عندكم الواحدة الباتة فان قالوا يتزوجها اذا شاء قلنا وفى الثلاث يتزوجا بعد زوج وكذلك غير المدخول بها يتزوجها فى الباتة ان شاء . وشأت وهلا حرمتموها فى الابد كما فعلتم بالمدخول بها فى عدتها .

قال ابو محمد : وسائر الاقوال لا نعلم لشيء منها برهاننا لا قرآنا ولا سنة ولا حجة فى سواهما وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، ومن الباطل أن يهب حرة أو أمة غيره فبهتة فاسدة والفساد لا حكم له الا باطلاله والتوبة الى الله عز وجل منه فصح الذى قلنا وبالله تعالى تأييده

١٩٤٠ مَسْأَلَةٌ وَمَنْ بَاعَ عَبْدَهُ وَلَهُ زَوْجَةٌ فَهِيَ زَوْجَتُهُ كَمَا كَانَتْ وَمَنْ بَاعَ امْتَهُ وَلَهَا زَوْجَةٌ فَهِيَ زَوْجَتُهُ كَمَا كَانَتْ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ قَالَ : سَمِعْتُ اِبْرَاهِيمَ النُّخَعِيَّ عَنِ اَلْاِمَةِ تَبَاعَ وَلَهَا زَوْجٌ فَقَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ يِعْمَا طَلَقَهَا وَيُنْكِهَ هَذِهِ الْآيَةُ (وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ اَلَا مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ) نَافِعُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ نَافِعُ بْنُ ابْنِ أَصْبَغٍ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ نَافِعُ بْنُ الْمُثَنَّى نَافِعُ بْنُ الرَّحْمَنِ بْنِ هَدْيٍ نَاسِفِيَانِ الثَّوْرِيُّ . عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيْمَانَ . عَنْ اِبْرَاهِيمَ النُّخَعِيِّ . عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ اَلَا مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ) ذَوَاتُ الْاَزْوَاجِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ . وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ . عَنْ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ ابْنِ ابْنِ كَسْبٍ قَالَ يِعْمَا طَلَقَهَا اَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ نَافِعُ بْنُ خَالِدٍ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ نَافِعُ بْنُ بَشَارٍ نَافِعُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ نَاسِفِيَانِ التَّمِيمِيُّ . عَنْ أَبِي عَجَلَةَ . عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : يَبِيعُ الْاِمَةَ طَلَقَهَا قَالَ أَنَسٌ : (وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ اَلَا مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ) قَالَ ذَوَاتُ الْبُعُولِ * وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ . عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : يَبِيعُهَا

طلاقاً هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول : بيع الأمة هو طلاقها ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال أيهما بيع فهو طلاق يعني العبد من زوجته والأمة من زوجها هـ محمد بن محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري أنه قال في الأمة بيعها طلاقها يعني من زوجها ويبيعها طلاقها يعني من زوجته هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده من أمته فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى أمه ولها زوج فالطلاق بيد المشتري ، وقالت طائفة ان يبعث الأمة فهو طلاقها من زوجها وان يبع العبد وله زوجة لم تطلق بذلك ، كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : وابن أبي نجيح قال الزهري : عن سعيد بن المسيب وقال ابن أبي نجيح : عن مجاهد قال جميعاً : بيعها طلاقها فان يبع العبد لم تطلق هي حيثن ، وروينا عن الحسن البصري ان العبد اذا أبق وله زوجة فانها طالق بإبادة العبد ، وروينا ذلك من طريق سعيد بن منصور ناهشم ارنا منصور عن الحسن أنه كان يقول : اباق العبد طلاقه ، وذهبت طائفة الى قول آخر كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا مسدد نا المعتمر ابن سليمان قال : سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز عن أنس بن مالك قال في قول الله عز وجل (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) قال المحصنات ذوات الأزواج من الحرائر واذا هو لا يرى بأس بما ملكت اليمين أن يتزوج الرجل الجارية من عبده فيطؤها ، وبه الى اسماعيل نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن جعفر غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل : (الا ما ملكت أيمانكم) قال يتزوج الرجل وليدته امرأة عبده هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أنزع أمي من عبد قوم آخرين أنكحتها اياه ؟ قال نعم وأرضه قلت : أبي الا صداقة قال هو له طه فان أبي فانزعها ان شئت ، ومن حرانكحتها اياه ثم رجع عطاء فقال : لا تنزعها من الحر وأن اعطيته الصداق فلا تستخدمها ولا تبعها ، وذهب آخرون الى أن بيع الأمة ليس طلاقاً وأن بيع العبد أو اباقة ليس طلاقاً لزوجه ولا للسيد ان يتزوج أمته من عبده اذا زوجها منه ، روينا عن عمر بن الخطاب أنه ليس بيع الأمة طلاقاً لها من زوجها ، وصح أن ابن عمران سأله رجل فقال : اشتريت جارية لها زوج أفأطؤها فقال له ابن عمر : أتريد ان أحل لك الزنا ؟ وصح هذا أيضا عن عبد الرحمن بن عوف وعن

عثمان . وعلى . وسعد بن أبي وقاص . وبه يقول أبو حنيفة : (١) ومالك . والشافعي . واحد
وأبو سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : احتج من رأى يبعها طلاقها بقول الله عز وجل : (والمحصنات من
النساء الاماملكت ايمانكم) قالوا الحرم الله تعالى علينا كل محصنة الاماملكت ايماننا
فهى حلال لنا من جملة المحصنات والمحصنات من ذوات الأزواج فصح انهن اذا كن
ذوات أزواج فلكناهن انهن لنا حلال ولا يحلن لنا الا بان يحرم على أزواجهن
اذ كون الفرج حلالا لاثنتين معاً ممنوع في الديانة قالوا : وسوا . في ذلك المبيعات
والمسيبات لان الآية على عمومها ، وقالت طائفة : انما عني الله عز وجل بذلك المسيبات
خاصة ، ويناذك عن علي بن أبي طالب من طريق ابراهيم عنه و ابراهيم لم يدركه ولا
لقيه ، وعن ابن عباس من طريق اسراييل بن يونس وهو ضعيف ، ورويان عن ابن عباس
أيضا كل ذات زوج عليك حرام من طريق يحيى بن عبد الملك (٢) الحماي وهو
ضعيف عن شريك وهو مدلس *

قال أبو محمد : أما من جعل بيع الأمة طلاقا واحتج بقوله تعالى : (الاماملكت
ايمانكم) فوجدنا هاهنا خصها خبر صحيح وهو بيع بريرة واتباع عائشة ام المؤمنين لها
ولها زوج اسمه منيف فلم يكن يبعها طلاقا لما تم اعتقها ام المؤمنين بعد اتباعها لها
فلم يكن ذلك أيضا طلاقا لما بل خيرها رسول الله ﷺ حيث نذ في البقاء في زوجيته
أو في فراقه فصح بذلك ان بيع الأمة ليس طلاقا لما وصح بهذا ان قوله تعالى : (الا
ماملكت ايمانكم) استثناء منقطع معناه لكن ماملكت ايمانكم ما لم يحرم عليكم كذوات
المحارم وذوات الأزواج والكوافر فاعدا هؤلاء لخلال لكم ، وأما من قال : بيع
العبد طلاق لزوجته الأمة فلا نعلم له شيئا يتعلق به فسقط هذا القول والحمد لله رب
العالمين ، ثم نظرنا في المسية مع زوجها أو دونه أو يسي هو دونها أو خرجت الى
أرض المسلمين ولها زوج في أرض الحرب فوجدناها لا تغلو من أن تكون اذ سبت
أو خرجت الى أرض المسلمين مختارة بقيت على دينها الكتابي أو غير الكتابي أو اسلمت
لا تغلو ضرورة من أحد هذين الوجهين ولا ثالث هنالك فان كانت لم تسلم فقد نينا
في صدر كلامنا في النكاح من كتابنا هذا أن وطء الأمة الكافرة كناية كانت أو غير
كتاية بملك اليمين لا يحمل أصلا فاعني عن اعادته لقول الله تعالى : (ولا تكفروا المشركات
حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خيومن مشركة ولو اعجبكم) ولم يخص الله تعالى من هذا

التحريم الا ما كان بالزواج فقط بقوله تعالى : (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهم من أجورهم) وقد صرح أن عقود نكاحات الكفار صحاح ومنها كانت ولادة رسول الله ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم وما صح فلا سبيل لإبطاله الا بنص فصح أنها مالم تسلم المسية ذات الزوج فهي على زوجيتها سواء بقي في دار الحرب أو سبي معها ، وأما قول من قال إن اختلاف الدارين يقطع عصمة النكاح فقول باطل فاسد لأنه دعوى مجردة لم يؤيدها قط قرآن ولا سنة وقد تكلمنا في صدر كتابنا هذا في الخبر الوارد من طريق أبي سعيد الخدري إذا أصابوا سبايا أو طاس فخرجوا من غشيانهن فأُنزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) فمن لكم حلال اذا انقضت عدتهن وبيننا انهن يقيبن متفق عليه وثبات من سبايا هو اوازن ووطؤهن لا يحل للسلمين حتى يسلمن بلا خلاف منا ومن الحاضرين من المخالفين وبنص تحريم المشرقات حتى يؤمن، فصح أن مراد الله تعالى بذلك اذا أسلن .

قال أبو محمد : فإذا أسلن فلا يخلون ضرورة من أن يكون زوج من أسلم منهن سبي معها أولم يسب بل هو في أرضه فان كان معها أوفى أرضه ولم يسلم قبل إسلامها ان كانت كناية أو مع إسلامها كانتا ما كان دينها فقد انفسح نكاحها منه على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فإذا انفسخ نكاحها بإسلامها دون إسلام زوجها فقد حل فرجها لسيدها المسلم حيث بنص القرآن والسنة بلا خلاف فان أسلم زوجها مع إسلامها كانتا ما كان دينها أو أسلم قبل إسلامها هي كناية فيها في كل ما ذكرنا باقيا على زوجيتهما لما ذكرنا من أن كل نكاح صح بتصحيح الله تعالى إياه فانه لا يحل لأحد فسخه الا بنص قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة ولا سبيل الى وجود شيء من ذلك في فسخ نكاح المسية بعد إسلامها دون إسلام زوجها فقط، وقد قال أبو حنيفة : اذا سبي الزوجان فهما على نكاحهما حتى يخرجوا الى دار الإسلام فإذا صارافها انفسخ النكاح وهذا قوله أوله صحيح وآخره في غاية الفساد لأن اختلاف الدارين لا يحرم نسا ولا يحله ، وقال مالك : ان جاء أهل الحرب بسبي فيه زوجان فهما على نكاحهما .

قال أبو محمد : كل قول مالم يؤيده قرآن ولا سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة فهو باطل يقيبن لاشك فيه والله تعالى التوفيق .

١٩٤١ مسألة : ومن قد فعرف أين موضعه أولم يعرف في حرب قد

أوفى غير حرب وله زوجة أوام وله وأمة ومال لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدا وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن ينفق على من ذكرنا من ماله فإن لم يكن له مال بيعت الأمه وقيل للزوجة ولام الولد انظرا لأنفسكما فإن لم يكن لهما مال مكتسب انفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن عمر بن الخطاب أنه قال امرأة المفقود تعتد أربع سنين من طرق، منها من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي قال عاصم عن أبي عثمان الهدي عن عمرو قال سليمان عن أبي عمرو الشيباني عن عمرو كلاهما أدرك عمرو وسمع منه * ومن طريق ابن أبي شبة ناعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد الحذاء عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت عمر خير مفقودا تزوجت امرأته بينها وبين المهر الذى ساقه إليها *

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا ليصح سماع عبد الرحمن لذلك من عمر، ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا قد أمráته فأنت عمر بن الخطاب بعد أربع سنين فسأل قومها فصدقوها فأمرها أن تعتد أربع سنين من ذى قبل ثم تزوجت فجاء زوجها وذكر الخبر قال: فغيره عمر بين الصداق وبين امرأته فأختار الصداق * ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن امرأة قدت زوجها فأنت عمر فسأل جيرانها وقومها فصدقوها فقال لها : اعتدى أربع سنين وتزوجى فجاء زوجها بعد ذلك فغيره عمر بين الصداق وبين امرأته * ومن طريق عبد الرازق عن معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قدت امرأة زوجها فكثت أربع سنين ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب فأمرها أن ترتب أربع سنين من حين رقت أمرها إليه فإن جاء زوجها والا تزوجت فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذلك ثم جاء زوجها فأنخبر بالخبر فأتى إلى عمر فقال له عمر : ان شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك غيرها قال : بل زوجنى غيرها * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا من الأنصار خرج ليلا فالتبته الجن فطالت غيبته فأنت امرأته عمر بن الخطاب فأخبرته فأمرها أن تعتد أربع سنين فعملت فأمرها أن تزوج فعملت وقدم زوجها الأول فغيره عمر بين امرأته وبين الصداق فأختار امرأته ففرق عمر بينهما وردّها إليه *

قال أبو محمد : هذا الذى لا يصح عن عمر غيره أصلاً وهو أن تبدى بتر بص
أربع سنين من حين ترفع أمرها الى الامام فإذا أتمت الأربع سنين تزوجت ان
شامت فإن جاء زوجها وقد تزوجت فهو غير بين صداقتها الذى أعطاهما وبين أن
ترد اليه امرأته ويفسخ نكاح الآخر أو يزوجه الامام زوجة أخرى • وروينا
نحو هذا عن ابن عباس وابن عمر من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي
بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس • وابن عمر قالا جميعاً فى
امراة المفقود : تنتظر أربع سنين ، قال ابن عمر : ينفق عليها فيها من مال زوجها
لأنها حبست نفسها عليه ، قال ابن عباس : إذا يحجب ذلك بالورثة ولكن تستدين
فإن جاء زوجها أخذت من ماله فإن مات قضت من نصيبها من الميراث ثم قالا جميعاً
ينفق عليها بعد الأربع سنين اربعة أشهر وعشرأ من جميع المال •

قال أبو محمد : هذا صحيح عن ابن عباس وابن عمر، وروى عن عمر غير هذان
طريق لاتصح فيها الحجاج بن ارطاة أن عمر امر امرأة المفقود أن تتر بص أربع
سنين من حين ترفع أمرها اليه فإذا أتمتها طلقها وليه (١) عنه ثم تعد بعد ذلك
اربعة أشهر وعشرأ ثم تتزوج فإن جاء زوجها وقد تزوجت خيره عمر بينها
وبين صداقتها • وروى عن عمر غير هذا كله أيضاً من طرق لاتصح لأن فيها
عبد الملك بن أبي سليمان العرزمى وهى أيضاً مرسله عن عبيد بن عمير قال : قدت
امراة زوجها فأتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتر بص اربعة أعوام ففعلت ثم
جاءته فأمرها أن تعد اربعة أشهر وعشرأ ثم أتته فدعى ولى المفقود فأمره ان
يطلقها فطلقها فأمرها أن تعد ثلاثة قروء ففعلت ثم أتته فأباح لها الزواج وتزوجت
فجاء زوجها المفقود فغيره عمر بين امرأته تلك وبين الصداق فاختار الصداق
فأمر له عمر بالصداق ، وروى عن عمر أيضاً قول رابع لا يصح لأنه مرسل من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : ان عمر بن الخطاب
قال: أيما امرأة قدت زوجها فاتها تنتظره أربع سنين ثم تعد اربعة أشهر وعشرأ ثم
تحل ، وروينا من طريق الحسن عن عمر مثل ذلك ، ومن طريق الزهرى وعطاء
وعمر بن دينار عن عمر مثل ذلك ، وروينا عن عمر أيضاً غير ذلك كله من طريق
ضعيفة فيها المنال بن عمرو أن عمر بن الخطاب أتته امرأة قدت زوجها ثلاثه
أعوام وثمانية أشهر فأمرها عمر أن تم أربع سنين ثم تعد عدة المثنى عنها ثم

تزوج ان شامت .

قال أبو محمد : وقد جاء من طريق سعيد بن المسيب ، وعمر بن دينار ، والزهرى غير ما ذكرنا آثما عنهم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : ان عمر بن الخطاب امر ولي المغيب عنها زوجها أن يطلقها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قضيا في المفقود أن امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك ثم تزوج فإن جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته .

قال أبو محمد : ليس معمر دون مالك : وأما الزهرى (١) فأحفظ من يحيى بن سعيد ورواية سعيد هذه عن عثمان صحيحة لأنه أدركه وجالسه وقتل عثمان رضي الله عنه وابن المسيب له عشرون سنة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عطاء الخراساني أن ابن شهاب أخبره أن عمر وعثمان قضيا في ميراث المفقود أنه يقسم من يوم تمضي الأربع السنون وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشراً ، ومن طريق سعيد بن منصور ثنا سفيان وهو ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة ان امرأة فقدت زوجها فلبثت ماشاء الله تعالى ثم أتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين فلم يحيى . فأمر عمر وليه أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا انقضت عدتها فإن جاء زوجها خيرها بينها وبين الصداق ، ومن طريق حماد بن سلمة (٢) عن أيوب السختياني عن أبي المليح الهذلي أن رجلاً ركب البحر فيه بهتزوجت امرأته وأمهات أولاده وقسم ميراثه فقدم بعد ذلك فارتفعوا الى عثمان بن عفان فغير الرجل بين امرأته وبين الصداق ورد عليه أمهات أولاده وجعل في أولادهن الفداء فلما قتل عثمان رضي الله عنه ارتفعوا الى علي بن أبي طالب فقضى بمثل قضاء عثمان ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السختياني أن أبا المليح بن اسامة سئل عن امرأة المفقود؟ قال أبو مليح : حدثني سبيعة بنت عمر الشيبانية أنها فقدت زوجها في غزاة غزاها فلم يدر أهلها أم لا فتربصت أربع سنين ثم تزوجت فجاء زوجها الأول فركب هو وزوجها الثاني الى عمان فأخبراه ، فقال عثمان يغير الاول بين امرأته وبين صداقها فلم يلبث ان

قتل عثمان فركا (١) الى على بالكوفة فقال : ما أرى إلا ما قال عثمان قالت : فاختار الصداق فأعنت زوجي بألفين وكان الصداق أربعة آلاف ورد أمهات اولاده كن تزوجن بعده ورد اولادهن معهن على انه قاله ، ومن طريق حماد بن سلة ارنا قتادة عن خلاس بن عمرو أن على بن أبي طالب قال : امرأة المفقود تمتد أربع سنين ثم يطلقها الول ثم تمتد أربعة أشهر وعشرأ فإذا جاء زوجها خير بين امرأته وبين الصداق وهذا صحيح عن علي .

قال أبو محمد : وأما التابعون فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع ابن حبيب قال سألت الحسن البصري عن المفقود زوجها؟ فقال تمتد أربع سنين ثم يطلقها وليه ثم تمتد أربعة أشهر وعشرأ عدة المتوفى عنها زوجها ثم تزوج ان شاء فان جاء زوجها فهو بالخيار فان شاء امرأته وان شاء صداقها الذي كان أصدقها * ومن طريق حماد بن سلة عن قتادة أن الحسن كان يخير المفقود بين الصداق الاول وبين امرأته قال قتادة ، وقال الخلاس بن عمرو : يخير بين الصداق الآخر وبين امرأته . ومن طريق حماد بن سلة ارنا عطاء بن السائب قال : بينا أنا عند ابراهيم النخعي وعنده رجل من أصحاب السابري حزين كثير فقلت ما شأنذا فقال (٢) النخعي قدم زوج امرأته فقلت فكيف يصنع قال يخير بين الصداق وبين امرأته فان اختار الطلاق أقام هذا على امرأته ولا تمتد منه لان الماء ماؤه وان اختار امرأته اعتدت من هذا قال عطاء : فأخبرت بذلك الحكم بن عتيبة فقال : لا يكون شيء من هذا الا وفيه عدة ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح في امرأة المفقود قال : تبرص أربع سنين من يوم يتكلم ثم يطلقها وليه (٣) يأخذ بالوثاق ولا يمنع زوجها تلك الطلقة وان كانت البتة فان جاء فاختارها أن يرجعها فتمتد عدة الوفاة فان جاء فاختارها اعتدت من الآخر وان اختار صداقها غرمت هي من مالها ولم تمتد من الآخر وقرت عنده كما هي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في امرأة المفقود يأتي وقد تزوجت ان المرأة تغرم الصداق ، ومن طريق أبي عبيد نايحي بن بكير عن الليث بن سعد عن أيوب بن موسى عن مكحول في امرأة المفقود اذا قدم الاول كانت امرأته ان شاء واعتدت من زوجها الذي هي عنده وان شاء فله ما أصدقها * ومن طريق أبي عبيدنا محمد ابن أبي عدى عن داود

«١» وفي النسخة رقم ١٤ فركب بالافراد والصواب الثانية «٢» وفي النسخة رقم ١٤ قال النخعي (٣)

وفي النسخة رقم ١٦ من يوم يتكلم بطلاقها وله

ابن أبي هند عن الشعبي قال : لولا ان عمر خير المفقود لرأيت احق بها اذا شاء .
ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى عدى بن
ارطافان امرأة المفقود تعتد اربع سنين ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن داود بن ابى هند عن سعيد بن المسيب قال : اذا فقد فى الصف تربصت به سنة
واذا فقد فى غير صف فاربع سنين : وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال :
اذا مضت اربع سنين من حين ترفع امرأة المفقود أمرها فانه يقسم ماله بين ورثته .
ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال فى الذى يحضر القتال
فلا يدرى أسر أم قتل فاقى أن تعتد امرأته عدة المؤجلة أربع سنين واربعة أشهر
وعشر اثم تنكح ان شاءت . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة فى
المفقود يتلوم لطلبه فلا يوجد له خير فذلك الذى يضرب الامام لامرأته فيما بلغنا
ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها يقولون : ان جاء زوجها فى عدتها أو بعد العدة مالم
تنكح فهو أحق بها فان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ، ومن
طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة قال اذا فرق السلطان بينهما فلا
سبيل للأول عليها ولا رجعة دخل بها أولم يدخل ، وروينا غير هذا كله عن على
ابن أبى طالب وغيره كما روينا من طريق أبى عبيدنا جرير عن منصور بن المعتمر
عن الحكم بن عتيبة قال قال على بن أبى طالب (١) اذا فقدت المرأة زوجها لم
تزوج حتى يقدم أو تموت . ومن طريق أبى عبيدنا هاشم اناسيا عن الشعبي
قال قال على بن أبى طالب اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له وهى امرأته .

ومن طريق أبى عبيدنا على بن معبد (٢) عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزرى
عن سعيد بن جبير قال قال على بن أبى طالب فى امرأة المفقود تزوج هى امرأة
الأول دخل بها الآخر أولم يدخل . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنى
عن ابن مسعود أنه وافق على بن أبى طالب فى امرأة المفقود على أنها تنتظره أبدا .
ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي انه كان يقول فى
امرأة المفقود ان جاء الأول فهى امرأته ولا خيار له قال هشيم وهو القول قال هشيم
وأرنا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي أنه قال فى امرأة المفقود اذا تزوجت فحلفت
من زوجها الآخر ثم بلغها أن زوجها الأول حي (٣) يفرق بينها وبين زوجها الآخر
فان مات زوجها الأول فانها تعتد من هذا الآخر بقية حملها فاذا وضعت اعتدت من

الاول اربعة أشهر وعشرا ورثته . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة ابن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة المفقود قال : هي مبتلاة فلنصبر *

ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي في امرأة المفقود لا تزوج حتى يستبين أمره * ومن طريق شعبة أنه سمع حماد بن أبي سليمان يقول قال عمر في امرأة المفقود تخير وقال علي هي امرأته قال حماد وعمر أحب الي من علي وقول علي أعجب الي من قول عمر ، ومن قال لا تؤجل امرأة المفقود ولا يفرق بينه وبينها القاضي ابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . والحسن بن حنبل . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان أصحابهم ، وقال الشافعي . وأبو سليمان من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه وأمرها أن تعتد ثم تزوجت فانه يفسخ كل ذلك وترد الى الاول لما كانت ، وقال الأوزاعي في القوم يلقون العدو فيفقدون فلا يدري أقتلوا أم أسروا فان نساءهم يعتدون عدة المتوفى عنها زوجها ثم يتزوجن كتب بذلك عمر بن الخطاب ، وعلى هذا مضى أمر الناس ، وقال أليث بن سعد في امرأة المفقود : انها تؤجل فان جاء زوجها المفقود ووجدتها تزوجت فهو أولى بها وترد اليه ، وقال مالك : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين من حين ترفع أمرها اليه ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا فان كان الزوج عبدا أجلت عامين ثم تعتد كما ذكرنا فان جاء زوجها قبل أن تزوج فهي امرأته كما كانت وان جاء . وقد تزوجت فلا سبيل له اليها دخل الثاني بها أولم يدخل ثم رجع مالك فقال : هو أولى بها مالم يدخل بها الثاني ولا خيار للاول قال : وانما هذا في المفقود في غير الحرب فاما الذي فقد في الحرب فلم يعرف أميت هو أم حي فلا تؤجل امرأته ولا يفرق بينه وبينها قال : ولا يقسم مال المفقود ولا تعتق أمهات أولاده حتى يأتي من الزمان ما يعرف أنه لا يعيش اليه ، وقال أحمد . واسحاق تترى امرأة المفقود أربعة أشهر وعشرا بعد أربعة أعوام ثم تزوج قالوا جميعا والمفقود الذي تؤجل امرأته هو المفقود في الحرب أوفى البحر أو يفقد من منزله ، وأما من غاب عن أهله فلم يدبر ما فعل فلا تؤجل امرأته

قال أبو محمد

المفقود التأجيل . ومن متى يبدأ التأجيل . وكم التأجيل . وهل بعد التأجيل طلاق الولي . وهل بعد ذلك عدة الوفاة . وحكم تخيير الزوج ان قدم . وفيما ذا تخيير . وعلى من غرم الصداق ان اختاره . وأى صداق يكون . وهل يقسم ميراثه . وهل تعتق أمهات أولاده فاما من المفقود فان كل من روى عنه في هذا شيء لم يفرق بين أحوال الفقد وهم

عمر - وعثمان - وعلى - وابن مسعود - وابن عباس - وابن عمر ، ومن التابعين الحسن - وخلاس بن عمرو - وابراهيم النخعي - والحكم بن عتيبة وعطاء الزهري ومكحول والشعبي وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وقناة وأبو الزناد وريعة وحامد ابن أبي سليمان ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وعثمان البتي - وسفيان الثوري - وهشيم والحسن بن حي - والاوزاعي - والليث - وأبو حنيفة - والشافعي - وداود وأصحابهم حاشا مالكاً واحمد واسحاق فان مالكاً قال ليس هذا الحكم في المفقود في الحرب ولا نعلم هذا عن أحد قبل مالك ، وقال أحمد واسحاق ليس هذا الحكم فيمن خرج عن أهله ففقد - وأما التأجيل فان كل من ذكرنا روى التأجيل حاشا روايات - عن علي وابن مسعود ورواية عن الشعبي ورواية عن النخعي وحامد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وداود وأصحابهم ، وأما متى يبدأ التأجيل في قول من قال به فان أكثر من ذكرنا يرى مبدأه من حين يرفع امرها الى الامام حاشا رواية ضعيفة عن عمر انه امرها باتمام أربع سنين من حين غاب ، وقال بعضهم : تربص أربع سنين ولم يحدوا من حين تبدأه وأما لم التأجيل فان من ذكرنا يراه أربع سنين الا سعيد بن المسيب ومالك قال سعيد : أرى ان تزول امرأة من فقد في الصف سنة ومن فقد في غير الصف أربع سنين ، وقال مالك ان كان عبداً أجلت له عامين ولا يعلم هذا عن أحد قبله ، وأما إطلاق الولي بعد التأجيل فانه صرح عن عمر بن الخطاب - وعلى بن أبي طالب والحسن - وعطاء ، وأما هل بعد ذلك عدة وفاة فانه قد ذكرنا عن عمر وعثمان - وعمر بن عبد العزيز تربص أربعة أعوام ثم تزوج دون ذكر عدة وفاة ، وصرح عن عثمان وابن عباس وابن عمر وعلى والحسن وعطاء وابن الزناد وريعة انها تمتد ايضا عدة الوفاة وفي بعض تلك الروايات انها تمتد ايضا من الطلاق ، وأما تخيير الزوج اذا قدم ثابت عن عمر وعثمان وعلى ولم يرو عن صاحب رأى التأجيل خلاف ذلك وصرح ايضا عن الحسن وخلاس وابراهيم وعطاء والحكم بن عتيبة والزهري ومكحول والشعبي ، وروينا عن كل من ذكرنا عنه تخيير الزوج انه يخير بين زوجته وبين الصداق الا رواية عن عمر صحيحة انه خيره بين زوجته وبين ان يزوجه من اخرى واختلف بعضهم فيمن يفرم الصداق ان اختاره الزوج فقال جمهور من ذكرنا : يفرمه الزوج الآخر وقال الزهري : تفرمه المرأة - واختلفوا ايضا اى الصداق يقضى له به ان اختاره فقال جمهورهم : صدقاته الذي كان اصدقها هو وقال خلاس بن

عمرو بل صدق الزوج الآخر ، واختلفوا هل تمتق امهات اولاده فقال قتادة تمتق امهات اولاده اذا ابيح لزوجه الزوج وانما قضى بذلك في خلافة عثمان رضى الله عنه وقال بعضهم : لا يمتقن ، واختلفوا في ميراثه هل يقسم فرونا ان في خلافة عثمان رضى الله عنه قسم ميراثه اذا ابيح لامرأته الزوج .

قال أبو محمد : أما المالكيون . والخنفيون . والشافعيون فانهم تناقضوا هنا أقبح تناقض فاما الشافعيون فقلدوا عمر في رواية لم تصح عنه قط في تأجيل امرأة العنين واخراجها عن عصمته بنير قرآن ولا سنة ثم خالفوا هنا عمر وعثمان وعلياً وابن عباس وابن عمر فيما صح عنهم من تأجيل امرأة المفقود وهذا عجب جداً وكذلك فعل الخنفيون أيضاً وقد ردوا تقليد ما لم يصح عن عمر في توريث المطلقة ثلاثاً وهذا تلاعب بالدين وبالتحريم والتحليل ، ولئن كان عمر هنا لك حجة انه هنا لحجة وان لم يكن هنا حجة فما هو هناك حجة ، فان قالوا : قد خالفه على هنا . قلنا وقد خالفه على في اجل العنين ولا فرق ، وقد خالفه عبد الرحمن بن عوف . وعبد الله بن الزبير في توريث المستوتة في المرض وكلا القولين موجب فسخ نكاح لم يرجب الله تعالى فسحه ولا رسوله ﷺ ، وأما المالكيون فانهم خالفوا الثابت عن عمر من أنه أمر وليه بطلاقها وانه خير الزوج اذا أتى بينها وبين الصداق وقلدوه فيما لم يصح عنه قط من أن تعتد بذلك عدة الوفاة ، فان قالوا : قد صح ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر قلنا : وقد صح عن عمر تخيير الزوج اذا جاء بينها وبين الصداق فمن أين وقع لكم تقليد بعض الصحابة في بعض هذه القضية بلا دليل أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قياس ؟ ومخالفة بعضهم فيها نفسها وهذا حكم في الدين بالباطل ، فلا ندرى من أين وقع لهم تقليد بعض ما روى عن عمر دون سائر ما روى عنه بلا برهان أصلاً ؟ قال علي : لا حجة في أحد دون الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ولا يحل تحريم فرج اباحه الله تعالى للزوج وتحليله لمن حرمه الله تعالى عليه من سائر الرجال بغير قرآن ولا سنة ، وأما الصحابة رضى الله عنهم فقد فازوا وهم والله مأجورون في كل ما قالوه قاصدين به الحق وانما الشأن فيمن قال قولاً في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ، فاذا قيل له من أين قلته ؟ قال لأن عمر وعثمان قاله فاذا قيل لهم قضي هذه القضية نفسها لما قول خالفتموه هو أصح عنهما من الذي زعمتم انكم احتججتم بهما فيه لجوا على تقليدكم اعراضاً عن الحق بلا برهان أصلاً .

قال أبو محمد : فاذا لاحقة في أحد دون رسول الله ﷺ فلا يجوز فسخ نكاح أحد بمغية ولا إيجاب عدة بمن لم يصح موته ولا أن يطلق أحد عن غيره وبالله تعالى التوفيق ، ومن العجب قول مالك أن جاء الزوج قبل أن تزوج فهو أولى بها وهي امرأته كما كانت فيقال لمن قلده ومن أين قلت هذا وأنت قد قطعت عصمتها وأباحت لها أن تنكح من شئت وكيف تردها إلى أجني قد أباحت لها نكاح زوج سواه من أجل تأخيرها نكاحا قد أحبته لها عادت إلى زوج قد فسخت نكاحها منه ؟ هذا مع أنه قول لا يحفظ عن أحد قبل مالك فاعجبوا لهذا الاختيار ثم يقال لهم : ومن أين قلتم في أحد قوله أنه ان جاء الزوج وهي قد تزوجت فلا سبيل له إليها من أجل عقد قد كان لها مباحا إذا زددتها إليه بكل حال فقولوا لنا أى شيء أحده عقدها النكاح من تحريرها على زوجها بمن لم تحدته إباحتك لها ذلك العقد فأجزت عقد هائم قوله الثاني من أنه ان جاء الزوج وقد تزوجت الا أنه لم يدخل بها فهي زوجة الأول وان جاء بعد دخول الثاني بها فلا سبيل له عليها فقولوا لنا هل دخل الزوج الثاني على زوجته أو على أجنبية فان قالوا على زوجته قلنا فن أين أباحت فرج زوجته التي أحللت له الدخول بها لئلا نكحها من نكاحها منها وحرمتها عليها وعقدتم نكاحها مع غيره وان قالوا بل دخل على غير زوجته ومن أين استحلتم ان يتيحوا له وطء غير زوجته فلاح يقينا انها أقوال فاسدة متخاذلة خطأ لاشك فيها ، وقد قال بعضهم انما فعلنا ذلك بما روى عن عمر ذلك في أى كنف قتلنا هذا تمويه آخر وهلافعل عمر ذلك في أى كنف الا اذا طلق امرأته وأعلنها بالطلاق ثم راجعها ولم يعلنها بالرجعة فن الذى ادخل هذه القضية في تلك مع أن هذين القولين جميعا لا يحفظان عن أحد من أهل العلم انه قاله قبل مالك ولا يجدونه أبدا فاعجبوا لفحش هذا التقليد اذ قلوا قولنا لا يعرف أحد قاله قبل مالك خالفوا فيه كل قول لصاحب أو تابع رأوا في تلك القصة التي أوهموا فيها أنهم يحتجون ببعض الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *

بسم الله الرحمن الرحيم هو بالله توفيقى واليه متابى

١٩٤٢ مسألة : ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته ه وهي ثمانية أوجه فقط أحدها أن تصير حريمه (١) برضاع وقد ذكرنا ذلك ، والثاني أن يطأها أبوه أو جده بجمالة أو بقصد إلى الزنا وقد ذكرنا ذلك ، والثالث أن يتم التعانف والتعائم - ، والرابع أن تكون أمة فتعتق فلها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها أو إبقائه ،

والخامس اختلاف الدينين إلا في جهة واحدة وهي أن يسلم الزوج وهي كناية
فإنها يقيان على نكاحها وينقسم (١) اختلاف دينها في غير الوجه الذي ذكرنا
خمس أقسام ، أحدها أن يسلم هو وهي كافرة غير كاتبة ، وثانيها أن تسلم هي وهو
كافر كتابي أو غير كتابي فلو أسلما معافهما على نكاحهما ، وثالثها أن يرتد هو
دونها ، ورابعها أن ترتد هي دونة ، وخامسها أن يرتدا معا ففى كل هذه الوجوه
ينسخ نكاحهما سواء أسلم أثر إسلامها أو أسلت أثر إسلامه أو راجع الإسلام أو
راجعت الإسلام أو راجعاه معا لترجع اليه في كل ذلك إلا برضاها وبصدق وبولي
واشهاد ولا يجب أن يراعى في ذلك شيء من عقد ولا عرض اسلام وقد أوضحنا
كل هذا في كتاب الجهاد من ديواننا هذا والحمد لله وحده ، والسادس أن يملكها
أو بعضها ، والسابع أن تملكه أو بعضه ، والثامن موته أو موتها ولا خلاف في ذلك
فلنذكر هنا إن شاء الله تعالى ما لم نذكره بعد هو اللعان وتخيير المعتقة .

(اللعان)

١٩٤٣ مَسْأَلَةٌ حُفَّةُ اللِّعَانِ هُوَ أَنْ مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِالزَّوْنِ هَكَذَا مُطْلَقًا أَوْ بَانْسَانِ سَمَاءٍ سَوَاءٍ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كَانَ عَلَوَكَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مَمْلُوكًا وَالْآخَرُ حُرًّا أَوْ مُسْلِمِينَ أَوْ هُوَ مُسْلِمٌ وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ أَوْ كَانَ كِتَابِيْنِ أَوْ كَانَ مُحَدِّودًا فِي قَذْفِ أَوْ فِي زَنَاءٍ هِيَ كَذَلِكَ أَوْ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَعْمَى أَوْ كِلَاهُمَا أَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا ادَّعَى رُؤْيَا أَوْ لَمْ يَدْعُ فَوَاجِبٌ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَجْمَعَهُمَا فِي مَجْلِسِهِ طَلَبَتْ هِيَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ تَطْلُبْهُ طَلَبَ هُوَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَطْلُبْهُ لَارَأَى لَهَا فِي ذَلِكَ ثُمَّ يَسْأَلُهُ الْبَيْتَةَ عَلَى مَارْمَاهَا بِهِ فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةً عُدُولَ بَذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الشَّهَادَةِ بِالزَّوْنِ أَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْبَيِّنَةِ قِيلَ لَهُ التَّعْنُ فَيَقُولُ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الصَّادِقِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الصَّادِقِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الصَّادِقِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الصَّادِقِينَ بِأَرْبَعٍ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَأْمُرُ الْحَاكِمُ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهِ وَيَقُولُ لَهَا مَا مَوْجِبَةٌ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ إِنَّ التَّعْنُ وَالْإِحْدَادَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَإِذَا أَتَمَّ هَذَا السَّلَامَ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ وَالَّذِي رَمَاهَا بِهِ فَإِنْ لَمْ يَلْتَمِسْ حُدَّ الْقَذْفِ فَإِذَا التَّعْنُ كَمَا ذَكَرْنَا قِيلَ لَهَا إِنَّ التَّعْنُ وَالْإِحْدَادَ حُدَّ الزَّوْنِ فَتَقُولُ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ تَكَرَّرَ بِاللَّهِ ائْتِنِي مِنَ الْكَاذِبِينَ بِأَرْبَعٍ مَرَّاتٍ ثُمَّ تَقُولُ وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَيَأْمُرُ الْحَاكِمُ مَنْ يَوْقُضُهَا عِدَّ الْخَامِسَةَ وَيُخْبِرُهَا بِأَنَّهَا مَوْجِبَةٌ

لنضب الله تعالى عليها فاذا قالت ذلك برئت من الحد وانفسخ نكاحها منه وحرمت عليه ابد الآبد لا تحل له اصلا لا بعد زوج ولا قبله ولا وان أ كذب نفسه لكن أن أ كذب نفسه حد فقط، وأما ما لم يتم (١) هو اللعان أو تسمه هي فيما على نكاحها فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان لتوارثا ولا معنى لتفريق الحاكم بينهما أو لتركه لكن بتمام اللعان تقع الفرقة ، فان كانت هي صغيرة أو مجنونة حد هو حد القذف ولا بد ولا لعان في ذلك فان كان هو مجنونا حين قذفها فلا حد ولا لعان ويتلا عن الآخرسان كما يقدران بالاشارة فان كانت المرأة الملائنة حاملا فتمام اللعان منها جميعا ينتفى عنه الحمل ذكره أو لم يذكره إلا أن يقر به فيلحقه ولاحد عليه في قذفه لها مع اقراره بأن حملها منه اذا التعن فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي ان الحمل ليس منه حدث ولا ينتفى عنه ما ولدت بل هو لاحق به فان لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله أن يلاعنها لدره الحد عن نفسه ، وأما ما ولدت فلا ينتفى عنه بعد اصلا فلو طلقها وقذفها في عدتها منه لاعنها فلو قذفها وهي اجنية حد ولا تلعان ولا يضره امسا كما ووطؤها بعد أن قذفها بل يلاعنها متى شاء وبالله تعالى التوفيق .

١٩٤٤ مسألة : وأما قولنا ان كل زوج قذف امرأته فانه يلاعنها ذكرنا صفة اللعان فلقول الله عز وجل: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم فشهدا أحدهم أربع شهادات بالله) فلم يخص عز وجل حراً من عبد ولا أعمى من بصير ولا صالحاً من فاسق ولا امرأة كافرة من مؤمنة ولا حرة من أمة ولا فاسقة من صالحة ولا محدوداً من غير محدود ولا محدود من غير محدود (وما كان ربك نسياً) وقال أبو حنيفة: ان كان أحدهما مملوكاً أو كافراً فلا لعان وهذا تحكم بالباطل وتخصيص للقرآن برأيه الفاسد ، فان قالوا قال الله تعالى : (فشهدا أحدهم أربع شهادات بالله) والعبد لا شهادة له قلنا : باطل ما قلتم بل شهادته كشهادة الحر وأنتم لا تميزون شهادة الأعمى ولا شهادة الفاسق وتوجبون اللعان لهما، وروينا عن الشعبي (٢) لا يلاعن من لا شهادة له .

قالبو محمد : وهذه قضية فاسدة لا يصححها قرآن ولا سنة والله تعالى وان كان سماها شهادة فليست من سائر الشهادات التي يراعى فيها العدل من الفاسق لأن تلك الشهادات لا يحلف فيها الشاهد بها وشهادات اللعان ايمان وسائر الشهادات لا يقبل في أكثرها إلا اثنان وشهادة اللعان انما هي من واحد وسائر الشهادات لا يقبل فيها

(١) وفي النسخة رقم ١٤١م يتم اللعان باسقاط لفظ هو فالاولى اثباتها (٢) وفي النسخة رقم ١٦ يلاعن

المرء لنفسه وشهادة اللعان انما هي لنفسه ايدراً عنها الحد وليوجه على المرأة فيقل
أن يكون اللعان حكم سائر الشهادات ، وأما قولنا : ان التعزسقط عنه الحد والا
حدث في فقلول رسول الله ﷺ في حديث اللعان: «الينة والا حد في ظهره» وقوله
انه رماها بانسان بعينه فحدواحد يسقط التلاعن فلما رويناه من طريق احمد بن شعيب
أنا عمران (١) بن يزيد الدمشقي نا محمد بن الحسين الازدى نا هشام بن حسان عن
محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : أول لعان كان في الاسلام أن هلال بن
أمية قذف شريك بن السحماه (٢) بأمر أنه فأتى النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له
النبي ﷺ : أربعة شهداء والا فحد في ظهره يكرر ذلك مراراً فقال له هلال : والله
يا رسول الله ان الله ليعلم اني لصادق ولينزل الله عليك مايرى به طهرى من الجلد
فبينما هم كذلك اذ نزلت آية اللعان فدعا هلالا (فشهد أربع شهادات بالله انه لمن
الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ثم دعيت المرأة فشهدت
أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، فلما كان في الرابعة أو الخامسة قال رسول الله
ﷺ وقفوها فانها موجهة فتلکات حتى ماشككتنا أنها ستترف ثم قالت لا أفضع
قوى سائر اليوم فضت على اليمين فقال رسول الله ﷺ : انظروها فان جاءت به
ايض (٣) سبطا قضى (٤) العنين فهو للال بن أمية وان جاءت به آدم (٥)
جعدا (٦) ربما (٧) حمش (٨) الساقين فهو لشريك بن سحماه فجاءت به آدم جعدا
ربما حمش الساقين فقال رسول الله ﷺ لولا ما سبق من كتاب الله لكان لي ولها
شأن ، وليس في الآية ما يريده مالك وغيره في اليمين من قول الذى لا إله إلا هو ولا غير
ذلك ولا فرق بين هذه الزيادة وبين أن يزيد خالق السموات والأرض الذى رفع
سمكها فساها وأغطش ليها وأخرج ضحاها وما أشبه ذلك من الشاء على الله عز وجل
الذى من قاله أجر ومن تركه في يمينه لم يخرج ، وانما يقضى على الناس بما أمر به الله
لا بما لا يلزم في ذلك الوقت وان كان اجرا ، وقوله عز وجل : (ويدراً عنها العذاب
أن تشهد أربع شهادات بالله) فان فيه إشارة الى عذاب معلوم لأنه تألف التعريف ولا مه
ولا نعلم عذاباً في الزنا الا الحد ، وأما السجن كما قال أبو حنيفة وأصحابه فلا ، ومن

١٥ وفي النسخة رقم ١٦ عمرو بن يزيد ٢ وفي النسخة رقم ١٤ السحماه سبط بكسر السين وسكون
الباء سمند الأعضاء نام الحاق ٢ قضى العنين فاسدما ٤ آدم شديد السمرة ٥ الجعد في صفات الرجال
يكون مدحا وضمنا ملح منه شديد الاسر والخلق أوجهد الشعر ضد السبط والدم معناه القصير المتردد
الحلق وقد يطلق على البجيل ايضا ولله صلى الله عليه وسلم أراد المدح ٦ ربما متوسط القامة ٧ حمش
الساقين دقيهما

طريق احمد بن شعيب انا على بن ميمون الرقي عن سفيان عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ حين أمر المتلاعنين باللعان أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: لها موجبة، ولا معنى لزيادة من زاد في يمين المتلاعنين أن يقول: هو اقل من الصادقين فيما رميته به من الزنا وأن تقول هي: إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا لأن الله تعالى كفانا بما أمرنا به في القرآن عن تكلف هذه الزيادة (وما كان ربك نسياً) وكل رأى زادنا شيئاً في الدين لم يأت به أمر الله تعالى فنحن نرغب عن ذلك الرأي ونقذفه في الحش (١) لأنه شرع في الدين لم يأذن به الله عز وجل، فإن قالوا ربما نوى أنه لمن الصادقين في شهادته بالتوحيد ونوت هي إيمان الكاذبين في قصة أخرى: قلنا هلك أنهما نويا ذلك فوالله ما يتفهم بذلك وإن يمينهما بما أمر الله تعالى في مجاعة أحدهما فيه بالباطل موجب عليه اللعنة وعليها الغضب نويا لما قلتم أو لم ينويا ولا يعمه على علام الغيوب بمثل هذا * ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن يحيى ناأيوب السختياني أن سعيد بن جبير حدثه عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ فرق بين أخوي بني العجلان * ومن طريق أبي داود والبخاري قال أبو داود: ناأحمد بن حنبل وقال البخاري: ناعلي بن عبد الله قالاً جميعاً ناسفيان - هو ابن عينة - أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين «حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليهما» *

قال أبو محمد: قد رويته عن سفيان قال سفيان حفظه من عمرو بن دينار: فتفرق رسول الله ﷺ يعني عن تفریق كل حاكم بعده، وقوله عليه الصلاة والسلام ولا سبيل لك عليهما * منع من أن يجتمعا أبداً بكل وجه ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر إلا بعد تمام التعانها جميعاً فلا يقع التفریق إلا حينئذ، وقد روينا أن المصعب بن الزبير لم يوجب التفریق بين المتلاعنين وهو قول عثمان التيمي، وقال أبو حنيفة لا يقع التفریق بتمام اللعان إلا حتى يفرق بينهما الحاكم وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآئنة فكان هذا عجباً ويقول لهم فإن أئى الحاكم من التفریق أيقين على زوجيتهما هيأت حاكم الحاكم. قد فرق تفریق من بعده أوتركه التفریق ونبيب (٢) تيس في الحزن (٣) سواء وقال الشافعي بتمام التعان الرجل يقع التفریق وينفى الولد وهذه أيضاً دعوى بلابرهان، وقال مالك

(١) الحش منع العادة الكتيبة وموضع قضاء الحاجة (٢) نبيب التيس صوت (٣) الحزن بفتح الحاء

كما قلنا وهو قول الاوزاعي والليث: بـأما قولنا ان كانت صغيرة أو مجنونة حدللقذف ولا لعان في ذلك لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنا أصلاً لأن الزنا معصية لله عز وجل وهاتان لا تقع منهما معصية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاث» فذكر الصغير حتى يبلغ . والمجنون حتى يفيق ، وإذا وجب الحد بنص القرآن واجب على كل من فاسقاطه عن القاذف حين يوقن بكذبه خطأ والحد بنص القرآن واجب على كل من رمى منا بالزنا ، وأما الآخرس فان الله عز وجل يقول : (لا يكلف الله قسراً الا وسعها) وليس في وسعه الكلام فلا يجوز أن يكلف اياه ، وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يلزم كل أحد بما أمر الله تعالى به ما استطاع والآخرس يستطيع الافهام بالاشارة فعليه أن يأتي بها ، وكذلك من لا يحسن العربية يلتعن بلغته بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه والمعجب من زيادات أبي حنيفة برأيه زيادات في غاية السخف على ما في آية اللعان وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالسبح على العمامة واليدين مع الشاهد وغير ذلك بانها زيادة على ما في القرآن فاي ضلال يفوق هذا ، وأما قولنا انه يتام التعانه والتعانه ينتفى عنه لحاق حملها الا أن يقربه وسواء ذكره أولم يذكره اذا انتفى عنه قبل ذلك فلما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال « ان النبي ﷺ : لا عن بين رجل وامرأته فانتفى عن ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة » ومن طريق مسلم حدثني حرمة ابن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد قال : ان عويمراً العجلاني قد ذكر حديث اللعان وفيه « فكانت حاملاً فكان الولد الى أمه » ، وأما قولنا : انه لم يلاعنها حتى ولدت لاعتن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفى ولها منه فلان رسول الله ﷺ قال : « والولد لصاحب الفراش ، فصح أن كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث نفاه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ : أو حيث يوقن بلا شك انه ليس هو ولده ولم ينفه عليه الصلاة والسلام الا وهي حامل باللعان فقط فيبقى ما عدا ذلك على لحاق النسب ولذلك قلنا ان صدقته في أن الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فوجب ان اقرار الأبوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله عز وجل الولد ان كذبه الأم والتعت هي والزوج فقط فلا ينتفى في غير هذا الموضع ، والمعجب كله ان المخالفين لنا همنا يقولون ان اتفقا جميعا على ان الحمل من غيره أو على أن الولد من غيره لم يصدقوا ولم ينفه الا بلعان فليت شعري من أين وقع لهم هذا اذا ألفوا تصديقهما

فلم يتفوا نسبة الابلعان فاذا لا معنى لتصديقهما له فلا يجوز اللعان الا حيث حكم به رسول الله ﷺ وحيث أمر الله تعالى به في القرآن وهو اذا رماها بالزنا فقط وبالله تعالى التوفيق ، واما اذا قذفها وهي في عدتها من طلاق رجعي منه أنه يلاعنها متى رفع الامر للامام ولو أنها عند زوج آخر فلا نه قذفها وهي زوجة له والله تعالى يقول : (والذين يرمون أزواجهم) فأنما يراعى الرمي بنص القرآن فان كان لزوجة لاعن ابدا اذ لم يحده الله تعالى لللعان وقتا لا يمتداه ، وان كان الرمي في عدة من طلاق ثلاث أو وهي غير زوجة له ثم تزوجها فالحل ولا بد ولا لعان في ذلك لانه لم يرم زوجة له انما رمى زوجة اجنبية فالحل بنص القرآن فقط ، وأما قولنا ولا يضره ما سكه اياها بعد رمية لها أو بعد اقراره بأنها زنت يقينا وعلم بذلك ولا يضره وطؤه لها فلان الله عز وجل لم يذكر ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو شرط فاسد وشرع لم يأذن الله تعالى به .

١٩٤٥ مسألة فان تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد أو ابتاع احدهما امه من الآخر فوطئها وكانت الاول قد وطئها أيضاً ولم يعرف أيهما الاول ولا تاريخ النكاحين أو الملكين فظهر بها حمل فأنت بولد فان انتداعياه جميعا فانه يقرع بينهما فيه فأيهما خرجت قرعته ألحق به الولد وقضى عليه لخصمه بحصته من الدية ان كان واحداً فنصف الدية وان كانوا ثلاثة فلهما ثلثا الدية وان كانوا اربعة فثلاثة أر باع الدية وهكذا الحكم فيما زاد سواء كان المتداعيان اجنبيين أو قريين أو أباً وابناً أو حراً وعبدان كان احدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة فان تدافعا جميعا أولم ينكره ولا تداعياه فانه يدعى له بالفاقة (١) فان شهد منهم واحد عالم عدل فأكثر من واحد بأنه ولد هذا ألحق به نسبة فان الحقه واحد أو أكثر باثنين فصاعدا طرح كلامهم وطلب غيرهم ولا يجوز ان يكون ولد واحد ابن رجلين ولا ابن امرأتين وكذلك ان تداعت امرأتان فأكثر ولدا فان كان في يد احدهما فهو لها (٢) وان كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعياه ولا انكرتاه أو تدافعتا دعى له الفاقة لما قلنا . برهان ذلك ما روينا من طريق الليث ابن سعد . عن ابن شهاب . عن عروة بن الزبير . عن عائشة أم المؤمنين قالت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على مسرورا تبرق أسار ووجه فقال : ألم ترى ان مجزرا نظر الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : ان بعض هذه الاقدام لمن

(١) الفاقة الجماعة الذين يعرفون بالشبه والائر (٢) وفي النسخة رقم ١٤ فهو ابنها

بعض ، ومن طريق أحد بن شعيب . أرنا اسحاق بن ابراهيم - وهو ابن راهويه - ناسفان - هو ابن عينة - عن الزهري عن عروة . عن عائشة أم المؤمنين قالت . «دخل على رسول الله ﷺ مسرورا فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجززا (١) المدلجى دخل على وعندي أسامة بن زيد فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال : هذه أقدام بعضها من بعض » ومن طريق مسلم نا منصور بن أبي مزاحم نا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : «دخل قاتق ورسول الله ﷺ شاهدوا أسامة ابن زيد وزيد بن حارثة مضطجعا فقال : إن هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي ﷺ بذلك وأعجبه » ومن طريق أنى داود نا عمرو بن عثمان الحصى نا الوليد - هو ابن مسلم - عن الاوزاعي . عن يحيى بن أبي كثير . عن أبي قلابة عن أنس بن مالك فذكر حديث العرينين وقتلم الرعا . وأخذهم ابل النبي ﷺ قال أنس فبعث رسول الله ﷺ قاعة في طلبهم فأتى بهم وذكر الحديث ، فصح ان القافة علم صحيح يجب القضاء به في الانساب والآثار ، رويانا من طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن الزهري في رجل وقع على امرأة لعبده وهى أمته قال فدعى لها القافة : فان عروة ابن الزبير أخبرنى أن عمر بن الخطاب دعى القافة في رجلين اختلفا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فالحقه بأحدهما ، قال الزهري : أخذ عمر ابن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين قال : اختصم الى أبى موسى الأشعرى في ولد (٢) ادعاه دهقان . ورجل من العرب فدعا القافة فظروا اليه فقالوا للعربى : أنت أحب إلينا من هذا العليج ولكن ليس بابنك تغفل عنه فانه ابنه ه ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن المنثى نا أبو أحمد الزبيرى نا سفيان الثورى . عن عبد الكريم الجزرى . عن زياد بن أبى زياد قال اتفنى ابن عباس من ولده له فدعا له (٣) ابن كلدة القاتق فقال له أما انه ولده فدعاه ابن عباس ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج نا يحيى بن سعيد القطان (٤) وأبو الزناد كلاهما عن سعيد بن المسيب قال : ان كان له ولد فليدع له بالقافة ، وبه يقول قتادة . وغيره . ومالك . والشافعى . وجهمر وأصحابنا الا ان مالكا

(١) وفي النسخة رقم ١٦ إلى مجزؤه وتصحيح (٢) في النسخة رقم ١٦ في رجل والأولى في ولد

(٣) وفي النسخة رقم ١٤ فدعاه (٤) وفي النسخة رقم ١٦ الانصارى

قال : لا يحكم بقول القافة الا في ولد أمة لافي ولد حرة وهذا خطأ لان الأثر الذي أوردنا آخامنا قول مجرز المدلجى في أسامة بن زيد رضى الله عنهما الذى هو عدة مالك وعمدتنا في الحكم بالقافة انما جاء في ابن حرة لا في ابن أمة ، ولم ير أبو حنيفة ولا أصحابه الحكم بالقافة ، واحتجوا في ذلك بأنه حكم بالظن وهم يشرعون الشرائع ويطلقون أحكام الله تعالى وأحكام رسوله ﷺ بالقياس الذى يقرون بأنه ظن وقد كذبوا ما حكم القافة بظن بل بدلم صحيح يتعلمه من طلبه وعنى به وما كان رسول الله ﷺ يحكم بالظن ثم مع هذا كله يحكمون بجهل أبي حنيفة إذ يلحق الولد بامرأتين يجعل كل واحدة منهما أمه التى ولدته ويورثه منهما ميراث الابن من الام ويورثها منه ميراث الام من الولد ويحرم عليه اخواتها جميعا فهذا هو الرعونة حقاً والجهل الأعمى لا ما سر به رسول الله ﷺ وحكم به الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يخرج عن حكم القافة شيء الا موضع واحد وهو الرجلان فصاعداً يتدعيان الولد فان ههنا ان لم تكن بيته ولا عرف لآيهما كان الفراش والا اقرع بينهما كما ذكرنا لما رويانا من طريق عبد الله أو عن سفيان الثوري . عن صالح بن حنى . عن عبد خير الحضرمي عن زيد بن أرقم قال : كان على باليمن فأتى بامرأة وطئها ثلاثة في طهر واحد فسأل اثنين أقران لهذا بالولد فلم يقرأهم سال اثنين انقران لهذا بالولد فلم يقرأهم سأل اثنين حتى فرغ فاقرع بينهم فالزم الولد للذى خرجت له القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه •

قال أبو محمد : لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكر ما يرى أو يسمع مالا يجوز البتة الا أن يكون سرورابه وهو عليه الصلاة والسلام لا يسر الا بالحق ولا يجوز أن يسمع باطلا فيقره وهذا خبر مستقيم السند نقله كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه البتة فان قيل : انه خبر اضطرب في اسناده فارسله شعبة عن سلمة بن كليل عن الشعبي عن مجهول ورواه أبو اسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم قلنا : هذا العجب فكان ما ذاقه وصله سفيان وليس هو دون شعبة عن صالح بن حنى وهو ثقة عن عبد خير وهو ثقة عن زيد بن أرقم وان من يتعلل بهذا ثم يرد السنة برواية شيخ من بنى كنانة ان هذا له ظم المجاهرة وقد كان ينبغي أن يردعه الحياء عن الرضى به لاسيما أبا حنيفة وأصحابه القائلين ان ادعى الولد اثنان وهو في أيدهما فهو ابنهما يرثانه ويرثهما ثم اختلفوا فاقضحوا في اختلافهم كما افضحوا في اتفاقهم في ولد ادعاه ثلاثة نفر فصاعداً فقال أبو حنيفة : هو انهم كلهم ولو كانوا ألفاً وقال محمد :

ابن الحسن يكون ابن ثلاثة ولا يكون ابن أكثر ، وقال أبو يوسف : لا يكون إلا ابن اثنين فقط لا ابن أكثر فهذا هو الفحش والسخام والضلال لا اتباع ما صح عن رسول الله ﷺ ، وهو هو في الحاقهم الولد باثنين برواية ساقطة عن عمر لأنها مرسله من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولم يحفظ سعيد عن عمر شيئاً إلا انى النعمان بن مقرن على المنبر مع ان فيها أنه حكم مع القافة بذلك ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن عمر ولم يدركه اصلاً ، ومن طريق ابن سيرين عن عمر أنه توقف فيه ورواية عن علي فيها قالوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف ، وفيها أنه (١) للثاني منك ، والثابت (٢) عن عمر في ذلك ما روياه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال : ان رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة واقتدى في ذلك يبصر القافة وألحقه بأحد الرجلين وعروة قد اعتمر مع عمر ، ورواية أخرى من طريق حماد ابن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال هشام : وسمعت يحدث أبي قال : ان رجلين وقعا بالمرأة في الجاهلية فولدت غلاماً فلما كان عمر ادعياه جميعاً فدعا عمر رجلان بنى كعب فقال : انظر فاستبطن واستظهر فقال والذي اكرمك بالخلافة لقد اشترك فيه جميعاً فضربه عمر بالدرّة حتى اضطجع وقال له عمر لقد ذهب بك النظر الى غير مذهب ثم دعا عمر بالمرأة فسالها فقالت هذا كان يطأني فاذا كان يطأني حانني من الناس حتى اذا استمر في الحمل خلا بي (٣) فاهرقت دماً كثيراً فجاءني هذا فوطئني فلا أدري من أيهما هو فقال الكعبى : الله أكبر شركاء فيه ورب الكعبة فقال عمر : أما انا فقد رأيت ما رأيت ثم قال للغلام اختر أيهما شئت قال يحيى بن عبد الرحمن : فلقد رأيت حين سفع أحدهما يد الغلام ثم ذهب به ورواية من طريق شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت غلاماً (٤) فدعا عمر بالقافة فقالوا قد أخذ الشبه منهما جميعاً فجعله عمر بينهما *

قال أبو محمد : توبة العنبري ضعيف متفق على ضعفه ، ثم هذا كله بخلاف قولهم لأنه حكم بالقافة وقول ابن عمر جعله بينهما ليس فيه انه ألحقه بنبهما لكن الظاهر من قوله جعله بينهما اى وقفه بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم لا يجوز أن يظن بعمر غير هذا وما نعرف الحاق الولد باثنين عن أحد من المتقدمين إلا عن ابراهيم

١٥ وفي النسخة رقم ١٤ لابن أبي عمير (٢) وفي النسخة رقم ١٤ والثالث وهو غلط ٢ وفي النسخة رقم ١٤ خلائي (٤) وفي النسخة رقم ٤ اسقاط : فظ غلام

التخفى ولا حجة في احد دون رسول الله ﷺ والثابت عنه عليه الصلاة والسلام يكذب جواز كون ولد من منى أبوين ، وهو الذى رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير كل واحد منهما يقول نا أبو معاوية - هو الضرير - ووكيم قالاجيما : نا الاعشى عن زيد بن وهب عن عبدالله بن مسعود نا رسول الله ﷺ « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح » وذكر الحديث فضح يقينا أن ابتداء العدد من حين وقوع النطفة وبلا شك أن الدقيقة التى تقع فيها النطفة فى الرحم هى غير الدقيقة التى يقع فيها منى الواطى . الثانى فلو جاز ان يجمع الماءان فيصير منهما ولدا واحدا لكان العدد مكذوبا فيه لأنه ان عد من حين وقوع النطفة الأولى فهو للأول وحده فلو استضاف اليه الثانى لابتدأ العدد من حين حلول المنى الثانى فكان يكون فى بعض الأربعين يوما نقص وزيادة بلا شك وهم أولى بالكذب وأهله من رسول الله ﷺ الصادق ، والمعجب أنهم قالوا لم يحكم أبو حنيفة بأن الولد يكون ابن امرأتين محققاً أن كل واحدة منهما ولدت له لكن أوجب لكل واحدة منهما حق الأمومة قتلنا : وهذا جور وظلم وباطل بلا شك أن يوجب لغير أم حكم أم بلانص قرآن ولا سنة ولا قول أحد من خلق الله تعالى قله إلا الرأى الفاسد ونسأل الله العافية ، وأما قولنا ان تدعى فى الولد مسلم وكافر الحق بالمسلم فقول الله عز وجل : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) والثابت من قول رسول الله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، ورويناه أيضاً على الملة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أو يمجسانه أو يمجسانه ، فلا يجوز أن ينقل عما ولد عليه من الفطرة التى ولد عليها إلا يمين كون الفرائش لكافرا بلا اشكال وبالله تعالى التوفيق »

١٩٤٦ مسألة : واذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو حر ولوانه قرشى فاعتقت فواجب أو تطوع أو بنام اداء مكاتبها أو بأى وجه اعتقت فانها تخير فان اختارت فراقه فلها ذلك وان اختارت أن تفرعه فلها ذلك وقد بطل خيارها وعليها العدة فى اختيارها فراقه كعدة الطلاق وليس فى شىء من وجوه الفسخ عدة اصلا الا فى هذا المكان وعدة الوفاة فى موت الزوج فقط فان اراداجيما أن يتنا كالم يجر إلا برضاها وباشهاد وصادق وولى وله ذلك فى عدتها وليس ذلك لغيره حتى تم عدتها ولا يسقط خيارها اذا اعتقت طول بقائها معه ولا وطؤه لها برضاها أو بغير رضاها ولا

علما بأن الخيار لها فاذا أوقفت الابد لها من أن تختار فراقه أو البقاء معه ولا تترك
تأني في ذلك أصلا ، برهان ذلك فعل رسول الله ﷺ في تخيير بريرة اذ أعتقها
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وفي سائر ما ذكرنا خلاف . قال قوم أنها تخير تحت العبد
ولا تخير تحت الحر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : ان أعتقت تحت حر فلا خيار لها ، وصح عن الحسن ، والزهرى ،
وأبي قلابة ، وعطاء ، وصفية بنت أبي عبيد . وعروة بن الزبير ، وينسب قوم ذلك الى ابن
عباس ولا تعلم هذا عنه ، وهو قول ابن أبي ليلى . والاوزاعي . ومالك . والليث .
والشافعي . وأبي ثور . واحد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع
أصحابهم ، وقالت طائفة كقولنا بآروينا من طريق أبي داود وأحمد بن كثير أناسفيان
الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة أم
المؤمنين قالت : وان زوج بريرة كان حرا حين أعتقت وخيرت فقالت : ما أحب أن
أكون معه وأنلى كذا وكذا ، ومن طريق أحمد بن شعيب ناعمر بن علي النخعي . هو
عبد الوهاب بن عبد المجيد ناعبيد الله بن عمر مذكور سنة عن يزيد بن رومان عن عروة بن
الزبير عن بريرة أنها قالت كانت في ثلاث سنين . فذكرت الحديث وفيه قال رسول الله
ﷺ لعائشة اشتريها واشترط ليهم الولا . فأنما الولاء لمن أعتق فاعتقني فكان لي الخيار .
قال أبو محمد : فعمت بريرة ولم تخص تحت عبد من حر ، ومن طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم أنا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل لها الخيار على
الحر ، وبه يقول هشيم ، ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا يزيد بن زريع نا خالد
الحذاء عن أبي قلابة قال قال عمر بن الخطاب : « اذا أعتقت الامة فلها الخيار مالم
يطأها زوجها » فم عمر ولم يخص عبدا من حر ، ومن طريق حماد بن سلسة . عن
حماد بن أنس سليمان . عن إبراهيم النخعي أنه قال في الامة تعتق تحت زوج : فهي عليه
بالخيار حرا كان أو عبدا ولو أنه هشام بن عبد الملك ، ومن طريق عبد الرزاق
عن سفيان بن عيينة . عن عبد الله بن طاوس . عن أبيه في الامة تعتق تحت زوج
أنها تخير ولم كانت تحت قرشي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم عن
الشعب قال : « اذا أعتقت تحت حر فلها الخيار » . ومن طريق معمر عن أيوب
السختياني عن ابن سيرين اذا أعتقت تحت حر فلها الخيار . ومن طريق عبد الرزاق . عن
إبراهيم بن يزيد . عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : كان زوج بريرة
حرا : ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن حسين بن مسلم قال : اذا

اعتقت عند حر فلها الخيار .

قال أبو محمد : واحتج من لم يوجب لها الخيار الاتحت العبد بما روينا من طريق البخارى ناقتية بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن أيوب السخيتانى عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان زوج بريرة أسود يقال له مغيث عدا لبنى فلان كاتى أنظراله وذكرباقى الخبر . نا يوسف بن عبد الله الثمرى نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا يوسف بن عدى نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبى عروبة عن أيوب السخيتانى . وقادة كلاهما . عن عكرمة . عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبدا حين أعتقت ، ومن طريق أبى داود . نا عثمان بن أبى شبة نا جرير . عن هشام بن عروة . عن أبيه . عن عائشة أم المؤمنين فى قصة بريرة وكان زوجها عبدا فخبرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخبرها . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا المغيرة بن سلة نا وهيب عن عبيد الله بن عمر عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان زوج بريرة عبدا » . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا حماد بن مسعدة نا ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة أم المؤمنين غلام وجارية قالت فاردت أن أعتهما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ابتدى بالغلام قبل الجارية . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الواحد نا مروان نا الليث نا عبيد الله بن أبى جعفر عن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري أنه حدثه أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ حدثه أن رسول الله ﷺ قال : « يا أمة كانت تحت عبد فتعت ففى الخيار مالم يطأها زوجها » . وقالوا من طريق الطر كل عقد نكاح صحيح فلا يجوز فسخه إلا يقين ، وقال أصحاب القياس منهم انما جعل لها الخيار لفضل الحرية على الرق فاذا ساواها فلا خيار لها هذا كل ما احتجوا به .

قال أبو محمد : وظل هذا لاجحة لهم فيه أما الآثار بأنه كان عبدا فقد اختلف

فى ذلك عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كما أوردنا وانما روى هذا الخبر عنها ثلاثة الاسود . وعروة . والقاسم فأما الاسود فلم يختلف عنه عن أم المؤمنين أنه كان حرا ، وأما عروة فروى عنه كما أوردنا انه كان عبدا وقد روى عنه ايضا خلاف ذلك . نا أحمد بن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبح نا أحمد بن يزيد المعلم نا موسى بن معاوية نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ،

قالت: كان زوج بريرة حراً فعارضت الرواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، وأما القاسم بن محمد فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخيراً عن محمد بن اسماعيل بن علي بن أبي بكير أنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة فذكرت أن زوج بريرة كان عبداً ثم قال عبد الرحمن بعد ذلك ما أدري (١) فاضطربت الرواية عن أم المؤمنين وبقيت رواية ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت وقد عارضتها الرواية عن أم المؤمنين أنه كان حراً حين اعتقت فتركنا الكلام في ذلك حتى نتكلم في حديث عبيد الله بن أبي جعفر . وحديث ابن موهب عن القاسم بن محمد أن شاء الله عز وجل .

قال أبو محمد : أما الخبر الذي فيه أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار مالم يطلما زوجها فانما هو من طريق حسن بن عمرو بن أمية وهو مجهول لا يعرف فسقط التعليق به ، ثم لو صح لما كان فيه حجة أن لا تخير تحت حر إنما فيه حكم عتقها تحت العبد فقط وسكت فيه عن عتقها تحت الحر فإن صح في خبر آخر ما يوجب عتقها (٢) تحت الحر وجب المصير اليه ، وأما حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة أنه كان لها عبد وجارية فأمرها رسول الله ﷺ أن تبدأ في العتق بالغلام قبل الجارية فإنه خير لا يصح ، رويناه عن العقيلي أنه قال وقد ذكر هذا الخبر فقال : هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف فسقط التعليق به .

قال أبو محمد : ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين فأقام القول بالدعوى كذب ، ثم لو صح أنهما كانا زوجين فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك ليسقط خيار الزوجة وأقام هذا في ذلك الخبر كذبة بائنة وهذا عظيم لا يستجيزه من يهاب الكذب لاسم على رسول الله ﷺ فإنه يوجب النار ، وقد يمكن لو صح الخبر أن يكون أمرها أن تبدأ بعتق العبد لقول الله عز وجل : (وللرجال عليهن درجة) ولقوله تعالى حاكماً عن أم مريم : (وليس الذكر كالأنثى) وللخبر الذي رويناه من طريق أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط أنه قال لكمب ابن مرة أو مرة بن كمب ، حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر

« ١ » وفي النسخة رقم ١٤ ما أدري ما أدري بالتبكر « ٢ » وفي النسخة رقم ١٦ وتغييرها والصواب عتقها لأن الباقي يقتضيه

كلما وفيه « أيما امرئ اعتق مسلماً وأيما امرأة اعتقت امرأة وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين إلا كانت فكاكه من النار يجرى بكل عظم (١) منها عظام من عظامه ، فالأجر في عتق الذكر مضاعف فسقط هذا الخبر جملة ونحن نوقن بلا شك أنه عليه الصلاة والسلام لا يتعيل في إسقاط حق أوجه ربه تعالى للعتقة فبطل تعليقهم به يقرن لا إشكال فيه ، وأما قولهم لا يحمل فسخ عقد نكاح صحيح إلا يقرن فصدقوا ولولا اليقين ما قلنا به ، وأما قول أصحاب القياس إنما جعل لها الخيار تحت العبد لفضل الحرية على الرق فهذه دعوى كاذبة لا يجدونها أبداً عن رسول الله ﷺ ونعوذ بالله من الأقدام على أن ننسب إلى رسول الله ﷺ ثم إلى الله تعالى أنه إنما فعل امر كذا من أجل امر كذا لما لم يخبر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ إلا أن هذا هو الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بلا شك (٢) ونسأل الله العافية »

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تعارض الرواية عن ابن عباس كان زوج بريرة عبداً إذ اعتقت للرواية عن أم المؤمنين « كان زوج بريرة حراً إذ اعتقت » ، وكلا الروايتين صحيحة لا سيما رواية الأسود عن عائشة أم المؤمنين وتعارض الرواية عن عروة في ذلك وكل ذلك معارض لرواية القاسم فوجدنا كل ذلك متفقاً لا تكذب فيه وما دام يمكن تأليف روايات الثقات فلا يحمل أن ينسب الكذب إلى بعضهم أو الوهم ، فاعلموا أن من قال كان عبداً ومن قال كان حراً يصح على أنه كان عبداً قبل ثم اعتق فصار حراً إلا أنه لا يخرج هذا في الرواية عن ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت لكنه يرجع على أنه كان يدر به عبداً أو لم يعلم بحريته ، ورويت عائشة رضي الله عنها ما كان في علمها من الزيادة أنه كان حراً حين اعتقت وليس في رواية عثمان بن أبي شيبة ولو كان حراً ما خبرها أنه من غلام أم المؤمنين ، وقد يمكن أن يكون من قول من دونها فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن ينسب إليها قول بظن ولا يختلف مالكي ولا شافعي ولا حنبل . ولا ظاهري في أن عدلين لو شهدا بأن هذا نعره عبداً علوماً وشهد عدلان آخران أننا ندر به حراً فإن الحكم يجب بقول من شهد بالحرية لأنه شهد بفضل علم كان عنده ثم ندع هذا كله فنقول : حكم أنه لم يرو أحمد أنه كان حراً بل لم يختلف (٣) الرواية في أنه كان عبداً حين اعتقت هل جاء قط في شيء من الأخبار الثابتة أن رسول الله ﷺ قال : إنما خيرتها لأنها تحت عبد ولو كان زوجها حراً ما خيرتها هذا أمر لا يجدونه أبداً عن رسول الله ﷺ

(١) في النسخة رقم ١٤ عظيم (٢) وفي النسخة رقم ١٤ إسقاطه (٣) وفي النسخة رقم ١٤ لم تختلف الرواية

لا في رواية صحيحة ولا سقيمة فاذا لا سبيل الى وجود هذا أبدا فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما أعتقت بريرة خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فهذا لا شك فيه فلا يجوز تعديده ولا زيادة حكم فيه، ولا فرق بين من ادعى أنه عليه الصلاة والسلام انما خيرها لأنه كان عبدا وبين آخر ادعى أنه لم يخيرها الا لأنه كان اسود وبين ثالث ادعى أن تخيرها انما كان لأن اسمه مغيث ، وكل هذه ظنون كاذبة لا يحل القول بها ولا الحكم بها وانما الحق أن المعتقة خيرها رسول الله ﷺ بين فراق زوجها والبقاء معه ولا مزيد فواجب ان تخير كل معتقة ولا مزيد وبالله تعالى التوفيق ، وبما اختلف فيه هل ينقطع خيارها بوطء زوجها لها أم لا ؟ فروينا من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال في أمر بريرة ان غشيها زوجها فلا خيار لها وهذا منقطع ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سليمان بن يسار قال : أعتقت حفصة أم المؤمنين جارية يقال لها زبراء ثم قالت لها اعلى أنه ان وطئك فلا خيار لك ، وبه كان يقول سليمان بن يسار ، وصح عن قتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمر ، وذهب آخرون الى أنها ان وطئها وهى لا تعلم أن لها الخيار لم يسقط بذلك خيارها وان علنت فقد سقط خيارها ، رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال اذا جامعها بعد أن تعلم أن لها الخيار فلا خيار لها وهذا منقطع ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن ابن عمر قال ان أصابها وقد عرفت فليس لها خيار وان أصابها ولم تعرف فإن لها الخيار اذا علنت وان أصابها ألف مرة حتى يشهد العدول أنها قد علنت أن لها الخيار وهذا منقطع ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن ابن مسعود أنه قال : ان أعتقت عند عبد ولم تعلم أن لها الخيار أو لم تخير حتى عتق زوجها أو يموت أو تموت توارثا ، وهذا شديد الانقطاع وبه يقول سعيد بن المسيب ، وقول آخر وآخر في درجة ، رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال اذا أعتقت وزوجها معها في مجلس وهى تعلم حتى تقوم فلا خيار لها فان ادعت أنها لم تعلم استحلقت ثم خيرت قال سفيان وبه يقول ناس ان لها الخيار ابدا حتى يقفها الامام فيخيرها بلفظي هذا عنه *

قال ابو محمد : فهذا سفيان الثوري يذكر مثل قولنا عن منعه أو من قبله وقد قال ابن مسعود كما أوردنا أنها قد تبتى معه ولا تختار حتى يموت أو تموت ، وقال أبو حنيفة وأصحابه لها الخيار ما لم تعلم فاذا علنت فلا خيار لها الا ما دامت في المجلس

فوجدناهم يحتجون بالخبر الذى ذكرناه قبل من طريق الحسن بن عمرو بن أمية وقد يناسقونه ، وذكروا أيضا أثرا آخر من طريق أبى داود نا عبد العزيز بن يحيى - هو أبو الاصبع الحرانى - حدثنى محمد - يعنى ابن سلمة - عن محمد بن اسحاق عن أبى جعفر وابان بن صالح وهشام بن عروة قال أبو جعفر : ان بريرة وقال ابان عن مجاهد أن بريرة وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن بريرة عتقت سم اتفقوا كلهم أن رسول الله ﷺ خيرها وقال لها ان قربك فلا خيار لك •

قال أبو محمد : أبو الاصبع الحرانى ضعيف منكر الحديث ، قال أبو محمد : وقد صح أن رسول الله ﷺ جعل لها الخيار فلا يجوز أن يسقطه وطؤه ولا طول مقامه (١) معها اذ لم يصح بذلك نص ولا يبطل حكمه عليه الصلاة والسلام بالأرأه ولا حجة فى أحد دونه عليه الصلاة والسلام وبالله تعالى التوفيق ، وقال قوم : لا تخير المكاتبه اذا عتقت صح عن ابراهيم النخعي ان أعانها زوجها فى كتابتها فلا خيار لها ، وصح عن الحسن لا خيار للكاتبة اذا عتقت وهو قول عطاء وأبى قلابة . والزهري ، وصح عن ابن سيرين . والشعبي . ورويناه عن جابر بن زيد أن لها الخيار ، وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم وبه يقول : وقال سفيان الثوري أن تزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وأن تزوجها قبل الكتابة أو كانت معها فلها الخيار •

قال أبو محمد : خير رسول الله ﷺ المعتقة ولم يخص مكاتبه من غيرها فلا يجوز أن يخص معتقة من معتقة • وما اختلفوا فيه هل اختيارها فراق زوجها فسخ أو طلاق ؟ فصح عن قتادة انها واحدة ، ورويناه عن عمر بن عبد العزيز وهو قول أبى حنيفة ، ومالك وأصحابهما ، وعن عطاء انها طلقة واحدة ، وصح انه فسخ لأطلاق عن حماد بن أبى سليمان ، وابراهيم النخعي ، ورويناه عن طاوس وهو قول الشافعي : واحد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وإبى سليمان وأصحابهم •

قال أبو محمد : التسمية فى الشريعة ليست إلا لرسول الله ﷺ ولم يسم رسول الله ﷺ قط فراق المعتقة لزوجه طلاقا ولا جعل له من أحكام الطلاق غير العدة وحدها فلا يحل تسميته طلاقا ، قال تعالى : (إن هى إلا أسماء سميتوهما أتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) فصح انه ليس طلاقا ، لكنه فراق أو فسخ أو نقض نكاح وكل اسم يعبر به عن بطلان عصمة النكاح فقط وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : إذ قد بينا أنه ليس طلاقاً فقد بطل قول من قال لمأصف الصداق لأن الله عز وجل لم يجعل لمأصف الصداق إلا في الطلاق قبل المسقط ووجدناه عز وجل قال : (وآتوا النساء مدياتهن نكحاً) فصح أن الصداق لما فلا يسقطه شيء ، ولا شيئاً منه إلا حيث أسقط الله (١) عز وجل النصف في العلاق قبل المس و ما عدا ذلك فظاهر لا شك فيه ، فان قيل إن رسول الله ﷺ قال : « هو لما بما استحلت من فرجها » قلنا : نعم وعقد نكاحها استحلال لفرجها ، ولم يقل عليه الصلاة والسلام أنه لما بوطك لما فوجب أن لما جميع الصداق وكذلك في كل منفسخة النكاح قبل الدخول بلعان أو بأن نصير حريمته برضاع أو بأن يطأها أبوه أو جداه أو ابنه بجهالة أو بزنا أو بأن تسلم هي وهو كافر أو بأن يسلم هو وهي غير كناية أو بأن ترتد هي أو هو أو كلاهما ، أو بأن تموت هي أو هو وقد اختلف في إسلامها دون فإبطل قوم صدقاتها بذلك وهذا عون للشيطان وصد عن الإسلام وهل صدقاتها إلا كدنيا لها قبله من سائر ديونها ولا فرق .

قال أبو محمد : ولا متعة لها في شيء من ذلك لأن الله تعالى لم يجعل المتعة إلا في الطلاق فقط (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه)

١٩٤٧ مسألة: ومن كانت تحتها فلكها أو بعضها قل الجزء الذي ملك منها أو كثر بأى وجه ملك ذلك من ميراث أو ابتاع أو هبة أو أجرة أو غير ذلك فقد انفسخ نكاحه منها أثر الملك بلا فصل وسواء أخرجه عن ملكه أثر ذلك بعق أو غير ذلك أو لم يخرجها ، وكذلك من كانت متزوجة بعبد فلكته أو بمعه بأى وجه ملكت ذلك من وجوه الملك فقد انفسخ نكاحها منه بلا فصل ، وسواء أخرجه عن ملكها أثر ذلك بعق أو غير ذلك أو لم يخرجها فلو ملك الامة ان زوجها أو ابوزوجها أو أم زوجها أو عبد زوجها أو ملك العبد أو امرأته أو ابنها أو أمها أو عيها أو ابوها (٢) لم يفسخ النكاح بشئ من ذلك ، وكذلك لو ابتدأ الرجل : نكاح أمة أيها التي لم تحل لايه قط . أو أمة ابنه التي لم تحل لانه قط أو أمة أمه أو أمة ابنته أو أمة عبده أو ابتدأت امرأة نكاح عبد أيها أو عبد ابنها أو عبد أمها أو عبد ابنتها أو عبد عيها أو عبد أمها لكان كل ذلك حلالا جائزا ، برهان ذلك قول الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم

حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يبيح الله تعالى الأزوجة أو ملك بين وافر بينهما ، وكل اسمين فرق الله عز وجل بينهما فلا يجوز أن يقال هاشى واحد إلا بنص يوجب ذلك أو ضرورة توجب ولا نص هنا ولا ضرورة توجب وقوع اسم الزوجة واسم ملك اليمين على امرأة واحدة لرجل واحد وهذا الاستدلال حرم على الرجل أن يتزوج امته دون أن يعتقها أو يخرجها عن ملكه وحرم على المرأة أن تتزوج عبدا دون أن تعتقه وتخرجه عن ملكها وكذلك حال أن يكون بعضها زوجة له وبعضها ملك يمين له لما ذكرنا من الآية فإذا صح ما ذكرنا فقد وجب أن الملك ينافى الزوجية فلا يجوز أن يجتمعا فوجب من هذا أنه إذا ملكها أو بعضها فهي ملك يمين له أو بعضها فلا يكون زوجها لها ولا يكون بعضها زوجة له فصح انقاسخ النكاح بلا شك وكذلك قوله تعالى: (وقل للؤمنات يفضنن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (أو ما ملكت أيمانهم) ففرق عز وجل بين الزوج وبين ملك يمين المرأة فوجب أن لا يكون ملك يمينها زوجها أصلا وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول في امرأة ورثت زوجها وهو عبد عن بعض ولدها قال: لا تحمل له وقال علي بن أبي طالب يؤمر بطلاقها وقد صح عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإبراهيم النخعي أن اعتقته بعد أن ملكته فهما على نكاحهما .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه لو كان ذلك لكان النكاح صحيحا ولو طريقة عين ولو صح طريقة عين لصح بعد ذلك وأما الآن ليست أمة لآيه ولا لآيته لأن الله تعالى قال: (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلو كانت أمة الولد لآيه لكانت حراما على الولد (١) وهكذا قول في أمة العبد وعبد (٢) الأمة لا يكون شيء من ذلك ملكا للسيد إلا أن يتزرع ذلك من ملك العبد فيصير ملكا له حيث ، فإن احتج بحجج الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ وأنه مالك لآيك ، قلنا : هذا منسوخ بالمواريث والآية التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٩٤٨ مسألة : ولا عدة في شيء من وجوه الفسخ الذي ذكرنا إلا في الوفاة وفي الحقة التي تختار فراق زوجها لأمر رسول الله ﷺ لها بالعدة لم يأمر غيرها بعدة ولا يجوز امرها بذلك لأنه شرع لم يأذن به الله تعالى ولا يجوز قياس الفسخ

على الطلاق لانهما محتلمان لان الطلاق لا يكون إلا بلفظ المطلق واختياره والتفخ يقع بنبر
لفظ الزوج أحب أم كره فكيف والقياس طه باطل هور وينامن طريق البخارى نا ابراهيم
ابن موسى ناهشام بن يوسف عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن عباس كانوا اذا
هاجرت امرأة من دار الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح ،
فهذا ابن عباس يحكى أن هذا فعل الصحابة جملة فلا يجوز خلافه وبذلك جاء النص قال
الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم
بإيمانهن فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لان حل لهم ولا هم
يحلون لمن) الى قوله (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن اذا آتينكمهن أجورهن) فلم
يوجب عز وجل عليهن عدة في انصاخ نكاحهن من ازواجهن الكفار باسلامهن
وبالله تعالى التوفيق هـ (كل كتاب النكاح والمحدثه رب العالمين)

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق

١٩٤٩ مَسَائِلُ : من الطلاق من اراد طلاق امرأة له قد وطئها لم
يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه فان طلقها طلقه أو طلقته في طهر
وطئها فيه أو في حيضتها لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته كما كانت الا أن يطلقها كذلك
ثالثه أو ثلاثة مجموعة فيلزم فان طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم
كيفما وقع ان شاء طلقه واحدة وان شاء طلقته مجموعتين وان شاء ثلاثا مجموعة
فان كانت حاملا منه أو من غيره فله أن يطلقها حاملا وهو لازم ولو أثر وطئها باباها (١)
فان كان لم يطأها قط فله ان يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضتها ان شاء واحدة
وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثا فان كانت لم تحض قط او قد اقطع حيضها طلقها ايضا
كما قلنا في الحامل متى شاء ، وفيما ذكرنا اختلاف في ثلاثة مواضع ، احدها هل ينفذ
الطلاق الذي هو بدعة مخالف لأمر الله عز وجل أم لا ينفذ ، والثاني هل طلاق الثلاث
بدعة أم لا ؟ ، والثالث صفة طلاق السنة هـ برهان ما قلنا قول الله عز وجل : (يا أيها الذين
آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فإلكن عليهن من عدة
تعتدونها) فأباح عز وجل طلاق التي لم تمس بالوطء ولم يحد في طلاقها وقتا ولا عددا
فوجب من ذلك أن هذا حكمها . وان دخل بها وطال مكثها معه ولا أشفرها (٢)
فحلت من ذلك لانه لم يمسها ولا تكون بذلك محصنة لان الله تعالى لم يستن

(١) وفي النسخة رقم ١٤ استألفنا باباها ٢ في نسخة قولوا أشفرها أي جامعها بين شفرها

شيئا من ذلك (وما كان ربك نسيا) والفرق بين هذه الأحكام متناقض شارع من الدين مالم يأذن به الله عز وجل ، فان قيل فمن أين حكمت بذلك في الكتابيات اذا طلقت المؤمنون وأتمت بطلون القياس ؟ قلنا القول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله) وأخص من هذا كله بجواب هذا السؤال قوله تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لمن فريضة) الآية فعم عز وجل جميع النساء ولم يخص مؤمنة من كافرة ، فهذا قوله عز وجل في غير الموطوءة وأما في الموطوءة فقوله الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة واخبرنا ان تلك حدود الله وان من تعداها ظالم لنفسه فصح ان من ظلم وتعدى حدود الله عز وجل فعلمه باطل مردود لقول النبي ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أن الطلاق المذكور لا يكون إلا للعدة كما أمر الله عز وجل فنظرنا بيان مراد الله عز وجل بقوله : (فطلقوهن لعدتهن) فوجدنا ما روينا عن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا ابي ناعيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « طلقت امرأتى على عهد رسول الله ﷺ وهى حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال : مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها فانها العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء ، فكان هذا بياننا لا يحمل خلافا ، وقد روى هذا الخبر بنقصان عما أوردناه ، منها ما روينا عن طريق شعبة عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهى حائض فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ : « مره فليراجعها فاذا طهرت فان شاء طلقها » •

قال ابو محمد : وروينا الاخذ بهذا عن عطاء قال على وزيادة العدل لا يحمل ترك الاخذ بها وهو خيبر واحد عن قصة واحدة في مقام واحد ، وأما طلاق الحامل فكما روينا عن طريق مسلم نا ابوبكر بن ابي شيبه نا وكيع عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر انه طلق امرأته وهى حائض فقال رسول الله ﷺ : « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو

حاملًا . وأما التي لم تحض أو قد انقطع حيضها فإن الله عز وجل أجل لنا إباحة الطلاق وبين لنا طلاق الحامل وطلاق التي تحض ولم يجد لنا تعالى في التي لم تحض ولا في التي انقطع حيضها حدا فوجب أنه تعالى إباح طلاقها متى شاء الزوج إذ لو كان له عز وجل في وقت طلاقها شرع لبينه علينا ، ثم اختلف الناس في الطلاق في الحيض إن طلق الرجل كذلك أو في طهر وطئها فيه هل يلزم ذلك الطلاق أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ادعى بعض القائلين بهذا أنه إجماع قال أبو محمد : وقد كذب مدعى ذلك لأن الخلاف في ذلك موجود وحتى لو لم يلغنا لكان القاطع على جميع أهل الاسلام بما لا يقين عنده به ولا بلغه عن جميعهم كاذبا على جميعهم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أن عكرمة أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ووجهان حرام فأما الحلال فأن يطلقها من غير جماع أو حاملا مستينا حملها ، وأما الحرام فأن يطلقها حائضا أو حين يجامعها لا يدرى أيشتمل الرحم على الولد أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ومن المحال أن يخبر ابن عباس عما هو جائز بأنه (١) حرام . ومن طريق ابن وهب أخبرني جرير بن حازم . عن الأعشى أن ابن مسعود قال : من طلق كما أمر الله تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لا نطق خلافة : نا يونس بن عبيد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد لذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقا ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا عن غير جماع وإذا استبان حملها . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن بن مهدي نا حمام بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بها .

قال أبو محمد : والعجب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعا فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر وروايتين ساقطتين عن عثمان بن زيد بن ثابت ، أحدهما . ويناها من

(١) وفي النسخة رقم ١٤ أن يبيزا بن جلس ما يتجرب به حرام والمعنى فيهما واحد

طريق ابن وهب عن ابن سمان عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان كان يقضى فى المرأة التى يطلقها زوجها وهى حائض أنها لا تعتد بحيضتها تلك وتعتد بعدها ثلاثة قروء ، والأخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى ابن عقمة عن رجل سمى عن زيد بن ثابت أنه قال فىمن طلق امرأته وهى حائض: يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة .

قال أبو محمد : بل نحن أسعد بدعوى الإجماع هنا لو استجزنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك ، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة وفى جملتهم جميع المخالفين لتأني ذلك فى أن الطلاق فى الحيض أو فى طهر جامعها فيه بدعة نهى عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام فاذ لاشك فى هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجوز البدعة التى يقولون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة عجز البدعة مخالفا لإجماع القائلين بأنها بدعة ؟

قال أبو محمد : واحتجوا من الآثار بما روينا من طريق ابن وهب نا ابن أبي ذئب أن نافعا أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : مرة فليراجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التى أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء وهى واحدة . ومن طريق مسلم حدثني اسحق بن راهويه أنا يزيد بن عبد ربه نا محمد بن حرب حدثني الزبيرى عن الزهرى عن سالم عن أبيه فذكر طلاقه لامرأته وهى حائض وقال فى آخره فراجعها وحسبت لها التولية التى طلقها ، وبما فى بعض تلك الآثار من قول ابن عمر . ما يمنعنى أن أعتد بها وفى بعضها فنه أرأيت أن عجز واستحق ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا الى نافع وهو يترجل (١) فى دار الندوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع عطاء هل حسبت تولية عبد الله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله ﷺ قال نعم . وذكر بعضهم رواية من طريق عبد الباقي بن قانع . عن أبي يحيى الساجي نا اسماعيل بن أمية النزاع . نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صيب . عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من طلق فى بدعة الزمانه بدعته » .

قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه . أما حديث أنس المذكور فوضوح بلا شك لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق اسماعيل بن أمية

الذراع فان كان القرشي الصغير البصري وهو بلا شك فهو ضعيف متروك . وان كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو ، ومن طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل كذبة المنفرد بكل طاعة ، وليس بحجة لانه تغيير بأخرة ثم لو صح ولم يصح قط لكان لا حجة فيه لانه كان معنى قوله الزمناه بدعته أى اثمها كما قال عز وجل : (وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه) وليس فيه أنه يحكم عليه بامضاء حكم بدعته ونحويزها فى الدين وهذا هو الظاهر كما يقولونهم فيمن باع يعبا لا يحل أو نكح نكاحا يبدع وفى سائر الاحكام ولا فرق ، وأما خبر نافع فوقوف عليه ليس فيه أنه سمعه من ابن عمر فيطل الاحتجاج به ، وأما ما روى عن ابن عمر أنه رأيت ان عجزوا واستحق فلا يان فى هذا اللفظ بان تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع لا تؤخذ بلفظ لا يان فيه بل قد يحتمل أن يكون اراد الزجر عن السؤال عن هذا والاخبار بانه عجزوا واستحق فى ذلك والاظهر فيها هذه صفته أن لا يعتد به وأنه سقطة (١) من فعل فاعله لانه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ يستحق الحاكم به ويعجز بل كل حكم فى الدين فالمنفذ لمستغفل كيس والحمد لله رب العالمين ، وأما ما روى من قوله ما يمنعنى أن أعتد بها وقوله وحسبت لها التغطية التى طلقها فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها تغطية ولا انه عليه الصلاة والسلام هو الذى قال له اعتد بها طلقة اما هو اخبار عن نفسه ، ولا حجة فى فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حديث ابن أبي ذئب الذى فى آخره وهى واحدة فهذه لفظة أتى بها ابن أبي ذئب وحده ولا تقطع على أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون ، ثم لو صح يقينا أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان معناه وهى واحدة أخطأها ابن عمر او وهى قضية واحدة لازمة لكل مطلق ، والظاهر أنه من قول من دون النبي ﷺ مخبر ابان ابن عمر كان طلقها طلقة واحدة وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة من طريق عبيد الله بن عمر . عن نافع . عن ابن عمر فيمن طلق امرأته حائضا انه لا يعتد بذلك ويكفى من هذا كله المسند البين الثابت الذى رويناه من طريق أبى داود السجستاني قال نا أحمد بن صالح ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير وأنا أسمع كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر : طلق عمر امرأته وهى حائض على عهد

رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : ان ابن عمر طلق امرأته
وهي حائض قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئا ؟ وقال : اذا طهرت فليطلق اذا شاء
أو ليسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن في قبل عدتهن) *

قال أبو محمد : وهذا مما قرئ ثم رفعت لفظة في قبل وأنزل الله تعالى (لعدتن)
وهكذا روياه من طريق الديري . عن عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير
أنه سمع ابن عمر وسأله عبد الرحمن بن أيمن قد كره نكاحا وهذا اسناد في غاية الصحة
لا يحتمل التوجيهات والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم أمر رسول الله ﷺ بمراجعة
دليل على انها طلبة يعتد بها قلنا : ليس ذلك دليلا على ما زعمتم لان ابن عمر بلا
شك اذا طلقها حائضا قد اجتنبها فانما أمره عليه الصلاة والسلام برفض فراقها
وأن يراجعها كما كانت قبل بلا شك ، وقال بعضهم : الورع الزامه تلك الطلقة اذا قد
يطلقها بعد ذلك طلقتين فتبقى عنده ولعلها مطلقه ثلاثا قلنا : بل هذا ضد الورع اذا
تبيحون فرجها لاجنبى بلا يان ، وانما الورع أن لا تحرم على المسلم امرأته التي نحن
على يقين من أن الله عز وجل أباحها له وحرّمها على من سواه الايةيين ، وأما بالظنون
والمحتملات فلا وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والعجب كله أنهم ان وجدوا في الطلاق في الحيض ما يشغبون به
مما ذكرنا فأى شيء وجدوا في طلاقه اياها في طهر وطهها فيه . فان قالوا : فسناه على
الطلاق في الحيض قلنا : هذا باطل من القياس ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين
الباطل لانه قياس الشيء على ضده طهر على حيض فكيف والقياس كله باطل . فان
قالوا انكم تلتزمونه الطلاق في الحيض وفي طهر مسها فيه اذا كان طلاقا ثالثا أو ثلاثة
مجموعة وفي غير المدخول بها بكل حال قلنا : نعم لان قول الله عز وجل (فطلقوهن
لعدتن) لا اشكال في انه تعالى انما أمر بذلك في المدخول بها فيما كان من الطلاق
دون الثلاث ، وفي هذين الوجهين أفتى رسول الله ﷺ ابن عمر ولم يامر قط عز وجل
بذلك في غير مدخول بها ولا فيمن طلق ثالثة أو ثلاثة مجموعة وليس في غير المدخول بها
عدة طلاق فيلزم أن يطلق لما كما بينا بنص القرآن وقوله تعالى : (لا تدرى لعل الله يحدث
بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وليس
هذا في طلاق الثلاث . ومعنى طريق عبد الرزاق . نا معمر . عن أيوب السخيتاني .
عن نافع . عن ابن عمر « انه طلق امرأته واحدة وهي حائض » وذكر الحديث *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث بن سعد بن نافع عن ابن عمر «أنه طلق امرأته وهي حائض تطلقه واحدة فآمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم يحكمها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يملأها حتى تطهر من حيضها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء قال ابن عمر: أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين . فإن رسول الله ﷺ أمرك بذلك وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك .

قال أبو محمد : قد يمكن أن ابن عمر أراد بالمعصية من طلقها كذلك دون الثلاث ، وأما الاختلاف في طلاق الثلاث بمجموعة أهو بدعة أم لا ؟ فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا فقال طائفة منهم لا يقع البتة لأن البدعة مردودة ، وقالت طائفة منهم : بل يرد إلى حكم الواحد المأمور بأن يكون حكم الطلاق كذلك ، وقالت طائفة : بل يقع كما هو ويؤدب المطلق كذلك ، وقالت طائفة : ليست بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها واحتج من قال أنها تبطل بقول الله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) الآيات وبقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم ولا يحل لهن) إلى قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (وإذا طلقتم النساء فلقن أجهلن فأمسكنهن بمعروف أو فارقهن بمعروف) قالوا : فلا يكون طلاقا إلا ما كان بهذه الصفة ، قالوا ومعنى قول الله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) أي مرة بعد مرة كما تقول سير به فرسخان ، وذكرنا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن داود أنا ابن وهب أنا مخزومة - هو ابن بكير بن الأشج - عن أبيه قال سمعت محمود بن لبيد قال : وأخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام غضبان ثم قال : أيلب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقام رجل فقال يا رسول الله ألا أقلله قال أحمد بن شعيب : لا أعلم أحدا رواه غير مخزومة .

قال أبو محمد : أما قولهم البدعة مردودة فصدقوا ولو كانت بدعة لوجب أن ترد وتبطل ، وأما الآيات فاما نزلت فيمن طلق واحدة أو اثنتين فقط ثم نساها عن طلق مرة ثم راجع ثم مرة ثم راجع ثانية ثم ثالثة أي بدعة أتى فن قولهم لا بل بسنة فنسألهم أتحكمون له بما في الآيات المذكورات فمن قولهم لا بلا خلاف فصح أن المقصود في الآيات المذكورات من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فيبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثا ، وأما قولهم معنى قوله : (الطلاق مرتان) أن معناه مرة بعد

مرة خطأ بل هذه الآية كقوله تعالى : (وتهاجرما مرتين) أى مضاعفهما ، وهذه الآية أيضاً تعلم لما دون الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم لانهم لا يمتثلون معنى المخالفين لنا فى أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تنقضى عدتها فى قول طائفة منهم وفى قول آخرين منهم أن يطلقها فى ثل طهر طائفة وليس شيء من هذا فى هذه الآية وهم لا يرون من طلق طلقين متتابعين فى كلام متصل طلاق سنة فبطل تعليقهم بقوله تعالى : (الطلاق مرتان) ، وأما خبر محمود بن ليث فرسل ولا حجة فى مرسل ومخرم لم يسمع من أبيه شيئا ، وأما قول من قال ان الثلاث تجمل واحدة فانهم احتجوا بما رويناه من طريق مسلم بن أحمد بن رافع ناعبد الرزاق اننا معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعملوا فى أمر كان لهم فيه ائاة فلو امضيناها عليهم فامضاه عليهم ، وروينا من طريق الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم انها كانت الثلاث تجمل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من امارته عمر قال نعم . ومن طريق احمد بن شعيب أنا سليمان بن سيف الحراني نا أبو عاصم هو النليل عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم ان الثلاث كانت تجمل على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر ترد الى الواحدة قال نعم ، وروينا أيضاً من طريق مسلم عن اسحاق بن راهويه نا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ايوب السخيتي عن ابن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ، وبما رويناه من طريق ابي داود نا احمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرنى بعض بنى ابي رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته ام ركانة فذكر الحديث وفيه ان رسول الله ﷺ قال له : راجع امرناك ام ركانة واخوته فقال انى طلقتهنا ثلاثا يا رسول الله قال قد علت ارجعها وتلى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) .

قال ابو محمد : ما نعلم لهم شيئاً احتجوا به غير هذا وهذا لا يصح لأنه عن غير مسمى من بني ابي رافع ولا حجة في مجهول وما نعلم في بني ابي رافع من يحتج به الا عيادته وحده وسائرهم مجهولون ، واما حديث طاوس عن ابن عباس الذي فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد الى الواحد فتجعل واحدة فليس شيء منه انه عليه الصلاة والسلام هو الذي جعلها واحدة أو ردها الى الواحدة ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره

ولا حجة الا فيما صح انه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو عليه فلم ينكره وانما يلزم هذا الخبر من قال في قول أبي سعيد الخدري : كنا نخرج في زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من كذا واما نحن فلا والحمد لله رب العالمين . وأما من قال : انها معصية وأنها تقم فانهم موهوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي عن ابراهيم - هو ابن عبيد الله بن عباد بن الصامت - عن داود عن عباد بن الصامت قال : « طلق جدي امرأته ألف تطليقة فانطلق ابني الى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال له النبي ﷺ : أما اتق الله جديك أما ثلاث فله واما تسعمائة وسبع وتسعون فعنوان وظلم . ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له » : ورواه بعض الناس عن صدقة بن أبي عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : « طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ان أبانا طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج ؟ فقال ان أباكم يتو الله فيجعل له مخرجا بانته ثلث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون انتهى عنقه » وخبر روى من طريق محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن شعيب بن رزيق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال : نأبى الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يتبعها تطليقتين آخرين عند القرأين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك قد اخطأت السنة ، وذكر الخبر وفيه ، فقلت يا رسول الله لو كنت طلقتهما ثلاثا أكان لي أن أراجعها ؟ قال : لا كانت تبين وتكون معصية الخبر الذي ذكرناه آخا من طريق اسماعيل بن أمية الذراع عن حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس عن رسول الله ﷺ من طلق في بدعة الزمناه بدعته . وذكرنا عن رسول الله ﷺ ما ذكرناه آنفا من قول عمر في حديث طاوس ان الناس قد استعجلوا أمرا كانت لهم فيه آفة فلو امضيناه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن أبي عبد الله أخبرني عبيد الله بن العيزار أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان عمر اذا ظفر بمن طلق ثلاثا أوجع رأسه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من طلق امرأته ثلاثا طلق رعيه ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : كان ابن عباس اذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا قال لو اتقيت الله لحل لك مخرجها .

قال أبو محمد : لان لم لهم شيئا يشقون به الا هذا ، وكله لا حجة لهم فيه ، أما حديث عباد بن الصامت فقي غاية السقوط لانه امان من طريق يحيى بن العلاء وليس بالقوي

من عيادته بن الوليد الوصافي وهو هالك عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت وهو مجهول لا يعرف ثم هو منكر جداً لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار أن والد العبادة رضى الله عنه أدرك الإسلام فكيف جده وهو محال بلا شك: ثم الفاطمة متناقضة في بعضها أما ثلاث فكذلك وهذا اباحة للثلاث وبعضها بخلاف ذلك، وأما حديث ابن عمر ففي غاية السقوط لأنه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف وقد ذكر ما ضعف اسماعيل بن أمية النخعي وجهاته فبطل ما شنبوا به، ولم يبق بأيديهم شيء. والحمد لله رب العالمين. وأما ما ذكرنا عن الصحابة رضى الله عنهم فالرواية عن عمر بن الخطاب قد استعجلوا شيئاً كانت لهم فيه إناة فلا دليل فيه على أن طلاق الثلاث معصية أصلاً وهو صحيح عن ابن عمر ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ قال أبو محمد: ولا اضغف من قول من يقرانه ينفذ البدعة ويحكم بما لا يجوز بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ.

قال أبو محمد: ثم وجدنا من حجة من قال أن الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة قول الله تعالى: (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فهذا يقع على الثلاث مجموعة ومفردة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص وكذلك قوله تعالى: (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) عموم لا باحة الثلاث والاثنتين والواحدة وقوله تعالى: (وللطلقات متاع بالمعروف) فلم يخص تعالى مطلقة واحدة من مطلقات اثنتين ومن مطلقة ثلاثاً، ووجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره عن حديث النعمان بن عويمر العجلي مع امرأته وفي آخره أنه قال كذبت عليها يا رسول الله أن امسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ثم قال: وإنما منع الناس عند رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: لو كانت طلاق الثلاث مجموعة معصية لله تعالى لما سكت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك فصيحاً بيناً نهائياً مباحة، وقال بعض أصحابنا: لا يخلو من أن يكون طلقها وهي امرأته أو طلقها وقد حرمت عليه ووجب التفريق بينهما فإن كان طلقها وهي امرأته فليس هذا قولكم لأن قولكم أنها بتام اللعان تبين عنه إلى الابدوان كان طلقها اجنبية فأنما نحن فيمن طلق امرأته لا فيمن طلق اجنبية. قلنا: أنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته هذا ما لا يشك فيه أحد فلو كان ذلك معصية لسبقت رسول الله ﷺ إلى هذا الاعتراض فأنما حجتنا كلها في ترك رسول الله ﷺ الإنكار على من طلق ثلاثاً

مجموعة امرأة يظنها امرأته ولا يشك انها في عصمته فقط، فان قالوا : ليس كل مسكوت عن ذكره في الاخبار يكون ترك ذكره حجة. قلنا: نعم هو حجة لازمة الا ان يوجد بيان في خبر آخر لم يذكر في هذا الخبر فيثبت لا يكون السكوت عنه في خبر آخر حجة. ومن طريق البخاري نا محمد بن بشار نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر نا القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق (١) فسنل رسول الله ﷺ أحمل للاول؟ قال: لا حتى يذوق عيبها كما ذاق الاول فلم ينكر عليه الصلاة والسلام هذا السؤال ولو كان لا يجوز لآخر بذلك وهو خبر فاطمة بنت قيس المشهور، وروناه من طريق يحيى بن أبي كثير اخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن نا فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها ابن حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن نا فاطم بن خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا : ان ابن حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة؟ فقال رسول الله ﷺ: ليس لها نفقة وعليها العدة وذكر باقي الخبر. ومن طريق مسلم نا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن أبي بكر ابن أبي الجهم قال: سمعت فاطمة بنت قيس قد كرت حديث طلاقا قالت: «وأتيت رسول الله ﷺ فقال لم طلاق؟ قلت ثلاثا فقال : صدق ليس لك نفقة» وذكر باقي الخبر. ومن طريق مسلم نا محمد بن المنثي نا حفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : «قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا وانا أخاف أن يقتحم علي قال: فأمرها فتحولت» ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المنثي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا قال : «ليس لها سكنى ولا نفقة» فهذا نقل تواتر عن فاطمة بأن رسول الله ﷺ اخبرها هي ونفر سواها بأن زوجها طلقها ثلاثا وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم في المطلقة ثلاثا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبر بأنه ليس بسنة ، وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه ، فان قيل: ان الزهري روى عن أبي سلمة هذا الخبر فقال فيه انها ذكرت انه طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها ارسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها فذكر الخبر وفيه فأرسل مروان اليها قيصة بن ذؤيب فحدثه وذكر باقي الخبر، قلنا : نعم هكذا رواه الزهري فاما روايته من طريق عبيد الله بن عبد الله فتنقطع لم يذكر عيد الله ذلك

عنها ولا عن قبيصة عنها إنما قال: إن فاطمة طلقها زوجها وإن مروان يبعث البياضه
لحديثه ، وأما خبره عن أبي سلة فنصّل إلا أن كلا الخبرين ليس فيهما أن رسول الله
ﷺ أخبرته هي ولا غيرها بذلك إنما المسند الصحيح الذي فيه أنه عليه الصلاة
والسلام سأل عن كية طلاقها وإنها أخبرته فهي التي قدمنا أولاً ، وعلى ذلك الإجمال
جاء حكمه عليه الصلاة والسلام ، وكذلك كل لفظ روى به خبر فاطمة من أبت طلاق
وطلقها التتوطة وطلقة طلاقاً بآنا وطلاقا باتنا فليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ وقف
عليه أصلاً فمقط كل ذلك وثبت حكمه عليه الصلاة والسلام على ما صح أنه أخبر به من
أنه طلقها ثلاثاً فقط : (وأما الصحابة رضي الله عنهم) فإن الثابت عن عمر الذي لا يثبت
عنه غيره ما روينا به من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عرسلة بن كهيل ما زبد بن
وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب برجل طلق امرأته ألفاً فقال له عمر : أطلقت
امرأتك ؟ فقال إنما كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال : إنما يكفيك من ذلك ثلاث
فإنما خبره عمر على الزيادة على الثلاث وأحسن عمر فذلك وأعله أن الثلاث تكفي
ولم ينكرها ، ومن طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت جاء رجل إلى علي
ابن أبي طالب فقال : أتى طلق امرأتى ألفاً فقال له علي : بانت منك ثلاث وأقسم
سائرهن بين نساءك فلم ينكر جمع الثلاث ، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان
عن معاوية بن أبي يحيى قال جاء رجل إلى عثمان بن عفان فقال : طلق امرأتى ألفاً
فقال بانت منك ثلاث فلم ينكر الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن
عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : طلق امرأتى ألفاً فقال له
ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك ويقتها عليك وزرا اتخذت آيات الله هزوا فلم ينكر
الثلاث وأنكر ما زاد ، والذي جاء عنه من قوله لمن طلق ثلاثاً ثم ندم لو اتقيت الله لجعل
لك مخرجاً وهو على ظاهره نعم أن اتقى الله جعل له مخرجاً وليس فيه أن طلاق الثلاث معصية ،
ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن الأعمش . عن إبراهيم . عن علقمة قال :
جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : أتى طلق امرأتى تسعاً وتسعين فقال له ابن مسعود :
ثلاث تبيها وسائرهن عدوان ، وهذا خبران في غاية الصحة لم ينكر ابن مسعود . وابن
عباس الثلاث مجموعة أصلاً وإنما أنكر الزيادة على الثلاث ، ومن طريق أحمد
ابن شعيب أنا عمرو بن علي نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق
السبيعي عن أبي الأحوص : عن عبد الله بن مسعود قال : طلاق السنة أن يطلقها طامراً
من غير جماع ، وهذا في غاية الصحة عن ابن مسعود فلم يخص طلاقاً من طلاقين من ثلاث

فان قيل : قد روى الأعمش . عن أبي اسحق . عن أبي الأحوص . عن ابن مسعود وفيه فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، قلنا نعم : هذا أيضا سنة وليس فيه أن ماعدا ذلك حرام وبدعة ، فان قيل : قد رويتم من طريق حماد بن زيدنا يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين قال : قال علي بن أبي طالب : لو أن الناس أخذوا بامر الله تعالى في الطلاق ما يبيع رجل نفسه في امرأة أبدا يدا فطلقها تطليقة ثم يترى ما بينهما وبين أن تنقض عدتها فمتى ما شاء راجعها قلنا : هذا منقطع عنه لأن ابن سيرين لم يسمع من علي كلمة ، ثم ليس فيه أيضا أن ماعدا ذلك معصية ولا بدعة لا يعلم عن الصحابة رضي الله عنهم غير ما ذكرنا ، وأما التابعون فروينا من طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قال رجل لشرع القاضي : طلقت امرأتى مائة فقال بانت منك ثلاث وسبع وتسعون اسراف ومعصية فلم ينكر شرع الثلاث وإنما جعل الاسراف والمعصية مازاد على الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن قتادة . عن سعيد بن المسيب قال : طلاق المدة أن يطلقها اذا طهرت من الحيضة بغير جماع .

قال أبو محمد : فلم يخص واحدة من ثلاث من اثنتين لا يعلم عن أحد من التابعين أن الثلاث معصية صرح بذلك إلا الحسن . والقول بأن الثلاث سنة هو قول الشافعي وأبو ذر وأصحابهما .

وأما صفة طلاق السنة

فقد ذكرنا قول ابن مسعود اتفاق ذلك من طريق الأعمش . عن أبي اسحاق وآخر من طريق علي بن أبي طالب وهو أن ابن مسعود قال : يطلقها في طهر لم يمسهافيه ثم يدعها حتى تحيض فاذا طهرت طلقها أخرى ثم يدعها حتى تحيض فاذا طهرت طلقها ثالثة ، وقال علي : له أن يطلقها ثم يدعها حتى تتم عدتها أو يراجعها في المدة أن شاء ، ومثل قول ابن مسعود الذي ذكرنا قول رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ومثله عن معمر عن الزهري وعن قتادة عن ابن المسيب ومثله من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي وزاد أن كانت يشمت من الحيض فليطلقها عند كل هلال تطليقتا هو قول الشعبي . ومن كره أن يطلقها أكثر من واحدة . الليث . والأوزاعي . ومالك . وأبو حنيفة . وعبد العزيز بن الماجشون . والحسن بن حي . وأبو سليمان وأصحابهم . وأما قولنا في طلاق الحامل والتي لم يطمأنها والتي لم تحض والتي يشمت من الحيض فان النصوص التي ذكرنا قبل وإنما جاءت في اللواتي عدتهن الاطهار ، وأما الحامل فليس لها إقرار تراعى . وقد قال رسول الله ﷺ لا يوردها قبل فصدر كلامنا في الطلاق ثم ليطلقها طاهرا

أو حاملا فين عليه الصلوة والسلام في الطاهران لا يطأها في ذلك الطهر قبل أن يطلقها واجمل طلاق الحامل (١) (وما كان ربك نسيا) وأما التي لم يطأها فلا عدة له عليها بنص القرآن فليست من الثلاثي قال الله تعالى فيهن (فطلقوهن لعدتهن) فله أن يطلقها كما أباح الله تعالى متى شاء قال تعالى : (لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن) وأما التي لم تحض قط أو التي انقطع حيضها فقد قال من ذكرنا أنه يطلقها عند استهلال الحلال وهذا شيء لا توجه لانه لم يأت بإيجابه قرآن ولا سنة ، فان قيل : ألم يقل الله عز وجل : (واللأني ينسن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن) قلنا نعم وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الشهر تسعة وعشرون يوما، فمن حيث ابتدأ بالعدة فإذا أتم تسعة وعشرين يوما فهو شهره» برهان ذلك قول الله عز وجل (يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا) فوجب عز وجل ما قلنا وهو أن يبدأ بعدد الشهور من أى يوم أولية شاء العاد أو من حيث يجب العدة بالوفاة أو بالشهور والله تعالى التوفيقه

١٩٥٠ مسألة : ومن قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى سواء قال ذلك ونواه في موطوءة أو في غير موطوءة ، برهان ذلك أننا قد ذكرنا أن طلاق الثلاث مجموعة سنة وإن اسم الطلاق يقع عليها وعلى الثنتين وعلى الواحدة فاذ ذلك كذلك فهو مانوى من عدد الطلاق لقول النبي ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» فان لم ينو عددا من الطلاق فهي واحدة لأنها أقل الطلاق فهي اليقين الذى لا شك فيه أنه يلزمه ولا يجوز أن يلزم زيادة بلايين وهو قول مالك . والليث . والشافعى ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وسفيان . والاوزاعى : يلزمه واحدة لا أكثر والله تعالى التوفيقه

١٩٥١ مسألة : فلو قال لموطوءة أنت طالق أنت طالق أنت طالق فان نوى التكرير لكتلته الأولى واعلامها فهي واحدة ، وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئا فان نوى بذلك أن كل طلقة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثا وهي اثنتان إن كررها مرتين بلا شك فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي طلقة واحدة فقط لأن تكراره للطلاق وقع وهي في غير عدة منه إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي أجنبية بعدو طلاق الأجنبية باطل ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا وقالت طائفة : إن كان وصل كلامه ولم يقطع ببعضه عن بعض فهي ثلاث لازمة وإن كان فرق بين كلامه بسكتة فهي طلقة واحدة فقط ، وقالت طائفة : إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها لازم سواء فرق بين كل

طلاقين بسكنة أولم يفرقوا وإن كان ذلك في مجالس شتى لم يلزم من الطلاق إلا ما كان في المجلس الأول فقط ، فممن روينا عنه مثل قولنا من طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن يسير عن خصيف بن زياد بن أبي مریم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثا ولم يكن دخل بها قال هي ثلاث فان طلقها واحدة سميت ثم ثلث لم يقع عليها الا انها ثابتة بالاولى ، وصح هذا عن خلاص . و ابراهيم النخعي في أحد أقواله . وطاوس . والشعبي . وعكرمة . وابي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وحماد بن أبي سليمان ، وروينا عن مسروق ، وروينا عن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف بن طريف ، قال : سألت الحكم بن عتيبة عن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، يعني ولم يكن دخل بها قال تبين بالطلاق الأولى والثتان التي أتبع لبيتا بشئ . فقلت له : عن تحفظه قال عن علي بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود . وزيد بن ثابت ، وروينا أيضا عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري : والحسن بن حي . وأبي حنيفة . والشافعي . وابي ثور . وأبي عبيد . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم ، والقول الثاني روينا عن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق بانك بالاولى ولم تكن الا خيرا شيئا . ومثله سواء سواء عن عبد الله بن مغفل المزني وهو قول مالك . والاوزاعي . والليث ، والقول الثالث روينا عن طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الصمد قال قال منصور حدثت عن ابراهيم النخعي أنه كان يقول : اذا قال للتي لم يدخل بها في مجلس واحد أنت طالق أنت طالق أنت طالق فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان قام من مجلسه ذلك بعد أن طلق طلقه واحدة ثم طلق بعد ذلك فليس بشئ . وقد جاءته روايات لا يان فيها منها ما روينا عن طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء ابن أبي رباح . وجابر بن زيد قالاجيما : اذا طلقت البكر ثلاثا فهي واحدة ؛ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن المعتز - أن آخر قول الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها انه ان شاء خطبها ، ومن طريق مالك . عن يحيى بن سعيد الانصاري . عن النعمان بن أبي عياش : عن عطاء بن يسار أنه سئل عن طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال : طلاق البكر واحدة .

قال أبو محمد : لم يخصصوا مفرقة من مجموعة والله أعلم بمرادهم ، ومنها أيضا ما روينا عن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن

عبد الرحمن بن ثوبان قال : طلق رجل من مزينة امرأته ثلاثا قبل الدخول فقال ابن عباس وعنده أبو هريرة ؟ فقال أبو هريرة : واحدة تبينها وثلاث تحررها فصبوها ابن عباس وهذا لا يصح لأن عمر بن راشد ضعيف . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن التعمان بن أبي مياش أن عبد الله قال فيمن طلق امرأته البكر واحدة تبينها وثلاث تحررها ونحوه عن أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب فلم يبينوا مفرقة أم بمجوعة .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : أما من فرق بين قوله ذلك في مجلس وبين قوله ذلك في مجلسين فدعوى بلا برهان ، وكذلك من فرق بين قوله ذلك متصلا . وبين تحريقه بين ذلك بالسكوت هو أيضا قول لا دليل على صحته فهو ساقط فصح قولنا لأنه بتام قوله لها أنت طالق بانت وحل لها زوج غيره ولو مات لم ترثه ولو ماتت لم يرثها وليس في عدة منه فطلقة لها لغو ساقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٢ مسألة : فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فإن كان نوى في قوله أنت طالق أنها ثلاث فهي ثلاث فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال ثلاثا لم تكن طلاقا الا واحدة لأن بتام قوله أنت طالق بانت منه فصار قوله ثلاثا لغوا لا معنى له وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٣ مسألة : وطلاق النساء كالطلاق في الحيض سواء اسوا أم لا يلزم الا أن يكون ثلاثا بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان ، برهان ذلك أنه ليس بالحيض أو طهر وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الطلاق في الحيض وأمر بالطلاق في طهر لم يجامعها فيه أو حاملا ، ولا خلاف في أن دم النفاس ليس طهرا ولا هو حمل فلم يبق الا الحيض فهو حيض ولم يصح قط نص بان النفاس ليس حيضا بل لا خلاف في أن له حكم الحيض من ترك الصلاة والصوم والوطء وقد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود يعرف فصح ان كل دم أسود ظهر من فرج المرأة فهو حيض ما لم يتجاوز أمد الحيض وما لم يكن في حمل ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا مسة وعائشة أمي المؤمنين رضی الله عنهما . إذ حاضت كل واحدة منهما أنقضت قالت نعم نسمى رسول الله ﷺ الحيض نفاسا ، وعن قال بقولنا طائفة من السلف كما روينا من طريق وكيع عن جرير بن حازم . وسفيان الثوري قال جرير عن قيس بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ، وقال سفيان : عن ابن جرير عن عطاء قال زيد وعطاء إذا طلق الرجل امرأته وهي تقسم تمتد بدم تقاسها في عدتها ، وقال غيرهما غير هذا

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة قال : قال مطر الوراق عن الحسن في التي تطلق وهي حائض ثلاثا قال : تعتد به قرأ من اقراءها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : يكره أن يطلق امرأته حائضا كما يكره أن يطلقها نفسا .

قال أبو محمد : ولو أن امرأ طلق امرأته في طهر لم يحسب فيه طلاقا رجعا لحملت من زنا ، أو من إكراه أو من شبهة بجهالة فانها تنقل الى عدة الحامل فتقتضى عدتها بوضع حملها لأنها زوجته بعد تزويجها ويرثها ويلحقها بإبلاؤه وظهاره ، ويلاعنها ان قذفها فهي مطلقة من ذوات الاحوال ، وقد قال تعالى : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، وكذلك تنقل الى عدة الحامل الوفاة ان مات ، وسواء حملت في الطهر الأول أو الثاني أو الثالث ، فان كان الطلاق ثلاثا أو آخر ثلاث أو معتقة فتخيرت فراقه لم تنقل الى عدة الوفاة ، ولا الى عدة . لكن ان حملت في الطهر الأول عدت جميع حملها قرأ ثم عدت نفاسها حيضا ، ثم تأتي بقرأين بعده ، ولا فرق بين اعتدادهما قرأ ولو لم يبق منه الا طرفة عين وبين اعتدادهما به ولو لم يمض منه إلا طرفة عين ، لأن بعض الطهر طهر ، فان حملت في الطهر الثاني عدت مدة حملها قرأ ثانيا ، ثم نفاسها حيضا ثم عليها أن تأتي بقرء ثالث فان حملت في الطهر الثالث عدت مدة حملها قرأ فاذا وضعت حملها بأول دم يظهر منها تمت عدتها ، وحلت للزواج لأنها قد لزمتها الاعتداد بالاقراء بنص القرآن فلا يسقط عنها ، فلو كانت بمن لا تحيض فكان طلاقها باثنا كما ذكرنا ، أو كانت معتقة فاخترت فراقه فانها تتأدى على عدة الشهور وتحل للزواج بتأدها ، ولا معنى للحمل حيثئذ ، وكذلك لو حملت بعد موته فانها تتأدى على عدتها أربعة أشهر وعشر ليال . ثم تحل للزواج بتأدها ، ولا يراعى الحمل وانما نعى بقولنا تحل للزواج أنها يحل لها الزواج ، وأما الوطء فلا ألبتة حتى تضع حملها ثم تطهر من دم نفاسها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٤ مسألة : ومن طلق امرأته ثلاثا كما ذكرنا لم يحل له زواجها الا بعد زوج يظاها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دبر ولا وطنها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها باغما أو بسكر أو بجنون ولا وهو كذلك فان بقي من حسه أو من حسبا في هذه الاحوال أو في النوم ما تدرك به اللذة أحلها ذلك اذا مات ذلك الزوج أو طلقها أو انفسخ نكاحها منه بعد محنته . وكذلك ان كان النكاح صحيحا ثم وطنها في حال لا يحل فيه الوطء من

صوم فرض منه أو منها أو لإحرام كذا أو اعتكاف كذا ، أو وهى حائض فكل ذلك لا يحلها ، ويحلها البعد يتزوجها والذي ان كانت هى ذمية ، ولا يحلها ان كانت أمة وطء سيدها لها ، برهان ذلك قول الله عز وجل : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله) ففى هذه الآية عموم كل زوج ولا يكون زوجا الا من كان زواجه صحيحا . وأما من تزوج بخلاف ما أمره الله عز وجل فليس زوجا ولا عقده زواجا وفيها تحليل رجعت لها بعد طلاق الزوج . وبقي أمر الوطء وأمر موت الزوج الثانى وانفساخ نكاحه فوجدنا مارويناه من طريق أبى داود السجستاني ناسدنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته تنى ثلاثا فتزوجت غيره فطلقها قبل أن يواقعها أتحل لزوجها الاول؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ لا تحل للاول حتى تذوق عسيلة الآخر ويذوق عسيلتها ، ففى هذا الخبر زيادة عموم حلها له بالوطء لا بغيره فدخل فى ذلك موته وانفساخ نكاحه بعد صحته ودخل فى عموم ذوق العسيلة كل ما ذكرنا قبل وبالله تعالى اتوفيق . وانما قلنا إن وطء السيد لا يحلها لزوجها المطلق لها لانه ليس زوجا وانما حلها له تعالى بعد أن تنكح زوجا غيره ، وفى كثير مما ذكرنا خلاف من ذلك عن سعيد بن المسيب قال : كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب فى المطلقة ثلاثا ثم تزوج قال سعيد : أما الناس فيقولون حتى يجامعها وأما أنا فأنى أقول : اذا تزوجها بتزويج صحيح لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الاول *

قال أبو محمد : كان ينبغي لمن يقول فى رده حديث المسح على العمامة وحديث الخمس رضاء أن هذا زائد على القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه الا ما جاء به . وتواتر أن يقول بقول سعيد ههنا لأن خبر عائشة فى ذوق العسيلة زائد على ما فى القرآن لم يأت إلا من طريق عائشة رضى الله عنها التى من قبلها جاء خبر الخمس رضاء . ولا فرق ، ومن طريق ابن عباس وروى غير صحيح من طريق أنس وابن عمر . وكذلك ينبغي لمن قال برد السنة الثابتة فى أن لا يتم بيع الا بأن يفترقا عن موضعهما فانهما تتكثر به البلوى أن يقول بقول سعيد ، ويقول هذا مما تتكثر به البلوى فلو صح ما خفى عن سعيد وجاء عن الحسن أنها لا تحل لزوجها الاول وان وطئها الثانى الا حتى ينزل فيها . ولقد ينبغي للسالكين القائلين إن التحريم يدخل بأرق الاسباب . ولا يدخل

التحليل إلا باعظ الأسباب أن يقول بقول الحسن هذا ولكن تناقضهم أكثر من ذلك . واختلفوا في المسلم يطلق الكتائية ثلاثاً فتزوج كتائياً وبطأها ثم يموت . فقال الحسن البصري . والزهري . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم أنها قد حلت للأول ، وقال ربيعة ومالك : لا يحلها وما نعلم لهم شئاً إلا قولهم ليس له طلاق قلنا : فكان ماذا أي شئ . في ذلك مما يمنع من إحلالها إن مات أو انفسخ نكاحه منها ثم نسلهم إن تزوجها ووطئها ثم أسلم ولم يطأها بعد إسلامه ثم طلقها يحلها له أم لا فإن قالوا لا يحلها له بطل تعليلهم بأنه لا طلاق له إذ قد صح طلاقه وإن قالوا بل يحلها فنقضوا قولهم في أن وطئه الزوج الكتائي لا يحلها ، وأما اختلافهم في النكاح الفاسد فيجوز للناس على هذا الاثني روى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها ، وهذا خطأ لأنه ليس زوجها ولو كان زوجاً ماحل أن يفرق بينهما بلا معنى إلا فساد عقده فقط . وأما الاختلاف في هل يحلها وطئه سيدها إن كانت أمة . فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن زريع نا خالد عن مروان الأصغر عن أبي رافع ، قال دخلنا على عثمان أمير المؤمنين فسلناه عن رجل كانت تحته أمة فطلقها فبانت منه فخلف عليها سيدها ثم خلا عنها وعنده زيد ابن ثابت . ورجل آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالا جميعاً لا بأس به ، ومن طريق حماد بن سلة عن قتادة عن الحسن أن زيد بن ثابت . والزيبر بن العوام نا نا لا يريان بأساً بالأمة يطلقها زوجها فيسراها سيدها ثم يتزوجها زوجها فلا جميعاً إذا لم يرد السيد بذلك إحلالها فليس به بأس . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني . عن الحسن البصري . عن زيد بن ثابت قال السيد زوج ، ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن عطاء . عن ابن عباس في البديت الأمة أنه يحلها أن يطأها سيدها . قال عطاء : من كانت زوجته أمة فبنتها ثم ابتاعها قبل أن تنكح غيره فحلل له وطؤها فإن وطئها ثم أعتقها فله أن يتزوجها فإن أعتقها قبل أن يطأها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا تقسيم لا برهان على محته ، وروينا خلاف هذا عن غيرهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن زريع نا خالد . هو الخفاء . عن الحكم بن عتيبة . عن علي بن أبي طالب قال : حتى تحل له من حيث حرمت عليه يعني الأمة تطلق فيطأها سيدها دون أن تتزوج زوجها آخر . وبه إلى خالد الخفاء عن أبي معشر . عن إبراهيم النخعي . عن عبيدة السلماني . عن ابن مسعود قال لا تحل له الأمن حيث حرمت عليه وصح عن مسروق أنه رجع إلى هذا

القول بعد أن أفي بقول زيد ، وأما هل تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن كانت زوجته وطلقها ثلاثا فقد ذكرنا أنفاً عن عطاء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل بت أمة ثم ابتاعها ولم تنكح بعده أحداً أتحل له قال نعم كان ابن عباس يقول ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن اسماعيل بن أمية . عن ابن قسيط أن كثيراً مولى الصلت طلقها طليقتين ثم اشتراها فأعتقها فقال زيد بن ثابت لو كنت وطئتها بالملك حلت لك ولكن لا تحل لك حتى تنكح زوجاً غيرك * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن مثل قول زيد وعطاء . سواء . وصح عن غيرهم خلاف ذلك ، رويناه أن لا تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن طلقها ثلاثاً عن عثمان وزيد بن ثابت : وصح عن جابر بن عبد الله . وعن علي بن أبي طالب أنه كره ذلك وصح عن مسروق . والنخعي . وعبيدة السلماني . والشعبي . وابن المسيب وسليمان بن يسار *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : ولا يحل للسيد أن يرى من عورتها شيئاً إلا ما يرى من حرمتها ولا أن يلدّها بها القول الله عز وجل (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فم تَعَالَى ولم ينص بخلاف الكتابة والحائض والصائمة فرضاً والمحرمه لأن هؤلاء أئبا حرم نكاحهن فقط وهو الوطء . وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٥ مَسْأَلَةٌ فلو رغب المطلق ثلاثاً إلى من يتزوجه ويطأها ليحلها له فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياها فإذا تزوجها فهو بالخيار أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها فإن طلقها حلت للاول فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبداً ولا تحل له به ولا فرق بين هذا وبين ما ذكرنا قبل في كل نكاح فاسد .

قال أبو محمد : وقال بعض القائلين : لا تكون حلالاً إلا بنكاح رغبة لا ينوي به تحليها للذي طلقها واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب ناظره وابن منصور ناظره . وهو الفضل بن دكين . عن سفيان الثوري عن أبي قيس . هو عبد الرحمن ابن ثروان . عن هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال ولعن رسول الله ﷺ الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة وكل الربا وموكله والمحل والمحلل له وهذا خبر لا يصح في هذا الباب سواء ثم آثار بمعناه إلا أنها هالكة أمام من طريق الحارث الأعور الكذاب أو من طريق إسحاق الفروى ولا خيره .

قال أبو محمد : اختلف الناس في المحلل الآثم الملعون والمحل له الآثم الملعون من هما : فروينا من طريق وكيع . عن سفيان الثوري . عن المسيب بن رافع . عن قبيصة (١) بن جابر قال قال عمر بن الخطاب : لا أوق بمحل ولا بمحلل الأرحمة ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد (٢) بن عياض بن جعدة أنه سمع نافعا يقول : ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل فقال له ابن عمر : عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من ذلك لرجم فيه .

قال أبو محمد : يزيد بن عياض بن جعدة كذاب مذکور بوضع الحديث ، وعن عبد الرزاق . عن سفيان الثوري . عن عبد الله بن شريك العامري قال سمعت ابن عمر يسأل عن طلق امرأته ثم ندم فاراد أن يتزوجها رجل بمحلها؟ فقال له ابن عمر كلاهما زان ولو مكثا عشرين سنة ، ومن طريق وكيع . عن أنس بن مالك قال سمعت ابن عمر بن نافع . عن أبيه أن رجلا سأل ابن عمر عن طلق امرأته ثلاثا فتزوجها هذا السائل عن غير مؤامرة منه أتحل لمطلقها قال ابن عمر : لا إلا بنكاح رغبة كنا نعهده سفاحا على عهد رسول الله ﷺ ، ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد . عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق (٣) التميمي يقول : إن رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ندما وكان له جار فاراد أن يحلل بينهما بغير علمهما فأسألت عن ذلك عثمان فقال له عثمان لا إلا بنكاح رغبة غير مدلسة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه إذا علوا به والواصلة والمستوصلة ولاوى الصدقة والمعتدى والمترد أعزاياء بعد هجرته والمحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن أبي رافع قال : سئل عثمان وعلى وزيد بن ثابت عن الأمة هل يحلها سيدها تزوجها إذا كان لا يريد التحليل يعني إذا بت طلاقا؟ فقال عثمان وزيد نعم . فقام على غضبان وكره قولها ، وعن علي لعن المحلل والمحلل له . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلا سأله عن طلق امرأته كيف ترى في رجل يحلها له فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه . وضح عن قتادة . والحسن . والنخعي قالوا ان نوى واحد من الكح أو المكح (٤) أو المرأة التحليل فلا يصح فان طلقها فلا تحل للذي طلقها . ويفرق بينهما إذا كان نكاحه

(١) وفي النسخة رقم ١٤ عن جابر ولله غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٦ يزيد (٣) وفي النسخة رقم ١٦ مروان (٤) هكذا في النسخ ولله المنكح له

على وجه التحليل . وروى عن الحسن انه سئل عن ذلك ؟ قال : اتق الله ولا تكن مسمار نار في حدود الله . وانه قال : كان المسلمون يقولون : هو التيس المستعار . وعن سعيد بن جبير المحلل ملعون . وروى أيضا عن سعيد بن المسيب وطاوس . وروينا ذلك من طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة أيضا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا مغيرة . ويونس بن عبيد قال مغيرة : عن ابراهيم وقال يونس عن الحسن ثم ذكره نسا كما أوردناه . وقال سفيان الثوري ان تزوجها ليحلها للذي طلقها فاعجبته . قال سفيان يحدد نكاحا ، وقال مالك ان نوى الزوج الثاني ان يتزوجها ليحلها للاول فهو نكاح فاسد مفسوخ ولها عليه المهر الذي سمي لها . ولا تحل بوطئه للاول . وذهب آخرون الى اجازة ذلك . كما روينا من طريق عبدالرزاق عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال : أرسلت امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يرى باسا بالتحليل اذا لم يعلم أحد الزوجين به ، وقال الليث بن سعد : ان تزوجها ثم فارقها لترجع الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك . وانما كان ذلك منه احتسابا فلا باس بان ترجع الى الاول فان بين الثاني ذلك للاول بعد دخوله بها لم يضره ذلك . وهو قول سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر . وصح عن عطاء . فيمن نكح امرأة عامدا محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا باس بذلك . وروينا عن الشعبي لا باس بالتحليل اذا لم يأمر به الزوج وبه يقول الشافعي وأبو ثور قالوا جميعا : المحلل الذي يفسد نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح انه انما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها . فاما من لم يشترط ذلك عليه في عقد النكاح فهو عقد صحيح لا دخلة فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط . نوى ذلك في نفسه أو لم ينوه . قال أبو ثور وهو ماجور . وأما ابو حنيفة وأصحابه فروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل قول الشافعي سواء سواء . وروى أيضا عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه اذا نوى الثاني تحليها الاول لم تحل له بذلك ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وروى عن زفر بن الهذيل وابي حنيفة انه وان اشترط عليه في نفس العقد أنه انما يتزوجها ليحلها للاول ؛ فانه نكاح صحيح ويحصنان به . ويطل الشرط وله أن يمسكها فان طلقها حلت للاول . وروى ذلك عن زفر عن أبي حنيفة والحسن ابن زياد .

قال أبو محمد : أما احتجاج المالكيين بمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فهو ظه عليهم لاهم . أما عمر فلم يأت عنه بيان من هو المحلل الملعون الذى يستحق الرجيم فليسوا أولى به من غيرهم ثم قد خالفوا عمر في ذلك فلا يرون فيه الرجيم . ثم قد أوردنا عن عمر اجازة طلاق المحلل فبطل تعلقهم به . وكذلك الرواية عن علي وابن مسعود ليس فيها عنهما : أى المحللين هو الملعون ونحن نقول ان الملعون هو الذى يعقد نكاحه معلنا بذلك فقط ، وأما عثمان وزيد فهم مخالفون لها في تلك الغتيا بعينها في أن وطه السيد بملك اليمين يحللها للذي يتها ومن الباطل أن يحتج بقولهم في موضع ولا يحتج به في آخر ، هذا تلاعب بالدين . وأما ابن عمر فقد خالفوه في أنه زنا ، وأما ابن عباس فليس عنه بيان أن النكاح فاسد ولا انها لا تحل به ولم قضية خالفوا فيها ابن عباس مع أنه لاحجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الخبر عن رسول الله ﷺ بأنه لعن المحلل والمحل له فنعلم كل ما قاله عليه الصلاة والسلام فهو حق إلا أننا وجميع خصومنا لا تختلف في أن هذا اللفظ منه عليه الصلاة والسلام ليس عموما لكل محل ولكل محل له ولو كان ذلك وأعوذ بالله وقد أعادنا الله تعالى من ذلك للعن كل واحد وكل موهوب له وكل باع وكل متاع له وكل ناكح وكل منكح لأن هؤلاء ظههم محلون شيء كان حراما ومحلل لهم أشياء كانت حراما عليهم ؛ هذا ما لا شك فيه فصحيحنا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أراد بعض المحللين وبعض المحلل لهم فاذا هذا كالمشمس وضوحا وقيتنا لا يمكن سواه فلا يحل لمسلم أن ينسب اليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد أمر كذا إلا بيقين من نص واردة لا شك فيه والافهه كاذب على رسول الله ﷺ ومقول له مالم يقله من خبر عنه بالباطل فاذا هذا ظه يقين فالمحل الملعون والمحل له كذلك إنما هما بلا شك من أحل حراما لغيره بلا نص ؛ ثم نظرنا هل يدخل في ذلك من تزوج وفي نيته أن يحلها مطلقا ثلاثا أم لا يدخل ؛ فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثا فانه بوطئه لها محل والمطلق محل له نوى ذلك أولم ينوه فبطل ان يكون داخلا في هذا الوعيد لأنه حتى ان اشترط ذلك عليه قبل العقد فهو لغو من القول ولم ينعقد النكاح الا صحيحا برأى من كل شرط بل كما أمر الله عز وجل : وأما بنيت لذلك فقد قلنا فيها الآن ما كفى ، والعجب ان المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأته وفي نيته أن لا يمسكها إلا شهرا ثم يطلقها إلا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح فانه نكاح صحيح لا داخله فيه وهو غير ان شاء طلقها وان شاء أمسكها وان انه لو ذكر ذلك في نفس العقد كان عقدا فاسدا مفسوخا فافرق بين ما أجازوه وبين ما منعوا منه وليس هذا قياسا لأحد الناكحين على صاحبه لكنه مذهب باب واحد يبين حكمه قول رسول الله ﷺ الذى قد ذكرناه باسناده عنى لأمى عما حدثت به

أنفسها ما لم يخرج ذلك بقول أو عمل لاسيما وقد جاء في ذلك الخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله التي تطلقها رافة الفرطى وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير أن تريدن أن ترجعن إلى رافة لا حتى يذوق عيشتك وتذوق عيشه أو كما قال عليه الصلاة والسلام فلم يجعل عليه الصلاة والسلام إرادتها الرجوع إلى الذي تطلقها لئلا نأمنها من رجوعها إذا وطئها الثاني فصح بذلك قولنا وبقي قولهم وتأويلهم عاريا من كل برهان ودعوى لاحجة على صحتها: وصح أن المحلل الملعون هو الذى يتزوجها ببيان أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ويعقدان النكاح على هذا فذبحوا حرام مفسوخ أبدا لأنهما تشارطا شرطاً يلتزمانه ليس في كتاب الله تعالى إباحة التزامه وقد قال عليه الصلاة والسلام وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وصح أن كل عقد نكاح أو غيره عقد على أن لاصح له إلا بصحة ما لاصح له فهو باطل لاصحته له وبالله تعالى تاييد: فان ذكروا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أن قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبغ نا اسماعيل بن اسحاق نا اسحاق بن محمد الفروى نا ابراهيم بن اسماعيل الفروى عن داود حدثني عكرمة عن ابن عباس نا رسول الله ﷺ - مثل عن المحلل فقال ولا نكاح الانكاح رغبة لا نكاح الانكاح رغبة لا نكاح دلّة ولا مستهزى بكتاب الله تعالى ثم تذوق المسيلة فهذا حديث موضوع لان اسحاق بن محمد الفروى ضعيف جدا متروك الحديث. ثم عن ابراهيم بن اسماعيل وهو بلا شك إمام بن مجمع واما ابن أبى حبة وطلهما انصارى مدنى ضعيف لا يحتاج بهما: ثم لو صح لم يكن فيه علينا حجة لأنهم لا يأتوننا بأى المحللين أراد عليه السلام وقد يتقبل انه عليه الصلاة والسلام لم يرد كل محل وانما في هذا الخبر انه لا نكاح الا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما أمر الله عز وجل (حتى تنكح زوجا غيره) وهو زوج غيره بلا شك وكما بين عليه الصلاة والسلام حتى يذوق كل واحد منهما عسيلة الآخر فهو اذا وطئها قد ذاق كل واحد عسيلة الآخر وفيه لانكاح دلّة وليس هذا نكاح دلّة. انما الدلّة ان يدلّس له بغير التي تزوج أو الذى يتزوج لا رغبة في نكاح لكن ليضربها في نفسها او ماله او مبيحون نكاح من لا تنكح الا لاله أو لحسبها أو لوجاهة أبيها أو أخوها لا رغبة فيها وهذا تناقض منهم وفيه ولا مستهزى بكتاب الله عز وجل وهذا ليس منهم احد مستهزئا بكتاب الله عز وجل بل كل واحد منهم طامع لكتاب الله عز وجل عاملون به ممتنعون من خلافه اذ قصدوا ما لا يحل له مراجعتها الا بما أمر الله تعالى به إنما المستهزى بكتاب الله عز وجل من يخالف ما فيه أو لوتزوجها قبل زوج فصح ان هذا الخبر على سقوطه عليهم لاهم، وخبر آخر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمران ابن شهاب اخبرهما عن عروة بن

الزير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته بخبر امرأة رفاعة القرظي اذ طلقها ثلاثا وذكرها للنبي ﷺ أنه ليس معه الا مثل هدية من ثوبها وقوله عليه الصلاة والسلام تريد أن ترجعي الى رفاعية لاحتي تدزقي عسك ويذوق عسلك، ثم روي نافع بن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزير عن عائشة أم المؤمنين انها قالت: أتت امرأة أبا النبي ﷺ فقعدت ثم جاءت به بعد فأخبرته أنه قدمها فنها أن ترجع الى زوجها الأول وقال اللهم ان كان (١) إنما بها أن يحلها لرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى ثم أتت أبا بكر وعمر في خلافتهما فنهاها .

قال أبو محمد : فلهذه حجة قاطعة لنا عليهم لان فيه أن رسول الله ﷺ لم يطل نكاحها لعبد الرحمن مع تقديره أنه إنما يريد احلالها لرفاعة لكن لما أنكرت أن عبد الرحمن وطئها . ثم لما علمت أنها لا تحل له الا بعد ان يطأها عبد الرحمن رجعت عن ذلك الانكار وأقرت بأنه وطئها ، وقوله عليه الصلاة والسلام ان كان إنما بها أن يحلها لرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى إنما هو بلا شك انه لا يتم لرفاعة نكاحها مرة أخرى : والمالكيون لا يختلفون اذا لم تكن نية الزوج الثاني احلالها للاول وكانت هي لم توقف بزواجها اياه الا لتحليلها للاول فانها تحل بذلك العقود بالوطء فيه وهذا خلاف لهذا الخبر يقيين وإنما في هذا الخبر انها لا تصدق اذا أنكرت مس الثاني لما ثم علمت أنها لا تحل له الا بوطئها فأنكرت بأنه وطئها وبهذا تقول انها لا تصدق الا حتى يجتمع اقرارها واقرار الزوج بالوطء أو تقوم بوطئها لما بينه وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ولو أخذ لذلك أجره فهي أجره حرام فرض ردها قال أبو محمد : وما ندلم لمن خالف قولنا حاجة أصلا لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا سيما قول مالك الذي خص نية الزوج الثاني دون نيتها ودون نية المطلق .

١٩٥٦ مَسْأَلَةٌ لا يقع طلاق الا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ: إما الطلاق وإما السراح وإما الفراق مثل أن يقول أنت طالق أو يقول مطلقة أو قد طلقتك أو أنت طالقة أو أنت الطلاق أو أنت مسرحة أو قد سرحتك أو أنت السراح أو أنت مفارقة أو قد فارقتك أو أنت الفراق هذا كله اذا نوى به الطلاق فان قال في شيء من ذلك كله لم انو الطلاق صدق في الفتياء ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه وصدق في سائر ذلك في القضاء ايضا .

(١) هكذا في النسخ والمضى إنما نزل بها ووطئها

برهان ذلك قوله عز وجل (ثم طلقتموهن) بقوله تعالى (فطلقوهن) وللطلاق متاع) وقوله تعالى (وسرحوهن سراحاً جيلاً) وقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريحاً بإحسان) وقوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف). (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته) لم يذكر الله تعالى حل الزوج للزوجة إلا بهذه الألفاظ فلا يجوز حل عقدة عقدت بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ إلا بما نص الله عز وجل عليه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) : وأما قولنا ان نوى مع ذلك الطلاق فلقول رسول الله ﷺ : « إنما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » وأما تفريقنا بين ألفاظ الطلاق فلم يوجب أن يعنى قوله فيها : لم أنو الطلاق في القضاء خاصة وراعينا ذلك في الفاظ السراح والفراق فلا نلفظة الطلاق وما تصرف منها لا يقع في اللغة التي خاطبنا الله عز وجل بها في أحكام الشريعة الأعلى حل عقد الزواج فقط لا معنى آخر البتة فلا يجوز أن يصدق في دعواه في حكم قد ثبت بالبينه عليه وفي إسقاط حقوق وجبت يقينا للمرأة بالطلاق قبله وراعينا دعواه تلك في الدنيا لأنه قد يريد لفظاً آخر فيسبقه لسانه إلى ما لم يردده فإذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فقولته كله مقبول لا يجوز أخذ بعضه وإسقاط بعضه ، وأما الفاظ السراح والفراق فانها تقع في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل في شرائعه على حل عقد النكاح وعلى معانٍ آخر وقوعاً مستويًا ليس معنى من تلك المعاني أحق بتلك اللفظة من سائر تلك المعاني فيكون أنت مسرحة أى أنت مسرحة للخروج اذا شئت وبقوله قد فارتك وأنت مفارقة في شيء مما بينهما ما لم توافقه فيه فلما كان ذلك كذلك لم يحز أن يحكم بحل عقد صحيح بكلمة الله عز وجل بغيرهين ما يوجب حلها وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٧ مَسْأَلَةٌ : وما عدا هذه الألفاظ فلا يقع بها طلاق البتة نوى بها طلاقاً أو لم ينو . لافي قتياب ولا في قضاء مثل الخلية والبرية وأنت مبرأة وقد بارأئك وحلك على غاربك والخروج وقد وهبتك لاهلك أو لمن يذكر غير الأهل والتحريم والتخيير والتعليك . وهذه الفاظ جاءت فيها آثار مختلفة الدنيا عن نفر من الصحابة رضی الله عنهم . ولم يأت فيها عن رسول الله ﷺ شيء أصلاً ولا حجة في كلام غيره عليه الصلاة والسلام لا سيما في أقوال مختلفة ليس بعضها أولى من بعض . فاما التحريم والتخيير والتعليك وقد وهبتك فقد ذكرناها قبل ونذكرها هنا ان شاء الله عز وجل ما يسر لنا من أقوال السلف في سائر الألفاظ التي لم تذكرها قبل وهما أيضاً ألفاظ جاءت فيها آثار عن النبي ﷺ وهي البائن والبتة واعتدى وألحقى باهلك وأمرك

يدك : فأما امرك يدك فقد ذكرناه قبل فلا بد من ذكر الآثار التي جاءت في سائر هذه الالفاظ ويان حكها ان شاء الله عز وجل وهما ايضا الفاظ لم يأت في شيء منها أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولكن جاءت فيها فتاوى مختلفة عن نفر من التابعين فذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك ما يبرر الله تعالى لنا ذكره ، واما الالفاظ التي لم يأت فيها أثر لاجل النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين رحمهم الله وانما جاءت فيها فتاوى عن قهء الامصار بأرائهم فلا معنى للاشتغال بها لانه لا يستحل تفريق نكاح مسلم وإباحة فرج مسلمة لغير من أباحه الله تعالى له الا مقلد ضال بتقليده مستهلك هالك ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٥٨ مسألة : في الالفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى بأهلك . واعتدى . والبائن . فاما الحقى بأهلك فكما روينا من طريق البخارى ثنا الحميدى ثنا سفيان الثوري قال : حدثني الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين « أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لها لقد عذت بعظيم الحقى بأهلك » .

قال أبو محمد : وليس في هذا الخبر حجة لمن ادعى ان الحقى بأهلك لفظ يقع به الطلاق لما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم هو الفضل بن دكين نا عبد الرحمن بن الغسيل . عن حمزة بن أبي أسيد . عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ وقد أوتى بالجوينة فأنزلت في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل فنخل ومعهما دابتها فدخل عليه الصلاة والسلام عليه فقال لها هي لي نفسك قالت وهل تهب المصلحة نفسها لسوقة فاهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك فقال قد عذت بمعاذثم خرج فقال يا أبا أسيد اكسها رازقتين (١) والحقها بإهلها : ومن طريق مسلم حدثني محمد بن سهل نا ابن أبي مريم . هو سعيد نا محمد . هو ابن مطرف أبو غسان . أخبرني أبو حازم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله ﷺ امرأة من العرب فامر أبا أسيد أن يرسل اليها فارسل اليها فقدمت فنزلت في أجم (٢) بنى ساعدة فدخل رسول الله ﷺ فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال قد أعذتك مني فقالوا لها أتدريين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله ﷺ جاءك ليخطبك قالت أنا كنت أشقى من ذلك . فهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد

(١) تنية رازقية وهي ثياب كنان يرض (٢) أجم يضمين جسيما آجام وهي الحصون

فلاح انه عليه الصلاة والسلام لم يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها فبطل
تعلقهم بقوله عليه الصلاة والسلام الحقى باهلك، ثم لوصح أنه عليه الصلاة والسلام
كان قد تزوجها فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام ذكر أنه انما طلقها بقوله الحقى باهلك .
ولا تحل النكاحات الصحاح الا يقين . وقد رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا
سليمان بن داود نا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال قال ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن
ابن كعب بن مالك أن عبد الرحمن بن كعب قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديث
تخلفه عن تبوك فذكر فيه أن رسول الله ﷺ أرسل اليه يأمره أن يعتزل امرأته
قال فقلت لرسوله أطلقها أم ماذا أفعل قال لا بل اعتزلها فلا تقربها قال كعب فقلت
لامراتي الحقى باهلك فكوتى فيهم حتى يقضى الله في هذا الأمر فهذا كعب لم ير
الحقى باهلك من ألفاظ الطلاق ولا يعرف له مخالف في ذلك من الصحابة رضى الله
عنه، وروينا عن قتادة أيضا أنه ليس ذلك شيء . وجاءت عن التابعين في ذلك
آثار وروينا عن الشعبي . والحسن : ان من قال لامرأته . الحقى باهلك فهو على ما
نوى وهو قول مالك . والشافعى . وصح عن الحسن : ان نوى طلاقا فهي واحدة
رجعية ، والا فليس بشئ . ورويناه عن الشعبي أيضا : وروى عن عكرمة انها
طلقة واحدة رجعية قط : وعن الزهرى انها طلقة واحدة . وقال أبو حنيفة واصحابه
ان نوى واحدة او اثنتين فهي طلقة واحدة بآنة ولا بد وان نوى ثلاثا فهي ثلاث
وان لم ينو طلاقا فليس طلاقا . قال زفر : وان نوى اثنتين فهي اثنتان . واما
البائن فقيه الخبر الثابت من طريق أحمد بن شعيب انا أحمد بن عبد الله بن الحكم نا
محمد بن جعفر ناشعة عن ابي بكر بن أبي الجهم قال دخلت على فاطمة بنت قيس فذكرت
الحديث وفي آخره وكان زوجها طلقها طلاقا بائنا .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لانه ليس من لفظها انما هو من لفظ من
دونها ، وليس فيه ان رسول الله ﷺ سمع هذه اللفظة فجعلها طلاقا ، ولا حجة فيمن
دونه عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكرنا في باب طلاق الثلاث مجموعة كيف كان طلاق
فاطمة بنت قيس واختلف عن السلف في ذلك فصح عن علي مارويناه عن شعبة ناعطاء
ابن السائب حدثني أبو البحرى عن علي بن ابي طالب انه قال في البائنة هي ثلاث ، ومن
طريق قتادة عن الحسن عن زيد بن ثابت انه قال في البائنة هي ثلاث . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر عن الحسن والزهرى أنهما كانا يجعلان البائنة بمنزلة الثلاث ، وهو قول ابن ابي ليلى
والاو زاعى ، وأبو عبيد ، وروينا غير هذا كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان

الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في الباتنة: هي طلقة واحدة وهو أحق بها، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح أن عمرو بن دينار قال في الباتنة هي طلقة واحدة ويدن، قال ابن جريح فقلت له فإن نوى بها ثلاثا قال هي واحدة ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن عباد - عن عطاة بن أبي رباح أنه قال في الباتنة هي واحدة وهو أحق بها، وهو قول أبي ثور إلا أنه قال لا ينوي، وسواء نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة وهو قول إسحاق بن راهويه وابي سليمان إلا أنهما قالوا ان قال لم أنو طلاقا لم يكن طلاقا؛ وقول ثالث رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال في الباتنة هي واحدة باتنة. وقول رابع له نيته فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث، وان نوى اثنتين فهي اثنتان، وان نوى واحدة فواحدة، وان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاة وهو قول الشافعي، وقول خامس وهو انه في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها واحدة فقط وروى عن ربيعة وهو قول الليث بن سعد، وقول سادس انها في المدخول بها ثلاث، ولا بد وفي غير المدخول بها ما نوى من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وهو قول مالك وأصحابه، ولا ننعم هذا القول عن احد من قبله، وقول سابع انه ان قال لها ذلك في غضب أو في غير غضب مالم يكن في ذكر طلاق فانه ينوي، فان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا، وان قال نويت طلاقا بلا عدد، أو قال نويت واحدة رجعية أو قال نويت واحدة باتنة، أو قال نويت اثنتين رجعتين أو بائنتين فهي في كل ذلك طلقة واحدة باتنة ولا بد، فلو كان ذلك في ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا أنه لا يصدق في قوله لم أنو طلاقا فقط، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وقول ثامن وهو قول سفيان الثوري مثل قول أبي حنيفة سواء سواء في كل ما ذكرنا إلا أنه لم يفرق بين ذكر طلاق وغير ذكره ولا بين غضب وغيره. وقول تاسع وهو قول زفر بن الهذيل مثل قول أبي حنيفة، إلا أنه قال: ان نوى اثنتين فهي اثنتان بائتان ولا بد. وأما البات والتفروين من طريق مسلم ناعية الله بن معاذ العنبري ناأى ناشعة ثاب أبو بكر هو ابن ابي الجهم - انه دخل على فاطمة بنت قيس فخذته عن زوجها طلقها طلاقا باتا، ومن طريق مسلم ناأبو بكر بن أبي شيبة ناعية بن بشر نا محمد بن عمرو ناأبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت كنت عند رجل من بني غزوم فطلقني التفرؤذ كرت الحديث، ومن طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطت (١) فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله ﷺ فوجدت كرت

ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة ، وذكرت الحديث ، ومن طريق مسلم ناعمر و الناقدا
 ناسفان عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت امرأة رفاعة الى النبي
 ﷺ فقالت : كنت عند رفاعة فظلمني فبت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما
 معه مثل هبة الثوب فقال عليه الصلاة والسلام : أتريدن أن ترجعى إلى رفاعة لاحتى
 تنفوق عسيلة و يذوق عسيلتك ومن طريق احمد بن شعيب أنا عمرو بن علي أنا يزيد بن
 زريع ناعمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن امرأة رفاعة قالت : يا رسول الله
 انى كنت تحت رفاعة فظلمني البتة وذكرت الحديث كما أوردناه آنفا حرفا حرفا ،
 ومن طريق ابى داود نا أبو ثور ابراهيم بن خالد الفقيه ناعمد بن ادريس الشافعى
 حدثنى عمى محمد بن على بن شافع عن عبد الله بن على بن السائب عن نافع عن عجير بن عبد
 يزيد عن ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سبيعة البتة فأخبر رسول الله ﷺ
 بذلك وقال : والله ما أردت بذلك الا واحدة فقال له عليه الصلاة والسلام : والله
 ما أردت الا واحدة فقال : ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه رسول الله ﷺ
 ومن طريق ابى داود ناسلمان بن داود العتقى ناجير بن حازم عن الزبير بن سعيده
 الهاشمى عن جده انه أطلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ فقال : ما أردت ؟ قال
 واحدة قال آله قال آله قال عليه الصلاة والسلام هو على ما أردت ؟ وأما من دونه
 عليه الصلاة والسلام فن طريق شعبة ناعطاء بن السائب أخبرنى أبو البختري (١) عن
 على بن ابى طالب انه قال فى البتة هي ثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى
 عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال فى البتة هي ثلاث : ومن طريق ابن وهب أخبرنا مسلمة
 ابن على عن محمد بن الوليد الزيدى (٢) عن الزهرى قال : من بت امرأته لم تحل له حتى تنكح
 زوجا غيره . قال الزيدى وقال الخلفاء مثل ذلك هذا منقطع ورويناه ايضا منقطعاً عن عمر
 ابن الخطاب وعن ابن عباس والقاسم بن مخدور يمة ومكحول والحسن ولا يصح شئ من
 ذلك الا عن على وابن عمر ، وصح عن الزهرى وقادة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ،
 وروى عن سعيد بن المسيب . وهو قول ابى ليلي . والأوزاعى . وأبى عبيد . وقول ثانى
 رويناه من طريق شعبة عن ابى اسحاق الشيبانى عن عبد الله بن شداد بن الهادى عن عمر
 ابن الخطاب قال : البتة واحدة وهو احق بها ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح
 اخبرنى عمرو بن دينار اخبرنى محمد بن عباد بن جعفر الخزمى ان المطلب بن حنطب
 جاء الى عمر بن الخطاب فقال له : انى قلت لامرأتى أنت طالق البتة فلا عمر :

(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ثم تلا : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم) الواحدة تبت ارجع الى أهلك ، وصح هذا عن ايمان بن عثمان . وسعيد بن جبير ، وأبي ثور ، وأبي سليمان إلا أن أباسليمان قال : ان لم ينوطا قافليس طلاقا فان نوى ثلاثا أو اثنتين فهي واحدة رجعية ، وقول ثالث إنه ينوى فيكون مانوى ، صح ذلك عن شريح وهو قول الشافعي وأصحابه . وقول رابع صح عن ابراهيم النخعي ان التبان نواها طلاقه فهي واحدة بآنة ، وان نواها ثلاثا فهي ثلاث ، وقول خامس وهو انه ان قال ذلك لم يدخل بها ، فهي ثلاث ولا بد ، وان قالها لغير مدخول بها فهو على مانوى وان واحدة فواحدة وان اثنتين فاثنتان وان ثلاثا فثلاث وان لم ينو عددا فهي ثلاث ، وهو قول مالك ولا يعرف هذا عن احد من السلف قبله نعى هذا الفرق ، وقول سادس انه ان قال ذلك في ذكر طلاق فان نوى واحدة أو اثنتين أو لم ينو عددا فهي واحدة بآنة ، فان قال لم انو طلاقا لم يصدق فان قال لها ذلك في غير ذكر طلاق فكذلك سواء سواء . إلا أنه ان قال : لم انو طلاقا صدق . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه الا زفر بن الهذيل فانه واقعههم في كل ذلك إلا انه قال ان نوى اثنتين فهي اثنتان باثنتان .

قال أبو محمد : وقد قلنا ونقول لاحقة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لاسيما في أقوال مختلفة لابرهان على صحة شيء منها فلم يبق الا الآثار عن النبي ﷺ : أما التي من طريق فاطمة فقد ينأقبل أنه قد صح أن طلاق زوجها لها كان ثلاثا هكذا أو آخر ثلاث فوجب ضرورة أن قول من قال في خبرها التبانة أو بت طلاقها أو باننا أنه انما عني من عند نفسه آخر ثلاث طلاقات فبطل التعلق بها : وأما حديث امرأه رفاعه فكذلك أيضا لما روياه من طريق مسلم نا عبد بن حمدا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رفاعه القرظي طلق امرأته فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان رفاعه طلقها آخر ثلاث تطليقات و ذكرت الخبر ففسر عبد الرزاق عن معمر ما أحمله غيره : وصح ان طلاقه لها كان آخر ثلاث تطليقات : ثم نظرنا في خبر ركائة فوجدناه من طريق عبد الله ابن علي بن يزيد عن نافع . عن عجير وكلاهما مجهول : ولو صح لقلنا به مبادرين اليه : ثم نظرنا في حديث الزبير بن سعيد فوجدناه ضعيفا والزيبر هذا متروك الحديث ففعل التعلق بكل أثر في هذه المسألة ولا يجعل تحريم فرج علي من أباحه الله عز وجل له وأباحه له حرمه الله عليه بغير قرآن ولا سنة لاسيما قول مالك وأبي حنيفة لا يعرف أحد قال بهما قبلهما (واما اعتدى) فان بعض من لا يبالي بنهر ضلاله بأن يورد الكذب المفتري على

رسول الله ﷺ قد ادعى ان رسول الله ﷺ قال لسودة أم المؤمنين اعتدى فكان طلاقاً
ثم راجعها .
قال أبو محمد : وهذا كذب موضوع ما صح قط ان رسول الله ﷺ طلق امرأته من
نسائه الا حفصة فقيل ثم راجعها . وأما سودة فلا . إنما جاء فيها انها وهبت يومها وليتها لما
أسنت لعائشة رضي الله عنها : وجاء انه عليه الصلاة والسلام أراد فراقها فلما رغبت اليه عليه
الصلاة والسلام في أمسا كما وتجعل يومها وليتها لعائشة لم يفارقها بقي من دونه عليه الصلاة
والسلام فذكر عن ابن مسعود انها طلقة : وصح عن قتادة انها طلقة واحدة فان كررها ثلاث
مرات فهي ثلاث تطليقات إلا ان يقول أردت افهامها فهو كذا قال وروى عن الشعبي هي واحدة
نوى ثلاثاً أو أقل : وعن الحسن ان قال أنت طالق اعتدى فهي اثنتان إلا ان ينوى واحدة
وكان قتادة يجعلها اثنتين : وقال أبو حنيفة : ان نوى بقوله اعتدى طلاقاً فهو طلاق وان قال لم
أنو طلاقاً فان كان في غير غضب وفي غير ذكرك طلاق صدق وان كان في ذكرك طلاق أو في غضب
لم يصدق ولزمته طلقة واحدة رجعية سواء قال لم أنو طلاقاً أو قال نويت طلاقاً بلا عدد أو قال
نويت طلقة رجعية أو قال نويت بآئنة أو قال نويت بثلثين رجعتين أو قال نويت بثلثين
بآئنتين أو قال نويت ثلاثاً قالوا فان قال لها اعتدى اعتدى اعتدى فان قال نويت طلقة واحدة
أو قال لم أنوشيتا فهي ثلاث ولا بد : وان قال نويت بالأولى طلاقاً ونويت بالآئنتين الحيض
صدق قالوا فان قال : اعتدى ثلاثاً سئل عن نيته فان قال نويت واحدة تعد لها ثلاث حيض صدق
قال أبو محمد : هذه شرائع لا تقبل من أحد الا من رسول الله ﷺ عن الله تعالى الذي
لا يسأل عما يفعل وأما من دونه فهي ضلالات ووساوس وتلاعب ونعوذ بالله من
الخذلان مع ان هذه التقاسيم الفاسدة لم تحفظ عن أحد سلف قبل أبي حنيفة : وقال مالك ان
قال لامرأته اعتدى فانه ينوى فان قال لم أنو طلاقاً لم يصدق ولزمته طلقة رجعية : وكذلك
ان نوى طلاقاً بغير عدد : فان قال نويت اثنتين فهي اثنتان وان قال نويت ثلاثاً فهي ثلاث وهذا
أيضاً تقسيم لا يعرف عن أحد قبله فاذ ليس في هذا أثر عن رسول الله ﷺ فلا يحل ابطال
نكاح صحيح وتحريم فرج وحلاله بأمر فاسد بغير نص وبالله تعالى التوفيق . واما الالفاظ
التي فيها آثار عن الصحابة رضي الله عنهم لا عن النبي ﷺ فهي الخلية وقد خلوت مني والبرية
وقد بارأئك وأنت مبرأة وحملك على غاربك والخرج والتخير والتملك وقدم هبتك
فاما التحريم والتخير والتملك وقدم هبتك فقد ذكرناها ونذكر البواق ما هنا ان
شاء الله تعالى (فن ذلك الخلية) رويناه من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل . عن أبيه عن محمد

ابن جعفر عن شعبة . عن عطاء بن السائب . عن أبي البخترى . عن علي بن أبي طالب قال في الخلية اثنتان ثلاث : ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال في الخلية اثنتان ثلاث وهذا قول (١) ابن أبي ليلى . وأبي عبيد وقول ثمان كما روينا من طريق عبد الرزاق . عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي . ان عمر بن الخطاب قال في الخلية هي واحدة وهو أحق بها وصح عن الزهري وقادة انها قالوا جميعا في الخلية وخلوت عنى (٢) هي واحدة رجعية ، وصح عن الحسن أيضا . وعن عطاء ، وهو قول أبي ثور ، وقول ثالث كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن مروان الاصغر قال قال رجل لامرأته ان خرجت فأنت خلية فخرجت ففرق معاوية بن أبي سفيان بينهما فهذا تفريق فقط ولم يذكر انه طلاق ، وقول رابع كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الا علم عن الحسن قال في الخلية قال هي واحدة بآنة ، وقول خامس صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون الخلية ان نوى واحدة فهي واحدة بآنة ، وان نوى ثلاثا فهي ثلاث ، ومن طريق وكيع عن الحسن بن حر عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال في الخلية ان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وصح عن شريح انه قال يدين فان نوى واحدة فهي واحدة بآنة ، وصح عن عطاء انه قال نت خلية أو خلوت منى سواء هي ستة لا يدين وهي طلاق ، وصح عن عمرو بن دينار انما هي واحدة ويدين نوى طلاقا أو لم ينو وعن مروار وعمر بن عبد العزيز انه نوى ويلزمه ما نوى وهو قول الشافعي واسحاق ابن راهويه ، وقول سادس روى عن ربيعة في الخلية اثنتان ثلاث في المدخول بها وفي غير المدخول بها واحدة ، وقول سابع قاله مالك وهو ان الخلية في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى اثنتين فهي اثنتان وان نوى واحدة فواحدة ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ، وقول ثامن قاله أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ان نوى بالخلية ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بآنة فقط قال أبو حنيفة : نوى أصحابه فان قال لم أنوطلاقا فان كان في ذكر طلاق لم يصدق ولزمته واحدة بآنة وان كان في غير ذكر طلاق صدق سواء كان في غير غضب أو في غضب .

قال أبو محمد : ان من الشنع تفريقه بين الغضب وغير الغضب وتسويته مرة بينهما وهذا كله لا يعرف عن أحد قبله ، وقد قلنا : ان تحريم الفروج المحللة وتحليل الفروج المحرمة لا يحل لاحد بغير نص قرآن او سنة عن رسول الله ﷺ واما البرية وانت مبرأة منى وقد بارأك وقد برئت منى : فروينا من طريق عبد الله بن احمد

(١) وفي النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) في النسخة رقم ١٤ منى

ابن حنبل عن ابيه عن محمد بن حعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق حماد بن سلة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق قتادة . عن الحسن بن زيد بن ثابت قال البرية ثلاث، وصح عن قتادة . والزهرى ان البرية ثلاث، وصح عن الحسن ايضا ففرق الزهرى وقتادة بين الخلية وبين البرية كما ذكرنا، وهو قول ابن وهب صاحب مالك، وقول ثاني كما روينا من طريق وكيع عن سفيار الثوري عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب قال في البرية هي واحدة وهو أحق بها وروينا عن ابن عباس ان البرية واحدة وهو قول ابى ثور وابى سليمان واصحابنا . وبعض أصحاب مالك، وقول ثالث صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون في البرية هي واحدة باتة، وقول رابع كما روينا صحيحا عن ابراهيم النخعي قال كان أصحابنا يقولون في البرية ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة باتة، وصح عن ابراهيم ايضا وان نوى اثنتين فاثنتان وهو قول الشعبي وعطاء وعمر بن دينار والشافعي . وقول خامس قاله ربيعة في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة، وقول سادس قاله مالك في البرية في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة الا ان ينوى اكثر فيكون ما نوى، وقول سابع قاله ابو حنيفة واصحابه : الازفر . وسفيان الثوري ان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة رجعية أو باتة أو اثنتين رجعتين أو بائنتين فهي واحدة باتة لا أكثر، قال ابو حنيفة : واصحابه ان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذكر طلاق لم يصدق فان كان في غير ذكر طلاق فهو مصدق سواء كان ذلك في ذكر غضب أو في غير ذكر غضب، وقال زفر كذلك الا أنه قال وان نوى اثنتين فهي اثنتان فاثنتان .

قال أبو محمد : لانهم قول مالك وأبي حنيفة عن أحدهما ولا حجة في أحدهون رسول الله ﷺ وسواء عندهم البرية وقد بارأئك وأنت مبرأة الاروائية عن ابن القاسم صاحب مالك فانه قال من قال قد بارأئك فهي واحدة باتة في المدخول بها .

قال أبو محمد : لا يحل تحريم فرج محلل بحكم الله عز وجل وتحليل فرج محرم بحكمه تعالى بغير نص وبالله تعالى التوفيق، واما المخرج فصح عن علي انه قال اذا قال أنت طالق طلاق المخرج فهي ثلاث، وصح عن الحسن ايضا عن الزهرى في أحد قوله : تقول ثان عن عمر بن الخطاب هي واحدة وهو أحد قول الزهرى، وقول ثالث قال سفيان الثوري له نيته وهو قول اسحاق بن راهويه . ●

قال أبو محمد : قد قلنا إنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حبلك على غاريك فروينا عن مالك أن عمر كتب أن يجلب إلى مكة رجل من العراق قال لامرأته: حبلك على غاريك فأحلفه عند الكعبة ماذا أراد فقال أردت الفراق فقال له عمر: فهو ما أردت فجمع هذا الحكم ثلاثة أوجه ، أحدها التحليف ، والثاني الاستجلاب فيه من العراق إلى مكة ، والثالث أنه على مانوى وروينا عن علي أنه على مانوى ، وقول ثان قاله مالك حبلك على غاريك في المدخول بها ثلاث وفي غير المدخول بها واحدة ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وأما الالفاظ التي لم تأت منها لفظه عن صاحب من الصحابة رضى الله عنهم وإنما جاء فيها أقوال عن نهر من التابعين فند كرمها ما يسر الله تعالى لذكره ان شاء الله عز وجل . فنها قد اعتقتك فروينا عن عطاء ان نوى الطلاق فهو طلاق والا فليس شيئا ، وصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت عتيقة قال: هي واحدة وقال قتادة : ان قال لها أنت حرة فله مانوى . وأما قد أذنت لك فتزوجي فصح عن ابراهيم أنه ليس بشيء ، وصح عنه أيضا ان لم ينوطلا فليس بشيء . وعن الشعبي أقل من هذا يكون طلاقا ، وصح عن قتادة انها طلقة : وروى عن الحسن هي طلقة رجعية . واما اخرجى عن يتي ما يجلسك لست لي بامرأة فصح عن الحسن انه قال من كررها ثلاثا فهي واحدة وينوى ، واما لاحاجة لي فليك فصح عن ابراهيم انه قال له نيته ، وعن الحسن ان نوى الطلاق فهي طلقة وعن مكحول ليس بشيء . ومن طريق وبيع عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان عن قال لامرأته اذهبي حيث شئت لاحاجة لي فليك فقالا جميعا : ان نوى طلاقا فهي واحدة رجعية . واما استبرئي واخرجى واذهبي فصح عن الحسن في جميعها ان نوى الطلاق فهي طلقة ، وصح أيضا عن الحسن فيمن قال لامرأته اذهبي فلاحاجة لي فليك انها ثلاث . واما قد خليت سبيلك لاسيل عليك فروينا عن ابراهيم والشعبي ولم يصح عنهما هي طلقة بائنة . وصح عن الحكم بن عتيبة له نيته ، وصح عن الحسن في لاسيل لي عليك ان نوى طلاقا فهي واحدة رجعية والا فليس بشيء . رويناه أيضا عن الشعبي . وأما من قال: لست لي بامرأة فروينا عن ابراهيم انه قال ما أراه ان كرر ذلك ثلاثا أراد الا الطلاق ، وصح عن قتادة ان اراد بذلك طلاقا فهو طلاق وتوقف فيها سعيد بن المسيب . وأما الفلجى (١) فروينا عن طاوس ان نوى طلاقا فهو طلاق . وأما شأنكم بها فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال رأى الناس انها طلقة ، وعن مسروق وطاوس

وابراهيم ما أريد به الطلاق فهو طلاقه

قال أبو محمد : لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ . فان قالوا: الورع له أن يفارقها . قلنا انما الورع لكل ممت في الأرض أن لا يختلط لغيره بما يهلك به نفسه وأن لا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها واباحته لغيره بغير حكم من الله تعالى ورسوله ﷺ ، وقد قال تعالى : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ومما يبضارن به من أحد إلا باذن الله) ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن طاوس عن ابن عباس انه كان لا يرى الفداء طلاقا حتى يطلق قال ابن عباس: الا ترى انه جل وعز ذكر الطلاق من قبله ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقا ثم قال في الثالثة (فان طلقها فلا تحل له من بعد) فهذا ابن عباس بأصح اسناد عنه لا يرى طلاقا الا بلفظ الطلاق أو ما ساء الله تزوج طلاقا وهذا هو قولنا وقد ذكرنا خلاف أبي حنيفة ومالك لكل من روى عنه في ذلك شيء من الصحابة رضى الله عنهم وما قالاه لم يقله أحد قبلهما بغير نص في ذلك أصلا .

١٩٥٩ مسألة : ولا تجوز الوكالة في الطلاق لأن الله عز وجل يقول : (ولا تكسب ظل نفس الا عليها) فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازاه القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره إلا حيث أجازاه القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ولم يأت في طلاق أحد عن أحد بتوكيله إياه قرآن ولا سنة فهو باطل ، والمخالفون لنا أصحاب قياس يزعمهم وبالضرورة يهوى كل أحد أن الطلاق كلام والظاهر كلام واللعمان كلام والايلا كلام ، ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يظهر أحد عن أحد ، ولا أن يلاع أحد عن أحد ولا أن يولى أحد عن أحد لا بوكالة ولا بغيرها فهلا قاسوا الطلاق على ذلك؟ ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق فإنه خاطب به الأزواج لا غيرهم فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها لانه كان يكون تعديا لحدود الله عز وجل ، وقد قال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم فلا خيار لاحد في خلاف ما جاء به النص وما نعلم اجازة التوكيل في الطلاق عن أحد من المتقدمين الا عن ابراهيم والحسن .

١٩٦٠ مسألة : ومن كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئا ، وقد اختلف الناس في هذا ، فروينا عن النخعي والشمسي . والزهرى اذا كتب الطلاق بيده فهو طلاق

لازمو به يقول الاوزاعي ، والحسن بن حى . واحمد بن حنبل . وروينا عن سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس ومنصور . عن الحسن . فى رجل كتب بطلاق امرأته ثم عماء فقال ليس بنهى الا أن يمضيه أو يتكلم به . وروينا عن الشعبي مثله . وضح أيضا عن قتادة ، وقال أبو حنيفة : ان كتب طلاق امرأته فى الارض لم يلزمه طلاق وان كتبه فى كتاب ثم قال لم أنو به طلاقا صدق فى الفتيا ولم يصدق فى القضاء . وقال مالك : ان كتب طلاق امرأته فان نوى بذلك الطلاق فهو طلاق وان لم ينو به طلاقا فليس بطلاق وهو قول الليث . والشافعى •

قال أبو محمد : قال الله تعالى (الطلاق مرتان) . وقال تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) ولا يقع فى اللغة التى خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب انما يقع ذلك على اللفظ به فصح ان الكتاب ليس طلاقا حتى يلفظه اذ لم يوجب ذلك نص وبالله تعالى التوفيق •

١٩٦١ مسألة ويطلق من لا يحسن العربية بلفظه باللفظ الذى يترجم عنه فى العربية بالطلاق ويطلق الايكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الاشارة التى يوقن بها من سمعها قطعا انهما أرادا الطلاق ، برهان ذلك قول الله عز وجل (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح ان ما ليس فى وسع المرء ولا يستطيعه قد سقط عنه وانه يؤدى بما أمر به ما استطاع قط وبالله تعالى التوفيق •

١٩٦٢ مسألة : ومن طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهى امرأته كما كانت يتوارثان ان مات احدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها فاذا بلغها الخبر من تصدقه أو بشهادة قبل فى الحكم فحينئذ يلزمها الطلاق ان كانت حاملا أو طاهرا فى طهر لم يحسب فيه • برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واقفوا الله ربكم لا تخرجوهن من يوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فهذه صفة طلاق المدخول بها . وقال تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو ترضوا لمن فريضة وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالكتم عليهن من عدة تعتدونها فغتهن وسرحوهن سرا حجيلا) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقات

عليهن وان كن أولات حمل فأفقوا عليهن حتى يضمن حملهن) فهذه صفة طلاق غير المدخول بها ويدخل فيه طلاق الثلاث المجموعة وآخر الثلاث وبالضرورة يوقن كل ذى حس سليم أن من طلقها فلم يبايها الطلاق فقد ضارها ومضارها حرام فتعطل مردود باطل والمعصية لا تنوب عن الطاعة وبالضرورة يوقن كل أحد أن من فعل ذلك فلم يسرحها سراحا جليلا . ومن لم يطلق للعدة ولم يحص العدة فلم يطلق كما أمره الله تعالى ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلا (فان ذكرنا ذلك) ما روينا من طريق أحمد بن شعيب قال أنا عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي بكر هو ابن أبي الجهم قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ارسل الى زوجي بطلاق فشددت على ثيابي ثم أتيت النبي ﷺ فقال كم طلقك قلت ثلاثا وذكر الحديث قلنا : نعم وهذا قولنا ولم نقل قط انه لا يلزمها الطلاق اذا بايها وسنذكر ان شاء الله تعالى في باب العدد من قال من السلف ان من طلقها زوجها وهو غائب فاما لا تلزمها العدة الا من حين يبايها الخبر وهذا يدل على انها لم يازمها الطلاق الا من حين لزمتها العدة لا قبل ذلك اذ لا يجوز في دين الاسلام أن يحال بزمان بين الطلاق وبين أول عدتها ولا يجوز أن تكون امرأة ذات زوج موطوءة منه خارجة عن الزوجية بطلائه وفي غير عدة هذا خلاف القرآن والسنة فكيف وقد جاء خبر فاطمة بخلاف ما ذكر أبو بكر بن أبي الجهم كما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا حسين بن محمد نا شيان - هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن وذكرت الخبر فان قيل : فأنتم لا تجيزون الطلاق الى أجل ولا الطلاق بصفة وتحتجون بأن كل طلاق لا يقع حين يوقع فن المحال ان يقع حين لم يوقع فكيف أجزتم طلاق الغائب . قلنا : لأن الله عز وجل علنا الطلاق في كل صنف من المطلقات وفي المطلقة الصغيرة التي لم تخاطب والمجنونة وهما لا يلزم خطاهما بالطلاق وقد يطلق المطلق عند باب الدار ويعت اليها الخبر وعلى أذرع منها واذا جاز ذلك فلا فرق بين الطلاق في البعد ولو أقصى المعمور وبين الطلاق خلف حائط وليس ذلك طلاقا الى أجل انما هو طلاق لازم اذا بلغها أو بلغ أهلها ان كانت ممن لا تخاطب فيقع بذلك حل النكاح كما يقع بالفسخ ولا فرق والله تعالى التوفيق * ١٩٦٣ مسألة : ومن طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق * برهان ذلك الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « عني لا مني عما حدثت به أنفسها ما لم تخرجه بقول أو عمل »

أو كما قال عليه الصلاة والسلام فصح ان حديث النفس ساقط ما لم ينطق به وكذلك العتق في النفس والمراجعة في النفس والمبة والصدقة في النفس والاسلام في النفس كل ذلك ليس بشيء . وللسلف في ذلك ثلاثة أقوال أحدها كما قلنا روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء . وبه الى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ليس طلاقه ولا عتاقه في نفسه شيئا قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار ان رجلا طلق امرأته في نفسه فانتزعت منه فقال جابر بن زيد لقد ظلم : وروينا ذلك أيضا عن الشعبي . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالوا جميعاً : من طلق في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء . وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم . وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر قال سئل عنها ابن سيرين فقال أليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئا فهذا توقف ، وقول ثالث انه طلاق روى عن الزهري ورواه أشهب عن مالك .

قال أبو محمد : الفرض والورع أن لا يحكم حاكم ولا يفتى مفت بفراق زوجة عقد نكاحها بكتاب الله عز وجل وستة رسوله محمد ﷺ بغير قرآن أو ستة ثابتة ، واحتج من ذهب الى هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى » .

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفرد فيه النية عن العمل ولا العمل عن النية بل جمعهما جميعاً ولم يوجب حكماً بأحدهما دون الآخر ، وهكذا تقول ان من نوى الطلاق ولم يلفظ به أو لفظ به ولم ينو فليس طلاقاً الا حتى يلفظ به وينو به الا ان يخص نص شيئا من الأحكام بالزامة بنية دون عمل أو بعمل دون نية فتقف عنده وبالله تعالى التوفيق ، واحتجوا أيضا بأن قالوا انكم تقولون من اعتقد الكفر بقلبه فهو كافر وان لم يلفظ به وتقولون ان المصير على المعاصي عاص آثم معاقب بذلك ، وتقولون ان من قذف محصنة في نفسه فهو آثم ، ومن اعتقد عداوة مؤمن ظلماً فهو عاص لله عز وجل وان لم يظهر ذلك بقول أو فعل ومن أعجب بعلمه أو رايه فهو هالك ، قلنا أما اعتقاد الكفر فان القرآن قد جاء بذلك نصاً قال تعالى : (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم) فخرج هؤلاء بنصوص القرآن والسنة عما عصى عنه وأيضا

فان العفو عن حديث النفس انما هو عن أمة محمد ﷺ فضيلة لهم بنص الخبر ، ومن أسرار الكفر فليس من أمته عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن هذه الفضيلة ، وأما المصر على المعاصي فليس كما ظنتم صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من هم بسيرة فلم يعملها لم تكتب عليه » فصح ان المصر الآثم باصراره هو الذى عمل السيئة ثم أصر عليها ، فهذا جمع نية السوء والعمل السوء معا ، وأما من قذف محصنة في نفسه فقد نهاه الله عز وجل عن الظن السوء وهذا ظن سوء فخرج عما عفى عنه بالنص ولا يحل أن يقاس عليه غيره فيخالف النص الثابت في عفو الله عز وجل عن ذلك ، واما من اعتقد عداوة مسلم فإن لم يضربه بعمل ولا بكلام فانما هو بغضة وبغضة التي لا يقدر المراء على صرفها عن نفسه لا يؤاخذ بها فان تعمد ذلك فهو عاص لأن ما مور بموا الالة المسلم ومحبه فعمدى ما أمره الله تعالى به فلذلك أثم وهكذا الرباء والعجب قد صح النهى عنهما ، ولم يأت نص قط بالزام طلاق أو عتاق أو رجعة أو هبة أو صدقة بالنفس لم يلفظ بشئ من ذلك فوجب انه كله لغو والله تعالى التوفيق .

١٩٦٤ مسألة: ومن طلق وهو غير قاعد الى الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق وان لم تقم عليه بينة لكن أتى مستقبيا لم يلزمه الطلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقول رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أن لا عمل الابنية ولا نية إلا بعمل . وأما اذا قامت بذلك بينة فاه حق قد ثبت وهو في قوله لم أنو الطلاق مدع بطلان ذلك الحق الثابت فدعواه باطل ، رويانا من طريق وكيع عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خيشمة ابن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سمنى فساها الظبية قالت ما قلت شيئا قال فها ما أسميك به قالت سمنى خلية طالق قال فانت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب فقالت ان زوجي طلقني فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها : خذ يدها وادرج رأسها .

قال أبو محمد : أما مثل هذا حتى لو قامت به بينة لم يكن طلاقا ، وروى قولنا عن إياس بن معاوية ، وقال مالك اذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شئ ثم بدا له فترك اليمين فليست طالفا لأنه لم يرد أن يطلقها ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال الشافعى ما غلب المراء على لسانه بغير اختيار منه لذلك فهو كلاقول لا يلزمه به طلاق ولا غيره ، قال أبو حنيفة وأصحابه : من أراد أن يقول شيئا لامرأته فسبقه

لسانه فقال : انت طالق لزمه الطلاق في القضاء وفي الفتيا وبينه وبين الله عز وجل ، وكذلك لو أراد أن يقول : أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار فقال : أنت طالق ثلاثا ثم بدله عن البين أو قطع به عن ذلك قاطع فلم يلفظ بما أراد أن يقول فهي طالق في الفتيا والقضاء وبينه وبين الله عز وجل سواء. دخلت الدار أولم تدخل ، قال أبو حنيفة : فلو أراد أن يقول انت حرة ان دخلت الدار فقال أنت حرة ثم بدله عن البين أو قطعه عنه قاطع فهي حرة في الفتيا وفي القضاء وبينه وبين الله عز وجل دخلت الدار أولم تدخل فلو أراد أن يقول لها كلاما فاقطع فسبقه لسانه فقال انت حرة قال أبو حنيفة : لا تكون بذلك حرة ولا يلزمه العتق بخلاف الطلاق وبخلاف المسألة في العتق التي ذكرنا آنفا ، وقال أصحابه كل ذلك سواء .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد والمناقضة ، وأما قول مالك فناقض لقوله في التحريم وفي حبلك على غاربك وسائر ما رأى التحريم يدخل فيه بأرق الأسباب وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٥ مسألة : ولا يلزم المشرک طلاقه وأما نكاحه وبيعه وابتاعه وهبته وصدقته وعقته ومؤاجرته فجائز لكل ذلك ، برهان ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وقول الله عز وجل : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح بهذين النصين أن كل من عمل بخلاف ما أمر الله عز وجل به أو رسله عليهم السلام فهو باطل لا يعتد به ، ولا شك في أن الكافر مأمور بقول لا إله الا الله محمد رسول الله ملزم ذلك متوعد على تركه بالخلود بين اطباق النيران فكل كلام قاله وترك الشهادة المذكورة فقد وضع ذلك الكلام غير موضعه فهو غير معتد . فان قيل فمن اين أجزتم سائر عقوده التي ذكرتم . قلنا اما النكاح فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح أهل الشرك وأبقاهم بعد اسلامهم عليه وأما بيعه وابتاعه فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعامل تجار الكفار ، ومات عليه الصلاة والسلام ودرعه مرهونة عند يهودى في اصواع شعير ، واما مؤاجرته فلا زرسول الله صلى الله عليه وسلم استأجر ابن ارقط ليدل به الى المدينة وهو كافر وعامل يهود خبير على عمل ارضها وشجرها بنصف ما يخرج الله عز وجل من ذلك ، واما هبته وصدقته وعقته فلقول حكيم بن حزام يا رسول الله اشياء كنت اتخبط بها في الجاهلية من عتاقه وصلة رحم وصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلت على ما أسلفت من خير « فسمى عليه الصلاة والسلام كل ذلك خيرا واخبر انه معتدله بفقى الطلاق لم يأت في امضائه نص ثبت على اصله

المقدم . فان قيل قد قال الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله اليك) قلنا نعم ، وهذا الذى حكنا به بينهم هو بما انزل الله تعالى في ذكرنا ، وقد اختلف الناس في هذا فرواياه من طريق قتادة ان رجلا طلق امرأته طلقين في الجاهلية وطلقة في الاسلام فسأل عمر فقال له عمر لا أمرك ولا انهاك . فقال له عبد الرحمن بن عوف لكتبتى أمرك ليس طلاقك في الشرك بشيء ، وهذا كان يفتى قتادة بوصح عن الحسن وريعة وهو قول مالك وابي سليمان واصحابهما ، وصح عن عطاء . وعمر بن دينار . وفراس الحمداني . والزهري . والنخعي . وحامد بن ابى سليمان إجازة طلاق المشرك وهو قول الأوزاعي . وأبي حنيفة . والشافعي واصحابهما ، فان قيل : فقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء في الجاهلية ثم جاء الاسلام فارجعن الى أزواجهن .

قال أبو محمد : هذا لاحجة فيه لوجه ، أولها انه مرسل ، وأين عمرو بن دينار من الجاهلية وثانيها انه ليس فيه ان رسول الله ﷺ منع من ذلك ، وثالثها ان لم يمنع نحن من أن يكون قوم رأوا ان ذلك نافذ ولا حجة في ذلك الا أن يعلمه عليه الصلاة والسلام فيقره .

١٩٦٦ مسألة وطلاق المكره غير لازم له . وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن علي بن حنظلة عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب ليس الرجل بأمين على نفسه اذا أخفته أو ضربته أو أوثقته ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الملك بن قدامة الجعي حدثني أبي ان رجلا تدلى بجبل ليشتار عملا فأتت امرأته فقالت له لا قطعن الجبل أولتلقني فنادى الله تعالى فأبت فطلقها فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فان هذا ليس بطلاق ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن ان علي بن أبي طالب كان لا يجيز طلاق المكره ، ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ثابت الأعرج قال سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشيء ؛ ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا عبيد الله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدني عن ابن عباس قال ليس لمكره ولا لمضطر طلاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن ابن عباس انه كان لا يرى طلاق المكره شيئا

وصح عن الحسن البصري طلاق المكره لا يجوز وهو أحد قول عمر بن عبدالعزيز، وصح أيضاً عن عطاء . وطاوس و أبي الشعثاء جابر بن زيد . وعن الحجاج بن المنهال نا أبو عروانة عن المغيرة عن ابراهيم قال الطلاق ما عني به الطلاق وهو قول مالك . والأوزاعي والحسن بن حي . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم وأحد قول الشافعي . وروى خلاف ذلك عن عمر كما روينا عن سعيد بن منصور نا فرج بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل المعافى ان امرأة سلت سيفاً فوضعت على بطن زوجها وقالت والله لا نفذك أو لنطلقني فطلقها ثلاثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فامضى طلاقها : وعن ابن عمر روينا عنه انه سأل رجل فقال له انه وطئ . فلان على رجلى حتى أطلق امرأتى فطلقها فكره له الرجوع اليها ، وهذا يخرج على انه لم يرد ذلك اكراها ، وروى أيضاً عن عمر بن عبدالعزيز وروينا عن علي بن أبي طالب كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه . وقد روينا عنه قبل ابطال طلاق المكره ، وروى أيضاً عن ابراهيم وصح عن أبي قلابة . والزهرى . وقتادة . وسعيد بن جبير وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه . وقول ثالث وهو ان طلاق المكره ان اكراهه للصوم لم يلزمه وان اكراهه السلطان لزمه روينا عن الشعبي ، وقول رابع روينا عن ابراهيم انه قال ان اكراهه ظلماً على الطلاق فورك الى شيء آخر لم يلزمه فان لم يورك لزمه ولا يتنفع الظالم بالتوريك وهو أحد قول سفيان ه

قال أبو محمد : احتج من أجاز به بخبر روينا عن طريق بقية عن الغازي بن جبلة عن صفوان بن عمرو الأصم الطائي عن رجل من اصحاب رسول الله ﷺ وأن رجلاً جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني أو لا ذبحك فاشدها الله تعالى فابت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لا قبله في الطلاق ، ومن طريق سعيد بن منصور حدثني الوليد بن مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلي انه سمع صفوان يقول ان رجلاً جلست امرأته على صدره فوضعت السكين على فؤاده وهي تقول لتطلقني أو لاقتلك فطلقها ثم أتى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام لا قبله في الطلاق ، وهذا خبر في غاية السقوط ، صفوان منكر الحديث ، وبقية ضعيف ، والغازي بن جبلة معوز . وذكرنا خبراً آخر من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » وهذا شر من الأول لأن عطاء بن عجلان مذكور بالكذب : والعجب ان المحتجين به أول المخالفين له لأصل فاسد لهم ، اما أصلهم فانهم يقولون

في الأخبار الثابتة إذا خالف شيئا منها راويه فهو دليل على سقوطه وهذا خبر أنما ذكر من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس إبطال طلاق المكره كما ذكرنا آنفاً ، وأما خلافهم له فأنهم لا يجيزون طلاق الصبي الذي لم يبلغ وعموم هذا الخبر المعلوم يقتضى جوازه كما يقتضى عندهم جواز طلاق المكره : فإن ادعوا في إبطال طلاق الصبي الإجماع على عادتهم في استسهال الكذب في دعوى الإجماع بين كذبهم مارونيا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن سمع على بن أبي طالب أنه كان يقول : « اكنتموا الصيان النكاح » ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم أنا المغيرة عن إبراهيم أنه كان لا يهاب شيئا من أمر الغلام إلا الطلاق ، ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في طلاق الصبي قال : إذا صام رمضان وأحصى الصلاة جاز طلاقه ، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكتنون الصيان النكاح إذا زوجهم مخافة الطلاق ، فإن قيل ففى هذا الخبر وكان إذا وقع لم يره شيئا قلنا : نعم هذه حكاية عن إبراهيم لا عن أصحابه الذين حكى عنهم كتمان الصيان زواجهم مخافة الطلاق ، واحتجوا أيضا بآثار فيها « ثلاث جدهن جدوهن جد . النكاح . والطلاق . والرجعة » ، وهى أخبار موضوعة لأنها إنما فيها حكم المأذول والجاد لا ذكر للمكره فيها ، وبعد فأنما رويناها من طريق عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو منكر الحديث مجهول لأن قوما قالوا عن عبد الرحمن بن حبيب وقوما قالوا حبيب بن عبد الرحمن وهو مع ذلك متفق على ضعف روايته ، أو من طريق وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة « أن رسول الله ﷺ قال ما بالرجال يلعبون بجدود الله يقول أحدهم قد طلقت ثم راجعت » وهذا مرسل ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا جواز طلاق مكره . أرعن الحسن أن رسول الله ﷺ قال : « من طلق لاعبا أو أنكح لاعبا أو نكح لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز » ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا لطلاق مكره أثر ، ومن طريق فيها إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى وهو مذكور بالكذب ثم ليس فيه إلا من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا وليس فيه للمكره ذكر . أو من طريق ابن جريج أن رسول الله ﷺ وهذا فاحش الانقطاع ثم ليس للمكره ذكر وإنما فيه من نكح لاعبا أو طلق لاعبا ، وإن قالوا هو طلاق : قلنا كلاليس طلاقا إنما الطلاق ما نطق به المطلق مختارا بلسانه قاصدا بقلبه كما أمر الله تعالى وأتم تسمون نكاح المنعة ونكاح عشر نكاحا فأجيزوه لذلك فاذ قد بطل كل ما هو به فعلينا إيراد البرهان بحول الله

وقوته على بطلان طلاق المكره : فمن ذلك قول رسول الله ﷺ : « اتما الاعمال بالنيات واتما لكل امرئ ما نوى » فصح ان كل عمل بلا نية فهو باطل لا يعتد به وطلاق المكره عمل بلا نية فهو باطل واتما هو حاكما امران بقوله فقط ولا طلاق على حاك كلاما لم يعتقه وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، وروناه من طريق الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عيين بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن أعظم تناقضهم انهم يحزمون طلاق المكره ونكاحه وانكاحه ورجعته وعقه ولا يجوزون بيعه ولا ابتياعه ولا بهت ولا اقراره ، وهذا تلعب بالدين ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٦٧ مَسْأَلَةٌ ومن قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا ، وكذلك لو قال دل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة يلزمه كل ذلك ، وقالت طائفة ان عين قبيلة أو بلدة أو امرأة أو مدة قرية يعيش البهائم فان عم لم يلزمه ، وقالت طائفة بكره له أن يتزوجها فان تزوجها لم تمنعه ، ولم يفسخه ، فمن روى عنه قولنا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن علي بن أبي طالب قال : « لا طلاق إلا من بعد نكاح وازساها فليس بطلاق » ، ومن طريق أبي عبيد ناهشيم المبارك بن فضالة عن الحسن بن علي بن أبي طالب انه سئل عن رجل قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال على ليس طلاق الا من بعده لك ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول قال ابن عباس : « لا طلاق إلا من بعد نكاح » قال عطاء : فان حلف بطلاق مالم ينكح فلا شيء ، قال ابن جريج : بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول : ان طلق مالم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس : اخطأ في هذا . ان الله عز وجل يقول : (اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتنهم ، ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر . وعطاء بن أبي رباح ظاهرا عن جابر بن عبد الله يرفعه لا طلاق قبل نكاح ، وصح عن طاووس ، وسعيد بن المسيب . وعطاء . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وعروة بن الزبير . وقتادة . والحسن . وهب بن منه . وعلي بن الحسين . والقاسم بن عبد الرحمن . وشريح القاضي . وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين . وعكرمة ، وهو قول سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهاد والشافعي واصحابه . واحمد واصحابه واسحاق بن راهويه وأبو سليمان واصحابه وجمهور اصحاب الحديث . وأما من كره ذلك ولم يفسخه

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فكرهه ، وهو قول الأوزاعى ، وروى عنه أنه قال : ان تزوجها لم أمره بفراقها ، وان كان لم يتزوجها لم أمره أن يتزوجها . وهو قول سفیان الثوري قليل له أحرام هو ؟ فقال ومن يقول انه حرام من رخص فيه أكثر عن شدد فيه . وبه يقول أبو عبيد ه والقول الثالث فى الفرق بين التخصيص والعموم روينا من طريق مالك عن سعيد ابن عمرو بن سليم عن القاسم بن محمد أن رجلا قال : ان تزوجت فلانة فهي على كظهر أمى فتزوجها فقال له عمر بن الخطاب لا تقربها حتى تكفره

قال أبو محمد : ليس هذا موافقا لهم لأنه قد روى عن عمر أنه وانعم فهو لازم نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل . بلغنى عن ابن مسعود أنه قال : من قال كل امرأة أنكحها فهي طالق ان لم يسم قبيلة أو قرية أو امرأة بعينها فليس بشئ . وقد ذكرناه قبل عن ابن مسعود مجملا ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة عن محمد بن قيس هو المرهبي قال : سألت ابراهيم النخعي عن رجل قال فى امرأة ان تزوجتها فهي طالق فذكر ابراهيم عن عقمة أو عن الأسود ان ابن مسعود قال : هى كما قال : ثم سألت الشعبي وذكرته له قول ابراهيم النخعي فقال صدق ، ومن طريق أبي عبيد عن هشيم أنا مغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال : ليس بشئ . هذا رجل حرم المحصنات على نفسه فليزوج قال : فان سماها او نسبها أو سمى مصر أو وقت وقتا فهي كما قال . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشئ . فان وقت لزمه ، ومن طريق أبي عبيد نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال : من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فهي كما قال : وهو قول الحكم بن عتيبة . وروية . والحسن بن حى . واليث بن سعد . ومالك وأصحابه ، والقول الرابع انه يلزمه وانعم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن أبي محمد عن عطاء الخراساني عن ابى سلمة ابن عبد الرحمن أن رجلا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فقال له عمر بن الخطاب هو كما قلت . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة اشترىها فهي حرة قال الزهري هو كما قال : ومن طريق أبي عبيد نا يحيى بن سعيد القطان وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال : كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق قبل النكاح كما قال ، ومن

طريق ابى عبيد ناوران عن شجاع عن خفيف قال: سألت مجاهدا عن قول من قال: طلق قبل أن (١) يملك فعابه مجاهد وقال ماله (٢) طلاق إلا بعد ما ملك وهو قول عثمان البتي وأبى حنيفة.

قال ابو محمد: فنظرنا فيما احتج به من اجازته بكل حال فوجدنا قائلهم قال: لا تخالفونا فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا بنت منى انه ليس شيئا فصح ان الطلاق معلق بالوقت الذى اضيف اليه.

قال ابو محمد: هذا فاسد لانه لم يخرج الطلاق كما أمر بل لم يوقعه حين نطق به وأوقعه حيث لا يقع فهو باطل فقط، وقالوا قسناه على النذر. قلنا: القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه باطلا لان النذر جاء فيه النص ولم يأت في تقديم الطلاق قبل النكاح نص. والنذر شئ يتقرب به الى الله عز وجل وليس الطلاق مما يتقرب به الى الله عز وجل ولما نذر الله تعالى عباده اليه وحضهم عليه وهم لا يخالفوننا في أن من قال على نذر لله تعالى أن أطلق زوجتي انه لا يلزم طلاقها، وهذا يطل عليهم بمهمهم في ذلك بقوله تعالى: (أو فوا بالعقود) لأن الطلاق عقد لا يلزم الوفاء به لمن عقده على نفسه. بمعنى عقد ان يطلق إلا أنه لم يطلق فليس الطلاق من العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها قبل أن ترفع وقالوا قسناه على الوصية.

قال ابو محمد: وهذا من أرذل قياسهم وأظهرها فسادا لان الوصية نافذة بعد الموت ولو طلق الحى بعد موته لم يحز والوصية قريبة الى الله عز وجل بل هي فرض والطلاق ليس فرضا ولا مندوبا اليه وما وجدنا لهم شعبا غير هذا، وهو قول لم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم لأن الرواية عن عمر موضوعة فيها باسین وهو هالك وأبو محمد يجهول ثم هو منقطع بين أبى سلمة وعمر. ثم نظرنا في قول من الزمه ان خصولم يلزمه إن عم فوجدناه فرقا فاسدا ومناقضة ظاهرة، ولم نجد لهم حجة أكثر من قولهم اذا عم قد ضيق على نفسه. فقلنا ماضيق بل في الشراء فسحة ثم هلك انه قد ضيق فاين وجدتم أن الضيق في مثل هذا يبيع الحرام، وأيضا فقد يخاف في امتناعه من نكاح التي خص طلاقها ان تزوجها أكثر مما يخاف لو عم لكفها فوضع فساد هذا القول لتعريه عن البرهان جملة، وجدناه أيضاً لا يصح عن أحد من الصحابة لأنه اما منقطع. واما من طريق محمد بن قيس المرهمي وليس بالمشهور: ثم رجعنا الى قولنا فوجدنا الله تعالى يقول: «اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن»، وقال تعالى: (يا أيها

الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) فلم يجعل الله تعالى الطلاق الا بعد عقد النكاح ، ومن الباطل أن لا يقع الطلاق حين إيقاعه ، ثم يقع حين لم يوقعه إلا برهان واضح . ووجدناه انما طلق اجنية وطلاق الاجنية باطل ، والدجب ان المخالفين لنا أصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون فيمن قال لا مرأته ان طلقك فانت مرتجة متى طلقها انها لا تكون مرتجة حتى يتبدى النطق بارتجاعه لها ووجدناه ان لا يختلفون فيمن قال اذا قدم ابى فزوجينى من نفسك فقد قبلت نكاحك فقالت هى وهى ماله امر نفسها وأنا اذا جاء أبوك فقد تزوجتك ورضيت بك زوجا فقدم أبوه فانه ليس بينهما بذلك نكاح أصلا ولا يختلفون فيمن قال لاخر اذا كسبت مالا فانت وكيل فى الصدقة به فكسب مالا فانه لا يكون الاخر وكيل فى الصدقة به إلا حتى يتبدى اللفظ بتوكيله فلا ندرى من أين وقع لهم جواز تقديم الطلاق والظهار قبل النكاح وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكذلك لا يختلفون فيمن قال لاخر زوجنى ابتك انت ولدت لك من فلانة فقال الآخر: نعم قد زوجتك ابنتى ان ولدتا لى فلانة فولدت له فلانة ابنة فانها لا تكون له بذلك زوجة ، وقد جاء افاذ هذا النكاح عن ابن مسعود والحسن ، رويانه من طريق حماد ابن سلة اخبرنى يحيى بن سعيد التيمى عن الشعبي عن ابن مسعود بذلك وقضى لها بصداق احدى نساءها ولا يعرف لابن مسعود فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يختلفون فيمن قال لاخر: اذا وكلتى بطلاق امرأتك فلانة فقد طلقتهما ثلاثا ثم وظه الزوج بطلاقها انها لا تكون بذلك طالفا ولا يختلفون فيمن قال ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوجها فطلقها إثر تمام العقد ثلاثا ثم أنت بولد تمام ستة أشهر من حين ذلك فانه لاحق به ، وهذه كلها مناقضات فاسدة وبالله تعالى التوفيق •

١٩٦٨ مسألة : وطلاق السكران غير لازم ، وكذلك من قد عقله بغير الخمر؛ وحده السكر هو أن يخلط في كلامه فيأتى بما لا يعقل وبما لا يأتي به إذا لم يكن سكران وان أتى بما يعقل فيخلط ذلك لأن المجنون قد يأتي بما يعقل ويتحفظ من السلطان ومن سائر المخاوف ، وأما من ثقل لسانه وتخل مخرج كلامه وتخلبت مشيته وعريده فقط إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل فليس هو سكران ، برهان ذلك قول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فبين الله تعالى ان السكران لا يعلم ما يقول : فمن لم يعلم ما يقول فهو سكران ، ومن علم ما يقول فليس بسكران . ومن خلط فأتى بما يعقل ومالا يعقل فهو سكران لانه لا يعلم

مايقول، ومن أخبر الله تعالى انه لايدري مايقول فلا يحل أن يلزم شيئا من الاحكام لاطلاقا ولا غيره لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوى الالباب، وقد اختلف الناس في هذا فمن روى عنه خلاف ماقلنا كما رويناه من طريق عبدالرحمن ابن مهدي عن خراش بن مالك الجهضمي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه ان رجلا من أهل عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب الى عمر بذلك فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي ليلى ان رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما، ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم - وهو سعيد - عن ناجية بن أبي بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان معاوية أجاز طلاق السكران، ورويناه عن ابن عباس من طرق لم تصح لان في إحدى طريقه الحجاج بن ارطاة وفي الأخرى ابراهيم بن أبي يحيى، وصح عن النخعي. وابن سيرين. والحسن. وميمون بن مهران. وحيد بن عبد الرحمن. وعطاء وقتادة. والزهرى. الا أنه فرق بين أحكامه. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال يجوز طلاق السكران وعتقه ولا يجوز نكاحه ولا شراؤه ولا بيعه: ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب يجوز طلاق السكران ولا تجوز هبته ولا صدقته، وصحت اجازة طلاق السكران عن الشعبي. ومجاهد. وسعيد بن المسيب. وجابر بن زيد. وعمر بن عبدالعزيز. ورويناه عن عطاء بن أبي رباح. وسليمان بن يسار. وهو قول ابن شبرمة وتوقف في نكاحه وأجاز ابن أبي لبي كلاً الأمرين. ومن أجاز طلاقه سفیان الثوري. والحسن ابن حنبل. والشافعي في أحد قولي، وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه وجميع أفعاله جائزة الا الردة فقط فلا يحكم له في شيء من أموره بحكم المرتد، وروى عنه ابن وهب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه: وقال مطرف بن عبد الله صاحب مالك لا يلزم السكران شيء ولا يأخذ بشيء الا بأربعة أشياء لا خامس لها هكذا قال ثم سماها فقال الطلاق. والعتق. والقتل. والقذف فدل ذلك على انه لا يحد للزنا ولا للسرقة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز طلاقه وجميع أفعاله الا الردة، وقال محمد بن الحسن ولا اسلامه ان كان كافرا. ولا اقراره بالحدود، وقال أبو يوسف: كل ذلك له لازم واما من روى عنه مثل قولنا فكما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن ابن أبي ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه عثمان قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق، وقد رويناه

رجوع الزهرى. وعمر بن عبد العزيز الى هذا ، ومن طريق وكيع عن رباح بن أبى معروف عن عطاء بن أبى رباح قال طلاق السكران لا يجوز . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه لا يجوز طلاق السكران ، وصح عن القاسم بن محمد أنه لا يجوز طلاقه وأنه لا يقطع ان سرق إلا أن يكون معروفا بالسرقه . ومن طريق أبى عبيد ناهشيم انا يحيى بن سعيد الانصارى أن عمر بن عبد العزيز أتى بسكران طلق امرأته ، فاستحلفه بالذى لا إله إلا هو لقد طلقها ، وهو لا يعقل لحلف فرد اليه امرأته وضربه الحد ، قال يحيى بن سعيد : وهذا يقول القاسم بن محمد بن أبى بكر وصح عن يحيى بن سعيد الانصارى وحيد بن عبد الرحمن ، وروياه عن ربيعة وهو قول عبيد الله بن الحسن . واليـث بن سعد . وأحد قولى الشافعى وقول اسحاق بن راهويه . وأبى ثور . والمزنى . وأبى سليمان . وجميع أصحابهم (١) . وبه يقول أبو جعفر الطحاوى . وأبو الحسن الكرخى من شيوخ الحنفيين ، وقال عثمان البتى لا يلزمه عقد ولا بيع ولا حد الا حد الخرق ، وان زنا وقذف وسرق ، وقال اليـث : لا يلزمه طلاق ولا بيع ولا نكاح ولا عتق ولا شىء . بقوله ، وأما ما عمل بيده من قتل أو سرقه أو زنا فإنه يقام عليه كل ذلك فنظرنا فيما يحتاج به من خالف قولنا فوجدناهم يقولون : هو أدخل على نفسه ذهاب عقله بمعصيته لله عز وجل فقلنا فكان ماذا ؟ ومن أين وجب اذا أدخل ذلك على نفسه أن يؤخذ بما يجنى فى ذهاب عقله ؟ وهذا مالا يوجد فى قرآن ولا سنة ، ولا خلاف بينكم فى من تردى ليقول نفسه عاصيا لله عز وجل فسلت نفسه إلا أنه سقط على رأسه ففسد عقله ، وفيمن حارب وأفسد الطريق فضرب فى رأسه ففسد عقله أنه لا يلزمه شىء . مما يلزم الاصحاء . وهو الذى أدخل على نفسه الجنون بأعظم المعاصى ثم لا يختلفون فى من أمسكه قوم عيارون فضبطت يده ورجلاه وفتح فيه بكلوب وصب فيه الخمر حتى سكر انه مؤاخذ بطلاقه وهو لم يدخل على نفسه شيئا ولا عصى ، فظهر فساد اعتراضهم . وهو بالآخبار التى فيها ثلاث هـ رهن جدوليس فيها على سقوطها للسكران ذكر ولا دليل عليه ، واحتجوا بالخبر المروى عن لاقيلولة فى الطلاق ، ولو صح هذا لكان ذلك فى طلاق من طلاقه طلاق ممن يعقل كما يقولون فى طلاق الصبي والمجنون ، وبالخبر الكاذب كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه .

قال أبو محمد : قد بنا سقوطه اتفاقا باب طلاق المسكره ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانهم لا يجوزون طلاق من لم يبلغ وليس بمعتوه ، وأما السكران الذى لا يدري ما يتكلم

به فهو معتوه بلا شك لأن المعتوه في اللغة هو الذي لا عقل له، ومن لا يدري ما يتكلم به فلا عقل له فهو معتوه بأوجه ثان، وقالوا قد روى عن علي بن عبد الرحمن بحضرة الصحابة إذا شرب سكرًا وإذا هذى وإذا أقرى وإذا أقرى جلد ثمانية.

قال أبو محمد: وهذا خبر مكذوب قد نزه الله تعالى عليا بن عبد الرحمن عنه لأنه لا يصح استناده ثم عظيم ما فيه من المناقضة لأن فيه إيجاب الحد على من هذى، والهاذى واحد عليه، وهلا قلم إذا هذى كفر، وإذا كفر قتل؟ وقالوا بنفس السكر يجب عليه الحد فالطلاق كذلك، قلنا كذبتم ماوجب قط بالسكر حد لكن بقصده إلى شرب مايسكر كثيره فقط سواء سكر أو لم يسكر، برهان ذلك أن من سكر ممن أكره على شربها لأحد عليه، وقالوا: هو مخاطب بالصلاة فطلاقه لازم له. قلنا كذبتم بل نص القرآن بين أنه غير مخاطب بالصلاة بل هو منهي عنها حتى يدري مايقول، وقالوا: لو كان ذلك لكان من شاء قتل عدوه سكر قتله، ومن يدري أنه سكران قتلنا فقولوا إذا باقاة الحدود على المجانين لأنه لو سقط عنهم الحد لكان من شاء قتل عدوه تحاق، ومن يدري أنه أحمق، لكن قول لا يخفى السكران من المتسكرو ولا الإحمق من المتحاق، ومما يوضح صحة قولنا بقينا الخبر الثابت الذي روينا من طريق البخاري ناعبدان، واحمد بن صالح قال عبدان ناعبد الله بن المبارك، وقال احمد: ناعبدنا كلاًهما أخيراً يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني عن علي بن الحسين بن علي أخبره أن علياً قال في حديث طويل قال فطلق رسول الله ﷺ يولم حمزة فيما فعل يعني أذ عقر شارفي علي وهو يشرب مع قوم من الأنصار، قال علي: فإذا حمزة ثمل بحمزة عناه فقال له حمزة: هل أتمم الأعيدي لأنني؟ فعرف رسول الله ﷺ أنه ثمل فكص عليه الصلاة والسلام على عتقيه القهقري نخرج وخرجنا معه، فهذا حمزة رضى الله عنه يقول وهو سكران ما لوقاله غير سكران لكفر، وقد أعاده الله من ذلك فصيح السكران غير مأخذ بما يفعل جملة وأما من فرق فلم يلزمه الردة والزمه غير ذلك فتناقض القول، باطل الحكميين لا إشكال فيه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٩ مسألة: واليمين بالطلاق لا يلزم، وسواء برأ أو حث لا يقع به طلاق ولا طلاق الا كما أمر الله عز وجل ولا يمين الا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، برهان ذلك قول الله عز وجل: (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وجميع المخالفين لنا همنا لا يختلفون في أن اليمين بالطلاق والتناقض والمعنى إلى مكة وصدقة المسال فانه لا كفارة عندهم في حثه في شيء منه الا بالوفاء بالفعل، أو الوفاء باليمين، فصح

بذلك يقينا انه ليس شيء من ذلك يمينا اذ لا يمين الا ما سماه الله تعالى يمينا ، وقول رسول الله ﷺ الذي رويناه من طريق ابى عبيد ناسماعيل بن جعفر ناعبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » فارتفع الاشكال في أن كل حلف بغير الله عز وجل فانه معصية وليس يمينا ، وهذا مكان اختلاف فيه ، فصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت طالق ان لم أضرب غلامي فأبى الغلام قال : هي امرأته ينكحها ويتوارثان حتى يفعل ما قال . فان مات الغلام قبل أن يفعل ما قال فقد ذهب منه امرأته ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب في رجل طلق امرأته ان لم يفعل كذا قال : لا يقرب امرأته حتى يفعل ما قال . فان مات قبل أن يفعل فلا ميراث بينهما ، وصح خلاف هذا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك قال ان لم يتزوج عليها حتى تموت أو يموت توارثا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن غيلان بن جامع عن الحكم بن عتيبة قال في الرجل يقر لامرأته أنت طالق ان لم أقبل كذا ثم مات أحدهما قبل أن يفعل فانهما يتوارثان . قال سفيان الثوري إنما وقع الحنف بعد الموت .

قال أبو محمد : هذا عجب : ميت يحث بعد موته وقد نقصنا هذا في كتاب الايمان من كتابنا هذا . ومن روى عنه مثل قولنا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حيد عن الحسن أن رجلا تزوج امرأة وأراد سفرا فأخذه أهل امرأته فجعلوا طالقا فلم يبعث بنفقتها الى شهر فجاء الأجل ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصموه الى علي فقال علي اضطهدتموه حتى جعلها طالقا فردها عليه ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه خصم اليه في رجل طلق امرأته إن أحدث في الاسلام حدثا فاكترى بغلا الى حمام أعين فتعدى به الى اصبهان فباعه واشترى به خمرا فقال شريح : ان شتمتم شهدتم عليه أنه طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثا .

قال أبو محمد : لا متعلق لهم بما روى من قول علي رضي الله عنه اضطهدتموه لأنه لم يكن هنالك اكراه انما طالبوه بحق نفقتها فقط فانما أنكر على اليمين بالطلاق فقط ولم ير الطلاق يقع بذلك ، وكذلك لا متعلق لهم بما في خير شريح من قول أحد من رواه فلم يره حدثا فانما هو ظن من محمد بن سيرين أو من هشام بن حسان وهو ظن خطأ أو ما نقل في الاسلام أكثر ممن تعدى من حمام أعين وهو على أميال يسيرة

دون العشرة من الكوفة الى اصبهان وهي أيام كثيرة من الكوفة ثم باع بغل مسلم ظلما واشترى باليمن خرا، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئا، قلت أكان يراه يمينا؟ قال لا أدري، فهو لاه على ابن أبي طالب وشريح ووطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف به خنث ولا يعرف لعل في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم

قال ابو محمد: والطلاق بالصفة (١) عندنا كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم، وبالله تعالى التوفيق، ولا يكون طلاقا الا كما أمر الله تعالى به وعليه وهو القصد الى الطلاق، واما ما عدى ذلك فباطل وتعد حدود الله عز وجل، وقد ذكرنا قول عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا ان لم يضرب زيدا فمات هو أنه لا طلاق عليه أصلا وانه يرث امرأته ان ماتت وترثه ان مات وهو قول أبي ثور، وقال سفيان الطلاق يقع بعد الموت وهذا خطأ ظاهر: وقال الشافعي: الطلاق يقع عليه والحنث في آخر أوقات الحياة وهذه دعوى بلا برهان، وقال مالك: يوقف عن امرأته وهو على حنث حتى يبر وهذا كلام فاسد لأنه ان كان على حنث فهو حانث فيلزمه أن تطلق عليه امرأته او ان تلزمه الكفارة باليمين بالله والا فليس حانثا واذا لم يكن حانثا فهو على بر لابد من أحدهما ولا سبيل الى حال ثالثة للحالف أصلا فصح ان قوله هو على حنث كلام لا يعقل وبالله تعالى التوفيق وليت شعري لاي شيء يوقف عن امرأته ولا تخلو من احد وجهين إما ان تكون حلالا فلا يحل توقفه عن الحلال أو تكون حراما فلا تحرم عليه الا بالحنث فايطلقها عليه ثم نقول لهم من أين أجزم الطلاق بصفة ولم تجز والنكاح بصفة والرجعة بصفة كمن قال اذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة أو قال فقد تزوجتك وقالت هي مثل ذلك وقال الولي مثل ذلك ولا سبيل الى فرق وبالله تعالى التوفيق

١٩٧٠ مَسْأَلَةٌ من قال: اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر: برهان ذلك انه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها وفي غير المدخول بها وليس هذا فيما علمنا (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وأيضا فان كان كل طلاق لا يقع حين ايقاعه فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة من طلق الى أجل لم يقع [بذلك] (٢) الطلاق الا الى ذلك الأجل كما روينا

من طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن الجراح بن المنهال (١) ناالحكم - هو ابن عتبة -
 ان ابن عباس كان يقول : من قال لامرأته أنت طالق الى رأس السنة انه يطأها ما يئنه وبين
 رأس السنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن قال لامرأته أنت طالق
 اذا ولدت فله ان يصيبها مالم تلد ولا يطلق حتى يأتي الاجل (٢) وكذلك من قال أنت
 طالق الى سنة . ومن طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد اني الشعثاء . قال هي طالق الى الاجل الذي سمي وتحل له ما دون ذلك .
 ومن طريق أبي عبيد نازيد بن هشيم نا من غيرنا عن ابراهيم النخعي فيمن زوّت في الطلاق وقتاً ،
 قال : اذا جاء ذلك الوقت وقع ، وروناه أيضاً عن الشعبي . ومن طريق سعيد بن
 منصور نا أبو معاوية عن عبيدة عن الشعبي مثل قول ابراهيم ، وروى أيضاً عن
 عبد الله بن محمد بن الحنفية ، وروينا عن سفیان الثوري قال : من قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فانها اذا دخلت في الدم طلقت عليه قال : فان قال لها متى حضت
 حيضة فأنت طالق فلا تطلق حتى تغتسل من آخر حيضتها لانه يرجعها حتى تغتسل وبأن .
 لا يقع الطلاق المؤجل الا الى أجله يقول أبو عبيد . واسحاق بن راهويه . والشافعي
 واحد . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقول آخر وهو ان الطلاق يقع في ذلك ساعة يلفظه ،
 وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن
 سعيد بن المسيب فيمن طلق امرأته الى أجل قال : يقع الطلاق ساعتئذ ولا يقربها .
 ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور . ويونس عن الحسن انه كان لا يؤجل
 في الطلاق وروينا عن الزهري من طلق الى سنة فهي طالق حينئذ . ومن طريق أبي
 عبيد عن هشيم عن يحيى بن سعيد الانصاري انه كان لا يؤجل في الطلاق اجلاً ، وروى
 عن ربيعة وهو قول الليث وأحد قولي أبي حنيفة وهو قول زفر ، وقول ثالث كما روينا
 من طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن انه قال اذا قال أنت طالق اذا
 كان كذا لا امر لا يدري أيكون أم لا فليس يطلق حتى يكون ذلك ويطأها فان ما قبل
 ذلك توارثا (٣) فان قال أنت طالق الى سنة فهي طالق حين يقول ذلك وهو قول مالك ،
 وقول رابع روى عن ابن أبي ليلى فيمن قال لامرأته انت طالق الى رأس الهلال قال انحرف
 ان يكون قد طلقها فوجدنا من حجة من قال بأنه وقع (٤) عليه الطلاق الآن ان قالوا
 هذا الطلاق الى أجل فهو باطل كالنكاح الى أجل فقلنا لهم فلم قلتم انه ان قال ان دخلت

(١) في النسخة رقم ١٦ « الحجاج بن المنهال » وهو غلط

(٢) في النسخة رقم ١٤ « في الاجل »

(٣) في النسخة رقم ١٤ قبل ما أجل توارثا (٤) في النسخة رقم ١٤ في حجة من أقره الخ

الدار فانت طالق انها لا تطلق إلا بدخول الدار فانه طلاق الى أجل فلو قعتموه حين لفظ به ، وبهذا نمارضهم في قولهم ان ظاهر أمره انه ندم اذ قال أنت طالق فاتبع ذلك بالأجل فيلزمهم ذلك فيمن قال أنت طالق ان دخلت الدار وهو قول صح عن شريح فألزمه الطلاق دخلت الدار أو لم تدخله ؛ وقالوا اذا قال أنت طالق فالطلاق مباح فان اتبته أجلا فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قلنا : بل ما طلاقه الا فاسد لا مباح إذ علقه بوقت ولا يجوز الزامه بمضى ما التزم دون سائر فظهر فساد هذا القول ويكفي من هذا انه تحريم فرج بالظن على من أباحه الله تعالى له باليقين ونعوذ بالله من هذا ، ولم نجد لمن فرق بين الأجل الآتي والأبد وبين الأجل الذي لا يأتي حجة أصلا غير دعواه لاسيا وهم يفسدون النكاح اذا أجل الصداق الى أجل قديكون وقد لا يكون بعكس قولهم في الطلاق وكلا الأمرين أجل ولا فرق ، وأيضا فقد يأتي الأجل الذي قالوا فيه : انه يحمي وهو ميت أو وهي ميتة أو كلاهما أو قد طلقها ثلاثا فظهر فساد هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق . وهم يشنعون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد خالفوا ههنا ابن عباس ، وأيضا فانهم يوقعون عليه طلاقا لم يلتزمه قط وهذا باطل ثم لو عكس عليهم قولهم فقبل بل تطلق عليه اذا أجل أجل أو لا يكون وقد لا يكون ساعة لفظه بالطلاق ولا تطلق عليه اذا أجل أو لا يأتي ولا بد لما كان بينهم فرق أصلا وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا فيما يحتج به من أجل ذلك وجعل الطلاق يقع اذا جاء الأجل لا قبل ذلك بان قال : قال الله تعالى : (أوفوا بالعقود) قلنا : انما هذا في كل عقد امر الله تعالى بالوفاء به أو نذب إليه لافي كل عقد جملة ولا في معصية ، ومن المعاصي ان يطلق بخلاف ما أمر الله تعالى به فلا يحل الوفاء به وقالوا « المسلمون عند شروطهم » وهذا كالذي قبله لأن رسول الله ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » والطلاق الى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وقالوا : نقيس ذلك على المدانة الى أجل والعق الى أجل قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن المدانة والعق قد جاء في جوازهما الى أجل النص ولم يأت ذلك في الطلاق ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لأنكم مجموعون على ان النكاح الى أجل لا يجوز وان ذلك النكاح باطل فهلا قسم الطلاق الى أجل على ذلك وقالوا : قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل لأن من أوقعه حين نطق به فقد أجاز له فلو اوجب المصير الى ما اتفقوا عليه قلنا : هذا باطل وما أجمعوا قط على ذلك لأن من أوقع الطلاق حين لفظ به المطلق لم يحز قط

ان يؤخر ايقاعه الى أجل (١) والذين أوقموه عند الأجل لم يحيزوا ايقاعه حين نطق به وقالوا : هذا قول صاحب (٢) لا يعرف له من الصحابة مخالف قتلنا : هذا من رواية أبي العطف الجراح بن المنهال الجزرى وهو كذاب مشهور بوضع الحديث فبطل هذا القول ايضا والحمد لله رب العالمين •

١٩٧١ مسألة : ومن جعل الى امرأته ان تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالفا طلقت نفسها ولم تطلق لما ذكرنا قبل من ان الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال لا للنساء •

١٩٧٢ مسألة : ولا يكون طلاقا باثنا (٣) ابدا الا فى موضعين لاثالث لهما ، احدهما طلاق غير الموطوء لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) والثانى طلاق الثلاث بمجموعة او مفرقة لقوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واما ما عدا هذين فلا أصلا لقوله تعالى : (ويؤتى حق بردهن فى ذلك) ولقوله تعالى : (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) فجعل الى الزوج فى العدة أن يراجعها أو يترك ، وعن قال بذلك الشافعى ، وابو سليمان وأصحابها ، الا ان الشافعى رأى الخلع طلاقا باثنا ، وليس عندنا كذلك وستكلم فيه فى باب ان شاء الله تعالى ، فمن قال لامرأته انت طالق طلقة لا رجعة لى فيها عليك بل تملكين بها نفسك ، فان الناس اختلفوا فى ذلك ، فقال ابو حنيفة والشافعى وأصحابها . وابن وهب صاحب مالك : هى طلقة يملك فيها زوجها رجعتها ، وقوله بخلاف ذلك لغو ، وقالت طائفة هى ثلاث ، وهو قول ابن الماجشون صاحب مالك ، وقالت طائفة هى كما قال ، وهو قول ابن القاسم صاحب مالك ، والذى نقول به انه كلام فاسد لا يقع به طلاق أصلا لأنهم يطلق كما أمره الله عز وجل . ولا طلاق الا كما أمر الله تعالى ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » والطلاق الرجعى هو الذى يكون فيه الزوج بخيرا مادامت فى العدة بين تركها لا يراجعها حتى تنقضى عدتها فملك امرها فلا يراجعها الا بولى ورضاها وصداق وبين ان يشهد على ارتجاعها فقط فتكون زوجته أحب أم كرهت بلاولى ولا صداق لكن باشهاد فقط . ولو مات احدهما قبل تمام العدة وقبل المراجعة ورثه الباقي

(١) فى النسخة رقم ١٦ • الى الأجل ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ وهو قول صاحب

(٣) فى النسخة رقم ١٤ (ولا تكون طالفا باثنا)

منهما . وهذا لاختلاف فيه من أحدمن الأئمة ، والبائن هو الذي لارجعة له عليها الا أن تشاء . هي في غير الثلاث بولي وصدائق ورضاهها ونفقتها عليه في الطلاق الرجعي مادامت في العدة ويلحقها طلاقه * .

١٩٧٣ مسألة : و من قال أنت طالق ان شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء ولا يقع شيء من ذلك طلاق * . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله) ، وقال تعالى : (وما تشاءون الا أن يشاء الله) ونحن نعلم ان الله تعالى لو أراد امضاء هذا الطلاق ليسره لاخرجه بغير استثناء فصيح انه تعالى لم يرد وقعه اذ يسره لتعليقه بمشيئته عز وجل ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا كما روينا من طريق ابى عبيد نا معاذ بن معاذ عن ورقاء بن عمر عن ابن طاوس عن أبيه فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله قال له نثياه * . ومن طريق وكيع عن الأعمش عن ابراهيم النخعي فيمن قال لامرأته انت طالق ان شاء الله قال لا يحنث * . ومن طريق وكيع عن أبيه عن الليث قال : اجتمع عطاء . ومجاهد . وطاوس . والزهرى على ان الاستثناء في كل شيء جائز * . ومن طريق وكيع عن حكيم أبي داود عن الشعبي فيمن قال انت حر ان شاء الله تعالى قال لا يحنث * . ومن طريق الحكم بن عتيبة فيمن قال أنت طالق ان شاء الله له نثياه ، وعن ابى مجلز مثل ذلك وهو قول عطاء . وحامد بن ابى سليمان . وسعيد بن المسيب * . ومن طريق عبد الرزاق عن ابى حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم قال : اذا قال ان لم أفعل كذا فامرأتى طالق ان شاء الله فحنث لم تطلق أمرأته وبه كان يأخذ أبو حنيفة وعبد الرزاق قال والناس عليه ، وقال سفيان الثوري من قال امرأتى طالق ان كلمت فلانا شهرا إلا أن يبدو لي انه ان وصل الكلام فله استنائه فان قطعه وسكت ثم استثنى فلا استثناء له ، وقال الأوزاعي في أحد قوله ان قال ان فعلت كذا فانت طالق ان شاء الله فلا استثناء جائز ولا يقع الطلاق ، وكذلك العتاق ، وبه يقول الشافعي وأصحابه وأبو ثور وعثمان البتي واسحاق وأبو سليمان وأصحابنا ، وقال آخرون : لا يسقط الطلاق بالاستثناء ، كما روينا من طريق ابى عبيد ناسعيد بن عفير حدثني الفضل بن المنذر عن أبى حمزة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فهي طالق ، وقد صح هذا عن سعيد بن سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والزهرى وقتادة ومكحول وهو أحد قول الأوزاعي ومالك . والليث . وأحد قول ابن ابى ليلى ، وروى عن ابن ابى ليلى ان طالق واستثنى فالطلاق واقع وان اخرجه مخرج اليمين فله استنائه ، وقال

مالك فان قال : انت طالق ان شاء زيد أو قال الآن لا يشاء زيد أو الا ان يشاء زيد فلها لا تطلق الا أن يشاء زيد ، واحتجوا في ذلك بأن مشيئة زيد تعرف ومشية الله تعالى لا تعرف .

قال أبو محمد : وهذا باطل بل مشيئة زيد لا يعرفها أبدا احد غيره وغير الله تعالى لأنه قد يكذب ، وأما مشيئة الله تعالى فعروفة بلا شك لان كل ما نفذ فقد شاء الله تعالى لونه ومالم ينفذ فلا نشك أن الله تعالى لم يشأ كونه ، وهذا ما خالف فيه الخفيفيون تشنيعهم بمخالفة صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالفه .

١٩٧٤ مسألة ومن طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقىه مشهدا أو تخبرا فهو طلاق واحد لا يلزمه أكثر من ذلك ، وهذا مالا خلاف فيه لانه لم ينو بذلك طلاق آخر .

١٩٧٥ مسألة : ومن أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعته إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتديا فقررص عليها أن تهرب عنه ان لم تكن لها بينة فإن اكرهها فلها قتله دفاعا عن نفسها والا فهو زنا منها ان أمكنته من نفسها وهو أجنى كما بر السيل فحكه في ظل شيء حكم الاجنبى .

١٩٧٦ مسألة : وطلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المرض أو لم يتم منه فان كان طلاق المريض ثلاثا أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها فمات أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها أو كان طلاقا رجعييا فلم يرجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ولا يرثها أصلا وكذلك طلاق الصحيح للريضة ، وطلاق المريض للريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فقول اول فيه أنه ليس طلاقا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن ايوب ابن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا نافع مولى ابن عمر قال : ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلية في مرضه الذى مات فيه فحكمه عثمان ليراجعها فلما كان عليه عيسد الرحمن فقال عثمان : قد اعرف انما طلقها كراهية أن ترث مع أم كلثوم واني والله لأقسمن لما ميراثها ، وان كانت أم كلثوم اختي قال نافع : وكان آخر طلاقها تطبيقه في مرضه ، فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه ؛ فصح انه لم يكن يراه طلاقا ، فكل ما روى عن عثمان بعد هذا فهو مردود الى هذا ، وجاء عن عثمان أيضا ان عبد الرحمن بن مكل طلق

بعض نسائه بعد ان اصابه قالج ثم مات بعد سنتين فورثها منه عثمان ، وصح عنه انه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف الكلبية وقد طلقها وهو مريض آخر ثلاث تطليقات ثم مات بعد أن أتمت عدتها قليل لعثمان لم تورثها من عبد الرحمن ، وقد علمت انه لم يطلقها ضاررا ولا فرارا من كتاب الله عز وجل فقال عثمان : أردت أن تكون سنة يهاب الناس القرار من كتاب الله عز وجل ، وقول آخر ثرته ويرثها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمع الحسن يقول : يتوارثان ان مات من مرضه ذلك ، وقول ثالث ثرته وان صح ثم مات من مرض آخر • روينا من طريق ابى عبيد ناعبد الله بن صالح نااليت بن سعد عن يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن طلق امرأته وهو مريض فبها فصح أياماً وهي في العدة ثم مرض ثم مات من وجع آخر أو عادله وجمعه قال الزهري : نرى حين طلقها وهو مريض انها في قضاء عثمان ثرته ، وهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي . وزفر بن الهذيل وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه كلهم يقول : اذا طلقها وهو مريض ، ثم صح ثم مات قبل انقضاء عدتها فانها ثرته ، وقال الأوزاعي : ان ملكها نفسها وهو مريض فطلقت نفسها لم ثرته وان طلقها وهو مريض باذنها ورثته ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نااسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة انه سأل أباه عروة عن من طلق امرأته البتة وهو مريض؟ فقال عروة : لا يتوارثان إلا أن يكون بها حبل أو يطلق مضارة فيموت وهي في العدة منه . وقول خامس ان طلق ثلاثا وهو مريض ولم يصح حتى مات فانها ثرته ما لم تنقض عدتها منه فان مات بعد أن انقضت عدتها لم ثرته ، كما روينا من طريق ابن ابى شيبة نايزيد بن هارون نااسعيد بن ابى عروة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة انها قالت في المطلقة ثلاثا وهو مريض ثرته مادامت في العدة •

قال أبو محمد : لم يسمع ابن ابى عروة من هشام بن عروة شيئا • ومن طريق ابن ابى شيبة نااسم بن اسماعيل عز. جعفر بن محمد عن أبيه ان حسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته • ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبيدة بن مغيث عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا ورثته ما كانت في العدة وبه يقول ابراهيم • ومن طريق ابى بكر بن ابى شيبة نااجر بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه انها ثرته مادامت في العدة ولا يرثها وبه يقول ابراهيم •

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة عن ابراهيم فيمن طلق امرأته وهو مريض ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، قال هشيم : وبهذا قول هـ ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم عن ابن عمر قال : اذا طلق امرأته ثلاثا ، وهو مريض ورثت في العدة هـ

قال أبو محمد : هكذا في كتابي عن محمد بن سعيد بن عمر ولا أراه الا وهما وانه انما هو عمر والله أعلم : كذلك روينا عن طريق سفيان . وشعبة هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث . عن داود والأشعث . عن الشعبي . وشرح قالوا اذا طلق ثلاثا في مرضه ورثته مادامت في العدة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها أو ملكها أو خالعها وهو مريض : أو حلف بطلاقها ثلاثا وهو صحيح فخنثه وهو مريض فمات لم ترثه . فلو بارز رجلا في القتال أو قدم ليقول فطلقها ثلاثا ورثته فلو طلقها هو مريض ولم يكن دخل بها لم ترثه فلو أكرها أبوه فوطئها في مرض ابنه فمات لم ترثه (١) هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال عثمان : لئن مت لا ورثتها منك قال : قد علمت ذلك فمات في عدتها فورثها عثمان في عدتها هـ ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير : طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصم الكلبية فبها ثم مات فورثها عثمان في عدتها ثم ذكر ابن الزبير قوله نفسه هـ نا علي بن عباد الانصاري نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا بن مفرج نا احمد بن عبد الرحيم الأسدي نا عمرو بن ثوبان نا محمد بن يوسف القرياني نا سفيان الثوري عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : من طلق وهو مريض طلاقا باتنا فانها ترثه مادامت في العدة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج فلهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا طلقها مريضا فبها فانقضت العدة فلا ميراث بينهما وصح عن شريح فيمن طلق مريضا فمات فانها ترثه ما كانت في العدة فبلغ ذلك سعيد بن المسيب فلم ينكره وهو قول الشعبي . والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان ، وروى عن ربيعة . وطاوس . والليث ابن سعد . وسفيان الثوري والأوزاعي . وابن شبرمة . وأبي حنيفة وأصحابه ودوقول سادس من روى عنه ان المطلقة في المرض ترث هكذا جملة لم يبين في العدة فقط أم بعدها ففكر روينا من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان علي بن أبي طالب قال : المطلقة في المرض ترث هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله عن عثمان بن

(١) قوله - وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها - الى هنا مؤخر في النسخة رقم ١٤

أبي الأسود عن عطاء قال : لو مرض سنة لورثها منه ، والاصح عن عطاء انها ترثه في العدة ولا ترثه بعدها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : كانوا يقولون : لا يختلفون فيمن قرمن كتاب الله رداليه يعني فيمن طلق امرأته وهو مريض . وقول سابع من قال : ترثه بعد العدة مالم تزوج فمكا نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المنثي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن شيخ من قريش عن أبي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه قال لا ازال أورها منه حتى يبرأ أو تزوج أو تمكك سنة أو قال ولو مكثت سنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء الرجل يطلق امرأته مريضا ثم يموت من وجعه ذلك قال عطاء : ترثه وان اقضت عدتها منه اذا مات في مرضه ذلك مالم تنكح . ومن طريق أبي عبيد نا يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال ترثه وان كان الى سنتين مالم تزوج وقال أبو عبيد : وسمعت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى انه قال في المطلقة في المرض ترثه مالم تزوج وهو قول شريك القاضي . واحد بن حنبل . واسحاق . وأبي عبيد . وقول ثامن وهو لما قال انها لا ترثه إلا مادامت في العدة وانها تنقل الى عدة الوفاة وقاله أيضا بعض من ورثها بعد العدة كما روينا من طريق أبي عبيد نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن الشعبي : قال باب من الطلاق جسم اذا ورثت المرأة اعتدت ترثه مالم تنكح قبل موته فاذا ورثته اعتدت أربعة أشهر وعشرًا . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فأت ورثته واستأثت العدة أربعة أشهر وعشرًا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري انه قال اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فانها تكون على أقصى العدين ان كانت أربعة أشهر وعشرًا أكثر من حبسها أخذت بالأربعة الأشهر والعشر وان كان الحيض أكثر أخذت بالحيض * **قال أبو محمد** : وهذا هو قول أبي حنيفة . ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف تنادي على الحيض فقط ولا تنقل الى عدة الوفاة ، وقول ناسع وهو قول من قال ترثه في العدة وبعد العدة ولم يخص ان لم تزوج ولا قال وان تزوجت فمكا روينا من طريق ابن وهب أخبرني موسى بن يزيد عن الزهري حدثني طلحة بن عبد الله بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر ثم ورثها عثمان منه بعد ما حلت

وهكذا رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عباد بن عباد المهلبى ناهشام بن عروة عن أبيه ، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أباه طلق امرأته في مرضه فمات بعد ما حلت فورثها عثمان وهو اخلف عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه فروى عنه أبو عوانة انه كان ذلك في العدة : وروى عنه هشيم كان ذلك بعد العدة ، وعمر ضيف وهو من طريق ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض بن جعدة عن عبد الكريم بن الحارث عن مجاهد انه قال اذا طلق المريض امرأته قبل ان يدخل بها فلها ميراثها منه ونصف الصداق ، ومن طريق ابن وهب أخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال يقال : اذا طلق امرأته وهو وجع وقد فرض لها ولم يمسه فلها نصف صداقها وترثه ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سهل بن يوسف عن حميد عن بكر عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه فمات وقد انقضت عدتها فانها ترثه . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد . ومنصور كلاهما عن الحسن فيمن طلق امرأته وهو مريض قبل ان يدخل بها ؟ قال : لها الصداق كله والميراث وعليها العدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتي . وحמיד . وأصحاب الحسن قالوا : ترثه بعد انقضاء العدة ؛ وقول عاشر رويناه من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان ربيعة قال في المطلقة ثلاثا في المرض ترثه وان نكحت بعده عشرة أزواج ، وبهذا يقول مالك ومن قبله ، وروى أيضا عن الليث بن سعد ، وقال مالك : ان طلقها مريضا قبل الدخول بها فلها الميراث ولها نصف الصداق ولأعدة عليها وقال : ان خيرها وهو مريض فأختارت نفسها فطلقت ثلاثا أو اختلعت منه وهو مريض ثم مات من مرضه فانها ترثه قال : وكذلك لو حلف بطلاقها ثلاثا ان دخلت دار فلان وهو صحيح فمرض (١) فتعمدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا أو مات من مرضه فانها ترثه ، قال وكذلك من قال وهو صحيح : إذا قدم أبي فأنت طالق ثلاثا فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثا ثم مات هو فانها ترثه ، قال : ومن قاتل في الزحف أو حبس للقتل فطلق امرأته ثلاثا فانها ترثه قال : والمحصور ان طلق ثلاثا لم ترثه قال : فلو ارتد وهو مريض لم ترثه ، وقول حادى عشر كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : طلق غيلان بن سلمة الثقفى نساءه وقسم ماله بين بنيه وذلك في خلافة عمر فبلغه ذلك فقال له عمر : طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال له عمر : والله لأرى

الشیطان فيما یسترق من السمع سمع بموتك فألقاه فی نفسك فلعلك أن لا تمكث إلا قليلا
وایم الله لئن لم تراجع نساءك وترجع فی مالك لا ورثن منك اذا مت ثم لا یمرن
بقبرك فلیرجن یا یرجم قبر أبی رغال قال : فراجع نساءه وماله ، قال نافع : فما لبث
الا سبعا حتی مات * وأما المحصور فروینا من طریق ابن أبی شبة قال نا عباد بن
العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنین بنت عتبة بن حصن كانت تحت عثمان فلما
حوصر طلقها وكان قد أرسل إليها یشترى منها ثمنها فأبیت فلما قتل أنت علی بن أبی طالب
فذكرت ذلك له فقال علی تركها حتی اذا أشرف علی الموت طلقها فورثها * وقول ثانی
عشر وهو من لم یورث المبتوتة فی المرض روینا من طریق عبدالرزاق عن ابن جریج
أخبرنی ابن أبی ملیكة انه سأل عبدالله بن الزبیر عن المبتوتة یعنی فی المرض قال فقال لی
ابن الزبیر طلق عبدالرحمن بن عوف بنت الاصبغ السکلیة ثلاثا (١) ثم مات وهی فی
عدتها فورثها عثمان ، قال ابن الزبیر : فاما أنا فلا أری ان ترث المبتوتة * ومن طریق
أبی عیبة نایمی بن سعید القطان نا ابن جریج عن ابن أبی ملیكة قال : سألت عبدالله
ابن الزبیر عن طلق امرأته ثلاثا وهو مریض ؟ فقال ابن الزبیر : أما عثمان فورث
ابنة الاصبغ السکلیة وأما أنا فلا أری ان ترث مبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور .
والحجاج بن المنهال قالاجیعا : نا أبو عوانة نا عمر بن أبی سلمة بن عبد الرحمن بن
عوف عن أبیه فذكر حدیث أبیه وان امرأته تماضر بنت الاصبغ بن زیاد بن الحصین
أرسلت الیه تسأله الطلاق فقال اذا طهرت یعنی من حیضها فلتؤذنی فطهرت فأرسلت
الیه وهو مریض ففضب وقال : هی طالق البتة لا رجعة لها فلم یلبث إلا یسیرا حتی مات
فقال عبد الله بن عوف : لا أورث تماضر شیئا هذا لفظ الحجاج ، وقال سعید بن
منصور فی روايته فقال عبد الرحمن : لا أورث تماضر شیئا ثم اتفقا فارتفعوا الی عثمان
فورثها وكان ذلك فی العدة * ومن طریق أبی عیبة نا أبو احمد الزبیری عن سفیان
الثوری عن لیث عن طاوس عن ابن عباس فی الذی یطلق امرأته ثلاثا فی مرضه قبل
أن یدخل بها قال : لیس لها میراث ولها نصف الصداق * ومن طریق قتادة ان علی
ابن أبی طالب قال : لا ترث المبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور نا جریر بن عبد الحمید
عن المغيرة بن مقسم عن الحارث العکلی قال : من طلق امرأته طلقین فی صحته
فطلقها الثالثة للعدة فی مرضه لم ترثه لأنه لم تعدو بأن لا ترث المطلقة المبتوتة فی المرض

يقول الشافعى . وأبو سليمان . وأصحابهما •

قال أبو محمد : احتج من رأى توريث المبتوتة في المرض بأن قالوا : فربذلك عما أوجب الله تعالى لها في كتابه في الميراث فوجب أن يقضى عليه (١) وعلى من لا يتهم بذلك ثلاثا يكون ذريعة الى منع الحقوق •

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى تأييد ما فرقت عن كتاب الله تعالى . بل أخذ بكتاب الله واتبعه ، لأن الله تعالى أباح الطلاق وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطء جميع حقوق الزوجية من النفقة وإباحة الوطء . والتوارث فأين هنا الفرار من كتاب الله تعالى ؟ إنما كان يفرعن كتاب الله تعالى لو قال : لا ترث مني شيئا دون أن يطلقها بل الفرار من كتاب الله تعالى هو توريث من ليست زوجة ولا أم ولا جدة ولا ابنة ولا ابنة ابن ولا اختا ولا معتقة ، ولكن اجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثا ، وكيف يجوز أن تورث بالزوجية من أن وطئها رجم أو من قد دخل لها زواج غيره أو من هي زوجة لغيره ، هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقا بلا شك ، وأيضا فإن كانت ترثه بالزوجية فواجب أن يرثها بالزوجية كما يقول الحسن : اذ من الباطل المحال المتمتع أن تكون هي امرأته ، ولا يكون هو زوجها فإن قالوا ليست امرأته قلنا : فلم ورثتموها ميراث زوجة ، وهذا عجب جدا ، وهذا أكل المال بالباطل بلا شك • ومن العجب قولهم فر بميراثها ، وأى ميراث لها من صحيح لعلها هي تموت قبله ، ورب صحيح يموت قبل ذلك المريض ، وقد يرأى من مرضه ، فما وجب لها قط اذ طلقها ميراث يفر به عنها سم من العجب توريث الخفيفين المبتوتة ممن حبس للقتل أو بارز في حرب وليس مريضا ومنعهم الميراث التي أكرها أبو زوجها على أن وطئها في مرض زوجها وليس زوجها في ذلك عمل أصلا ولا طلقا مختارا قط ، وتوريث المالكين المختلعة والمختارة نفسها والقاصدة الى تجنبه في مرضه في يمينه ، وهو صحيح بالطلاق ، وهو ثاره لفارقتها وهي مسارعة اليه مكروه له على ذلك ، وما في العجب أكثر من منعهم المتزوجة في المرض من الميراث الذي أوجبه الله تعالى لها يقينا بالزوجية الصحيحة وتوريثهم المطلقة ثلاثا في المرض فورثوا بالزوجية من ليست بزوجة ومنعوا ميراث الزوجة من هي زوجته وحسبنا الله ونعم الوكيل • وروينا من طريق ابن وهب أخبرني مالك وعمر بن الحارث . واليث بن سعد . ومخرمة بن بكير ، ويونس بن يزيد ، قال مالك والليث وعمر وكلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان ، وقال مخرمة عن أبيه عن سليمان

ابن يسار، وقال يونس واللفظ له : أنا الزهرى أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ كانت تحته هند بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وامرأة من الأنصار فطلق الأنصارية وهى ترضع ابنه وهو صحيح فكثت سبعة أشهر أو قريبا من ثمانية أشهر لا تحيض ثم مرض حبان فقيل له : إنها تركت أن مت قال : احملوني الى أمير المؤمنين عثمان فحمل اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن ابى طالب رضى الله عنه ، وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان : ماتريان ؟ قالوا جميعا : نرى انها تركته ان مات ويرثها ان مات فانها ليست من القواعد اللاتى ينسب من المحيض ؛ وليست من اللاتى لم يحضن فهى عنده على حيضها ما كانت من قليل أو كثير وانه لم يمنعهما من أن تحيض الا الرضاع فرجع حبان فانزع ابنه منها فلما فقدت الرضاع حاضت حصة ثم حاضت أخرى فى الهلال ثم توفى حبان على رأس السنة أو قريبا منها فشارك عثمان بين المراتين فى الميراث وأمر الأنصارية أن تعد عدة الوفاة ، وقال للهاشمية هذا رأى ابن عمك هو أشار علينا به يعنى على بن ابى طالب قال ابن وهب : انا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن شهاب قال : ان عثمان قضى أن تختلج منها ولدها حتى تحيض اقراءها ، قال ابن وهب اخبرنى خالد بن حبيد المهرى عن أخيره عن ابن شهاب ان عثمان أرسل الى زيد بن ثابت يشاوره فى أمر حبان بن منقذ فقال زيد اختلج ابنه منها ترجع الحصة فعمل عثمان وذكر الخبر وبه يقول مالك *

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : هذا حقا هو الفرار من كتاب الله عز وجل أن تمنع رضاع ولدها ليتعجل حيضها فتتم عدتها وتبطل ميراثها وانما كان الوجه اذ هو عندهم فار من كتاب الله أن يطلو الطلاق الذى به اراد منها الميراث كما فعل المالكيون فى نكاح المريض ، وأما تجويزهم الطلاق وابقاؤهم الميراث فناقضة ظاهرة الخطأ ، وقد أوردنا قبل عن عثمان انه لم يحجز ذلك الطلاق اذ أمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها ثلاثا ، ويقال لهم أترون عبد الرحمن بن عوف فر من كتاب الله تعالى حاشى له من ذلك ، فنقول لهم انما فعل ذلك بمن لا يظن به الفرار لقطع الزريعة فقلنا فعلا قلتم بقول ابى حنيفة فى ان من أكرها أبوزوجها على الوطء انها تركت لانه قد يمكن أن يدس الزوج أباه لذلك لئتمها الميراث فرب فاسق يستسهل هذا فى حريمته فيكون قطعاً للذريعة ، وهلا ان كنتم مالكيين قلتم بذلك فى المرتد فى مرضه اذ قلتم : لئلا يمتنع انه ارتد فرارا من ميراثها فكف من الناس فر الى ارض الحرب وارثا لفضب غضبه وليغبط جاره باذامه وهذا كله تناقض لاخفاء به فكيف من ارتد لثلاثته ثم راجع

الاسلام . وهلا ورثوها منه . وان مات قبله فلا فوق بين توريثها وهي ميتة وبين توريثها بالزوجية وهي اجنبية زوجة لغيره لو وطئها هو لرجم ورجعت ، فان قالوا : لم يأت بهذا أثر قلنا : ولا جاء في البارزائر فهلا قسمت هذا على المطلقة كما قسمت ذلك على المطلق ، ولا ورثتموها من المرتد فقد قال بتوريث مال المرتد لورثته من المسلمين طائفة من السلف ولا ندرى ما قولهم في مريض تحت مملوكة فأعتقت في مرضه فاختارت فراقه ، وفي مملوك تحت حرة فطلقها بتاتا وهو مريض ثم أعتق هو وفي مسلم تحت كاتبة فطلقها في مرضه ثلاثا ثم اعتدت وأسدت في عديتها او بعد عديتها . او بعد ان تزوجت . وأيضا فان القرار بالميراث عنها يدخل في طلاق الصحيح كما يدخل في طلاق المريض ، وقد يموت الصحيح قبل المريض فليرثوها بمن طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم مات بغتة او من مرض أصابه ، وأيضا فلا يختلفون فيمن به حبس (١) قائل . أو جرح فانتثرت حشوته فتحامل فوطئ مجارية له فحملت وهو ميت فبأنه إنما وطئها لتحمل فيحرم عصبته الميراث انما ان حملت وولدت حرمت العصبه (٢) الميراث ، فان قالوا وقد لا تحمل قلنا : وهو قد يفيق وهي قد تموت قبله وهلا وضوا الظن في القرار من كتاب الله تعالى حيث هو أليق به فيقولوا اذا طلقها ثلاثا وهو مريض فأنما فر عن كتاب الله تعالى فيما أوجب لها من النفقة والكسوة الواجب لها كل ذلك فيلزمه ونه الكسوة والنفقة أبدا فلم يفعلوا وأعملوا ظنهم في أنه فرعها بميراث لم يجب لها قط ولا يختلفون في أن من أقر في مرضه الذي مات فيه بولد أنه يلحقه ويرث ويمنع عصبته الميراث ويحط الزوجة من ربع الى ثمن فهلا قالوا انما فعل ذلك ليحطها من الميراث . وأما الخفيفيون فأنهم أمضوا فراره عن كتاب الله عز وجل اذ قطعوا ميراثها بعد العدة فجملوه ينتفع بفراره عن كتاب الله تعالى في موضع ، ولا ينتفع به في موضع آخر فهذا التخليط والخطب وانقطاع العدة متولد من الطلاق الذي هو فعله ، ويقال لهم : قد أجزتم نكاح المريض وهو اضرار باهل الميراث في ادخال من يشركون فيه . فهلا اذ أجزتم طلاق المريض أمضيت حكمه في قطع الميراث ، ويقال للمالكين : من أين ورثتم المختنة لزوجتها في مرضه وهو لم يفر قط بميراثها ولا طلقها في مرضه وكيف يجوز أن يقاس غير فار على فار ، وأعجب شيء قول المالكيين في التي يطلقها زوجها وهو مريض ولم يدخل بها أنها ترثه ، وليس لها الا نصف الصداق فهلا قالوا : إنه فريص نصف صداقها فيقضوا لها بجميعه كما قال الحسن

وهلا قالوا فيمن قال لا مائة إن دخلت دار زيد فانت طالق ثلاثا، وهو صحيح فاعتك
هي فأمرت من حملها فدخلت دار زيد وقالت: إنما أقول هذا ثلاثا يرتى فذهه فارة
بميراثها فهلا ورثوه منها بيلة الفرار ولكنهم لا يتمسكون بنص ولا بقياس ولا بيلة،
وعجب آخر وهو أنهم قالوا: إن صح لم ترثه فجعلوه يتنفع بفراره من كتاب الله عن
وجل إن صح، وهذا تلاعب ولم يأت قط عن أحد من الصحابة أنه إن صح لم ترثه
الا عن أبي وحده وقد خالفه المالكيون في قوله إلا أن تزوج وخالفه الحنفيون في
توريثها منه بعد العدة والقوم متلاعبون بلائك، وقال بعضهم: لما كان المرض يحدث
لصاحبه أحكاما لم تكن له في الصحة فيمنع من أكثر من ثلث ماله في الصدقة والعق
والهبة كان الطلاق كذلك قلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وما وجب قط منع
المرضى من جميع ماله بل هو كالصحيح سواء سواء، وحتى لو كان ما قلتم فن إن وجب
أن يكون الطلاق مقيسا على ذلك وما نعلم دليلا على ذلك لا من نص ولا من إجماع
ولا من قول متقدم ولا من معقول الا دعوى كاذبة فبطل هذا أيضا يقين ولا يعجز
أحد عن أن يدعى ما شاء، وقد تكلمنا على هذا في كتاب الهبات من ديواننا هذا
فأغنى عن أعادته، وقالوا: هذا قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم قلنا كذب من قال
هذا أشنع كذب إنما جاءت في ذلك روايات مختلفة متناقضة عن خمسة من الصحابة
فقط. عمر. وعثمان. وعلي. وعائشة أم المؤمنين. وأبي بن كعب.، أما الرواية عن
علي فساقطة مفضوحة ولم تصح قط لأنها عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن
علي ثم ليس عنه الا المطلقة في المرض ترث ونحن نقول أنها ترث ما لم تكن مبتوة
وليس فيه أنها ترث في العدة دون ما بعد العدة ولا أنها ترث الا أن يصح فهي رواية
على سقوطها غير موافقة لحكم الحنفيين والمالكيين فكيف وقد أوردنا عن علي مثلها
لا ترث مبتوة وأوردنا عنه أنه ورث المرأة التي طلقها عثمان وهو محصور وهم كلهم لا
يقولون بهذا، والرواية عن عائشة أم المؤمنين لا تصح لأن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع
من هشام بن عروة شيئا قط فلا ندرى عن أخذه وهو مخالف لقول المالكيين فهو
عليهم لاهم فسقطت هذه الرواية والزواية عن أبي ساقطة لا تصح لأنها من طريق
شيخ من قرش لا يدرى من هو، ثم هي مخالفة للحنفيين والمالكيين جميعا لأن فيها
الا أن تزوج فبطل تعلقهم بما هم أول مخالفين له والرواية عن عمر منقطعة لأنها عن
إبراهيم عن عمر، وفي بعض روايات عن ابن عمر وهو وهم وكلاهما غير متصلان
إبراهيم لم يسمع قط من عمر ولا من ابن عمر كلمة وإنما تصح من الطريق التي أوردنا عن

ابراهيم عن شريح مع أن كل ما روى في ذلك عن عمر مخالف للدالكين لانها كلها لا تراث الا في العدة فليس للحنيفين غير هذه الرواية وحدها وكم قصة خالفوا فيها الطائفتان الصحابة لا يعرف لهم فيها مخالف كقول عمر في امرأة المقتود وغير ذلك نعم وفي هذه الرواية نفسها لان فيها كان فيها جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر ابن الخطاب ان جروح الرجال والنساء سواء الا الموضحة [والسن فيما جاء] (١) فعلى النصف ، واذا طلق امرأته ثلاثا ورثته مادامت في العدة ، ومن الباطل أن يكون بعض كتاب عمر حجة وبعضه ليس بحجة لانهم ظهروا لا يقولون بهذا ، وقد أوردنا عن عمر بأصح طريق أنه قال : لغيلان بن سلمة وقد طلق نساءه وهو صحيح لئن مات لأورثتهن منك وهم لا يقولون بهذا فكيف وقد صح خلاف عمر في هذا عن ابن الزبير . وعبد الله بن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف وله حجة ، وروى عن علي بن مقلد ، وعن عبد الرحمن بن عوف ، وأما الرواية عن عثمان فقد ذكرنا أنه لم يره طلاقا وأنه أمره بمراجعتها ، وهذا خلاف الطائفتين معا ، ثم اضطربت رواية الثقات عنه فروى عنه عبد الله بن الزبير . وحماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عروة بن الزبير أنه لم يورثها الا في العدة ، وكذلك روى ابو عوانة عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة ، وروى عروة بن الزبير . ومحمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة . وطلحة بن عبد الله بن عوف . وهشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة . وابن المسيب أنه ورثها منه بعد العدة ، فأحدى الروايتين مخالفة للحنيفين ، ولا شك في ان احدهما وهم لا يدري أيتهما هي ، ولا يجوز الحكم بقضية قد صح الوم فيها فلا يدري كيف وقعت ، وقد روينا عن عثمان أن زيدا (٢) طلق امرأته وبه قال جفافاش سستين ثم مات فورثها منه ، وهم لا يختلئون في أن المفلوج لا يرثه بذلك المرض من طلقها فيه فسقط تعلقهم بعثمان ، والعجب ان الحنيفين يقولون انها ان سأله الطلاق في مرضه فطلقها انها لا تراثه ، والثابت عن عبد الرحمن انه لم يطلقها إلا بعد ان سأله الطلاق حتى غضب بخالفوا عثمان في ذلك ، فلم يبق لهم من الصحابة رضى الله عنهم متعلق ، فان قيل : قد رويتم عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته ، قلنا : هذه رواية لا حاجة فيها أول ذلك انها منكرة لان فيها أن الحسين طلق امرأته وهو مريض فورثته ، والحسين رضى الله عنه لم يمت حتف الله ، انما مات مقتولا فصح انه قد كان صح من ذلك المرض فهذا مخالف

للتاقتين ، ثم هي متقطعة لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك الحسين ولا الحسن ثم ليس فيه من هو المورث لها ولا ان الحسين أخبر أنها ترثه وقال بعضهم قدروا ثم أن عثمان قال لعبد الرحمن ثلث مت لا ورثتها منك فقال عبد الرحمن : لقد علمت ، قالوا فدل ذلك على موافقته لثمان في ذلك ققلنا : كلما دل ذلك قط على موافقته لثمان في ذلك بل انما فيه بما لا يحتمل سواء قد علمت ما أعلني به انه من رأيك فبطل كل ما شغبوا به عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك والحمد لله رب العالمين . واعترض بعضهم على الرواية الثابتة عن ابن الزبير انه لا ترث مبتوتة بما حدثناه سعيد بن عبد البر البليسي قال : ناعبد الله بن أبي زيد المالكي نا ابن عثمان نا محمد بن احمد بن الجهم نا محمد بن شاذان نا معلى بن منصور نا هشيم عن الحجاج بن ارطاة عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير قال : طلق ابن عوف امرأته السكينة وهو مريض ثلاثا فأت ابن عوف فورثها منه عثمان قال ابن الزبير : لولا أن عثمان ورثها لم أر المطلقة يرثها *

قال ابو محمد : الحجاج بن ارطاة هالك ساقط ولا يعترض بروايته على رواية الامام المشهور ابن جريج عن ابن ابي مايكة الاجاهل أو مجاهر بالباطل مجادله ليدحض به الحق ، وهيات له من ذلك وما يزيد من فعل هذا على أن يندى عن عواره وجهله أو قلة ورعه ونعوذ بالله من الضلال ، فبطل (١) كل ما هو به في هذه المسألة ، وصح انها خطأ محض ، وصح ان المبتوتة في المرض أو المطلقة فيه ولم يثأها لاميراث لها أصلا ، وكذلك المطلقة طلاقا رجعييا في المرض اذا لم يراجعها حتى مات فلا ميراث لها ، وحتى لو أقر علانية انه انما فعل (٢) ذلك لا ترثه ، ولا حرج عليه في ذلك لأنه فعل ما أبيح له من الطلاق الذي قطع الله تعالى الموارثة بينهما وقطع به حكم الزوجة بينهما ، وكذلك ان طلق وهو موقوف للقتل في حق أو باطل أو للرجم في زنا ، ولا فرق لأنه لم يأت نص قط بين طلاق هؤلاء وبين غيرهم بفرق ، ولا يجوز أن يرث بالزوجة الا زوجة أو زوج ترثه حيث يرثها ولا فرق ، ولا يرث بالبنوة الا ابن أو ابنة ، ولا يرث بالابوة إلا أب ، ولا يرث بالأمومة إلا أم ولا فرق بين شئ من ذلك ، والمفرق بين ذلك مؤكل مالا بالباطل ومن صح عنه انه قضى بذلك من الصحابة رضى الله عنهم فأجوز بكل حال من خطأ أو صواب وانما الشأن فيمن قلده بعض ما اجتهدوا فيه ، وخالفهم في بعضه تحكما في الدين بالهوى والباطل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٧ مسألة : وطلاق العبد يده لا يد سيدة ، وطلاق العبد لزوجه الأمة أو الحرة ، وطلاق الحر لزوجه الأمة أو الحرة كل ذلك سواء لا تحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطلقات مجموعة أو مفردة لإبطل أصلا . برهان ذلك قول الله عز وجل : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وقال تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتوهن) ، وقال تعالى : (وانكحوا الأيما منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) فسوى تعالى بين طلاق كل ناكح من حر أو عبد أو عربي أو عجمي أو مريض أو صحيح وما كان بك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل انه تعالى لو أراد أن يفرق بين شيء من ذلك لما أمهله ولا أغفله ولا غشنا (١) بكتابه ولينه لنا على لسان رسوله ﷺ فاذ لم يفعل ذلك فوالله ما أراد الله قط فرقا بين شيء من ذلك ، وبآيات التي ذكرنا صح ان الطلاق يبد الناكح لا يد سواء فدخل في ذلك الحر والعبد دخولا مستويا بلا شك ، وقد افقتنا المالكيون والحنيفيون والشافعيون على هذا ، ووافقتنا الحنفيون على ان الحرة لا تحرم على زوجها العبد إلا بثلاث تطلقات ، ووافقتنا الشافعيون والمالكيون على ان الأمة لا تحرم على زوجها الحر إلا بثلاث تطلقات وخالفونا (٢) في الأمة تحت العبد ، وقول الله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) بعد قوله تعالى : (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) قاض لقولنا بالصواب ، وشاهد بانه الحق قطعا لانه تعالى لم يخص بذلك حر أم عبد ، وفيما ذكرنا خلاف نذكر منه ان شاء الله تعالى ما يبره بفضله لذكره ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كان يقول : طلاق العبد يبد سيدة ان طلق جاز ، وان فرق فهي واحدة اذا كانا له جميعا ، فان كان العبد له والأمة لغيره طلق السيد أيضا ان شاء . وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري . عن عبد الكريم الجزري . عن عطاء . عن ابن عباس قال : ليس طلاق العبد ولا فرقه بشيء .

قال أبو جريح : ههنا عم الحر والأمة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا ابو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد : سيدهما يجمع بينهما ويفرق . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أخير بن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء

أنه قال : لا طلاق لعبد إلا باذن سيده ، فان طلق اثنان لم يجزه سيده ان شاء . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا باذن سيده ، فهذا قول ، وقول ثان كإرويان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة قال : سألت عروة يعني أباه عن رجل أنكح عبده أمته هل يصلح له أن ينتزعها منه بغير طيب نفس العبد؟ قال : لا ولكن اذا ابتاعه وقد أنكحه ، وقول ثالث كإرويان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعطاء : انتزع أمي من عبد قوم آخرين ، وقد أنكحتها إياه قال نعم وارضه قلت أني الاصدقه كله قال : هو له كله فان انى فانتزعها ان شئت ومن خر أنكحتها إياه ثم رجع عطاء قال : لا تنتزعها من الحر ، وان أعطيت الصدق ولا تستخدمها ولا تبعها . وقول رابع من طريق منقطعة عن عمر بن الخطاب اذا نكح العبد بغير اذن ماله فكاحه حرام ، فان نكح باذن ماله فالطلاق بيد من يستحل الفرج . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ان اذن السيد لعبده أن يتزوج فانه لا يجوز لامراته طلاق إلا ان يطلقها العبد [وإن أبى] (١) أن يأخذ أمة غلامه أو أم ولدته فلا جناح عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبدًا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبها قال ابن عباس لا طلاق لك فارتجعها (٢) فابى قال عبد الرزاق : نا معمر عن سماك بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر فقال له : لا ترجع اليها ، وان ضرب رأسك ، وصح عن سعيد بن جبير الطلاق بيد العبد ، وصح عن سعيد بن المسيب اذا أنكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما ، وصح عن شريح . والحسن . وإبراهيم . ان الطلاق بيد العبد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم . وأما بكم تحرم الأمة تحت العبد من عدد الطلاق أو الحرية وبكم تحرم الامت والحرية تحت الحر فإرويان من طريق اسحاق بن أحمد نا العجلي نا عبرة نا أحمد بن حنبل نا ابي نا محمد بن جعفر غندر نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي ابن أبي طالب أنه قال : السنة بالنساء يعني الطلاق والمدة قال : همام لا أشك فيه ولا أمترى .

قال أبو محمد : وهو قول قتادة ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن ابن زياد . عن شعبة . عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود

قال : السنة بالنساء الطلاق والعدة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن يحيى ، وغير واحد عن عيسى . عن الشعبي . عن اثنى عشر من أصحاب النبى ﷺ قالوا : الطلاق [بالرجال (١)] والعدة بالمرأة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان وداود وقتادة . قال حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم وقال داود عن الشعبي وقال قتادة ، عن الحسن قالوا كلهم : العبد يطلق الحرة ثلاثا وتعد ثلاث حيض والحرة يطلق الأمة تطليقتين وتمتد حيضتين هـ ومن طريق الحجاج بن المهنال . نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين والحسن قالا جميعا : الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يطلق المملوك الحرة ثلاثا ويطلق الحر المملوكة تطليقتين هـ ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة نا ابن عليه عن أيوب السخيتانى . عن نافع قال تبين الأمة من الحر والعبد بتطليقتين قال أيوب : وثبت عند ابن عباس الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق ابن أبى شيبة نا زيد بن الجباب عن سيف . عن مجاهد قال : اذا كانت الحرة تحت العبد فطلاقها ثلاث وعدتها ثلاث حيض ، واذا كانت الأمة تحت الحر فطلاقها اثنتان وعدتها حيضتان هـ ومن طريق الحجاج بن المهنال : نا شعبة عن الحكم بن عتيبة : والاعمش قال الحكم عن ابراهيم أنه سأل عبيدة السلماني عن كان تحتة أمة فطلقها ثنتين ثم اشتراها أن يأتها فأبى ، وقال الاعمش عن أبى الضحى عن مسروق فيمن كانت تحتة فطلقها ثنتين ثم اشتراها فكره أن يأتها وبه يقول سفيان الثوري . والحسن ابن حى . وأبو حنيفة . وأصحابه : فهم على وصح عنه . وابن مسعود وابن عباس واثني عشر من الصحابة رضى الله عنهم ولا يصح عن أحد منهم لانه اما منقطع ، وأما عن أشعث بن سوار وعيسى الخناطر كلاهما ضعيف وهو صحيح عن قتادة : والشعبي . ومسروق . وعبيدة . والحسن : وابن سيرين . ونافع مولى ابن عمر . ومجاهد ، وقالت طائفة : بخلاف ذلك : نا رويانا من طريق ابن وهب . عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرنى قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول ان كان الرجل حرا وامرأته أمة ثلاث تطليقات واعتدت حيضتين وان كان عبدا وامرأته حرة طلق تطليقتين واعتدت ثلاث حيض هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن أيوب السخيتانى نا رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عائشة أم المؤمنين ان غلاما طلق امرأته وهى حرة تطليقتين فسأل عائشة فقالت : لا تقربها هـ ومن طريق

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عثمان بن عفان في مكاتب طلق امرأته وهي حرة تطليقتين أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلة أم المؤمنين مثل قول عثمان وزيد . ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول الطلاق بالرجال والعدة بالنساء، ومن طريق ابن أبي شيبة ناغل بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إذا كانت الحرة تحت العبد فقد بانت [منه] بتطليقتين وعدتها ثلاث حيض وإذا كانت الامة تحت الحر فقد بانت منه ثلاث وعدتها حيضتان . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الشعبي عن مكحول قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله . وأبي سلة بن عبد الرحمن . وعمر بن عبد العزيز . ويحيى بن سعيد . وزيد بن قسيط . وعبد الرحمن بن عبد الله بن الهدير . وريعة . وإبي الزناد . وسليمان بن يسار . ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . وعمر بن شعيب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وهو قول مالك : والشافعي فهم زيد بن ثابت . وعثمان . وابن عباس : وابن عمر ولا يصح عن غيرهم : وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسائر ذلك منقطع ، وقالت طائفة : الحكم للرق خاصة كما روينا من طريق حماد بن سلة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحر يطلق الامة تطليقتين وتعدت حيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعدت ثلاث حيض وبه يقول عثمان التبي ، وذبت طائفة الى مثل قولنا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد بن عبد الله نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس أن عبدا له طلق امرأته طليقتين فأمره ابن عباس أن يراجعها فإني فقال له ابن عباس : هي لك فاستحلها بملك اليمين ، وبه يأخذ أبو سليمان وجميع أصحابنا . قال أبو محمد . شغبت الطائفة الأولى بما روينا من طريق أبي داود . نا محمد ابن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج . عن مظاهر بن اسلم . عن القاسم بن محمد عن

عائشة أم المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان » قال أبو عاصم : حدثني به ظاهر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ إلا أنه قال « وعدتها حيضتان » نا حام نا يحيى بن مالك بن عائذ نا ابن غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمره الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله ابن عيسى عن عطاء بن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان » وقالوا لما اتفقنا مع المالكيين والشافعيين على ان عدة الأمة نصف عدة الحرة وكان الطلاق هو الموجب للعدة وجب ان يكون طلاقها نصف طلاق الحرة قالوا : ولما كان حد العبد والأمة الزانين نصف حد الحر والحرة سواء زنيا بحر أو بجمرة أو بعد أو أمة ، ولما كان حد الأمة الفاذقة للحر والعبد والأمة والحرة نصف حد الحرة وجب ان يكون الطلاق لها كذلك ما نعلم لهم حجة غير هذا .

قال أبو محمد : الاثران ساقطان لان أحدهما من طريق مظاهر بن اسلم وهو ضعيف ، وفي الثاني عمر بن شبيب المسلي وعطاء وهما ضعيفان ضعف مظاهرا أبو عاصم الذي روى عنه والبخارى وضعف عطية سفيان الثوري . واحد بن حنبل ، وضعف عمر بن شبيب ابن معين والساجي فسقط التعلق بهما * وأما قياسهم الطلاق على القذف والزنا والعدة فهلا قاسوه على ما اتفق عليه جميع أهل الاسلام من ان عدة الأمة بوضع الحمل كعدة الحرة ومن ان حد العبد والأمة في القطع في السرقة وفي الحرابة كل ذلك سواء كالحر والحرة لاسيما والحنيفيون يقولون : ان اجل العبد العتق من زوجه الأمة والحرة كأجل الحر وصيام العبد في الظهار كصيام الحر وفي كفارة اليمين كذلك فبطل هذا القول ، ثم نظرنا فيما احتج به الطائفة الثانية فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : كتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين ان غلاما لها طلق امرأه له حرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك . وقالوا لما كان حد العبد نصف حد الحر وجب ان يكون طلاقه نصف طلاق الحر .

قال أبو محمد : أما القياس فعارضه قياس الطائفة الأولى وكل ذلك باطل ودعوى بلا حجة ويقال لهم : هلا قسم طلاق العبد على مساواته للحر في حد السرقة والحرابة وعلى ما أباح له مالك من زواج أربع كالحر وعلى ما جعل الشافعي أجله في الايلاء كأجل الحر وعلى صيامه في الكفارات لاسيما وكلهم متافض اذا احتجوا بزعمهم

لكون طلاق العبد أو الامة نصف طلاق الحر والحره ، وقد أبطلوا في ذلك لأن طلاق العبد عند احدى الطائفتين طلقان وطلاق الامة عند الطائفة الأخرى ثلاثا طلاق الحر والحره وما وجدنا حدا يكون للعبد ثلثي حد الحر ؛ فان قالوا : لم يقدر على طائفة ونصف قلنا فاسقطوا ما عجزتم عنه وحرروها بطائفة ، وأما الخبر ففي غاية الفساد لأن ابن سمان مذكور بالكذب . وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول مع ان هذا الاثر الساقط يعارض ذلك الاثرين الساقطين فهي متدافعة متكاذبة لا يحل القول بشئ منها ، وثانها لو صح شئ منها لما سبقونا اليه ولا الى القول به ولكن القول بالبطل لا يحل في التحمل بخالفة الحق وبالله تعالى التوفيق . وأما من غلب عليه الرق فانعلم لهم حجة الا ان جمعوا قياس الطائفتين فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من غلب الحرية وهل هي الادعوى كدعوى ؟ فان قيل ان ابن عباس اتما أمر غلامه ان يراجع زوجته الامة بعد ان طلقها طلقتين لأنه لا يرى طلاق العبد شيئا قلنا قد أعاد الله ابن عباس من التدليس بل روى عنه عطاء لا طلاق للعبد ، وقد روى عنه أبو معبد ان طلاقه جائز وكلاهما ثقة مأمون فاذا لنص في الفرق بين طلاق العبد وطلاق الحر ولا بين طلاق الامة وطلاق الحره فلا يحل تخصيص القرآن في ان الطلاق لا يحرم الا بثلاث في حر أو عبد أو حره أو أمة بالدعوى بلا برهان وبالله تعالى تأييد .

﴿ الخلع ﴾

١٩٧٨ مسأله الخلع وهو الاقتداء اذا كرهت المرأة زوجها خافت أن لا توفيه حقه أو خافت أن يغيضا فلا يوفيه حقا فلها أن تقتدي منه ويطلقها ان رضى هو والام يجبر هو ولا يجبر هي انما يجوز بتراضيهما ، ولا يحل الاقتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين ، أو باجتماعهما ، فان وقع بغيرهما فهو باطل ويرد عليها ما أخذ منها وهي امرأتها كما كانت ، ويبطال طلاقه ويمنع من ظلمها فقط ولها أن تقتدي بجميع ما تملك وهو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثا أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة فان راجعها في العدة جاز ذلك أحب أم كرهت ، ويرد ما أخذ منها اليها ويجوز القضاء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بمال مجهول لكن بمعروف محدود مرنى معلوم أو موصوفه

قال أبو محمد : واختلف الناس في الخلع فلم تجزه طائفة ، واختلف الذين أجازوه فقالت طائفة : لا يجوز إلا بأذن السلطان ، وقالت طائفة : هو طلاق ، وقالت طائفة : ليس بطلاقم اختلف القائلون انه طلاق فقالت طائفة : هو رجعي كما قلنا ، وقالت طائفة : هو بائن ، وقالت طائفة : لا يجوز إلا بما أصدقها لا بأكثر ، وقالت

طائفة منهم : فإن أخذ أكثر أحببنا له أن يتصدق به ، وقالت طائفة : يجوز بكل ما ملك وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوزه وإعراضه أو أن لا نقيم معه حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : يجوز براضيهما . وإن لم يكن هنالك خوف نشوز أو خوف أن لا تقام حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بأن يجد على بطنها رجلا وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بأن تقول لا أطيع لك أمراً ولا أغتسل لك من جنبته ، واختلفوا في الخلع الفاسد فقالت طائفة : ينفذ ويتم ، وقالت طائفة يرد ويفسخ فأما من قال : لا يجوز الخلع فكما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناعقة بن ابى الصبياء قال سألت بكر بن عبد الله المزنى عن الخلع قال : لا يحل له أن يأخذ منها قلت يقول الله عز وجل في كتابه : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) قال : نسخت هذه وذكر أن الناسخ لها قوله تعالى : (وإن اردتم استبدال زوج مكان زوج ؛ وآتيتم أحدا من قطارا فلا تأخذوا منه شيئا) تأخذونه بهتانا وإنما مينا) وكيف تأخذونه ، وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذنا منكم ميثاقا غليظا) هـ

قال أبو محمد : واحتج من ذهب إلى هذا بما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن اسحاق بن السليم نا ابن الاعرابي نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عفان بن مسلم نا حماد نا أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي اسماء الرضى عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « إنما امرأة طالق من غير ما بأس لحرام عليها راحة الجنة » هـ وبما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه نا نا الخزومي - هو المغيرة ابن سلمة نا وهيب عن أيوب السخيتاني عن الحسن البصري عن ابى هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « المنزعات (١) والمختلعات من المناقات » قال الحسن : لم أسمع من ابى هريرة •

قال أبو محمد : فسقط بقول الحسن أن نحتج بذلك الخبر . وأما الخبر الأول فلا حجة فيه في المنع من الخلع لأنه إنما فيه الوعيد على السائلة الطلاق من غير بأس وهكذا قول وليس في البأس أعظم من أن يخاف ألا يقيم حدود الله في الزوجة ، وأما الآيتان فليستا بمتعارضتين إنما في التي نزع بها بكر تحريم أخذ شيء من صداقها إنما مينا وبهتانا . وهذا لا شك فيه . وليس فيهما نهى عن الخلع أصلا . وقال تعالى : (فإن طعن لكم عن شيء منه فسا فكلوه حيثما تريد) وفي الآية الأخرى حكم الخلع بطيب النفس منها (٢) فليس إنما ولا عدوانا . وما كان هكذا فلا يحل [القول به ولا] (٣) أن يقال فيه ناسخ أو

(١) في النسخة رقم ١٤ « المتبرعات » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بطيب نفسها » (٣) الزيادة من النسخة

منسوخ الا بنص بل الفرض الاخذ بكلا الآيتين لترك احدهما للآخرى ونحن قادرون على العمل بهما بأن نستثنى احدهما من الاخرى .

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما بالصالح خير) . وقال تعالى : (فان ختمت الاقبيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) فهاتان الآيتان قاضيتان على كل ما في الخلع . وأما من منع منه بغير اذن السلطان فروينا من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم التستري وريبع - هو ابن صنيح - كلاهما عن الحسن البصري قال : لا يكون خلع الا عند السلطان . ومن طريق الحجاج بن المهال ناحاد بن زيد نا يحيى - هو ابن عتيق - أنه سمع محمد بن سيرين يقول ثأنا يقولون لا يجوز الخلع الا عند السلطان ، ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبير قال : لا يكون الخلع الا حتى يعظها فان اتعظت والا ضربها فان اتعظت والا رقتا الى السلطان فيبعث حكما من أهلها وحكما من أهله يرفع كل واحد منهما الى السلطان ما يسمع من صاحبه فان رأى أن يفرق فرق . وان رأى أن يجمع جمع .

قال ابو محمد : وهذا كله لاجبة على تصحيحه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) . وأما من قال الخلع ليس طلاقا فاحتج بما (١) نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر ابن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى ابن بكير نا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر أنه سمع ربيع ابنة معوذ بن غفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاء معها الى عثمان فقال : ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل ، فقال عثمان : لننتقل ولا ميراث بينهما لها ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر : فعثمان أخبرنا واعلنا ، فهذا عثمان والربيع ولها حجة وعما هو من كبار الصحابة وابن عمر كلهم لا يرى في الفسخ عدة .

ومن طريق احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد هو القطان عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سأله ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه ايتكحها ؟ قال ابن عباس : نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال : كان أبي لا يرى الفداء طلاقا ويحيزه بينهما ، وقال ابن جريج

أخبرني عمرو بن دينار انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : ما أجازته المرأة فليس بطلاق . وروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : رأيت أبي كاتنه يذهب الى قول ابن عباس ان الخلع ليس طلاقا وهو قول اسحاق بن راهويه . وأبي ثور . وأبي سليمان وأصحابه . وأما من قال : انها تطلقه فكما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان ابن أم بكرة الاسلية كانت تحت عبد الله بن أسيد فاختلعت منه فندما فارتقا الى عثمان بن عفان فأجاز ذلك وقال : هي واحدة الا ان تكون سميت شيئا فهو على ما سميت . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا على بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون طلاقا بائنة الا في فدية أو ايلاء ، وروينا من طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب وهذا يقول الحسن . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وشريح . والشعبي . وقبيصة بن ذؤيب . ومجاهد . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وابراهيم النخعي . والزهري . ومكحول . وابن أبي نجیح . وعروة بن الزبير . والاوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي .

قال أبو محمد : أما احتجاج من احتج بان الله تعالى ذكر الطلاق ثم الخلع ثم الطلاق فنعم هو في القرآن كذلك الا أنه ليس في القرآن انه ليس طلاقا ولا انه طلاق فوجب الرجوع الى بيان رسول الله ﷺ فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الانصارية فذكرت اختلاعها من زوجها ثابت بن قيس بن الثماس وان رسول الله ﷺ قال ثابت : خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى المروزي حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان نا أبي نا على بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير أخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته فذكرت اختلاع امرأة ثابت بن قيس منه وان اخاه شكاه الى رسول الله ﷺ فإرسل رسول الله ﷺ الى ثابت فقال له خذ النوى لها وخل سيلها قال : نعم فأمرها رسول الله ﷺ ان ترتبص حيضة واحدة وتلحق بأهلها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس قال : اختلعت امرأة ثابت بن قيس من زوجها فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ، قالوا : فهذا يبين ان الخلع ليس طلاقا لكنه فسخ .

قال أبو محمد : أما حديث عبد الرزاق الذي ذكرنا آتفا فساقت لانه مرسل وفيه

عمر بن مسلم وليس بشيء. وأما خبر الربيع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة لكن رويانا من طريق البخاري ناظر بن جميل نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد هو الخادم عن عكرمة عن ابن عباس « ان امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعجب عليه في خلق ولادين ولكني أنكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ: اتدين عليه حديثه؟ قالت: نعم قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين (والزيادة) (١) لا يجوز تركها، واذ هو طلاق فقد ذكر الله عز وجل عدة الطلاق فهو زائد على ما في حديث الربيع والزيادة لا يجوز تركها والله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: الا ان الخنفيين والمالكيين لا يجوز لهم الاحتجاج بهذا الخبر على اصولهم الفاسدة لان من قولهم اذا خالف صاحب ما روى عن النبي ﷺ دل على نسخه او ضعفه كما فعلوا في رواية عائشة . وابن عباس ومن مات وعليه صيام صام عنه وليه، وهذا الخبر لم يأت الا من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ما ذكرنا آخفا من ان الخلع ليس طلاقا وأما نحن فلا نلتفت الى شيء من هذا انما هو ما صح عن رسول الله ﷺ قلنا به والحمد لله رب العالمين .

(وأما أهل الخلع) طلاق بائن أو رجعي فقالت طائفة : هي طلاق بائنة كما ذكرنا عن ابن مسعود أنها، وروينا من طريق وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير قال : كان عمر ان بن الحصين. وابن مسعود يقولان في التي تقتدى من زوجها بما لها يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة وخالف ذلك غيرهما كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن طلق بعد الفداء لا يحسب شيئا من اجل انه طلق امرأة لا يملك منها شيئا اتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل اختلع من امرأته ثم طلقها بعد الخلع فانه لا يحسب شيئا فلا جميعا : اطلق امرأته انما يطلق من لا يملك قال ابن جريج : وزعم ابن طاوس عن ابيه انه كان يقول ان طلقها بعد الفداء جاز ، وقال أبو حنيفة : هو طلاق بائن ويلحقها طلاقه ما دامت في العدة ، وقال مالك . والشافعي هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه في العدة . وأما من قال : ان الخلع طلاق رجعي فكما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يراجعها فليردد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها، قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يراجعها الا بخطبة .

قال ابو محمد : قد بين الله تعالى حكم الطلاق وان بعولتهن أحق بردهن
وقال : (فامسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) فلا يجوز خلاف ذلك ،
وما وجدنا قط في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقا بائنا
لارجعة فيه الا الثلاث بمجموعة أو مفرقة أو التلم يطأها ولا مزيد واما عدا ذلك
فأراء لا حجة فيها . وأما رده ما أخذ منها فأنما أخذه لثلاث تكون في عصمته
فإذا لم يتم لها مرادها فالما الذي لم تعطه الا لذلك مردود عليها الا أن يبين عليها انها طالقة له
الرجعة فيها فترضى فلا يرد عليها شيئا ، وبالله تعالى التوفيق . واما ما يجوز فيه الفداء
فقلت طائفة : لا يجوز الفداء الا بما اصدقها لا بأكثر فكارو ينامن طريق عبد الرزاق
عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث بن ابي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن ابي طالب قال :
لا يأخذ منها فوق ما أعطاه ، وهذا لا يصح عن علي لأنه منقطع وفيه ليث . ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر بن وهب عن ابن جريج قال : لا نأبى أن يكون له أن لا يحل له أن
يأخذ منها أكثر مما أعطاهما قال ابن جريج : وقال لي عطاء أن أخذ زيادة على صداقها فإزيادة
مردودة اليها ، وقال معمر عن الزهري : لا يحل له أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه .
ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابو بكر هو المقدمى نا عمر بن أيوب عن جعفر بن
برقان عن ميمون بن مهران قال : من أخذ منها أكثر مما أعطاهما فلم يسرح باحسان ،
وقال الاوزاعي : كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها الا ما ساق اليها ، وقالت طائفة : بكرامة
ذلك كما روينا من طريق وكيع عن أبي خنيفة عن عمار بن عمران أنه مداني عن أبيه أن علي بن
أبي طالب كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه . ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة
وحامد بن أبي سليمان أنهما كرها أن يأخذ في فداء امرأته منها أكثر مما ساق اليها . ومن طريق
وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن عامر الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما
اعطاها ، وقالت طائفة : بكره أن يأخذ منها كل ما أعطاه . وروينا من طريق عبد الرزاق
عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : لا أحب أن يأخذ منها كل
ما أعطاهما حتى يدع لها ما ينبتها (١) وقالت طائفة : يأخذ منها كل ما معها فما دون ذلك
إذا تراضيا به ، كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا أيوب السخيتي عن كثير بن ابي كثير مولى
عبد الرحمن بن سمرة أن امرأة نثرت على زوجها فرقمها الى عمر بن الخطاب فذكر القصة
وأن عمر قال لزوجها اخلعها ولومن قرطها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله
ابن محمد بن عقيل بن ابي طالب أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثتها انها اختلعت من

زوجها بكل شيء تملكه فخاصمه في ذلك الى عثمان بن عفان فجازاه وامره أن يأخذ عفاص رأسها فادونه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ابن عمر جازته بمولادة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى من ثوبها، وصرح عن عكرمة وابراهيم ومجاهد، وهو قول مالك والشافعي. وابن سليمان وأصحابهم، وقال ابو حنيفة: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاهما فن فعل فليصدق بالزيادة.

قال ابو محمد: احتجت الطائفة الاولى بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: واثت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله اني أبغض زوجي وأحب فراقه قال فتردين اليه حديثه التي اصدقك؟ قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله ﷺ: أما زيادة من مالك فلا ولكن الحديثة قالت: نعم» قضى عليه الصلاة والسلام بذلك على الزوج، وروى أيضا عن ابن جريج عن ابى الزبير:

قال ابو محمد: وهذا مرسل، ولقد كان يلزم المالكيين القائلين بأن المرسل كالسند أن يقولوا به للاحجة عندنا في مرسل فسقط القول المذكور، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدنا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد الصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا مؤمل بن اسماعيل عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان يكره أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه، وهذا مرسل فسقط الاحتجاج به، ولم نجد لقول ابن المسيب متعلقا أصلا، وأما قول ابى حنيفة فقي غاية الفساد لأنه لا يخلو أخذه الزيادة على ما أعطاهما في صداقها من أن يكون حراما أو مباحا فان كان حراما فواجب رده اليها كما قال عطاء، وان كان مباحا فلم امرؤه بالصدقة بالزيادة دون سائر ماله. وهذا ظاهر الخطأ، والعجب أنهم يردون كلام رسول الله ﷺ الثابت بدعواه انه زائد على ما في القرآن كالسح على العامة والاستنشق وغير ذلك ثم يأخذون بكلام ساقط متناقض مخالف لما في القرآن ليس معهم فيه إلا رأي ابى حنيفة فقط فوجب الأخذ بعموم قوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ومن العجب تمويه بعضهم بقوله تعالى: (وآتيتم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا) وقوله تعالى: (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يتخافا أن لا يقيما حدود الله) هـ

قال ابو محمد: نعم لا يحل له أن يأخذ مما آتاها شيئا إلا أن تطيب نفسها به ثم حكم آخر: (ان خافا أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) عموم لا يحل تخصيصه بالدعوى الكاذبة، وقال بعضهم: من أخذ أكثر مما أعطى فلم يسرح باحسان قلنا لا فرق بين أخذه كل ما أعطاه أو بعض ما أعطاه أو أكثر مما أعطاه بغير حق

لحيثئذ يكون غير مسرح باحسان أن يأخذ كل ذلك حيث أباح الله تعالى له أخذه فهو مسرح باحسان، ولو أباح الله له قتلها لكان محسناً في ذلك، فإن قيل أتم تمنعون من أن يتصدق بجميع ماله أو بما لا يبقى لنفسه غنى بعده، ومن أن يصدق الرجل ماله كله ويتحون لها أن تعطى ماله كله قلنا: إنما نتبع في ذلك أمر الله تعالى بجاء النهى عن الصدقة إلا بما أبقي غنى وبأن لا يصدقها إزاره إذ لا غنى به عنه وجاء النص بأن لا جناح عليهما فيما اقتدت به فوقتنا عند كل ذلك ولم نعترض على أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ بالرأى والله تعالى التوفيق. (وأما الحال التي يجوز فيها القداء) فروينا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي قال: كان أبو قلابة يرى أن المرأة إذا فحرت فاطلع زوجها على ذلك فليضربها حتى تقتدى *

قال أبو محمد: وهذا لا معنى له إذا رأى ذلك وهي محصنة حل له قتلها. ومن طريق إسماعيل بن إسحاق ناسدنا المعتز بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: إن أبا قلابة. ومحمد بن سيرين قانا يقولان: لا يحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلاً قال الله تعالى: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) *

قال أبو محمد: هذا في الإخراج من البيوت في العدة لافي الخلع. ومن طريق حماد بن سلمة أنا حميد أن بكراً بن عبد الله المزني سأل الحسن عن رأى امرأته يقبلها رجل غيره قال: قد حل له أن يخلعها، روي عن علي ولا يصح يطيب الخلع للرجل إذا قالت: والله لا أبرك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنباً، ولا أكرم لك نفساً، فيها السراويل وهو ضعيف عن جابر وهو كذاب، وعنه أيضاً من طريق فيها إبراهيم ابن أبي يحيى يخلع المرأة ثلاثاً إذا أفسدت عليك ذات يدك أو دعوتها لتسكن إليها فأبت أو خرجت بغير إذنك. ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني مروان الأصغر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لا يصح الخلع حتى تقول المرأة: والله لا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنباً. ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ومجاهد قال أحدهما: لا يصح الخلع حتى لا تغتسل له من جنباً، ولا تطيع له أمراً ولا تبره قسماً، وقال الآخر لو فعلت هذا كفرت ولكن حتى تقول لا أبرك قسماً ولا أغتسل لك من جنباً ولا أطيع لك أمراً. ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال: الخلع إذا قالت والله لا أغتسل لك من جنباً، وكل هذا لا برهان على صحته. ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي إذا كرهت المرأة زوجها فليأخذ منها. ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزمري لا يحل له أخذ شيء من الفدية حتى يكون النشوز من قبلها إن

تظهر له البغضاء وتسيه عشرته وتعضى أمره ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطاه
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن ابيه في الخلع قال : قال
الله عز وجل : (ان خافان لا يقيما حدود الله) ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل له حتى
تقول لا أغتسل لك من جنابة لكن ان يخافان لا يقيما حدود الله تعالى فيما افترض لكل
واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة *

قال ابو محمد : هذا هو الحق لقوله تعالى الذي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال
الشافعي : الخلع جائز بتراضيهما وان لم يخف منهما نشوزا ولا اعراضا ولا خافا أن
لا يقيما حدود الله تعالى وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، وأما الخلع الفاسد فقد أجازاه
قوم وما أعلم لهم حجة وكيف يجوز عمل فاسد ، والله تعالى يقول : (ان الله لا يصلح عمل
المفسدين) وقال ابو حنيفة : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا وهو مضار بها فان فعل لزمه
الطلاق وجازله ما أخذ *

قال ابو محمد : في هذا القول عجب لأن كان لا يحل له أن يأخذه فأيحل له اذا أخذه ولئن
كان يحل له اذا أخذه انه ليحل له أن يأخذه وما عدا هذا فوساوسه وقال الزهري
ومالك لا يحل له أن يأخذ منها شيئا وهو مضار لها فان فعل لزمه الطلاق ويرد ما أخذ
وهذه أيضا مناقضة لأنه ان لزمه الطلاق وجب له تملك ما أخذه عوضا عن الطلاق وان
لم يجب له تملك ما أخذه عوضا من الطلاق لم يلزمه الطلاق لأنه لم يطلق طلاقا مطلقا بل طلاقا
بوض لولاه لم يطلق ، وقال قتادة : ان أخذه منها وهو مضار لها يرد ما أخذ وله ان
يرجع اليها مادامت في العدة ولا يرجع اليها بعد انقضاء العدة الا برضاها وهذا خطأ لأنه
ان كان الطلاق له لازم فالذي أخذه له ملك الا ان كان يقول ان طلاق الخلع طلاق رجعي فقد
قلنا اذا لم يصح العوض الذي لم يعقد الطلاق الا عليه لم يصح الطلاق الذي لا وقوع له بصحة
ملك المطلق لما أخذ عوضا من الطلاق ، وقول عطاء انه ان اقتدت منه وكانت له
مطوعة فانها ترجع اليه وما لها الا ان تكون الثالثة فتذهب ، روينا ذلك من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عنه فهو أيضا خطأ لما ذكرنا في بطارق قول قتادة ومالك
وقول طاوس هو الحق رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس
عن ابيه قال : ان أخذ فداها - ولا يحل له أخذه - رجعت اليها ما لها ورجعت اليه ولم
تذهب بنفسها وما لها وهذا الذي لا يجوز غيره لما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق *

١٩٧٩ مَسْأَلَةٌ ومن خالغ على مجهول فهو باطل لأنه لا يدري هو ما يجب
له عندها ولا تدريه هي فهو عقد فاسد وكل طلاق لم يصح الا بصحة مالا صحة له فهو

غير صحيح وإذا كان غير صحيح فلم يطلق أصلاً ، والعجب كله احتجاجهم في خلاف هذا بقول الله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ، قالوا : هذا عموم فقلنا : نعم عموم لما محل عقده وملكوته للأحرام ولو كان ذلك لجاز أن يفتدى من زوجته بأن يزين بها متى أراد بريق خمر ويصحبه ملكه ويأمن لا يصلي وما شبه ذلك .

١٩٨٠ مَسْأَلَةٌ والخلع على عمل محدود جائز لدخوله تحت قوله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) هذا إذا كان ذلك العمل مباحاً تجوز المساواة فيه بالاجارة وغيرها والله تعالى التوفيق .

١٩٨١ مَسْأَلَةٌ ومن خالع امرأته خلعاً صحيحاً لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في العدة الآن تكون ثلاثة مجموعة أو مفارقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقي عليه من صداقها قل أو كثر ، وللمخالفين ههنا أقوال لطيفة قل أبو حنيفة أن طلقها على مال يأخذها منها فانه لا يبرأ من شيء من حقوقها قبله سواء كانت من قبل النكاح أو من قبل غيره قال : فان بارأها على مال يأخذها منها فانه يسقط بذلك عنه جميع حقوقها التي لها عليه من قبل النكاح خاصة كالصداق والمنعة فان كانت قد قبضت المهر فهو لها ولا يرجع عليها شيء سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها قال : ولا يبرأ من نفقتها واسكانها في العدة فان أبرأته في عقد الخلع من النفقة والسكنى مدة عدتها برىء من النفقة ولم يبرأ من السكنى . قال أبو محمد : إيراد هذا التقسيم يثنى من الرد عليه ونسأل الله العافية ، وقال مالك أن اقتدت منه قبل الدخول بعشرة دنائير لم يكن لها أن تبيعه بنصف المهر فلما سألت أن يطلقها على شيء من صداقها رجعت عليه بنصف ما بقي ، وهذا كلام يغني ذكره عن تكلف الرد عليه لأنه ظلم صراح واسقاط حق لم تسقطه العجب من اسقاطهم ألف دينار لها قبله من صداقها من أجل أنها اقتدت منه بدينار ولا يسقطون عنه بذلك درهم الاستقرضته منه ، وهذه تخالط ناهيك بها ، والله تعالى نستعين .

١٩٨٢ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ولا غيره لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا نفسها) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) فقالة الأب أو الوصى أو السلطان عن صغيرة أو كبيرة كسب على غيره وهذا لا يجوز ، واستحلال الزوج ما لها بغير رضى منها أكل مال بالباطل فهو حرام والله تعالى التوفيق .

١٩٨٣ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز الخلع على أن تبيعه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وكل ذلك باطل لأنه غير معلوم القدر وقد يزيد السعر وقده بنقص ولأنه لم يجب لها بعد فحاملها بما لا ملكه باطل وظلم ، ومن عجائب الدنيا اجازة أبي حنيفة أن

تخالعه على خمر أو خنزير وهما مسلمان ومنع مالك من النكاح بشرة ظاهرة قبل ان تنضج وبزرع لم يسبل وهو يحيز الخلع على ماشر نخلها وان لم يكن فيها ثمرة ولا يرى لها غير ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل .

المتعة

١٩٨٤ - مسألة المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو آخر ثلاث وظئها أو لم يطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئاً ان بمنعها ، وكذلك المفتدية أيضاً ويجهزها الحاكم على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من أنسخ نكاحه منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته ايأها في العدة ولا موته ولا موتها والمتعة لها أولورثتها من رأس ماله يضرب بها مع الغرماء وان تعاسر في المتعة قضى على الموسر لها سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله خادم يستقل بالخدمة وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه ثلاثون درهما بالعراقي وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، وقد ذكرناه في كتاب الزكاة ، ويقضى على المقل ولو بعد أو بدرهم على حسب طاقته . برهان ذلك قول الله تعالى : (وللطلقاء متاع بالمعروف حقاً على المتقين) وقوله تعالى : (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين) فعم عز وجل كل مطلقة ولم يخص ، وأوجه حقاً لها على كل متى يخاف الله تعالى ، وقد اختلف الناس في وجوبها فروي عن طائفة انها ليست واجبة رويناً ذلك من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن فقهاء المدينة السبعة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف وهو قول ابن أبي ليلى . وعبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون . ومالك ، ومن عجائب الدنيا احتجاج من قلده لقولهم هذا بان الله تعالى انما أوجبها على المتقين والمحسنين لا على غيرهم فقننا لهم : فبهكم صادقين في ذلك أنوجبونها أنتم على من أوجبها الله تعالى عليه من المتقين والمحسنين أم لا فان قالوا لا أقروا بخلافهم لقول الله تعالى وأبطلوا احتجاجهم المذكور ، وان قالوا نعم تركوا مذهبهم ، وقالت طائفة : هي فرض على المتقين والمحسنين واحتجوا بظاهر كلام الله تعالى كما رويناً من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : شهدت شريحاً وأتوه في متاع فقال لا تأب ان تكون من المتقين قال : اني محتاج قال لا تأب ان تكون من المحسنين قال أيوب قلت لسميع بن جبير : لكل مطلقة متاع؟ قال :

نعم ان كان من المتقين ان كان من المحسنين ، قال أيوب : وسأل عكرمة رجل فقال :
اني طلقت امرأتى فهل على متعة قال ان كنت من المتقين فنعيم .

قال ابو محمد : كل مسلم هو على أديم الارض فهو بقوله لا إله إلا الله محمد رسول الله من جملة المتقين بقوله ذلك ، وإيمانه من جملة المحسنين ؛ والله تعالى أن يخلده في النار ان لم يسلم فكل مسلم في العالم فهو محسن متق من المحسنين المتقين ولو لم يقع اسم محسن ومتق إلا على من يحسن ويتقى في كل أفعاله لم يكن في الارض محسن ولا متق بعد رسول الله ﷺ إذ لا بد لكل من دونه من تقصير واساءة لم يكن فيها من المحسنين ولا من المتقين فكان على هذا يكون كلام الله تعالى حقا على المحسنين حقا على المتقين فارغوا لغوا وباطلا ، وهذا لا يحل لأحد أن يعتقد ، ولا فرق بين قوله تعالى من المحسنين ومن المتقين ، وبين قوله تعالى من المسلمين ومن المؤمنين ، والمعنى في كل ذلك واحد ، ولا فرق .

فان ذكروا ما روينا من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب نسخت هذه الآية : (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة) التي بعدها (وللمطلقات متاع بالمعروف) قلنا : لا يصدق أحد على ابطال حكم آية منزلة لإلّا يخبر ثابت عن رسول الله ﷺ فكيف وليس في الآية التي ذكر شيئا يخالف التي زعم انها نسختها فكلنا مباحق ، وقالت طائفة لا يجب المتعة إلا التي طلقت قبل أن توطأ ، وإن لم يسم لها صداق فهذه تجب لها المتعة فرضا كما روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا على بن عبد الله ابن المديني ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : اذا فوض الى الرجل فطلق قبل أن يمس فليس لها إلا المتاع .

قال ابو محمد : ليس في هذا دليل على انه لم يكن يرى لغيرها المتعة إلا أن هذا القول قول سفيان الثوري والحسن بن حي . والأوزاعي . وأبي حنيفة . وأصحابه إلا أن الأوزاعي قال : لا متعة على عبد إلا أن أبا حنيفة قال : من تزوج ولم يذكر مهر ثم فرض لها مهر ارضاه ورضاهما وقد فرض لها القاضى مهر المثل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان ذلك المهر يطل ولا يجب لها إلا المتعة .

قال ابو محمد : وهذا فاسد جدا ، وقول بلا برهان اسقاط فرض أمر به الله تعالى بعد التزامه أو الزامه بغير حق ، واحتج هؤلاء بقول الله تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة ومتعوهن) .

قال على : لو لم يكن إلا هذه الآية لكان قولهم هذا حقا ، لكن قول الله تعالى : (وللمطلقات متاع بالمعروف) جامع لكل مطلقة مفروض لها أو غير مفروض لها

مدخول بها أو غير مدخول بها ، ولم يقل عز وجل في أول الآية التي نزعوا بها انه لامتنعة لغيرها فظهر بطلان قولهم والحمد لله رب العالمين * وقالت طائفة : لكل مطلقة متعة إلا التي طلقت قبل أن تمس وقد فرض لها بحسبها نصف ما فرض لها بما رويانا من طريق حماد بن سلمة باعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لكل مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها * ومن طريق ابن وهب ناليت . ومالك قالاجيما : نافع ان ابن عمر كان يقول : لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فريضة فحسبها فريضتها وإن لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة وهو قول شريح . ومجاهد ، وصح عن ابراهيم ، وروياه عن القاسم بن محمد وعبد الله ابن أبي سلمة *

قال ابو محمد : ويطل هذا القول ان الله تعالى اذ ذكر ان لها نصف ما فرض لها لم يقل ولا متعة لها ، وقد أوجب لها المتعة بقوله الصادق : (وللمطلقات متاع بالمعروف) وهذه مطلقة فلها المتعة فرضاً مع نصف ما فرض لها ، وقول غريب رويانه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : انما يؤمر بالمتاع من لارده عليه ولا تحاص الغرما ليست على من ليس له شيء ، وهذا قول لابرهان على صحته فهو ساقط ، وطائفة قالت كقولنا كما رويانا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن موسى بن أيوب الغافقي عن اياس ابن عامر انه سمع علي بن ابي طالب يقول : لكل مطلقة متعة * ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال : لكل مطلقة متعة * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن المملوك والخيرة ؟ فقال ابن شهاب : كل مطلقة في الارض لها متاع * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال للمختلعة المتعة التي جمعت والتي لم تجمع سواء * ومن طريق حماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن سعيد بن جبير قال : لكل مطلقة متعة وتلا : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابي قلابة قال : لكل مطلقة متعة * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء قال : لكل امرأة اقلت نفسها من زوجها فلها المتعة * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : للمختلعة المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا يونس بن عبيد عن الحسن قال : لكل مطلقة متاع * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : للمملوك واليهودية . والنصرانية المتعة اذا طلقت *

قال ابو محمد : من عجائب اصحاب القياس ان الله عز وجل أوجب العدة على كل

متوفى عنها زوجها من الزوجات وعلى كل مطلقة موطوءة منهن وعلى المتعة المختارة فراق زوجها ، وأوجب المتعة للمطلقات جملة فقا سوا بأرائهم كل من ليست له زوجة لكن وطئت بعقد مفسوخ فاسد لا يوجب ميراثا على الزوجة الصحيحة الزواج في إيجاب الندة عليهما وأسقطوا كثيرا من المطلقات عن إيجاب المتعة لمن فهل سمع بأعجب من فساد هذا العمل ، ونسأل الله العافية .

(وأما مقدار المتعة) فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع بن ابن عمر قال : أدنى ما أراه يجزى في المتعة ثلاثون درهما . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس قال : أعلى المتعة الحادهم ، ودون ذلك النفقة والكسوة . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن في المتعة للمطلقة : قال ليس فيها شيء مؤقت يمتعها على قدر الميسرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أعلم للمتعة وقتا قال الله تعالى : (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) ، وقال أبو حنيفة : أعلى ما يجبر عليه من المتعة عشرة دراهم وأدنى ذلك خمسة دراهم ، وهذا قول لا دليل عليه وهبك أنه قاس العشرة دراهم على ما تقطع فيه يدفعلى أى شيء وقاس الخمسة دراهم . قال أبو محمد : لو أن الله تعالى وكل المتعة إلى المتمتع لو فقا عند أمره عز وجل والزناه ذلك كما يفعل في إتياء المكاتب من مال المكاتب (١) ولكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والاقار فلزما فرضا أن نجعل متعة الموسر غير متعة المقتر ولا بد ولم نجد في ذلك عن رسول الله ﷺ حدا وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطين بذلك فوجب بهذا الرجوع إلى ما صح عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك كما فعلنا في جزاء الصيد فما كان هو المعروف عندهم في المتعة فهو الذى أراد الله عز وجل بلا شك إذ لا بدلا أمر الله تعالى به من بيان فقد كان فيهم رضي الله عنهم الموسر المتاهى كعبد الرحمن ابن عوف وغيره وكان ابن عباس . وابن عمر موسرين دون عبد الرحمن ، وبما بين وجوب الرجوع إلى ما رآه الصحابة رضي الله عنهم أنه متعة بالمعروف بإقتلاف النفقة والكسوة إذ قال الله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه) وقد وافقنا المخالفون على هذا وكلا النصين وأوجب اتباعه ، وما (٢) محمد بن سعيد بن نبات نايب مفرح ناعبد الله بن جعفر بن الورد

(١) في النسخة رقم ١٦ : يفعل في أمة المكاتب لكنه « الخ

(٢) في النسخة رقم ١٦ : بما آتاه ،

١. يحيى بن أبوب بن بادى العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس نفسها قالت: طلقني أبو عمرو بن حفص البتة ثم خرج الى اليمن ووطئ بها عياش بن أبي ربيعة فارسل اليها عياش بعض النفقة فسخطها فقال لها عياش: مالك علينا نفقة ولا سكنى هذا رسول الله ﷺ فسلته فسلت رسول الله ﷺ عما قال؟ فقال لها رسول الله ﷺ: ليس لك نفقة ولا مسكن ولكن متاع بالمعروف واخرجني عنهم وذكرنا باقي الخبر، فهذا غاية البيان ان المتعة مردودة الى ما كان معروفا عندهم يومئذ قد ذكرنا قول ابن عمر . وابن عباس ، وروينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن زياد نا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن بن عوف يحدث عن أمه هي أم كلثوم بنت عقبة من المهاجرات الفواضل لما صحبة انها قالت كأنى انظر الى جارية سودا. حمها عبد الرحمن بن عوف امرأته أم أبى سلة حين طلقها في مرضه قال سعيد بن منصور: نا هشيم نا مغيرة عن ابراهيم قال: العرب تسمى المتعة التحميم، فقد اتفق ابن عباس . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لها في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم على ان متعة الموسر المتساهى خادم سوداء فان زاد على ذلك فهو محسن كما فعل الحسن بن علي وغيره فان كانت غير مطيعة للخدمة فليست خادما فعلى هذا المقدار يجبر الموسر اذا أبى أكثر من ذلك، وأما المتوسط فيجبر على ثلاثين درهما أو قيمتها اذ لم يأت عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم أقل من ذلك كما روينا أنفاعة ابن عباس . وابن عمر اذ رأيا ذلك هو المعروف، وأما المقتدر فأقلهم من لا يجد قوته أو لا يجد زيادة على ذلك فهذا لا يكلف حينئذ شيئا لكنها دين عليه فاذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنتفع به ولو في أكلة يوم كما أمر الله عز وجل اذ يقول: (وعلى المقتدره) وبالله تعالى التوفيق *

١٩٨٥ مسألة: ومن الرجعة من طلق امرأته طليقة أو طليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجا وطئها وفرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذى كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجا آخر يطأها وفرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين فان كان انا طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طليقة هي الثالثة، وقالت طائفة: ان الذى تزوجها بعد طلاق الاول قد هدم طلاقه كما يهدم الثلاث فانه يهدم مادونها،

فممن روى عنه القول الاول كماروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني يحيى بن سعيد الاصبهاني عن سعيد بن المسيب ان أبا هريرة قال فيمن طلق
امراة طلقه فاعتدت ثم تزوجت ثم طلقها الثاني فتزوجها الاول فطلقها طلقين انها
قد حرمت عليه وواقعه على ذلك على : وأبي بن كعب . ومن طريق عبد الرزاق عن
مالك . وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري قال : سمعت سعيد بن المسيب . وحيد
ابن عبد الرحمن . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وسليمان بن يسار كلهم قال سمعت
أبا هريرة يقول : سمعت عمر يقول : أيما امرأة طلقها زوجها طلقه أو طلقين ثم
تزوجت غيره فأت أو طلقها ثم تزوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها .
ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران بن الحصين مثله ، وصح
أيضا عن ابن عمر في أحد قوله عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع
عنه ، وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقرر من الصحابة رضي الله عنهم
وهو قول الحسن : وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . ومحمد بن
الحسن . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروينا القول الثاني من طرق
منها ماروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن
عباس قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وعن ابن عمر في أحد قوله من
طريق عبد الرزاق ووكيع قال وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي وقال
عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ثم اتفقا عن ابن عمر قال : نكاح
جديد وطلاق جديد ، وروينا أيضا عن ابن مسعود وهو قول عطاء . وشريح . وإبراهيم .
وأصحاب ابن مسعود . وعبيدة السلماني . وأبي حنيفة : وزفر . وأبي يوسف فظننا فيما
احتج به أهل هذه المقالة فلم نجد لهم أكثر من أن قالوا : اتنا لم نختلف ان نكاح
زوج آخر يهدم الثلاث ولا شك في انه اذا هدها فانه قد هدم الواحدة من جملتها
والاثنين من جملتها ، ومن المحال أن يهدمها بمجموعة ولا يهدمها متفرقة .

قال أبو محمد : قلنا : لم يهدم قط طلاقا انما هدم التحريم الواقع بتام الثلاث
مفرقة أو مجموعة فقط ولا تحرم بالطلاقين ولا بالواحدة بهدمه وقتلناهم : انتم قد حملتم
المقالة نصف عشر الدية فأكثر ولم تحملوها أقل من نصف العشر ، ولا شك انها اذا
حملت نصف العشر فقد حملت في جملة أقل منه فقالوا : انما حملناها ما نقتل قلنا : ومن
لكم بان نصف العشر فصاعدا هو الثقل دون أن يكون الثلث هو الثقل أو الكل ،
وأيضا قرب جان يعظم عليه ويقتل ربع عشر الدية لقلة ماله وآخر تخفف عليه الدية

كلها لكثرة ماله ثم السؤال باقى عليكم اذ حملتموها ما نقل فالاولى أن تحملوها ما خف وكل هذا لاعتنى له انما الحججة فى ذلك قول الله تعالى : (فان طلقها) يعنى الثالثة (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلا يجوز تعدى حدود الله تعالى والقياس كله باطل، وبالله تعالى التوفيق ۞

١٩٨٦ مسألة وقد قلنا : ان المطلقة طلاقا رجعيا فى زوجة للذى طلقها (١) مالم تنقض عدتها بتوارثان ويلحقها طلاقه واللاؤه وظهاره ولعانه (٢) ان قد فاء عليه نفقتها وكسوتها واسكانها فاذا هى زوجته خلال له أن ينظر منها الى ما كان ينظر اليه منها قبل أن يطلقها وان يطأها اذ لم يأت نص بمنعه من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بطلاقها اذ يقول عز وجل : (وبعولتن أحق بردهن فى ذلك) ۞

قال أبو محمد : فان وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلقظ بالرجعة ويشهدو عليها بذلك قيل تمام عدتها فان راجع ولم يشهد فليس مراجعاً لقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والشهاد فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل أو راجع ولم يشهد ذوى عدل متعديا لحدود الله تعالى، وقال رسول الله ﷺ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ۞ فان قيل قد قال الله عز وجل : (واشهدوا اذا بايعتم) وقال تعالى فى الدين المؤجل (واشتهدوا واشهدوا) رجالكم فان لم يكونا رجلين فى جل وامرأتان) فلم اجزتم البيع المؤجل وغيره اذ لم يشهد عليه وقال تعالى : (فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم) فلم اجزتم الدفع الى اليتيم ماله اذا بلغ مميزا دون اشهاد قلنا لم نجز دعواه للدفع الا حتى يأتى بالبينة وقضيتا باليمين على اليتيم ان لم يأت المولى بالبينة على انه قد دفع اليه ماله ولكن جعلناه عاصيا لله تعالى ان حلف حاشا فقط كما جعلنا المرأة التى لم يقم للزوج بينة بطلاقها ولا برجعته عاصية لله عز وجل ان حلفت حاشا عالمة بانه قد طلقها أو راجدها واما أجازتنا البيع المؤجل وغيره وان لم يشهدا عليه فله قول رسول الله ﷺ : « انهما بالخيار مالم يتفرقا فاذا تفرقا أو خير احدهما الآخر فاختر البيع فقد تم البيع » أو كما قال عليه الصلاة والسلام مما قد ذكرناه فى كتاب البيوع من ديواننا هذا وغيره بنصه واسناده والحمد لله رب العالمين، وهو فى كل ذلك عاص لله عز وجل ان لم يشهد فى البيع المؤجل

وغيره وفي دفع المال لليتيم (١) اذا بلغ ميّزا وفي طلاقه وفي رجعت اذا لم يفعل كما أمره الله عز وجل * وقد اختلف الناس في الوطء في العدة أيكون رجعة أم لا نعم وفيما دون الوطء فروينا عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطء رجعة وصح هذا أيضا عن ابراهيم النخعي وطاوس والحسن. والزهرى وعطاء وروينا عن الشعبي وروى عن ابن سيرين وهو قول الأوزاعي وابن أبي ليلى وقال مالك. واسحاق بن راهويه ان نوى بالجماع الرجعة فهي رجعة وان لم ينو به الرجعة فليس رجعة فالأجما : وأما ما دون السكاح فليس رجعة وان نوى به الرجعة .

قال أبو محمد : هذا تقسيم لاحجة على صحة أصلا ، وقال الحسن بن حى وسفيان الثورى . وأبو حنيفة : الجماع رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو وكذلك اللبس ، قال سفيان وأبو حنيفة اذا كان لشهوة والافلا قال أبو حنيفة : والنظر الى الفرج بشهوة رجعة قال فلو قبلت لشهوة أو لمسته لشهوة وأقر هو بذلك فهي رجعة فلو جن قبلها لشهوة فهي رجعة فلو جامعته مكرها فهي رجعة ولا يكون مادون الجماع باكرها رجعة . قال أبو محمد : هذه الأقوال في غاية الفساد لأنها شرع في الدين بغير قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس له وجه ولا رأى له في السداد حظ ولا سبغ اليها أحد فعله ، وقال جابر بن زيد . وأبو قلابة . والليث بن سعد . والشافى الوطء فما دونه لا يكون رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو ولا رجعة الا بالكلام .

قال أبو محمد . لم يأت بان الجماع رجعة قرآن ولا سنة ولا خلاف في ان الرجعة بالكلام رجعة فلا يكون رجعة الا بما صح أنه رجعة وقال تعالى (فامسكوهن بمعروف) والمعروف ما عرف به ما في نفس الممسك الرادولا يعرف ذلك الا بالكلام وبالله تعالى التوفيق وقد قال قوم ان معنى قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) انما معناه مقاربة بلوغ الأجل .

قال أبو محمد : وهذا خطأ وباطل بلا شك لأنه اخبار عن الله تعالى بأنه أراد مالم يخبرنا عز وجل بأنه أراد ولا أخبرنا به رسول الله ﷺ وقد قال تعالى (وان تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وأيضا فلو كان ما قالو الكنان لا إمساك له إلا قرب بلوغ أقصى العدة (١) وهذا ما لا يقولونه لاهم ولا غيرهم قال أبو محمد : معناه بلا شك فاذا بلغن أجلهن أجل عدتهن * بهان ذلك ان من أول

(١) في النسخة رقم ١٤ الى اليتيم (٢) في النسخة رقم ١٤ بلوغ اقضاء العدة

العدة الى آخرها وقت لرده إياها ولا مسا كملها ولا قول أصح من قول صححه الإجماع المتيقن من المخالف والموافق •

قال أبو محمد : وأما قولنا : انه ان راجع ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها غائبا كان أو حاضرا وقد طلقها وأعلمها وأشهد فقد بانت منه ولا رجعة له عليها إلا برضاها بابتداء نكاح بولي وأشهدا وصداق مبتداء سواء تزوجت أو لم تزوج دخل بها الزوج الثاني أو لم يدخل فإن أنها الخبر وهي بعد في العدة فهي رجعة صحيحة برهان ذلك قول الله تعالى (يتخادعون الله والذين آمنوا وما يتخادعون إلا أنفسهم) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) وهذا عين المضارة وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فضارته مردودة باطل ، وأيضا فإن الله تعالى سمي الرجعة امسا كما بمعروف قال تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فالرجعة هي الامساك ولا تكون بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف والمعروف هو اعلاها واعلام أهلها ان كانت صغيرة أو مجنونة فإن لم يعلمها بمسك بمعروف ولكن بمنكر اذ منعها وق الزوجية من النفقة والكسوة والاسكان والقسمه فهو امساك فاسد باطل مالم يشهد باعلامها فيخذيكون بمعروف وكذلك قال الله عز وجل : (ويعولنن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) •

قال أبو محمد : إنما يكون البعل أحق بردها (١) إن أراد إصلاحا بنص القرآن ومن كتبها الرد أو رد بحيث لا يلتزم فلم يرد إصلاحا بلا شك بل أراد الفساد فليس ردا ولا رجعة أصلا • وقد اختلف الناس في هذا على خمسة أقوال فالقول الأول كما روينا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب قال في امرأة طلقها زوجها فاعلمها ثم راجعها ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها فقد بانت منه ، ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتز بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب إذا طلق امرأة فاعلمها طلقها ثم راجعها فكتبها الرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها • ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عمرو بن دينار أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد قال : تماريت أنا ورجل من القراء الأولين في المرأة يطلقها الرجل ثم يرجعها فكتبها رجعتها قلت : أنا ليس لشيء فسلنا شريحا القاضي فقال ليس له إلا فسوة الضبع • ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال : سألت رجلا عن امرأتين

الحسين قال: انه طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال له عمران: طلقت بغير عدة وراجعت في غير سنة فاشهد على ما صنعت هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرني عبيدة عن الحسن بن رواح قال: سألت سعيد بن المسيب عن رجل طلق سراً وراجع سراً فقال: طلقت في غير عدة وارتجعت في عما اشد على ما صنعت هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نامصور عن الحسن قال اذا طلق امرأته ثم راجعها في غيب أو مشهود لم يبدلها بالرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها ، فهذا قول وقول ثازرويه من طريق ابن وهب عن مالك قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال في الذي يطلق امرأته وهو غائب ثم يراجعها ولا يبلغها راجعته وقد بلغها طلاقه انها ان تزوجت ولم يدخل بها زوجها الآخر أو دخل فلا سبيل الى زوجها الأول اليها ، وقال مالك: وهذا احب ما سمعت الى فيها وفي المفقودة ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتمها رجعتها حتى تحل فتكسح زوجها غيره فانه ليس له من أمرها شيء ، ولكنها من زوجها الآخر ، قال ابن وهب: وأخبرني مخزمة ابن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ونافع مثله وصح أيضاً من طريق ابن سمعان عن الزهري مثل ذلك اذا كانا في بلد واحد ، وقول ثالث من طريق ابن وهب قال مالك: الامر الذي لا اختلاف فيه انه اذا دخل بها زوجها الآخر قبل ان يدركها الأول فلا سبيل له اليها وذلك الامر عندنا في هذا وفي المفقود يعني في الذي طلقها واعلمها ثم راجعها واشهد ولم يبلغها قال ابن القاسم: ممرجع مالك عن ذلك وقال زوجها الاول احق بها قال ابن القاسم أما أنا فأرى انها ان دخل بها زوجها فلا سبيل له اليها فان لم يدخل بها فهي للأول هـ

قال أبو محمد: انما أوردنا هذا لئلا يمشي (١) بقول مالك: الامر عندنا والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا حجة واجماع لا يحل خلافة ، وهذا مالك قد رجع عن قول ذكر انه الامر عندهم والامر الذي لا اختلاف فيه فحسبهم وحسبكم وروينا من طرق عن سعيد بن المسيب عن عمر او عن ابراهيم عن عمر او عن الحسن بن مسلم عن عمر او عن سعيد بن المسيب عن عمر او عن أبي الزناد ان عمر قال فيمن طلق امرأته ثم سافر وأشهد على رجعتها قبل انقضائها العدة ولا علم لها بذلك حتى تزوجت انه ان ادركها قيل ان يدخل بها فهي امرأته وان لم يدركها حتى دخل بها الثاني فهي امرأة الثاني حكم بذلك في أبي كنفوهو قول الليث ، والأوزاعي ، وقول رابع رويانه من طريق

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن طلق ثم ارتجعها واشهد فلم تأتيا الرجعة حتى تزوجت قال ان اصبحت فلا شيء للاول فيما بلغنا يقال ذلك فان نكحت ولم تصب فالاول احق بها وبه يقول عبد الكريم ، وقول خامس رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : قال علي بن أبي طالب اذا طلق الرجل امرأته ثم راجعها ولم يعلمها فهي امرأته اذا اشهد ، ومن طريق سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب انه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب فكتب اليها برجعتها فضاء الكتاب حتى انقضت عدتها فان زوجها الاول احق بها دخل بها الآخر او لم يدخل ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان . وقناة عن علي مثله ، ومن طريق ابراهيم عن علي في أبي كنف مثله وهو قول الحكم بن عتيبة ثم وجدناه متصلا عن علي كما ناهي بن سعيد بن نبات ناعياش بن اصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الله نا سعيد بن وهب نا ابى عروبة . عن قناة عن خلاص بن عمرو ان رجلا طلق امرأته واعلها وارجمها واشهد شاهدين وقال : اكتمنا على فكتما حتى انقضت عدتها فارفعوا الى علي بن أبي طالب فأجاز الطلاق وجلد الشاهدين واتهمهما .

قال أبو محمد : ثم نظرا في هذه الرواية فوجدناها لاحجة فيها لمن ذهب الى هذا القول لانه ليس فيها الا اجازة الطلاق لا اجازة الرجعة .

قال أبو محمد : ليس الا هذا القول أو الذي تخيرناه وما عداها غلطاً لا اشكال فيه لأن زواجها أو دخوله بها أو وطؤه لها لا يفسخ شيء من ذلك نكاحاً صحيحاً وبالله تعالى التوفيق . وانما هو صحة الرجعة أو فسادها . ويقول على الذي ذكرنا يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

١٩٨٧ - مسألة - ونجمع ههنا ما علمنا ذكرناه مفرقا وهو انه لا يكون طلاق لأمك فيه المطلق الرجعة مادامت في العدة الا طلاق الثلاث بمجموعة أو مفرقة وطلاق التي لم يطأها المطلق سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا انه فيما دون الثلاث ان رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي واشهاد وصدق وهذا حكم الفسخ كله ، وأما طلاق الموطوءة واحدة أو اثنتين فلامطلق مراجعتها أحبت أم كرهت بلا صدق ولا ولي ولكن بأشهاد قط وهذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق .

العدد

١٩٨٨ مسألة - العدد ثلاث أما من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر وأما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها وأما المعتقة إذا اختارت نفسها و فراق زوجها فان هذه خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدتها عدة المطلقة سواء سواء، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق . برهان ذلك ان عدة الطلاق والوفاة المذكورة في القرآن وكذلك سقوط المسقوطة عدة عن التي طلقت ولم يطأها المطلق في ذلك النكاح ، وأما المعتقة تختار فسخ نكاحها فكما روينا من طريق أبي داود باعثنان بن أبي شبة نا عفان بن مسلم نا همام بن يحيى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان زوج بريرة كان عبداً اسود اسمه مغيث فغيرها يعني رسول الله ﷺ وأمرها أن تعتد *

قال أبو محمد : فلو كانت عدة غير المذكورة في القرآن لينها رسول الله ﷺ بلا شك وإنما قلنا : انها عدة الطلاق لأنها عدة من حى لامن ميت فصح إذا أمرها عليه الصلاة والسلام بان تعتد من فراقها له وهو حى انها عدة من مفارقة الحى بلا شك ، وأما سائر وجوه الفسخ سواء كانت من نكاح صحيح أو من عقد فاسد فلا عدة في شيء من ذلك لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا حجة فيما سواهما ولا يكون طلاق الا في نكاح صحيح وكذلك لا عدة من وفاة من ليس عقد زواجه صحيحاً لأن الله تعالى لم يوجب عدة طلاق له أو وفاة لامن زوج ومن عقده فاسد ليس زوجاً فلا طلاق له وإذا لا طلاق له فلا عدة من فراقه وإذا ليس زوجاً فلا عدة من وفاته (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فان قالوا : قسنا كل فسخ على المعتقة تختار فراق زوجها قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن جميع وجوه الفسخ لا خيار فيه للمفسخ نكاحها الا للمعتقة فقد أجمعوا باختلاف على مفارقة حكمها لحكم سائر المفسخ نكاحهن والعدة الواجبة انما هي حكم أمر الله تعالى به ليس شيء منها الاستبراء الرحم . برهان ذلك ان المخالفين لنا في هذا لا يخالفونا في ان عدة على الصغيرة الموطوءة التي لا تحمل والعجوز الكبيرة التي لا تحمل في الطلاق والوفاة ولو خالفنا في الطلاق في الصغيرة لكان قول الله تعالى (واللاتي يئن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) حاكماً بصحة قولنا وطلان قولهم ، ومعنى قوله تعالى (ان ارتبتم) انما هو ان ارتبتم كيف يكون حكمها

لا يجوز غير ذلك لأن اللأى يئسن من الحيض لا يشك أحد في أنه لا يرتاب فيها بحمل، وكذلك لا يختلفون في أن الحصى الذي بقي له من الذكر ما يوجب فان على امرأته العدة وهو بلا شك لا يكون له ولد أبداً، وكذلك لا يختلفون في أن من وطئ امرأته مرة ثم غاب عنها عشرات سنين ثم طلقها أن العدة عليها، ولا شك في أنها لا حمل بها ولو كانت العدة خوف الحمل لأجزأت حيضة واحدة وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٩ مسألة وعدة المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة قروء، وهي فية الطهر الذي طلقها فيه. ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل ثم الحيضة التي تلي. ثم طهر ثالث كامل فإذا رأت أثره أول شيء من الحيض فقد تمت عدتها ولها أن تسكح حيث شاءت، واختلف الناس في هذا، فقالت طائفة كما قلنا: وقالت طائفة الاقراء الحيض مع اتفاق الجميع على الطاعة لقوله عز وجل: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لا يحل لهن أن يكتمن) *

قال أبو محمد: القروء جمع قرء والقرء في لغة العرب التي بها نزل القرآن يقع على الطهر ويقع على الحيض، ويقع على الطهر والحيض، نأخذ ذلك أبو سعيد الجعفي نأخذ بن علي المقرئ نأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس النحوي نأبو جعفر الطحاوي نأحمد بن محمد بن حسان نأعبد الملك بن هشام نأبو زيد الأنصاري قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره كما أوردنا، وقال الأعشى:

أفي كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأفصاها غريم عزائمكا
مورثة مالا وفي الأصل رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائك
فأراد الإظهار، وقال آخر:

يارب دى ضغن على قارض له قروء كقروء الحائض

فأراد الحيض وعن روى عنه مثل قولنا جماعة كإرويان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها. وبه إلى الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين مثل قول زيد نأنا قال الزهري وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وبه يأخذ الزهري ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر مثل قول زيد المذكور نأنا، وهو قول إبان بن عثمان والقاسم بن محمد بن أبي بكر وبه يقول مالك. والشافعي وأبو ثور وأبو سليمان وأصحابهم، وقال بعض هؤلاء: إذا رأت أول الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها، ولا يجوز لها أن تزوج حتى ترى الطهر من تلك

الحیضة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن
 ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها
 لا تزوج حتى تطهره . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد ذهب منه . قال يحيى قلت له أتزوج
 في الحيضة الثالثة ؟ قال : لا ، روى هذا القول عن اسحاق بن راهوية . وتوقت في ذلك
 طائفة كما روينا عن الحجاج بن المنهال ناهما عن زيد بن اسحق عن ايوب السخيتي عن نافع عن
 سلمان بن يسار قال : طلق رجل امرأته طليقة أو طلقين فلما دخلت في الحيضة الثالثة
 ماتت فطلبت ميراثها فاق معاوية بن ابي سفيان في ذلك فارسل في ذلك الى رهط من أصحاب
 رسول الله ﷺ منهم فضالة بن عبيد فلم يجد عندهم بذلك علما . واضطرب في ذلك أحد بن
 حنبل فرقة قال : الاقراء الاطهار ، ومرة قال : الاقراء الحيض ومرة توقف في ذلك ،
 واختلف القائلون بأنها الحيض فقالت طائفة له الرجعة ما كانت في الحيضة الثالثة فاذا
 رأت الطهر منها فلا رجعة له عليها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
 أخبرني عمرو بن مسلم عن طاوس قال : اراجعها ما كانت في الدم وهو قول سعيد بن جبير ،
 وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهما عن عينة بن عمرو بن دينار عن سعيد بن
 جبير قال : هو أحق بهما كانت في الدم وهو قول ابن شبرمة . والاوزاعي ، وروينا عن
 بعض الصحابة ما يدل على ذلك . كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : عدة
 الأمة حستان . وعدة الحرة ثلاث حيض . ومن طريق الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن
 زيد بن ثابت مثل ذلك سواء . ، وقالت طائفة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر
 عن زيد بن ربيع عن معبد الجهني قال : اذا غسلت فرجها من الحيضة الثالثة فقد بان
 منه ، وقالت طائفة إن له أن يرتجمها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة كما روينا من طريق
 الحجاج بن المنهال نا ابو عوبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
 انه كان عند عمر بن الخطاب فاته امرأة مع رجل فقالت : طلقني ثم تركني حتى اذا كنت
 في آخر ثلاث حيض وانقطع عني الدم وضعت غسلي ونزعت ثياني فخرج الباب وقال : قد
 رجعتك فقال عمر لابن مسعود : ما تقول فيها ؟ فقال اراه أحق بها مادون أن
 تحمل لها الصلاة فقال له عمر : نعم ما رأيت وأنا أرى ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن علي بن ابي طالب قال لزوجها الرجعة عليها
 حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحمل لها الصلاة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد
 عن الحسن أن رجلا طلق امرأته طليقة فلما أرادت أن تغتسل من الحيضة الثالثة راجعها

فاختصما الى أبي موسى الاشعري فاستحلفها بالله الذى لا اله الا هو لقد حلت لها الصلاة فابت أن تحلف فردها اليه وصح مثله أيضا عن ابن مسعود، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن رفيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : أرسل عثمان الى أبي بن كعب فى ذلك فقال أبو بن كعب : أرى انه أحق بها حتى تغتسل من حیضتها الثالثة وتحل لها الصلاة قال فاعلم عثمان الا أخذ بذلك ومن طريق وكيع عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل . وأبى الدرداء مثله . ومن طريق وكيع عن عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ الخیر فالخير منهم أبو بكر . وعمر . وابن عباس انه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة ، ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير أن عبادة بن الصامت قال : لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلوات (١) وضح هذا عن عطاء بن ابي رباح وعبد الكريم الجزرى وسعيد بن المسيب . والحسن بن حى وشوى فى ذلك بين المسلمة والذمية ، بل قال شريك ابن عبد الله القاضي : ان فرطت فى الغسل عشرين سنة فله الرجعة عليها

قال أبو محمد : هذا ظاهر ما روينا عن الصحابة آتفا نعى القائلين هو أحق بها ما لم تغتسل وتحل لها الصلوات . وقالت طائفة كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ع اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصرى قال إلا أن ترى الطهر ثم تؤخر اغتسلها حتى تقوتها تلك الصلاة فان فعلت فقد بانت حينئذ ، وبه يقول سفيان الثورى . وأبو حنيفة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان كانت حیضتها عشرة أيام فبتأما تنقض عتدها ولا تحل للازواج اغتسلت أو لم تغتسل رأت الطهر أو لم تره قالوا : وأما الذمية فبإتقطاع الدم من الحيضة الثالثة تنقض عتدها وتحل للازواج كانت عتدها عشرة أو أقل من عشرة اغتسلت أو لم تغتسل قالوا : وأما المسلمة (٢) التى حیضها أقل من عشرة أيام فله الرجعة عليها ما لم تغتسل كلها ولو لم يبق لها من الغسل إلا عضو واحد كامل قالوا : وكان القياس انه ان بقى لها عضو كامل لم تغسل أن لا يكون له عليها رجعة قالوا : ولكن ندع القياس ونستحسن أن يكون له عليها الرجعة فان لم يبق (٣) لها أن تغسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها وقد حل لها الزواج ، ولا يحنف قول آخر وهو انه ان بقى عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم (٤) البخل [فله الرجعة عليها فان بقى عليها منه قدر الدرهم البخل] (٥) فلا رجعة له عليها ولا يحل لها الزواج حتى تغسل تلك المعة قال : فلو رأت الطهر من الحيضة

(١) فى النسخة رقم ١٤ وتحل لها الصلاة (٢) فى النسخة رقم ١٦ السنة (٣) فى النسخة رقم ١٤ فلو لم

يبق (٤) فى النسخة رقم ١٤ ان بقى عليها منه قدر الدرهم البخل (٥) فى النسخة رقم ١٦

الثالثة وهى مسافرة لاماء معها فتيمنت فله عليها الرجعة مالم تصل قال : فلو وجدت ماء قد شرب منه حمار ولم تجد غيره فاغتسلت به أو تيممت فلا رجعة له عليها ولا يحل مع ذلك لها الزواج .

قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة فى غاية الفساد . وهو قول لا يعرف عن أحد قبله . وكذلك تحديد من حدا انقطاع العدة بأن يمضى لها وقت صلاة فلا تغتسل لانه قول لا دليل على صحته أصلاً من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة [ولا سقيمة] (١) ولا قول صاحب ، وكذلك قول من قال حتى تغسل فرجها من الحيضة الثالثة فسقطت هذه الأقوال كلها ولم يبق إلا قول من قال هو أحق بها مالم تغتسل وتحمل لها الصلاة ، وقول من قال : ان بطهرها من الحيضة الثالثة تم عدتها وهو قولنا فوجدنا حجة من قال : هو أحق بها مالم تحمل لها الصلوات يحتاجون بأه صح عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبى طالب . وابن مسعود . وروى عن أبى بكر الصديق . وأبى موسى الأشعرى . وأبى بن كعب . ومعاذ بن جبل . وأبى البرداء . وابن عباس . وعباد بن الصامت وغيرهم . وأن لم يصح عنهم قالوا : ومثل هذا لا يقال بالراى .

قال أبو محمد : وما نعلم لهم شياً غير هذا وهو باطل لانه لا يحل أن يضاف إلى رسول الله ﷺ بالظن الذى أخبر عليه الصلاة والسلام انه أكذب الحديث . مالم يأت عنه عليه الصلاة والسلام لاسيما والثابت عن عمرو بن مسعود ما ذكرنا قبل من أنه رأى رأياه لاعترا عندهما انهما قالاه . ومع ذلك فلا يفرح الحنفىون بهذا الشغب فهم أول مخالف للصحة فى هذا المكان لان الثابت عن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم ان له الرجعة مالم تحمل لها الصلاة وهم يقطعون عنه الرجعة قبل أن تحمل لها الصلاة إذا بقى لها شئ من أعضائه جسدها ولو قدر الدم .

قال أبو محمد : وقد خالف من ذكرنا هذا من رأى من الصحابة أن يدخلوها فى الحيضة الثالثة تم عدتها فبطل هذا القول أيضا بلا شك إذ لا دليل على صحته من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة فلم يبق إلا قول من قال [ان] (٢) بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تم عدتها وهو قول من قال : الاقراء الحيض فوجدنا من حجبتهم انه لو كان القرء الطهر لكانت العدة قرآن وشيئاً من قرء . والله تعالى أوجب ثلاثة قرء . فصح انهم الحيض التى تستوفى ثلاث منها كاملة .

قال أبو محمد : وليس كذلك بل بعض القرء . قرء بلا شك وبعض الحيض حيض .

قال أبو محمد: وذكروا ماروينا من طريق أبي داودنا محمد بن مسعودنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: طلاق الامة طلقتان وعدتها حيضتان، وناحما نا يحيى بن مالك بن عائذ نا أبو الحسن ابن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المصلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان».

قال أبو محمد: هذان خبران ساقطان لا يجوز الاحتجاج بهما لان مظاهر ابن أسلم ضعيف، وكذلك عمر بن شبيب، وعطية ضعيفان لا يحتج بهما ولو صح احدهما أو كلاهما لما خلفناه.

قال أبو محمد: فان ذكر ذاكر الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ انه قال: «المستحاضة اذا اتاك قروك فلا تصلي وإذا مر القرم تطهري ثم صلي من القرم الى القرم» والخبر الثابت عنه عليه السلام انه أمرها أن تترك الصلاة قدر اقراءها حيضتها قلنا: لم تنكر أن الحيض يسمى قروا كما انكم لاتسكرون أن الطهر يسمى قروا وانما اختلفنا في أي ذلك هو المراد من قوله تعالى: (ثلاثة قروم) وقالوا انما أمر الله تعالى بطلاق النساء لاستقبال العدة قالوا فلو كان القرم هو الطهر لكان مطلقا في العدة قلنا: هذا خطأ من حكمكم وبناءكم على مقدمة صحيحة. ونعم ان الطلاق انما أمر الله تعالى بالطلاق في استقبال العدة فلو كانت العدة التي هي الاقراء الحيض لكان بين الطلاق وبين أول العدة مدة ليست فيها معتدة وهذا باطل.

قال أبو محمد: فسقط كل ما احتجوا به وبقي قولنا فوجدنا حجة من قال به ماروينا من طريق البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك بن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وإن شاء طلق فلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء» فإشار رسول الله ﷺ الى الطهر وأخبر انه العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء فصح ان القرم هو الطهر وأيضا فان العدة واجبة فرضا أثر الطلاق بلا مهلة فصح انها الطهر المتصل بالطلاق لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق ولو كان القرم هو الحيض لوجب عندهم على أصلهم فيه من طلق حائضا أن تمتد بتلك الحيضة قروا. وقد قال بذلك الحسن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر

الوراق عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا وهى حائض انها تعتد بها من اقرارها ، وقال ابن ابى عروبة وحدثني قتادة . وأبو معشر قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال ابو معشر عن ابراهيم قال جميعا لا تعتد بها .

قال أبو محمد : وأى القوانين ثان مراد الله تعالى فالأقراء الاطهار أم الحيض فان قولنا يقتضيها (١) جميعا لأن الطلاق يقع في الطهر فهو قرء ثم الطهر الثانى ثم الثالث وبين الطهر الاول والثانى حيض ثم بين الثانى والثالث حيض ثم دفعة حيض آخر الثلاث (٢) وقد قلنا ان بعض الحيض حيض وبعض الطهر طهر وبعد القرء قرء فهى ثلاثة أقراء بكل حال ويقول الحسن نقول ان طلقها ثلاثا وهى حائض فانها تعتد بتلك الحيضة ثم بالطهر الذى يليها ثم بالحيضة الثانية ثم بالطهر الثانى ثم بالحيضة الثالثة فاذا رأت الطهر منها فهو طهر ثالث حلت به للزواج وهكذا القول فى عدة الأمة التى تعق فتختار فراق زوجها ان كانت حين ذلك حائضا ولا فرق وكذلك تقول فى المطلقة ثلاثا فى طهر مسها فيه وفى المعتقة تختار فراق زوجها انهما يعتدان بذلك الطهر قرءا ، وقد صرح عن الزهرى انها لا تعتد به لكن بثلاثة أقراء مستأنفة .

١٩٩٠ مسألة . فان اتبعها فى عدتها قبل انتقضائها طلاقا بائنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلقة ثالثة فعلها أن تبتدى العدة من أولها فان طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدى العدة أيضا ولا بد وكذلك لو راجعها فى عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فانها تبتدى العدة (٣) ولا بد وروينا مثل قولنا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر وغيره عن قتادة ان جابر بن عبد الله وخلاس بن عمرو قالوا جميعا فى المطلقة فى العدة تعتد من الطلاق الآخر ثلاث حيض ، وروينا عن ابن مسعود انها تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب . والحسن . وأبى قلابة وبه قال الزهرى . وقاتدة . قال أبو محمد : وبه يقول أبو حنيفة ومالك . والشافعى الا ان أبا حنيفة . ومالكا وأحد قولى الشافعى فى التى يراجعها فى العدة ثم يطلقها قبل أن يطأها انها تستأنف العدة ، وقال الشافعى : مرة تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول عطاء . قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة من قرآن ولا من سنة أصلا ولا متعلق لهذه الطوائف فيما جاء عن ابن مسعود فى ذلك لأنه خبر حديثه عبد الله بن ربيع

(١) فى النسخة رقم ١٤ ينظمها (٢) فى النسخة رقم ١٤ أثر الثالث

(٣) فى النسخة رقم ١٤ فى العدة

قال نا محمد بن معاوية القرشي نا احمد بن شبيب أنا محمد بن يحيى بن أيوب المروزي نا حفص - هو ابن غياث - نا الاعمش عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة يطلقها تطليقة وهي طاهرة في غير جماع فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعد بعد ذلك بحضة قال الاعمش فسألت ابراهيم النخعي فقال مثل ذلك *

قال أبو محمد : كل هؤلاء الطوائف مخالفون لما صح عن ابن مسعود ههنا انه السنة لانهم كلهم يكرهون أن يتبعها طلاقا في العدة والمالكيون (١) والشافعيون لا يرون الحيض عدة ، ولا عجب أعجب ممن يحتج بقول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة يا ابن أخى ولا يحتج بقول ابن مسعود ههنا انه السنة .

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا فيما عدانص قرآن وسنة ثبت (٢) حكمها عن رسول الله ﷺ وحجتنا لقولنا ههنا هو ان الله عز وجل انما أسقط العدة عن المطلقة غير الممسوسة فقط وأوجبها على المطلقة الممسوسة وأمر الله تعالى من طلق ان يطلق للعدة وجعل العدة على التي تحيض ثلاثة قروء وعلى التي لا تحيض لصغر أو كبر ثلاثة أشهر وحكم تعالى انها امرأته مالم تنقض عدتها منه بتوارثان ويلحقها طلاقه فهو اذا طلقها ثانية مطلق امرأته الموطوءة منه في ذلك النكاح بلا شك فليها أن تبدى العدة من أثره بلا فصل ، ومن الباطل ان يتقدم شيء من العدة قبل الطلاق كما من الباطل طلاق (٣) موطوءة بلا عدة أو طلاق موطوءة يكون قروءا واحدا أو قرأين ولا بد لمخالفينا ههنا من أحد هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها باطل يقين ، وكذلك من المحال ان تبني المرتجعة على عدة قد بطلت بالرجعة اذ من الباطل (٣) ان تكون مرتجعة وهي بعد الارتجاع في العدة والله تعالى التوفيق .

١٩٩١ مَسْأَلَةٌ : فان كانت المطلقة حاملا من الذى طلقها أو من زنا أو باكرأه فعدتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقة وهي حامل تتخير فراق زوجها ولا فرق ، وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنا أو من اكرأه فان عدتها تنقضى بوضع آخر ولد في بطنها ولو وضعت أثر موت زوجها ولها أن تزوج ان شئت ، وكذلك لو أسقطته ولا

(١) في النسخة رقم ١٤ اما المالكيون (٢) في النسخة رقم ١٤ أنس حكم ثبت (٣) في النسخة رقم ١٤ ان

طلاق (٤) في النسخة رقم ١٤ ومن الباطل

فرق هـ برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) فلم يخص عز وجل كون الحمل منه أو من غيره ، وسواء وطئها الزوج أو لم يطأها لأن الله تعالى قال ما ذكرنا وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) هـ

قال أبو محمد : فاحتمل أن يستثنى هذه من الاولى فيكون المراد وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن الا اللواتى لم تمسوهن وهن حوامل منكم من تشفير أو من غيركم ، واحتمل أن تستثنى الاولى من هذه فيكون المراد ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها الا ان يكن حوامل منكم أو من غيركم فواجب أن تنظر أى الاستعمالين أو أى الاستثنائين هو الحق اذ قد ضمن عز وجل بيان ذلك فيما أنزل البنا من شرائعه فوجدنا خبر عبد الله بن عمر بن طلاق امرأته وقد ذكرناه في اول مسألة من الطلاق في كتابنا هذا باسناده فوجدنا فيه انه عليه السلام قال : مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا منه وفيه أيضا اذا ظهرت فيطلق أو ليسك وقرأ رسول الله ﷺ (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن) هـ قال أبو محمد : فصح ان طلاق الحامل جائز عموما اذ هذا منه عليه الصلاة والسلام تعليم لكل مطلق الى يوم القيامة سواء كان الحمل منه أو من غيره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يخص حاملا من حامل من غيره وان تلك الحال هو قبل عدتها فوجبت العدة عليها بما ذكرنا ولم يجوز أن يسقط هذا الحكم الا يقين ولا يقين في سقوطه الا في المطلقة التى لم يطأها وليس حاملا فقط واذا صح ان عليها العدة فقد وجب ضرورة ان له الرجعة عليها مادامت في العدة من طلاقه وعليه النفقة ويتوارثان ويلحقها بإلاؤه وظهاره وبلاغته لقوله تعالى : (وبعلتهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك نقول : انه ان طلقها وعدتها بالاقرأ أو بالشهور ثم حلت قبل تمام العدة منه أو من غيره بزنا أو باكرأه فانها تنتقل عدتها الى وضع ذلك الحمل فاذا وضعت فقد تمت عدتها وكذلك لو مات لحملت في عدتها من وفاته من زنا أو إكرأه فان عدتها تنتقل الى عدة الحامل بوضع الحمل لأن كل ذلك داخل في عموم قوله تعالى : (وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن) وقد غلب رسول الله ﷺ وضع الحمل في الوفاة على الأربعة الأشهر والعشركما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا حسين ابن منصور بن جعفر النيسابورى أنا جعفر بن عون نا يحيى بن سعيد هو الانصارى

أخبرني سليمان بن يسار أخبرني أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : بشنا كريا - هو مولى ابن عباس - الى أم سلة أم المؤمنين لجأنا من عندها أن سيعة وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فأمرها رسول الله ﷺ أن تزوج هو أما قولنا آخر ولد في بطنها فلقول الله عز وجل (أجلهن أن يضعن حملهن) فمتى ما بقى من حملها شيء في بطنها لم تضع حملها .

قال أبو محمد : ولمحمد بن الحسن قول هبنا نذكره ليحمد الله تعالى سامعه على السلامة وهو انه قال : اذا خرج من بطن المرأة من الولد النصف فقد تمت عدتها لا يعد في ذلك النصف غذاه ولا ساقاه ولا رجلاه ولا رأسه ، وقال أبو يوسف : من قال لامته وهى تلد : أنت حرة فان كانت حين قوله ذلك قد خرج نصفه الذى فيه رأسه فهى حرة والولد حر وان كانت قد خرج نصف بدنه سوى رأسه فالولد مملوك وهى حرة روى عنهما ذلك جميعاً هشام بن عبيد الله الراوى في سماعه منهما .

قال أبو محمد : فليعجب سامع هذا من هذا الاختلاط أترأه البائس كان من القرارة بحيث لا يدري انه متى خرج رأس المولود ومنكباه فانه فى أسرع من كسر الطرف يسقط كله فمتى يتفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته حتى يعلم أخرجه نصفه أم أقل أم أكثر وانه متى خرج رأسه ومنكباه فانه لا يمكن البتة ان يتم قوله أنت حرة حتى يقع جميعه ، أترأه خفى عليه انها المسكينة فى ذلك الوقت أشغل من ذات التجيين ان العجب ليكثر من نسبة من هذا مقدار علمه الى شيء من العلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فان بقى من المشيمة ولو شيء فهى فى العدة بعد لانها من حملها المتولد مع الولد سواء سواء .

١٩٩٢ - مسألة - فان مات فى بطنها فلا تقضى عدتها الا بطرح جميعه ولو لم يبق منه الا اصبع أو بعضها لانها مالم تضع جميعه فلم تضع حملها والله تعالى التوفيق .
١٩٩٣ - مسألة - فان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقة ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو الى أهلها ان كانت صغيرة لقول الله تعالى : (واللاتى ينسن من الحيض من نساكن ان اربتن فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن) وهذا قول أبى حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان : وأصحابهم معنى لزوم ذلك للصغيرة والكبيرة ، وقال مالك : لا عدة على الصغيرة جداً .

قال أبو محمد : ولا نعلم أحدا قال بهذا قبله وهو قول فاسد لجوهر ، أحدها انه

تخصيص للقرآن مخالف لحكمه ، وثانيها انه أوجب عليها عدة الوفاة ولو انها في المهد واسقط عنها عدة الطلاق وهي موطوءة مطلقة وهذا تناقض ظاهر الفساد ، وثالثها انه لم يجد منتهى الصغر الذى أسقط فيه عنها عدة الطلاق من مبدأ وقت الزمها فيه العدة وهذا تليس لا خفاء بفساده ومزج للفرض بما ليس فرضا ويكفى من هذا كله انه قول لا دليل على صحته لا من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا رواية فاسدة ولا قياس ولا رأى له وجه ولا قول سلف وما كان هكذا فهو ساقط يقرن .

١٩٩٤ مسألة فان طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فاذا ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعتد سبعا وثمانين ليلة بمثلين من الأيام كلى إلى مثل الوقت الذى لزمها فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة لانه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلا لا ما قبل ولا ما كثر ، فاذا أتمت ما ذكرنا حلت لقول رسول الله ﷺ : « الشهر تسع وعشرون » وقد ذكرناه في كتاب الصيام بإسناده ، فان قيل : انه قد لزمها عدة يقين فلا تخرج منها إلا يقين قلنا : هذا وضع فاسد لكن قد لزمها عدة بوحى الله عز وجل إلى رسول الله ﷺ يقين من قبل الوحي الذى ذكرنا لا يقين مطلق من ظن كاذب أو قول قاتل فلا تخرج من ذلك إلا ببيان رسول الله ﷺ الذى هو اليقين حقا ، وقد بين عليه الصلاة والسلام ان الشهر تسع وعشرون فلا يحل أن يزاد على ذلك شئ . بسوسة لأصل لها . (وما كان ربك نسيا)

١٩٩٥ مسألة وقد قلنا : ان أسقطت الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها أو المعتقة المتخيرة فراق زوجها حلت ، وحد ذلك أن تسقطه علقه فصاعدا ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشئ . ولا تنقض بذلك عدة برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ما أبو بكر بن أبى شيبة . ومحمد بن عبد الله بن نمير قالا جميعا : نا أبو معاوية ووكيع قالا جميعا : نا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه » وذكر باقى الخبر . ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح نا ابن وهب نا أنا عمرو بن الحارث عن أبى الزبير المكي أن عامرين وأثالة حدثنا سمع حذيفة بن أسيد الغفارى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يا رب اذكر أم أتى » وذكر باقى الخبر .

قال أبو محمد : معناه خلق الجملة التي تنقسم بعد ذلك سمعا وبصرا وجلدا ولحما وعظاما فنصح ان أول خلق المولود كونه علقا لا كونه نطفة وهى الماء .

١٩٩٦ مسألة فان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة سواء إثر طلاقها أو في آخر الشهر (١) فابين ذلك تمازت على العدة بالشهور فاذا أتمتها حلت ولم تلقت الى الحيض، وكذلك لو حملت منه أو من غيره إثر طلاقها أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر [فلو مات هو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر] (٢) ابتدأت عدة الوفاة كاملة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فانما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر اثر وجوب العدة عليها من الطلاق فلا يبطئ ما أوجه الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص ؛ فان قيل فاقه تعالى قد أوجب الاقراء بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى ايضا : (واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذه زوجة مطلقه قلنا : انما أوجب الله تعالى ما ذكرتم على ذوات الاقراء وعلى ذوات الحمل وهذه اذ لم تنزل عدة هذا الطلاق انما كانت يقين من اللاتي يئسن أو من اللاتي لم يحضن ولم تكن أصلا من ذوات الاقراء ولا من ذوات الحمل ، ومن الباطل المتيقن والمحال المتمتع أن يلزم الله تعالى العدة بالاقراء لا لقرء لها حين وجوب العدة عليها أو يلزم العدة بالحمل من ليست ذات حمل حين وجوب العدة عليها كما ان من الباطل أن يحول بين وقت وجوب العدة من الطلاق أو الموت وبين العدة وقت ليس من العدة لقوله عليه الصلاة والسلام : « فطلقهن لقبل عدتهن » وقد ذكرناه قبل هذا باسناده إلا أن يأتي بذلك نص جلي فيوقف عنده ، وايضا فان القرء انما هو ما بين الحيضتين من الطهر فلها قبل أن تحيض وبعد الأيس من المحيض ليس قرء فبطل أن تعتد بالاقراء من لم تطلق في استقبال قرء هي فيه وهى وان كان ولداه منته لا حقا به لانها زوجها بعد فقد قلنا : ان وطأها لها ليس رجعة ولا طلاقا فتبتدى العدة منه ، وقد ادعى قوم الاجماع ههنا ، وهذا باطل لانهم لا يتقدرون على إيراد كلمة في ذلك عن أحد من الصحابة رضی الله عنهم انما جاءت في ذلك آثار عن ثمانية من التابعين فقط وهم عطاء ومجاهد وسعيد بن المسيب والزهري والحسن . وقادة : والنخعي . والشعبي ، ومثل هذا لا يعده اجماعا إلا من استجاز الكذب على الأمة .

قال أبو محمد : ثم استدركنا النظر في قول الله تعالى: (١) (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله تعالى: (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فوجدنا المعتدة اذا حاضت في المدة فليست من اللاتي يئسن من المحيض ولا من اللاتي لم يحضن بلا شك بل هي من اللاتي حضن فوجب ضرورة ان عدتها ثلاثة قروء ، ومن الباطل أن تكون من اللاتي لم يحضن وتكون عدتها الشهر فصح أن حكم الاعتداد بالشهور قد بطل وان كان بعض العدة ، وصح انها تنتقل الى الاقراء ، أو الى وضع الحمل إن حملت ؛ وأما انتقالها الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعا فقط ، وإلا فلا فلأنها زوجة ترثه ويرثها فهي متوفى عنها فيلزمها بالوفاة عدة الوفاة ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٩٧ مسألة : وأما المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها فان كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها فعدتها ثلاثة أشهر لانها لم يصح منها حيض قط فهي من اللاتي لم يحضن فان كانت ممن كان لها حيض معروف فحسبته أو نسبت مقدار ووقته فعليا أن تتربص مقدارا توقن فيه انها قد آمنت ثلاثة أطهار وحیضتين وصارت في الثالثة ولا بد ، فاذا مضى المقدار المذكور فقد حلت لانها من ذوات الاقراء بلا شك فعليا اتمام ثلاثة قروء ، وأما اذا تميز دمها فامرأها بين إذا رأت الدم الاسود فهو حيض ، واذا رأت الاحمر أو الصفرة فهو طهر ، وكذلك التي لا يتميز دمها إلا أنها تعرف أيامها فانها تغتسل اذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضا وبأيامها التي كانت تظهر فيها طهرا ، وقد ذكرنا برهان ذلك في كتاب الحيض في الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وهي أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا ، وأما المستترية فان كانت عدتها بالاقرء أو بالشهور فأتمتها إلا أنها تقدر أنها حامل وليست مؤقتة بذلك ولا بأنها ليست حاملا ، فهذه امرأة لم توقن انها من ذوات الاقراء قطعا ولا توقن انها من ذوات الشهور حتما ولا توقن انها من ذوات الاحمال (٢) بتلا هذه صفتها بلا شك فلم ذلك حسا ومشاهدة فاذا هي كذلك فلا بد لها من التربص حتى توقن انها حامل فتكون عدتها وضع حملها أو توقن انها ليست حاملا فتزوج ان شئت اذا أيقنت انها لا حمل بها لانها قد تمت عدتها المتصلة بما أوجبه الله تعالى من الطلاق ، اما الاقراء واما الشهور ، وبالله تعالى التوفيق هو أقصى ما يكون التربص من أخروطه وطبها زوجها خمسة أشهر فلا سبيل إلى أن تتجاوزها

(١) في النسخة رقم ١٤ ثم استدركنا فوجدنا الله تعالى قال الت (٢) في النسخة رقم ١٤ من أولات الحمل

إلا وهي موقته بالحمل أو بيطلانه لأمر رسول الله ﷺ أخبر بأنه بعد أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وإذا نفخ فيه الروح فهو حي وإذا كان حيا فلا بد له ضرورة من حركة، وأما المختلفة الاقراء فلا بد لها من تمام أقرانها بالغة ما بلغت لأحد لذلك لأن الله تعالى أوجب عليها أن تربع ثلاثة قروء ولم يجعل الله تعالى لذلك حداً محدوداً (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن حاضت حيضة ثم لم تحض أو حاضت حيضتين ثم لم تحض أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد أن كانت قد حاضت في عصمة زوجها أو قبلها فلا بد لها من كاهن من التبرص أبداً حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل أو حتى يصرن في حد اليأس من الحيض فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر ولا بد لأن الله تعالى لم يجعل العدة ثلاثة أشهر إلا على اللواتي لم يحضن وعلى اليائسات من الحيض، وهذه ليست واحدة منهما فإذا صارت من اليائسات فحيث دخلت في أمر الله تعالى لها بالعدة ثلاثة أشهر، هذا نص كلام الله عز وجل وحكمه والحمد لله رب العالمين وفيما ذكرنا اختلاف روينان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع فبثت سبعة أشهر لا تحيض بمنعها الرضاع الحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر فقالوا له: إنها تركت أن تمت فأمر أن يحمل إلى عثمان لحمل إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب. وزيد بن ثابت فسالهم عثمان فقالوا جميعاً: نرى أن ترثه إن مات وأنه يرثها إن ماتت فإنها ليست من القواعد الثلاثي يثنى من الحيض ولا من الأبكار الثلاثي لم يحضن. أيونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب. وعبد الله بن مسعود قالوا جميعاً في الشابة تطلق فلا تحيض: أنها تنظر حتى تيأس من الحيض، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري. ومعمر كلاهما عن منصور بن المعتمر. وحامد بن أبي سليمان كلاهما عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم ارتفعت حيضتها ستة عشر شهراً ثم ماتت فقال له عبد الله بن مسعود: حبس الله عليك ميراثها وأورثه منها هذا في غاية الصحة عن ابن مسعود وقد رويناه هذا بعينه عن ابن عباس. وابن عمر إلا أنه من طريق ابن وهب عن ابن سمعان. ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري قال: سألت منصور بن المعتمر عن من طلق امرأته فجاءت حيضة ثم يمست من الحيض قال: تسأنف العدة حيثئذ بثلاثة أشهر قال: وسألت عن امرأة شابة طاعت فلم

تحض من مرض أو ارتفع حبضها قال: تعتد بالحيض ما كان وسأله عن جارية حاضت
حبضة وطلقت فلم تحض ستين قال: عدتها الحيض ما كان * ومن طريق ابن وهب أن عتبة
ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عن مطلقه لا تحيض في السنة
للأمرأة قال: أقرأها ما كانت * ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري مثل ذلك *
ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن أبي الزناد قال: ينبغي لها أن تعتد ثلاث حبض ولو
كانت في عشر سنين إذا كانت تحيض ولها شباب * ومن طريق وكيع عن الربيع بن
خنيص. ويزيد بن إبراهيم هو التستري - عن الحسن البصري قال: تعتد بالحيض وإن كانت
لا تحيض في السنة للأمراة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: عطاء تعتد أقراءها
ما كانت تقارب أو تباعدت، قال ابن جريج وهو قول عبد الكريم قال عطاء: فإن وجدت في
بطنها كالحمية لا تدرى في بطنها ولد أم لا فلا تمجل بنكاح حتى تستبين أنه ليس في بطنها
ولده * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: إذا كانت تحيض فعدتها على
حبضها تقارب أو تباعدت * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار
عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول: تعتد أقراءها ما كانت * ومن طريق عبد الرزاق
عن سفیان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي في المرأة تحيض حبضا مختلفا عن عدتها
الحيض وإن لم تحض في كل سنة للأمراة * ومن طريق سعيد بن منصور ناھشم أنا عبيدة
عن إبراهيم قال: إذا كانت تحيض فعدتها بالحيض وإن حاضت في كل سنة مرة * ومن طريق
سعيد بن منصور ناھشم ناھشم عن عبيدة عن عمرو بن دينار في التي لا تحيض في السنة إلا مرة قال
لقراءها ما كانت * وهو قول أبي حنيفة * وسفيان الثوري * والشافعي * وأبي سليمان وأصحابهم *
وأبي عبيد * وقاله الليث في المختلطة الأقراء *

قال أبو محمد: فكل هؤلاء يقولون مثل قولنا وههنا قول ثان كما رويانا من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب أيما
امراة طلقت لحاضت حبضة أو حبضتين ثم رفعت حبضتها فإنها تنظر تسعة أشهر
فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت * وصح
مثل هذا عن الحسن البصري * وسعيد بن المسيب * ومن طريق مالك عن ابن شهاب
هو الزهري - عن سعيد بن المسيب مثل قول عمر في المستحاضة تعتد تسعة * ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كانت في الأشهر
مرة يعني الحيض فعدتها سنة * وقول ثالث كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر
عن رجل عن حكيم أنه سئل عن التي تحيض فيكثر دمها حتى لا تدرى كيف حبضتها

قال تعدت ثلاثة أشهر وهي الرية التي قال الله عز وجل : (ان ارتبتم) قضى بذلك ابن عباس . وزيد بن ثابت * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار عن طائوس قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا اجزا عنها ان تعدت ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عكرمة قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا فإلها رية عدتها ثلاثة أشهر قال قتادة : تعدت المستحاضة ثلاثة أشهر * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر ابن زيد قال اذا كانت تحيض في كل سنة مرة يكفيا ثلاثة أشهر * .

قال أبو محمد : اختلف ابن جريج . وسفيان بن عيينة على عمرو بن دينار في هذا كما أوردنا فذكر سفيان عن جابر بن زيد ثلاثة أشهر وعن طائوس اقراؤها ما كانت ، وذكر ابن جريج عن جابر بن زيد اقراؤها ما كانت وعن طائوس ثلاثة أشهر * وأما المتأخرون فان الليث بن سعد قال : عدة المستحاضة في الطلاق والوفاة سنة ، وقال الأوزاعي : ان ارتفع حيض المطلقة ثلاثة أشهر اعتدت سنة ، وقال أحمد وإسحاق : عدة المستحاضة الاقراء ان عرفت أوقاتها والا فسنة ، وقال مالك : ان لم تحض المطلقة تسعة أشهر متصلة استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان أتمتها ولم تحض فقد تمت العدة وحلت للأزواج وان حاضت قبل تمامها عدت بكل ذلك قرأ واحدا ثم تنتظر الحيض فان لم تحض تسعة أشهر استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان لم تحض حتى تمتها تمت عدتها وان حاضت فيها عدت كل ذلك قرأ ثانيا ثم تنتظر تسعة أشهر فان لم تحض اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت فيها أو أتمتها دون أن ترى حيضا فقد تمت عدتها قال أبو محمد : كل هذه الأقوال لاحجة لتصحيحها من قرآن ولا من سنة ولا رواية ضعيفة ولا قياس ولا رأى يصح ولا رواية تصح عن صاحب إنما جاء في ذلك الرواية التي ذكرنا عن عمر مع انها لا تصح لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا فيه الثمان بن مقرن وقد رويانا عن عمر خلاف ذلك كما أوردنا أنها فإلها جعل احدى الروايين عنه أولى من الأخرى ، وقال مالك انما يتبدى بترخيص التسعة الاشهر من حين ارتفعت حيضها لا من حين طلقها زوجها الا التي رفعتها حيضها إثر طلاقها فهذه تعدت التسعة الاشهر من حين طلقها قال : والمستحاضة كذلك عدتها سنة الحرة والامة سواء ، وكذلك التي ارتفع حيضها من مرض الامة والحرة سواء قال واما التي ارتفع حيضها من أجل الرضاع فانها بخلاف ذلك ولا تتم عدتها الا بتمام ثلاثة اقراء كاتمة ما كانت قال واما المرتابة فانها تقيم حتى تذهب

الرية أو يصح المحل قال : وأقصى تربصها تسعة أشهر •
قال أبو محمد : هذه تقاسيم لا تحفظ عن أحد قبله ، فان شغبوا بالرواية التي هي
عن علي بن يزيد بمحضرة عثمان قلنا : لم يقولوا ان ذلك من أجل الرضاع انما يبينوا
انها ليست من اللأى لم يحضن ولا من اللأى لم يثن (١) من المحيض فلا يحل ان
يقولوا مالم يقولوا وبالله تعالى التوفيق •

١٩٩٨ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا تقارب الاقراء أو تباعدها لاحد في ذلك
الا انه لا تصدق المرأة في ذلك اذا أنكر الزوج قولها الا بأربع عدول من النساء
عالمات يشهدن انها حاضت حيضا اسود ثم طهرت منه هكذا ثلاثة اقراء أو بشهادة
امرأتين كذلك مع يمينها لان الله عز وجل لم يحد في ذلك حدا ولا رسوله ﷺ
(وما تأذركن نساء) • ومن الباطل المتيقن ان يكون تعالى اراد أن يكون للاقراء
مقدار لا يكون أقل منه ثم يسكت عن ذلك ليكلفنا علم الغيب الذي حجه عنا أو
يكلنا الى الظنون الكاذبة والاقوال الفاسدة التي لا يشك في بطلانها واما ان
لا تصدق في ذلك اذا أنكر الزوج فلان رسول الله ﷺ حكم بالينة على من ادعى
وهي مدعية بطلان حق ثابت لزوجها ورجعتها أحب أم كرهت فلا تصدق الا
بينة عدل • وروينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : جاءت
امرأة الى علي بن أبي طالب قد طلقها زوجها فادعت انها حاضت ثلاث حيض في
شهر فقال علي لشريع قل فيها فقال شريح ان جاءت ببينة ممن يرضى دينه وأمانته من
بطانة أهلها انها حاضت في شهر ثلاثا طهرت عند كل قرء وصلت فهي صادقة والا
فهي كاذبة ، فقال علي : قالون - يعني أصبت بالرومية - • ومن طريق حماد بن سلمة عن
قتادة قال ان امرأة طلقت فحاضت في نحو من أربعين ليلة ثلاث حيض فاختصمو الى شريح
فرفهم الى علي بن أبي طالب فقال علي : ان شهد أربعة من نساءها ان حيضها كان
هكذا أبانت منه والا فلتعتد ثلاث حيض في ثلاثة أشهر • ومن طريق الحجاج بن
المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي في امرأة حاضت في شهر أو أربعين
ليلة ثلاث حيض قال : اذا شهدت لها العدول من النساء انها قد رأت ما يحرم عليها
الصلة من طموث النساء الذي هو الطموث المعروف فقد خلا أجلها (٢) •

قال أبو محمد : هذا كله قولنا وقد رويت رواية نذكرها ان شاء الله تعالى

(١) في النسخة رقم ١٦ ولا من اللأى يثن (٢) في النسخة رقم ١٦ فقد حل أجلها

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري . وسفيان بن عينة قال سفيان الثوري :
عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق وعن أبي بن كعب ، وقال ابن عينة : عن
عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال جميعا من الأمانة ان المرأة أؤتمت على فرجها •
ومن طريق وكيع عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن سليمان بن يسار انه ذكر
عنده النساء فقال : لم تؤمر بفتحهن *

قال أبو محمد : صدق أبي رضي الله عنه . وعبيد بن عمير في ان المرأة أؤتمت
على فرجها وكذلك الرجل أيضا كل أحدموكل في دينه الذي يغيب عن الناس به الى
أمانته وليس في هذا ما يوجب تصديقها على ابطال حق زوجها في الرجعة لقول الله
تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكذلك قول سلمان بن يسار لم تؤمر بفتح
النساء قول صحيح ما نازعه في ذلك أحد ، وتكليفها البينة على انها حاضت كتكليف
البينة على عيوب النساء البالغة ولا فرق *

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء فروى عن أبي حنيفة لاتصدق في انقضاء
العدة في أقل من ستين يوما ولا تصدق النساء في أقل من خمسة وثلاثين يوما ، وقال
أبو يوسف : ومحمد بن الحسن . وسفيان في أحد قوله . ومالك في موجب أقواله
لاتصدق في انقضاء العدة في أقل من تسعة وثلاثين يوما *

قال أبو محمد : هذا أقيس على أصولهم لانه يجعلها مطلقة في آخر طهرها ثم
ثلاث حيض كل حيضة من ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عندهم وطهران كل طهر
خمس عشرة يوما وهو أقل الطهر عندهم ، واختلفوا في النساء فقال أبو يوسف :
لا أصدقها في أقل من خمسة وستين يوما ، وقال محمد بن الحسن : لا أصدقها في أقل
من أربعة وخمسين يوما وساعة ، وقال الحسن بن حي : لا أصدق الممتدة بالاقراء
في أقل من خمسة وأربعين يوما ، وقال الاوزاعي : لا أصدقها في أقل من أربعين يوما
وقال أبو عبيد : ان لم تأت ببينة لم تصدق في أقل من ثلاثة أشهر ، وعلى أحد أقوال
الشافعي لاتصدق في أقل من اثنين وثلاثين يوما وبعض يوم لأن أقل الحيض عنده
في هذا القول يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوما *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : قال الله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا) فصح ان هذه الاختلافات ليست من عند الله عز وجل لاشك في ذلك واذا
ليست من عند الله فليست بشيء . وانما اتوا في ذلك لتحديد أقل الحيض وأقل الطهر
ومن الباطل تحديد شيء لم يحده الله عز وجل فهو شرع لم يأذن به الله تعالى ، فان قالوا

قد جاء عن النبي ﷺ « تحيض في علم الله سنا أو شعبا » قلنا : لا يصح ولو صح لكان عليكم لالكم لانكم لا تقولون بهذا التحديد في أقل الحيض ولا في أكثره ، فان قالوا : صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « انظري عدد الايام والليالي التي كنت تحيضين » قلنا : لاشك في أنه عليه الصلاة والسلام انما أمر بذلك من كانت تحيض أياما وليالي وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قال : « اذا انك قروك فلا تصلي فاذا مر القراء قطهرى ثم صلى من القراء الى القراء » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام لذلك حدا لا يكون أقل منه فصيح ان ذلك الخبر لمن لها أيام وليالي معروفة ، فهذا الآخر لمن لم يبلغ الليالي ولا الايام كل خبر على ظاهره دون تكلف تأويل فاسد أو ترك احدهما الآخر وبالله تعالى التوفيق . فان قيل ان الله تعالى جعل ثلاثة أشهر بازاء ثلاثة اقراء . قلنا : نعم وليس ذلك بموجب انه لا يكون قرو في أقل من شهر ولا في أكثر منه وأتم أول مبطل لهذه الحجة لانكم تجيزون كون قرين في شهر واحد وتجزون أن يكون قرء واحد أكثر من ثلاثة أشهر فبطل كل ما شغبوا به ، فان قالوا : لا تظهر البراءة من الرحم في نصف شهر فأقل قلنا ولا في ثلاثة أشهر وكلكم يجعل العدة تتم بالاقرار في أقل من ثلاثة أشهر ، واما مالك فانه قال : الحيض متى ظهر تركت الصلاة والصوم وحرم وطؤها على زوجها فتى رأت الطهر منه صلت وصامت وحلت لزوجها الا ان ذلك لا يكون طهرا تعتد به في العدة .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اذ من المحال ان يكون حيضا وطهرا يحل حكم الصلاة والصيام واباحة الوطء وتحريمه ولا يكون حيضا وطهرا بعد قرءا في العدة هذا قول لاخفاء بفساده لأنه خلاف للقرآن والسنن ولقول كل من سلف ، وما نعلم لأبي حنيفة ومالك انهما تعلقا في هذه المسألة بقول أحد من السلف فوجب الرجوع الى كلام الله عز وجل وبيان رسوله ﷺ فوجدناه تعالى قال : (ثلاثة قروء) ولم يجد في ذلك بعدد أيام لا تتجاوز (وما كان ربك نسيا) وأمر عليه الصلاة والسلام اذا أقبلت الحيضة ان تدع الصلاة فاذا ادبرت صلت وصامت وحلت لبعليها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « دم الحيض اسود يعرف فاذا أقبل فدعى الصلاة » ولم يجد عليه الصلاة والسلام في ذلك حدا فلا يجوز لأحد التحديد في ذلك الا انه ان انكر زوجها ذلك لم تصدق الا بيينة عدل كما ذكرنا وكذلك ان ادعى الزوج ان عنتها قد تمت وقالت : هي لم تتم فالزوج غير مصدق الا بيينة وهي مصدقة مع يمينها لانها مدعى عليها وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد شغب بعضهم في تصديقها في انقضاء عدتها بقول الله تعالى :

(ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر)
 قال أبو محمد : وليس في هذه الآية دليل على وجوب تصديقها ولا ندرى
 من أين وقع لهم ان هذه الآية توجب تصديقها ؟ وقد رويانا من طريق عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : لا يحل لها ان تقول انا حلي
 وليست حلي ولا لست حلي وهي حلي ولا انا حائض وليست حائضا ولا لست
 حائضا وهي حائض وعن عطاء قال : الولد لا تنكته ولا أدري لعل الحبيضة معه
 قال أبو محمد : المدعية انها قد آمنت عدتها لم تنكتم شيئا خلقه الله تعالى
 فيرحمها انما ادعت انه تعالى قد خلق حبيضا وهي اما كاذبة واما صادقة فلا مدخل لها
 فيما في الآية من تحریم كتمان ما خلق الله في رحمها وليس في ان ذلك لا يحل لها
 ما يسقط حق الزوج الذي أوجه الله تعالى له في الرجعة *

قال أبو محمد : ولو ادعت انها حامل وأنكر الزوج ذلك عرض عليها من
 القوايل من لا يشك في عدالتهن أربع ولا بد فان شهدن بحملها قضى بما يوجبها اخل
 وان شهدن بان لاهل بها بطلت دعواها فلو شهدن بحملها ثم صح انهن كاذبن أو
 أوهمن قضى عليها برد ما أخذت من الزوج من نفقة وكسوة وبالله تعالى التوفيق
 ١٩٩٩ مسألة : وعدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهد،
 وكذلك المجنونة وهو قول مالك : والشافعي ، وقال أبو حنيفة : عليها العدة ولا
 احداد عليها قال : لأنها غير مخاطبة *

قال أبو محمد : ان كان ذلك عنده حجة مسقطه للاحداد فينبغي أن يسقط بذلك
 عنها العدة لأن الله تعالى يقول : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ، والصغيرة غير مخاطبة وكذلك المجنونة ولا تترتب
 بنفسها ، وأما نحن فحجتنا في ذلك ما رويناه من طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف أنا
 مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حيد بن نافع عن زينب بنت أبي
 سلة أنها أخبرته أنها سمعت أم سلة أم المؤمنين تقول : قالت امرأة : يا رسول الله ان
 ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفنكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا لانما
 هي أربعة أشهر وعشر ، وذكرت الخير فلم يخص عليه الصلاة والسلام كبيرة من صغيرة
 ولا عاقلة من مجنونة ولا خاطبها بل خاطب غير هافيا ، فهذا عموم زائد على ما في القرآن ،
 فان ابتدأت بالعدة من أول ليلة من الشهر مشت أربعة أهلة وعشر ليل من الهلال الخامس
 فاذا طلع الفجر من اليوم العاشر فقد تمت عدتها وحلت للأزواج لأنه تعالى قال وعشرا

فهو لفظ تأنيث فهو ليالى ولو أراد الأيام لقال وعشرة ، وان بدأت بالعدة قبل ذلك أو بعده فعدتها مائة ليلة وست وعشرون ليلة بما بينهما من الأيام فقط لقول رسول الله ﷺ « الشهر تسعة وعشرون » ولا يجوز أن يحال بين أيام شهر واحد بما ليس منه هذا محال بلا شك ، والله تعالى التوفيق *

٢٠٠٠ مسالة وفرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عنها لاليل ولا نهارا ، وأما الضماد فباح لها وتجتنب أيضا فرضا كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد والحضرة والحرمة والصفرة وغير ذلك إلا العصب وحده وهى ثياب موشاة تعمل باليمن فهو مباح لها ، وتجتنب أيضا فرضا الخضاب كله فلا تقربه كله جملة وتجتنب الامتشاط حاشئ التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها ، وتجنب أيضا فرضا الطيب كله فلا تقربه حاشئ شيئا من قسط او اظفار عند طهرها فقط ومباح لها أن تلبس بعد ذلك ماشيات من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذى لم يصبغ وصف البحر الذى هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دق مضر والمروى وغير ذلك ، ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلى كله من الذهب والفضة والجواهر والياقوت والزمر وغير ذلك وتدخل الحمام تغسل رأسها بالخطمى والطفل فهى خمسة أشياء تجتنبها فقط *

برهان ذلك ما حدثنا أحمد بن قاسم نا ابى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبح نا محمد بن اسماعيل نا محمد بن كثير العبدى نا سفيان الثورى عن عبد الله بن ابى بكر . وأيوب بن موسى . ويحيى بن سعيد الأنصارى كلهم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة ، وأن ابنة النحام توفى عنها زوجها فانت أمها التى ﷺ فقالت : ان ابنتى تشكى عنها أفأكلها ؟ قال لا قالت : انى أخشى أن تنفقى عنها قال وإن افقت ، وذكر الخبر *

قال أبو محمد : زينب لها صحة وقد ذكرناه قبل هذا عن زينب عن أمها أم المؤمنين رضى الله عنها . ومن طريق احمد بن شعيب أنا حسين بن محمد الزارع البصرى نا خالد بن الحارث نا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تحمد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فانها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمتشط ولا تمس طيا إلا عند طهرها حين تطهر نبذة من قسط و اظفار » . ومن طريق احمد بن شعيب انا محمد بن منصور المكي نا سفيان نا عاصم عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أن رسول

الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ولا تنكحل ولا تختضب ولا تلبس ثوبا مصبوغا » فهذه هي الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي جامعة لكل ما ذكرناه ، وههنا آثار لا تصح ننبه عليها إن شاء الله تعالى ثلاثا يخطئ بها من لا يعرف وهن : ١ - منها خبر من طريق إبراهيم بن طهمان حدثني بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي » .

قال أبو محمد : في هذا الخبر ذكر الحلي ، ولا يصح لأن إبراهيم بن طهمان ضعيف ولو صح لقنائه به ، والاحداد واجب على الذمية لقول الله تعالى : (وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا أَنزَلَ اللَّهُ) وبقوله تعالى : (وَقَالُوا لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْسٌ لَّا نَكُونُ فَتَنَّا وَتَبَرَّكَ لَهُمُ الْيَوْمَ الَّذِي كَانُوا يُشْرِكُونَ) والحكم فواجب أن يحكم عليهم بحكم الاسلام وهو لازم لهم وبتركهم إياه استحقوا الخلود ومن قال انه لا يلزمهم دين الاسلام فقد فارق الاسلام ، ويلزم الاحداد الأمة المتوفى عنها زوجها كالحرة . ومن الآثار التي ذكرنا أثر رويناه من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال : سمعت المغيرة بن الضحاك يقول : أخبرني أم حكيم بنت اسيد عن أم هانئ أنها توفى عنها فارتدت مولاتها إلى أم سلمة أم المؤمنين تسألها عن كل الجلاء فقالت : لا تنكحل به إلا لامرأته لا بد منه يشتد عليك وتمسح به بالنهار فان الذي ﷺ دخل على حين توفى أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قلت : يا رسول الله إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال : انه يشب [كذا] الوجه فلا يجعله إلا بالليل وتنزع به النهار ولا تمسح بالطيب ولا بالخاء فانه خضاب قلت بأى شيء امتشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر تغلفين به رأسك » أم حكيم بمجھولة وأما أشد إيمانا في الجمالة .

وجاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم صح عن ابن عمر لا تنكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبا مصبوغا إلا برءا ولا تزين بحلي ولا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا تنكحل بكحل تريد به الزينة إلا أن تستكي عينها ، وصح عنه أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس المتوفى عنها زوجها طيبا ولا تختضب ولا تنكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب تجلب به وهذا قولنا ، وصح عن أم عطية أن لا تلبس في الاحداد الثياب المصبغة إلا المصبوب وأن لا تمس طيبا إلا أدناه في الظهر القسط والاطفار . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا هشام بن حسان عن ابن سيرين وحفصة عن أم

عطية قالت في المتوفى عنها زوجها أنها لا تمس خضابا ولا تكتحل بكحل زينة ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تمس من الطيب إلا أدنى الطيب نبذة من قسط واظفار عند طهرها .
وقد روينا عن أم سلمة أم المؤمنين لا تكتحل وإن فقأت عينها ، وهذا قولنا ،
وروينا عن ابن عباس أنها تجتنب الطيب والزينة ، وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة أم المؤمنين المتوفى عنها زوجها لا تلبس من الثياب المصبغة شيئا ولا تكتحل ولا تلبس خاتما (١) ولا تختضب ولا تطيبه . وعن ابن عباس أو سعيد بن المسيب المتوفى عنها زوجها لا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تلبس الحلى ولا تختضب .
ومن طريق لا تصح عن عائشة أم المؤمنين لأن فيها ابن لحيعة ، لا تلبس المتوفى عنها مصفرا ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس أن شاءت ثياب العصب (٢) .
أما التابعون فصح عن عطاء أن المتوفى عنها لا تلبس صبغا ولا حليا وتنهى عن الطيب والزينة ، ولا تكتحل بأئد فأن فيه زينة ولا تحضر (٣) فأن فيه زعموا ورساء وتكتحل بالصبر أن شاءت فأن كان عليها حلى فضة فلا تنعه أن شاءت وإن لم يكن عليها فلا تلبسه تريد به الزينة فأن اضطرت إلى الأئد أو الطيب فلها أن تتداوى به ، وكان يكره الذهب لها ولنغيرها إلا أن يكون خاتما قال : ولها أن تمتشط بالحناء والكتم قال : وليس القسط والاظفار طيبا ولا زين هودجها أن ركبت فيه ورأى المروى والمروى زينة ورأى اللؤلؤ زينة قال : فأن كان عليها خواتم فضة فيها فصوص يواقيت أو غيره فلها أن تلبسه قال : فأن توفى زوج الصغيرة فلا لها أن يزينوها ويطيوها . وروى عن سعيد بن المسيب وعمره بنت عبد الرحمن . وعروة بن الزبير . وعطاء . ويحيى بن سعيد الأنصاري وريعة أنها لا تلبس حليا ولا ثوبا مصبوغا بشئ من الأصباغ . وصح عن عروة بن الزبير المتوفى عنها زوجها لا تكتحل ولا تختضب ولا تمتشط ولا تلبس ثوبا فيه ورس أو زعفران ولا تلبس الحرة إلا العصب ، وصح عن الزهري قال : يكره للمتوفى عنها العصب والسود ولا تلبس الثياب المصبغة ولا تلبس حليا ولا طيبا . وصح عن إبراهيم التيمي المتوفى عنها لا تمس الصفرة ولا الطيب ولا تكتحل بكحل زينة لكن بزور أو صبر إلا أن ترمد فكتحل : وصح عن عروة بن الزبير أن امرأة مات زوجها قالت له : ليس لي إلا هذا الحمار وهو مصبوغ يقيم فقال . اصفيه بسواده .
وأما التأخرون فأن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : تمتنع من الزينة والطيب والكحل

(١) في نسخة رقم ١٤ حليا (٢) هو ضرب من برود اليمن (٣) هو بضم الصاد الأول وفتحها دواء

والثياب المصبوغة بالورس والزعفران والعصفر خاصة ولا تدهن بزيت أصلا سواء مطبيا كان أو غير مطبى وأباحوا لها الحزن الأحمر. وقال مالك: تجتنب الزينة كلها والمخى الحاتم وغيره ولا تلبس الحزن ولا العصب إلا العصب الغليظ خاصة ولا ثوبا مصبوغا إلا بسواده، ولا تكتحل أصلا ولا تقرب شيئا من الطيب ولا دهنًا مطبيا برحان أو غيره ولا تمتشط بجمام ولا بكتف ولا بشيء يجتمرفى الرأس لكن بالصدر وما أشبهه وتدهن بالزيت والشيرج، وقال الشافعي: تجتنب الزينة كلها والدهن كله الزيت وغيره في الرأس وغيره ولا تكتحل بمافيه زينة، ولا بأس بالكحل الذى لا زينة فيه فإن اضطرت إلى مافيه زينة منه جعله ليلا ومسحته نهارا بالصبر ونحوه وتجتنب كل صباغ فيه زينة وتلبس البياض والمصبوغ بالسواد والخضرة المقاربة للسواد وما ليس بزينة وتجتنب الطيب.

قَالَ ابُو مَجْمَد: كل هذه الأقوال خطأ لا خفاء به لأنها ليس بشيء منها برهان يصححه لا قرآن ولا سنة، ولا سيما قول ابى حنيفة في تخصيص ما صنف بورس أو زعفران أو عصفر خاصة، وقول مالك في اجتناب العصب إلا الغليظ منه، وقول الشافعي في تخصيص الأصباغ قائما أقوال لا تعرف عن أحد قبلهم ولا معنى (١) لها أصلا، فإن قيل: المعنى في الاحداد اجتناب الزينة قلنا: حاشى الله من ذلك والله لو أراد رسول الله ﷺ ذلك لما عجز عن كلمة واحدة يقولها ولا يطول بذكر الصباغ إلا العصب وبذكر الطيب إلا القسط والاضفار عند الطهر خاصة وبذكر الكحل والامتشاط والاختضاب خاصة وهو عليه الصلاة والسلام قد أوتي جوامع الكلم، ومن الباطل المتيقن أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد الزينة فلم يسمها ولم يرد إلا بعد الصباغ فسماه عموما هذا الباطل الذى لا شك فيه والكذب المقطوع به، وكل قول عرى من البرهان فهو باطل. فإن قالوا: إنما قصد بالاحداد الحزن قلنا: هذا الكذب لو كان ذلك لكان واجبا على النبي ﷺ الذى لا حزن أو جب من الحزن عليه ﷺ ثم على الأبوين ولو أن امرأة أعلنت بأنها لم تسر قط كسرورها بموت زوجها ما كان عليها في ذلك إثم ولا ملامة اذ لم تقصر في حقوق التبع (٢) في حياته ولو كان الحزن عليه لكان باحا لها بعد العدة والحزن عليه بعد العدة ليس محظورا، ولا يجوز لها الاحداد أكثر من المدة المذكورة، وهنا قول آخر كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد بن الحسن البصرى كان يقول: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويمتسطن ويطيان ويختضبان ويتعلمان ويضمان ماشاءتا ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن المتوفى عنها لا تحده.

قال أبو محمد: واحتج أهل هذه المقالة بما محمد بن سعيد بن نبات ناخذ من عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر (١) نا شعبة نا الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد بن الهادى أن رسول الله ﷺ قال لامرأة جعفر ابن ابى طالب: اذا كان ثلاثة أيام فالبسى ماشئت أو اذا كان بعد ثلاثة أيام شعبة شك ، ومن طريق حماد بن سلمة نا الحجاج بن ارطاة عن الحسن بن سعيد عن عبد الله بن شداد ان اسماء بنت عيسى استأذنت النبي ﷺ أن تبكى على جعفر وهى امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث اليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتلى .

قال أبو محمد : هذا منقطع ولا حجة فيه لان عبد الله بن شداد لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئا قال على : ولقد كان يلزم الآخذين المرسل اذا وافق آراءهم الفا سدة وردوا به السنن الثابتة كصلاة الامام قاعدا للمرض بالاعضاء ، وكايجاب العهد أن يأخذوا بهذا . ولا سيما والاحداد روته أم سلمة أم المؤمنين انه عليه الصلاة والسلام أمر به أثر موت ابى سلمة ولا خلاف فى أن موت ابى سلمة كان قبل قتل جعفر رضى الله عنهما بستين ولكنهما لا يبالون بالتناقض . قال على : ان غسل الثوب المصبوغ حتى لا يبقى فيه أثر صباغ فليس مصبوغا فلها لباسه .

٢٠٠١ مسألة فلو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو اخ أو ابن أو أم أو قريب أو قريبة كان ذلك مباحا لما روينا من طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبى سلمة انها أخبرته أنها سمعت أم حبيدة . وزينب بنت جحش أى المؤمنين يقولان انهما سمعتا رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا » .

٢٠٠٢ مسألة : وليس على المطلقة ثلاثا احداد اصلا وهو قول عطاء ، ومالك . وابى سليمان ، وقال غيرهم خلاف ذلك كاربوننا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : تحد المبتوتة فأتحد المتوفى عنها فلا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تختضب ولا تلبس الحلى ، وقال الزهرى المبتوتة لا تحدث حليا (٢) فان كان عليها حلى لم تنزعه ولا تمس طيبا وتمشط بالحناء والكتم وتدهن بالدهن الذى ينش بالريحان ؛ وكره الزهرى الذى فيه الا فاويه (٣) . ومن طريق ابن ابى شعبة نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن أيوب السخياى قال : كتب الى عطاء

(١) فى النسخة رقم ١٤ نا غندر (٢) فى النسخة رقم ١٦ نا غندر (٣) فى النسخة رقم ١٦ نا غندر

الحراساني قال : سألت سعيد بن المسيب . وفقهاء المدينة عن المطلقة المتوفى عنها زوجها ؟ فقالوا : تحدان وتتركان التكحيل والتخصيب والطيب والزينة * ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : المطلقة لانكحت بكحل زينة * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو داود وهو الطيالسي - عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : المطلقة ثلاثا لانكحت ولا تختضب * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم في المطلقة ثلاثا لانكحت ولا تزين وهي عنده أشد من المتوفى عنها * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي انه كان يكره الزينة للتي لا رجعة له عليها من المطلقات ، ويقول ابراهيم النخعي يقول الشافعي ولم يوجب له وأوجه سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . واصحابه . وأبو عبيد . وأبو ثور .

قال أبو محمد : حجة من أوجب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قالوا هي مفارقة لزوجها كالمتوفى عنها فيجب ان يكون حكمهما واحدا * قال علي : ما نعلم لهم شعبة غير هذا وهو شغب فاسد لان القياس كله باطل ؛ ثم يقال لهم : هلا أوجبت الاحداد على الملاعة والمخلعة والمطلقة عند طلاقا بانا فكل هؤلاء عندكم مفارقات لازواجهن ، وأيضا فقد سمي الله عز وجل المطلقة طلاقا رجعييا مفارقة لزوجها بنها عدتها اذ يقول تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) ولا خلاف في انه لا احداد عليها لافي العدة ولا بعد العدة ، وقد فرق الله تعالى بين ما جمعوا بينه فجعل عدة المتوفى عنها اربعة أشهر وعشرا وعدة المتبونة ثلاثة قروء او ثلاثة أشهر فلاح فساد من قال احداهما على الأخرى والله تعالى الترفيق * وهذا مما تقضيه مالك تنظيم مخالفة فقهاء المدينة وجمهور المتقدمين *

٢٠٠٣ مسألة فان اغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضى العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عدا فبهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك لان زوقت الاحداد قد مضى ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه وفي غير وقته *

قال أبو محمد : ان كانت عدة المتوفى عنها وضع حملها فلا بد لها من الاحداد اربعة أشهر فاقبل ولا توجب عليها بعد ذلك لان النصوص كلها انما جاءت بأربعة أشهر وعشر فقط ، وقد صح ان رسول الله ﷺ امر سبيعة الانبليية بان تسكن من شأت اذ وضعت حملها اثر موت زوجها بليال وقد تشوفت للخطاب فلم ينكر ذلك عليها ، فصح انه لا احداد عليها بعد انقضاء حملها قبل الاربعة الأشهر والعشر ولم

نجد نصا بانه عليها ان تمادى المحل أكثر من أربعة أشهر وعشرفان وجد فاقول به واجب والا فلا والله تعالى التوفيق ه ثم استدرنا اذ تدبرنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية انها تجنب ما ذكر اجتابه دون ذكر أربعة أشهر وعشر فكان العموم أولى أن تضع محلها ه

٤٠٠٤ مسألة: وتعد المتوفى عنها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة مختار فراق زوجها حيث احبب ولا سكنى لمن لا على المطلق ولا على وريثة الميت ولا على الذي اختارت فراقه ولا ثقة لو لم ان يحجب في عدته وان يرحلن حيث شئن ، وأما كل مطلقة للذي طلقها عليها الرجعة مادامت في العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه اذ طلقها ولما عليه النفقة والكسوة فان كان خوف شديدا وزهها جذفها ان تخرج حيثن والا فلا أصلا لا ليلا ولا نهارا البتة الا لضرورة لا حيلة فيها ه برهان ذلك قول الله عز وجل: (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف) فهذه صفة الطلاق الرجعي لاصفة الطلاق البات ، وأما الطلاق البات فكلما رويانا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهاد نا سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة ه نا حماد نا احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أبي نا هشيم نا ارياس نا رخصين - هو ابن عبد الرحمن - والمغيرة - هو ابن مقسم - واسماعيل بن أبي خالد . وداود بن أبي هند كلهم عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألته عن قضاء رسول الله ﷺ عليها فقالت: طلقها زوجها البتة قالت: فخاصمته الى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة فلم يجعل لسكنى ولا نفقة وأمرني ان اعد في بيت ابن أم مكتوم ه ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن أبي حازم نا يعقوب نا ابن عبد الرحمن نا القاري كلاهما عن أبي حازم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس ه انه طلقها زوجها قالت: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى ه ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم العدوي قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها النبي ﷺ

سكنى ولا فقة . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم بن ميمون . ومحمد بن رافع
 وهارون بن عبدالله والفظله قال ابن حاتم انا يحيى بن سعيد القطان ، وقال ابن رافع :
 نا عبد الرزاق ، وقال هارون : نا حجاج بن محمد ثم اتفق يحيى . وعبد الرزاق ؛ وحجاج
 كلهم عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير المكي « انه سمع جابر بن عبد الله يقول : طلقت
 خاتني فارادت ان تجد نخلها فوجرها رجل ان يخرج فأتى النبي ﷺ فقال لها النبي ﷺ
 بل اذهبي لجدي نخلك فانك عسى ان تصدقي او تفعل مروفا » . ومن طريق ابى داود
 السجستاني نا أحمد بن حنبل نا يحيى هو ابن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني ابو الزبير
 عن جابر بن عبدالله قال : « طلقت خاتني ثلاثا فخرجت تجد نخلها فتهاها رجل فأتى
 النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : اخرجي لجدي نخلك فمضى أن تصدق منه او
 تفعل خيرا » .

قال ابو محمد : اما خبر فاطمة فتقول نقل الكافة قاطع للعذر ، واما خبر جابر فمضى
 غاية الصحة ، وقد سمعته ابو الزبير ولم يخص لها أن لا تبنت هناك من أن تبنت وما
 ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وما كان ربك نسيا ، ولا يسم أحد الخروج
 عن هذين الاثرين لبيان ما وصتهما ، ولم يصح في وجوب السكنى للتوفى عنها اثر أصلا ،
 والمنزل لا يخلو من أن يكون ملكا للبيت أو ملكا لغيره ، فان كان ملكا لغيره وهو مكترى
 أو مباح فقد بطل العقد بموته فلا يخل لأحد سكناه إلا باذن صاحبه وطيب نفسه ، قال رسول
 الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وان كان ملكا للبيت فقد صار للفرما . أو
 للورثة أو للوصية فلا يخل لها مال الفرما . والورثة والموصى لهم لما ذكرنا ، وانما لها منه
 مقدار ميراثها ان كانت واردة فقط ، وهذا برهان قاطع لانه وما عدا هذا فظلم لا خفاء به ،
 وهذا مكان كثير فيه اختلاف الناس فطائفة قالت بقولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن عطاء بن عباس قال : تعدت المتبوتة حيث شئت قال ابن جريج :
 وأخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبدالله يقول : تعدت المتبوتة حيث شئت . ومن
 طريق عبد الرزاق قال : انا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان
 فاطمة بنت قيس قالت : قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن) قالت : هذا
 كان لمن كانت له رجعة فأمر يحدث بعد الثلاث قال لنا عبيد الله بن عبدالله : فطلق
 عبدالله بن عمرو بن عثمان وهو غلام شاب بنت سعيد بن زيد بن عمرو في اماره مروان
 وأما بنت قيس فاتقنتا خالتها فاطمة بنت قيس . ومن طريق ابن ابي شيبة نا الثقفي هو
 عبد الوهاب بن عبد المجيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : ان الربيع اختلعت

من زوجها فاقى معوضهوا بن عمرو - عثمان بن عفان فسأله أنتنقل؟ قال: نعم تنتقل *
قال ابو محمد : انما أوردنا هذا لأن المختلعة عندهم طلاقها بائن وعليها العدة
وأما نحن فهى عندنا مطلقة طلاقاً رجعياً لا تخرج فيه من موضعها الذى طلقها فيه حتى
تم عدتها ، فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم ، وأما التابعون فروينا من طريق سعيد
ابن منصور نا مشيم أنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن البصرى انه كان يقول: المطلقة
ثلاثاً ، والمتوفى عنها لا سكنى لها ولا نفقة وتعتد ان حيث شاءت ، ومن طريق عبد الرزاق
عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس . وعطاء قال جميعاً: المتبوتة والمتوفى عنها
يحجان ويعتمران وينقلان ويبتان * ومن طريق عبد الرزاق [عن محمد بن مسلم عن
عمرو بن دينار عن طاوس] (١) - نسيان الثورى عن يونس بن عبيد عن الحسن انه قال:
تصح المتبوتة في عدتها ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتى عن عكرمة أنه قال:
في المطلقة ثلاثاً أنها تنقل قال الله عز وجل : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)
فأى أمر بعد الثلاث انما [جاء] (٢) ذلك في الواحدة والاثنتين . نا حام أناباس
ابن اصغ نا محمد بن عبد الملك بن ايعن نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا ابى قال الشعبي:
المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة ، قال احمد وبه أقول *

قال أبو محمد: وبه يقول اسحاق بن راهويه . وابوسليمان . وجميع أصحابنا . وأما
المتوفى عنها فروينا من طريق حماد بن سلمة أناباس - هو ابن عباد - عن عطاء بن ابى رباح
عن عائشة أم المؤمنين أنها حجت بأختها أم كلثوم أمراة طلحة بن عبيد الله في عدتها في
الفترة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين انها كانت تقضى المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم
كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله بن عبد الله الى مكة في عمره ، ومن طريق
عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: انما قال الله عز وجل تعد
أربعة اشهر وعشرا ولم يقل: تعد في بيتها فلتعد حيث شاءت ، ومن طريق اسماعيل
ابن اسحاق القاضي نا ابى بن عبد الله - هو ابن المدينى - نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج
عن عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
يتريصن بأقربهن أربعة اشهر وعشرا) ولم يقل يعتدن في بيوتهن تعد حيث شاءت
قال سفيان : قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا هذا يبين أن عطاء سمعه من ابن عباس *
ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول:
تعد المتوفى عنها حيث شئت ، ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثورى عن

اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي أن علي بن ابي طالب كان يرسل المتوفى عنهن في عدتهن ،
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يضر المتوفى عنها أين اعتدت ،
وقد ذكرناه قبل هذا الباب عن الحسن . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن
عبد الله - هو ابن المديني - ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار ، عن عطاء واى الشعاء
جابر بن زيد قالاجيما : المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شأته . ومن طريق اسماعيل
ان اسحاق نا أبو بكر بن ابي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال : سألت
عطاء عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أيحجزان في عدتهما؟ قال نعم ، وكان الحسن يقول مثل
ذلك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا ابو ثابت المديني نا وهب نا عمرو بن الحارث
عن بكير بن الاشج قال سألتنا سالم بن عبد الله بن عمر عن المرأة يخرجها زوجها الى بلد
فيتوفى الزوج فقال تعتد حيث توفى عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تقضى
عدتها ، قال ابن وهب . واخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن القاسم بن محمد
بهذا ، قال ابن وهب : واخبرني ابن لهيعة عن حسين بن ابي حكيم أن امرأة زاحم لما توفى عنها
زوجها بخنصرة سألت عمر بن عبد العزيز أمكت حتى تقضى عدتي؟ فقال لها : بل
الحق بقرارك ودارايك فاعتدى فيها ، وبه يقول ابن وهب نا ابي يعقوب عن يحيى
ابن سعيد الانصاري انه قال في رجل توفى بالاسكندرية ومعه امرأته وله بالفسطاط دار
فقال : ان أحب أن تعتد حيث توفى زوجها فلتعتد وان أحب أن ترجع الى دار
زوجها وقراره بالفسطاط فلتعتد فيها فلتجمع ، وبه يقول ابو سلمان وجميع اصحابنا ،
وقول آخر كارونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في المبتوتة ان كانت
غير حبلى فلا نفقة لها وينفق على الحبلى من أجل ولده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر
عن عطاء وقادة قالاجيما في المبتوتة : لها النفقة حتى تضع حملها . ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه لانهقة للمبتوتة إلا أن تكون حاملا . ومن
طريق ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن يزيد بن ابي حبيب نا عمر بن عبد العزيز
أمر بالنفقة على المبتوتة الحامل حتى تضع حملها ثم يطيبها أجر الرضاع ثم يمتها . ومن
طريق ابن وهب نا خبرني ابن سمعان نا ابن قسيط نا خبره نا ابن السيب نا يقول :
لانهقة للمبتوتة إلا أن تكون حاملا فلها النفقة حتى تضع حملها ويقول : هذا في كتاب الله
عز وجل وهي السنة ، وعلى ذلك كان اصحاب رسول الله ﷺ . وصح عن ربيعة لانهقة
لها إلا أن تكون حاملا فان قضى لها بالنفقة لحملها ثم ظهر انه لاهمل بهاردت ما أخذت
من النفقة وباجاب النفقة لها ان كانت حاملا وباجاب السكنى بكل حال (١) يقول مالك .

والشافعي وأبو عبيد. وعبدالرحمن بن هدهى ورويانم طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى أنه قال في المطلقة والحامل لها السكنى والنفقة، وقول ثالث لها السكنى ولا نفقة لها، أتى قوم في هذا بأثار تذكرها وهو كما روينا من طريق عبدالرزاق أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال: إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس يعني انتقال المطلقة ثلاثاه ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم بن مسروق قال جاء رجل إلى ابن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثلاثا قالت أن تعتدي بيتها قال: لا تدعيها قال: أبت إلا الخروج قال: قيدها قال: إن لها أخوة غيلة رقابهم قال استعن عليهم بالسلطان (١) ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لا تنقل البتوة من بيت زوجها حتى يخلو أجلاها ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن أبي حكيم عن نافع عن ابن عمر قال في البتوة: إله لا نفقة لها ومن طريق عبدالرزاق عن إبراهيم بن محمد - هو ابن أبي يحيى - عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال في البتوة: لا نفقة لها، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قلت لسعيد بن المسيب: المطلقة ثلاثا أين تعتد؟ قال في بيت زوجها ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في المطلقة في بيت مكنتى قال تعتد فيه وعلى زوجها الكراء، وأما المتوفى عنها فكاروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب أن عمر ردة نسوة من ذى الحليفة حاجات أو معتمرات توفى عنهن أزواجهن، ومن طريق عبدالرزاق نا ابن جريج نا حماد الأعرج عن مجاهد قال: كان عمر وعثمان يرجمان حواج أو معتمرات من الجحفة، ومن ذى الحليفة، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن ماهر عن أمه مسيكة نا امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عدتها فضر بها الطلق فأتوا عثمان فقال: أحلوها إلى بيتها وهي تطلق، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: كانت له ابنة تمتد من وفاة زوجها فكانت تأنيبهم بالنهار فتحدث اليهم فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن علي ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان أن عمر رخص المتوفى عنها أن تأتي أهلها بياض يوهما وأن زيد بن ثابت لم يرخص لها إلا في بياض يومها وأوليتها، ومن طريق

عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال: سأل ابن مسعود نساء من همدان نهي اليهن ازواجهن قتلن انالترحن فقال ابن مسعود: يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل * ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة المأموئين ان ابى مريض وانا في عدة أفأنيه امرضه ؟ قالت نعم ولكن يتي أحد طرفي الليل في بيتك * ومن طريق حماد بن سلمة ارنا هشام بن عروة ان اياه قال : المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان يتوى أهلها فتتوى معهم * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا اسماعيل بن ابى خالد عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها أتخرج في عدتها فقال : كان اكثر اصحاب ابن مسعود اشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعنى على بن ابى طالب رضى الله عنه يرسلها * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . وجابر بن زيد كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا يحيى بن سعيد هو الانصاري ان القاسم بن محمد : وسلم بن عبد الله . وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها لا تخرج حتى تنقضى عدتها * ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم انه قال في المتوفى عنها لا بأس بأن تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها ، ومن طريق سعيد بن منصور ناجرير عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها في بيت بأجرة قال : ان احسن ان يعطى الكراء وتعتد في البيت الذي كانت فيه ، انما أوردنا كلام ابراهيم لقوله في صفة الخروج وفي الكراء والا فان قوله ان لها السكنى والنفقة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت يحيى بن سعيد الانصاري يقول في امر المتوفى عنها قال : فتحن على ان تظل يومها اجمع حتى الليل في غير بيتها ان شئت وتقلب * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث ان بكيرا - هو ابن الاشج - حدثه ان ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فارادت الحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب فنهاها ثم أمرها غير بالهجر فخرجت كما كانت بالبداء صرعت فانكرت *

قال أبو محمد : من العجب احتجاج أهل الجبل بهذا على انها عقوبة، وتالله (١) لو جرت هذه القصة أو غيرها على ما ظنوا لكان أولى بذلك عسكر مسرف بن عقبة الموقعون بأهل المدينة يوم الحرة المحاربون لمكة (٢) وقدامعن سعيد بن المسيب رحمه

الله بأشد من محنة هذه المرأة، والمحن للسلم أجر وتكفير، وقد عمل الله تعالى الكفار والفساق الى يوم القيامة، وروى عن ربيعة ولم يصح ان المتوفى عنها تنتوى مع أهلها وان كانت في موضع خوف فانها لا تقيم فيه، وصح عن الزهري في الذي يتدى فيموت ان امرأته ترجع الى بيت زوجها اذا لم تكن في مسكن تسكنه. ومن طريق حماد بن زيد عن أبوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان امرأة توفى عنها زوجها وهي مريضة ففعلها أهلها ثم سألوا فكلهم يأمرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في نبط. وبه يقول مالك. والثاقبي. وعبدالرحمن بن مهدى. وأبو عبيد، وقول رابع ان لها السكنى والنفقة كما نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المحلى بن منصور نا يعقوب - هو أبو يوسف القاضي - وحفص بن غياث قالوا عن ابراهيم عن الاسود عن عمر بن الخطاب انه كان يجعل للطلقة ثلاثا السكنى والنفقة زاد حفص مادامت في عدتها، وروناه من طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود يجعلان للطلقة ثلاثا السكنى والنفقة. ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة وبه الى سفيان عن حماد بن أبي سليمان قال: للطلقة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال: المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة. ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حميد عن الحسن ابن صالح بن حى عن السدى عن الشعبي في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة وهو قول سفيان الثوري. والحسن بن حى. وأبى حنيفة وأصحابه، وأما المتوفى عنها الحامل فطائفة قالت ان كانت وارثة فن نصيبها حاملا كانت أو غير حامل فان لم تكن وارثة فن نصيب ذى بطنها ان كان وارثا فان لم يكن وارثين فن مالها نفسها ان كان لها مال والا فبى أحد فقراء المسلمين، فان مات ذو بطنها قبل ان يخرج حيا ردت ما أفق عليها من نصيبه الى الورثة، وتفسير قولنا: ان لم يكن وارثا ان تكون أسلمت بعد موت زوجها وهو كافر فيكون هو مسلما باسلام أمه ولا يرث كافر أو مسلم، وهذا قولنا، وقالت طائفة: ان كان المال كثيرا أفق عليها من نصيبها وان كان قليلا فمن جميع المال، وقالت طائفة: نفقتها من جميع المال، وقالت طائفة: وارثة كانت أو لم تكن نفقتها عليها من مالها ان كان لها مال ومن سؤلها ان كان لأمالها لأمال ميراثها ولا من ميراث ذى بطنها ولا من جميع المال، فالقول الأول

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: نفقة المتوفى عنها الحامل من نصيبها ومن طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عباد بن أبي ذكوان أن ابن عباس قال في المتوفى عنها الحامل نفقتها من نصيبها ومن طريق وكيع عن الربيع عن عطاء قال: المتوفى عنها من نصيبها يتفق على الحامل ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الحامل المتوفى عنها قال: يتفق عليها من نصيبها * ومن طريق حماد بن سلمة أن زيادا الأعلم أخبره عن محمد بن سيرين أنه أرسل إلى عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة في الحامل المتوفى عنها فقال: نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا يونس عن الحسن قال: نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في المتوفى عنها وبلغها الخبر وقد اتفقت من ماله قال: يحسب له النفقة من ماله من يوم مات فيجعل من نصيبها ، وبه يقول أبو حنيفة . واحمد . وأبو سليمان وجميع أصحابهم وهر احد قول الشافعي واحد قول سفيان ه ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن الزهري قال: قال قيس بن ذؤيب في الحامل المتوفى عنها لو اتفقت عليها من غير نصيبها اتفقت عليها من مال ذى بطنها ، والقول الثاني كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعي قال في الحامل المتوفى عنها كان أصحابنا يقولون: ان كان المال كثيرا أمر ان يتفق عليها من نصيبها وان كان قليلا اتفق عليها من جميع المال ، والقول الثالث انقسم القائلون به أقساما فقالت طائفة ان ورثت فمن نصيب ذى بطنها وان لم ترث فن جميع المال وقالت طائفة: نفقة الحامل المتوفى عنها من جميع المال، وقالت طائفة: لها النفقة من رأس المال حاملا كانت او غير حامل ما كانت في العدة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ارنا هشيم ارنا يونس عن الحسن انه كان يقول في أم الولد اذا مات عنها سيدها وهي حامل ان ولده حيا فنقتها من نصيبه وان كان ميتا فمن جميع المال . قال يونس: كان ابن سيرين يقول: يتفق عليها من جميع المال كان ذلك رأيه حتى ولى تركه ابن اخ له مات وترك أم ولده حاملا فكره ان يعمل فيها برأيه فأرسل إلى عبد الملك ابن يعلى قاضي البصرة فقال: لا نفقة لها ، والقول الثاني كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن المتوفى عنها على من نفقتها فقال: كان ابن عمر يرى نفقتها حاملا كانت أو غير حامل من جميع المال الذي ترك زوجها فأبى الأئمة ذلك وقضوا ان لا نفقة لها .

قال أبو محمد: التحويل بخلاف الأئمة هنا كلام فارغ لأنه لم يكن في الأئمة

بعد أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . أحد يعدل ابن عمر ، ولا شك في أن الزهرى لم يكن إلا ربيعة المذكورين إنما عني من بعدهم الذين أبوا قول ابن عمر ، فإنا لم نجد سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله ناقص بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن سفيان بن حسين قال سمعت الزهرى يحدث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال في الحامل المتوفى عنها زوجها فقتها من جميع المال . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي أن علي بن أبي طالب وابن مسعود كما يقولان : النفقة من جميع المال للحامل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد الصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المنثري نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن الحامل المتوفى عنها ؟ فقال : قد كنا تنفق عليها حتى يتم ما نبتهم . وبه إلى الخثني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان حدثني أم داود الوابشية قالت توفي زوجي وأنا حلي في ثلاثة أشهر فخاصمني أهله إلى شريح ففرض لي خمسة عشر درهما من جميع المال في كل شهر وقال : هذه لك حتى تلدى فإذا ولدت فإن أمسكتك فلك مثلها ، ورويناه أيضا من طريق وكيع عن أم داود المذكورة وزاد حتى تنظمي ، ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عروة نا منصور عن إبراهيم عن شريح قال : تنفق على الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة . وحاد بن أبي سليمان : والمنيرة قال المغيرة عن إبراهيم قالوا لهم في الحامل المتوفى عنها : تنفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن أبي العالية وخلاس بن عمرو قال جميعا في المتوفى عنها زوجها وهي حامل أن فقتهما من جميع المال ، ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أسيار عن الشعبي في المتوفى عنها الحامل قال : تنفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وعطاء بن أبي رباح قال جميعا في المتوفى عنها وهي حامل أن فقتهما من جميع المال وهو قول أيوب السخيتي وابن أبي ليلى والحسن بن حي . وأبي عبيد . وأحد قول سفيان . وأحد قول الشافعي ، وقال مالك : لا تنفق عليها من نصيبها ولا من نصيب ذي بطنها ولا من جميع المال حتى تضع ولا يتصف الفرما من ديونهم حتى تضع ، وقال الأوزاعي : إن كانت المتوفى عنها الحامل زوجة فلا نفقة لها على الورثة ، وإن كانت أم ولد فنفقتهما من جميع المال حتى تضع ، وقال الليث : ينفق على أم الولد الحامل إذا مات سيدها من جميع المال . فإن ولدت جمل ما أتفق عليها من حصه ولدها ، وإن لم تلد قضى عليها برد ما أعطيت . وقال أبو حنيفة : يخرج المتوفى عنها نهارا وترجم لإلإل منزلها . وأما المطلقة المبتوتة

فلا تخرج لاليل ولا نهارا .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة (١) فظاهر الفساد وتقسيم لادليل على صحته . وكذلك قول الأوزاعي . وقول مالك . وأظهرها فسادا قول مالك في منعه الغراما ولا حظ للورثة إلا فيما بقي للغرماء فإن لم يبق للغرماء شيء فلا شيء للورثة فلا معنى يمتنعون حقهم الواجب وكذلك كل من له حق متيقن في الميراث فتعدهما لا بدله من أن يقع في حصته ظم . متيقن لا يدري من أين وقع لهم . وقد أكثرنا مساءلتهم عن ذلك فما وجدنا لهم متعلقا إلا أنهم قالوا : لا بد من اثبات الموت وعدة الورثة . ومن تقديم ناظر على المولود قتلناهم . هذا قول قاسد باطل . بل من ذلك ألف بد . أما الديون فلا معنى لاثبات الموت أصلا بل يقضى لهم بحقوقهم حيا كان أو ميتا : وأما الورثة فلا معنى لاثبات عددهم فيما لاشك أنه (٢) يقع لكل واحد منهم . وأما ما يقع له أو لا يقع لكثرة الورثة أو قتلهم . وبولادة ذكر أو أنثى فهذا يوقف ولا بد حتى ييقن كيف يكون حكمه . وأما من أوجب النفقة من جميع المال للتوفي عنها أو المبتوتة خطأ لا خفاء به لأن مال الميت ليس له بل قد صار لغيره فلا يجوز أن ينفق على امرأته أو أم ولده من مال الغرماء أو من مال الورثة أو مما أوصى به لغيرهما . وهذا عين الظلم والمبتوتة ليست له زوجة فهي والأجنبية سواء فأخذها بالنفقة عليها لا يجوز . ونذكر أن شاء الله تعالى شغب من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة أو السكنى دون النفقة أو خص الحامل بذلك . ونبين بعون الله تعالى فساد كل ذلك وبه عز وجل تأيد . أما قول من قال لا نفقة لها ولا سكنى إلا أن تكون حاملا فأنهم احتجوا بقول الله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فأن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وراتنهم وينسكنهم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) الآية قالوا وهذا عموم لكل مطلقة حامل .

قال أبو محمد : هذا لا حجة لهم فيه لأنهم سكتوا عن أول الآية . وهو قوله عز وجل : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيعة عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) قالتي (٣) أمر الله عز وجل بالنفقة عليها إن كانت حاملا هي التي (٤) أمر باسكانها ولا فرق فن أوجب النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل وبطل قوله ولم يبق إلا قولنا . أو قول من أوجب لها السكنى والنفقة إن كانت حاملا . وسنبين وجه الحق في ذلك إن شاء الله تعالى

(١) في النسخة رقم ٩٤ « هذا » بدل منها (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيها بلك » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « فانا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « إن التي كانت حاملا »

واحتجوا أيضا بما روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الإمرى قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: أرسل مروان قيسة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس يسألها فأخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص المخزومي فذكر الحديث وأنه طلقها آخر ثلاث تطليقات إذ خرج إلى اليمن مع علي بن أبي طالب وإن عياش بن أبي ربيعة. والحارث بن هشام قال: والله ما لها فقه إلا أن تكون حاملا قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا فقه لك إلا أن تكونى حاملا. واستأذنته في الانتقال فأذن لها •

قال أبو محمد: هذه اللفظة إلا أن تكونى حاملا لم تأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها أحد من روى هذا الخبر عن فاطمة غير قيسة. وعلة هذا الخبر أنه منقطع لم يسمعه عبيد الله بن عبد الله بن قيسة ولا من مروان فلا ندري من سمعه. ولا حجة في منقطع ولو اتصل لسارنا إلى القول به فبطل هذا والحمد لله رب العالمين؛ ثم نظرنا في قول من أوجب (١) للبتوة السكنى دون النفقة فوجدناهم يحجون بالنص المذكور ولا حجة لهم فيه لمن تأمله لأن الله عز وجل ابتداء قوله الصادق: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) إثر قوله تعالى في بيان العدد (٢) إذ يقول عز وجل: (واللأني ينسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ذلك أمر الله أنزله اليكم ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته، ويعظم له أجرا أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضعن حملهن) إلى قوله تعالى: (من وجدكم) الآية كما أوردنا ونحن لا نختلف في أن هذه العدة للبتوة كما هي لغير المبتونة ولا فرق، فوجب ضرورة أن يكون قوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضعن حملهن) أراد به تعالى جميع المطلقات من مبتوة ورجعية أو أراد أحد القسمين هذا ما لا شك فيه. فان قلتم: أنه تعالى أراد كلا القسمين قلنا لكم: فيجب على هذا أن غير المبتونة لا فقه لها إلا أن تكون حاملا كما قلتم في المبتونة ولا بد لأن النص عندكم فيها جميعا. وهذا خلاف قولكم فبطل هذا القول، فان قالوا أراد المبتونات فقط قلنا: هذا خطأ من وجهين؛ أولهما أنه دعوى بلا برهان وتخصيص للقرآن بلا دليل وهذا لا يحمل، والوجه الثاني أن السنة عن رسول الله ﷺ قد صححت

في خبر فاطمة بنت قيس بأنه لا نفقة لها ولا سكنى ، ومما ذه الله أن يحكم رسول الله ﷺ بخلاف القرآن إلا أن يكون نسخا أو مضافا إلى مافي القرآن وليس هذا مضافا إلى مافي الآية ، ولا يحمل أن يقال هذا نسخ إلا يقين بالالدعوى فبطل هذا القول . فان قالوا : أراد الله عز وجل الرجعات فقط قلنا : صدقم وهذا قولنا وبرهانتا على ذلك خبر فاطمة بنت قيس وأوجبنا النفقة على المطلقة طلاقا رجعا ليست بحامل لأنها زوجته يرثها وترثه بلا خلاف ، وقد جاء النص بان للزوجات النفقة والكسوة بنص قد ذكرناه قبل في ذكرنا حكم النفقات وأخذنا حكم ارضاع المبتوتة والمنسوخة السكاح والتي يلحق ولدها في سكاح فاسد من قوله تعالى : (والوالدات يررضن أولادهن حولين كاملين) الآيات كلها على ما نذكر بعدهذا في بابها ان شاء الله تعالى ، فهذه براهين ضرورية قاطعة لا يحيد عنها وبالله تعالى التوفيق ، فسقط القول المذكور والحمد لله رب العالمين . (وأما ما تعلقوا به عن الصحابة والتابعين) فانما هم عمر . وابن مسعود وهم مخالفون لها لأن الثابت عنهما ان للبتوتة النفقة وهم لا يقولون بذلك ، ومن الباطل ان يحتجوا بهما في موضع ولا يرونهما حجة في آخر ، وابن عمر وعائشة أم المؤمنين . ومن التابعين سعيد بن المسيب . ونفر منهم قال بعضهم : لا نفقة لها الا ان تكون حاملا ولم يذكروا السكنى . وذكر بعضهم السكنى دون النفقة ، فاما ابن عمر فقد صح عنه ان نفقة المتوفى عنها من جميع المال وهم مخالفونه ، ومن الباطل ان يكون حجة حيث اشتهاوا غير حجة حيث لا يشتهون ؛ وأما أم المؤمنين فقد خالفوها في اخراجها المتوفى عنها زوجها ، ومن الباطل ان تكون حجة في موضع وغير حجة في آخر ولم يأت عنها أيضا انها لا نفقة لها ، والرواية عن علي ساقطة لانها من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب وهوى منقطعة أيضا ثم لم يأت عنه لا نفقة لها ، وأما سعيد بن المسيب فانما جاء عنه ايجاب السكنى للبتوتة ولم يأت عنه ولا عن عائشة ولا عن علي انه لا نفقة لها على الزوج فصل قولهم عاريا من البرهان من قرآن أو سنة أو قول أحد من الصحابة الا ابن عمر وحده ، وما كان هكذا فلا شك في بطلانه وسقوطه والحمد لله رب العالمين ، فلم يبق إلا قولنا وقول من أوجب للبتوتة السكنى والنفقة فنظرنا في قولهم فلم نجد لهم شيئا يشنبون به الا الاعتراض في خبر فاطمة بنت قيس وبنوا انهم ان سقط ذلك الخبر كانت الآيات المذكورات محمولات على كل مطلقة مبتوتة أو غير مبتوتة .

قال أبو محمد : فاعترضوا في ذلك الخبر بما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن

جريح أخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة أم المؤمنين انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس فعنى انتقال المطلقة ثلاثا . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان يحيى بن سعيد بن العاصى طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - اتق الله واردد المرأة الى بيتها فقال مروان: أو ما بلفك (١) شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة : لا يضرك ان لا تذكر حديث فاطمة * ومن طريق البخارى نا محمد نا غندر ناشبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت : الفاطمة لا تتقى الله - تعنى في قولها لا سكنى ولا نفقة - . ومن طريق البخارى نا عمرو بن عباس نا ابن مهدى نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ان عروة قال لعائشة أم المؤمنين : ألم تسمعى في قول فاطمة فقالت اما انه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا نصر بن على نا أبى عن هارون غن محمد بن اسحاق قال أحبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة قالت لفاطمة بنت قيس : انما أخرجك هذا تعنى اللسان *

قال أبو محمد : أما هذا الخبر فساقط لالوجه للاشتغال به لانه مشكوك فى استاده كما أوردنا ثم منقطع أيضا لم يسمع محمد بن ابراهيم عائشة أم المؤمنين قط فلا يرد الثابت عن رسول الله ﷺ بمثل هذا الا مظلم الجمل أو رقيق الدين ونموذبا لله من كليهما ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدينى نا ابن وهب نا ابن أبى الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : عابت ذلك عائشة أشد العيب وقالت : ان فاطمة كانت فى مكان وحش فغيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبى ﷺ . قال أبو محمد : وهذا باطل لانه من رواية ابن أبى الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه جدا مالك بن أنس ، ومن تأمل هذا الخبر والذى قبله علم أنهما متكاذبان لانها ان كانا اخراجها من أجل لسانها كما فى ذلك الخبر فقد بطل هذا الذى فيها انها كانت فى مكان وحش فغيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبى ﷺ اذ لاشك انها اذا كانت بين قوم تؤذيهم بلسانها فليست فى مكان وحش أو اذا كانت فى مكان وحش يخاف عليها فيه فلا شك انه ليس هناك قوم يؤذيهم بلسانها فتخرج لذلك ويأبى الله الافضحية الكاذبين (فهذا ما تعلقوا به عن عائشة أم المؤمنين) وذكروا ما نا همام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا مطلب نا أبو صالح - هو عبد الله بن صالح - كاتب

الليث حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلة بن عبد الرحمن ابن عرف قال : كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك - يعني من انتقالها في عدتها - رماها بما فيده .

قال أبو محمد : وهذا ساقط لأن راويه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف جداً ثم لو صح لما كان الا انكار أسامة لذلك كانكار عائشة : وعمر رضي الله عنهما ، وسيأتي الكلام في ابطال الاحتجاج بذلك ان شاء الله تعالى اذا تفحصنا كل ما موهوا به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . ومن طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن ابراهيم قال : كان عمر بن الخطاب إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله ﷺ أمرها ان تعتد في غير بيت زوجها قال : ما كنا نعتد في ديننا بشهادة امرأة .

قال أبو محمد : هذا باطل بلا شك لانه منقطع ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بسنين وما اخذ ابراهيم هذا الا عمن لا خير فيه بلا شك ، والعجب كله من قبح (١) مجاهرة من يحتج بهذا من الحنفيين . والمالكيين . والشافعيين وهم اول مبطل لما فيه منسوب الى عمر من ان لا تعد في ديننا بشهادة امرأة وهم لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل الا يستحي من الاحتجاج بهذا عن عمر من يميز شهادة الغالبة وحدها في الرضاع والولادة وعبوب النساء والمرأة الواحدة الحرة أو الامة في هلال رمضان أترون كل هذا ليس من الدين ومن خالف القرآن جهارا في قول الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه) محرم ذلك برواية امرأة مجبولة لا يدرى احد من هي امرأة أبي اسحاق عن أم حبة أم ولد زيد بن أرقم ومن أباح منزلة الورثة من غير حق وخالف السنة الثابتة في ان أموال الناس محرمة الا باذنه برؤية امرأة مجبولة لا تعرف [من هي] (٢) وهي زينب بنت كعب فاوجوا السكنى بروايتها للتوفي عنها ولم يلتفتوا حيث نال عمل عائشة أم المؤمنين أليس هذا عجبا ؟ فان قالوا قد اتصل من بين ابراهيم وعمر في هذا الحديث لمحدثكم احمد بن قاسم قال : نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المولى بن منصور نا أبو يوسف الفاضل عن الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عمر انه قال : لا يجوز في دين المسلمين قول امرأة قلنا : الآن زادوهي هذا الاستاد وقد علمت محل أبي يوسف عند الذين شاهدوه وعرفوه من أمة المسلمين

وعلماء الحديث كابن المبارك، وعبد الله بن ادریس، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع ابن الجراح، ويزيد بن هارون، واحمد بن حنبل وغيرهم، وقد روى هذا الخبر عن الأعمش الثقة حفص بن غياث بهذا الاسناد فلم يذكر فيه هذه الفضيحة التي انما هي مذهب الخوارج والمعتزلة، ثم لا عليكم ان كنتم تحتجون بهذا الكلام وتصحونه عن عمر فخذوا به لانكم أول مخالف له وان عصيته مو اطرحتموه وان تجزوا القول به فبأى وجه استحلتم الاحتجاج به؟ لقد كان ينبغي للحياء والدين وخوف العار وللار أن يمنع كل ذلك من مثل هذا ولكن من يضل الله فلا هادى له.

وذكروا ما رويانا من طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبي اسحاق قال: كنت مع الاسود بن يزيد في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي تحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس «ان رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصا فخصبه به فقال: ويالك تحدث بمثل هذا قال عمر: لا تترك كتاب الله وستة نينا لقول امرأة لا ندري هل حفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل: (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)» قال مسلم ونا احمد بن عبدة نا أبو داود نا سليمان بن معاذ عن أبي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبي احمد عن عمار بن زريق هو من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن علي أخبرنا أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبي اسحاق السبيعي قال: كنت في المسجد الجامع مع الاسود بن يزيد فذكر أن فاطمة بنت قيس أتت عمر فقال عمر: ما كنا لندع كتاب ربنا وستة نينا لقول امرأة: لا ندري أحفظت أم نسيت هـ ومن طريق احمد بن شعيب نا أبو بكر بن اسحاق نا أبو الجواب الاحوص بن جواب نا عمار - هو ابن زريق - عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس فذكر الحديث فخصبه الاسود وقال: ويحك لم تقى بمثل هذا؟ قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ والا لم تترك كتاب الله لقول امرأة (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قلنا: هذا كله صحيح فاما قول عمر ما كنا لندع كتاب ربنا وستة نينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت فان هذا يجمع ثلاثة معان أما ستة نينا فمما رواه رسول الله ﷺ في حديث فاطمة بنت قيس ونحن نشهد بشهادة الله تعالى قطعا انه لم يكن عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ غير عموم سكنى المطلقات فقط ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر رضى الله عنه في ذلك حكم من رسول الله ﷺ ولا يئنه التماس ويأتى به لما في هذا من عظيم الوعيد في القرآن وههنا أمر قريب جداً نحن قد صرحنا بأنه لم يكن في ذلك عند عمر سنة عن رسول الله ﷺ فكنتموا ولم نصهاو بيننا

فليصروا بأنه كان عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ لم يخبر بنصها الناس حتى يروا من منا الذي يكذب على رسول الله ﷺ وأينا يضيف إلى عمر ما قد نزهه الله تعالى عنه ولا تقع منهم إلا بالقطع بأنه كان عنده رضى الله عنه عن النبي ﷺ أن المطلقة ثلاثا السكنى والتفقة مدة العدة، وأما كتاب الله تعالى فقد بينه إذ أتى بالآية المذكورة وهي حجة لفاطمة عليه لأن فيها (لا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً فأذابلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فهل يشك أحد في أن هذه الآية في الطلاق الرجعي خاصة ولو ذكر عمر بذلك لرجع كما رجعت عن قوله اذ منع من أن يزيد أحد على أربع مائة درهم في صداق امرأة حين ذكرته امرأة بقول الله تعالى : (وآتيتم أحدهن قطاراً) فتذكر ورجعت وكذا ذكره أبو بكر أذسل سيفه وقال : لا يقولن أحدان رسول الله ﷺ مات إلا ضربته بالسيف فلما تلى عليه أبو بكر قول الله تعالى : (انك ميت وانهم ميتون) سقط إلى الأرض ، وبهذا احتجت فاطمة فصا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أن فاطمة قالت حين بلغها قول مروان في هذا الخبر يني وينكم كتاب الله عز وجل قال الله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) إلى قوله سبحانه (لا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) قالت فأى أمر يحدث بعد الثلاث وأما قوله لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت فإن ما أمكن من النسيان على فاطمة فهو ممكن على عمر بلا شك ، وأقرب ذلك تذكر عمار له بامر رسول الله ﷺ لما جميعا بالتيمن من الجذابة لمن لم يجد الماء فلم يذكر عمر ذلك وثبت على أنه لا يصلح حتى يجد الماء ، وقد ذكرناه من طريق البخاري في كتبنا وكما نرى ما ذكرنا أنفا فليس جواز النسيان مانعا من قبول رواية العدل الذي قد افترض الله تعالى قبول روايته ولو كان ذلك لوجب على أصول خصوصنا ترك خبر الواحد جملة ورد شهادة كل شاهد في الاسلام لجواز النسيان في هذا ، فمن أضل ممن يحتج بما هو أول مبطل له عصية ولجاجا في الباطل ، وهكذا القول في قوله لها : ان اجئت بشاهدين يشهدان انها سمعاه من رسول الله ﷺ فهم أول مخالف لهذا ولولزم هذا فاطمة للزم عمر في كل ما حدث به عن رسول الله ﷺ وظل أحد من الصحابة ولا فرق ، فمن أضل ممن يموه على المسلمين بأشياء هو يدين الله تعالى بخلافها وبطلانها ونعوذ بالله من الخذلان *

فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان انه اخبر ابراهيم التيمي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم : ان عمر اخبر بقولها فقال : لسا تباركي آية من كتاب الله تعالى ، وقول النبي ﷺ لقول امرأة لعلها

أوهت سمعت النبي ﷺ يقول لها السكنى والنفقة قلنا : هذا مرسل لأن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بنين . ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن عمر سمع النبي ﷺ يقول : « للطلق ثلاثا السكنى والنفقة » وقد يمكن أن يسمعه عليه السلام يقول للطلق السكنى والنفقة فيحمل ذلك على عمومه ، وهذا لا يجوز بل يجب استعمال ذلك مع حديث فاطمة ولا بد فيستتي الاقل من الاكثر ولا يجوز رد نص ثابت بين الابن بنص ثابت بين لامشكلات لاتصح وبمجملات (١) لا يان فيها لم يبق من كل ذلك إلا ان عمر أنكز على فاطمة فقط مع أن هذا الخبر الساقط لا يرضاه المالكيون ولا الشافعيون ، وموهوا أيضا ما روينا من طريق ابن وهب أخيرني ابن سميان ابن قسيط أخبره ان ابن المسيب قال يقول : اذا طلق الرجل امرأته هو صحيح سوى ثلاثا فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها للحامل المطلقة النفقة في كتاب الله عز وجل وعلى ذلك كان اصحاب رسول الله ﷺ وهي السنة .

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لأن ابن سميان مذكور بالكذب أسقطه مالك وغيره ، وأما احتجاجه بأن لها النفقة في كتاب الله عز وجل فاما النفقة في كتاب الله تعالى للطلقة الرجعية وأما قوله على ذلك كان اصحاب رسول الله ﷺ فكل من روينا عنه في ذلك شيئا فأنما هم على ان لها النفقة حاملا أو غير حامل او على انه لا نفقة لها أصلا الا ابن عمر وحده ، وأما الرجعية فلا شك ان لها النفقة عند اصحاب رسول الله ﷺ وأما قوله هي السنة فقد قالها في دية اصابع المرأة فلم يلتفت الى قوله في ذلك الخفيفون والشافعيون ؛ وقال من هو خير منه ما روينا من طريق أبي دوداد بن محمد بن كثير نا سفيان عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة قرا بفاتحة الكتاب فقال : انهم ان السنة فلم يلتفت الى قوله ذلك الخفيفون والمالكيون ، فن أضل عن يدين بصحيح قول لم يثبت عن سعيد بن المسيب هي السنة ولا يصدق القول الثابت عن ابن عباس هي السنة الا هكذا فليكن الباطل والضلال .

وذكر واما روينا من طريق أبي داود نا احمد بن زهير نا احمد بن بونس نا زهير نا جعفر بن برقان نا ميمون بن مهران قال : قلت لسعيد بن المسيب فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد : تلك المرأة قتلت الناس انها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن ام مكتوم .

قال أبو محمد : هذا مرسل لا ندرى من اخبر سمعنا بذلك فهو ساقط ،
وقول رسول الله ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لما سكنى ولا نفقة الذى أوردنا قبل بأصح
اسناد يطل هذه الظنون الكاذبة كلها ويبين انه ليس ذلك في فاطمة وحدها بل في
كل مطلقة ثلاثا .

وذكروا ما ناهى ناعباس بن اصمغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن نا مطلب نا
ابو صالح هو عبدالله بن صالح كاتب الليث - حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني ابوسلة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال : فانكر الناس عليهما ما كانت
تحدث من خروجها من قبل ان تحل .

قال أبو محمد : وهذا ساقط لانه من رواية عبدالله بن صالح وهو ضعيف جدا
كما ذكرنا قبل ، ولا ندرى من هؤلاء الناس وانما ندرى ان الحجة تقوم على الناس
برسول الله ﷺ لأن الحجة تقوم على رسول الله ﷺ بالناس وانكار من انكر
ذلك من الناس هو الذى يجب ان ينكر حقا .

وذكروا ما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم ارنا عبد الرزاق ارنا معمر
عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فذكر حديث فاطمة هذا فقال مروان :
لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها .

قال أبو محمد : لو ان مروان تورع هذا الورع حيث شق عصى المسلمين
وخرج على ابن الزبير امير المؤمنين بلا تأويل ولا تمويه فأخذ بالعصمة التى وجد
جميع الناس واهل الاسلام عليها من القول بامامة ابن الزبير من اقصى اعمال افرقية
الى اقصى خراسان حائى اهل الأردن لكان أولى به وانجى له فى آخرته ، وقد ذكرنا
اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فيما ادعى فيه العصمة واحتجوا بما روينا من طريق
مسلم ناعمد بن المنثى ناحفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت
قيس قالت : « قلت يا رسول الله : ان زوجي طلقني ثلاثا وانا اخاف ان يقتحم على قال
فأمرها فتحولت » .

قال أبو محمد : هذا كما ترون فتأملوا قوله فأمرها فتحولت ليس من كلام
رسول الله ﷺ ولا من كلام فاطمة لان نصه قال فأمرها فتحولت فصح انه من
كلام عروة ، ولا يخلو هذا الخبر من ان يكون لم يسمعه عروة من فاطمة فيكون مرسلأ ،
وبوضح ذلك انه ما خبرنا به يونس بن عبد الله بن مغيث قال نا محمد بن احمد بن خاله
نا أبي نا محمد بن وضاح نا ابو بكر بن ابي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام بن

عروة عن أبيه قال : قالت فاطمة بنت قيس : يا رسول الله انى اخاف ان يقتحم على فامرهما ان تحول ، فان كان هذا هو اصل الخبر فهو منقطع ولا حجة في منقطع أو يكون عروة سمعه من فاطمة فلا حجة فيه أيضاً لأنه ليس فيه ان رسول الله ﷺ قال انما أمرك بالتحول من أجل خوفك أن يقتحم عليك واذالم يقل عليه الصلاة والسلام هذا فلا يحل لسلع يخاف النار ان يقول انه عليه الصلاة والسلام انما أمرها بالتحول من أجل ذلك لأنه اخبار عنه عليه الصلاة والسلام بما لم يخبر به عن نفسه ، وعلى كل حال فقد صح من طريق أبي سلقة بن عبد الرحمن . والشعبي . وأبي بكر بن أبي الجهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا سكنى لها ولا نفقة أفترون النفقة سقطت خوف الاقتحام عليها هذا كله خدش في الصفا ، وقوله عليه الصلاة والسلام بل المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة يقتضى عن هذا كله وعن تبكف الظنون الكاذبة وبالله تعالى التوفيق ؛ فلم يبق الا انكار عمر . وعائشة أم المؤمنين عليها فكان ماذا فقد واقها جابر بن عبد الله . وابن عباس . وعياش بن أبى ربيعة . وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم فما الذى جعل رأى عائشة وعمر أولى من رأى من ذكرنا ، فكيف ولا حجة في شيء من ذلك لانما الحجة على كل أحد ما صح عن رسول الله ﷺ ونحن نعلم ونهتف ونصرح ان رأى أم المؤمنين . وعمر أمير المؤمنين لا نأخذ به لما صح عن رسول الله ﷺ خلافه ، ولا يحل الأخذ برأيهما حيثن ولا ان يقول أحد عندهما في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة كتبها فليصرحوا هم بأن يقولوا : ان رأى عمر . وأم المؤمنين أحق ان يتبع مما صح عن رسول الله ﷺ حتى يروا حالهم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام وليت شعري أين كان عنهم هذا الاقياد لام المؤمنين عائشة اذ لم يلتفتوا قولها بتحريم رضاع الكبير اذ قد نسبوا اليها ما قد برأها الله تعالى (١) عنه من انها تولج حجاب الله تعالى الذى ضرب به على نساء رسول الله ﷺ من لا يحل له ولوجه ، فهذه هى العظيمة التى تقشعر منها جلود المؤمنين ، وفى اباحتها للتوفى عنها ان تعدت حيث شامت ، وأين كانوا من هذه الطاعة لعمر رضى الله عنه اذ خالفوه في المسح على العمامة وجعلوه يقتضى بالصلاة بغير وضوء ، وما قد جمعناه عليهم مما قد خالفوهما فيه (٢) فى كتاب أفردناه لذلك اذا تأمله المتأمل رآهم كأنهم مغمومون بخلاف صاحب فيما وافق فيه السنة وتقليده فى رأى وهم فيه أبداً ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثرت كلامه بالباطل وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فصنع خبر فاطمة كالشمس لانها من المهاجرات المبائعات الاول كما رويها من طريق مسلم [نا عبد الوارث بن

(١) فى النسخة رقم ١٤٤ مائة ترجمها الله تعالى وهو يناسب ما سبق (٢) فى النسخة رقم ١٦٦ قد خالفونا فيه

عبد الصمد بن عبد الوارث. وحجاج بن الشاعر كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عبد الوارث بن سعيد التنوري عن الحسن بن زكريان أبو بريرة [(١)] عن عامر الشعبي انه سأل فاطمة بنت قيس وهي من المهاجرات الاول و ذكر الحديث هـ

قال أبو محمد : قد شهد الله عز وجل لكلهم بالصدق قال عز وجل : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) فمن أضل ممن يكذب منهم أحدا ونسأل الله العافية ، والحمد لله رب العالمين هـ ولم نجد لاحد خلافه (وقالوا) في خير خالة جابر انما أمرها عليه الصلاة والسلام بالخروج على أن لا تنبت هناك فكان هذا كذبا مستهلا ، واخبارا عن رسول الله ﷺ بالافتراء بلا دليل ، وامعروى لولم يأت اثر لكان الواجب أن لا تنفع لمبتوتة ، ولا سكنى لانها اجنبية ليست له بزوج فلاحق لها في ماله لافي اسكان ولا في نفقة والعدة شيء ألزما الله تعالى إياها لا مدخل للزوج (٢) في إسقاطه ولا الزيادة فيه . وبالله تعالى التوفيق ، وأما المتوفى عنها فان من أوجب لها السكنى احتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب عن فريضة بنت مالك أن زوجها قتل بالقوم فأنت النبي ﷺ فقالت إن لها أهلا فأمرها أن تنتقل فلما أدبرت دعائها فقال أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن لكعب بن عجرة قال : حدثني عمي وكانت تحت أبي سعيد الخدري أن فريضة حدثتها ان زوجها خرج في طلب أعلاج حتى اذا كان بطرف القدوم وهو جيل أدركهم فقتلوه فأنت رسول الله ﷺ فقد كرت له أن زوجها قتل وانه تركها في مسكن ليس له واستأذنته في الانتقال فاذن لها فانطلقت حتى اذا كانت بباب الحجره أمر بها فردت فأمرها أن لا تخرج حتى يبلغ الكتاب أجله ومن طريق مالك عن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري قد كرهه وفيه (٣) قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خدره (٤) فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قالها : أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ لخروج (٣) في النسخة رقم ١٤

فذكر فيه (٤) في النسخة رقم ١٦ في بيت خدره

واستشهد رجال يوم أحد فجاءنساؤم إلى رسول الله ﷺ قتلن : أنا نسوحش يارسول الله بالليل فبيت عند أحدانا حتى إذا أصبحنا تبددنا (١) في بيوتا فقال رسول الله ﷺ : تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة مكن إلى بيتها .

قال أبو محمد : أما حديث مجاهد فنقطع لاجحة فيه ، وأما حديث فريجة فقيه زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة لا تعرف ، ولا روى عنها أحد غير سعد ابن اسحاق وهو غير مشهور بالعدالة على إن الناس أخذوا عنه هذا الحديث لغرابته ولأنه لم يوجد عند أحد سواء فسيان يقول سعيد ومالك وغيره يقولون سعد والزهرى يقول عن ابن لكعب بن عجرة فبطل الاحتجاج به إذ لا يحل أن يؤخذ عن رسول الله ﷺ إلا ما ليس في أسناده مجهول ولا ضعيف ثم لو صح لكان الحنفيون والمالكيون مخالفين له لأن مالكا يقول : إن ثاب المنزل ليس للبيت فإن كان بكراهة فهي أولى به وإن كان ليس إلا ساكنا أو كان قدمت فيه مدة الكراء فلصاحب المنزل إخراجها منه ، ولو طلب منها الكراء فقل عليها لم يلزمها أن تكرهه ولا يلزم الورثة أن يكرهه لها من مال الميت . وقال ابو حنيفة : لا سكنى لها في مال الميت أصلا سواء كان المنزل له أو بكراهة فقد خالفوا نص هذا الخبر ، ومن المحال احتجاج قوم بخبرهم أول عاصين له (٢) ، وموهوا فيما صح من ذلك عن عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن ابى طالب بما رويانه من طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليان بن حرب ناهما بن زيد قال سمعت أيوب السخيتاني ذكر له نقله أم كلثوم بنت علي فقال أيوب إنما نقلها من دار الامارة ، قال حماد : وسمعت جرير ابن حازم يحدث أيوب بحديث عطاء أن عائشة حجت بأختها أم كلثوم في عدتها من طلحة ابن عبيد الله فقال أيوب : إنما نقلتها إلى بلادها . وبه إلى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : كانت عائشة تخرج المرأة من بيتها إذا توفي عنها زوجها لا ترى به بأسا وأبى الناس الا خلافا فلا تأخذ بقولها وتدع قول الناس .

قال أبو محمد : لا ندرى من هؤلاء الناس والشرط ناس ولا حجة في الناس على الله تعالى ورسوله ﷺ إنما كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الحججة على الناس ، وقد حرم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مال كل أحد على سواه إلا بحق ، ومنزل الميت أما للفرع وأما للورثة بعد الوصية ليس لامرأته فيه حق إن كانت واردة إلا مقدار حصتها فقط ، وما عدا ذلك لحرام عليها إلا بطيب أنفس الورثة ، وأما كلام

أيوب فزلة عالم قد حذر منها قدما ، وأما تمويه المحتج به وهو يدري بطلانه فقصية ، أما قوله نقلها عن دار الامارة فاضحيتاه . وهل ثأن في المدينة قط دار امارة مدرة رسول الله ﷺ . وأبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . ومعاوية . وعمل سكن كل واحد من هؤلاء الأئمة دار نفسه لكن لما رأى أيوب رحمه الله دار الامارة بالبصرة ظن انها بالمدينة كذلك وأن عمر ابن الخطاب سكن في دار الامارة بالمدينة فيا للعجب ، وكذلك قوله عن عائشة أم المؤمنين انما نقلتها الى بلادها فهذه طامة أخرى هو يسمع حجتها في عدتها ويقول : نقلتها الى بلادها وهي المدينة ، وهل يخفى على أحد انه ضد قول أيوب وانها انما نقلتها عن بلادها وهي المدينة وعن الموضع الذي قتل فيه زوجها طلحة رضي الله عنه وهو البصرة الى مكة التي ليست لها بلدا ، ولكن من ذا عصم من الخطأ من الناس بعد رسول الله ﷺ الذي تكفل الله تعالى له بالعصمة . وأما تزييلهم بعمر . وعثمان فانما الرواية عنهما في ذلك وعن أم سلمة وزيد منقطعة ونحن نأتيهم عنهم بمثلها سواء سواء قد أوردنا في تلك الرواية نفسها ان زيدا ثابت أرخص للمتوفى عنها أن تبقى عن منزلها يارض يومها أو ليلتها ، وهذا خلاف قولهم ، وعن أم سلمة ان تبقى عن منزلها احد طرفي الليل فليت شعري ما الفرق بين الطرف الواحد والطرف الثاني ، وأما عمر فروين من طريق سعيد بن منصور نايجي بن سعيد هو الفظان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها فكانت في عدتها فأتاها ففعل لها عمر بن الخطاب فرخص لها أن تبيت الليلة واليالتين وهذا خلاف قوله ، فمرة عمر حجة ومرة ليس بحجة من مثل تلك الرواية نفسها ، وقد ذكرنا الرواية الثانية عن ابن عمر نفقة المتوفى عنها من جميع المسألة وقول سالم ابنه كنا تنفق عليهن حتى يمت ما يمت فتركوا هذا كله وتركوا . عمر . وعثمان وأم المؤمنين . وابن مسعود حيث أحبوا وشنعوا بخلافهم وان خالف ما جاء عنهم السنن الثابتة حيث أحبوا ووالله قسما برا ما اتبع الحاضرون منهم قط عمر ولا عثمان ولا ابن عمر ولا ابن مسعود ، ولا عائشة ، وما اتبعوا الا أبا حنيفة . ومالك . والشافعي ، ثم لاؤونة عليهم في انكار ما يعرفونه من أنفسهم من ذلك ويعلمه الله تعالى والناس منهم وبالله تعالى نعوذ من مثل هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل .

٢٠٠٥ مَسْأَلَةٌ والأمة المقعدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها أقول الله تعالى : (ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا) والسر النكاح ، والسر أيضا ضد الاعلان وكلاهما ممنوع بنص الآية ولا خلاف في هذا .

٢٠٠٦ مَسْأَلَةٌ ولاعدة من نكاح فاسد . برهان ذلك انها ليست مطلقة ولا متوفى عنها ، ولم يأت بإيجاب عدة عليها قرآن ولا سنة ولا حجة في سواهما .

٢٠٠٧ مَسْأَلَةٌ ولادة على أم ولد ان أعتقت أو مات سيدها ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها لأنهم يوجب ذلك قرآن لاسنة، ولها أن ينكح ما تى شاءت لأنه لا عدة عليها وما كان ربك نسيا، إلا أنها ان خافت حملًا ربصت حتى توفى بأن بها حملًا أو أنها لا حمل بها، وقد اختلف في هذا فقول أول كما ناهاهم ناعباس بن أصبغ - نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عبد الله بن بكر السهمى ناسعيد - يعنى ابن ابى عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصى قال : لا تلبسوا علينا سنة نينا عليه السلام عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشره ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاص قال فى المعتقة عن دبر اذا كان سيدها يطؤها وان لم تلد فعنتها اذا مات عنها أربعة أشهر وعشره نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن المتى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثورى عن ثور بن زيد عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاص قال : عدة أم الولد ثلاثة قروء، وبه الى عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو قال : ان عمر بن عبد العزيز والزهرى قالاجمعا: عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشره ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر فان كانت أمة يطؤها ولم تلد له فات قستبراً بشهرين وخمسة ليال ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا حميد قال : سألت الحسن البصرى عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعد أربعة أشهر وعشراه وبه الى حميد عن عمارة عن سعيد بن جبير قال : عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشره وبه الى حماد أخبرنا قيس عن مجاهد فى أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعد أربعة أشهر وعشراه وبه الى حماد نا داود - هو ابن ابى هند - عن سعيد بن المسيب قال فى أم الولد يتوفى عنها سيدها عدتها أربعة أشهر وعشره ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حام بن يحيى قال : سئل قتادة عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها فقال : قال سعيد بن المسيب وخلاس بن عمرو وأبو عياض: عدتها عدة الحرة أربعة أشهر وعشره ومن طريق حماد بن سلمة أرنا محمد بن عمرو عن عباد بن نسي ان عبد الملك بن مروان كتب اليه فى أم ولد تزوجت قبل أن تمضى لها أربعة أشهر وعشر ان يفرق بينهما ويعزرها وهو قول محمد بن سيرين . والاوزاعى . واسحاق بن راهويه ، وقول ثان يجعل عدتها فى العتق والوفاة ثلاثة قروء ، رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم

ابن عتية عن علي بن أبي طالب قال : عدة السرية ثلاث حيض . ومن طريق سعيد ابن منصور نا يزيد بن هارون عن حجاج بن ارطاة عن الشعبي عن علي بن أبي طالب . وابن مسعود قالاجميا في أم الولد : عدتها اذا مات عنها سيدها ثلاثة قروء * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن اعتق سرية وهي حبل قال : تعدد ثلاث حيض وهي امرأة حرة وقاله أيضا عمرو بن دينار ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتية قال : الامة يصيها سيدها فلم تلد له فاعتقها فعدتها ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابراهيم النخعي قال : عدة السرية اذا اعتقت أو مات عنها سيدها ثلاث حيض وهو قول سفيان . وأبي حنيفة . وأصحابه . والحسن بن حي ، واستحب لها الاحداد ، وقول نالك كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا داود ابن أبي هند عن الشعبي ان ابن عمر قال في عدة أم الولد اذا اعتقها سيدها في مرضه ثم توفي فانها تعدد ثلاث حيض فان لم يعتقها خيضة واحدة ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا داود عن الشعبي عن ابن عمر قال : تعدد خيضة واحدة - يعني أم الولد - قال هشيم : وارنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : عدتها خيضة واحدة قال اسماعيل بن أبي خالد : وهو قول أبي قلابة . وروينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد وكران ابن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم وكن أمهات أولاد فتزوجن بعد خيضة أو خيضتين ففرق بينهم حتى يعتد دن أربعة أشهر وعشرا فقال القاسم : عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها خيضة ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الشافعي : وأبي عبيد وقول خامس عدتها خيضة فان لم تحض ثلاثة أشهر وهو قول مالك *

قال أبو محمد : لقد بان يلزم الخفيفين والمالكين القائلين : ان المرسل كالمسند أن يقولوا بما روينا عن عمرو بن العاص ، ومن العجب قولهم في قول سعيد ابن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة ان هذا اسناد تقوم به الحجة ولم يقولوا ذلك في قول عمرو بن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا علينا سنة نيتنا ﷺ فيا ليت شمري من أولى بمعرفة سنة رسول الله ﷺ وأولى ان يصدق عمرو بن العاص صاحب رسول الله ﷺ اوسعيد بن المسيب ، والعجب انهم يدعون العمل بالقياس وهم قد قالوا العقد القاسد المفسوخ الذي لا يحل عندهم اقراره على النكاح الثابت الصحيح في ايجاب العدة فيهما ولم يقيسوا ام الولد المتوفى عنها على الزوجة المتوفى عنها ، والعجب

من احتجاج الخفيفين بأن الله تعالى لم يجعل عدة الوفاة إلا على الزوجة ولم يحتجوا على أنفسهم بأن الله تعالى لم يجعل العدة بالأقراء وبالشهور إلا على مطلقة ولكنهم قوم لا يفقهون •

قال أبو محمد : لو صح خبر عمرو مستندا لسارعتا إلى القول به ، وفيه أيضا مطر وهو سيء الحفظ ، وأما قول مالك فما أعلم له سلفا إذ عوض من حيضة واحدة ثلاثة أشهر بلا برهانه

قال أبو محمد : لم يوجب الله تعالى قط عدة إلا على زوجة متوفى عنها أو مطلقة أو مخيرة إذا اعتقت فأختارت فراق زوجها وما كان ربك نسيا ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقياس من ليست زوجة على زوجة باطل بكل حال وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٠٨ مسألة : وعدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرة سواء سواء ولا فرق لأن الله عز وجل علنا العدد في الكتاب فقال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، وقال تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وقال تعالى : (واللاتي ينسمن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) •

قال أبو محمد : وقد علم الله عز وجل إذ أباح للأزواج الاماء انه يكون عليهن العدد المذكورات فما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا ، ونعوذ بالله تعالى من الاستدراك على الله عز وجل والقول عليه بما لم يقل ومن أن نشرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد اختلف في هذا فروينا من طريق الحاجب بن المنهال نا حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي أن عمر بن الخطاب قال : لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لفعلت فقال له رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهرا ونصفا ه ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : جعل لها عمر حيضتين - يعني الأمة المطلقة - ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال : يكح العبد اثنتين ويطلق طليقتين وتعد الأمة حيضتين فإن لم تحض فشهرين . وقال فشرنا ونصفا • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود

قال: يكون عليها نصف المذاب ولا يكون لها نصف الرخصة * ومن طريق حماد ابن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الحر يطلق الأمة تطليقتين وتمتد حيضتين * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول: عدة الأمة حيضتان * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: ينكح العبد اثنتين وعدة الأمة حيضتان، قال معمر: وهو قول الزهري * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عدة الأمة حيضتان قال معمر: وهو قول الزهري، ومن طريق عبد الرزاق عن داود ابن قيس قال: سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدة الأمة قال: حيضتان وإن كانت لا تحيض شهر ونصف * ومن طريق ابن وهب عن أساسة بن زيد عن زيد بن أسلم عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أن نافعا . وابن قسيط . ويحيى بن سعيد . وربيعة . وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عدة الأمة حيضتان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان . وقاتدة . وداود بن أبي هند قال حماد: عن إبراهيم النخعي وقال قتادة عن الحسن وقال داود: عن الشعبي قالوا كلهم: عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال: عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلمه سنة عن رسول الله ﷺ ولكن قد مضى أمر الناس على هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عدة الأمة صغيرة أو قاعدا قال: قال عمر بن الخطاب: شهر ونصف * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي قلابة أنهما قالوا جميعا: الأمة إذا طلقت وهي لا تحيض تمتد شهراً ونصفاً * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: عدة الأمة التي طلقت أن شأت شهراً ونصفاً وأن شأت شهرين وأن شأت ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عدة الأمة شهران لكل حيضة شهر، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار قيل له أن ابن جريج يقول عن عطاء في عدة الأمة التي لا تحيض خمس وأربعون ليلة فقال عمرو: أشهد على عطاء أنه قال: عدتها شهران إذا كانت لا تحيض، وقال أبو حنيفة . وأصحابه: وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والشافعي . وأصحابه: عدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف، وقالوا كلهم:

عدتها حيضتان الا لثاقفى فانه قال : طهران فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية فهو خروجها من العدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الكريم البصري عن مجاهد قال : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد قال : قال الحسن : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن صدقة بن يسار قال : خاصمت الى عمر بن عبد العزيز في أمة لم تحض لجعل عدتها ثلاثة أشهر . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال في الامة حاضت أو لم تحض أو قعدت : ينتظر بها ثلاثة أشهر لا تعلم براءتها الا براءة الحره ههنا ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وابن شهاب . وبكير بن الاشج وغيرهم ان عدة الامة التي ينست من الحيض والتي لم تبلغ ثلاثة أشهر وهو قول مالك . وأصحابه . والليث ابن سعد .

قال أبو محمد : وروى عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . وربيعة . ويحيى بن سعيد . وابن قسيط من طرق ساقطة عدة الامة من الوفاة شهران وخمس ليال ، وصح ذلك عن عطاء . وقادة . والزهرى وهو قول أبي حنيفة . والثاقفى : ومالك . وأصحابهم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : ما أرى عدة الامة إلا كعدة الحره الا ان تكون مضت في ذلك سنة فالسنة أحق ان تتبع ، وذكر عن احمد بن حنبل ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شيء كعدة الحره وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : احتج من رأى ان عدتها حيضتان بما رويانا من طريق أبي داود — هو السجستاني — نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : طلاق الامة تطليقتان وقروها حيضتان . وبما ناه حمام بن أحمد نا يحيى بن مالك بن عائد نا عبد الله بن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل ابن سمرة نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ انه قال : « طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان » .

قال أبو محمد : ما تعلقوا من الآثار الا بهذا وهذا ان الخبران لا يسوغ للالكين ولا للشافعيين الاحتجاج بهما لانهما مبطلان لمذهبهما لأن الطلاق عندهما للرجال ، والاقراء الاطهار فان صحوا هما لم يترك مذهبهما في ذلك وان أبطلوا هما

فقد كفونا مؤتمهم في هذين الخبرين • وأما الخفيفون فانهم احتجوا بهما
ساقطان لان أحدهما من طريق ظاهر بن أسلم وهو في غاية الضعف والسقوط ، والعجب
ان الخفيفين من أصولهم ان الراوى اذا خالف خبرا رواه أو ذكر له فلم يعرفه فاته
دليل على سقوط ذلك الخبر احتجوا بذلك في خبر اليمين مع الشاهد وبالخبر
الثابت من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، وفي الخبر الثابت أيما امرأة نكحت
بغير إذن موالها فنكاحها باطل . وفي الخبر الثابت في رفع اليدين عند الركوع والرفع
منه ، وفي الخبر الثابت في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، ثم يتعلقون بهذا
الخبر الساقط الذى لاخير فيه ، وقد صح عن القاسم بن محمد كاذرنا أننا ان الحكم
بأن عدة الأمة حيضتان لم يأت به ستة عن رسول الله ﷺ ، ويردون الاخبار بأنها
زائدة على ما في القرآن كما فعلوا في الخبر الثابت بالمسح على العمامة ثم يحتجون بهذين
الخبرين الساقطين وهما مخالفان لما في القرآن حقا فاعجبوا لعظيم تناقض هؤلاء القوم ،
والخبر اثنان من طريق عمر بن شبيب المسمى وعطية وهما متفق على ضعفهما فلا يحل
الاخذ بهما ولو صحا لما سبقونا الى القول بهما وقالوا : وهو قول جمهور السلف الصالح
من الصحابة والتابعين •

قال أبو محمد : وهذا أيضا لا يمكن للمالكين ولا الشافعيين الاحتجاج
بهذا لانهم مخالفون لكل من جاء عنه في ذلك قول من الصحابة رضى الله عنهم لأن الثابت
عن عمر بن الخطاب وابنه . وزيد بن ثابت ، والمأثور عن ابن مسعود أن عدة الأمة
حيضتان وهذا خلاف قول المالكيين . والشافعيين . واذا جاز عندهم أن يخطئ الصحابة
في مئة الاقراء من الأمة فلا تنكر على من قال بذلك في كفة عدتها ، وأما الخفيفون
فانما صح ذلك عن عمر . وابنه . وزيد فقط ، وأيضا فان عمر قد بين ان رأى منه ولا حجة
في رأى وقد صح عن عمر وابنه . وزيد التحذير من الرأى ولا حجة في رأى أحد ، وعمر
يقول : لو استطلعت أن أجعل عدتها حيضة ونصفا ففعلت ، وما ندرى كيف هذا وأى
استماع أن يقول اذا رأت جمهور الحيضة وفورها قد أخذ في الانحطاط فقد حلت
لأنه بلا شك قد مضى نصف الحيضة ، وقد قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ،
وقد ذكرنا فيما خلا من المسائل في كتابنا هذا قبل هذه المسألة ما قالوه بما عانوا فيه
بآرائهم جمهور الصحابة رضى الله عنهم بل كل من روى عنه في ذلك قول ما لا يعرف ان
أحدا قاله قبلهم كثيرا جدا كقولهم فيما يحل به وطء الحائض إذا رأت الطهر ، وكقولهم
في صفة الاحداد وغير ذلك كثيرا جدا ، وقد قلنا : لا حجة في قول أحد دون القرآن

والثابت عن رسول الله ﷺ واحتجوا بأنه لما كان حد الأمة نصف حد الحرة وجب أن تكون عدتها نصف عدة الحرة

قال أبو محمد : وهذا قياس واثمياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه أفسد قياس وأشد بطلانا لما نيت عليه ان شاء الله تعالى، والعجب فيما روى ولم يصح عن ابن مسعود أن يجعلوا عليها نصف العذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة ؟ وأن هذا لبعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود رضي الله عنه لأنه يقال لقائل هذا القول ومصوبه ما نحن جعلنا عليها نصف العذاب ولا نحن نجعل لها نصف الرخصة بل الله تعالى جعل عليها نصف العذاب حيث شاء ولم يجعل لها نصف الرخصة وما كان ربك نسيا ، ثم هك لوجعلنا نحن عليها نصف العذاب وكان ذلك مباحا لنا أن نجعله فمن أين وجب علينا أن نجعل لها نصف الرخصة إن هذا لم يجب لانظر له . وأما فساد هذا القياس فان قياس هذه العدة على حد الزنا فاسد لأنه لا شبه بين الزنا الموجب للحد وبين موت الزوج وطلاقة ؛ والقياس عندهم باطل إلا على شبه بين المقيس والمقيس عليه فصح على أصولهم بطلان هذا القياس فكيف عندهم لا يجوز القياس أصلا ، والحد لله رب العالمين ثم فساد آخر وهو أنهم أوجبوا القياس على نصف الحد في الأمة وهم لا يختلفون في ان حد الأمة في قطع السرقة كحد الحرة فمن أين وجب أن تقاس العدة عندهم على حد الزنا دون أن يقيسوه على حد السرقة ؟ ثم هلا قاسوا عدة الأمة من الطلاق والوفاة بالاقرء وبالشهور على ما لا يختلفون فيه من أن عدتها من كل ذلك إن كانت حاملا كعدة الحرة فلتنصح القياس يوما فان قياس العدة من الوفاة والطلاق على العدة من الوفاة والطلاق لا شك عندهم عنده أدنى فهم أولى من قياس العدة على حد الزنا فلاح فساد قياسهم في ذلك كظهور الشمس يوم محو والحد لله رب العالمين ثم العجب كله من قياس مالك عدة الأمة من الوفاة على عدتها عنده بالاقرء ثم لم يقس عدة الأمة بالشهور من الطلاق على عدتها بالشهور من الوفاة بل جعل عدة الأمة بالشهور من الطلاق كعدة الحرة ولا فرق ، وهذه مناقضات وأقوال فاسدة لا تخفى على ذى حظ من فهم ، ثم عجب آخر وهو أنهم جعلوا عدة الأمة من الوفاة نصف عدة الحرة من الوفاة شق الانملة ثم اختلفوا فجعل ابو حنيفة والشافعي عدة الأمة بالشهور من الطلاق نصف عدة الحرة بالشهور من الطلاق وجعل مالك عدة الأمة من الطلاق بالشهور كعدة الحرة من الطلاق بالشهور سواء سواء ، ثم جعلوا ثلاثهم عدة الأمة بالاقرء ثلث عدة الحرة بالاقرء فبل في التلاعب أكثر من هذا مرة نصف عدة الحرة ومرة مثل عدة الحرة ومرة ثلث عدة الحرة كل هذا بلا قرآن

ولا سنة ولا قياس يعقل ، وكل هذا قد اختلف فيه السلف وقبل وبعد فعلى أى شئ .
 قاسوا قولهم فى عدتهما بالاقراء ثلثى عدة الحرة وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحدقة
 كثيرا على توفيقه إيانا للحق وتيسيره للصواب ، ولقد كان يلزمهم إذ قاسوا عدة الأمة
 على حدها أن لا يوجبوا عليها إلا نصف الطهارة ونصف الصلاة ونصف الصيام قياسا
 على حدها ، والذي يلزمهم أكثر مما ذكرنا والله تعالى التوفيق ٥

٢٠٠٩ مَسْأَلَةٌ وتعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها من حين يأتيها
 خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط ٥ برهان ذلك قول الله
 عز وجل : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ،
 وقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (وقال تعالى : (فعتهن
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فلا بد من أن يفضون إلى العدة من الوفاة والقروء . وعدة
 الأشهر بنية لها وترى منهن وإلا فذلك عليهن باق ، وأما الحامل فإن الله تعالى يقول :
 (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فليس هنا فعل أمرن بقصده والنية له لكن
 المطلقة الحامل خرجت من ذلك بما ذكرنا قبل من أنه لا يكون طلاق الغائب طلاقا أصلا
 حتى يلغها فأغنى ذلك عن إعادته وبقيت المتوفى عنها على وضع الحمل أموت الزوج
 وبالله تعالى التوفيق ، وفى هذا خلاف قديم صح عن ابن عمر . وابن عباس أنها تمتد من
 يوم مات أو طلق ، وروى عنه ابن مسعود من طريق ابن أبي شبة نا أبو الأحوص سلام بن
 سليم عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ، وصح أيضا عن سعيد بن المسيب .
 والنخعي . والشعبي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وأبي الشعثاء جابر
 ابن زيد . والزهرى . وسليمان بن يسار . وأبي قلابة . ومحمد بن سيرين . وعكرمة . ومسروق .
 وعبد الرحمن بن يزيد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى . وأصحابهم ، وقال
 آخرون غير ذلك كأنه محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن
 عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار بن دار نا أبو داود الطيالسى نا شعبة عن ابن بن ثعلبة
 عن الحكم بن عتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي بن أبي طالب فى المتوفى عنها
 قال : عدتها من يوم يأتيها الخبر ٥ ومن طريق وكيع عن أبي الأشهب عن الحسن
 البصرى قال : تعد من يوم يأتيها الخبر ٥ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى .
 ومعمر قال سفيان عن يونس بن عبيد وقال معمر عن أيوب ثم اتفق يونس وأيوب
 كلاهما عن الحسن فى الطلاق والموت تمتد من يوم يأتيها من زوجها الخبر زاد أيوب
 فى روايته ولها الذمة قال معمر : وقاله قتادة ٥ ومن طريق حماد بن سلية عن قتادة عن

خلاص بن عمرو قال : تعتد من يوم يأتيها الخبر ، وقال آخرون : من يوم تقوم البينة كما رويان من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي الشعثاء جابر ابن زيد : وأبى قلابة قالوا كلهم في امرأة جاءها طلاق أو موت قالوا : تعتد من يوم قامت البينة . ومن طريق ابن أبي شيبة نأبو خالد الأحمر . والثقفى - هو عبد الوهاب ابن عبد المجيد - قال أبو خالد عن داود عن سعيد بن المسيب . والشعبي ، وقال عبد الوهاب عن يزيد عن مكحول قالوا ظهم في الرجل يطلق أو يموت إذا قامت البينة فتعتد من يوم يموت وإن لم تقم لها بينة فمس يوم يأتيها الخبر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : قال حماد بن أبي سليمان . ومنصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : ما أكلت بعد موته وهي لا تدري بموته ، فهو لها ما حبست نفسها عليه ، وصح عن الشعبي أنه يؤخذ منها إلا قدر ميراثها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : لا يتوارثان ولا رجعة له عليها في قول الفريقين جميعا قاله قتادة عن علي . وابن مسعوده

قال أبو محمد : لم يدرك قتادة عليا ولا ابن مسعود ولا وجدنا ذلك عن غيره ، والذي نقول به أنهما يتوارثان وله الرجعة عليها ما لم يبلغها طلاقه بالثلاث ولا ترد ما أكلت في الطلاق لأنها زوجه ما لم يبلغها أو يأتيها الخبر ، وأما في الموت فبخلاف ذلك وترد ما أكلت لأنها أظلت مال الورثة أو مال الغرما . ولاحق لها عذم إنما حقها في مال الزوج فما دام المال ماله لحقها فيه باق وبالله تعالى التوفيقه

٢٠١٠ - مسئلة - وإذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد الطلاق أو تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتهما فكل ذلك سواء . وكل ذلك بينهما مع أيمنهما أو يمين الباقي منهما أو ورثة الميت منهما أو إيمان ورثتهما معا . وسواء في ذلك السلاح والحلى وما لا يصلح إلا للرجال أو إلا للنساء أو للرجال والنساء إلا ما على ظهر كل واحد منهما فهو له مع يمينه ، وقد اختلف السلف في هذا على أقوال ، يقول كما رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري أنه قال في تداعي الزوجين البيت بيت المرأة إلا ما عرف للرجل . ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة في ذلك مثل قول الزهري . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال للمرأة ما أغلق عليه بابها إذا مات زوجها . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ليس للرجل إلا سلاحه وثيابه جلده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أما ما أحدث الرجل من متاع فهو له إذا أقام عليه البينة .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن الحسن في رجل طلق امرأته وأومات عنها - وقد أحدثت في بيته أشياء - فقال الحسن : لما ما أغلقت عليه بابها السلاح الرجل ومصحفه ، وقالت طائفة : غير هذا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن ابن سيرين قال : ما كان من صدق فهو لها وما كان من غير صدق فهو ميراث ، وقول ثالث كل شيء للرجل إلا ما على المرأة من الثياب أو الدرع والخمار وهو قول ابن أبي ليلى ، وقول رابع كما ناهشيم عن سعيد بن نبات ناهشيم عن عبد الله بن عبد البصير ناهشيم عن أصبغ بن محمد بن عبد السلام الخثني ناهشيم عن المثنى ثنا الضحاك بن مخلد - هو أبو عاصم - عن سفیان الثوري عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل إذا مات فادعت المرأة متاع البيت أجمع قال : إن كان من متاع الرجل فهو للرجل وأما ما كان من متاع النساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجل والمرأة فهو للباقي منهما فإن كان فرقة وليس موتا فهو للرجل ، وقول خامس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن عبد العزيز بن علي بن شبرمة عن تداعي الزوجين فقال : متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال (١) وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو بينهما ، وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال مثل قول ابن شبرمة وزاد في الحياة والموت ، ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا من سمع ابن ذكوان المدني وعثمان بن عيسى يقولان : ما كان للرجال والنساء فهو بينهما ، وهو قول عبيد الله بن الحسن . والحسن بن علي واحد قول زفر وأوجبوا الإيمان مع ذلك كله ، وقول سادس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن ابن شبرمة . وابن أبي ليلى قالوا جميعا : ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل (٢) وهو قول الحكم وهو قول مالك الفرقة والموت سواء في ذلك عنده ويختلف كل واحد منهما في كل ذلك ، وقول سابع كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرنا من سمع الحكم بن عتيبة وسعيد بن أشوع يقولان ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو المرأة وبهذا يقول هشيم . وقول ثامن كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناغدر عن شعبة عن حماد أنه سئل عن متاع البيت فقال : ثياب المرأة للمرأة وثياب الرجل للرجل وما تنسج فيه ولم يكن لهذا ولا لهذا [بينة] (٣) فهو للذي في يديه ، وقال أبو حنيفة : إن كان أحد الزوجين

(١) في النسخة رقم ١٦ ومتاع الرجل للرجل (٢) في النسخة رقم ١٤ ما يكون للرجل والمرأة

فهو للرجل (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

ملوكا والآخرا فالألال كله لمن كان منهما حراما مع يمينه ، وكذلك قال أبو يوسف ، وعمد إلا أن يكون العبد ملغونا له في التجارة فهو كالحرف في حكمه في ذلك ، ثم اختلفوا فقال أبو يوسف : فان كانا حريين أو مكاتبين أو مأذنين لهما في التجارة أو أحدهما حرا والآخرا مكاتباً أو مأذوماً له في التجارة أو مسلين أو أحدهما فانه يقضى للمرأة بمثل ما تجهز به إلى زوجها فابقي بعد ذلك فسواء كان ممالا يصلح إلا للرجال أو لا يصلح إلا للنساء أو يصلح للرجال والنساء فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفرقة والموت ، وقال أبو حنيفة في كل هؤلاء : ما كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه وما كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمينها هذا في الفرقة والموت ، وما صلح للرجال والنساء فهو للرجل مع يمينه في الفرقة وهو الباقي منهما أيهما كان ؛ وواقعه على كل ذلك محمد بن الحسن إلا في الموت فانه جعل ما يصلح للرجال والنساء للرجل أو لورثته مع يمينه أو أيمانهم وقول تاسع كما قلنا نحن وهو قول سفيان الثوري . والقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود القاضي ، وشريك بن عبد الله القاضي . والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهما . وأحد قول زفر بن الهذيل . وقول الطحاوي .

قال أبو محمد : احتج من قال بأن ما صلح للرجال فهو للرجل وما صلح للنساء فهو للمرأة بما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسو يد بن عبد العزيز الدمشقي نا أبو نوح المدني من آل أبي بكر قال نا الحضرمي رجل قد سماء عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : « متاع النساء للنساء ، ومتاع الرجال للرجال » .

قال أبو محمد : هذا خبر موضوع مكذوب لا يحمل لاحد أن يرويه إلا على يان وضعه ، سويد بن عبد العزيز مذكور بالكذب ؛ وأبو نوح لا يدري أحد من هو ، والحضرمي مثل ذلك ثم لو صح لكان غير حجة لهم لأن ظاهره أن لكل أحد متاعه الذي يده لا نهل يقل فيه ان اختلف الزوجان ولا قال فيه ما صلح للرجال ولا ما صلح للنساء وأما فيه متاع النساء ومتاع الرجال ، والمتاع هو متاع المرأة الذي في ملكه سواء صلح له أو لم يصلح له والذالم يخص به اختلاف الزوجين فليس لاحد أن يخص هذا الباب دون اختلاف الأخ والأخت فبطل تمويههم بهذا الخبر المكذوب .

قال أبو محمد : ولا يختلف المخالفون لئامن الخفيفين والمالكين في أخ وأخت ساكنين في بيت فنداعيا مافيه انه بينهما بنصفين مع أيمانها ولم يحكما في ذلك بما حكموا به في الزوجين : وكذلك لم يختلفوا في عطار ودباغ أو بزار ساكنين في بيت أن كل مافي البيت بينهما مع أيمانها ولم يحكما ان ما كان من عطر فلامطار وما كان من

آلة الدباغ فللدباغ وما كان من آلة البر قلبراز فظهر تناقضهم وفساد قولهم يقينون انه ظن كاذب وقد قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث» .
برهان صحة قولنا أن يد الرجل ويد المرأة على ما في البيت الذي يسكنه أو دار سكنهما أى شئ كان فليس أحدهما أولى به فهو لها إذ هو بأيديهما مع إيمانها ولا تنكر ملك المرأة للسلاح ولا ملك الرجل للحلى وبالله تعالى التوفيق .

الاستبراء

٢٠١١ مسألة قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب اللعان من ديواننا هذا حكم الولد يدعيه اثنان فصاعدا اذا لم يعرف أيهم (١) كان معها أولا سواء من أمة كان أو من حرة (٢) ونذكر هنا ان شاء الله تعالى حكم ذلك اذا كان يعرف أيهما الأول من الأزواج أو السادات في ملك اليمين .

قال أبو محمد : من كانت له جارية بطؤها وهى ممن تحيض فاراد بيعها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض يتيقنه، وكذلك إن أراد انكاحها أو هبتها أو صداقها فان كانت ممن لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن انه لاحملها ثم على الذى انتقل ملكها اليه أن لا يوطأها حتى يستبرئها بحضة ويوقن انها حضة أو حتى يوقن انه لاحملها إلا أن يصح عنده انها قد حاضت عند الذى انتقل ملكها عنه حضا متيقنا وانه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لاحمل بها فليس عليه أن يستبرئها حينئذ ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على يد ثقة ولا أن يمنع منها لان كلا الأمرين شرط ليس في كتاب الله تعالى، وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل» . وقد أباح الله تعالى ملك اليمين فلا يحل منع المالك من أمته ، والعجب أن المالكين الموجهين للوضعة متفقون على أنه لا ينفع بذلك متى ظهر بها حمل ، فأى معنى لعمل لا فائدة فيه ولا تنقطع الرية دون أن يوجه نص .

قال أبو محمد : ولا يجب في البكر استبراء أصلا فان ظهر بها عند المشتري أو الذى انتقل ملكها اليه أو الذى تزوجها حل بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توقن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه فان يقن بذلك فسخ البيع والهبة والاصداق والنكاح وردت الى الذى كانت له فان كان تزوجها وهى أمة أمر بأن لا يوطأها حتى تضع ولم يفسخ النكاح لما قد ذكرناه في كتاب النكاح من ديواننا هذا ، وجملة أنه لا عدة على أمة من غير زوج فاذا لم تكن في عدة فنكاحها جائز فان لم يوقن ذلك حتى تضع نظر فان كان

وضمها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطئها أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني. فالولد للأول بلا شك وإن ولدته لاكثر من تسعة أشهر بطريقة عين من حين وطئها الثاني فالولد للثاني بلا شك، فإن ولدته لاكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فهو غير لاحق بالأول ولا بالثاني وهو مملوك للثاني إن كانت أمه أمة إلا أنها يعتق عليه ولا بد لما ذكرنا في كتاب العتق فلو ولدته لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولاكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فهو للأول ولا بد لأن فراشه كان قبل فراش الثاني فلا يتقل عنه إلا بنص أو يقين من ضرورة مشاهدة، وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد لصاحب الفراش» فاذ لاشك في هذا فلا يجوز أن يطل الفراش الأول الذي هو المتيقن ويصح فراش ثان بظن لكن يقين لا مجال للشك فيه، فإن يقين بضوئه خلقته أنه لستة أشهر أو سبعة أشهر أو ثمانية وكانت هذه المدة قد استوفتها عند الثاني وتيقن بذلك أنه ليس للأول فهو للثاني بلا شك، ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وقال تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فمن ادعى أن حملا وفصالا يكون في أكثر من ثلاثين شهرا فقد قال الباطل والحال ورد كلام الله عز وجل جهارا. وقد قال أبو حنيفة: يكون الحمل عامين، واحتج له أصحابه بحديث فيه الحارث بن حصيرة وهو هالك أن ابن صياد ولد لستين وهذا كذب وباطل، وابن حصيرة هذا شيعي يقول برجة على الدنيا، (وذكروا) أيضا مارو يناء من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن اشياخ لم عن عمرانه رفع اليه امرأة غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهي حبل فم عمر برجمها فقال له معاذ بن جبل: يا أمير المؤمنين. إن يك السبيل لك عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد بنت ثيابا فعرف زوجها شبه فقال عمر: عجز النساء أن تكون مثل معاذ لولا معاذ هلك عمره

قال أبو محمد: وهذا أيضا باطل لأنه عن أبي سفيان وهو ضعيف عن اشياخ لم وهم مجهولون، ومن طريق سعيد بن منصور ناداود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة أم المؤمنين قالت: ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل هذا المغزل جميلة بنت سعد مجهولة لا يدري من هي فبطل هذا القول والحمد لله رب العالمين وقالت طائفة: لا يكون الحمل أكثر من أربع سنين وروياه عن سعيد بن المسيب

من طريق فيها على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف وهو قول الشافعي ولا نعلم لهذا القول شبهة تعلقوا بها أصلاً ، وقالت طائفة : يكون الحمل خمس سنين ولا يكون أكثر أصلاً وهو قول عباد بن العوام والليث بن سعد ، وروى عن مالك أيضاً ولا نعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً . وقالت طائفة : يكون الحمل سبع سنين ولا يكون أكثر وهو قول الزهري . ومالك ، واحتج مقلدوه بأن مالكاً ولد لثلاثة أعوام وإن نساء بنى العجلان ولدن لثلاثين شهراً وإن مولاة لعمر بن عبد العزيز حملت ثلاث سنين وإن هرم بن حبان والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما سنتين . وقال مالك : بلغني عن امرأة حملت سبع سنين .

قال أبو محمد : وكل هذه أخبار مكنوبة (١) راجعة الى من لا يصدق ولا يعرف من هو ، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا . ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الانصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر بن الخطاب أيام رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعتد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قعدت عن الحيض .

قال أبو محمد : فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر وهو قول محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم . وأبي سليمان . وأصحابنا . قال علي : إلا أن الولد قد يموت في بطن أمه فيتأدى بلا غاية حتى تلقيه متقطعاً في سنين فإن صح هذا فانه حمل صحيح لا تنقض عدتها إلا بوضعه كله (٢) إلا أنه لا يوقف له ميراث ولا يلحق أصلاً لأنه لا سبيل الى أن يولد حياً ولو سعت عند تيقن ذلك في إسقاطه بدوا لكان مباحاً لأنه ميت بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

وأما ولد الزوجة لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها زوجها فهو متيقن بلا لعان ، وكذلك إن ولدته لأقل من ستة أشهر إلا أن يكون سقطاً فهو له وتصير الأمة به أم ولده وتنقض به عدة المطلقة والمتوفى عنها ، وأما استبراء الأمة المستقلة للملك فقد اختلف في ذلك أيضاً كما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : قال عطاء : تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب الفاقة فالحقوا ولدها بأحد ثم قال عمر : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليترص بها

حتى تحيض فان كانت لم تحض فليتبص بها خمسا واربعين ليلة . ومن طريق الحجاج
ابن المنهال نا هشيم ارنا الحجاج ومنصور قال الحجاج عن عطاء . وقال منصور عن سعيد
ابن المسيب قالاجيما : تستبرأ الامة التي لم تحض بشهر ونصف . وقول ثان كما روينا
من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر قال سفيان عن فراس عن الشعبي عن
علقمة عن ابن مسعود ، وقال معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قالاجيما : تستبرأ الامة
بحيضة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : كم عدة الامة تباع ؟
قال : حيضة ، وقاله أيضا عمرو بن دينار . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة في الامة تباع وقد حاضت قال : يستبرئها الذي باعها ويستبرئها الذي اشتراها
بحيضة أخرى . وقال به الثوري . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن في
الامة اذا باعها سيدها وهو يطؤها قال : يستبرئها بحيضة قبل ان يبيعها ويستبرئها
المشتري بحيضة أخرى وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقول ثالث كما روينا من
طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا منصور عن الحسن انه سئل عن استبراء الامة
التي لم تحض قال : تستبرأ بثلاثة أشهر فأتينا ابن سيرين فسألناه عن ذلك فقال ثلاثة
أشهر قال هشيم : وأرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : تستبرأ الامة بثلاثة أشهر .
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : اذا كانت
الامة عذراء لم يستبرئها ان شاء قال أيوب : يستبرئها قبل ان يقع عليها . وبه الى
معمر عن قتادة قال في أمة عذراء اشتراها من امرأة قال : لا يستبرئها فان اشتراها
من رجل فليستبرئها ، وقال سفيان الثوري . تستبرئ . التي لم تبلغ كما تستبرئ العجوز ،
وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يبطأ الرجل الجارية يشترئها حتى يستبرئها بحيضة فان
كانت لا تحيض ففهر ولا يحل له ان يتلذذ منها بشئ . قبل الاستبراء قالوا : فلو اشتراها
فلم يقبضها حتى حاضت لم يحز له ان يعد تلك الحيضة استبراء بل يستبرئها بحيضة
أخرى ولا بد . قالوا فلو زوجها من رجل لم يكن عليه ان يستبرئها لاهو ولا النكاح
إلا في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فانه قال : لا يطؤها حتى يستبرئها بحيضة
واختلفوا في التي تحيض تباع فترقع حيضتها لا من حمل يعرف بها قال أبو حنيفة .
وأبو يوسف لا يطؤها حتى تمضي أربعة أشهر . وقال محمد بن الحسن : لا يطؤها حتى
يمضي عليها شهران وخمس ليال ثم رجع فقال : لا يطؤها حتى تمضي لها أربعة أشهر
وعشر ليال . وقال زفر : لا يطؤها حتى يمضي لها ستان وهو قول سفيان الثوري ، وهذه
أقوال في غاية الفساد لأنها بلا برهان .

قال أبو محمد : واحتج من رأى الاستبراء كما ذكرنا بما رويناه من طريق أنى داودنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يزيد بن زريع نا سعيد - فوا بن أبى عروبة - عن قتادة عن صالح بن رستم الخزاز عن أبى علقمة الهاشمى عن أبى سعيد الخدرى ان بعض اصحاب رسول الله ﷺ أصابوا سبائا بأوطاس فكان الناس يخرجوا من غشائهن من أجل ازواجهن من المشركين فانزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أى فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن • ومن طريق أنى داود نا عمرو بن عون ارنا شريك عن قيس بن وهب عن أبى الوداك عن أبى سعيد الخدرى رفعه انه قال فى سبائا وأوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن طاوس أرسل رسول الله ﷺ مناديا فى بعض مغازيه لا يقعن رجل على حامل ولا على حائل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن زكريا عن الشعبي أصاب المسلمون سبائا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله ﷺ ان لا يفتقروا على حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة ، لانهم ورد فى هذا غير ما ذكرناه .

قال أبو محمد : حديث طاوس : والشعبي مرسلان ولا حجة فى مرسل ، وخبر أبى الوداك ساقط لأن أبى الوداك وشريكا ضعيفان ثم لو صححت لكانت حجة على من احتج بها لأن فيها المنع من وطء التى ليست حاملا حتى تحيض وهم لا يقولون بهذا بل يحذون حدودا ليست فى هذه الآثار ، ومن الكبار مخالفة أثر يحتج به المروى صحيحا ما أخبر أبى علقمة فهو الذى لا يصح فى هذا الباب غيره فليس فيه ذكر للاستبراء أصلا لا بنص ولا بدليل فيه إباحة وطء المحصنات اذا ملكنهن فقط فهو عليهم لاهم ، وأما الذى فى آخره أى فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن فلا شك فى أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ وأعلى مراتبه ان يكون من كلام أبى سعيد ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم لو صح انه من كلام رسول الله ﷺ وهو لا يصح أبدا لما كانت لهم فيه حجة لأنه انما فيه اذا انقضت عدتهن ، والعدة المعروفة فى الدين ليست الا أربعة أشهر وعشرا فى الوفاة وثلاثة قروء التى تحيض من المطلقات أو ثلاثة أشهر التى لم تحض أو لا تحيض من المطلقات أو وضع الحمل المطلقة أو متوفى عنها ولا مزيد ، وهم ههنا جعلوا الاستبراء بحیضة وليس هذا عدة فبطل ان يكون لهم متعلق فيه أصلا ، وأما مالك فانه رأى الاستبراء بالمواضعة فى عليه الرقيق ولم يرها فى الوحش ولم يحز اشتراط التقد فى ذلك ورأى نفقة مدة المواضعة على البائع ، ورأى ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع ورأى

المواضعة في البكر ولم ير مع هذا كله ان المواضعة تبرى من المحل وهذه أقوال لا تعرف عن أحد قبله وهي مع ذلك في غاية المناقضة والفساد (١) ، وأول ذلك إيجابه مرضا شرط المواضعة وهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل وأبطل شرط نقد التزوهو حق للبايع مأمور في القرآن بإيفائه إياه اذ يقول الله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وقوله تعالى : (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) وثانيها فرقه بتفريقه في ذلك بين العالية والوخش وهذا عجب جدا أترام يجهلون ان الوخش يحمل كاتحمل العالية ولا فرق ، وثالثها إيجابه التفقة على البائع وهذا أكل مال بالباطل ولا يخلو ان يكون صح بينهما بيع أولم يصح فان كان صح بينهما بيع فأى شيء يوجب التفقة على البائع على أمة غيره وان كان لم يصح بينهما بيع فلا معنى أوجب المواضعة ؛ فان قالوا : ربما ظهر بها حل فبطل البيع قلنا : هذا لا يؤمن عندكم بعد الحيضة في المواضعة فوجبوا في ذلك تفقتها على البائع والا فقد ظهر فساد قولكم يقينا ، وكذلك لا يؤمن ظهور عيب يوجب الرد ولا فرق ؛ ورابعها إيجابه ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع فيلزمه فيها ما ألزمناه في إيجابه التفقة على البائع سواء سواء ، وروينا من طريق حماد بن سلة ارنا على بن يزيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال : وقت في سهمي جارية يوم جلولا كأن عنقها ابريق فضة قال ابن عمر : فما ملكت نفسي ان جعلت أقبلها والناس ينظرون فقد أجاز التلذذ قبل الاستبراء وبالله تعالى التوفيق .

٢٠١٢ مسألة ومن استلحق ولد خادمه له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بيته انه وطنها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطنه إياها لم يصدق ولم يلحق به سواء باعها حاملا أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها كل ذلك سواء فلو صح بيته عدل انه وطنها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل ان يبيعها بوطنه لها فان ظهر بها حمل كان مبدؤه قبل بيعه لها بلا شك فسخ البيع بكل حال وردت اليه أم الولد ولحق به ولدها أحب أم كره أقر به أو لم يقر ، وكل أمة لانسان صح انه وطنها بيته أو باقرار منه فاته يلحق به ما ولدت أحب أم كره ولا ينتفع بان يدعى استبراء أو بدعواه الغزل ، وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واماالكم عليكم حرام » ولا شك في ان الأمة قد صح ملكها أو ملك ولدها او ملكهما للشترى فقد منع الله عز وجل من قبول

دعوى البائع في إبطال ملك المشتري بالملك لأنه كاسب على غيره ومدعى فمال سواه بلاينة ، وقال مالك : ان باعها حاملا ثم ادعى ان ولدها منه فسخ البيع قال : فلو ادعاه وقد اعتقت لم يفسخ العتق ولا ابتياع المقت لها •

قال أبو محمد : وهذه مناقضة لاختفاء بها لأنه اذا صدق في دعواه ففسخ بها ملك مسلم وصفته فواجب ان يصدق ويفسخ بها عتق الأمة ولا فرق ، ولئن لم يجوز أن يصدق في فسخ العتق فإنه لا يجوز ان يصدق في فسخ صفقة مسلم وإبطال ملكه والله تعالى تأيد • فان قالوا : البيع يفسخ ، الميب قلنا : والعتق يفسخ بالاستحقاق واما إذا صح وطؤه لها إذا كانت في ملكه أو صح حيث ذكره بوطئها • فبرهان قولنا في لحاق الولد به وفسخ العتق والبيع والايلاذ فيهما ماروينا من طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمة الى رسول الله ﷺ في ابن أمة زمة فقال ابن زمة : أخي ابن أمة أبي ولد على فراش أبي فقال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش احتجبي منه يا سودة هو أخوك يا عبد » نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير بن حرب نا أبي نا جرير عن المغيرة ابن مقسم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « الولد لصاحب الفراش » نا حماد بن احمد نا عباس بن أصبغ نا احمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد التيمري نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن محمد بن زياد انه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ انه قال : « الولد لصاحب الفراش » •

قال أبو محمد : قضى رسول الله ﷺ بالولد لصاحب الفراش بعد موته في أمة لم يحفظ أقرار سيدها بذلك الولد ولو أقربه لم يحتج عبد بن زمة لسوى ذلك وحكم عليه الصلاة والسلام بأن الأمة فراش وان الولد لصاحب الفراش ، وانما تكون الأمة فراشا إذا صح ان سيدها افترشها بيته بذلك أو بيته باقراره بذلك ، وليس أمره عليه الصلاة والسلام سودة أم المؤمنين بالاحتجاب منه بكادح في ذلك أصلا ولا احتجاب الأخت عن أخيها بمبطل أخوته لها البتة لأنه ليس فرضا على المرأة رؤية أخيها لها انما الفرض عليها صلة رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام قط بأن لاتصله . ومن ادعى ذلك فقد كذب وقد قال عليه الصلاة والسلام : هو أخوك يا عبد وهذا يكفى من له عقل ، وقد قال بعض من لا يبالي بما اطلق به لسانه من الكذب في الدين : انما معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « هو لك يا عبد » أي هو

عبدك قلنا : الثابت انه قال : هو أخوك لنا أوردنا ، ولو قضى به عبد لم يلزمها ان تحتجب عنه بنص القرآن فاعجبوا لهذا هؤلاء القوم فوجب ما قلنا نصا والحمد لله رب العالمين . واذا صح ان المحل منه فوجب فسخ يبع الحر ويبيع أم الولد وفسخ عتق من أعتقهما وفسخ إيلاد من أولدهما بعد ذلك وبالله تعالى التوفيق . وبهذا جاء الاثر عن السلف ، رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : بلغني ان رجلا منكم يعزلون فاذا حلت الجارية قال : ليس مني والله لا أوتي برجل منكم فعل ذلك إلا ألحقت به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء لا يعزل ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد ان عمر بن الخطاب قال : من كان منكم يطأ جاريته فليحصنها فان احدمك لا يقر باصا به جاريته إلا ألحقت به الولد ، وما نعلم في هذا خلافا لصاحب إلا مارويانا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كانت له جارية يعزل عنها وانها جاءت به حمل فأنكر ذلك وذكر الحديث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن ذكوان - هو أبو الزناد - عن خارجة بن زيد بن ثابت قال : كان زيد بن ثابت يقع على جارية له وكان يعزلها فلما ولدت اتقى من ولدها وضربها مائة ثم اعتق الغلام ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمر وأخبرني عمرو بن دينار ان ابن عباس وقع على جارية له وكان يعزلها فأتى من ولدها .

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : لا يلحق ولد الأمة بسيدها سواء كانت أم ولد أو لم تكن إلا بأن يدعيه وإلا فهو متف عنه ، وقال مالك : يلحق به لو طئه إياها الا ان يدعى انها استبرأت ثم لم يطأها .

قال أبو محمد : كل ما روى في هذا الباب عن الصحابة يخالف لقولهم ، والعجب ظه ان هذين قولان بلا دليل أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجهه والعجب كله ان مالك لا يرى الاستبراء يمنع من المحل ثم يراه هنا ينفي النسب به وهذا أعجب من العجب .

٢٠١٣ - مثله - والولد يلحق في النكاح الصحيح . والعقد الفاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده ويلحق في الملك الصحيح وفي المتمسكة بمقداس بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده لان رسول الله ﷺ ألحق الناس بمن ولوا ممن تزوجوا من النساء ومن تملكوا في الجاهلية ولا شك في أنه كان فيهم من نكاحه فاسد وملكه فاسد ، ونفى أولاد الزنا جملة بقوله عليه الصلاة والسلام : « ولما هجر الحجر » فصح ما قلنا ، وأما

العالم بفساد عقد النكاح أو عقد المالك فهو عامر عليه الحد فلا يلحق به الولد والولد يلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ولا يلحق بالرجل ويرث أمه وترثه لأنه عليه الصلاة والسلام ألحق الولد بالمرأة في اللعان ونفاه عن الرجل والمرأة في استلحاق الولد بنفسها كالرجل بل هي أقوى سبياً في ذلك لما ذكرنا من أنه يلحق بهما من حلال كان أو من حرام ولأنه لا شك منها إذا صح أنها حملته وبالله تعالى التوفيق .

الحضانة

٢٠١٤ - مسألة - الأم أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا الحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لم تتزوج رحل الأب عن ذلك البلد أولم يرحل والجدة أم فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها نظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما فحيثما كانت الحياطة لهما في كلا الوجهين وجبت هنالك عند الأب أو الأخ أو الاخت أو العمة أو الخالة أو العم أو الخال، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال والدين مغلب على الدنيا فإن استويا في صلاح الحال فالأم والجدة ثم الأب والجد ثم الأخ والاخت ثم الأقرب فالأقرب والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع فإذا بلغا من السن والاستثناء ومبلغ الفهم فلا حضانة لكافرة ولا فاسقة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فأما الأم فإنه في يدها لأنه في بطنها ثم في حبرها مدة الرضاع بنص قول الله عز وجل : (والوالدات راضعن أولادهن حولين كاملين) فلا يجوز نقله أو نقلها عن موضع جعلها الله تعالى فيه بغير نص ولم يأت نص صحيح قط بأن الأم إن تزوجت يسقط حقها في الحضانة ولا بأن الأب إن رحل عن ذلك البلد سقط حق الأم في الحضانة ، روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ، وزهير بن حرب قالا جميعا : نا جرير بن حازم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة « قال : قال رسول الله ﷺ من أحق الناس بحسن صحابي؟ قال أمك قال : ثم من؟ قال : أمك قال ثم من؟ قال أمك قال ثم من؟ قال أبوك » ، ومن طريق مسلم نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا ابن فضيل عن أيمن عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ من أحق الناس بحسن الصحبة؟ قال أمك ثم أمك ثم أبك ثم أدناك أدناك » فهذا نص جلي على إيجاب الحضانة لأنها صحبة ، وأما تقديم الدين فلقول الله عز وجل : (تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) وقوله تعالى : (وذروا ظاهر الإثم وباطنه) فن ترك الصغير والصغيرة حيث يدر بان على سماع الكفر

ويتمنان على جسد نبوة رسول الله ﷺ وعلى ترك الصلاة والاكل في رمضان وشرب الخمر والانس اليها حتى يسهل عليهما شرايع الكفر أو على محبة من لاخير فيه والاتهمك على البلا قدعاون على الاتهم والمدوان ولم يعاون على البر والتقوى ولم يقم بالقسط ولاترك ظاهر الاتهم وباطنه وهذا حرام ومعصية ، ومن ازالها عن المكان الذى فيه ما ذكرنا الى حيث يدربان على الصلاة والصوم وتعلم القرآن وشرايع الاسلام والمعرفة بنبوته رسول الله ﷺ والتفكير عن الخمر والفواحش قدعاون على البر والتقوى ولم يعاون على الاتهم والمدوان وترك ظاهر الاتهم وباطنه وأدى الفرض في ذلك •

وأمامدة الرضاع فلا يبالى عن ذلك لقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ولأن الصغيرين في هذه السن ومن زاد عليها بعام أو عامين لا فهم لهم ولا معرفة بما يشاهدان فلا ضرر عليهما في ذلك ، فان كانت الام مأونة في دينها والاب كذلك فهي أحق من الاب لقول رسول الله ﷺ الذى ذكرنا ثم الجدة كالام فان لم تكن مأونة لا الام ولا الجدة في دينها أو تزوجت غير مأون في دينه وكان الاب مأونا فالاب أولى ثم الجدة ، فان لم يكن احدهم ذكرنا مأونا في دينه وكان للصغير أو الصغيرة أخ مأون في دينه أو أخت مأونة في دينها فالأماون أولى وهكذا في الاقارب بعد الاخوة فان كان اثنان من الاخوة أو الاخوات أو الاقارب مأونين في دينهما مستويين في ذلك ، فان كان أحدهما أحوط للصغير في دنياه فهو أولى فان كان أحدهما أحوط في دينه والآخر أحوط في دنياه فالأخت لأخت الدين لا ذكرنا قبل ولقول الله تعالى : (انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد مثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراهم مصفراً ثم يكون حطاماً) وتفسير الحياطة في الدنيا أن يكون أجدهم أشد رفاهية في عيشه ومطعمه وملبسه ومركبه وخدمته وبره واكرامه والاهتبال به فهذا فيه احسان الى الصغير والصغيرة فواجب أن يراعى بعد الدين لقوله تعالى : (وبالوالدين احساناً وبذي القربى) وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن الحارث قال : اختصم خال وعم الى شريح في صبي قضيه لهم قال الخال : أنا أتق عليه من مالى فدفعه اليه شريح وهذا نص قولنا •

قال أبو محمد : فان استروا الاخوات أو الاخوة في كل ذلك أو الاقارب فان تراخوا في أن يكون الصغير أو الصغيرة عند كل واحد منهم مدة فذلك لهم فان كان في ذلك ضرر على الصغير أو الصغيرة فان كان تقدم كونه عند أحدهم لم يزل عن يده فان

ابوا قالقرة ، وأما قولنا إن الامة والحرة سواء فلان القرآن والسنة لم يأت في أحدهما نص في التفريق بينهما فالحكم فيما انص فيه شرع لم يأذن به الله تعالى ، وأما قولنا سواء رحل الاب أو لم يرحل فلانه لم يأت نص قرآن ولا سنة بتسقوط حضانة تلام من أجل رحيل الاب فهو شرع باطل بمن قال به وتخصيص القرآن بالسنة التي اوردنا ومخالف لها بالرأى الفاسد وسوء نظر للصغيرين واضرارهما في تكليف الحل والترحال والازالة عن الام والجدة ، وهذا ظلم لا يخفاء به وجور لا شك فيه ، وأما قولنا انه لا يسقط حق الام في الحضانة بزواجها اذا كانت مأمونة وكان الذي تزوجها مأمونا فله خصوص التي ذكرناه ولم يخص عليه الصلاة والسلام زواجهما من غير زواجهما ولما روينا من طريق البخاري نايقوب بن ابراهيم بن كثير نا بن علي نا عبد العزيز عن أنس بن مالك قال : قد قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم فأخذ ابو طلحة يدي فانطلق بي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أن أنسا غلام كيس فليخدمك قال فخدمت في السفر والحضر وذكر الخبر ، فهذا أنس في حضانة أمه ولها زوج وهو ابو طلحة يعلم رسول الله ﷺ ، ولا فرق في النظر والحياطة بين الربيب زوج الام والريبة زوجة الاب بل في الاغلب الربيب أشق وأقل ضررا من الريبة وانما يراعى في كل ذلك الدين ثم صلاح الدنيا فقط .

وأحتج المانعون من ذلك بما روينا من طريق عبد الرزاق انا ابن جريج انا ابو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال : كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحولها منها ولد فخطبها عم ولدها ورجل آخر إلى أيها فانكح الآخر فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت : أنكحني أبي رجلا لا أريده وترك عم ولدي فأخذ مني ولدي فدعا رسول الله ﷺ أباهما فقال له : أنت الذي لا تنكح لك اذني فانكحني عم ولك .

قال أبو محمد : هذا مرسل وفيه مجهول ومثل هذا لا يحتج به وذكروا ما روينا من طريق ابي داود نا محمود بن خالد السلي نا الوليد هو ابن مسلم عن ابي عمرو الازاعي حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ، ان امرأة طلقها زوجها وأراد ان تزاع ولده منها فقال لها رسول الله ﷺ : أنت احق به ما لم تنكحني ، وهذه صحيفة لا يحتج بها ، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالاعراب ، وفي كتاب الاصل ما تركوا فيه رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولم يعبوه إلا بأنه صحيفة ، فان قيل : فهلا قلتم : الحالة فالجدة لقول الله عز وجل : (ورفع ابيه على العرش)

وانما كانت خاله واباه ، قلنا لم يأت قط نص عن رسول الله ﷺ انها كانت خاله
وانما هي من اخبار بني اسرائيل وهي ظاهرة الكذب ، ولعلها كانت امه من
الرضاعة فهما ابوان على هذا ، فان قيل : فقد رويتم عن ابي داود ناعباد بن موسى
نا اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن هاني وهيرة عن علي بن ابي
طالب قد ذكر اخذه بنت حمزة من مكة وان جعفر بن ابي طالب قال : ابنة عمي وخالتها
عندي قضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الام قلنا : لا يصح لان
اسرائيل ضعيف وهاني وهيرة مجهولان فان قيل فقد رويتم من طريق ابي داود
نا محمد بن عيسى ناسفيان عن ابي فروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى وان رسول الله ﷺ
قضى بنت حمزة لجعفر لان خالتها عنده قلنا هذا مرسل ولا حجة في مرسل ابو فروة
هو مسلم بن سالم الجهني وليس بالمعروف ، فان قيل : قد حدثكم يوسف بن عبد الله
الحرقي قال نا عبد الله بن محمد يوسف الازدي نا اسحاق بن احمد نا العقبلي نا احمد بن
داود نا عمران الحصني نا يوسف بن خالد السعدي نا ابو هريرة المدني عن مجاهد عن ابي
هريرة ان رسول الله ﷺ قال : الخالة ام قلنا : هذا أسقط من ان يشتغل به لان فيه
يوسف بن خالد السعدي وهو مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب ، وابو هريرة
المدني لا يدرى احدهم هو ، فان قيل : فقد حدثكم احمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن احمد
ابن مفرج نا محمد بن ايوب الصموت نا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن
المثنى نا ابو عامر المقدسي نا عبد العزيز بن محمد النراودي عن يزيد بن عبد الله يعني ابن
المهادي عن محمد بن ابراهيم عن نافع بن عجير عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه
اختصم هو واخوه جعفر وزيد بن حارثة في حضنة بنت حمزة ، فقال رسول الله ﷺ :
اما الجارية فأقضى لها لجعفر تكون مع خالتها وانما الخالة ام قلنا : نافع بن عجير
وابوه عجير مجهولان ، ولا حجة في مجهول إلا ان هذا الخبر بكل وجه حجة على
الخفيفين والمالكيين والشافعيين لان خالتها كانت متزوجة بجعفر وهو اجل شاب
في قريش وليس هو ذاعمر من بنت حمزة ونحن لا نكر قضاءه عليه الصلاة والسلام
بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احوط لها ، فان قيل : فهلا قلتم بتخييره اذا
أعقل لما حدثكم به حاتم بن احمد نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن ائمن
نا احمد بن زهير بن حرب نا ابي ناسفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة
عن ابي ميمونة قال : شهدت ابا هريرة خير غلاما بين ابيه وامه فقال : ان رسول الله ﷺ
خير غلاما بين ابيه وامه ، ومز طريق ابي بكر بن ابي شيبة نا وكيع عن علي بن المبارك

عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ميمونة عن ابي هريرة « ان امرأة جاءت الى النبي ﷺ قد طلقتها زوجها فأرادت أن تأخذ ولدها فقال رسول الله ﷺ : استمعا عليه ثم قال عليه الصلاة والسلام للفلان: تخير أيهما شئت فاختر أمه قلنا: أبو ميمونة فهذا مجهول ليس هو والد الهلال الذي روى عنه ثم اذا تدبر لم تكن فيه حجة لانه ليس فيه انه لو تخير أباه قضى له به ، وأيضا فنحن لا نتكر تخيره اذا كان أحدا لا يورق به ، ولا شك في أن رسول الله ﷺ لا يتخير بين خير وشرو ولا شك في انه عليه الصلاة والسلام لا يتخير إلا بين خيرين ، وكذلك نحن على يقين من أنه عليه الصلاة والسلام لا يترك أحدا على اختياره ما هو فساد له في دينه أو في حالته فقد يسوء اختيار الصغير لنفسه ويميل الى الراحة والاممال فلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام ان كان خير الصبي فلم ينفذ اختياره إلا وقد اختار الذي يجب ان يختار لا يجوز غير ذلك أصلا . فان قيل : فقد ذكرتم ما حدثكم عبد الله ابن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية القرشي نا احمد بن شعيب النسائي نا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق ارنا سفيان هو الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده « انه لما أسلم وأبت امرأته ان تسلم لجاء ابن لها صغير لم يبلغ ثم خيره عليه الصلاة والسلام بينهما فاختر أمه فقال : اللهم اهده فذهب إلى أبيه ، قلنا : هذا خبر لم يصح قط لان الرواة له اختلفوا فقال عثمان البتي : عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن يزيد بن سلة ان جده أسلم ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن سلة عن أبيه عن جده ، وقال عيسى : عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان ، وكل هؤلاء مجهولون ولا يجوز تخيير بين كافر ومسلم أصلا ، فهذا ما يذكر من الآثار في هذا الباب .

وأما ما جاء عن السلف فيه فرونا من طريق الزهري وعكرمة انه قضى بحضانة ابن لعمر بن الخطاب لأم الصبي وقال : هي أحق به مالم تزوج وكان عمر نازعا فيه وخاصمها الى أبي بكر وهذا منقطعان . ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن غير واحد من الانصار وغيرهم ان أم عاصم بن عمر تزوجت فقضى أبو بكر بعاصم لأم أمه وقد كان عمر يخاصمها فيه وهذا لا شيء لان ابن لهيعة ساقط فكيف وهو ممن لا يدري . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس ان عمر خاصم امرأته أم ابنه عاصم الى أبي بكر إذ طلقها وقال : انا أحق به فقال له أبو بكر : ربحها وحرها وفرأشها خير له منك حتى يشبو ويختار لنفسه وقضى أبو بكر لها به . ومن طريق القاسم بن محمد ان أبا بكر قضى لجدة عاصم بن عمر أمه

وقد جاذبها عمر فيه ، وهذا منقطع . فهذا ما يعرف عن أبي بكر رضي الله عنه . وأما
 عمر رضي الله عنه فرويتان طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد
 ابن عمير قال : خير عمر غلاما بين أیه وامه فاختار أمه فاطمته به . ومن طريق
 عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن
 ابن غنم قال : اختصم إلى عمر بن الخطاب في غلام فقال : هو مع أمه حتى يمرب عنه
 لسانه فيختار . ومن طريق حماد بن سلمة عن الأغر بن سويد عن عمر بن سعيد
 أن عمر قضى بالولد للمم دون الأم ثم رده إلى الأم ، فهذا ما يفتن عن عمر رضي الله
 عنه ، وأما على رضي الله عنه فرويتان من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يونس بن عبيد الله
 الحمري حدثني عمارة بن ربيعة أنه خاصم فيه أمه وعمه إلى علي بن أبي طالب قال :
 فخيرني على ثلاثا كلهن اختار أمي ومعنا أخ لي صغير فقال علي : هذا إذا بلغ مبلغ
 هذا خير . وأما أبو هريرة فقد ذكرنا عنه التخيير قبل ، فهذا ما حضرنا فيه عن الصحابة
 رضي الله عنهم . وروينا عن عمرو بن عمر إذا بعت أخوين فلا تفرقوا بينهما .
 وأما التابعون فرويتان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن
 محمد بن سيرين عن شرح قال : الأم أرفق والاب أحق وقضى أن الصبي مع أمه
 إذا كانت الدار واحدة ويكون معهم من التفقة ما يصلحهم . ومن طريق عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن أبلج أن شريحا قضى بالصبي للجدة إذا تزوجت أمه . ومن
 طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : الأم أحق بالولد مالم تتزوج فإذا
 تزوجت أخذه أبوه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء سئل عن
 ولد المكاتب والعبد من الحرمة فقال : الأم أحق به لأنها حرة . ومن طريق ابن
 وهب عن الليث بن سعد قال : نا يحيى بن سعيد أن المرأة إذا طلقت فهي أولى بالولد
 الذكر والأنثى مالم تتزوج فإذا خرج الوالد إلى أرض يسكنها كان أولى بالولد وإن
 كانوا صغارا وإن هو خرج غازيا أو تاجرا فالأم أحق (١) بولدها إلا أن يكون غزا
 غزوة اقطاع . لا نعلم عن تابع غير ما ذكرنا . وما نعلم استثناء الزواج في الأم
 إلا عن شرح . والزهري . ويحيى بن سعيد الأنصاري إلا أن الزهري قضى به في ذلك
 للاب وقضى به شرح للجدة . فان قالوا : لعل الزهري قضى به للاب إذا لم يكن
 له جدة ولا أخالة قلنا . ولعل شريحا إنما قضى به للجدة إذا لم يكن للولد أبوما
 وجدنا لإخاة رحيل الأب بالولد إلا عن يحيى بن سعيد وحده ولام شرح في ذلك

وليس بالين أفىكون أ كذب من ادعى الاجماع فى هذا ونمود باقه من الخذلان واستسهال الكذب *

واما المتأخرون فان سفيان الثورى قال: ان تزوجت الأم فالحالة أحق، وقال
الاوزاعى : اذا تزوجت الأم فالجدة للاب أحق بالولد فان لم تكن فالعم أحق
بالولد من جدته أم أمه (١) قال طلق الأم لم ترجع الى الحضنة، وقال الليث بن
سعد : الأم أحق بالابن حتى يبلغ ثمانى سنين وبالبنة حتى تبلغ ثم الأب أولى بهما إلا أن
تكون الأم غير مرضية فتتزعج البنة منها قبل ذلك، وقال الحسن بن حى : الأم أولى
حتى تكعب (٢) الابنة ويضع الغلام (٣) فيخير ان ين أبوه ما فإيهما اختار فعلى له بذلك،
ثم ان بدا للولد والابنة بعد ذلك فاراد الرجوع الى الآخر فذلك لهما فان تزوجت الأم
فلاحق لها فى الحضنة فان طلقت قبل وقت تغيير الولد والابنة (٤) عادت على حقها فى
الحضنة قال : فاذا بلغت الابنة وهى مأمونة فلها أن تسكن حيث شئت كذلك الابن اذا
بلغ وأونس رشده، وقال أبو حنيفة : الأم أحق بالابن والابنة الصغيرين ثم الجدة
أم الأم ثم أم الأب ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للام ثم اختلف قوله فرقة قال ثم الحالة
ثم الاخت للاب ثم العمة وبه يأخذ زفر، ومرة قال ثم الاخت للاب ثم الحالة ثم العمة
وبه يأخذ أبو يوسف، ثم لم يختلف قوله فى أن الحالة الشقيقة أحق من الحالة للاب وان الحالة
للأب أحق من الحالة للام والحالة للام أحق من العمة الشقيقة، والعمة الشقيقة أحق من
العمة للاب وأن العمة للاب أحق من العمة للام، وقال أبو حنيفة : والكافرة والمؤمنة
سواء قال : فالأم والجدة ان أحق بالجارية حتى تحيض وبالغلام حتى يأكل وحده
ويشرب وحده ويلبس ثيابه وحده، وأما الأخوات والحالات والعمات فهن أحق
بالجارية والغلام حتى يأكل وحدهما ويشربا وحدهما ويلبسا ثيابهما وحدهما فقط، ولا
حق لمن ذكرنا فى الحضنة ان تزوجن إلا أن يكون زوج الجدة هو الجد ويكون
زوج سائر من ذكرنا ذا رحم محرمة من الجارية والغلام فلا يسقط بذلك حق الحضنة
لهن قال : وبعد كل من ذكرنا تجب الحضنة للاب ثم لاب الأب ثم للاخ الشقيق
ثم للاخ للاب ثم للعم الشقيق ثم للعم للاب قال : ولاحق فى الحضنة للاخ للام ولا للام
للأم ولا للجد للام ولا للخال جملة ولا للرجل تكون قرابته من قبل الأم، وقدروى
عن زفر ان الحالة أولى من الجدة للاب وان الاخت الشقيقة والاخت للام سواء

(١) فى بعض النسخ أم أبيه (٢) يقال كعبت الجارية — من باب دخل — بدا تديها فنهود

(٣) يضع الغلام شب (٤) فى النسخة رقم ٤ فان طلقها قبل تغيير الولد أو الابنة

لا تقدم احدا ماعلى الاخرى قالوا : فان امت (١) أو طلقت احدى من ذكرنا رجعت على حقا فى الحضانة . وقال مالك : الأم أحق بحضانة الولد ثم الجدة أم الأم ثم الحالة ثم الجدة من قبل الأب ثم الأخت ثم العمة ثم ابنة الأخ قال : وظل هؤلاء أحق بالذكر حتى يبلغ الحلم وبالأبنة حتى تزوج قال فان تزوجت الأم سقط حقا فى الحضانة فان كان زوج الجدة الجدل لم يسقط حقا فى الحضانة قال ثم بعد ابنة الأخ الأب ثم العصة ، وقال الشافعى : الأم أحق بالابن والابنة مالم تتزوج ثم الجدة من قبل الأم وان علت ثم الأب ثم الجد ابوالأب وان علان سائر العصة الأخ وابن الأخ والعمة وابن العم ثم الجدة أم الأب ثم أمهاتها ثم الجدة أم أب الأب ثم أمهاتها وان علت ثم الأخت الشقيقة ثم الأخت للاب ثم الحالة الشقيقة ثم الحالة للاب ثم العمة قال : فاذا بلغ الصغير سبع سنين وهو يعقل عقل مثله خير بين أبيه وأمه فحيث اختار جعل فان تزوجت الأم خرجت عن الحضانة فان أمت عادت إلى حقا فى الحضانة وها اختلفوا فى رحيل الأب فقال أبو حنيفة : ان كان النكاح وقع فى مصر فأرادت المرأة أن تشخص بولدها الصغار فالوالد أحق (٢) فان سكنت فى غير الموضع الذى وقع فيه عقد النكاح فأرادت الرجوع إلى المكان الذى وقع فيه عقد النكاح فلها ذلك وهى فى ذلك أحق بهم من الأب ولها أن ترحل بهم إلى ما يقرب من المصر الذى وقع فيه عقد النكاح إن كان يمكن عصة الولد أن ينهضوا إلى رؤية الصغير أو الصغيرة ويرجعوا من نهارهم ، وقال ابن أبى ليلى : نحو ذلك وقال مالك : للاب أن يرحل بينه اذا كان راحلا رحلة إقامة لارجوع له صفارا كانوا أو كبارا قال : والعصة كالاب فى ذلك اذا مات الأب قال : وليس للام أن ترحلهم إلا البريد ونحوه ، وقال الليث والشافعى نحو ذلك

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا من حق الحضانة فى الزوجات فهو فى المالك المسيئين والميعين كل ذلك سواء سواء لأن النصوص التى أوردنا تقتضى ذلك ولا يفسخ البيع لكن يخير من له ملك الصغير والصغيرة على أن يدعها عند من له حضانتهما لانه لم يات نص بفسخ البيع ، وقال أبو حنيفة لا يفرق بين الصغير والصغيرة وبين ذوى رحمهما المحرمة فان بيع الصغير أو الصغيرة دون ذوى وحمها أو ذات رحمه لم يفسخ البيع قال أبو يوسف : يفسخ فى الأم والولد خاصة ، وقال مالك والليث والشافعى : يفرق بين الصغيرين وبين كل ذى رحم محرمة إلا الأبوين فقط فلا يفرق بينهما وبين ولدتهما ، وقال أحمد بن حنبل لا يفرق بين الصغيرين من السبي وبين ذوى رحمه المحرمة ، وقال محمد بن عبد الله

ابن عبد الحكم لا يفرق بين الولد وأمه وإن كان بالغا •
قال أبو محمد : إنما وردنا هذه الأقوال ليرتفع على تخاذلها وتاقتها وفسادها
وانها استحسانات لا معنى لها وليظهر كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك • وروينا
من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال : إذا بتم أخوين فلا تفرقوا بينهما • نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف نا الله
نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن يشار نا عثمان بن عمر عن ابن أبي
ذئب عن سمع سالم بن عبد الله بن عمر يذكروا عن أبيه أنه قال : إذا بتم أخوين فلا
تفرقوا بينهما قلت له إذا لا يستدل القسم قال : لا اعتدل ، وعن عثمان رضي الله عنه أن
لا يباع السبي إلا أعتاشا ، وعن عمر بن عبد العزيز فسخ البيع بخلاف ذلك •

٢٠١٥ مسألة • وإذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فهما أملك بأنفسهما ،
ويستكنان أينما أحبا فان لم يؤمناعلى معصية من شرب خمر أو تبرج أو تخليط طلاّب أو
غيره من العصبية أو للحام أو للجيران أن يمنعاهما من ذلك ويستكنهما حيث يشرفان
على أمورهما ، وقد ذكرنا قول أبي حنيفة ، والحسن بن حنبل هذا • برهان صحة قولنا
قول الله عز وجل : (ولا تنكسب كل نفس الا عليها) وتصويبه عليه الصلاة والسلام قول
سلمان اعط كل ذى حق حقه ولا معنى للفرق بين الذكر والانثى في ذلك ولا مراعاة
زواج الابنة لانه شرع لم يأذن به الله تعالى وقد تزوج وهى فى المهد وقد لا تزوج
وهى بنت تسعين سنة ، ورب بكر أصلح وأنظر من ذوات الأزواج وبضرورة الحس
يدرى كل أحد أن الزواج لم يزد لها عقلا لم يكن ولا صلاحا لم يكن وأما اذا ظهر من
الذكر أو الانثى تخليط أو معصية فالمنع من ذلك واجب لقول الله تعالى : (كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان) وقوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) •

٢٠١٦ مسألة • وان كان الأب : والام محتاجين إلى خدمة الابن أو
الابنة الناكح أو غير الناكح لم يجز للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضييع الابوين
أصلا وحقهما أرجب من حق الزوج والزوجتان لم يكن بالاب والام ضرورة الى
ذلك فالزوج ارحل امرأته حيث شاء بما لا ضرر عليهما فيه • برهان ذلك قول الله عز
وجل : (أن اشكر لى ولو الديك) فقرن تعالى الشكر لهما بالشكر له عز وجل ، وقوله
تعالى : (وان جامداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا قطعهما • وصاحبهما فى

الدنيا مرفوا) فافترض الله عز وجل أن يصحب الابوين بالمعروف وان كانا
كافرين يدعوانه إلى الكفر ومن ضيعهما فلم يصحبهما في الدنيا معروفا، وقوله تعالى:
(وبالوالدين احسانا إما يلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا
تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) الآية، وقد
ذكرنا آنفا قول الرجل لرسول الله ﷺ: «من أحق الناس بحسن الصحبة؟» قال:
«أمك ثم أمك ثم أباك»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «عقوق الوالدين من الكبائر»
وقد اختلف قوم فيما ذكرنا (١) واحتجوا بأخبار ساقطة منها خبر رويناه من
طريق الحارث بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون عن يوسف بن عطية عن ثابت البناني
عن أنس بن مالك أن رجلا غزا وترك امرأته في علو وأبوها في سفلى وأمرها أن
لا تخرج من بيتها فاشتكى أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في أمره فقال لها:
«اتقي الله وأطيعي زوجك ثم كذلك إذا مات أبوها ولم تشهده فقال رسول الله ﷺ
إن الله غفر لايك بطوا عيتك لزوجك» يوسف بن عطية متروك الحديث ولا يكتب
حديثه. ومن طريق مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن ليث بن أبي سليم عن عطاء
عن ابن عمر «سئل رسول الله ﷺ عن حق الرجل على زوجته؟ قال كلامه أن
لا تخرج من بيتها إلا بإذنه فإن فعلت لم تنتها ملائكة الله وملائكة الرحمة وملائكة
العذاب حتى ترجع إلى بيتها أو تتوب قيل يا رسول الله وإن ظلمها قال: وإن ظلمها، ليث
ضعيف وحاش لله أن يبيح رسول الله ﷺ الظلم وهي زيادة موضوعة ليست ليث بلا
شك. ومن طريق قاسم بن أصبغ نا ابن أبي العوام ثنا عبيد بن اسحاق هو العطار-
ناحيان بن علي المنزلي عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن بريدة «أن رسول الله ﷺ قال:
لو كنت أمر بشرا أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها تعظيما لحقه»
ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ
مثله حرفا حرفا ليس فيه تعظيما لحقه. ومن طريق خلف بن خليفة عن حفص بن
أخي أنس بن مالك عن أنس عن رسول الله ﷺ: «لو صلح لبشر أن يسجد لبشر لامرت
المرأة أن تسجد لزوجها من عظيم حقه عليها» ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون
نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك بن عبد الله القاضي عن حصين عن الشعبي عن
قيس بن سعد عن رسول الله ﷺ: «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد لامرت
النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق» نا أحمد بن محمد بن أحمد

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد خالف قوم ما ذكرنا (٢) في النسخة رقم ١٤ من عظم

ابن الجسور نا احمد بن الفضل الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا ابراهيم بن المستر نا وهب ابن جرير بن حازم نا موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن سراقه بن جعشم انه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لو كنت آمر احدا أن يسجد لاحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » .

قال أبو محمد : كل هذا باطل . أما حديث بريرة فقيه عبيد من اسحاق يعرف بعطار المطلقات كوفي يحدث بالباطل ليس بشيء وهو الذي استند معلوا صيانكم شراركم ، وهذا هو الكذب البحت لصحة قول رسول الله ﷺ : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، وأما حديث معاذ فمقطع لأن ابا ظبيان لم يلق معاذ ولا أدركه . وأما حديث انس فقيه حفص بن اخي انس ولا يعرف لانس ابن اخ اسمه حفص ولا اخ لانس إلا البراء بن مالك من ابيه ، وعبد الله بن ابي طلحة من امه ولا يعرف لواحد منهما ولد اسمه حفص ، وخلف بن خليفة ليس بالحافظ ، وأما حديث سراقه ابن جعشم فمقطع لأن علي بن رباح لم يدرك سراقه قط ، وأما حديث قيس بن سعد فقيه شريك بن عبد الله القاضي وهو مدلس يدل المتكررات عن لاخير فيه الى الثقات . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا شعيب بن شعيب بن اسحاق نا عبد الوهاب حدثني شعيب بن اسحاق نا الازاعي أخبرني يحيى - هو ابن سعيد الانصارى - ان بشير بن يسار أخبره ان عبد الله بن محسن أخبره عن عمه له انما ذكرت زوجها لرسول الله ﷺ فقال لها عليه الصلاة والسلام : انظري أين أنت منه فانه جنتك أو نارك . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا قتيبة بن سعيد . ومحمد بن منصور . واحمد ابن سليمان . ومحمد بن بشار . ومحمد بن المثنى . ويونس بن عبد الاعلى . ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال قتيبة : نا الليث بن سعد وقال محمد بن منصور : نا-فيان ابن عيينة : وقال احمد بن سليمان نا يعلى ويزيد وقال ابن المثنى . وابن بشار : نا يحيى ابن سعيد القطان وقال يونس نا ابن وهب ارنا مالك وقال ابن عبد الحكم نا شعيب ابن الليث نا الليث وقال يونس نا خالد عن سعيد بن ابي هلال ثم اتفق الليث وسفيان . ويعلى . ويزيد . ويحيى . ومالك . وابن ابي هلال . كلهم عن يحيى بن سعيد الانصارى عن بشير بن يسار عن حصين بن محسن عن عمه له عن النبي ﷺ بمثله ، وهكذا روياه من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن حصين بن محسن فهذا كله لا يصح لأن عبد الله بن محسن وحصين بن محسن مجهولان لا يدري أحدهما . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا محمود بن غيلان نا أبو احمد - هو الزيري - نا مسمر - هو

ابن كدام - عن أبي عتبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « سألت النبي ﷺ أى الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها قلت فأى الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال أمه »

قال أبو محمد : أبو عتبة مجهول لا يدري من هو والقرآن كما أوردنا والثابت عن رسول الله ﷺ كما صدرنا به يطل هذا . ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي نا جعفر بن عون حدثني ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى ابن جبان عن نهار العبدي -- مدني لأبأس به -- عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فلتحسها ما أدت حقه » ربيعة بن عثمان مجهول . ومن طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن - عبيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة الودود الولود الودود على زوجها التي إذا آذت أو أوديت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا أذوق عضا حتى ترضى » هذا خبر لأبأس به وهكذا في كتابي عضا بالضاد وهو عظم القوس ولا مدخل له هنا . ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نا محمد بن محبوب نا سارار بن بجر بن قيس البصرى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ : « ولا ينظر الله الى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغنى عنه » قال أحمد بن شعيب . سرار بن بجر ثقة هو ويزيد بن زريع مقدمان في سعيد بن أبي عروبة هكذا بالسین ورايين . قال أبو محمد : هذا حديث حسن والشكر لكل محسن واجبه . ومن طريق أحمد ابن شعيب أرنا عمرو بن علي نا يحيى - هو ابن سعيد القطان نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه سئل عن خير النساء فقال : « التي تطيع زوجها اذا أمرتسه وإذا نظرو تحفظه في نفسها وماله » هذا خبر صحيح وقد صح ماروينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن زيد الالاي عن سعيد بن عيدة عن أبي عبد الرحمن السلى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : « لا طاعة في معصية إنا الطاعة في المعروف » . وأما السلف فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل غاب عن امرأته ولم تكن استأذنته في الخروج أتخرج في طواف الكعبة أو في عيادة مريض ذى رحم أو أبوها يموت ؟ فإني عطاء أن تخرج في شيء (١) من ذلك قال ابن جريج : وأقول أنا : تأني كل ذى رحم قريب .

٢٠١٧ **مسألة** والواجب على كل والدة حرة كانت أو أمّة في عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلواً منهما الحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق أن ترضع ولدها أحب أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة لم تجبر على إرضاع ولدها من الذي طلقها إلا أن تشاء هي ذلك فلها ذلك أحب إليه أم كرهه أحب الذي تزوجها بعده أم كرهه فارتفعت هي وأبو الرضيع أم الوالد بان يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد إلا أن لا يقبل الولد غير نديها فتجبر حيث ذأبت أم كرهت أحب زوجها إن كان لها أم كرهه فإن مات أبو الرضيع أو قلست أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم على إرضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فانه يسترضع له غيرها ويتبع الأب بذلك إن كان حيًا وله مال فإن لم تكن مطلقة لكن في عصمة أو منفعة النكاح منه أو من عقد فاسد - بمجهول فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير نديها فذلك جائز فإن أراد أبوه ذلك فابت هي إلا إرضاعه فلها ذلك فإذا أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد لم يكن لها ذلك وأجبرت على إرضاعه قبل غير نديها أو لم يقبل غير نديها إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لبنها يضر به فعلى الوالد حيث ذأبت يسترضع لولده غيرها فإن لم يقبل في كل ذلك إلا ندي أمه أجبرت على إرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فإن كان لأب له أما بفساد الوطء بزنا أو اكراه أو لعان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه وأما فمات أبوه فالأم تجبر على إرضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فيسترضع له غيرها سواء في كل ذلك كان للرضيع مال أو لم يكن فإن كان له أب أو أم فاراد الأب فضاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فضاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراد منه قبل تمام الحولين كان في ذلك ضرر بالرضيع أو لم يكن فإن أراد أحدهما فضاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيتة أو لانه لا يقبل الطعام لم يجز ذلك لها فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلمها ذلك فإن أراد التماهي على إرضاعه بعد الحولين فلمها ذلك فإن أراد أحدهما بعد الحولين فضاله أو أبى الآخر منها فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لم يجز فضاله وكذلك لو اتفقا على فضاله وإن كان لا ضرر على الرضيع في فضاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فضاله بعد تمام الحولين فله ذلك هذا حق الرضيع والحق على الأبوين في إرضاعه وأما الواجب

للأم في ذلك فإن كان الولد لا يلحق نسب بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل ارضاعه فإن كانت في عصمته بزواج صحيح أو ملك يمين صحيح فعلى والدته نفقة هما أو كسوتهما فقط كما كان قبل ذلك ولا مزيد ، وإن كانت في غير عصمته فإن كانت أم ولده فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بنفي طلاق لكن ما ذكرنا قبل أن النكاح ينفسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقد فاسد يجهل يلحق فيه الولد برأيه أو بوالده أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط ولا مزيد ، فإن كان فقيرا كلفت ارضاعه ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال وامتنع اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر له على مال ، فإن كانت مطلقة ثلاثا وأتمت عدتها من الطلاق الرجعى بوضعه فلها على أبيه الأجرة في ارضاعه فقط فإن رضيت هى باجرة مثلها فإن الأب يجبر على ذلك أحب أم كره ولا يلتفت الى قوله أنا واجد من رضعه بأقل أو بلا اجرة ، فإن لم ترض هى إلا بأكثر من اجرة مثلها أو أنى الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو العاشر وللأب حيثذان يسترضع غيرها لولده إلا أن لا يقبل غير نفسها ولا يجد الأب إلا من إنهاه ضر بالرضيع أو كان الأب لا مال له فتجبر الأم حيثذ على ارضاعه وتجبر هى والوالد على أجرة مثلها إن كان له مال والا فلا شيء عليه ، وظل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد في الرضاع من اجرة أو رزق أو كسوة فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن كانت صغيرة زوجها أوها أو لم تكن بخلاف النفقة على القطيمة أو الفطيم ، فإن مات الأب فكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد من كسوة أو نفقة أو اجرة وللرضيع وارث فهو على وارث الرضيع على عديمه لا على مقادير موارثهم منه والام من جلتهم والزوج إن كان زوجها أبوها من جلتهم سواء كان للرضيع مال أو لم يكن بخلاف كسوته ونفقته إذا أكل الطعام فإن لم يكن له وارث فرضاعه على الأم وارثه كانت أو غير وارثه ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع بخلاف وجوب نفقتها في ماله أن كان له مال ولا مال لها فإن كانت مملوكة وولدها عبدا لسيدها أو لغير سيدها فرضاعه على الأم بخلاف كسوته ونفقته إذا استغنى عن الرضاع فإن كانت مملوكة وولدها حر فإن كان له أب أو وارث فالنفقة والكسوة أو الأجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فإن لم يكن له أب ولا وارث فرضاعه على امه فإن ماتت أو مرضت أو أضر به لبنها أو كانت لابن لها ولا مال لها فعلى بيت مال المسلمين فإن منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : برهان كل ما ذكرنا منصوص في قوله الله عز وجل : (والولادات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان ارادا فصلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليها وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلتن ما آتيتن بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير) وفي قوله تعالى : (يا ايها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) فهذه صفة الطلاق الرجعي بلا شك ، ثم ذكر الله تعالى العدة بالاقارب والشهور ، ثم قال عز وجل : (اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا ان قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم ولا تضاروهن . لتضيقوا عليهن وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قد بين حديث فاطمة بنت قيس انه عز وجل انما اراد به المطلقات طلاقا رجعيا لا المطلقات ثلاثا فكل ما قلنا فانه منصوص في الآيات المذكورات بلا تأويل ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون ببيان ذلك فصلا فصلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * أما قولنا في أول المسألة الواجب على كل حرة أو أمة في عصمة زوج كانت أو في ملك سيد أو خلو منها لحق ولدها بالنسبة تولد من مائه أو لم يلحق ان ترضع ولدها احبت ام كرهت ولوانها بنت الخليفة وتجبر على ذلك فاقول الله تعالى : (والولادات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) وهذا عموم لا يحل لاحد ان يخص منه شيئا الا ما خصه نص ثابت والافهم كذب على الله تعالى ، فان قيل : هذا خبر لا أمر قلنا هذا أشد عليكم اذ أخبر عز وجل بذلك فمخالفة خبره ساع في تكذيب ما أخبر الله عز وجل وفي هذا ما فيه ، وهذا قول ابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابنا وأختلف فيه عن مالك فمرة قال مثل قولنا ومرة قال الشريفة لا تجبر على ذلك وهذا قول في غاية الفساد لان الشرف هو التقوى قربها شمية أو عشمية بنت خليفة تموت هزل أو رب زنجية

أو بنت غية قد صارت حرمة ملك أو أمه ، وقال أبو حنيفة : لا تجبر الام على الرضاع وهذا خلاف مجرد القرآن . واما قولنا الا ان تكون مطلقة فان كانت مطلقة فانها لا تجبر على ارضاع ولدها من الذى طلقها الا ان تشاء هي ذلك فان شاءت هي ذلك فذلك لها أحب ذلك الذى طلقها أو أبى أحب ذلك زوج ان كان لها أو أبى فلقول الله تعالى في سورة الطلاق بعد ذكر المعتدات (فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن واتمروا ينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) فلم يخص تعالى ذات زوج من غيرها ولا جعل في ذلك خيار اللاب ولا للزوج بل جعل الارضاع إلى الامهات وفي هذا خلاف قديم .
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود في رجل تزوج امرأة ولدا ترضعه فابى الزوج أن ترضعه فقضى عبد الله بن عتبة أن لا ترضعه قلنا : حكم حكما لا دليل على صحته ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومن احتج هنا بهذا فنحن ندكر له ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناسليان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود في رضاع صبي فقضاه في مال الغلام وقال لوليه : لو لم يكن له مال لا لزومتك ، ألا تقرأ [وعلى الوارث مثل ذلك] هو ما نا حماد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا إبراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا روح عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى بنفقة الصبي في ماله وقال لوارثه : لو لم يكن له مال لتقضيت بالنفقة عليك ، ألا تقرأ (وعلى الوارث مثل ذلك) فقد قلده عبد الله بن عتبة في قول اخطأ فيه لابرهان له على صحته فليقبه فيما أصاب فيه ووافق القرآن وهم لا يفعلون ذلك ، فان قالوا : انما تزوجها للوطء قلنا نعم فكان ماذا ؟ وانما ولده لترضعه حق الصبي قبل حق الذى تزوجها بعد إن ولده ولا يمنعه ارضاعها ولدها من وطئها ، واما قولنا فان تعاسرت هي وأبو الرضيع أمر الوالدان يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد فلقول الله عز وجل في الآية المذكورة : (وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) والخطاب للآباء والامهات بنص القرآن (١) .

واما قولنا إلا أن لا يقبل الولد غير ثيسها فنجبر حيث ندعى ارضاعها أحب أم كرهت أحب زوجها أم كرهه أحب أبوه أم كرهه فلقول الله عز وجل : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ولقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الائمه والعدوان) ولقوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) وهذه هي المضارة حقاً، وصح عن رسول الله ﷺ « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » رويانه من طرق شتى متواترة في غاية الصحة ، منها من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله ﷺ « وأما قولنا : فان مات أبو الرضيع أو أفلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم أيضاً على أرضاعه إلا أن لا يقبل ثديها أو لا يكون لها لبن أو كان لبنها مما يضر به فانه يسترضع له غيرها فلما ذكرنا في الفصل الذي قبل هذا متصلاً به نصاً وبتبع الآب بذلك إن كان حياله مال لأن الحق عليه في ذلك * وأما قولنا فان لم تكن مطلقة لكن في عصمته أو منسوخة النكاح منه أو من عقد فاسد بجهل أو أم ولد اعتقت فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فلقول الله عز وجل : (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) وهذا خطاب من الله تعالى لمن الأولاد لهم وم الآباء والأمهات بلا شك * وأما قولنا فان أراد أبوه ذلك وأبت الأم إلا أن ترضعه هي فلها ذلك فان أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الولد لم يكن لها ذلك وأجبرت على أرضاعه فلان إرادة الأب والأم لم يتفق على الاسترضاع له ولم يجعل الله تعالى ذلك إلا بآرادتهما وأما قولنا إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع له غيرها فان لم يقبل في كل ذلك إلا ندى أمه (١) أجبرت على أرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فلما ذكرنا آتفاً من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) مع سائر ما ذكرنا في ذلك الفصل * وأما قولنا فان كان لأب له إما بفساد الوطء بزنا أو لإكراه أو لعمان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه، وإما قد مات أبوه فالأم تجبر على أرضاعه فلقول الله تعالى : (ولا تضار والدة بولدها) ولما ذكرنا مع هذه الآية في ذلك الفصل * وأما قولنا : إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فسترضع له غيره سواء كان في ذلك كله للرضيع مال أو لم يكن فلما ذكرنا من قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وما أوردنا في وجوب الرحمة وأما قولنا فان كان له أب أو أم فاراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراده منها قبل تمام الحولين كان في الفصال (٢) ضرر بالصغير أو لم يكن ، فان أرادا جميعاً فصاله قبل الحولين فان كان لا ضرر في ذلك على الرضيع فلهما ذلك فان كان في ذلك

ضرر على الرضيع لمرضه أو لضعف بنيت أولاته لا يقبل الطعام لم يحرم له ذلك فلقول الله عز وجل: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ولقوله تعالى: (فإن أراد أفضالاً عن ترأض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) .
واما مراعاة ضرر الرضيع فلما ذكرنا من قوله تعالى: (لأنصار والدته بولدها ولا مولود له بولده) مع ما ذكرنا مع هذه الآية هنالك . وأما قولنا فإن أرادت الأم أو الأب التهاذى على إرضاع الرضيع بعد الحولين فلها ذلك فلا نهى لم يأت نص بالمنع من ذلك ولا بأن هذا من حقوق زوج إن كان لها وهو صلة لابنها وقد أوجب الله تعالى صلة الرحم فليس لأحد منعهما عما أوجبه الله تعالى عليها للثابت عن رسول الله ﷺ «لا طاعة في معصية» . وأما قولنا : فإن كان الولد لا يلحق بنسبه بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتاً أو غائباً حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل الرضاعة لقول الله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وليس ههنا مولود له ولا وارث فهو عليها فقط . وأما قولنا : فإن كانت في عصمة الأب بزواج صحيح أو له يمين صحيح فعلى الوالد نفقتها وكسوتها كما كان قبل ذلك ولا مزيد فلقول الله عز وجل: (وعلى المود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) . وأما قولنا: فإن كانت في غير عصمة فإن كانت أم ولد فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينفسخ به بعد صحته أو موطوءة بمقد فاسد يجهل يلحق فيه الولد. بوالده أو طلقها طلاقاً رجعياً وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة بالمعروف فقط وهو للبطالة مدة عدتها فإن كان فقيراً كلفت إرضاع الولد ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على مال له، وكذلك إن امتنع وله مال لقوله عز وجل: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وإذا أوجب الله تعالى ذلك لها فهو دين عليه أن كان له مال فإن لم يكن له مال فلقول الله عز وجل: (لا يكلف الله نفساً إلماً آتاهما) وإذا لم يكلف شيئاً فلا وز أن يقع أن أيسر ما لم يكلفه قط لكن أن أيسر الرضاع متباد كلف من حين يوسره وأما قولنا: فإن كانت مطلقة ثلاثاً أو أتمت عدة الطلاق الرجعى بوضعه فليس لها على أبيه أثر طلاقها ثلاثاً أو آخر ثلاث أو أثر تمام عدتها من الطلاق الرجعى إلا أجره الرضاع فقط فلقول الله تعالى: (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقد بينا قبل أن هذا النص إنما هو

في المطلقات طلاقا رجعيا فقط بحديث قاطمة بنت قيس^{هـ} وأما قولنا: فإن رضيت هي بأجرة مثلا فإن الأب يجبر على ذلك أحب أم كره . ولا يلتفت الى قوله : أنا أجد من يرضعه بأقل أو بلا أجرة ، فلقوله تعالى : (فإن ارضعن لكم فآتوهن اجورهن واتبرعوا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) فأوجب الله تعالى لمن الأجرة ألا مع التعاسر والتعاسر في لغة العرب التي بها نزل القرآن فعل من فاعلين فإذا قعت هي بأجرتها التي أوجبها الله تعالى لها بالمعروف فلم تعاسره وإذا لم تعاسره فهي على حقها في الأجرة المؤتمرة بالمعروف^{هـ} وأما قولنا فإن لم ترضه إلا بأكثر من أجرة مثلا وأبى الأب إلا أجرة مثلا فهذا هو التعاسر وللأب حيثن أن يسترضع لولده غيرها بأجرة مثلا أو بأقل أو بلا أجرة إن وجد^{هـ} وأما قولنا إلا أن لا يقبل غير نفسها أو لا يجحد الأب إلا من لبنها مضر بالرضيع أو من تضييعه وكان الأب لأماله له فتجبر الأم حيثن على ارضاعه وتجبر هي والوالد حيثن على أجرة مثلا إن كان له مال والا فلا شيء عليه فلما ذكرنا من قول الله عز وجل : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسريرا) ولما ذكرنا من قوله تعالى : (لا تضار المرأة بولدها ولا مولود له بولده) ولما ذكرنا من وجوب الرحمة ، وأما قولنا كل ما ذكرنا انه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو كسوة أو نفقة وهي الرزق فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن صغيرة كانت أو لم تكن زوجها أبوها أو لم يكن بخلاف النفقة على القطيم أو القطيمة فلان الله عز وجل أوجب كل ما ذكرنا ولم يستثن أن كان للرضيع مال ولا أن كانت صغيرة ولها زوج وما كان ربك نسيا^{هـ} وأوجب عز وجل أن ينفق على كل أحد من ماله وعلى الزوج للزوجة ولا يجوز ضرب أوامر الله تعالى بعضها ببعض لقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)^{هـ} وأما قولنا فإن مات الأب فكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد من نفقة أو كسوة أو أجرة فهو على وارث الرضيع إن كان له وارث على عددم لا على قدر موارثهم منه لو مات والأم من جلتهم إن كانت ترثه إن مات وزوج الصغيرة المرضع أيضا من جلتهم إن كان يرثها لو مات سواء كان للرضيع أو الرضعية (١) مال أو لم يكن بخلاف نفقتها وكسوتها بعد الفطام فلقول الله عز وجل (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار

والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) فان قيل : إنما على الوارث ان لا يضار وقد روى ذلك عن ابن عباس من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف قلنا نعم . ومن المضارة ترك الرضيع بضيع ، وكيف وقوله تعالى (مثل ذلك) لا يختلف أهل العلم باللغة العربية التي بها خاطبنا الله عز وجل في ان ذلك اشارة الى الأبعد لا إلى الأقرب فصح انه اشارة الى الرزق والكسوة يقينا وقد ذكرنا من قال بهذا في كتاب النفقات من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته كعمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت . وغيرهما ، ولا حجة لمن خالف ذلك مع القرآن ، وهذا مما خالفوا فيه عمر . وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهم يشعرون هذا اذا وافق أهواءهم . وأما قولنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على الأم وارثة كانت أو غير وارثة لا شيء . لها من أجل ذلك في مال الرضيع ان كان له مال بخلاف نفقته بعد القطام ان كان له مال فلقول الله عز وجل (لا تضارو الدة بولدها) ولقوله تعالى : (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين) . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها عبد لسيدها أو لغيره فرضاعه على الأم بخلاف نفقته وكسوته بعد القطام فلهذين النصين المذكورين أيضا وليس السيد وارثا عبده لانه يأخذ ماله وان كان كافرا بعد موته . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها حرقا كان له أب أو وارث فالتفقه لها والكسوة والاجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على أمه قلنا ذكرنا آنفا فأغنى عن إعادته وبالله تعالى التوفيق . وأما قولنا : فان ماتت أو مرضت أو اضربه لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها فرضاعه على بيت المال فان منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك فلقول رسول الله ﷺ : « من ترك ديناً أو ضياعاً فإلى أو على » أو كما قال ﷺ ، ولقول الله تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب) وهذا من الاحسان المفترض المأمور به بالله تعالى التوفيق . ثم كتاب الطلاق وما دخل فيه والحمد لله كثيرا وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل .

(كتاب الدماء والقصاص والديات)

(بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على محمد وآله)

٢٠١٨ مسألة : لا ذنب (١) عند الله عز وجل بعد الشرك أعظم من شيئين

(١) في النسخة رقم ١٦ قال أبو محمد رضي الله عنه : لا ذنب الخ بدل « مسألة »

أحدهما تعمدا ترك صلاة فرض (١) حتى يخرج وقتها ، والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة عمدا بغير حق . أما الصلاة فقد ذكرناها في كتاب الصلاة * وأما القتل فقال عز وجل : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) وقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) ، روينا من طريق البخارى نا على - هو ابن عبد الله - نا اسحاق بن سعيد بن عمر بن سعيد بن العاصي عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ : لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما ، قال البخارى : ونا احمد ابن يعقوب نا اسحاق - هو ابن سعيد المذكور - عن أبيه انه سمعه يحدث عن ابن عمر انه قال : و ان من ورطات الأمور التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بعير حله * .

٢٠١٩ مسألة : والقتل قسبان عمد وخطأ * برهان ذلك الآيتان اللتان ذكرنا آنفا فلم يجعل عز وجل في القتل قسما ثالثا ، وادعى قوم ان ههنا قسما ثالثا وهو عمد الخطأ وهو قول فاسد لانه لم يصح في ذلك نص أصلا وقد بينا سقوط تلك الآثار في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين ، مع ان الخفيفين والشافعيين الثقاتين يشبه العمد هم مخالفون لتلك الآثار الساقطة التي موها بها فيما فيها من صفة الدية وغير ذلك على ما بينا في غير هذا الموضع ، وهو عندهم ينقسم قسمين ، أحدهما ما تعمده به المراه بما قد مات من مثله وقد لامعات من مثله .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا عمد وفيه القود أو الدية كما في سائر العمد لانه عدوان ، وقال عز وجل : (فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) والثاني ما تعمده بما لا يموت أحد أصلا من مثله فهذا ليس قتل عمد ولا خطأ ولا شيء فيه الا الأدب فقط . ومن عجائب الأقوال ههنا ان الخفيفين يقولون : من أخذ حجرا من قطار فضرب متعمدا رأس مسلم ثم لم يزل يضربه به حتى شذخ رأسه كله فانه لا قود فيه وليس قتل عمد ، وكذلك لو تعمده ضرب رأسه بعود غليظ حتى يكسره كله ويسيل دماغه ويموت ولا فرق . وقال المالكيون من ضرب بيده في فخذ مسلم فمات المضروب أثر الضربة فقيه القود ويقتل الضارب . وسماع هذين القولين يكفى من تكلف الرد عليهما .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فالخطأ من رمى شيئا فاصاب مسلما لم يرده بما قد مات

من مثله فأت المصاب أو وقع على مسلم فأت من وقته فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ لا قود فيه أو قتل في دار الحرب إنسانا يرى أنه كافر فاذا به مسلم أو قتل إنسانا متأولا غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ * برهان قولنا (١) في القاتل في دار الحرب قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) من ههنا معنى في لآنه لا خلاف بين أحد في أن قوما كفارا حربيين أسلم منهم إنسان وخرج إلى دار الاسلام فقتله مسلم خطأ فان فيه الدية لولده والكفارة فصيح بذلك ما قلنا والحمد لله رب العالمين * وأما المتأول فلما روي أن من طريق أبي داود السجستاني ما مسدد ناجي بن شعيب القطان نا ابن أبي ذئب حدثني سعيد - هو ابن أبي سعيد المقبري - سمعت أبا شريح السلمي يقول : قال رسول الله ﷺ « يا معشر خزاعة قتلتم هذا القاتل من هذيل وإنى عاقله ومن قتل له بعد مقاتلي هذه قاتل فاهله بين خيرتين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا » *

قال أبو محمد رضى الله عنه : فلا شك أن خزاعة قتلوه متأولين أن لهم قتله وهكذا تقول فيمن قامت عليه الحجة من النص ثم قتل متماذيا على تأويله الفاسد المخالف للنص أو على تقليد من تأول فاختأ فعليه القود وهذا الخبر زائد على خبر أسامة بن زيد ، وخالد رضى الله عنهما في قتل خالد من قتل من بنى جذيمة متأولا ، وفي قتل أسامة الرجل الذى قال لا إله الا الله ، والزيادة لا يجوز تركها .

٢٠٢٠ مسألة ولا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المنجرح له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ، وهؤلاء والبهايم سواء لما ذكرنا في الطلاق وغيره من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق (٢) والسكران لا يعقل ، وقد ذكرنا خبر حمزة رضى الله عنه في قوله لرسول الله ﷺ ما لواله في صحته لخرج بذلك عن الاسلام وعصره ناقى على رضى الله عنه فلم يجعل رسول الله ﷺ في ذلك ملامة ولا غرامة ، وقال بعضهم : لو كان هذا ماشاء واحد أن يقتل أحدا أو يفسد ماله إلا أن سكر حتى يبلغ ما يريد قتلنا لهم : فقولوا هذا الكلام في المجنون فقولوا لو كان هذا ماشاء أحد أن يقتل أحدا أو يفسد ماله إلا أن سكر حتى يبلغ من ذلك ما يريد ولا فرق ، فقالوا : ومن يعرف أنه سكران قتلنا ومن يعرف أنه مجنون *

قال أبو محمد رضى الله عنه : والحق المتيقن في هذا ان الاحكام لازمة لكل بالغ حتى يوقن انه ذاهب العقل مجنون أو سكره . وأما ما لم يوقن ذلك فالاحكام له لازمة وحال ذهاب العقل بأحد هذين الوجهين لا يخفى على من يشاهده ؛ وقد وافقنا المخالفون لنا في هذا المسكان على ان لا يؤخذ السكران بارتداده عن الاسلام . وهذا اشنع من كل ماسواه ، فان قالوا : فبلا جعلتم في ذلك دية قلنا لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام » فاموال الصبي والمجنون والسكران حرام بغير نص كتحريم دمائهم ولا فرق ولا نص في وجوب غرامة عليهم اصلا ، وجاءت عن رسول الله ﷺ في ذلك آثار أما الصبي فجاء عن علي بن ابي طالب اثر بان ستة صبيان تعاطوا في النهر ففرق اعدام فشهد اثنان على ثلاثة وشهد الثلاثة على الاثنين فجعل على الاثنين ثلاثة أخماس الدية وجعل على الثلاثة خمسى الدية وهذا لا يصح البتة لانه من رواية سلة بن كهيل أو حماد بن ابي سليمان ان علي بن ابي طالب وكلاهما لم يولد الا بعد موت علي ، ومن طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك ثم لو صح لكان المالكيون والحنيفيون والشافعيون مخالفين له وانما يكون الشيء حجة على من صححه لا على من لم يصححه ، وروى ايجاب الغرامة على عاقلة الصبي عن الزهري . وحماد بن ابي سليمان . وابراهيم النخعي . وقادة ، و به يقول ابو حنيفة ، وروى عن ربيعة انه قال : اذا كان الصبي صغيرا جدا فلا شيء على عاقلته ولا في ماله وان كان يعقل فالدية على عاقلته . وبه يقول مالك ، وقال الشافعي : هي في ماله بكل حال .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فهذه مناقضات ظهرة واقوال بلا دليل لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا رواية عن صاحب أصلا ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل متيقن ؛ وقد اتفقوا على انه لا يجوز ان يقاس على العامد وقياسه على الخطأ باطل لو كان القياس حقا لانه لا يقاس عندم الشيء إلا على نظيره ومشبهه ولا شبه بين العاقل البالغ وبين الصبي والمجنون أصلا فبطل كل ما قالوه بالله تعالى التوفيقه وقد أجمعوا على سقوط الكفارة في ذلك عنه فلو كان القياس حقا لكان اسقاط الدية قياساً على سقوط الكفارة في ذلك أصح قياس يوجد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ولا الصحابة يقلدون . وأما المجنون فخذنا احمد بن عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد ابن احمد بن الجهم نا جعفر بن محمد الصائغ نا عفان . هو ابن مسلم -- نا صخر بن

جويرة عن نافع مولى ابن عمر قال : ان مجنونا على عهد ابن الزبير دخل البيت بمجنجر فظعن ابن عمه قتلته فقضى ابن الزبير بان يخلع من ماله ويدفع إلى أهل المقتول ه ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه ان عبدا لله بن الزبير قتل : جنابة المجنون في ماله ه

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذان الاثران في غاية الصحة ومن طريق الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي قال : جنابة الصبي والمجنون على عاقلتهما ، وهذا لا يصح لأن الحسين بن عبد الله وأباه وجده لا خير فيهم ه ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى ان مروان كتب الى معاوية في مجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية اغقله ولا تقدمته ، وهذا لا يصح لأن يحيى بن سعيد الانصارى لم يولد إلا بعد موت معاوية . وروينا عن سعيد بن المسيب . وسلمان بن يسار على المجنون العقل ، ولا يصح عنهما لأنه عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه شيئا ، وروينا أيضا عن يحيى بن سعيد الانصارى . ومحمد بن جعفر بن الزبير جنابة المجنون على عاقلته ، ولا يصح عنهما لأنه عن لم يسمع عنهما إلا انه صحيح عن الزهرى . وأبى الزناد ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف الخفيفون والمالكيون . والشافعيون في هذا ما صح عن ابن الزبير ولم يصح قط عن أحد من الصحابة خلافة ، ولا حجة لهم فيها روى عن معاوية لأنه ليس فيه ان الغرامة في مال المجنون ولا انها على عاقلته إنما فيها انه أمر مروان بان يعقله وظاهر الامر انه عقله من بيت المال ولو فعل الامام هذا لكان حسنا وليس واجبا ، وهذا بما خالفوا فيه النصوص ، وما صح عن صاحب الذى لا يصح لقوله خلاف عن أحد منهم والقياس إذ قالوا ما جنى المجنون القاصد على ضده وهو ما جناه العاقل المخطئ . ولم يقسوا اسقاط الدية على اسقاطهم الكفارة في ذلك وبالله تعالى التوفيق ه فاما السكران (١) فروينا عن علي بن أبى طالب ان سكارى تضاربوا بالسكاكين وهم أربعة ففرح اثنان ومات اثنان فجعل على دية الاثنين المقتولين على قاتلتهما وعلى قاتل الذين لم يموتا وقاص الحيين من ذلك بدية جراحهما ، والله الحسن بن علي رأى ان يقيد للحيين للبتين ولم ير على ذلك ، وقال : لعل الميتين قتل كل واحد منهما الآخر ، وهذا لا يصح عن علي لأنه من طريق فيها سمالك بن حرب عن رجل مجهول رواه حماد بن سلمة عن سمالك فقال عن عبيد بن القعقاع ، ورواه أبو الاحوص عن سمالك فقال عن عبد الرحمن

ابن القمقاع وكلاهما لا يدري من هو يوسفك بقبل التلقين (١) ولوصح لكاتب
مخالف القول الخفيفين. والشافعيين. والمالكين. ومن طريق يحيى بن سعيد الانصارى
وعبد الرحمن بن أبي الزناد ان معاوية أقاد من السكران قال ابن أبي الزناد: وكان القاتل
محمد بن النعمان الانصارى والمقتول عمارة بن زيد بن ثابت.

قال أبو محمد رضى الله عنه: وهذا لا يصح لأن يحيى لم يولد إلا بعد موت
معاوية وعبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف أول من ضعفه مالك ولا نعلم في هذا
الباب عن أحد من الصحابة شيئا غير ما ذكرنا، وصح عن الزهرى. وريعة وبه
يقول أبو حنيفة ومالك. والشافعي يقاد من السكران، ولا حجة في أحد دون رسول الله
ﷺ وهذا ما خالفوا فيه النصوص وما روى عن الصحابة والقياس كاذب كرهنا.

قال أبو محمد رضى الله عنه: روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لآبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا قود ولا قصاص
ولا حد ولا جراح ولا قتل ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الاسلام وما عليه،
وقد صح عن عثمان بن عفان أن السكران لا يلزمه طلاق فصحه عنه بمنزلة المجنون وهذا
يقول أبو سليمان. والمزني والطحاوي وغيرهم، وإيجاب الغرامة شرع فإذا كان بغير
نص قرآن أرضه فهو شرع من الدين لم يأذن (٢) به الله ونموذبا له من هذه.

قال أبو محمد رضى الله عنه: إلا أن من فعل هذا من الصبيان أو المجانين أو
السكراني في دم أو جرح أو مال ففرض ثقافته في بيت ليكف اذا حتى يتوب السكران
ويبقى المجنون ويبلغ الصبي لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان) وتتقونهم تعاونوا على البر والتقوى وإمامهم تعاونوا على الاثم
والعدوان وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢١ مسألة وان قتل مسلم عاقل بالغ ذميا أو مستأمنا عمداً أو خطأ فلا
قود عليه ولا دية ولا كفارة ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا
لضرره. رهان ذلك قول الله تعالى: (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية
مسئلة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى: (وكان الله عليما حكيما) فهذا ظه في
المؤمن يقين، والعصمير الذي في (كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسئلة إلى أهله
وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله) راجع ضرورة
لا يمكن غير هذا إلى المؤمن المذكور أولا، ولا ذكر في هذه الآية لذى أصلا ولا

لمستأن فصح بقينا إن إيجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز البتة ، وكذلك إيجاب
 القود عليه ولا فرق . وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة منهم أبو حنيفة يقاد المسلم
 بالذى في العمد وعليه في قتل خطأ الدية والكفارة ولا يقتل بالمعاهد وإن تعدد قتله
 ولا نعلم له في قوله هذا سلفا أصلا . وقالت طائفة : منها ما لا يقاد المسلم بالذى إلا
 لأن يقتله غيلة أو حراة فيقاده ولا بد ، وعليه في قتله خطأ أو عمدا غير غيلة الدية فقط ،
 والكفارة في الخطأ . وقالت طائفة منها الشافعي : لا يقاد المسلم بالذى أصلا لكن عليه
 في قتله إياه عمدا أو خطأ الدية والكفارة ، وجاء في ذلك عن السلف ما روينا من طريق
 وكيع ناسفان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن رجلا مسلما قتل
 رجلا من أهل الحيرة فاقاده عمر بن الخطاب قال وكيع : ونا أبو الأشهب عن أبي
 نضرة بمثله سواء ، وهذا مرسل . ناهي عن سعيد بن نبات ناقلهم بن أصبح ناظم
 ابن عبد السلام الحشني ناظم بن المثنى ناظم بن إدريس الأزدي عن ليث بن أبي
 سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب . وابن سعد قال جميعا : من قتل يهوديا أو
 نصرانيا قتل به وهذا مرسل أيضا ، وصح هذا عن عمر بن عبد العزيز كما روينا من
 طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى
 بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فأمره أن يدفعه إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفى عنه قال
 ميمون : فدفع إليه فضرب عنقه وأنا أنظره ، وصح أيضا عن إبراهيم النخعي كما روينا
 من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : المسلم الحر يقتل
 باليهودي والنصراني ، وروى عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى . وعثمان البتي واحد
 قول أبي يوسف ، وقد اختلف عن عمر بن عبد العزيز في ذلك كما روينا من طريق
 عبد الرزاق عن معمر بن سمالك بن الفضل قاضي اليمن قال : كتب عمر بن عبد العزيز في
 زياد بن مسلم وكان قد قتل هنديا باليمن أن أغرمه خمسمائة ولا تقده به وقول آخر روينا
 أيضا عن عمر بن الخطاب في المسلم يقتل الذمي أن كان ذلك منه خلقا وعادة وكان لصا
 عاديا فأقاده به ، وروى قاضيه عنقه وإن كان ذلك في غصبة أو طيرة فأغرمه الدية ،
 وروى فأغرمه أربعة آلاف ، ولا يصح عن عمر لأنه من طريق عبادة بن محرز وهو
 هالك عن أبي مليح بن أسامة أن عمر وهذا مرسل . ومن طريق عبد العزيز بن عمر
 ابن عبد العزيز في كتاب لآيه أن عمر . ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن
 القاسم بن أبي بزة أن عمر ، وهذا مرسل . أو من طريق سوء فيها عبد الملك بن حبيب
 الأندلسي عن أسد بن موسى عن سعيد بن أبي عروبة عن عمرو بن دينار أن عمر وهذا

مرسله وقول آخر وهو انه لا يقتل المسلم بالذي الا ان يقتله غيلة رويناه عن عثمان بن عفان من طريق هالكه مرسله فيها عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن مطرف عن ابن ابي ذئب عن مسلم بن مسلم بن جندب الهندلي قال : كتب عبدالله بن عامر الى عثمان أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان أن يقتله به فان هذا قتل غيلة على الحاربة ه ورويناه ايضا عن ابان بن عثمان . وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . ورجال كثير من أبناء الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ الا أن كل ذلك من رواية عبد الملك بن حبيب الاندلسي وفي بعضه ابن ابي الزناد وهو ضعيف وبعضها مرسل ولا يصح منها شيء ، وقول آخر : لا يقتل به كروينا بالرواية الثابتة من طريق شعبة ناعبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب عمر بن الخطاب أن يقاد به ثم كتب عمر كتابا بدمه أن لا تقتلوه ولكن اعقلوه ه ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب نأحمد بن زيد عن كثير ابن زياد عن الحسن البصري قال : قال عمر بن الخطاب : لا يقتل مؤمن بكافر ، ومن طريق اسماعيل ناجي بن خلف نأبو عاصم النبيل عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب في قتل المسلم النصراني أن عثمان بن عفان قضى أن لا يقتل به وان يعاقب ه ومن طريق عبد الرزاق ناعمير عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فدفع الى عثمان بن عفان فلم يقتله به وغلظ عليه الدية كدية المسلم ، قال الزهري : وقتل خالد بن المهاجر - هو ابن خالد بن الوليد - رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية الف دينار ه

قال ابو محمد رضي الله عنه : هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة الا ما ذكرنا عن عمر ايضا من طريق النزال بن سبرة ه ومن طريق عبد الرزاق نأبو عاصم النبيل عن ابن جريج أخبرني حميد الطويل أنه سمع أبا عبد الله مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بن الخطاب باثني عشر ألف درهم ؛ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب نأبو هلال نالحسن البصري أن علي بن أبي طالب قال : لا يقتل مؤمن بكافر ، ورويت بذلك مراسلات من طريق الصحابة جملة ه وعن أبي عبيدة بن الجراح . ومعاذ بن جبل . وزيد بن ثابت . وأبي موسى الأشعري ؛ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال في المسلم يقتل الذي : لا يقتل به وفيه الدية ه

قال أبو محمد رضي الله عنه : وروى ايضا عن عمر بن عبد العزيز وهو قول

سفيان الثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، والثعالبي، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور،
واسحاق، وأبي سليمان، وابن المنذر، وجميع أصحابهم، واليه يرجع زفر بن الهذيل، وروينا
ذلك من طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن هدى عنه

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول أبي حنيفة في تفرقه بين الذمي والمعاهد
فإنه لم له حجة إلا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية عن أحد من
الصحابة ولا من أتباعين ولا من قياس ولا من رأى له وجه فسقط يقين، وكذلك
وجدنا من فرق بين المرة وبين الأكثر من ذلك لاجتهادهم من قرآن ولا من سنة
ولا من رواية سقيمة ولا من رواية ثابتة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا
من قياس ولا من رأى له وجه، وأما قول مالك في الفرق بين الغيلة وغيرها وكذلك
أيضا سواء سوا إلا أنهم قالوا : إنما قلناه للحراة قلنا : انتم لا تقولون بالترتيب
في حد الحراة ولو قلناه لكنتم متافضين أيضا لأنه لا خلاف بين أحد من قال
بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب أن قتل في حراة من لا يقتل به أن قتله في غير الحراة
وأنتم لا تقتلون المسلم بالذمي في غير الحراة فظهر فساد هذا التقسيم يقين وأما المشهور
من قول المالكيين أنهم يقولون بتخيير الإمام في قتل المحارب أو وصله أو قطعه أو
فيه فمن أين أوجوا قتل المسلم بالذمي ولا بد في الحراة وتركو قولهم في تخيير الإمام
فيه فوضح فساد قولهم يقين لا إشكال فيه وأنه لا حجة لهم أصلا وبالله تعالى التوفيق
ثم نظرنا في قول من قال يقتل المسلم بالذمي والمعاهد فوجدناهم يحتجون بقول الله عز
وجل : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قالوا : هذا عموم وبقوله تعالى : (والحرمات
قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (وجزاء
سيئة سيئة مثملا) وقوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله عز وجل :
(ولما أنصرتكم الله فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس)
ويغنون في الأرض بغير الحق) وبقوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتل
الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولي له سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا) قالوا : وذو العهد وإن كان
كافرا فإنه إن قتل بغير حق فهو مظلوم بلا شك، وبالخير أثبت عن رسول الله ﷺ
« من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما يودى وأما يقاد » وبالخير أثبت عنه ﷺ
أيضا « لا يحل دم رجل مسلم إلا ثلاثة نفر قد ذكر فيهم والنفس بالنفس » قال علي
وسند كرمهما بأسانيدهما أن شاء الله تعالى بعد هذا .

قال أبو محمد رضى الله عنه : واحتجوا بما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلاني يرفعه الى النبي ﷺ انه أفاد مسلما قتل يهوديا وقال : انا احق من وفي بدمته ، ورواه بعض الناس عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر قال : ان رسول الله ﷺ وذكروا أشياء ادعوا فيها الاجماع وهو ان عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما مات ابوه رضى الله عنه قتل الهرمزان وكان مسلما وقتل جفينة وكان نصرانيا وقتل بنية صغيرة لاني لؤلؤة وكانت تدعى الاسلام فأشار المهاجرون على عثمان بقتله قالوا : فظاهر الأمر انهم اشاروا بقتله بهم ثلاثتهم ، وقالوا لنا لا خلاف في ان المسلم يقطع ان سرق من مال الذي والمستأمن يقتله بهما أولى لان الدم أعظم حرمة من المال ، وقالوا لنا خاصة اتم تحدون المسلم ان قذف الذي والمستأمن وتمنعون من قتله بقتله لها وهذا عجب جدا ، واحتجوا على الشافعيين بقولهم : ان قتل ذمي ذميا ثم اسلم فانه يقتل به عندكم ولا فرق بين قتلكم مسلما بكافر وبين قتلكم مسلما بكافر في المسألة الاخرى .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فان هذا ما كتب الله عز وجل في التوراة ولا نلزمنا شرائع من قبل نبينا عليه الصلاة والسلام ، ثم لو صح اننا ملزمون ذلك لكان القول في هذه الآية كالقول في الآيات الاخر التي ذكرناها بعدها وفي الاخبار الثابتة التي أوردنا ، وفيها « أو نفس بنفس » وأيضا ففي آخر هذه الآية بيانها في المؤمنين بالمؤمنين خاصة لانه قال عز وجل في آخرها : (فمن تصدق به فهو كفارة له) ولا خلاف بيننا وبينهم في ان صدقة الكافر على ولي الكافر الذمي المقتول عمدا لا تكون كفارة له فبطل تعلقم بهذه الآية ، وأما قوله عز وجل (والحرامات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فان الخطاب في هذه الآيات للمؤمنين لا للكافرين فالمؤمنون هم مخاطبون في اول الآية وآخرها بأن يعتدوا على من اعتدى عليهم بمثل ما اعتدى به عليهم وليس فيها ان يعتدى غير المؤمنين على المؤمنين باعتداء يكون من المؤمنين عليهم اصلا وانما وجب القصاص من الذمي للذمي بقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله) لا بالآية المذكورة . وأما قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فهو ايضا في المؤمن يساء اليه خاصة لأن نصها (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فمن غنى وأصلح فأجره على

الله) ولا خلاف في أن هذا ليس للكفار ولا أجر لهم البتة ، وأما قوله عز وجل :
(وان عاقبتهم فاعقبوا بمثل ما عوقبتهم به) فكذلك ايضا ما هو خطابي للمؤمنين خاصة
بين ذلك ضرورة قوله تعالى فيها : (وان عاقبتهم فاعقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صيرتم
لهو خيرا للصابرين) ولا خير لكافر أصلا صبر أو لم يصبر قال الله عز وجل :
(وقد منّا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا) : وأما قوله تعالى : (وان
انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس
ويغيثون في الارض بغير الحق) رقرله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا) وقوله تعالى : (ثم بنى عليه ليصرنه
الله) وقوله عز وجل : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد
والانثى بالانثى) الآية هـ والاخبار اثابتة التي فيها « النفس بالنفس » و « من قتل له قاتل
فاما يودى وأما يباد » فان كل ذلك يخص بقول الله عز وجل : (أفنجعل المسلمين
كالجرحمين مالكم كيف تحكون) وبقوله تعالى : (أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا
لا يستون) وبقوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) فوجب
يقينا ان المسلم ليس كالكافر في شيء أصلا ولا يساوية في شيء فاذا هو كذلك فباطل ان
يكافئ دمه بدمه أو عضوه بعضوه أو بشرته ببشرته فبطل أن يستعادل الكافر من المؤمن أو
يقتص له منه فيمادون النفس إذ لا مساواة بينهما أصلا ، ولما منع الله عز وجل ان يجعل
للكافرين على المؤمنين سبيلا وجب ضرورة أن لا يكون له عليه سبيل في قود ولا في قصاص
أصلا ووجب ضرورة استعمال الصوص كلها إذ لا يحل ترك شيء منها ومن فضائح
الحنيفيين المخزية لقائلها في الدنيا والآخرة قطعهم يد المسلم بيد الذي الكافر ومنعهم من قطع
يد الرجل المسلم بيد المرأة الحرة المسلمة نعم ولا يقطعون يد الذي الكلب ان تعمد قطع يد
امرأة حرة مسلمة فاعجبوا لهذه المصائب مع قول الله عز وجل : (انما المؤمنون اخوة) فان
اعترضوا في الآية المذكورة بما روينا من طريق سفيان الثوري عن الاعمش عن زر عن يسع
الكندي قال : جاء رجل الى علي بن أبي طالب فقال له : كيف تقرأ هذه الآية (ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) وهم يقتلون يعني المسلمين فقال علي الله يحكم بينهم يوم
القيامة ولن يجعل الله للكافرين يوم القيامة على المؤمنين سبيلا هـ

قال أبو محمد رضي الله عنه : يسع الكندي مجهول لا يدري أحد من هو ، وجواب
هذا السائل ان هذه الآية حق وواجب في الدنيا والآخرة انما منع الله تعالى من ان يكون
للكافرين على المؤمنين سبيل بحق يجعله الله تعالى له ويأمر بافاده للكافر على المسلم

في الدنيا ويوم القيامة ، وأما بالظلم والتمدى فلم يؤمننا الله تعالى قط من ذلك كما أطلق أيدي الكفار فيما خلى على بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام قتلهم وعلى رسوله محمد ﷺ لجرحوا وجهه المقدس وكسروا نتيه بنفسى هو وبأبى وأبى ، وكما أطلق السنة الخفيفين وأبدى من واقفهم بإيجاب الباطل في القصاص للكافرين من المسلم وكل ذلك ظلم لم يأمر الله تعالى به ولا رضى قط ولا جعله حقا بل أنكره عز وجل أشد الانكار نعم وفي الآية التي فيها : (كتب عليكم القصاص في القتل الحربي والحد والعبد بالعبد والراشي بالراشي فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وهذا نص جلي بانها في المؤمنين خاصة بعضهم في بعض فقط لانهم أخوة كلهم فاستقيم وصالحهم عديم وحرهم ، وليس أمل الذمة اخوة لنا ولا كرامة لهم ، وكذلك قوله تعالى : (فقد جعلنا لوليه سلطانا) فمعاذ الله أن يكون هذا لكافر والله ما جعل الله تعالى لهم قط بحكم دينه سلطانا بل جعل لهم الصغار قال عز وجل : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فان قالوا فاذا لا يساوتنا فلم قلنا الكافر بالمؤمن قلنا : ولا كرامة ان يقتله به قودا بل قتلناه لانه نقض الذمة وخالف المذهب فوجهه عن الصغار ، وكذلك يقتله ان لطم مسلما أو سبه ونسفى. جميع ماله بذلك ونسب أهله وصغار ولده ، فان قالوا : فلم تحمكون على المسلم برد ما غصبه من الذي أو منعه إياه من المال قلنا : ليس في هذا سبيل له على المسلم انما هي مظلة يبرأ منها المسلم تنزها له عن حبسها فقط . قال أبو محمد رضى الله عنه : ويوضح هذا غاية الوضوح ما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال : نا احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا وآخرذ كره الى على بن أبي طالب فقلنا : هل عبدالك رسول الله ﷺ عهدا لم يمهده إلى الناس عامة ؟ قال لا الا ما في كتابي هذا فاذا فيه « المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسمى بذمتهم ادناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أحدث حدثا أو آوى محدنا فلعنة الله والملائكة والناس أجمعين » نا حام بن احمد بن حمام القاضي نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل. ومحمد بن اسماعيل الترمذي قال عبد الله : نا أبي وقال الترمذي نا الحيدى ثم اتفق احمد بن حنبل . والحيدى واللفظ له قال جميعا ماسفيان بن عيينة نا مطرف بن طريف قال سمعت الشعبي يقول نا أبو جحيفة — هو السوائي — قال قلت لعلى بن أبي طالب : هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن ؟ قال على : « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله

عبداهما في كتابه أو ما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا لا يحل لمسلم خلافه ، فاعترض فيه أهل الجاهلية المضلة (١) بأن قالوا : قد روى هذا الخبر من طريق احمد بن شعيب أنا محمد بن بشر نا الحجاج بن المهال نا همام عن قتادة عن أبي حسان قال : قال علي بن أبي طالب « ما عهد الرسول الله ﷺ شيئا دون الناس الا صحيفة فقرأب سبغى فلم يزالوا به حتى أخرجها فاذا فيها المؤمنون تكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدأهم وهم يدعى من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤعه في عهده » قالوا فمرة رواه قتادة عن الحسن ومرة رواه عن أبي حسان مرسل ، وهذه علة في الخبر فقلنا فكان ماذا ؟ ما جعل مثل هذا علة إلا ذؤعه في دينه وماندرى في رواية قتادة للخبر مرة عن أبي حسان ومرة عن الحسن وجهها يعترض به إلا من عدم الحياء وكابر عين الشمس • وقالوا أيضا قدر ويتم من طريق وكيع نا أبو بكر الهذلي عن سعيد بن جبير قال : انما قال رسول الله ﷺ لا يقتل مسلم (٢) بكافر ان أهل الجاهلية كانوا يتطالبون (٣) بالدماء فلما جاء الاسلام قال رسول الله ﷺ : لا يقتل رجل من المسلمين بدم أصابه في الجاهلية •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا عجب جداً ، أبو بكر الهذلي كذاب مشهور ثم لو رواه أيوب عن سعيد بن جبير لما كانت فيه شبهة يتعلق بها مخالف للحق لأنه اما رأى ما رأه سعيد بن جبير فهو كسائر الآراء لا يعترض بها على السنن ولا كرامة ، واما سمى ممن لا يدري [من هو] (٤) فهذا أبعد له (٥) من أن يتعلق به ثم لو صح ان رسول الله ﷺ قاله لكان هذا خبرا قائما بنفسه كرضه عليه الصلاة والسلام دماء الجاهلية في حجة الوداع وكان ما في صحيفة على بن أبي طالب خبرا آخر قائما بنفسه لا يحل تخصيصه بذلك الخبر لأنه عمل قاسد بلا برهان ودعوى بلا دليل وضرب للسنن بعضها ببعض كن أباح اكل الخنزير وشرب الخمر بقول الله عز وجل : (وكلوا واشربوا) ولا فرق ، وقالوا أيضا : قد رويتم هذا الخبر من طريق أبي داود السجستاني قال : نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن راشد نا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : لا يقتل مؤمن بكافر فمن قتل متعمدا دفع الى أولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا أخذوا الدية •

(١) وفي نسخة المطلة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يقتل مؤمن (٣) في النسخة رقم ١٤ يتطالبون (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ فهو أبعد

قال أبو محمد رضى الله عنه : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة لا يجوز الاحتجاج بها وهي ملوثة منا كبير ثم لو صححت لما كانت لهم فيها حجة بل كانت تكون حجة لنا عليهم لان فيها ان لا يقتل مؤمن بكافر فهذه قضية صحيحة قائمة بنفسها وهي قولنا ثم فيها حكم من قتل عدوا فلو دخل في هذه القضية المؤمن يقتل الذمى عدا لكانت مخالفة للحكم الذى قبلها وهذا باطل ، فلو صححت لكانت بلا شك في المؤمن يقتل المؤمن عدا لا فيما قد أبطله قبل من أن يقتل مؤمن بكافر ، وقالوا : معناه لا يقتل مؤمن بكافر حربى أو إذا قتل خطأ فكان هذا من أسخف ما أتوا به وكيف يجوز ان يظن هذا ذم مسكه عقل ونحن مندوبون الى قتل الحريين ، وعودون على قتالهم باعظم الاجر أيمن ان يظن من به طباخ (١) أن النبي ﷺ مع هذا الحال وأمره عليه الصلاة والسلام بالجهاد يتكلف أن يخبرنا اننا لا نقتل بالحريين اذا قتلناهم ماشاء الله كان ، وكذلك القول في تأويلهم السخيف أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن لا يقتل مؤمن بكافر إذا قتل خطأ هذا والله يقين الكذب على رسول الله ﷺ الموجب للنار ، وكيف يمكن ان يسع هذا في دماغ من به مسكه عقل أن يكون مذبح الله نبيه عليه الصلاة والسلام الى يوم القيامة قد أمنا أن يقتل منا أحد بألف كافر قتلهم خطأ ثم يتكلف عليه الصلاة والسلام اخبارنا بأن لا يقتل المؤمن بكافر قتل خطأ ثم لا يبين لنا ذلك إلا بكلام يحمل لا يفهم أحد منه هذا المعنى انما يأتي به المتكلفون لنصر الباطل واما رسول الله ﷺ الذى أعطى (٢) جوامع الكلم وأمره ربه تعالى بالبيان لنا فلا رلا كرامة لقد نزهه الله عز وجل عن هذا وابعده عن أن يظن به ذلك مسلم . وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤ عهد في عهده » تقديم وتأخير انما أراد أن يقول لا يقتل مؤمن ولا ذؤ عهد في عهده بكافر ، وقد صرح بلا خلاف وجوب قتل المعاهد بالذمى فصح انما أراد بالكافر الحربى .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا كذب آخر على رسول الله ﷺ موجب لصاحبه ولوج النار والعنة اذ تحكموا في كلامه عليه الصلاة والسلام بلا دليل وليس اذا وجد نص قد قام البرهان بأن فيه تقديمها وتأخيرها وجب أن يحكم في نص آخر بالتقديم والتأخير بلا دليل كما انه اذا وجد نص منسوخ لم يحمل لاحد أن يقول في نص آخر لم يأت

(١) يقال رجل ليس به طباخ أى قوة ولا سمن قال الشاعر :

المال يفتى رجلا لا طباخ لهم * كالليل يفتى أصول الديبدت البالي

(٢) في النسخة رقم ١٤ أوتى

دليل بأنه منسوخ ، هذا منسوخ هذه صفة الكذابين الفساق المفتريين على الله عز وجل وعلى رسوله ﷺ بالكذب ه وقالوا ان الشعبي هو أحد رواة ذلك الخبر (١) وهو يرى قتل المؤمن بالذئب قلنا: هذا لم يصح قط عن الشعبي لأنه لم يروه إلا ابن أبي ليلى وهو شيء الحفظ ، وداد بن يزيد الغافري وهو ساقط ، ثم لو صح ذلك عنه لكان الواجب رفض رأيه وإطراحه والاختيار بروايته لأنه وغيره من الأئمة موثق بهم في أنهم لا يكذبون لفضولهم غير موثق بهم بأنهم لا يخطئون بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد وليس يخطئ أحد في الدين إلا بخالفه نص قرآن أو نص سنة بتأويل منه قصد به الحق فأخطأه ، وقد أفردنا بابا بوضوحنا (٢) في كتابنا الموسوم بالأعراب فيما أخذه الخنفيون من السنن التي خالفها من رواها من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا من إرد ما هو به فهذا ما اعترضوا به قد أوضحنا سقوط أقوالهم فيه

وأما احتجاجهم بخبر ابن المشكدر ، وربيعة عن ابن اليلدان فمرسلان ولا حاجة في مرسل ، فان لجوا قلنا لهم دونكم مرسلنا مثلها ناهي حماد بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن شعيب ه أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم وأنه ينبغي من أرضه إلى غيرها ه وذكر ان عمر بن عبد العزيز قضى بذلك ه وأما قصة عبيد الله بن عمر بن الخطاب وقله الهرمزان وجفينة وبنت أبي ثؤلة فليس في الخبر نص ولا دليل على أن أحدا قال بقتل جفينة فبطل بذلك دعواهم وصح إيهانما طول بدم الهرمزان فقط وكان مسلما ولا خلاف في القود للمسلم من المسلم فلا يجوز أن يقتل في الخبر ما ليس فيه بغير نص ولا إجماع ه وأما احتجاجهم بأنه كما يجب قطع بد المسلم اذا سرق مال ذى فكذلك يجب قتله به قياس فاسد والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القود والقصاص للمسلم من الذمى حق للذمى عندهم له طلبه وله تركه والعفو عنه ، وهذا هو السبيل الذى منع الله عز وجل منا ولم يجعلنا لكافر على مسلم وليس كذلك القطع في السرقة ليس هو من حقوق المسروق منه المال ولا له طلبه دون غيره ولا له العفو عنه انما هو حق لله عز وجل أمر به شاء المسروق منه أو أنى فلا سبيل فيه للذمى على المسلم أصلا ه وأما قولهم اتنا نحمد المسلم اذا قذف الذمى قلنا نعم وكذلك نحمد اذا قذف الحرى ولا فرق لما ذكرنا في القطع في السرقة من انه ليس فلا الأمرين حقا للذمى ولا المقذوف ولا للمسروق منه ولا لما العفو عنه ولا طلبه دون سائر الناس انما الحد في القذف حق الله تعالى أمر به كما هو

الحد في الحر لذي كانت أو لحرى ولا فرق ، فان قالوا : انكم تغرمون المسلم المال اذا وجب للذمي قبله وتأخذونه من المسلم بالسجن والادب اذا امتنع من ادا ما هو قادر عليه قلنا : نعم وليس هذا من القود والقصاص في شيء لان المال المأخوذ بغير حق هو محرم على آخذه كاتنا من كان واذ هو كذلك قائما هو باطل متعاضده وأزلناه عن يده كما تمنعه من قتل الذمي بلا حق ولا فرق ولو قدرنا على تكليفه احياء الذمي الذي قتل لفضلنا ذلك به فاذا لا يقدر على ذلك فلا شيء عليه إلا الادب لتمديه إلى ما حرم الله تعالى عليه فقط كما تؤدبه في غصبه ماله اذا لم يقدر على رده ولا على انصافه فقط وليس كل متعد إلى ما حرم عليه الله عز وجل يلزمه قتل ولا قطع عضو ولا قصاصه وأما احتجاجهم على من قال : اذا قتل ذمي ذميا ثم أسلم القاتل فانقود عليه باق فقد أخطأ هذا القاتل بل قد سقط القود والقصاص عنه لانه قتل مؤمن بكافر . وقد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله ﷺ ثم يمسك عليهم هذه القياسات الفاسدة فيقال لهم كما لا تخمدون أتم المسلم اذا قذف الذمي وتحدون الذمي اذا قذف المسلم فكذلك اتحلوا الذمي بالمسلم ولا يقتلوا المسلم بالذمي ، وهذا أصح قياس يكون لو كان القياس حقا لأنها حرمة وحرمة ومن غرائب القول احتجاج الخنفين في الفرق بين قاتل المستامن فلا يقيده به وبين قاتل الذمي فيقيده به ، فان قالوا : الذمي يحقون الدم بغير وقت والمستامن يحقون الدم بوقت ثم يعود دمه حلالا اذا رجع الى دار الحرب ولا ندرى من أين وجب اسقاط القود بهذا الفرق وكلاهما محرم الدم اذا قتل تحريما مساويا بالتحريم الآخر ، وانما راعى الحكم وقت الجناية الموجبة للحكم لا بعد ذلك ولعل المستامن لا يرجع الى دار الحرب ولعل الذمي ينقض الذمة ويلحق بدار الحرب فيعود دمه حلالا ولا فرق . وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وأما قولنا لادية على المسلم (١) في قتله الذمي عبدا ولا على عاقلة في قتله إياه خطأ ولا كفارة عليه أيضا فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه المسألة من ان الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ إنما هي في المؤمن المقتول خطأ فقط ولم يأت قط نص في إيجاب دية ولا كفارة في قتل الكافر الذمي خطأ ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دما لم وأموالكم عليكم حرام » ولا يجوز على أصول أصحاب القياس أن يقاس الشيء الا على نظيره وليس الكافر نظير المؤمن (٢) ولا مثلا قتياله عليه باطل على أصول القائلين بالقياس . والمانعين منه ، وبالله تعالى

التوفيق هـ وانما أوجبتا الدية في قتل الكافر المسلم خطأ بعموم قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ) الآية فمهم هذا قاتل المؤمن خطأ ولم يخص بذلك مؤمناً من كافرو ولم يأت دليل من قرآن ولا سنة ولا اجماع يخص ذلك فوجب امضاؤها على عمومها ، وأما هذه الآية فلا حاجة لهم فيها أصلاً لأن نصها ان الله تعالى يقول : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأ) الى قوله تعالى : (عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) فصح نص هاتين الآيتين نصاً جلياً لا يمكن أن يتأول فيه شيء أن هذا الحكم انما هو في المؤمن المقتول خطأ فقط ، ثم قال عز وجل : (فان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة) فصح بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها ان في كان من قوله تعالى : (فان كان من قوم) ضمير راجع الى أول مذكور لا يمكن غير ذلك البتة فاذا لا بد من هذا ، والضمير في لغة العرب لا يرجع الا الى أقرب مذكور قبله الا يبرهان يدل على غير ذلك فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور الا المؤمن المقتول خطأ فقط ، فصح بيقين لا اشكال فيه ان مراد الله تعالى بقوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انه مؤمن يقتل خطأ كما قال الحسن . وجابر بن زيد ، وصح ان معنى قول الله تعالى (من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انما هو في قوم اذا كان سكناه فيهم لان رسول الله ﷺ قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم وأن الدية موروثة فقطل يقرن ان يرث الكفار الذين ان عنهم المؤمن هـ والدية في العمد انما وجبت بقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والآثى بالآثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) وبقول رسول الله ﷺ «من قتل له قتيلاً فهو بخير الظرين اما أن يودي وإما أن يقاد» فصح بنص القرآن والسنة انه لادية في العمد الا حيث يكون القود يقينا ، وقد بينا انه لا قود من المسلم للذمي فاذا لا قود له منه فلا دية له عليه اذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قط قرآن ولا سنة والله تعالى التوفيق هـ ناحام نا أبو محمد الباجي ناعبد الله بن يونس نابقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني عن الحسن البصري قال . و اذا قتل المسلم الذمي فليس عليه كفارة هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المهال نا يزيد ابن زريع نا يونس هـ وا بن يزيد عن الحسن انه كا را لا يرى العتق الا في قتل المسلم الذمي وهو قول أبي عياض . وجابر بن زيد ؛ فان شغبوا بما ناه الطلمسكي نا بن مفرج نا الصموت محمد بن أيوب نا البزار نا محمد بن معاوية الزنادي نا أبو داود نا يعقوب بن عبد الله

ابن نجيد حدثني ابي عن ابيه عن عمران بن الحصين قال : « ان رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل فقال رسول الله ﷺ : لو كنت قاتلا موثنا بكافر لقتله فاخرجوا عقله » فان يعقرب واباه وجده بمجهولون

(وأما أدبه وسجته) فالثابت عن رسول الله ﷺ المنع من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات ، ولقوله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » ان استطاع « وقتل الذي يغير حق منكر فواجب تغييره باليد وقال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تناوئوا على الإثم والعدوان) فسجن القاتل منع له من الظلم وتعاون على البر والتقوى وإطلاقة عون له على الإثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق

٢٠٢٢ مسأله وان قتل المسلم أو الذمي بالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشرة على وقيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً عتق رقبة مؤمنة ولا بد فان لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين لا يحول بينهما شهر رمضان ولا يوم فطر ولا يوم أضحي ولا يمرض ولا ياتي يوم حيض ان كانت امرأة وذلك واجب على الذمي الا أنه لا يقدر فحواله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم فان اسلم يوماً ماله من العتق أو الصيام فان لم يسلم حتى مات لقي الله عز وجل وذلك زائد في آثمه وعذابه ولا يصوم عنه وليه ، هذا كله نص القرآن الذي لا يجهله من له في العلم أقل حظ .

وأما كون الدية على عشيرته فلما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة سقطت مينا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان ميراثها لبنها وزوجها وان العقل على عصبتها » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقال الحنفيون . والمالكيون : العقل على أهل الديوان وادعوا ان عمر قضى بذلك وذلك لا يصح ولو صح لما كانت فيه حجة لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ويميز الله تعالى عمر من ان يكون يحل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكماً آخر بغير وحي من الله تعالى وهذا عظيم جدا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فمن لم يكن له من المسلمين خاصة عصبه فمن سهم الغارمين أو من كل مال موقوف لجميع مصالح المسلمين لقول الله عز وجل : (المؤمنون

بعضهم أولياء بعض) ولاحظ في المال المذكور لكافر ذميا كان أو غيره وبالله تعالى التوفيق •

وأما قولنا : لا يحول بين الشهرين برمضان ولا بأضحى ولا بمرض ولا أيام حيض فلان الله عز وجل أمرهما متتابعين وأما إذا جال بينهما شيء مما ذكرنا فليسا متتابعين ولم يخص الله عز وجل حيولة بغير عذر من حيولة بعذر ، وتوخر المرأة صيامها حتى ترتفع حيضتها لأنها لا تقدر على المتابعة قرضها ان توخر حتى تقدر كالمرضى وغيره ولو بدأها في أول شعبان ثم سافر رخصه من كل اجزاء اتمام الشهرين فيه ثم يقضى رمضان كما أمره الله تعالى ، وأما الذي قال كل كافر من جن أو أنس قرض عليهم ترك كل دين والرجوع الى الاسلام والتزام شرائعه لا يقول غير هذا مسلم لأنه بهذا جاء القرآن وعليه حارب رسول الله ﷺ من خالفه ولم يؤمن به ، وبذلك وجب الخلود في النار على من لم يسلم فأد كل كافر فلهذا دين الاسلام ومأمور به لحكمه لازم لهم وشرائعه كذلك الا ان منها ما لا يقبل منهم حتى يسلموا كالصلاة هي فرض على الجنب وغير المتوضئ الا انها لا تقبل منهما إلا حتى يغتسل الجنب ويتوضأ المحدث • وأما قولنا لا يصوم عن الكافر وله بخلاف المسلم يموت وعليه صيام لأنه لا يصوم الولي الا ما لو صامه الميت لأجزأه وليس هذا صفة الكافر وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٢٢ مَسَائِلٌ : ومن قتل مؤمنا عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري انه مسلم فولى المقتول خير ان شاء قتله بمثل أو قتل هو به وليه من ضرب أو طعن أو رمى أو صب من حلق أو تحريق أو تفريق أو شذخ أو إجماعة أو تعطيش أو خنق أو غم أو وطء فرس أو غير ذلك لا تمحاش شيئاً وان شاء عفى عنه أحب القاتل أم كره لا رأى له في ذلك وليس عفواً لولى عن القود وسكوته عن ذكر الدية بذلك مسقط الدية بل هي واجبة لولى وان لم يذكرها الا ان يلفظ بالمفوع عن الدية أيضاً وان شاء عفا عنه بما يتفقان عليه فهي خاصة ان لم يرده القاتل لم يلزمه ويكون لولى القود والدية فان أبى الولي الا أكثر من الدية لم يلزم القاتل أن يزيد على الدية وبرقة فما فوقها •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ليس لولى المقتول الا القود فقط أو العفو ولا تجب له الدية إلا لبرضى القاتل فان أبى الولي الا أكثر من الدية ولو اضعافاً كثيرة فان رضى بذلك القاتل جاز ذلك والا فلا ، صرح هذا القول عن إبراهيم النخعي وعن أبي الزناد وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري . ومالك . وابن شبرمة . والحسن بن حي . وأصحابهم ، وصح قولنا عن ابن عباس روي

من طريق البخارى ناقتية بن سعيد ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) قال: كان في بني اسرائيل القود ولم تكن فيهم الدية قال فالعفو ان يقبل الدية في العمد يطلب بمعروف ويؤدى بإحسان. ومن طريق حماد بن سلمة ناعمر بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الآية المذكورة هو العمد يرضى أهله بالدية اتباع من الطالب بالمعروف وأداء إليه من المطلوب بإحسان، وصح أيضاً عن مجاهد والشمسي. وعن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمالك بن الفضل قاضي صنعاء قال: كتب عمر ابن عبد العزيز في امرأة قتلت رجلاً ان احب الاولياء أن يعفوا عفا وان أحبوا أن يقتلوا قتلوا وان أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوها وأعطوا امرأته ميراثها من الدية. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال يجبر القاتل على إعطاء الدية فان اتفقوا على ثلاث ديات فهو جائز انما اشتروا به صاحبهم وهو قول سعيد بن المسيب. ومحمد ابن سيرين. والأوزاعي. والشافعي. وأبي ثور. وأحمد بن حنبل. وإسحاق. وأبي سليمان. وأصحابهم. وجمهور أصحاب الحديث.

قال أبو محمد رضي الله عنه: فنظرنا فيما احتج به أهل هذا القول فوجدنا قول الله عز وجل: (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) فالضمير في قوله تعالى له وفي من أخيه راجع الى القاتل لا يجوز غير ذلك لأنه هو الذي عفى له من ذنبه في قتل أخيه المسلم. وما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم. هو الفضل بن دكين ناشيان عن يحيى. هو ابن أبي كثير. عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عرف عن أبي هريرة فقد كره حديثنا وفيه. ان رسول الله ﷺ قال: ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين اما يؤدى واما ان يقاد، ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا شريح الكعبي يقول في خبره فمن قتل له بعد مقاتل هذه قاتل فاهله بين خيرتين بين ان يأخذوا العقل وبين ان يقتلوا، فهذا نص جلي لا يحتمل تاويلان الخيار في الدية او القود الى ولي المقتول لا الى القاتل، وقدوافرنا على انه ان عفى واحد من الاولياء فاكثر ان الدية راجبة للباقي احب القاتل ام كرمه كذلك عندهم اذا بطل القود بأى وجه بطل كالاب قتل ابنه أو نحو ذلك فأي فرق بين امتناع القود وهذا وبين امتناعه بعفو الولد، قالوا: ولا يصح خلاف ابن عباس في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ثم نظرنا فيما يشغب به أهل القول الذي ذكرنا ولا فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق

احمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسع بن سليمان بن سليمان بن كثير ناعمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل في رميا او عميا يكون بينهم بحجرا وبسوط او عصي فقتله عقل خطأ ومن قتل عمدا فقتل يديه فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله » وذكر الحديث . ومن طريق ابن وهب أخبرني سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتبط مؤمنا قتلا فهو موديه إلا أن يرضى ولي المقتول » وذكر الحديث وفي آخره « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله والرسول » . وبما ناه احمد ابن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزي عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ كتب في كتابه إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم فمن اغتبط مؤمنا قتل عينا فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول » . وبما رواه من طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يحيى بن سعيد هو القطان عن عوف الاعرابي عن حمزة عن عمرو العاصي عن علقمة بن وائل حدثني وائل بن حجر قال : كنت عند رسول الله ﷺ إذ جئني بقاتل في عنقه النسعة فقال عليه الصلاة والسلام لمولى المقتول : أتعتوه ؟ قال لا قال أناخذ الدية قال لا قال أقتل قال نعم وفي آخر الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال له : « أما أنك ان عفوت عنه فانه يوء بأثمك وأثم صاحبك » قال فعفى عنه ، ومن طريق أبي داود نا محمد بن عوف الطائي نا عبد القدوس بن الحجاج نا يزيد بن عطاء الواسطي عن سماك بن حرب عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ أتني بقاتل فقال له : هل لك من مال تؤدي دية ؟ قال لا قال أفرأيت أن ارسلتك تسأل الناس تجمع دية قال لا قال فمؤ اليك يعطونك دية ؟ قال لا قال لمولى المقتول خذ ثم قال عليه الصلاة والسلام أما انه ان قتلته كان مثله وذكرا في الحديث وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال له وارسله يوء بأثم صاحبك وأثم فيكون من أصحاب النار فارسله . ومن طريق احمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس الفاخوري نا حمزة عن عبد الله بن شاذب عن ثابت البناني عن أنس ابن مالك نا رجل أتني بقاتل وليه إلى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فاني فقال خذ الدية فاني قال : اذهب فاقله فانك مثله » فذكر الحديث وفيه أنه وارسله قالوا فحق حديث ابن عباس وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر بن حزم القود إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وفي حديث وائل بن حجر وأنس الفرق بين العفو وبين أخذ الدية قالوا فلو كانت الدية واجبة بالعفو وان لم يذكرها الولي العامي لاستغنى عليه الصلاة والسلام عن إعادة ذكرها ،

قالوا وفي احد حديثي واثله استشار القاتل في اعطاء الدية فلوانت واجبة عليه ما استشاره
فذلك قالوا: وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال في
الكتاب الذي هو عند ابي وهو عن رسول الله ﷺ كالذي في حديث معمر وهي في
شبه العمدة ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وأربعون خلفة تية تسمية اذا اصطلحوا
في العمدة فهو على ما اصطلحوا عليه قالوا فلم يذكروا في العمدية وقالوا: قال الله عز وجل:
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: « لا يحل مال امرئ
مسلم بغير طيب نفس منه » قالوا فدل هذان النصفان على ان مال القاتل لا يجوز أخذ شيء
منه إلا بطيب نفس منه، وقالوا قال الله عز وجل: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) وقال تعالى: (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به) قالوا: وليس مثل
القتل الا القتل فلا مدخل للدية ههنا الا برضاها معا، وقالوا قال الله عز وجل: (ومن
قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قالوا: فلم يذكروا عز وجل
الا القتل فقط وقالوا: « لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو يكون له
أيضا أخذ الدية بدلا من القصاص، فان قلتم هذا قلنا لم نجد قط حقا للانسان أن يكون له أخذ
بدل منه الا برضى الذي عليه الحق، فان قلتم له اما القصاص واما الدية قلنا: لو كان ذلك
لكان ان عفى عن أحد هم لم يحجز عفو له لأنه لم يجب له بمديعته واما يحجز عفو عنه اذا اختاره
ثم عفى عنه بعد وجوبه له بعينه، وقالوا: قد روى عن عمر بن الخطاب كإرويه من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال: لا يمنع السلطان ولي الدم ان يعفو ان شاء أو يأخذ العقل ان اصطلحوا عليه ولا
يمنعه ان يقتل ان أبي الا القتل بعد أن يحق له القتل في العمدة، واعترضوا في قول الله
عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع) وقالوا: ان الضمير الذي في له وفي من أخيه
راجع الى ولي المقتول لا الى القاتل بمعنى فمن سمح له القاتل بالدية، واعترضوا في خبر أبي
هريرة بأن قالوا: قد رويتم هذا الخبر بعينه بخلاف ذلك اللفظ لكن لما رويتم من
طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن الوليد بن مزيد ارني ابي حدثني الاوزاعي نا يحيى
ابن ابي كثير حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره ان رسول الله
ﷺ قال: « من قتل له قاتل فهو بخير النظرين اما يقاد واما يفادى، و من طريق ابي بكر
ابن ابي شيبة نا الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير أخبرني ابو سلمة بن
عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره في حديث « أن رسول الله ﷺ قال: ومن قتل
له قاتل فهو بخير النظرين اما أن يقتل واما أن يفادى أهل القتل » قالوا فلم يذكر كرية .

وهذا قولنا، واعترضوا في خبر أبي شريح الكعبي بأن قالوا: قد رويتموه كما حدثكم أحد ابن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن أصبغ قال ناعبد الله بن روح نا يزيد بن هارون نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العرجاء السلي عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: ومن أصيب بدم أو خبل أو الخبل الجراح فهو بالخيار في إحدى ثلاث أشياء، أما أن يعفو وأما أن يقتص وأما أن يأخذ العقل، قالوا فلو وجبت الدية بالعفو وإن لم تذكر لما كان لذكره عليه الصلاة والسلام للدية مع ذكره للعفو غيرا بينهما معنى قالوا ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «إما أن يقاد وأما أن يعقل» أن يرضى القتال كما تقول خذ بسلتك كذا وكذا أي يرضى البائع، هذا كل ما هو به قد نقصناه لم ولا حجة لهم في شيء منه على ما ذكر أن شاء الله عز وجل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أما حديث سعيد بن سليمان عن سعيد بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس فلا حجة لهم فيه لأنه باجماع منا ومنهم لم يذكر فيه عفو وإنما ذكر فيه القود فقط، فإن قالوا: قد ذكر العفو في غير هذا المكان قلنا: وقد ذكرت الدية في غير هذا المكان ولا فرق، وزيادة العدل لا يجوز تركها، والخفيفون يخالفون هذا الخبر لأنهم لا يرون القود للولد من الوالد غصه بلا برهان، وكذلك المالكيون لأنهم لا يرون القود للمبد من الحر فخصوه أيضا بلا برهان، وأما حديث ابن أبي ليلى فمرسل ولا حجة في مرسل ثم هو عن محمد بن عبد الرحمن، وهو سيء الحفظ، وأما حديث عمرو بن حزم فساقط لأن سليمان بن داود الذي رواه عن الزهري ضيف الحديث مجهول الحال قاله ابن معين وغيره، ثم لو صح هو وحديث ابن أبي ليلى لكانا حجة لنا لأنهم لا يرون أن يرضى أولياء المقتول ونحن لا نترك هذا بل نقول أنهم ان رضوا بالدية أو بأكثر من الدية فلم رضاهم، وخبر أبي شريح. وأبي هريرة فقيهما زيادة عدل على هذين الخبرين وزيادة عدلين لا يجوز تركها، وكما قضية في خبر عمرو بن حزم المذكور وقد خالفوها بأرائهم كما ذكرنا في كتاب الزكاة وبالله تعالى التوفيق. وأما حديثنا وأثل بن حجر فساقتان، أحدهما من رواية أبي عمرو المايذى وهو مجهول وقد روى عن عرف أيضا عن أبي عمرو الضبي فإن لم يكن ذلك فهو ضعيف، وقد روى هذا الخبر مدلسا ونحن نفيه أن شاء الله عز وجل عليه ثلاثيموه به على جاهل بعلوم الحديث وهو كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن اسماعيل بن إبراهيم نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن عرف الإعرابي عن علقمة بن وائل عن أبيه قال: جيء بالقتال وذكر

الحديث نفسه فاسقط بين عرف وعقمة أباعمر والمذكور ، والثاني من رواية سماك بن حرب وهو يقبل الثقلين ثم لو صحا لكانا حجة لنا عليهم لأن في أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لولي القاتل أتغفو؟ قال لا قال أناخذ الدية؟ قال: لا قال أقتل؟ قال: نعم لجعل رسول الله ﷺ الخيار في العفو أو القود أو أخذ الدية لولي المقتول دون أن يستشير القاتل أو يلتفت إلى رضاه وهذا قولنا لا قولهم ، والآخر أن فيه عليه الصلاة والسلام قال للقاتل ألك مال تؤدى دية؟ قال: لا قال أفرأيت أن أرسلك تسأل الناس تجمع دية؟ قال: لا قال فموايلك يعطونك دية؟ قال لا ٥

قال أبو محمد رضى الله عنه : ومن لا مال له ولا يطمع في أن يجمع له الدية لا الناس ولا مواله الذين لا شيء عليهم من جنايته فلا يجوز تكليفه ما لا يطيقه وأما خبر أنس فاسقاط لأنه من طريق عبد الله بن شوذب وهو مجهول ثم لو صح لكان حجة لنا كما قلنا في خبر وائل لأن فيه تخيير الولي بين أخذ الدية أو القود أو العفو فكيف وهما خبران موضوعان بلا شك لأن فيهما عن رسول الله ﷺ ما لا يمكن أن يقولوه من إيجاب النار على من أخذ حقه الذي أعطاه إياه رسول الله ﷺ ومن أمره عليه الصلاة والسلام إياه قتل من نهأ عن قتله ، فهذا تناقض قد نزه الله عز وجل نبيه ﷺ عنه ٥ وأما قولهم : لو كانت الدية واجبة بالعفو وإن لم يذكر لما كررها عليه الصلاة والسلام فليس كما ظنوا وإنما ذكر عليه الصلاة والسلام عفو مطلقا عاما لا عفو خاصا عن الدم فقط وكذلك قول أن عفا عن الدم وحده خاصة فالدية باقية له وإن عفا عفو عاما عن الدم والدية فذلك له ٥ وأما خبر ابن طاوس عن أبيه فمرسل ولا حجة في مرسل ، ثم هو أعظم حجة على الخفيفين والمالكيين لخلافهم لما فيه ، أما الخفيفيون فالدية عندهم في شبه العمد بخلاف ما فيه لكن أرباعا جداع وحقاق وبنات لبون وبنات مخاض ، وأما المالكيون فلا يرون في شبه العمد شيئا أصلا ، فمن أعجب ممن يحتج بما هو أول مخالف له ويصحح على من لا يصححه ثم ليس فيه إلا كما في العمد ما اصطلاحوا عليه إذا اصطلاحوا ، ونحن نقول بهذا ولا نخالفه ، وأما ذكرهم قول الله عز وجل : (ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب قس منه » فصحيح كل ذلك وهو قولنا وقد قال الله عز وجل : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فإذا أوجب الله تعالى الدية أو رسوله ﷺ فقد وجب أحدهما على رغم اتف الزاعم رضي الذي يؤخذ منه أو كره طابت نفسه أو خبثت كما قلنا ، وقالوا في المساقلة

والزكاة والنفقات الواجبات وغير ذلك، ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذين النصين حيث أوجبوا الدية على عاقلة الصبي، والمجنون، وإن كرهوا ولم تطب أنفسهم ولا رضوا ولا أوجبها الله تعالى قطولا رسوله عليه الصلاة والسلام لكان أولى بهم وهذا هو الأكل للبال بالباطل حقا، وأما قوله عز وجل: (فما قبلوا بمثل ما عوقبتهم به والحرمات قصاص) (وفاعدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فحق كل ذلك، وقوله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وقول رسول الله ﷺ: «أما أن يقاتلوا أم أن يودي» حكم زائد على تلك الآيات وأحكام الله عز وجل وأحكام رسول الله ﷺ كلها حق يضم بعضها إلى بعض ولا يحل خلاف شيء منها ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذه الآيات حيث خافوها من إسقاطهم القود للولد من أبيه وإسقاط القود لمن لم يف من أجل عفو واحد منهم وإسقاط بعضهم القود للعبد من الحر لكان أولى بهم، وأما قوله عز وجل: (قد جملنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) فحقوبه نقول إذا اختار القود فليقتل قاتل ولله ولا يحل له أن يسرف فيقتل غير قاتله وليس ههنا ذكر الدية التي قد ورد حكمها في نص آخر، وأما قولهم: لا يخلوولى المقتول من أن يكون له الفصاص أو أخذ الدية بدلا من الفصاص قالوا: ولم نجد قط حقا لانسان يكون له أخذ بدل منه بغير رضى الذى عليه الحق فهذا يات نسوا فيه أقوالهم الفاسدة إذا قالوا: من كسر قلب فضة لغيره فصاحب القلب يخيّر بين أخذ قلبه كاهو ولا شيء له وإن شاء ضمن قيمته مصوغا غير مكسور من الذهب أحب الكاسر أو أبى، وإذا قالوا من غصب ثوبا لآخر فقطعه قطعما استهلكه به كعرق أو خرق في بعضه فإن صاحب الثوب غير بين أن يأخذ ثوبه وقيمة نقصانه وإن شاء أعطاه للناصب والزمه قيمته صحيحا بخلاف الحكم لو قطعه قيصا وبخلاف القمع إذا طحنه دقيقا. والدقيق إذا خبزه خبزاً. واللحم إذا طبخه أو شواه فلم يروا للتصوب في كل هذا الا قيمة ما غصب منه فقط، وجعلوا القميص والخبز والطبخ والشواء حلالا للناصب بحكم ابليس القمين، فبذه ابدال أوجبوا بآرائهم الفاسدة فرضا من حقوق واجبة بغير رضى الذى ألزموها إياه ولا طيب نفسه، وأما نحن فلأنه ترض على أحكام الله عز وجل وأحكام رسول الله ﷺ بهذه القضايا الخبيثة وبالله تعالى تأييد، وأما قولهم: إن كان له القود أو الدية فلا يجوز عفو عن أحد همل حتى يختاره يقول سخي فبل عفو عن القود جائز وتبقى له الدية إلا أن العفو عنها كما أمر الله عز وجل ورسوله ﷺ كما أنه إذا اختار القود فقد إسقط حقه في الدية وإذا اختار الدية فقد

أسقط حقه في القود وإذا غنى عن القود بقي حكمه في القسم الآخر وهو الدية وبالله تعالى التوفيق * وأما قولهم ان التخيير زيادة في النص ولا يجوز الزيادة في النص الا بما يجوز به النسخ فصحيح والنسخ جائز لما في القرآن بقرآن أو سنة ثابتة بخبر الواحد وهو جائز أيضا للسنة بالقرآن وبخبر ثابت من طريق الثقات أيضا ، فلو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذا القول حيث زادوا على النسخ بالأخبار الواهية لكانت أولى بهم كالوضوء بالنيذ والمسح على الجائر والتدليك في الغسل ، وكما يجاب الديات في كثير من الاعضاء بقياس أو رواية ساقطة أو تقليد بغير نص وبالله تعالى التوفيق * وأما روايتهم ذلك عن عمر بن الخطاب فلا تصح لأنها عن عمر بن عبد العزيز . عن عمر ابن الخطاب ولم يولد عمر رحمه الله تعالى الا بعد موت عمر رضي الله تعالى عنه بنحو سبع وعشرين سنة ، ولو صح لكان الثابت عن ابن عباس خلافا له وأما تعلقهم (١) في قول الله عز وجل : (فن عفى له من أخيه شيء) ان الضمير راجع الى القاتل فدعوى كاذبة ومحال لا يجوز لأنها دعوى بلا دليل وتكلف ظاهر البطلان مع أنه خلاف لقول المالكيين منهم لأن في الآية (فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) فقالوا هم : بل تتبع بضرب مائة سوط وقضى سنة بلا نص أو جب ذلك أصلا ولا رواية عن صاحب ولا يشك ذو فهم ان المعفو له من دية في أخيه هو القاتل وأما ولي المقتول فلم يعف لشيء من أخيه وحتى لو كان معناه ماتوا ولوه بالباطل لكانت مخالفا لأقوالهم لأنه لا يوجب ذلك مراعاة رضى الولي بل كان يكون الخيار حيث نال القاتل فقط وهذا لا يقوله أحد على ظهر الأرض لاهم ولا غيرهم فصح ان تأويلهم في الآية محال باطل ممتنع لا يحل القول به أصلا والحمد لله رب العالمين * وأما اعتراضهم في خبر أبي هريرة بأنه قد روي فيه أيضا أما ان يقاد وأما أن يفادى أهل القتل فصحيح وهو معنى ثالث وبه نقول وهو اتفاقهم كلهم القاتل وأولياء القتل على فداء القاتل بأكثر من الدية ولا يحل ترك شيء مما صح ولا ضرب بعضه ببعض فهذا هو التلاعب بالدين وكيد الاسلام جهارا ونموذ بالله من ذلك ، وليس ترك الصحيح بما في ذلك الخبر من ان يقاد أو يودى من أجل ما قد صح أيضا من ان يقاد أو يفادى بأولى من آخر خالف الحق فترك قوله عليه الصلاة والسلام أن يفادى من أجل قوله أو يودى وكل ذلك باطل ، فصح ان اخذ كل ذلك وضم بعضه الى بعض هو الحق الذي لا يجوز خلافه ، وأما اعتراضهم في خبر أبي شريح برواية سفيان بن أبي العوجاء فسفيان مجهول لا يدرى من هو ، ثم العجب

كله من احتجاجهم بهرم مخالفون مافيه لأن فيه إيجاب القود في الجراح حلقوم لا يرون القود في شيء من الجراح الا في الموضحة وحدها فقط فيا للسلدين في أى باب يقع احتجاج المرء على خصمه بما يخالف وهو يصححه وخصمه لا يصححه ، ثم لو صح لكان حجة لتأجيلهم لأن فيه التخيير للجروح أو لولى المقتول بين القود أو الدية أو العفو دون اشتراط رضى الجاني وهذا عجب آخر ورضى بالتقوية المقتض من قرب ونسأل الله تعالى العافية . وأما قولنا بأن كل ما ذكرنا فهو من قتل عمدا مسلما في دار الحرب وهو يدرى انه مسلم في دار الحرب كما لو فعل ذلك في دار الاسلام ولا فرق فلعوموم نص القرآن والسنة التي أوردنا في ذلك ولم يخص احدى الدارين من الاخرى وما كان ربك نسيا ، وهو قول مالك . والشافعي . وأبي سليمان وجميع أصحابهم وبه نأخذ ، وأما أبو حنيفة فقال : ان قتل مسلم مسلما عمدا في أرض الحرب وكان المقتول غير ساكن في أرض الحرب فلا قود فيه أصلا إنما فيه الدية ، فان كان المسلم المقتول ساكنا في أرض الحرب فعلى قاتله عمدا وهو يدرى انه مسلم الكفارة فقط ولا قود فيه ولا دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولا ندرى من اين اخرج هذا القول السخيف ولا من تقدمه اليه ، والعجب ان المبشرين من الله تعالى بتقليده موهوا في ذلك بما رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن الاعمش عن أبي ظبيان عن أسامة بن زيد قال : بعثنا رسول الله ﷺ فصبحنا الحركات من جهة فادركت رجلا فقال : لا إله الا الله فطعته فوق في نفسي من ذلك فذكرته لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أقال لا إله الا الله وقلته ؟ قلت : يا رسول الله أنا قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ فزال يكررها على حتى تمتعت اني اسلمت يومئذ » . وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد الى بنى جذيمة فدعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا ان يقولوا اسلمنا فجمعوا يقولون : صبا نا صبا نا وجعل خالد فيهم اسرا وقتلوا ودفع الى كل رجل منا أسيرا حتى اذا أصبح يوما (١) أمرنا خالد بن الوليد ان يقتل واحد منا (٢) أسيره فقال ابن عمر : والله لأقتل أسيرى ولا يقتل أحدا من أصحابي أسيره فقدما على رسول الله ﷺ قد ذكر له صنع خالد فقال النبي ﷺ : « اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد » . ومن طريق أبي داود

ناهنا بن السرى نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : بعث رسول الله ﷺ سرية الى خشم فاعتصموا بالسجود فأسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهم بنصف العقل وقال : أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال : لانراى ناراهما (١) .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذه الأحاديث ، هو أما حديث اليان والد حذيفة رضى الله عنهما ففيه زياد بن عبد الله البكائي وليس بالقوى . وأما حديث ملجم بن قدامة وقته عامر بن الاضط - واعطاء النبي ﷺ الدية فيه ومنعه من القود ففيه زياد بن ضمرة وهو مجهول بل انه يصح في حديث ملجم المذكور ماناه حام بن أحمد ناعباس بن أصبح ناعبد الله بن عبد الملك بن ايم ناعبد بن زهير بن حرب نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الاحمر عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن القعقاع عن عبد الله بن أبي حدر قال بعثنا رسول الله ﷺ الى أطم فلقينا عامر بن الاضط - هو أشجى - فباننا بحجة الاسلام فقام اليه الملجم بن جثمة - هو ليث كنانى - فقتله ثم سلبه فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرناه فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تفتنون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فتينوا) .

قال أبو محمد رضى الله عنه : كل هذه الاخبار حجة عليهم لان خالد لم يقتل بنى جذيمة الا متأولا انهم كفار ، ولم يعرف ان قولهم : صبا نا اسلام صحيح ، وكذلك اسامة بلا شك وحسبك مرجعته رسول الله ﷺ في ذلك ، وقوله : انما قالها من خوف السلاح وهو والله الثقة الصادق (٢) الذى ثبت انه لم يقل الا ما في نفسه ؛ وكذلك السرية التى أسرعت بالقتل فى خشم وهم معتصمون بالسجود واذ هم متأولون فهم قاتلوا خطأ بلا شك فسط القود ، ثم نظرنا فيهم فوجدناهم ظلم في دار الحرب في قوم عدو (٣) لنا ففقطت الدية بنص القرآن ولم يبق الا الكفارة فلا بد من أحد أمرين ضرورة اما أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بها فسكت الراوى

(١) يقال تراعى القوم اذا رأى بعضهم بعضا ، والمعنى أنه يلزم المسلم ويجب عليهم ان يباعد منزله عن منزل المشرك لا يرى نار شركه (٢) فى النسخة رقم ١٤ التقي الصادق (٣) فى النسخة رقم ١٦ فى دار عدو

عن ذلك ، واما ان الآية التي فيها (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير
 رقة) لم تكن نزلت بعد فلا شيء عليهم الا الاستغفار والدعاء الى الله عز وجل فقط ،
 فان قيل : كيف يقول متأولوا ورسول الله ﷺ يبرأ الى الله تعالى من فعله؟ قلنا : نعم
 قد برعه رسول الله ﷺ من كل خطأ خالف الحق ونحن نبرأ الى الله عز وجل منه
 وان كان فاعله مأجورا مجرا واحدا ولم يبرأ رسول الله ﷺ من خالده قط انما يرى
 من فعله وهكذا نقول نبرأ الى الله عز وجل من كل تأويل أخطأ فيه المتأول ولا نبرأ
 من المتأول ولو يرى عليه الصلاة والسلام من خالده لما أمره بعدها فصح قولنا والحمد
 لله رب العالمين ، فان قيل : فإوجه اعطاء رسول الله ﷺ ختم انصف الدية؟ قلنا :
 فعل ذلك فضلا وصلة واستتلا فاعلى الاسلام فقط ولو وجبت لهم دية لما منعهم عليه
 الصلاة والسلام منها وبررة فما فوقها فلما بطل احتجاج الخيفين لقولهم الخبيث بهذه
 الاخبار في اسقاط القود والدية عن تعدد قتل مسلم يدري انه مسلم وان كان
 ساكنا في أرض الحرب وفي اسقاطهم القود فقط عن التعدد قتل المسلم في عسكر
 المسلمين في دار الحرب اذ قد صح انها كلها قتل خطأ لا قتل عمد فظهر فساد قولهم
 ييقين ، فان قيل : فقد يرى عليه الصلاة والسلام من كل مسلم سكن بين أهل دار
 الحرب قلنا : لو كان هذا ميحا لتعد قتل بطل قولكم في ايجاب الكفارة في ذلك
 وانما معناه انه جان على نفسه بذلك فان قتله من لا يدري انه مسلم فلا قود ولا دية
 انما فيه الكفارة فقط بنص القرآن ثم زادوا ضللا فاحتجوا في ذلك بحج ساقط
 موضوع ان النبي ﷺ قال : لا تقطع الايدي في السفر ، فكان هذا عجا لانهم أول
 مخالف لهذا الخبر فيقطعون الايدي في السفر فلا ندري من أين وقع لهم تخصيص
 دار الحرب بذلك؟ ثم لو صح لهم ذلك لكان اسقاطهم القود والدية أو القود فقط
 على ترك قطع الايدي هو سا ظاهرا وقد أعاد الله رسوله عليه الصلاة والسلام من
 أن يريد النهي عن القود والدية في قتل نفس المسلم عمدا في أرض الحرب فيدع ذكر
 ذلك ويقتصر على النهي عن قطع الايدي في السفر هذا لا يضيفه الى رسول الله ﷺ
 الا كذاب ملعون متعمد للكذب عليه عليه الصلاة والسلام *

قال أبو محمد رضى الله عنه : وأما قولنا يقتل قاتل العمد بأى شيء قتل به
 فانه قد اختلف الناس في كل ذلك فقالت طائفة كما قلنا كما رويناه من طريق أبي بكر
 ابن أبي شيبة ناهض - هو ابن غياث - عن أشعث عن الشعبي قال : قال علي بن أبي
 طالب العمد كله قود ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الرحيم عن أشعث عن

الشعبي . والحسن . وابن سيرين . وعمر بن دينار قالوا كلهم : العمد قود • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول : اذا مثل بالرجل ثم قتله فانه يمثل به ثم يقتل • ومن طريق حماد بن سلمة عن اياس بن معاوية قال : كل شيء يقتله فانه يقاد به نحو الحجر العظيم والخشب العظيمة التي تقتل • ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة انه حدثه ان ابنا لصيب أخذ ابنا لحاطب بن أبي بلتعة فضربه بخشب معه حتى ظن انه قد قتله فذكر الحديث وانه مات منها وأن الصبي دفع الى ولي حاطب فضربه بعضا معه في الرأس حتى تطايرت شؤون رأسه فمات ، وعروة ابن الزبير جالس لا يتكبره ، كان اسم الصبي الحسن بن عثمان وكان اسم الحاطبي يزيد بن المغيرة • ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناسلمان بن حرب ناحد بن سلمة عن أبي رجاء قال : قال قتادة ان قتل بحجر قتل بحجروان قتل بخشبة قتل بخشبة وهو قول ابان بن عثمان . وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم • ومن طريق حماد بن سلمة ان اخي سعد ميمون بن مهران أن يهوديا قتله مسلم بفر فكتب ميمون في ذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب اليه عمر يأمره بدفعه الى أم اليهودى فدفعه اليها فقتلته بفر • وبه يأخذ مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وابن المنذر . وأصحابهم . وغيرهم ، وقال مالك : إن قتله بحجر أو عصي أو بالار أو بالتغريق قتل بمثل ذلك يكرر عليه أبدا حتى يموت ، وقال الشافعي : ان ضربه بحجر حتى مات ضربه بحجر أبدا حتى يموت وان حبسه بلا طعام ولا شراب حتى يموت حبس مثل تلك المدة حتى يموت فان لم يمت قتل بالسيف ، وهكذا ان غرقه وهكذا ان ألقاه من مهواة عالية ، فان قطع يديه ورجليه فمات قطع يدا القاطع ورجلاه فان مات والاقتل بالسيف • قال أبو محمد رضى الله عنه : ان لم يمت ترك كما هو حتى يموت لا يعطم ولا يمتحن ، وكذلك ان قتله جوعا أو عطشا جوع وعطش حتى يموت ولا بد ولا تراعى المدة أصلا ، وقال ابن شبرمة : ان غمسه في الماء حتى يموت غمسه فيه حتى يموت وان قتله ضربا ضربته مثل ضربه لأكثر من ذلك ، وقد كانوا يكرهون المثلة ويقولون : السيف يجزئ • من ذلك كله •

قال أبو محمد رضى الله عنه : بل اضربه حتى يموت ، وقالت طائفة : لا يقتل في كل ذلك الا بالسيف كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه قال : لا قود إلا بخديعة • ومن طريق وكيع ناسفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قتل بخشبة أو بالشيء قال : السيف محل ذلك • ومن طريق

شعبة عن المغيرة عن ابراهيم لا قود الا بالسيف * ومن طريق ابى بكر بن أبى شيبة ناوكيع عن محمد بن قيس عن الشعبي لا قود الا بمجدبة ، وروى نحو هذا عن سفيان ، وقال أبو حنيفة : وأصحابه : بأى شئ قتله ما يوجب القود فلا يقاد الا بالسيف ، وهو قول أبى سليمان *

قال أبو محمد رضى الله عنه : ظاهر ما روينا عن الحسن . والشعبي إيجاب القود بالسيف والرمح والسكين والمطرقة فنظرنا فيما احتجبت به الطائفة الأولى فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (والحرقات قصاص فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وبقوله عز وجل : (وجزاء سيئة سيئة مثله) وبقوله تعالى : (وإن عاقبتهم فمأقوا بمثل ما عاقبتهم) وبقوله عز وجل : (ولمن اتصروا مد ظله فاولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون فى الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم) وبقوله عز وجل : (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وبقوله تعالى : (ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) قالوا : فكللام الله تعالى كما أوردنا موجب ان الترض فى القصاص فى القتل فإدونه إنما هو بمثل ما اعتدى به وأنه لا يحل تعدى ذلك إلى غير ما اعتدى به قالوا : فمن قتل بالسيف من قتل متعديا بغير السيف فقاتله بالم يقاتل به متعد ظالم بنص القرآن عاص لله عز وجل فيما أمر به ، واحتجوا أيضا بما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » قالوا : فمن قتل أحدا بغير السيف ظلما عامدا فبشرة غير أثمان (١) محرمة على المستفيد وغيره اذ قد صح تحريمها ، ولم يأت نص ولا إجماع بإباحتها وإنما حل من بشرة القاتل ومن التعدى عليه مثل ما اتتهك هو من بشرة غيره ومثل ما تعدى عليه به فقط ومن خالف هذا فهو كمن أتى من قُتلت عيناه ظلما بأن يمدح هو اشراف اذنى فاقى عينيه ولا فرق ، ومن طريق مسلم ناهدا بن خالد ناهما نافتادة عن أنس بن مالك أن جارية قد وُجدت رأسها قد رضى بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا لها يهوديا فأولأت برأسها فاخذ اليهودى فأقر فامر النبي ﷺ أن ترض رأسه بين الحجارة (٢) ، ورواه أيضا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس ومعه عن أيوب السخيتاني عن أبى قلابة عن أنس * ومن طريق مسلم نا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبى شيبة واللفظ له نا ابن علية عن الحجاج ابن أبى عثمان نا أبو رجاء مولى أبى قلابة حدثنى أنس بن مالك أن نفرا من عكل ثمانية قدموا

(١) فى النسخة رقم ١٤ فبشرة عقى القاتل (٢) فى النسخة رقم ١٤ يرض رأسه بالحجارة

على رسول الله ﷺ فابعوه على الاسلام فاستوخوا الارض وسقمت اجسامهم فقال لهم رسول الله ﷺ : « ألا تخرجون مع راعينا في ابله قصيون من ابوالها وابانها؟ فقالوا بلى فخرجوا فثروا من ابوالها وابانها فصحوا فقتلوا الراعي وطرّدوا الابل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فادركوا لحيهم فامرهم بقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم ثم بذوا في الشمس حتى ماتوا » قال مسلم : حدثني الفضل بن سهل الاعرج مروزي نايجي بن غيلان نايزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال : انما سمل رسول الله ﷺ أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاء ، فهذا حكم رسول الله ﷺ وأمره الذي لا يسع أحدا الخروج عنه ، ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة ناعبد الرحمن بن سليمان نا اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ والعمد قود الا ان يغفوا ولي المقتول . ومن طريق البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - ناشيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين اما أن يودي واما أن يقاد » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : القود في لغة العرب المقارضة بمثل ما ابتدأ به لاخلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد والعين بالعين والاذن بالاذن والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قودا فقد صح بقينا أن رسول الله ﷺ اذا أمرنا بالقود فانه انما أمرنا بأن يعمل بالمتعدى في القتل فادونه مثل ما عمل هو سواء سواء ، هذا أمر تقتضيه الشريعة واللغة ولا بد ، ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الاخرى فوجدناهم يقولون على ما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن أشعث وعمر بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود الا بالسيف » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا مرسل ولا يحمل الاخذ بمزمل ، وقالوا : الخبران عن أنس في الذين قتلوا الرعاء وفي الذي رضح رأس الجارية فانما كانا اذا كانت المثلة مباحة ثم نسخها بتحريم المثلة ، ويدل على ذلك أن في رواية أبوب عن أبي قلابة عن أنس لذلك الخبر « أن رسول الله ﷺ أمر بأن يرحم حتى يموت فرجم حتى مات » . قالوا : والرحم قد لا يصيب الرأس فقد قتل بغير ما قتل هو بها الجارية وقد رويتم من طريق أبي داود نا محمد بن المنثي نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن الحسن عن الصباح بن عمران - هو البرجمي - انه سمع سمرة بن جندب : وعمران يقولان : كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة . وروينا نحوه أيضا . من

طريق الحسن عن أبي برزة . وأبي بكرة . وأنس بن مالك . ومقل بن يسار كلهم عن رسول الله ﷺ قالوا : ماسمعتاه عليه الصلاة والسلام قط خطبنا الا وهو يأمر بالصدقة وينهى عن المثلة ، نأحد بن عمر العذري نأحد بن علي بن الحسن الكسائي ناعلي بن غيلان الحرائي أنا المفضل بن محمد ناعلي بن زياد ثنا ابو قرعة عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن علي عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه أو رجع عن دينه فاقتلوه ولا تعذبوا بمذاب الله أحدا يعني بالنار » ونهى عليه الصلاة والسلام عن المثلة قالوا : والنهى عن المثلة ثابت من طرق قالوا : وقد روينم من طريق البخاري . ناموسي بن اسماعيل ناهمام عن قتادة عن أنس فذكر حديث الذين قتلوا الرعاء وقد أوردناه آنفا قال قتادة : لحدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل نزول الحدود .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لم نخالههم قط في أن المثلة لا تحل لكن قلنا : انه لا مثله إلا ما حرم الله عز وجل وأما ما أمر به عز وجل وليس مثله ليت شعري ما الفرق عند هؤلاء القوم ، بين من قتل عامدا ظالما بالحجارة فقتل هو كذلك فقالوا هذه مثله وبين من زنا وهو محصن فقتل بالحجارة فقالوا : ليس هو مثله إلا ان يستحي ذودين من هذا الكلام الظاهر فساد ه فان قالوا : ان الله عز وجل أمر بالرجم في الزنا والاحصان ، ورجم رسول الله ﷺ قلنا : والله سبحانه وتعالى أمر بالاعتداء على المعتدى بمثل ما اعتدى به وبالمعاقبة بمثل ما عوقب به ظالما ، وقتل رسول الله ﷺ بالشدخ بالحجر من قتل ظالما كذلك ، فهل من فرق ؟ وليت شعري على ما يبعد الناس أيكون مثله أعظم من قطع اليد والرجل من خلاف وقوء العينين وجذع الاق والاذنين وبرد الأسنان وقطع الشفتين وهم موافقون لنا على ان كل ذلك واجب ان يفعل بمن فعله بغيره ظالما فلو ترسوا التحكم لكان أولى ، ولقد قالوا : ان من قطع الطريق قطع يده ورجله من خلاف فان قطع بعد ذلك الطريق لم تقطع يده الثانية ولا رجله ونظن انهم يقولون انه من قطع يد آخر ورجله انه تقطع يده ورجله ، فان قالوا ذلك لاح تناقضهم وان لم يقولوه زادوا في الباطل ومنع الحق . وأما قول ابن سيرين كان ذلك قبل نزول الحدود خطأ وكلام من لم يحضر تلك المشاهد ولا ذكر انه أخبره من شهدا فهو لا شيء ، وحديث أنس الذي موهوا به لم يسمع رسول الله ﷺ قط بخطب الانبي عن المثلة أعظم حجة عليهم في كذبهم انه ناسخ لقوله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء لان أنسا صحب رسول الله ﷺ

ولازمه خادما له من حين قدم عليه السلام المدينة الى حين موته ﷺ فصح بقينا قطعا بلا شك انه سمع انس خطبته عليه الصلاة والسلام ونهيه عن المثلة قبل فعله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء فبطل ضرورة أن يكون المتقدم ناسخا للتأخر وبالله ان ضرب العنق بالسيف لأعظم مثله ولقد شاهدناه فرأيناه منظرًا وحشا وكأته جسد بأربعة أفتخاد فظهر فساد احتجاجهم بالمثلة وصح ان كل ما أمر به عليه الصلاة والسلام فليس هو مثله إنما المثلة من فعل مانها الله تعالى عنه متعديا ولا مزيد ، وأما قولهم ان في رواية أيوب « ان رسول الله ﷺ أمر به فرجم بالحجارة حتى مات ، فلا شك ولا خلاف في ان تلك الروايات كلها هي في قصة واحدة في مقام واحد في انسان واحد ققول أيوب عن أبي قلابه عن أنس فأمر به فرجم حتى مات ، وقول شعبة عن هشام ابن زيد عن أنس فأمر به فرض : أنه بين حجرين . وقول همام عن قتادة عن أنس فأمر رسول الله ﷺ ان ترض رأسه بين الحجارة أخبار عن عمل واحد واذ رضى رأسه بين حجرين فقد رضى بالحجارة وقد رجم رأسه حتى مات فبطل تعلقهم باختلاف الفاظ الرواة إذ كلها معنى واحد والله تعالى الخد وكلمهم ثقة وإنما هذا تمل في مخالفة رسول الله ﷺ بالبطل . واحتجوا أيضا بما روى من طريق أبي داود نا مسلم بن ابراهيم نا شعبة ، عن خالد الحذاء عن أبي قلابه عن أبي الاشعث عن شداد بن أوس قال : خصلتان سمعتهما من رسول الله ﷺ : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء . فاذا قتلتم فاحسنوا القتله واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا صحيح وغاية الاحسان في القتله هو أن يقتله بمثل ما قتل هو وهذا هو عين العدل والانصاف والحرمان قصاص ، وما من ضرب بالسيف عنق من قتل آخر خنقا أو تغريقا أو شد خافا أحسن القتله بل انه أسوأها أخذ الاساءة إذ خالف ما أمر الله عز وجل به وتعدي حدوده وعاقب بغير ما عوقب به عليه والافسكه قتل وما الايقاف لضرب العنق بالسيف بأهون من الغم والحق وقد لا يموت من عدة ضربات واحدة بعد أخرى هذا أمر قد شاهدناه ونسأل الله العافية ، فعاد هذا الخبر حجة عليهم . واحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود نا أبو داود الطيالسي نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس انه كان معه فقال له : « نهى رسول الله ﷺ عن أن تصبر البهائم » . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا من طريف ما موهوا به متى خالفناهم في ان العيث بالبهائم وبغير البهائم لا يحل انما بهم ان موهوا أنهم يحتجون وم لا يأتون الا بما نوهوا عنه وأما بالبطل نعم صبر البهائم لا يحل الا حيث أمر الله تعالى به من الذبح والنحر والرى فبما ندر بالنبل والرماح وارسال الكلاب وسباع الطير عليها فهذا كله حلال حسن

باجماع منا ومنهم وكذلك لا يحل العيب بابن آدم فاذا عيث هو ظالما اقتص منه بمثل فعله وكان حقا وعدلا ، والعجب كله ان ضرب العنق صبر بلا شك والصلب أشنع الصبر وهم يرون كل ذلك فلو راجعوا الحق لكان أولى بهم ، وهكذا القول فيما هو با بهما رويناه من طريق عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال أبو أيوب الانصاري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر . وذكروا ماروينا من طريق أبي داود ناسعيد بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحذامي عن أبي الزناد جدتي محمد بن حمزة الاسلمى عن أبيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية وقال : ان وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما بالنار ثم ناداني فرجعت اليه فقال : ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يعذب بالنار الا الرب النار » . ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا قتيبة بن سعيد ان الليث بن سعد حدثهم عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا صحيح ولا يحل ان يحرق أحد بالنار ابتداء حتى اذا فعل المرء من ذلك ما حرمه الله تعالى عليه وجب القصاص عليه بمثل ما فعل كما أمر الله عز وجل . وذكروا ماروينا من طريق شعبة عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا » . ومن طريق مسلم نا أبو كامل نا أبو عوانة عن أبي بشير عن سعيد بن جبير قال : « مر ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال ابن عمر : لعن الله من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا »

قال أبو محمد رضي الله عنه : ونحن نقول : لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا الا حيث أمر الله تعالى به من القصاص فمن استحق لعنة الله لفعله ذلك والاعتداء عليه بمثل ما اعتدى هو به وهم يوافقونا فيرى العدو بالنبل والمجانيق واتخاذهم غرضا وهذا خارج عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا القول فيما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يقتل شيء من الدواب صبرا وقد علمنا أن نحر الابل وذبح الحيوان والقتل بالسيف في القصاص كل ذلك قتل صبر وكل ذلك خارج عن قتل الصبر المنهى عنه وهكذا سائر وجوه القصاص التي أمر الله تعالى به ولا فرق • وذكروا ماروينا من طريق أبي داود نا زياد بن أيوب نا هشيم عن سمالك عن ابراهيم عن هنيء بن نورية عن علقمة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

• اعف الناس قتلة أهل الايمان ، •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا وإن لم يصح لفظه فإن فيه منى بن نيرة وهو مجهول فعنه صحيح ولا أعف قتلة من قتل كما أمره الله عز وجل فاعتدى بمثل ما اعتدى المقتص منه على وليه ظلما وما عفى قط في قتلة من ضرب عتق من لم يضرب عتق وليه بل هو معتد ظالم فاعل ما لم يحبه الله تعالى قط • وهو هو أيضا بما رويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا حجاج بن المنهال نا صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان التهدي عن أبي هريرة • ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة رضى الله عنه حين استشهد فذكر كلاما وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : والله مع ذلك لأمثلن بسبعين منهم مكانك فزل جبريل صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعد بخواتيم سورة النحل (وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لو صح ولم يكن من طريق صالح المري . ويحيى الخاني وأمثالها لكان حجة لنا عليهم لأن فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر أن يعاقب بمثل ما عوقب به وهذه باحة التمثيل بمن مثل بحمزة رضى الله عنه فآماناه الله عز وجل عن أن يمثل بسبعين منهم لم يمثلوا بحمزة وهذا قولنا لا قولهم •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهو ما نخبه ساقط موضوع ، وهو ما روى من طريق أسد بن موسى عن سليمان بن حيان عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر وأن النبي ﷺ أمر أن يستأنب بالجرأح سنة ، وأسد ضعيف ، ويحيى بن أبي أنيسة كذاب ، ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يرون الاستئنا بالجرأح سنة فكيف يستحل مسلم أو من له حياء أن يحتج بشيء هو أول مبطل له ، وأول من لا يرى العمل بما فيه • وبحديث من طريق ابن المبارك عن عتبة بن سعيد عن الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ : « لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ » •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا باطل لأن عتبة هذا مجهول وليس هو عتبة ابن سعيد بن العاصي لأن ابن المبارك لم يدركه بل قد صح عن النبي ﷺ خلاف هذا • كما نا أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي عن أيوب السخيتي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : إن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأثنى النبي ﷺ يستفيد فقبل له حتى تبرأ فأبى وعجل فاستقاد فعتت رجله وبرئت رجل المستقاد منه فأثنى النبي ﷺ فقبل له : ليس لك شيء أنك آيت ، فصح أن تعجل القود أو تأخيرها إلى المحنى عليه ، فهذا ما هو به من

الأخباره واحتجوا من طريق النظر بأن قالوا : وجدنا من قطع يد آخر خطأ أنه انبرى.
فلهذه الديوان مات فله دية النفس ويسقط حكم اليد فوجب أن يكون العمد كذلك
قياسا على الخطأ •

قال أبو محمد رضى الله عنه : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين
الباطل لأن القياس عند القائلين به لا يجوز إلا على نظيره لا على خلافه وضده والعمد
ضد الخطأ فلا يجوز أن يقاس عليه عند من يقول بالقياس فكيف والقياس كله باطل •
وقالوا : يلزمكم أن رمى انسان آخر بسهم فقتله أن ترموه بسهم فإن لم يمت فبآخر ثم بآخر
وكذلك ان اجافه أن يوالى عليه بالجوائف حتى يموت وهذا أكثر ما فعل، وهذا لا يجوز
قلنا : هذا تمويه فاسد وكلام محال بل يطعن بسهم مثله في الموضوع الذى صادف فيه
سهمه ظلما حتى يموت، وكذلك يخاف بجائفة موقن انه يموت منها ولا فرق ثم نكس
عليهم هذا السؤال فنقول لهم : ان ضرب بالسيف في عنقه فلم يقطع أو قطع قليلا فاعيد
عليه مراراً وهذا أشد مما قلتم وأمكن فهو امر مشاهد يقع كثير أجداء، وقالوا : أرأيتم
أن استدره بالأوتار فقلنا يستدره بثلمها وما ذلك على الله بعزيز، فقالوا : فان نكحه حتى
يموت قلنا يستدره بوتر حتى يموت لأن المثل محرم عليه وبالله تعالى التوفيق •

﴿باب من الكلام في شبه العمد : وهو عمد الخطأ﴾

قال أبو محمد رضى الله عنه : وقد ذكرناه قبل ولم نوضح فساد الأخبار التي
موهوها وتناقض الطوائف الثلاث المالكيين والحنيفيين والشافعيين فيها فوجب أن
نستدرك ذلك كما فعلنا في سائر المسائل وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : شغب الحنيفيون والشافعيون القائلون بعمد الخطأ بما روينا
من طريق شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان
ابن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خطأ إلا السيف وفي
كل خطأ أرش » •

قال أبو محمد رضى الله عنه : جابر الجعفي كذاب وأول من شهد عليه بالكذب
أبو خيفة ثم لم يبال بذلك أصحابه فاحتجوا بروايته حيث اشتبهوا، ثم العجب كله أن
الحنيفيين والشافعيين مخالفون لهذا الخبر عاصون له فالشافعيون يرون القود في العمد بكل
ما يمكن أن يمت من مثله، والحنيفيون يرون القود على من ذبح بليطة القصب وعلى من
أحرق بالنار وعلى من خنق ثلاث مرات فصاعداً، وكل هذا ليس فيه قتل بالسيف فمن

أصل من يحتاج بما هو أول مخالف له ، وأما المالكيون فانهم احتجوا بخلاف السنة الثابتة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس جالسا آخر صلاة صلاحها بأصحابه رضي الله عنهم برواية جابر الجعفي الكذاب المذكور المرسله أيضا ولا يؤمن أحد بمدى جالسا ، وأوه حيثند حجة لازمة ترد به رواية أهل المدينة الثقات المسندة وآخر عمله عليه الصلاة والسلام اذا وافق رأى مالك ثم لم يكبر عليهم تكذيب جابر وروايته اذا خالف رأى مالك فأى دين يبقى مع هذا ، وهل هذا إلا اتباع الهوى ولا مزيد ؟

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روى هذا الخبر أيضا من طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل بيلة وترك حديثه بأخرة عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عقبة بن مكرم عن يونس بن بكير عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن إبراهيم ابن بنت النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير عن رسول الله ﷺ : « كل شئ خطأ إلا السيف وكل خطأ أرس » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : عبد الباقي لاشيء : وقيس بن الربيع ضعهفه ابن معين وعفان . ووكيع ، وترك حديثه القطان . وعبد الرحمن بن مهدي وهو بعد عن إبراهيم ابن بنت النعمان الذي لا يدري أحد من هؤلاء واحتجوا أيضا بما روياه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن اسماعيل بن مسلم عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « العمد قود اليد إلا أن يغفو ولي المقتول » وفيه فإما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغفل في أسنان الأبل ، وروياه أيضا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عماره عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ « من قتل في ميار ما بحجر أو ضربا بعصى أو سوط فعليه عقل الخطأ ومن قتل اعتباطا فهو قود » ، ومن طريق ابن الأعرابي عن عبد الرزاق قال ابن الأعرابي : لعله عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتاب جاء به الوحي إلى رسول الله ﷺ فيه قتل العمية دية الخطأ الحجر والسوط والعصى ما لم يحمل سلاحا ، وروياه من طريق أحد ابن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسم بن سليمان فاسلم بن كثير ناعمر بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ « من قتل في عيا أو رميا يكون بينهم بحجر أو بسوط أو بعصى فعقله عقل خطأ ومن قتل عمدا قود يديه » ، ومن طريق أحمد بن شعيب ناعمر بن محمد بن كثير فاسلم بن كثير ناعمر بن شعيب

دينار عن طلوس عن ابن عباس رفعه بنحوه ، وما رويناه من طريق البرار نا محمد بن مسكين نا بكر بن مضر عن عمرو بن دينار قال : قال طلوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من قتل في عمية بحجر أو عصى فهو خطأ عقله عقل خطأ ومن قتل عمداً فهو قود » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : كل هذا لاحجة لهم فيه ، أما الخبر الذى صدرنا به من طريق ابن أبي شيبة ففيه إسماعيل بن مسلم وهو مخزومى مكى ضعيف ثم لو صح لكانوا كلهم مخالفين له ، أما الخيفيون فإن فى هذا الخبر ما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغلط فى أسنان الأبل وهم يقولون من رمى بسهم أو رمح فقيه القود ولم يخص فى هذا الباب رميا من رمى بل فرق بين الرمي المطلق والرمي بالحجر والضربة بالعصى فصح أنه الرمي بالرمح والسهم وهم لا يقولون ذلك وكذلك خالفه الشافعيون أيضا فى الرمي من كل ما يمت من مثله ، والمالكيون مخالفون له جملة ، وأما خبر عبد الرزاق أما الأول فقيه الحسن بن عمار وهو مالك وأما الثانى فرسل ثم أنه لو صحا جميعا لكانوا أيضا قد خالفوهما لأن فيهما أن عقله عقل الخطأ ولا يرى هذا أحد منهم ، أما الخيفيون والشافعيون فيغلطون فيه الدية فى الأبل بخلاف عقل الخطأ ، وأما المالكيون فيرون فيه القود ، وأما خبر إسماعيل بن كثير وبكر بن مضر فصحيحان وبهما قول وهما خلاف قولهم لأن فيهما أن من قتل فى عمية أو عيا فهو خطأ عقله عقل خطأ فهذا قيل لا يعرف قائله . وإذا هو كذلك فليس فيه إلا الدية وديته دية قتل الخطأ ، وفيهما من قتل عمداً فهو قود فلم يخص عليه الصلاة والسلام سيفا من غيره ولا حديدة من غيرها بل أوجب فيه القود بمثل ما أصاب يده وهو قولنا لا قودهم وبالله تعالى التوفيق . وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ « شبه العمد مغلط ولا يقتل صاحبه » وذلك أن يزو الشيطان (١) بين الناس فيكون رميا فى عياء عن غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل لاحجة فيه وجميع الطوائف نقضت أصولها فيه ، أما الخيفيون فاقحموا فيه من عمد قتل مسلم بالحق أو بالفرق أو بشدخ رأسه (٢) بحجر فيه قطار وليس هذا بما فسر فى هذا الخبر فى شيء ؛ وأما

(١) فى النسخة رقم ١٦ « أن ينزل السلطان » وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وقوله عياء تأنيب الأعمى يريد بها الجلالة والجلالة وقوله من غير ضغينة أى حقد ولا عداوة

المالكين فهم يقولون : المرسل كالمستد وهذا مرسل قد تركوه ، والشافعيون لا يرون الاخذ بالمرسل وأخفوا هنا بمرسل ، وبما رويناه من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا محمد بن بكار بن بلال أرنا محمد بن راشد عن سلمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ : « قال عقل شبه العمد مغلف مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه » قال محمد بن يحيى بن فارس : وزاد نا خليل عن ابن راشد في هذا الخبر باسناده وذلك مثل ان ينزو الشيطان بين الناس فيكون دما في عيائه في غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذه صحيفة مرسل لا يجوز الاحتجاج بها ، ثم انهم كلهم قد خالفوا ما في هذا الخبر ، أما أبو حنيفة وأصحابه فيقحمون في هذا القسم خلاف ما في الخبر لأنهم يجعلون من قتل في ضغينة وحمل سلاح قتل بممود حديد عمدا قصدا حكمه حكم من ذكر في هذا الخبر وهو خلافة جهارا ولم يدخل الشافعيون فيه من قتل في عياقدا بما قد مات من مثله من عصا ونحوها وخالفه المالكيون جملة ، وموهوا أيضا بما رويناه من طريق شعبة عن أيوب السخيتي سمعت القاسم ابن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال : « قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط والعصا مائة من الابل أربعون منها في بطونها وأولادها »

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا خبر مدلس سقط منه بين القاسم بن ربيعة وبين عبد الله بن عمر رجلا رويناه من طريق احمد بن شعيب أنا يحيى بن حبيب ابن عربي نا حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ فذكر فيه هذا الخبر بعينه ، وعقبة بن أوس مجهول لا يدري من هو ، ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبد الله بن عمرو . وقد رويناه أيضا عن القاسم بن ربيعة بخلاف هذا نا حامد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا احمد بن زهير بن حرب ثنى ابى ثنا ابن عليه عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : « خطب رسول الله ﷺ يوم فتح مكة فقال : الا ان قتل خطأ العمد » قال خالد أوقال قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط والعصا منها أربعون في بطونها وأولادها .

قال أبو محمد رضى الله عنه : يعقوب بن أوس مجهول لا صحبة له نا رويناه هذا الخبر نفسه من طريق احمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود — هو الجحدري —

نا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر هذا الخبر نفسه ، وقد رويناه أيضا من طريق أسقط من هذه كما رويناه من طريق حماد بن سلمة . وسفيان بن عيينة قال حماد أرتأى ابن زيد بن جدعان عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن عمرو - هو ابن العاصي - أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح فقال : ه ألا إن دية العمد الخطأ بالسوط والعصاة مغلظة مائة من الأبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها ، وقال سفيان نا ابن جدعان سمعه من القاسم بن ربيعة عن ابن عمرو فذكره ، وابن جدعان هذا هو علي بن زيد ضعيف جدا ، ويعقوب السدوسي مجهول ولم يأت القاسم بن ربيعة ابن عمرو قط فسقط جملة والحمد لله رب العالمين ، ومع ذلك فإن الطوائف الثلاث نقضت فيه أصولها ؛ أما الحنفيون حاشى محمد بن الحسن فلا يرون دية عبد الخطأ إلا خمسا وعشرين بنت مخاض . وخمسا وعشرين بنت لبون . وخمسا وعشرين حقا (١) وخمسا وعشرين جذعة بخلاف ما في هذا الخبر ، وأما المالكيون فخالفوه كله ، وأما الشافعيون فلا يرون ذلك في العصا التي يمات من مثل ضربتها ولا في الضرب بالسوط عمدا حتى يموت بل يرون في هذا القود خلافا لهذا الخبر مع أنهم لا يقولون إلا بالسند من رواية المشهورين ، وليس هذا الخبر من هذا النمط ، وشغبوا بنجر المهذلين المشهور الثابت لما فيه بأن أحدهما ضربت الأخرى بحجر . وفي بعض الروايات بعمود فسطاط فأتت هي وجنينها فجعل رسول الله ﷺ الفرق والدية على عاقلة الضاربة ثم اختلفوا فرقتين فقال أبو حنيفة ومن قلده : في هذا الخبر يان أن من قتل آخر بعصا يمات من مثلها أو بحجر يمات منه فلا قود ولكنه عمد خطأ على العاقلة . وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأصحابه : في هذا الخبر يان أن من مات بما لا يمات من مثله قضيه الدية على العاقلة ه

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول من قال إن ذلك العمود والحجر كانا مما لا يمات من مثله فقول ظاهر الفساد لأن عمود فسطاط لا يمكن البتة أن يكون مما لا يمات من الضرب في الشر بمثله فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين وأما القائلون بأن في هذا الخبر دليلا على أن العمود والحجر الذين يمات من مثلهما لا قود فيهما وإن تعمد الضرب بهما في الشر لكن فيهما الدية على العاقلة فهذا ظن فائد منهم يبين ذلك ما رويناه من طريق أبي داود ، وأحمد بن شعيب قال أبو داود ه نا محمد بن

مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار انه سمع طاوسا عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سال عن قضية النبي ﷺ في ذلك فقام حمل بن مالك بن النابتة فقال : كنت بين امرأتين فضربت احدهما الاخرى بمسطع فقتلها وجنيتها قضى رسول الله ﷺ في جنيتها بغرة وان تقتل ؛ وقال احمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي ناحجاج - هو ابن محمد عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار سمع طاوسا يحدث عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب فذكر مثله سواء - واه الا انه قال قضى رسول الله ﷺ في جنيتها بغرة وان تقتل بها ، فهذا اسناد في غاية الصحة فقالوا : قد صح ان رسول الله ﷺ جعل دية المضروبة على عاقلة القاتلة ولا يجوز هذا فيه القود قلنا : وقد صح انه عليه الصلاة والسلام أمر في ذلك بالقود ، وكل أماره حق ولا يجوز ترك شيء منها شيء بل الغرض الجمع بين جميعها ووجه ذلك ين وهو انه عليه الصلاة والسلام حكم في ذلك بحكم العمد اذ حكم بالقود ثم حكم فيه بحكم قتل الخطأ اذ حكم بالدية على العاقلة فلا يجوز ان يكون هذا الا بانه أخبر عليه الصلاة والسلام بانها ضربتها فقتلها فحكم بالقود على ظاهر الامر ثم صح ان ضربها لما كان خطأ عن غير قصد فرجع عليه الصلاة والسلام الى الحكم بما يحكم به في قتل الخطأ اذ لا يحل أن يحمل حكمه عليه الصلاة والسلام إلا على الحق الذي لا يقتضي ما حكم عليه الصلاة والسلام فيه غير ما حكم به ، وقد ادعى قوم ان ابن جريج أخطأ فيه ، وقالوا : قد روى سفيان بن عيينة هذا الخبر عن عمرو بن دينار فلم يذكر فيه ما ذكر ابن جريج قتلنا : بل المخطيء من خطأ الأئمة برأيه اتفاسد وإذ لم يرو ابن عيينة ما روى ابن جريج فكان ماذا ابن جريج أجل من ابن عيينة وكلاهما جليل وابن جريج زاد على ابن عيينة ما لم يعرفه ابن عيينة وزيادة العدل لا يحل ردها ، وقد أتى قوم بما يملأ الفم فقالوا : حل بن النابتة لا يحتج بروايته قتلنا : هذا حكم البليس ترد رواية حمل رضى الله عنه وهو صاحب ثابت الصحة وقد أخذ عنه عمر أمير المؤمنين وكل من بحضرته من الصحابة رضى الله عن جميعهم ، ويؤخذ بتخليط أبي حنيفة الذي لا يساوى الاشتغال به وحسبنا الله ونعم الوكيل وقالوا قد قال شبه العمد طائفة من الصحابة رضى الله عنهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وهو أيضا قول الجمهور من الفقهاء بعد الصحابة رضى الله عنهم كالنخعي والشعبي وعطاء وطاوس

ومسروق، والحكم بن عتيبة . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . وابن المسيب . وقادة .
والزهرى . وأبى الزناد . وحامد بن أبى سلمان ، وهو أيضا قول جمهور الفقهاء كسفيان
الثورى . وابن شبرمة . وعثمان بن أبى حمزة . والحسن بن حمز . والأوزاعي . وأبى حنيفة .
والشافعى وأصحابهما .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لاجبة فى أحد دون (١) رسول الله ﷺ
ولا يصح فى ذلك شيء عن أحد من الصحابة (٢) رضى الله عنهم إلا عن على بن أبى
طالب وعن زيد بن ثابت أما الرواية عن عمر بن الخطاب فمقطعة لأنها من طريق
سفيان الثورى عن ابن أبى نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال فى شبه العمد ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه ، وأما عن عثمان فأنها
من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب أن عثمان بن عفان قال فى شبه العمد أربعون جذعة خلفه إلى بازل عامها
وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وعثمان بن مطر ضعيف ، وأما عن على فأنها من طريق
وكيع عن سفيان الثورى عن أبى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن على قال شبه العمد
الضربة بالخشبة أو القذعة بالحجر العظيم * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان
الثورى عن أبى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن على قال فى شبه العمد الضرب
بالخشبة والحجر الضخم ثلاث حقائق وثلاث جذاع وثلاث ما بين ثنية إلى بازل عامها ،
وأما عن زيد بن ثابت فمن طريق وكيع ناسبا على بن أبى خالد عن الشعبي قال : قال زيد
ابن ثابت فى شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل
عامها كلها خلفه . وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن أبى
إسحق الشيبانى عن الشعبي عن زيد بن ثابت ، وقد صح أيضا عن زيد بن ثابت غير هذا
لكن مثل ما روينا عن عثمان كما نأخذ من سعيد بن نبات ناعباس بن أصبغ نأخذ من
قاسم بن محمد نأخذ من عبد السلام الحشني نأخذ من المثني نأخذ من عبد الله الأنصارى
القاضي نأخذ من سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت أنه قال
فى دية المخلطة : أربعون جذعة خلفه وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وأما الرواية
عن أبى موسى الأشعرى فمقطعة عنه لأنها من طريق ابن وهب عن سفيان الثورى عن
المغيرة بن مقسم ، وسليمان - هو أبو إسحاق الشيبانى - كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى
الأشعرى قال : دية شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى

بازل عامها كلها خلفه والشعبي لم يدرك أبا موسى بعقله واما ابن مسعود فرويناها عنه
من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن ابن مسعود انه قال : العمدة
السلح وشبه العمدة الحجر والعصا قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن أبي
ليلى ان ابن مسعود قال : شبه العمدة الحجر والعصا والسوط والدفعة وكل شيء عمدته
به فيه التغليظ ، والخطأ أن يرى شيئا فيخطيء به ومن طريق وكيع وسعيد بن منصور
قال وكيع : نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، وقال سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن
منصور بن المعتمر عن النخعي ثم اتفق الشعبي . والنخعي ان ابن مسعود قال في دية شبه العمدة
أرباعا خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات مخاض
وخمس وعشرون بنات لبون هـ

قال أبو محمد رضي الله عنه : ولم يولد الشعبي . والنخعي . وابن أبي ليلى .
وعبد الكريم إلا بعد موت ابن مسعوده وأما التابعون فروى عن النخعي والشعبي
رواية ساقطة فيها الحجاج بن ارطاة مثل قول علي في دية شبه العمدة : وقد صح عن عطاء
والزهري مثل القول الذي روينا عن عمر بن الخطاب . وأبي موسى . وأحد قولي
زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن طاوس . وعطاء . والحسن البصري عن الزهري مثل
القول الذي ذكرنا عن عثمان وأحد قولي زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن أبي الزناد من
طريق ابن وهب عن يونس بن عبيد عنه فيمن عمد بأخر لا عبا معه أو ضربه بسوط
أو عصا أو لا كرهه أو رماه لا عبا فهذا هو شبه العمدة في الدية مغالطة أرباعا كالذي
روينا آخفا عن ابن مسعود سواء سواء ، هذا كل ما نعلمه جاء عن الصحابة والتابعين في دية
شبه العمدة عن الصحابة في صفة شبه العمدة وجاء عن التابعين في صفة شبه العمدة ما نذكره
ان شاء الله تعالى . صح عن ابراهيم شبه العمدة كل شيء يعمد به بغير حديدة لكن بالحجر
والخشبة ولا يكون إلا في النفس ، وقد صح عن ابراهيم خلاف هذا على ما نذكره
بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، وأما الحكم بن عتيبة فروينا عنه من طريق ساقطة في رجل
ضرب آخر ضربتين بعمه فمات قال : دية مغالطة هو صح عن الحكم بن عتيبة من طريق شعبة
عنه ان أعاد عليه الضرب بالعصا فمات فلا قود في ذلك . وصح عن عطاء العمدة السلح
كذلك بلغنا وشبه العمدة الحجر والعصا سواء في ذلك النفس وما دون النفس ما علمنا
غير ذلك ولو أن رجلا كسر أسنان آخر بحجر أو فقا عينه بعمد فانه لا يقاد منه . قال
ابن جريج وأنا أقول بل يقاد منه لانه عمد وليس كمن شج آخر بحجر لا يريد قتله فمات
من ذلك ، وصح عن عطاء الدفعة يستقيد بها الرجل غيره ليس هذا شبه العمدة ، وصح

عن طاوس العمدة السلاح ، وصح عن ابنه عبدالله بن طاوس من تعمد فضخ رأس آخر بحجر هذا عمد ، وروينا عن سعيد بن المسيب من طريق عبد الرزاق عن ابى بكر بن عبدالله عن عمرو بن سليم مولا من المسيب قال العمدة الحديدية ولو بارة فما فوقها من السلاح ، وروينا عن مسروق من طريق لاخير فيها ليس العمدة إلا بحديدة ، وصح عن عمر بن عبد العزيز من دمع آخر بحجر أفيد منه فان رماه بالحجر فلا قود ، وصح عن قتادة شبه العمدة الضرب بالخشبة الضخمة والحجر العظيم ، والخطأ أن يرى انسانا فيصيب غيره أو يرمى شيئا فيخطئ به . وصح عن الحسن البصرى لا يقاد من ضارب إلا أن يضرب بحديدة ، وفي الخطأ شبه العمدة مغلظة ، وصح عن حماد ابن أبى سليمان من خنق آخر حتى يموت فهو خطأ ، ومن ضرب آخر ببصا فأعاد عليه الضرب بها فمات فعليه القود ، روى كل ذلك عنه شعبة ، والذي وعدنا أن نذكره عن ابراهيم . والشعبي فروينا عن الشعبي من طريق لا تصح من خنق آخر فلم يقطع عنه حتى يموت أفيد منه فلو رفع عنه ثم مات فدية مغلظة ، وروى عنه إذا أعاد عليه الضرب بالحجر والعصا فهو قود ، وصح عن ابراهيم إذا خنقه حتى يموت أو ضربه بخشبة حتى يموت أفيد به فان تعمد ضربه بحجر ففيه القود

قال ابو محمد رضى الله عنه : وهذا قولنا وأما فقهاء الامصار فان ابن شبرمة قال: الدية في شبه العمدة في مال الجاني فان لم يف ماله بها فعلى العاقلة وقال الاوزاعي: كذلك وفسر شبه العمدة انه ان يضرب آخر ببصا اوسط ضربة واحدة فيموت قال فان ثنى عليه فمات مكانه فهو قود ، وقال الحسن بن حى مثل ذلك الا انه قال: ان ثنى عليه فلم يمت مكانه فهو شبه العمدة ، والدية في ذلك على العاقلة ، وقال سفيان الثوري : العمدة ما كان بسلاح وفيه القود في النفس فا دونها وشبه العمدة هو ان يضربه ببصا أو شوط ضربة واحدة فيموت . أو يحد عودا أو عظما فيجرح به بطن آخر فهذا لا قود فيه وليس فيما دون النفس عنده شبه عمد ، وقال ابو حنيفة : لا قود الا فيما قتل بحديدة بقطع او بليطة قصب أو أخرقه في النار حتى مات ، ولو خنقه حتى يموت فلا قود في ذلك الا ان يخنق الناس مرارا فيقاد منه فلو شذخ رأسه عمدا بحجر عظيم حتى يموت أو غرقه في ماء بعيد القعر في نهر أو بحر أو بئر أو بركة حتى مات أو ضربه بخشبة ضخمة ابدا حتى مات أو فتح فيه كرها ورمى في حلقه سما قاتلا فمات فلا قود عليه في شيء من ذلك وانما فيه الدية كدية العمدة كما روينا عن ابن مسعود . وأبى الزناد

على المأقلة وفي ماله الكفارة كقتل الخطأ قال : فلو هدم عليه هدماً فمات عامداً لذلك فلا شيء عليه إلا أن تقوم بينة بأنه كان حياً حين الهدم ففيه حيثئذ الدية والكفارة ونرى قوله كذلك فيمن طمس عليه يتناحى مات جوعاً وجهداً .

قال أبو محمد رضي الله عنه : قول أبي حنيفة من تأمله علم أنه مخالف لكل خير روى في ذلك ولقول كل من ذكرنا إلا الرواية الساقطة عن ابن مسعود ما نعلم أحداً وافق أباحنيفة على ذلك إلا أبا الزناد وخالفه في صفة شبه العمد وما نعلم مصيبة ولا فضيحة على الإسلام أشد من لم ير (١) القود فيمن يقتل المسلمين بالصخر والغريق والشدخ بالحجارة ثم لا قود عليه ولا غرامة بل تكلف الديات في ذلك عاقلته مع عظيم تناقضه إذ لم ير عمد الخطأ إلا في النفس ولم يره فيها دونها فإن قال : لم ترد الأخبار إلا في النفس قلنا : قد خالفها كلها فيما فيها كما بينا قبل وفساد تقسيمه الذي لا خفاء به ولم ير في ذلك تغليظاً إلا في أسنان الأبل خاصة لافي الدنانير ولا في الدراهم فإن قياسه الذي يحرم به ويحل له القرآن والسنة ، ورأى عثمان البتي الدية في ذلك في مال الجاني ولم ير هو - يعني البتي - وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن شيعة العمد إلا من ضرب بما لا يمت من مثله ، وأما ما مات من مثله ففيه عندهم القود وهو قول الشافعي ، والدية عندهم في شبه العمد كما رويناهم آخفاً عن عمر ابن الخطاب . وأبي موسى الأشعري . وزيد بن ثابت . وعطاء . وطاوس . والحسن . والزهرى ، ومن روى عنه نحو قولنا جماعة كما رويناه من طريق أبي بكر ابن أبي شيعة عن شريك بن عبد الله عن زيد بن جبير عن جريرة بن حميل عن أبيه قال قال عمر ابن الخطاب : يعمد أحدكم إلى أخيه فيضربه بمثل آكلة اللحم لا أوتى برجل فعل ذلك فقتل الاقذته به ، وروينا أيضاً عنه أنه أقاد من رجل جذ شعر آخر جذاً شديداً فورم عنقه فمات من يومه . ومن طريق معمر عن سماك بن الفضل أن عمر ابن عبد العزيز أقاد من رجل خنق صيلاً حتى مات ، وصح عن عبيد بن عمير القود من قتل بحجر أو عصا وهو قول ربيعة . ومالك . وعبد العزيز بن أبي سلمة . وأبي سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما المالكيون فقد تناقضوا مهناً لأن المرسل عندهم كالسند وخالفوا مهناً المراسيل وجمهور الصحابة وغيرهم ، وأما قولنا : أن أبي الولي إلا أكثر من الدية لم يلزم القتال ذلك الابتراض منه مع الولي والا فلا فلائه

لم يوجب ذلك للولي قرآن ولا سنة وإنما ألزمتنا القاتل ذلك إذا رضى به هو والولي فلاثر الصحيح الذي ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام: «أو يفادى»، فهذا فعل من فاعلين فهو لازم بتراضيهما.

٢٠٢٣ مسألة: والدية في العمد والخطأ مائة من الإبل فإن عدمت قيمتها لو وجدت في موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الإبل بالغة ما بلغت وهي في الخطأ على عاقلة القاتل، وأما في العمد فهي في مال القاتل وحده وهي في كل ذلك حالة العمد والخطأ سواء لأجل في شيء منها فمن لم يكن له مال ولا عاقلة فهي في سهم الغارمين في الصدقات وكذلك من لم يعرف قاتله والدية في العمد والخطأ أخماس ولا بد عشرون بنت مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة لا تكون البتة من غير الإبل الحاضرة والبادية سواء فلو تطوع الغارم بأن يعطيها كلها أانا نحسن وكذلك إذا أعطاها أرباعاً لا أكثر، وأما قولنا ان الدية في العمد والخطأ مائة من الإبل فله قول الله عز وجل: (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) والخبر الثابت الذي قد أوردناه قبل من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من قتل له قتيلاً فأمه بين خيرتين إيماناً يفادى وإما أن يأخذ العقل» من طريق أبي هريرة. وأبي شريح الكعبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصيح وجوب الدية في العمد والخطأ ولا يمكن البتة أن يعلم معنى ما أمر الله عز وجل به ورسوله عليه الصلاة والسلام إلا من بيان القرآن أو السنة قال الله عز وجل: (لثمن للناس ما نزل إليهم) وليست لفظة العقل والدية من الألفاظ التي لها مقدار محدود في اللغة أو جنس محدود في اللغة أو أمد محدود في اللغة فوجب الرجوع في كل ذلك إلى النص فطلبنا ذلك فوجدنا الخبر الثابت المشهور الذي روينا به من طريق مسلم نا محمد ابن عبد الله بن نمير نا أبي ناسع بن عبيد نا بشير بن يسار نا أنصاري عن سهل بن أبي حنيفة نا أنصاري أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خير ففترقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً وساق الحديث، وفيه «فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة» ومن طريق مالك بن أنس قال: حدثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محبة فأتى عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو قعير فأتى يهود فقال: أتم والله قتلتموه قالوا: والله ما قتلناه فذكر الخبر، وفي آخره: «أن رسول الله ﷺ قال: أما أن يدوا صاحبكم وإما أن

يؤذونوا بحرب قد كر كلاما وفي آخره « فوداه رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار فقد ركضتني منها ناقة حمراء » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فصح أن الدية مائة من الابل ، وهذا حكم منه عليه الصلاة والسلام في دية حضري ادعى على حضريين لا في بدوى فبطل أن تكون الدية من غير الابل ، وايضا قد صرح الاجماع متيقن على ان الدية تكون من الابل واختلفوا في هل تكون من غير ذلك والشرعة لا يحل اخذها باختلاف لانص فيه ، فان قيل فواجه اعطائه ﷺ الدية في هذا الخبر من ابل الصدقة ولم يدعى القتل إلا على يهود قلنا : وجه ذلك بين لاخفاءه ، وهو أن عبد الله بن سهل رضى الله عنه قد صح قتله بلا شك ثم لا شك في انه قتل عمدا او خطأ لابد من احدهما والدية واجبة في الخطأ بكل حال بنص القرآن وواجبة في العمدة اذا بطل القود لما قدمنا من ان لوليه القود وقد بطل او الدية وهى ممكنة والقود هنا قد بطل لأنه لا يعرف قاتله فصحت الدية فيه بكل حال ، ثم لابد ضرورة من ان يكون قاتله مسلما او غير مسلم ، ولنا على يقين من ان قاتله غير مسلم والناس كلهم محمولون على الاسلام حتى يصح من احد منهم كفر لقول الله عز وجل : (واقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها) ولقوله عز وجل : (واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) ولقول رسول الله ﷺ الثابت عنه : « كل مولود يولد على الفطرة على هذه الفطرة حتى يكون ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويشركانه ، وللخبر الثابت عن عياض بن حمار المجاشعي عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى انه قال : « خلقت عبادى كلهم حنفاء فاجتالهم (١) الشياطين عن دينهم » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده في كتاب الجهاد وغيره ، فالواجب ان يحمل قاتل عبد الله على الاسلام ولا بد حتى يوقن خلافه ثم ان كان قاتل عبد الله قتل خطأ فالدية على عاقلته وان كان قتل عمدا فالدية في ماله فهو غارم او عاقلته وحق الغارمين في الصدقات بنص القرآن ، قال الله عز وجل : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) فصح بهذا ما قلناه يقيناه ومن روى عنه ان الدية في الابل كقولنا ولم يرو عنه غير ذلك فطاعة كما روينا من طريق

(١) و يجمع في أولها أى استخفهم فجاءوا معهم في الضلال ، وفي النسخة رقم ١٤ فاجتالهم الشياطين بالخاء المعجمة ويؤيد ما هنا ما يلي في النهاية لابن الاثير

وكيع نا اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن زيد بن ثابت . وعلى بن ابي طالب :
وعبد الله بن مسعود قالوا كلهم في الدية مائة من الإبل * ومن طريق عبد الرزاق عن
معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال في الدية مائة بعير أو قيمة ذلك من عسره *
قال ابو محمد رضى الله عنه ، يعنى من عسره في وجود الإبل * ومن طريق عبد
الرزاق نا ابن جريج انا ابن طاوس عن أبيه انه كان يقول على الناس اجمعين اهل القرية
واهل البادية مائة من الإبل فمن لم يكن عنده ابل فعلى اهل الورق الورق وعلى اهل
البحر البحر وعلى اهل الغنم الغنم وعلى اهل البزلبز يعطون من اى صنف كان بقيمة
الإبل ما كانت ان ارتفعت او انخفضت قيمتها يومئذ فمن اتقى بالإبل من الناس فهو
حق المعقول له الإبل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ان عطاء بن أبي رباح
قال له : كانت الدية الإبل حتى كان عمر قال ابن جريج فقلت له فان شاء القروى
أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة أو ألفي شاة فقال عطاء : ان شاء أعطى الإبل ولم يعط
ذبا هذا هو الامر الاول لا يتعاقل أهل القرى من الماشية غير الإبل هو علقهم على
عهد رسول الله ﷺ فهذا عطاء لم يأخذة شاة عمر وقد عرفه أراى انه رأى منه فقط لم يمهضه
الا على من رضىه لنفسه فقط * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المنهال
نا يزيد بن زريع نا شعبة عن قتادة قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الدية مائة بعير
قيمة كل بعير مائة درهم فذه صفة منه للإبل * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المنثى نا عبد الرحمن
ابن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كان يقضى
بالإبل في الدية يقوم كل بعير عشرين ومائة درهم *

قال ابو محمد رضى الله عنه : فذه صفة منه للإبل وهو قول الشافعي الذي ثبت
عليه وهو قول المزني . وابن المنذر . وأبي سليمان . وجميع اصحابنا ، وخالف ذلك قوم
فقال طائفة : الدية على اهل الإبل الإبل وعلى اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق
الورق ولم يروا ان تكون الدية من غير هذه الاصناف ، ثم اختلف هؤلاء فقالت
طائفة : هي على اهل الورق اثنا عشر الف درهم ، وقالت طائفة : بل عشرة آلاف
درهم وانفقت الطائفتان على انها على اهل الذهب الف دينار ، وقالت طائفة : الدية
على اهل الإبل من الإبل وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق الورق وعلى
اهل البحر مائتا بقرة وعلى اهل الغنم ألفا شاة وعلى اهل الحلال ألفا حلة ولا تكون
الدية الا من هذه الاصناف ، وقالت طائفة : بمثل ذلك وزادوا ان الدية على اهل

الطعام من الطعام فاما الذين قالوا على أهل الذهب الف دينار فروينا من طريق اسماعيل ابن اسحاق نا ابن أبي أويس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه في كتاب السبعة انهم كانوا يقولون الدية على أهل الذهب الف دينار . ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد قال: قال مطر الوراق ثبتت الدية في الابل والذئير والدرهم وسقطت في البقر *

قال أبو محمد - رضي الله عنه : وقول السبعة مقصور على ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه مالك . فمن العار والممت على أصحابه ان يحتجوا برواية كان من قلدوه دينهم أول من أسقط روايته وأشار الى تكذيبه ، وأما قول مطر فمضى غاية السقوط ليت شعري ما الذي أثبت الدية في الذئير والدرهم وأسقطها من البقر ان هذا لعجب وهو قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك . والليث ، وأما اختلافهم في مقدار الدية من الورق فطائفة قالت : انها اثنا عشر ألف درهم ، رويانا ذلك من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة وروينا أيضا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه انه قال ذلك ، وصح عن عروة بن الزبير . والحسن البصري ، وهو قول مالك . واحمد . واسحاق (واما الذين قالوا) : عشرة آلاف درهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة وأصحابه . وأبي ثور صاحب الشافعي وقالت طائفة : بل هي ثمانية آلاف درهم على ما نورد بعد هذا ان شاء الله عز وجل . واما الذين قالوا : ان الدية أيضا تكون من البقر والغنم والحلل فكنا رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الدية من البقر ما تبقرة كان يقال على أهل البقر البقر وعلى أهل الناء الناء ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقادة قالا جميعا : الدية من البقر ما تبا بقره قال قتادة : النية فصاعدا قال قتادة على أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق وعلى أهل الغنم الغنم وعلى أهل البز الحلل ، وهذا اسناد في غاية الصحة عن الزهري . وقادة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن مكحول في الدية ما تبا بقره . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار سمعت طلوسا يقول : دية الحمير في ثلاثمائة حلة من حلل الثلاث ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء البدوي صاحب البقر والشاء أنه أن يعطى ابلا ان شاء وان كره المتبع ؟ فقال المعقول له هو حقه له ماشية العاقل تاتمة ما كانت لا تصرف الى غيرها ان شاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : على أهل الابل الابل وعلى أهل البقر

البقر وعلى أهل الغنم الغنم وعلى أهل الحلال الحلال . ومن طريق وكيع نا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي يعطى أهل المال المال وأهل الابل الابل وأهل الغنم الغنم في البعير الذكر خمس عشرة شاة وفي الناقة عشرون شاة . ومن طريق وكيع نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : كنا نأخذ عن البقر خمس شياه وعن الجوزور عشر شياه ، وعن قال تكون الدية من الابل ومن الذهب ومن الفضة ومن الغنم ومن البقر ومن الحلال الحسن البصري وهو قول سفيان الثوري . وأبى يوسف . ومحمد بن الحسن .

قال أبو محمد رضى الله عنه : أما من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط ولم يرهما في بقر ولا غنم ولا حلال فانهم شغبوا في ذلك بأن قالوا : قد أجمعوا على أن الدية تكون من الذهب والفضة فصحب هذا أنها توقف وإنها ليست أبداً إذا لو كانت أبداً لوجب أن تراعى قيمة الابل فتزيد وتنقص ولم يجمعوا على أن الدية تكون من بقر أو من غنم أو حلال ولم تجب أن تكون دية إلا ما أجمعوا عليه .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا كذب بحت وما أجمعوا قط على أن الدية لا تكون من فضة ولا من ذهب ولا من غير الابل ، وقد ذكرنا قول على . وزيد . وابن مسعود . وطاوس . وعطاء ، وقولنا إن الدناير والدرهم في ذلك إنما تكون بقيمة الابل زادت أو نقصت ، وقول الشافعي وغيره في ذلك ، وقد ذكرنا اختلاف قيمة الابل في قول عمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي فبطل بذلك دعواهم الكاذبة على جميع الأمة في دعواهم أنهم أجمعوا بل الحق في هذا أن يقال : لما صح الإجماع المتيقن والنص الثابت أن الدية تكون من الابل واختلفوا فيما عدا ذلك وجب أن لا تكون الدية إلا ما أجمعوا عليه فقط ، وموهوا أيضاً بأن قالوا : لما كانت الدية من الابل ثم نقلت إلى الذهب والفضة على سبيل التقويم وكانت القيمة المعهودة لا تكون إلا من الذهب والفضة وجب أن لا تكون الدية إلا من الذهب والفضة . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا الباطل الثاني يكذب باطلهم الذى موهوا قبل هذا به لأن هنالك راموا أن يجعلوا الذهب والفضة في الدية توقفاً لا بدلاً بقيمة وهما أقروا أنها بدل بقيمة فلواستحي هؤلاء القوم من المجاهرة بالتخليط في نصر الباطل لكان خيراً لهم ، ثم نقول لهم اذ قد أقررتم أنها بدل بقيمة فهي على قدر ارتفاع القيمة وانخفاضها ولا ندرى أى شيء اتفقوا عليه في البدل والتقويم : موهوا أيضاً بأن قالوا لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمر ولا من المروض وجب أن لا تكون أيضاً من البقر ولا من الغنم ولا من الثياب .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم انعكس عليهم قياسهم الفاسد فقول لهم : لما صح عندكم أن الدية تكون من غير الأبل ووجب أن تكون من كل شيء إلا مما اتفقتم على أن لا تكون منه، وإيضاف أن الأبل حيوان تجب فيه الزكاة وقد صح أن الدية تكون منها فوجب أن يقاس عليها البقر والغنم لأنهما حيوان يركى، والحق من هذا هو أنه لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمار ولا من العروض ووجب أيضا أن لا تكون من الذهب ولا من الفضة ولا من معدن ما جاء به النص والاتفاق، والعجب أن الخفيفين يقولون : إن ضعيف الأثر أولى من القياس وهنا قضوا هذا الأصل الذي صححه وشغب المالكيون منهم بآثار نذكرها إن شاء الله تعالى، وهي أثر رويته من طريق يزيد بن الحباب العملي أن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم. **قال أبو محمد** رضي الله عنه : محمد بن مسلم الطائفي ساقط لا يحتج بحديثه، ومنها أثر رويته من طريق أحمد بن شعيب أن محمد بن ميمون ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة سمعت مرة يقول عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ قضى بآثني عشر ألف درهم » - يعني في الدية.

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا لاجبة فيه لأن قوله في الخبر المذكور - يعني في الدية ليس من كلام رسول الله ﷺ ولا في الخبر يان أنه من قول ابن عباس فاقطع بأنه قوله حكم بالظن والظن أكذب الحديث فإن كان من قول من دون ابن عباس فلا حجة فيه، وقد بقضى عليه الصلاة والسلام بآثني عشر ألفا في دين أو فدية بتراضي الغارم والمقتضى له فإن ليس في هذا الخبر يان أنه قضاء منه عليه الصلاة والسلام بأن الدية اثنا عشر ألف درهم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه، والقول على رسول الله ﷺ بالظن أكذب عليه، وهذا يوجب النار ونعوذ بالله مما أدى إليها؛ والذي رواه مشاهير أصحاب بن عينة عنه في هذا الخبر فأنما هو عن عكرمة لم يذكر فيه ابن عباس كما رويته من طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : قل مولی لبي عدی بن كعب رجلا من الأنصار فقضى النبي ﷺ في دينه بآثني عشر ألفا، والمرسل لا تقوم به حجة. وذكروا أيضا ما رويته من طريق الأوزاعي عن عمرو بن سعيد عن يزيد الرقاشي عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من بعد صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس أحب إلي من أن أعطي ثمانية من ولد اسماعيل دية كل واحد منهم اثنا عشر ألفا ».

قال أبو محمد رضي الله عنه : يزيد الرقاشي ضعيف لا يحتج به ، وذكروا ما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : من قرأ بمحسنة إلى ألف آية أصبح وله قطار في الآخرة والقطار دية أحكم اثنا عشر ألفاً .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا مرسل ولا حجة في مرسل إلا أن الحنفيين تقضوا ما هنا أصولهم أقبح نقض لأنهم يقولون : المرسل والمسند سواء وكلاهما أولى من النظر ، وتركوا هنا هذه المراسيل وهم يحتجون في نصر رأى أبي حنيفة بمثلها وباسقط منها فصح انهم متلاعبون لا تحقيق عندهم إلا في نصر رأى أبي حنيفة الذي رضاه بدلا من القرآن ومن يان رسول الله ﷺ وقالوا : لعل هذه الآثار إنما أراد فيها بذكر الاتي عشر ألفا ووزن كل عشرة منها وزن ستة مثاقيل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا من أسخف كلام في الأرض لأن العشرة آلاف درهم عندهم لا يحتقون بها وزن سبعة آلاف مثقال ولا يختلف المالكين في أن الاتي عشر ألف درهم هي وزن ثمانية آلاف مثقال وأربعمائة فساد قولهم لعلها وزن ستة مثاقيل في العشرة هذا ما لم يعقل قط قديما ولا حديثا ، وشغب المالكين أيضا بخبر رويناه من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل أنا عبد الله بن عون الخراز نا عفيف بن سالم الموصلي عن عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة بنت طلحة قالت : كان حبان يطلع على عائشة أم المؤمنين فخرجت عليه مرة بعد مرة فأبى إلا أن يظهر فعدت عليه بمحديدة فقتله فأنتيت في منامها فقبل لها أقلت فلانا أما انه قد كان شهيدا برأ مع رسول الله ﷺ وكان لا يطلع عليك لاحاسرا ولا متجردا إلا أنه كان يسمع حديث النبي ﷺ فأخذها ما تقدم وما تأخر قد كرت ذلك لا يها فقال : تصدق باني عشر ألف درهم دية .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا لا شيء عفيف بن سالم مجهول لا يدري من هو ، وعبد الله بن المؤمل هو المسكي ضعيف لا يحتج به ، وأشبه ما في هذا الباب بخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان نا أبو يونس حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن عائشة بنت طلحة من عائشة أم المؤمنين انها قتلت جانا فأنتيت في منامها وقيل لها والله لقد قتلت مسلما قالت : لو كان مسلما لم يدخل على أزواج النبي ﷺ فقبل أو كان يدخل عليك الا عليك ثيابك فاصبحت فرقة فأمرت باني عشر ألف درهم فجعلتها في سبيل الله عز وجل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لأحججهم في هذا لأنه ليس في هذا الخبر أنها صدقت بذلك قصدية وجبت عليها فزيادة ذلك عليها كذب لا يحل وإنما هي صدقة تصدقت بها ، ولا يختلف المالكيون في أن القتل ليس إلا عمداً أو خطأً فإن كان قتلها له خطأ فليس فيه أنها كفرت بعقوبة وهي المفترضة في القرآن لا الاثنى عشر الف درهم وإن كان قتلها له عمداً فهم لا يختلفون في أنه لادية في العمد إنما هو القود أو العفو أو ماتراضوا عليه . ولا شك في أنها رضى الله عنها لم تراض مع عصبة الجنى على الاثنى عشر الف درهم فبطل أن يكون للدية مهناً مدخل وإنما هي أحلام نائم لا يجوز أن تشرع بها الشارع ، والأظهر أنها من حديث النفس فصح أنها صدقة تطوع منها رضى الله عنها فقط لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وهو ما يروىنا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا إبراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث بن سعيد التورى نا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب جعل الدية على أهل الذهب الف دينار وهذا منقطع . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول قال : توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار فخشي عمر من بعده فجعل الدية اثني عشر ألفاً وألف دينار .

قال أبو محمد رضى الله عنه : نشهد بشهادة الله عز وجل أن هذا كذب موضوع وقد أعاد الله تعالى عمر رضى الله عنه من أن يدل مامات عليه رسول الله ﷺ وهو مستقر الحكم ثم مات أبو بكر رضى الله عنه عليه ، وأحق الحق قول من وضع هذا الخبر فخشي عمر من بعده فجعلها الف دينار واثني عشر الف درهم ليت شعري ماذا خشي من بعده وكيف خشي من بعده أن ترك الدية ثمانمائة دينار ولم يخش من بعده إذ بلغها الف دينار أو اثني عشر ألفاً هل في التوك أكثر من هذا الكلام ؟ ما شاء الله كان لقد كيدت ملة الاسلام من كل وجه وبأبي الله إلا أن يتم نوره ، والله لو جاز لعمر أن يزيد فيما مضى عليه رسول الله ﷺ وأبو بكر بعده لتجوزن لمن بعد عمر الزيادة على فعل عمر قطعاً بل الزيادة على حكم عمر أخف من الزيادة على حكم رسول الله ﷺ وحكم أبي بكر بعده ، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذه الضلالة ، وهذا عيب المرسل فنأملوه . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر ابن الخطاب لما رأى أثمان الأبل تختلف قال : لا قضين فيها بقضاء لا يختلف فيه بعدى ف قضى على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر الف درهم .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَمْ يُولَدْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ

ينحونيف وأربعين عاما ، وبالله الذى لا إله إلا هو ما قال عمر قط هذا الكلام وما كان فى فضل رضى الله عنه ليقطع على ما يكون بعده لاسيا وقد ظهر كذب هذا القول الذى أضافوه الى عمر فان الخلاف فى ذلك لا ظهر من أن يجمله من له أقل علم وهذا من عيوب المرسل فاحذروه • وذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنأىونس ابن عبيد عن الحسن ان عمر بن الخطاب قوم الابل فى الدية عشرين ومائة درهم كل بعير هذا مرسل ، ثم انما ذكر قيمة لاحدا محدودا ، ثم قد روى عن عمر غير هذا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى • وذكروا ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ابن أبى نجيح عن أبيه ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان بن عفان ديتها ثمانية آلاف درهم دية وثلاث دية • ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبى نجيح ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان ديتها ستة آلاف درهم والفين للحرم •

قال أبو محمد رضى الله عنه : كلنا الطائفتين مخالفة لهذا الحكم مبطلة فمن أضل وأخزى ممن يموه فى دين الله عز وجل بالاحتجاج بشئ . هو أول مبطل له نفوذ بالله من الضلال ، وموهوا بما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن حماد أبى الحسن حدثنى أبو سليمان انه شهد على بن أبى طالب قضى فى ثنية امرأة على زوجها بثلاثمائة درهم قالوا : والثلاثمائة نصف عشر دية المرأة .

قال أبو محمد رضى الله عنه : أبو سليمان مجهول لا يدري أحدمن هو ، وقد روى أيضا من طريق الحارث الاعور عن على والحارث كذاب ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد ابن اسحاق عن الزهرى ان رجلا بالكوفة قتل خطأ فقال أهل القاتل خذوا منا الابل وكانت الابل يومئذ خاصا بعشرين وثلاثين فكتب المغيرة بن شعبه فى ذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية كيف أصنع بقضاء عمر فى ذلك فقضى عليهم بائى عشر الفاه .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل من طريق ابن الجهم نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أبى نا اسماعيل بن علية نا خالد - هو الخذاء - عن عكرمة قال قال أبو هريرة انى لاسبح كل يوم ثنتى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى . قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأن أباهريرة لم يقل ان الدية اثنا عشر الف درهم انما قال فى اثنتى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى ان انها يرجوان تكون فداءه من النار كما ان الدية فداءه من القتل ، ولا يشك أحد فى أن التسبيح ليس دية ، ثم لاحجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن أبى زيد عن نافع بن جبير

قال: قتل رجل في البلد الحرام في شهر حرام فقال ابن عباس: دينه اثنا عشر ألف درهم وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف.

قال أبو محمد رضي الله عنه: الخفيفون والمالكيون مخالفون لهذا الحكم عاصون له فسقط أن يكون لهم تعاقب بأحد من الصحابة رضي الله عنهم فأرضهم الخفيفون فقالوا: قدروا بتم من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم * قال أبو محمد رضي الله عنه: ابن أبي ليلى سيء الحفظ فخرهم ساقط كخبر المالكيين وليس الذي رواه المالكيون بأولى من هذا الحديث فتدافت هذه الأخبار الساقطة مع تناقضها فوجب اطراحها، وقال الخفيفون قد صح إجماعنا على عشرة آلاف درهم قلنا كذبتم وأفكتم قدروا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف درهم فإن قلتم هذا منقطع وعن الحجاج وهو ضعيف قلنا: وابن أبي ليلى وسائر ما روى في ذلك عن عمر منقطع أو ضعيف كما بينا قبل ولا فرق، وقالوا أيضا: قد صح أن الدينار في الزكاة بعشرة دراهم فوجب أن يكون في الدية كذلك.

قال أبو محمد رضي الله عنه: قلنا كذبتم وأفكتم لأن ابن أبي ليلى وشريك بن عبد الله والحسن بن حي، والشافعي وغيرهم لا يرون جمع الفضة إلى الذهب في الزكاة أصلا ولا يختلفون في أن من كان معه عشرون مثقالا من ذهب غير حبة ومات دراهم فضة غير حبة وأقام كل ذلك عنده حولا كاملا فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ثم أبو حنيفة الذي قلدهم دينكم لا يرى جمع الذهب إلى الفضة في الزكاة إلا بالقيمة بالغة ما بلغت ولو أنها درهم بدینار أو ألف درهم بدینار وعطاء الزهري وسليمان بن حرب وغيرهم يزكون الذهب بقيمة من الفضة بالغة ما بلغت فظهرت جرأتهم على الكذب بنحو ذلك من سوء مقامهم، وأما المالكيون فتناقضوا ههنا أقبح تناقض بلا برهان إذ قدروا دينار الدية ودينار القطع في السرة وقد دينار الصداق برأيهم باثني عشر درهما وقدروا دينار الزكاة بعشرة دراهم وهذا تلاعب لا خفاء به وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى واستدركنا اعتراض الخفيفين والمالكيين وهو أنهم قالوا لو كانت الدنانير والدراهم أبدا لا من الأبل لكانت دينا بدین لأن عمر قضى بها في ثلاث سنين قلنا: وعمر قضى بالدية حالة في قصة المدلجى التي هي أصح عنه من توقيته فيها ثلاث سنين فما الذي جعل رواية عنه لا تصح أولى من رواية عنه أخرى، والمعجب أنهم يأخذون بما روى عنه من

أبدال خمسين ديناراً أو خمسمائة درهم من الفرة ولم يروه دينا بدين، ويقول الخفيفون فيمن تزوج على بيت وخدام ان لها في البيت خمسين ديناراً وفي الخادم أربعين ديناراً ولم يروه دينا بدين، وماترى نصامنع دينا بدين أصلاً لما تدرى النص الثابت المانع من بيع مالم يقبض .

قال أبو محمد : ثم نقول للطائفتين ان كانت الآثار السخيفة التي موهت بها حجة عندكم فانكم قد افترضتم في ذلك أقبح فضيحة لأن بعضها وغيرها قد جاءت بما خالفتموه وأخذ به غيركم من فقهاء المدينة والكوفة كما ذكرنا كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير . والزهري . والشعيبي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن القائلين بأن الدية تكون من البقر والغنم والحلل كما أوردنا قبل فن ذلك ما رويته من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا محمد بن اسحاق سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث « أن رسول الله ﷺ فرض الدية في أموال المسلمين ما كانت فجعل في الأبل مائة بعير وفي البقر مائتي بقرة وفي الغنم ألفي شاة وعلى أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق ، وجعل في الطعام شيئاً لم يحفظه ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح ان رسول الله ﷺ قضى بالدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان عقله من الشاة فألفها شاة فهذه مراسيل احسن مما ذكرتم أو مثله ، ومن طريق أبي داود السجستاني قرأت على سعيد ابن يعقوب الطالقاني حدثكم أبو تميلة يحيى بن واضح نا محمد بن اسحاق نا عطاء عن جابر بن عبد الله فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الطعام شيئاً لا يحفظه .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يسنده إلا أبو تميلة يحيى بن واضح وليس بالقوى ولو صح قلنا به ، ومن طريق أبي داود نا صاحب لنا ثقة نا شيان نا محمد بن راشد نا سلمان هو ابن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة فألفها شاة ، وفي المأمومة ثلث العقل ثلاثة وثلاثون من الأبل وثلث أو قيمتها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاة والجائفة مثل ذلك ، ومن طريق أبي داود السجستاني نا يحيى بن حكيم نا عبد الرحمن بن عثمان نا الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله

عليه السلام ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من دية المسلم وكانت كذلك حتى استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقام خطيباً فقال ألا ان الأبل لا بل قد غلت فقرضها عمر على أهل الذمب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فإرفع من أهل الدية قالوا فهذه أحاديث أحسن من التي موهوا بها في أن الدية تكون من الذهب والفضة فما الذي منعهم من أن يأخذوا بها وهم يأخذون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا واقت أهواءهم في تقليد مالك . وابن حنيفة كما تحتاجهم بها في أن المرأة أولى بحضنة ولدها ما لم تنسج. والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم. وفي الموضحة خمس وغير ذلك ، فأى دين يبقى مع هذا ، ونسأل الله تعالى التوفيق والعافية ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير بكل أوقية بعير فذلك أربعة آلاف فلما كان عمر رخصت الورق وغلت الأبل فجعلها عمر أوقية ونصفاً ثم غلت الأبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين فذلك ثمانية آلاف ثم لم تزل الأبل ترخص وتغلو حتى جعلها عمر اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار ومن البقر مائتي بقرة ومن الشاة ألفي شاة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قضى أبو بكر الصديق مكان كل بعير بقرتين - يعني في الدية - ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قال أبو بكر الصديق من كان عقله في الشاة فكل بعير بمشر شياه * ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة . ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذمب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة ثنية ومسنة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة فهذا هو حديث الحنفيين الذي لا حديث لهم غيره أفلا يستحيون من العار حسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب أبيه أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الاجناد فكتب أن على أهل الذمب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الأبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة

وعلى أهل البر من البر من نسج اليمن بقيمة خمسة خمسة يعني دنانير مائتي حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل ، وقضى عثمان بن عفان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عمرو بن شعيب كان رسول الله ﷺ يقيم الأبل على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق وقيمتها على أثمان الأبل فإذا غلت رفع في ثمنها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على ثمانمائة وقضى عمر بن الخطاب في الدية على أهل الورق اثني عشر ألفا وقال اني أرى الزمان تختلف فيه الدية تختفض فيه مزة من قيمة الأبل وترتفع مرة وإنى أرى المال قد كثروا أنى أخشى عليكم الحكام ببدى فإن يصاب الرجل المسلم قتلته دية بالباطل وأن ترتفع دية بغير حق فتحمل على أقوام مسلمين فجتاحهم وليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا في الشهر الحرام ولا في الحرم ولا على أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألف درهم وعقل أهل البادية على أهل الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الناء ألفا شاة ولم أقسم على أهل القرى إلا أعظم يكون ذهابا وورقا فيقام عليهم ، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلا مسمى لازيادة فيه أتبعنا رسول الله ﷺ فيه ولكنه كان يقيمه على أثمان الأبل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هكذا في كتابي عن حمام قضى عمر في الدية على أهل البقر لاثني عشر ألفا وهو وهم بلا شك وإنما وقضى عمر في الدية على أهل الورق قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا حديث المالكين الذي هو أبيعضه وتركوا سائرهم فإن كانت تلك الميتات والنطائح حجة عندهم فهذه المنخقات والموقوفات مثلها وبتمامها وأحسن منها ، وإن موها هنالك بما لا يصح مما ذكر عن أبي بكر وعمر وعثمان فهذا مثله عن أبي بكر وعمر وعثمان بالاحتجاج بذلك وإطراح هذه ضلال وتلاعب بالدين وكلها لاخير فيه الوضع ظاهر في جميعها فقالوا : لعل ما روى من ذكر البقر والشاء والحلل إنما كان على التراضى من الفريقين قلنا فلعلى ما روى من ذكر ما لا يصح من الذهب والورق إنما كان على التراضى من الفريقين والافا الفرق فصح ان لاديه إلا من الأبل أو قيمتها ان عدمت لو وجدت فقط ، ولو شئت أن نحتج بأحسن مما احتجوا به لذكرنا الحديث الذي أوردناه قبل من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى ابن حمزة عن سليمان بن داود الجزرى عن الزهرى عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والبسن

والديات وبمثابه مع عمرو بن حزم قهرت باليمن وهذه نسختها فذكر فيه وفي النفس مائة من الابل ولم يذكر ذهاب ولا ورقا ولكن معاذ الله أن نحتج بما لا يصح وبالله تعالى التوفيق (١) •

(بسم الله الرحمن الرحيم • رب يسر واختم بخير يا كريم)

٢٠٢٤ مسألة (٢) من كتاب الايصال تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى قال: وأما الدية في قتل الخطأ فعلى المصيبة وم العاقلة ، وهذا مما لا خلاف فيه إلا شيء ذكر عن عثمان بن عتيق أنه قال : لا أدري ما للعاقلة قال أبو محمد : وقد يمكن أن يحتج لهذا القول بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) •

قال أبو محمد : لولا أثر عن النبي ﷺ لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافة ولكن رسول الله ﷺ هو الذي ولاه الله البيان عن مراده تعالى فقال : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فوجدنا ما ناهى عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة

(١) الى هنا انتهى المجلد الخامس من كتاب المحلى لابن حزم رقم ١٤ من دار الكتب المصرية الأهلية، وبه ينتهي ما كتبه الامام العلامة أبو محمد علي بن حزم ومات رحمه الله تعالى ولم يتمه ، ووجد في آخر هذه النسخة ما نصه : تم الجزء الخامس من كتاب المحلى بشرح المجلى وبتمامه انتهى تأليف الامام الحافظ ابى محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله ورضى عنه آمين آمين •

وكانت وفاته رحمه الله في سلخ شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة، ويتلوه في الجزء السادس ان شاء الله تعالى - مسألة من كتاب الايصال - تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

ووجد في آخر نسخة رقم ٤ هنا انتهى تأليف الفقيه أبى محمد مؤلفه وبجته الموت فلم يتم تفسير المحلى وبقيت منه بقية يسيرة يجب انتساخها من الكتاب المسمى بالايصال الذي هو هذا مختصر منه ؛ أعان الله على القرية اليه باقتفاء آثار رسوله ما عاين تعدى حدوده منه أنه منعم كريم • كل هذا السفر المذكور بعون الله وتوفيقه ؛ وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما •

(٢) ووجد في هامش النسخة رقم ١٤ ما نصه : من هنا الى آخر الجزء مختصر من كتاب الايصال لابى محمد بن حزم اختصره ولله أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه : والله تعالى أعلم •

نالايت بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم أتت المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها وأن العقل على عصبتها فحكم رسول الله ﷺ بالعقل على العصة كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فمن تكزله عصة فعلى بيت المال على ما نذكره في باب ان شاء الله تعالى وبه تأييد (اعتراض في قتل الذمي المسلم) قال أبو محمد: فان قال قائل: انكم تقولون ان الذمي اذا قتل مسلما عمدا بطلت ذمته وعاد حريبا وقتل ولا بد واستغنى ماله فكيف تقولون فيما حدثكم به عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا ابن شريك نا عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: في ابي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة أنه اخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل وبمحصة خرجا الى خير من جهد أصابهما فابى محصة فاخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فاقى يهود فقال: أنتم والله تقتلوه قالوا: والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محصة ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله ﷺ لمحصة: كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محصة فقال رسول الله ﷺ: إما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا بحرب وذكروا باقي الخبر، فهذا قتل كافر لمؤمن وفيه الدية.

قال أبو محمد: فجوابنا وبالله تعالى التوفيق اننا على يقين والله الحمد من أن رسول الله ﷺ لا يلزم أحدا دية الا قاتلا عمدا أو عاقلة قاتل خطأ أو من بيت مال المسلمين عمن لا عاقلة له فالزامه عليه السلام اليهود الدية لا يخلو يقيين لا إشكال فيه من أحد وجهين لثالث لهما اما أن يكونوا قاتلي عمد أو اما أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ هذا ما لا يمكن أن يكون سواء فوجب أن ينظر أى الوجهين هو المراد في هذا المكان فنظرا في ذلك فوجدنا حكم قاتل العمد يان من رسول الله ﷺ حكمه عند غيرنا القود أو العفو فقط أو ماتصالحوا به وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضا بتخير الولي بين القود أو العفو أو الدية وحكمه عندنا التخير بين القود أو العفو أو الدية أو ماتصالحوا عليه فالقود على كل هذه الأقوال حكم قتل العمد والدية بلا خلاف فيه في مال القاتل وحكم قاتل الخطأ الدية أو العفو عنها فقط فلما وجدنا رسول الله ﷺ لم يذكر قودا أصلا في هذه الرواية وما كان رسول الله

ﷺ ليفعل حقا للحارثين إلا لو يذكره لهم ولا يسكت عنه فيطل حقه من علنا أن حكمه بالدية بذلك لا يتخلو من أحد وجهين من أن يكون قتل عمد ولا يعرف قاتله فيحكم فيه بحكم ناقض الذمة أو قتل خطأ فإن كان قتل عمد لا يعرف قاتله فنحن على يقين من أنه عليه السلام لا يلزمهم دية لا تجب عليهم ، ولا خلاف بين الحاضرين من خصوصنا أن العاقلة لا تؤدى عن قاتل عمد ولا أوجب ذلك نص فبطل هذا الحكم ولم يبق إلا أنه الوجه الثاني وهو قتل الخطأ، وهذا هو الحق لأن القتل قد صح بلا شك. ويمكن أن يكون بقصد ويمكن أن لا يكون بقصد فلا يجوز أن يحكم عليهم بانهم قصده إلا برهان من بينة أو إقرار أو نص موجب لذلك فبقي أنهم لم يقصدوه وهذا هو الخطأ منه ، ثم قول النبي ﷺ: « وإما أن يؤذونا بحرب » دليل على صحة ما قلناه من أنهم بخروجهم عما يجب عليهم ينقضون الذمة ويعودون حريين •

قال علي : فبين لهم النبي ﷺ حكم الخطأ في القتل الموجود ان اعترفوا بذلك ثم أعلمهم حكم العمد في غير هذه الرواية وأعلمهم أنهم ان حلفوا على رجل منهم أسلم اليهم ولا ح وجه الحديث ، وبالله تعالى التوفيق • فإن قال : فكيف تصنعون بالرواية الأخرى التي حدثكم بها عبدالله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن عمر القواريري نا أحمد بن زيد نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة . ورافع بن خديج أن تحية بن مسعود . وعبد الله بن سهل قد ذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال لهم : قسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمه قالوا : أمرنا نشهد كيف نخلف » وذكر باقي الخبر •

قال أبو محمد : فان هذا القول حق ومعاذ الله ان نخالفه ، بل هو نص قولنا ، وقد حكم رسول الله ﷺ بأن يدفع القتاتل منهم برمه وهذا يقتضي قتله ويقتضي أيضا استرقاقه لأنه عموم لا يخرج منه شيء مما يقع عليه مقتضى لفظه إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق •

(ديات الجراح (١) والأعضاء فيما دون النفس في العمد والخطأ)

٢٠٢٥ مسأله قال أبو محمد : فلندكر الآن يعون الله تعالى وتأيدته أن القصاص واجب ، في كل ما كان بعدد من جرح أو كسر لا يجاب القرآن ذلك في كل تعد وفي كل حرمة وفي كل عقوبة وفي كل سيئة وورود السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وبقي الكلام هل في ذلك العمد دية يتخير (٢) المجني عليه فيها أو في القصاص أم لا ؟ وهل في

في الخطأ في ذلك دية مؤقته أم لا؟

قال علي: فظفرنا في هذا فوجدنا الله تعالى يقول: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) هـ ناأحد بن عمر بن أنس أنا الحسين بن عبد الله الجرجاني قال: ناعبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي قال: أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي وراق بكار بن قتيبة ناالريبع بن سليمان المؤذن ناشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «وان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو محمد: وهذا حديث مشهور من طريق الريع عن بشر بن بكر عن الأوزاعي بهذا الاسناد متصلا، وبهذا اللفظ رواه الناس هكذا، وقال الله تعالى: (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكم) وقال رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فصح بكل ما ذكرنا ان الخطأ كله معفو عنه لا جناح على الانسان فيه؛ وانما الأموال محرمة مقتصح من هذا أن لا يوجب على أحد حكم في جناية خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو اجماع متيقن والا فهو معفو عنه، وصح بذلك انه لا يوجب على أحد غرامة في عمد ولا في خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو اجماع متيقن وإلا فالأموال محرمة والغرامة ساقطة لما ذكرنا، فان قال قائل: قد أوجب الله تعالى في قتل النفس خطأ الدية كاملة وتحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد فاذا كان حكم النفس في الخطأ يجب فيه الدية فما دونها في الخطأ كذلك يجب أيضا قلنا: وبالله تعالى التوفيق هـ هذا قياس والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لوجه أربعة، ولما أنه خطأ في القياس على أصول أصحاب القياس لأنه يقال لهم: أتم أصحاب تعليل فاذا يقولون لمن قال لكم على أصولكم ان النفس لا شيء أعظم من قتلها بعد الشرك عند الله تعالى فذلك أعظم أمرها وجعل في الخطأ فيها كفارة وان كان لا ذنب لقاتل النفس خطأ بلا خلاف، وأما مادون النفس فليس له عظم النفس عند الله تعالى ولا حرمتها فلا يجب في شيء من ذلك ما يجب في النفس اذ ليس فيها دون النفس الملة التي في النفس، والثاني أنكم قد قصصتم هذا القياس وتركتموه جملة نقي بعض الجنايات جعلتم ديات مؤقته وفي بعضها لم تجعلوا دية أصلا إلا حكومة وأما أجرة الطبيب وأما لا شيء، وهذا قصص منكم لقياسكم مادون النفس على النفس ولا قياس أفسد من قياس نفعه القاتلون به، فان قلتم: انما أوجبت دية مؤقته حيث جاء نص عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم : ان كان ذلك النص مما تقوم به الحجة لصحة استناده فالقول به فرض ، والطاعة له واجبة ، وان كان مما لا يصح كصحيفة عمرو بن حزم . وصحيفة عمرو بن شعيب فلا حجة تقوم بشئ من ذلك ، وأول من يشهد بهذا فأنتم لأنكم تتركون كثيرا مما في تلك الصحفتين ، ومن المحال أن تجعلوا بعض حكم جاء مجتبا واحدا حجة وبعضه ليس بحجة بلا دليل أصلا الا توهمين ذلك مرة اذا اشتبهتم ولم يوافق حكمها تقليدكم وتوثيقها مرة اذا اشتبهتم ووافق تقليدكم حكمها ونحن نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى كل ذلك فصلا فصلا ، وان قالوا : انما أوجبنا الدية المؤقتة حيث أوجبها الصحابة رضى الله عنهم قلنا وبالله تعالى التوفيق ان كان أوجب ذلك جميع الصحابة رضى الله عنهم فالسمع والطاعة لاجماعهم لأن اجماعهم هو الحق المقطوع به على صحته وانه من عند رسول الله ﷺ عن الله تعالى ، وان كان هو قولنا عن بعض الصحابة فانتم معشر الحاضرين من خصوصنا مخالفون لذلك فقد جاء عن بعض الصحابة فيما دون الموضحة تحديد دية رأتهم لا تقولون بذلك فالاضراب عما صححتموه خطأ وافسادا لحجاجكم فصيح انكم لم تتلقوا ههنا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح ولا بنص تلزمونه وان لم يصح وما كان من الاقوال هكذا فهو غير صحيح يقين مقطوع على انه باطل عند الله تعالى بلا شك والثالث انكم قد أبطلتم هذا القياس أيضا لأن النص في القرآن جاء في كفارة قتل النفس بالخطأ برقة مؤمنة أو بصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد مع الدية ، فمن عجائب الدنيا أن تقيسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك أو ايجاب بعض الدية في بعض ذلك ثم لا تقيسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة أو بعض كفارة في بعض ذلك حيث تجب بعض الدية فمنذا تحكم في القياس ماسمع بأسقط منه ، ولئن كان قياس ايجاب الدية أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقا فان قياس ايجاب الكفارة أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس لحق ولئن كان أحد القياسين المذكورين باطلا لا يجوز فان القياس الآخر باطل لا يجوز ، وهذا ما لا يخفاء به عن ناصح لنفسه لاسما والكفارة أوجب وأؤكد من الدية لأن الله تعالى لم يوجب الدية في القرآن الاوة . أوجب معها الكفارة وقد أوجب الله تعالى الكفارة وأسقط الدية قال تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا) ثم قال تعالى : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقة مؤمنة) فالوجوب تعالى الكفارة في قتل الخطأ الذي ذكر في القرآن

فأوجب الدية (١) في موضعين وأسقط تعالى في الموضع الثالث ، فان قالوا : ان الاجماع قد صح على اسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم : اذا صح هذا فان الاجماع قد أبطل هذا القياس فلا يجوز استماله أصلا في الدية ولا في الكفارة اذ هو كقياس واحد وباب واحد ، وأيضا فان جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل العمد ولم يأت اجماع باسقاطها فقد تركتم القياس في هذا المكان دون أن يمنع منه اجماعه والوجه الرابع ان الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جاء قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه فمن أين وقع لكم الحكم بالقياس على القتل الذي أوجب الله تعالى فيه دية دون أن تحكوا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله تعالى فيه دية ؟ وما الفرق بينكم وبين من قال : بل لا تجب دية في شيء مما دون النفس نصاب خطأ قياسا على قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا فاذا كانت عليكم غير مطردة فالقياس على أصولكم لا يجوز عليها فبطل أن يكون فيما دون النفس دية لا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح لانه غير موجود ولا اضرار الاموال في الخطأ بنص ملزم وان لم يصح بان قال قاتل : قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قالوا : والجراح وان كانت خطأ فهي سيئة فجزاؤها مثلها والسيئة الماثلة قد تكون بغرامة المال ، فاذا لم يكن هناك قود كانت الماثلة بالغرامة قلنا : وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول الله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فحق ، وأما قولكم ان جناية الخطأ سيئة فباطل ما السيئة إلا ما نهى الله تعالى عنه وليس الخطأ بما نهى الله تعالى عنه لأن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وبالضرورة ندرى انه ليس في وسع أحد أن يتمتع من فعل الخطأ الذي لم يتعمده ولا قصده ، فارقيل : قد اجتمعت الامة على ضمان ما أنفق من الاموال بالخطأ وبالعمد فا الفرق بين ضمان الجنايات في الاموال وبين ضمان الجنايات في الاعضاء والجراحات ؟ قلنا : وبالله تعالى التوفيق : ان هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لان الاجماع قد صح على ابطال هذا القياس لانه لاخلاف بين أحد من الامة كل ما في تضمين كل ما أصيب من الاموال قل أو أكثر وليس كذلك الجنايات على الاعضاء والجراحات اذ لاخلاف في أن كثيرا منها ليس فيه تضمين بدية مؤقتة [محدودة] (٢) وكل قياس لم يطرد في نظرائه وكل علة لم تجر في معلولاتها فهما خطأ عند أصحاب القياس وان الماثلة بين الاموال مدركة مضمونة معروفة اما بالقيمة واما بالكيل واما بالوزن

وأما بالنزع وأما بالصفة ، ولا تدرك المائثة بين الأعضاء والجراحات وبين الأموال أبداً إلا بنص وورد من الله تعالى في ذلك ، هذا أمر يعلم بالضرورة بل المائثة متمتعة في ذلك جملة لأنه لا يجوز أن يمثل ما يملك بما لا يحل تملكه فإذا الأمر كذلك فلا سبيل إلى الحكم بالمائثة في ذلك إلا بما صح فيه نص أو إجماع ومن فعل ذلك فقد أخطأ يقيناً إذ حكم بالمثلية في شيئين ليس أحدهما مثلاً للآخر وأن تملك الأموال بالخطأ ممكن واسترجاعها بأعيانها ممكن واسترجاع أمثالها إن فانت أعيانها ممكن والأعضاء والجراح لا يصح للجاني تملكها لا عمداً ولا خطأً ولا يصح استرجاعها أصلاً ولا استرجاع أمثالها بقياس أحد هذين الوجهين على الآخر قياس فاسد لانه قياس الضد على ضده ، وإنما يقول أصحاب القياس بقياس الشيء (١) على نظيره لا على ضده ، وإنهم قد أطبقوا على إبطال هذا القياس من حيث هو أقرب شبهة بما قاسوه عليه وذلك أنهم لا يختلفون فيمن غصب حراً فتملكه واسترقه فمات في تملكه فإنه لا يضمنه ولا يضمن فيه قيمة ولا دية إلا أنه روى عن مالك أن باعته فمات فلم يقدر عليه أنه يودى دية ، فإن كان غصب الحر لا يقاس على غصب المال لا في الخطأ ولا في العمد بلا خلاف فالجراح وكسر العضو وقطعه أبعد من أن يقاس على الأموال ، وهذا لا يخفى به والحمد لله رب العالمين ، فإن ذكرنا ما حدثناه أبو عمر أحمد بن قاسم في منزله بمدينة قرطبة عند مسجد القصارين قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدى قاسم بن أصبغ نا عبد الله بن روح نا يزيد بن هرون نا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعى قال قال رسول الله ﷺ : « من أصيب بدم أو خبل - والخبل الجراح - فهو بالخيار في إحدى ثلاث إما أن يعفو وإما أن يقتص وإما أن يأخذ العقل فإن أخذ شيئاً من ذلك ثم عدا بعد ذلك فإن له النار خالداً فيها ، » وحدثناه عبد الله بن ربيع قال نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر البصرى نا سليمان بن الأشعث نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعى أن النبي ﷺ قال : « من أصيب بقتل أو خبل فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص وإما أن يعفو وإما أن يأخذ الدية فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه (٢) » فإن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم ، نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا حبيب بن خلف نا أبو ثور إبراهيم بن خالد نا يزيد بن هارون

نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان عن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي قال : « قال رسول الله ﷺ : من أصيب بقتل أو خبل - يعني جراحا - فهو بخير الظرين ان أحب أن يعفو عفا وان أحب ان يأخذ الدية أخذ » قلنا : هذا لا يصح لانه لم يروه أحد الا سفيان بن أبي العوجاء السلي وهو مجهول لا يدرى من هو ولا يعرف عنه غير هذا الحديث فلو صح لقلنا به منسرحه صدورنا بذلك ولما تركناه لقول أحد ، وأما اذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به ، ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين ومخالفا لقولهم لانه انما جاء في جراح العمد وفيه القصاص منها جملة لم يستثن شيئا وكلهم لا يرى القود منها فيادون الموضحة وجمهورهم لا يرى القود منها إلا في الموضحة فقط قد خالفوا هذا الحديث كما ترى ، وأيضا انه قد جاء في العمدة فقط كما ذكرنا لأن فيه التخيير بين القود والدية ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان القود ليس إلا في العمدة فقط وفيه الخيار في الدية في العمدة وكلهم أو جمهورهم لا يرى في قطع الأعضاء في العمدة الا القود فقط وقد خالفوا هذا الخبر في هذا الوجه ، وأيضا فان الخيفيين والمالكين لا يرون خيارا في قود أو دية في قتل العمدة ، وأيضا انه ليس فيه حكم شيء من جراح الخطأ فلو صح هذا الخبر لكان وفاقه لنا أكثر من وفاقه لهم ولكانوا مخالفين له من كل وجه .

قال ابو محمد : فبطل كل ما شغبوا به في هذا الباب والحمد لله رب العالمين ، فاما جانيات العمدة وجراحه فان مالكا لا يرى فيها جملة إلا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها (١) دية فات القود أو لم يفت إلا في قليل منها فيرى فيها الدية لامتناع القود ويرى في سائر جراحات الخطأ الدية إلا قليلا منها فانه لا يرى فيها دية لكن حكومة ، وهذا قول (٢) أبي حنيفة . وأصحابه . والشافعي . وأصحابه إلا في فروع اختلفوا فيها بينها ان شاء الله تعالى ، وهو أيضا قول أصحابنا وبه نأخذ إلا اننا لا نرى في شيء من ذلك دية ولا حكومة أمكن القود أو لم يمكن إلا أن يأتي به نص عن رسول الله ﷺ أو ثبت به اجماع متيقن وحتى لو غاب عنا في شيء من ذلك اجماع لم نعلمه لكننا بلا شك عند الله أعذر وأسلم وأخلص إذ لم نتحتم ما لم ندر ولم نقف ما ليس لنا به علم بما لو علمناه لقلنا به .

قال علي : ونحن ذا كرون الآن ان شاء الله تعالى ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك ثم ما جاء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك ثم ما جاء عن التابعين رحمهم الله في ذلك ثم

ما تيسر من أقوال الفقهاء بعدهم اذ العمدة في الدين بعد القرآن وحكم رسول الله ﷺ إنما هو اجماع الصحابة رضي الله عنهم واختلفهم وليس كذلك من بعدهم . وقد رونا من طريق مسلم ناو بكر بن ابى شيبة نا عفان - هو ابن مسلم - نا حامد بن سلة نا ثابت البناني عن أنس . ان أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاخصمو الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : القصاص القصاص فقالت أم الربيع : يا رسول الله يقتص من فلانة ؟ والله لا يقتص منها . فقال النبي ﷺ : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت : لا والله لا يقتص منها أبدا قال : فإزال حتى قبلوا الدية فقال رسول الله ﷺ : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا المعتمر - هو ابن سليمان - عن حميد الطويل عن أنس ابن مالك قال : « كسرت الربيع اخت أنس بن النضر ثنية امرأة فاتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب الله تعالى القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنية اليوم فقال : يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بأرش أخذوه فعجب النبي ﷺ فقال : النبي ﷺ ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » قال أبو داود : سألت أحمد بن حنبل كيف يقتص من السن قال يردوه وروينا من طريق البخارى نا محمد بن القزاري - هو أبو اسحاق - عن حميد الطويل عن أنس قال : « كسرت الربيع وهي عمة أنس بن مالك ثنية جارية من الأنصار فطلب القوم القصاص فاتوا النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر ع أنس بن مالك : « والله لا تكسر ثنية يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم وقبلوا الأرض فقال رسول الله ﷺ : « ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » »

قال أبو محمد : فهما حديثان متغايران وحكايا اثنان في قضيتين مختلفتين لجارية واحدة ، أحد الحكمين في جراحة جرحتها أم الربيع انسانا فقضى عليه الصلاة والسلام بالقصاص من تلك الجراحة فخلعت أمها انها لا يقتص منها فرضوا بالدية فابر الله تعالى قسمها ، والحكم الثاني في ثنية امرأة كسرتها الربيع فقضى رسول الله ﷺ بالقصاص في ذلك فحلف أنس بن النضر أخوها أن لا يقتص منها فرضوا بأرش أخذوه وأبر الله تعالى قسمه فلاح كما ترى انهما حديثان جراحة وثنية ودية وارش وحلفت أمها في الواحدة وحلف أخوها في الثانية وكان هذا قبل أحد لأن أنس بن النضر رضي الله عنه قتل يوم أحد بلا خلاف ، وهذا الحديث بين واضح ان كل ما أخذه من له القصاص من جرح أو نفس فهو دية سواء كان ذلك شيئا مؤقعا معدودا وكان قد تراضوا به في ترك القصاص الواجب .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي قد ذكرناه في باب دية المسكاتب فأعفى عن اعادته بمقدار ما أدى دية حر ومقدار ما لم يؤد دية عبد فسمى رسول الله ﷺ ما يعطى من قتل عبده دية وهو مختلف المقدار غير مؤقت فاذ ذلك كذلك فنحن على يقين من أن الذي جرحته الربيع قد أخذ ما لا بدل اقتصاصه من الجرح ولم يأت قطان الذي أخذ كان عددا مؤقتا محدودا في ذلك الجرح فاذ لم يأت ذلك فنحن على يقين ونلج (١) من الله تعالى انه لو كان في تلك الجراحة دية مؤقتة لا تزيد ولا تنقص وكان ذلك الحكم في جراحة مادون جراحة أخرى لما طمس الله تعالى عن ذلك ولا عفى (٢) أثره حتى لا ينقله أحد حاش لله من هذا ، وقد تكفل بأنه حافظ للذكر الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام وهو الوحي الذي لا ينطق ﷺ في الشريعة إلا منه ، فصح أن تلك الدية التي أخذ الذي جرحه الربيع فإن فداء عن القصاص فقط وبهذا نقول ، فوضح انه ليس في هذين الخبرين إلا أن القود جاز في كل جراحة وفي كسر السن وان المفاداة في كل ذلك جائزة بما تراضية عليه المجنى عليه أو وليه والجاني لأن القول في الدية المذكورة هو ما ذكرناه وأما حديث حميد في كسر السن فاتفق فيه أنهم رضوا بأرث أخذوه فقط وبالله تعالى التوفيق . ناعبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك ناعمد بن بكر ناسلمان بن الأشعث ناعمد ابن داود بن سفيان ناعبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ه أن رسول الله ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا فلاحه رجل في صدقة فضربه أبو جهم فشجها فانوا النبي ﷺ فقالوا : القود يارسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقالوا القود يارسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فرضوا فقال النبي ﷺ : اني خاطب العشية على الناس فنجبرهم رضاكم قالوا : نعم فخطب رسول الله ﷺ فقال : ان هؤلاء الليثيين اتوني يريدون القود فقرضت عليهم كذا وكذا فرضوا أرضيتهم قالوا : لافهم المهاجرون بهم فامرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا عنهم فكفوا عنهم فدعاهم فزادهم فقال أرضيتهم قالوا : نعم قال اني خاطب على المنبر فنجبرهم برضاكم قالوا : نعم فخطب النبي ﷺ فقال أرضيتهم فقالوا نعم ه

قال أبو محمد : فليس في هذا الحديث إلا ما جاء في حديث أنس الذي رواه ثابت وهو المفاداة في الشجة التي وجب فيها القود ولا مزيد ، وفي هذا الخبر عن الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافرا لأن هؤلاء الليثيين

كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف لكنهم بجهلهم واعرايتهم عذروا بالجهالة فلم يكفروا . ثامنا حام ناعباس بن اصغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن ناعمد بن سليمان المنقري ناسليمان بن داود نازيد بن زريع ناسعيد - هو ابن ابي عروبة - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « في الأصابع عشرة عشر »

قال أبو محمد : هذا حديث صحيح لا داخله فيه المنقري ثقة ، وسليمان بن داود هو الهاشمي أحد الأئمة من نظراء احمد بن حنبل ويزيد بن زريع لا يسأل عنه وسماعه من سعيد صحيح لأنه سمع من أيوب ، وقدرونا من طريق ابن وضاح ناعموسى بن معاوية ناوكيع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه وهذه سواء » وجمع بين ابهامه وخصره . ومن طريق ابي داود ناعباس بن عبد العظيم العنبري ناعبد الصمد بن عبد الوارث التوري ناعشعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال الأصابع سواء والاسنان سواء الثانية والضرس سواء هذه وهذه سواء »

قال أبو محمد : مانعلم في الديات في الأعضاء أثر أيصح في توقيتها وبيانها إلا هذا وسائر ذلك انما يرجع فيه الى الاجماع (١) والاستدلال منه ومن النص على مانين ان شاء الله تعالى . نااحمد بن محمد الطلنكي ناعمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن أحمد ابن فراس ناعمد بن علي بن زيد ناسعيد بن منصور ناهشيم نا ابن أبي ليلى - هو محمد ابن عبد الرحمن - عن عكرمة بن خالد المخزومي قال : « قضى رسول الله ﷺ في الأنف اذا استوصل بالدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين خمسين وفي الرجل خمسين وفي الموصضة خمسين من الابل وفي المنقلة خمسين عشرة وفي الجائفة ثلث دية النفس وفي المأمومة ثلث دية النفس وفي الاسنان خساخسا وفيها هنالك من الأصابع عشرا عشرا . نااحمد بن قاسم ناابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصغ نا احمد بن زهير . ومحمد ابن سليمان المنقري قالا جميعا : ناالحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن (٢) والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها ، وكان في كتابه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وفي النفس الدية مائة من الابل ، وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي اليصنتين الدية

وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي الجماعة ثلث الدية وفي كل أصبع من الاصابع من اليد والرجل عشرة من الابل وفي السن خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار الدية. وفي حديث احمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا الحكم بن موسى - هو ابن صالح - ثقة نا يحيى بن حمزة عن سليمان ابن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده دان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن وهذه نختها : « من محمد النبي الى شرحيل بن عبد للال والحارث بن عبد للال ونعيم بن جند للال قيل ذري عن ومعاقر ومعدان أما بعد » ثم ذكر نص الحديث حرفا حرا لا زيادة فيه ولا نقص ولا تقديم ولا تأخير إلا أنه قال في الرجل الواحد، وقال : قلنا عن يمينه، وفي هذه الأحاديث زيادة في الرواية وطوله

قال أبو محمد : فيجمع هذا كله كتاب ابن حزم، ومرسل عكرمة. وحديث عمرو ابن شعيب. وحديث زيد بن ثابت. وحديث رجل من آل عمر، وحديث ابن طاوس عن أبيه، فاما حديث مسروق بن أوس عن ابي موسى، وحديث ابي ثملة عن يسار المعلم عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس فلا حاجة بنا اليهما لأنه ليس فيهما إلا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس، والمعتمد عليه رواية شعبة. وسعيد لصحتهما فقط وبالله تعالى التوفيق * أما حديث شعبة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصف نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس بن مسروق عن ابي موسى قال : « قضى رسول الله ﷺ ذرية الاصابع سواء ».

قال أبو محمد : لم يسمعه غالب من مسروق * نا عبد الله بن زريع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا محمد بن جعفر نا غندر نا سعيد بن ابي عروة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق عن ابي موسى عن النبي ﷺ قال : « الاصابع سواء عشر » * وأما حديث ابن حزم. وزيد بن ثابت. ورجل من آل عمر. وابن طاوس عن أبيه. وخبر مكحول. ومرسل عكرمة فانه لا يصح منها شيء * أما حديث ابن حزم فانه صحيحة ولا خير في استاده لأنه لم يسنده إلا سليمان بن داود الجزري. وسليمان بن قرم وهما لا شيء، وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن

الزهري روى عنه يحيى بن حمزة قال: ليس بشيء ، وأما سليمان بن قرم فاسقط بالجملة ، وكذلك من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، ولا حجة في مرسل فقط ذلك الكتاب جملة .

قال أبو محمد : فظهر وهى هذه الاخبار كلها ، وأما ما جاء في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين ومن بعدهم . رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيما أقبل من الانسان بخمسة أبصرة ، وفي الاضراس بعيرا بعيرا فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال : أنا أعلم بالاضراس من عمر لجمعهن سواء . نا يوسف بن عبد الله النرى نا احمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى لعمر بن الخطاب عن عمر انه قضى في الضرس بجملة . وبه الى مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول : قضى عمر بن الخطاب في الاضراس ببعير بعير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الاضراس بخمسة أبصرة خمسة أبصرة ، قال سعيد : فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجلعت في الاضراس بعيرين بعيرين فلك الدية سواء ، وقد جاء عن عمر غير هذا كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب اليه (١) ان الانسان سواء . ومن طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن شبرمة ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرس خمسا من الابل . ومن طريق وكيع نا سفيان عن أنى اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في السن خمس من الابل . وعن وكيع نا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انه قال : الانسان سواء اعتبروها بالاصابع عقلا سواء . ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن داود ابن الحصين عن أبي غطفان ان مروان أرسله الى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرس؟ قال : فيه خمس من الابل قال فردفني الى ابن عباس قال : أتجعل مقدم الفم كالاضراس (٢) قال : لولم نعتبر ذلك الا بالاصابع عقلا سواء .

قال أبو محمد : ادعى قوم ان معنى قول ابن عباس اعتبروها بالاصابع انما هو قيسوها بالاصابع وهذا باطل لا تناقد ذكرنا قبل هذا بنحو ورفق في الآثار الرواية الثابتة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ان الاضراس سواء وان

(١) في النسخة رقم ١٤ عن شريح انه كتب اليه (٢) في النسخة رقم ١٤ مثل الاضراس

الثنا بسواء ، وقد ذكرنا آثما اختلاف الصحابة في التفضيل بين الانسان ، وسند كرفي باب الاصابع اختلافهم في الاصابع فن الباطل البحث أن يأمر ابن عباس بقياس الاضراس على الاصابع والنص قد جاء فيهما معا مجتئا واحدا والخلاف فيهما معا موجودا انما معنى قول ابن عباس اعتبروها بالاصابع انما هو انه كانوا يخالفونه فيرون المفاضلة بين الانسان والاضراس لتفاضل منافعهما ولا يرون ذلك في الاصابع وان كانت مختلفة المنافع فكان يكتهم ابن عباس بذلك ويربهم تناقضهم في تعليمهم ويطلب تعليمهم بذلك ويأمرهم بأن يفكروا فيها بقولهم في الاصابع لان العبرة في كلام العرب انما هو التفكير والتعجب والتدبر فقط . وأما التابعون فحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام بن عروة عن أبيه انه كان يسوى بين الانسان في الدية ويقول ان كان للثنية جمال فان للضرس منفعة . وبه الى وكيع نا شعبة عن سلمة بن كهيل عن شريح قال : الانسان سواء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقادة قالا جميعا : في كل سن خمس من الابل الاضراس والانسان سواء . وبه الى عبد الرزاق [عن محمد بن راشد] (١) قال سمعت مكحول يقول . الاصابع سواء والانسان سواء ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب لعمر بن عبد العزيز : في الانسان خمس خمس من الابل .

قال أبو محمد : وهذا يقول أبو خيفة . ومالك . والشافعي . واحد . وأبو سليمان . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وإسحاق بن راهويه ، وهنا قول آخر نا رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه « ان النبي ﷺ قضى في السن بخمس من الابل » قال طاوس : وتفضل كل سن على التي تليها بما يرى أهل الرأي والمشورة . وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي طاوس قال : قلت لابي من أين يبدأ ؟ قال الثنتان خير من الانسان . قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن مسلم انه سمع طاوسا يقول : يفضل الثاب في أعلى الفم وأسفله على الاضراس قال : وفي الاضراس صغار الابل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الانسان قال عطاء في الثنتين والرابعيتين [والثنايين] (٢) خمس خمس وفيما بقي بعيران بعيران أعلى الفم وأسفله سواء كل ذلك سواء الاضراس

سواء قال ابن جريج : قلت لعطاء أسنان المرأة تصاب جميعا قال خسون .
قال علي : فهذه الأقوال كما أوردنا قول عن عمر . وعلي . ومعاوية . وابن عباس
رضي الله عنهم أن دية السن والضرر سواء خمس خمس وهو قول عروة بن الزبير .
وشريح . والزهري . وقائدة . ومكحول . وعمر بن عبد العزيز ، وقول آخران
الثنايا (١) والرباعيات والأنياب خمس خمس وفي سائر الاضراس وهي الطواحين
بغير بعير وهو الثابت عن عمر بن الخطاب . وقول آخر ان الطواحين مفضلة على
الثنايا والرباعيات وهو قول صح عز معاوية كما أوردنا ، وقول رابع وهو قول
سعيد بن المسيب . ومجاهد وعطاء أن في الأسنان خسا خسا وفي الاضراس بعيران
بعيران ؛ وقول آخر وهو أن في الثنية خسا من الابل ثم تفضل على التي لها وتفضل
التي تليها على التي تليها وهكذا الى آخر القم وهو قول طاوس (٢) .

قال علي : فلم يحصل من هذه المسألة الا على اخبار مرسله لانصح ولو صحت
لكان الحاضرون من خصومنا مخالفين لها كما ذكرنا ، ومن الباطل احتجاج المربخبر
لا يراه على نفسه حجة وهو عنده حجة لاحجة على من لا يراه حجة في شيء أصلا .
قال أبو محمد : لغنا قول قول من يدري ويوقن أن قوله وكتابه معروضان
عليه [في] (٣) يوم القيامة وهو مسئول عنهما ان الخطأ في السكوت بالجهل أسلم من الخطأ
في الحكم في الدين بالجهل بل السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب والقول بما لا يعلم
حرام على الناس فقول والله تعالى التوفيق : وانه ان لم يصح في ايجاب الدية في الخطأ
في السن اجماع متيقن فلا يجب في ذلك شيء أصلا لما قد ذكرناه من قول الله تعالى :
(وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله
ﷺ : « ان دماءكم دماءكم علىكم حرام ، فلا يحل لأحد ايجاب غرامة على
أحد الا أن يوجبها نص صحيح أو اجماع متيقن فاما النص الصحيح فقد أمنا وجوده بيقين
هنا فكل ما روى في ذلك منذ أربع مائة عام ونيف وأربعين عاما من شرق الارض
الى غربها قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب الايصال والله الحمد وهو الذي
أوردنا منه ما شاء الله تعالى فان وجد شيء غير ذلك فالاخيره أصل لكن مما لعله (٤)
موضوع محدث . واما الاجماع فلنا نعرفه وقد قالت الملائكة لاعلم لنا الا
ما علمنا ، ولو صح عندنا في ذلك اجماع لبادرنا الى الطاعة له وما ترددنا في ذلك

(١) في النسخة ٤٥ وقال آخرون في الثنايا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) الزيادة من

النسخة رقم ٤٥ (٤) في النسخة رقم ١٤ لكن باله

طرقه عين فمن صح عنده في ذلك اجماع فليثق الله ولا يخالفه ومن لم يصح عنده اجماع ولا نص فقرضه التوقف ولا يحل له أن يكذب فيدعى اجماعا هـ

قال أبو محمد : ثم نقول وبالله تعالى التوفيق انه لو صح في ذلك اجماع بان فيها خمسا فوجه العمل في ذلك أنه لو صح الاجماع المتيقن على أن في الثنية خمسا من الابل فواجب كان (١) أن يكون في كل سن وكل ضرس خمس خمس لانه قد صح ان رسول الله ﷺ قال : «الاستنان سواء الثنية والضرس سواء» وهذا العموم لا يحل لأحد خلافه ولا تخصيصه فواجب حمله على ظاهره وانه في القصاص الذي أمر الله تعالى به في القرآن وأمر هو به عليه الصلاة والسلام بلا شك ، وأما في العمد فبما تراضى الكاسر والمكسور منه والقالم والمقلوع منه على الفداء في ذلك على ما صح وثبت في حديث الربيع وبالله تعالى التوفيق هـ

الضرس تسود وترجف

قال علي : رويانا من طريق عبد الرزاق عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في السن يستأنأ بها سنة فان اسودت ففيها للعقل كاملا والا فاسود منها فبالحساب هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم ان علي بن أبي طالب قال في السن تصاب فيخشون أن تسود ينتظر بها سنة فان اسودت ففيها قدرها وإيا وان لم تسود فليس فيها شيء ، قال عبد الكريم : ويقولون : فان اسودت بعد سنة فليس فيها شيء هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب في السن خمس من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق فان اسودت فقد تم عقلها فان كسر منها اذ لم تسود فبحساب ذلك ، وعن سعيد بن المسيب اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت بعد ذلك ففيها العقل أيضا كاملا [قال ابن وهب : وأخبرني يونس عن ربيعة بمثله] (٢) قال ابن وهب : وسمعت حنظلة بن أبي سفيان يقول : سمعت القاسم بن محمد يسأل عن سن كانت ترجف ولم تسود ؟ قال : ففيها العقل كاملا هـ وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى الاجناد ان السن اذا اسودت فقد تم عقلها وما كسر منها بعد ذلك فبحساب ذلك ، وعن ابن وهب انه قال : أخبرني عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح انه سأله رجل عن رجل كسر سن رجل فأقيد منه فأخذ منه

فردها فثبتت غلصمه الآخر فقال: ليس له شيء. وعن شريح انه قال: في السن اذا كسرت يؤجل صاحبها سنة فان اسودت فدينها كاملة، وان لم تسود فبقدر ما نقص منها، وعن عطاء قال: ان سقطت سن أو اسودت أو رجفت قومت قال ابن جريج: وقال ابن شهاب: في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وقال عبدالعزيز بن أبي سلة والليث اذا ضربت السن فاسودت ففيها عقلا كاملا فان طرحت بعد ذلك ففيها العقل كاملا مرة أخرى، وقال مالك: اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت مرة أخرى فعقلها أيضا تام (١) وهنا قول آخر عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب قال في السن [السوداء] (٢) اذا سقطت تلك دينها قال أبو محمد: وهذا هو الثابت عن عمر بن الخطاب لاتصال سنده، وجودة روايته واتصاله، حدثنا يونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا أحمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستواي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب به يقول أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه، وعن سعيد بن المسيب أنه قال: في السن السوداء تلك الدية، وعن مجاهد أنه قال: اذا اسودت نسن أو رجعت ثم طرحت فنصف قدرها، وان كان فيها قدرها أول مرة. وذكر ابن أبي نجيح عن مجاهد في السن السوداء ربع دينها. وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في السن السوداء اذا كسرت خمس دينها وفي كل عضو.

قال أبو محمد: ففي اسودادها - كما ترى - أقوال اختلف فيها، أما التوقيت بثلث الدية ونصفها ورابعها فقول لا يعضده قرآن ولا سنة ولا إجماع وما كان هكذا فلا يجوز القول به فاذا كان سواد السن وأخضرارها واحمرارها وإصفرارها وصدعها وكسرها اذا كان كل ذلك خطأ لا قرآن جاء فيه بإيجاب غرامة ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع على شيء من ذلك أصلا لم يجوز أن يوجب في ذلك شيء أصلا لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والأموال محرمة بالقرآن وبالسنة فلا يجوز البتة لإيجاب غرامة في ذلك لأنه لا يجب شرع والشرع لا يجب إلا بنص أو إجماع، وهذا لا يشك فيه ولا يتردد، والحمد لله رب العالمين، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن مكحول قال: قال زيد بن ثابت في السن الزائدة تلك دينها؛ وعن الحسن البصري قال: فيها حكم، وهذا يقول الثوري. وأبو حنيفة - ومالك - والشافعي وأصحابهم، وأما سن الصغير فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن أبي مالك (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ «تاما» (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ الوليد بن مالك وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب

عن أخيه أن عمر بن الخطاب قضى في سن صبي كسرت قبل أن يشر (١) بيمر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة قال : قال زيد بن ثابت في سن الصبي الذي لم يشر عشرة دنائير . قال أبو محمد : وهي قيمة البعير عندهم في الدية . قال عبد الرزاق قال معمر وه قول بعض علماء الكوفة وعن الحسن قال في سن الصبي إذا لم يشر قال : ينظر فيه ذوا عدل فإن نبت جعل له شيء وإن لم تنبت كان كسن الرجل . وعن سليمان بن يسار أنه استفتى في غلام لم يشر أصيبت سنه هل فيها من عقل ؟ قال : لا ، وقال أبو حنيفة فيها حكمه ، وقال مالك والشافعي : إن نبت فلا شيء فيها ، وقال مالك إن نبت ناقصة أعطى بقدر نقصها عن التي تليها فإن لم تنبت فقها خمس فرائض ، وهذا ما خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي عمر بن الخطاب : وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فيما روى عنهما في هذا الباب ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : فإذا قد صح الخلاف في ذلك فلا يجوز أن يكلف أحد غرامة إلا بنصر أو إجماع ، ولا نفرو ولا إجماع في إيجاب شيء في سن الصبي فلا يجوز أن يجب في الخطأ في ذلك شيء أصلا ، والله تعالى التوفيق .

﴿ العين ﴾

قال أبو محمد : قد ذكرنا أن دية العين والعين لم يأت إلا في صحيفة عمرو بن حزم . وخبر رجل من آل عمرو خبر مكحول . وطاوس وكلها لا يصح منها شيء ولما ذكرنا ونذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره مما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وعن التابعين رحمة الله عليهم . حدثنا حماد بن أبي فرج نايبنا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر كلاهما عن أبي اسحاق السديمي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في العين النصف . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال : في العين نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق وفي عين المرأة نصف ديتها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق ، وأما عين الأعور ففي ذلك ما حدثناه عبادة بن ربيع نا عبد الله بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي مجلز قال : إن رجلا سأل ابن عمر عن أعور فقئت عينه خطأ فقال عبد الله بن صفوان : قضى فيها عمر بالدية كاملة فقال الرجل أتى لست أباك أسأل إنما أسأل ابن عمر فقال ابن عمر يحدثك عن عمر وتأسأله وبه إلى حماد بن سلمة

(١) إذا سقطت روائح الصبي قبل ثمر وهو مشهور فإذا نبت قيل اثئر

أنا قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض انه قال في رجل أعمى فقأ عين صحيح العينين عمدا فقال قضى فيها الامير بالدية كاملة - يعنى عثمان - لانه لا يقتص من الأعور . حدثنا عبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن سميان عن ابن عباس قال: دية عين الأعور الف دينار، وأخبرني مالك عن ابن شهاب انه كان يقول في عين الأعور الدية كاملة، قال مالك: بلغني عن سليمان بن يسار انه كان يقول ذلك قال ابن وهب: وأخبرني يونس ومالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله قال ابن وهب: وأخبرني عمر بن قيس ويزيد بن عياض وابن لهيعة قال عمر بن قيس عن عطاء عن علي بن أبي طالب، وقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد بن المسيب قالوا كلهم: مثل ذلك، وقال ابن وهب: أخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال: السنة ورأى الصالحين ان الأعور اذا قُتلت عينه ثمن عين الأعور الف دينار، وانه اذا قُتلا الأعور عين صحيح العينين غرم له الف دينار. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في عين الأعور الف دينار قال معمر: وقال قتادة: والزهرى ما: اذا قُتلا الأعور عين صحيح العينين عمدا أغرم الف دينار، واذا قُتلا خطأ أغرم بمائة دينار، وقال الزهرى في رجل في إحدى عينيه يابض فاصبت عينه الصحيحة قال: نرى أن يزداد في عقل عينه ما قص من الاخرى التي لم تصبه وبه يأخذ الحسن البصري ومالك والليث وأحمد بن حنبل. واسحاق بن راهويه، وقال آخرون: فيها نصف الدية كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز عن الحكم بن عتيبة عن بعض اصحاب النبي ﷺ قال في عين الأعور خمسون . وعن مسروق انه قال: في عين الأعور نصاب أنا أدى قتل الله فيها نصف الدية، وبه يقول الشعبي . وعن عبدالله بن مغفل انه سئل عن الرجل يفقأ عين (١) الأعور قال: ما أتانا فقأت عينه الاخرى فيها نصف الدية . وعن عطاء بن ابي رباح قال في عين الأعور نصف الدية . [وعن ابراهيم النخعي انه قال في عين الأعور فقأ عينه خطأ قال: نصف الدية] (٢) .

قال أبو محمد: قولنا في العين هو قولنا في السن سواء سواء، وانه انما جاء في دية العين بالخطأ آثار وقد قصيناها والله الحمد ليس منها شيء . يصح .

وأما قول الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فانهما جاء ذلك عن عمر وعلي وهشام . وابن

عمر بن عباس وبعض أصحاب النبي ﷺ قطع، وعن ثمر من التابعين نحو العشرة، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع به على جميع الأمة إلا غافل أو مستسهل للكذب والقطع بما لا علم له به. فإن صح إجماع متيقن في دية العين فحقن قائلون به، والا فقد حصلنا على السلامة فالإجماع المتيقن في هذا بعيد تمتع أن يوجد في مثل هذا لأن الإجماع حجة من حجج الله تعالى المتيقنة الظاهرة التي قد قطع الله تعالى بها المذنب وأبان بها الحجة وحسم فيها العلة، ومثل هذا لا يستتر على أهل البحث والحقائق لا تؤخذ بالدعاوى فأذلا إجماع في ذلك فلا يجب في الخطأ شيء. لقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) هـ

قال أبو محمد: فاما قول مالك في أن عين الأعور الدية فإنه وإن تعلق بما جاء وصح عن بعض الصحابة فإنه قد تناقض في القياس، والعجب أن قولاً ينسب لبعض أصحابه إليه من أنه يرى أن القياس أقوى من خبر الواحد ثم هنا قد ترك القياس الذي لو صح قياس في العالم (١) لكان هذا هو ذلك الذي يصح وهو أنه فرق بين سمع امرئ لا يسمع إلا باذن واحدة ويد انسان اقطع ورجل اقطع فلم يرف كل ذلك إلا نصف الدية ورأى في عين الأعور الدية كاملة وليس لهم أن يدعوا في هذا إجماعاً لأن في هذا اختلافاً سنذكره إن شاء الله تعالى في باب يد الأقطع وسمع ذى الأذن الواحدة وبالله تعالى تأييد، فإن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن عين الأعور هي بصره كله فالواجب في ذلك ما يجب في البصر كله قلنا لهم: هذا يبطل عليكم من وجهين أحدهما أنه إن كان كما تقولون فيجب عليكم أن تقيدوه من عيني الصحيح معاً لأنه بصري بصر لا على قولكم وأنتم لا تقولون ذلك (٢) والثاني أنه يقال لكم وسمع ذى الأذن الواحدة الصواب هو سمعه كله وهو له أنفع وأقوى وأقرب من تمام السمع من عين الأعور فإن الأعور لا يرى إلا من جهة واحدة فقط فانما هو نصف بصره وكذلك يد الأقطع هي محل تصرفه ورجل الأقطع أيضاً فاجعلوا في كل ذلك دية وأنتم لا تفعلون ذلك، وجه ثالث وهو أنه لا يجب على أصلكم هذا أن تقيدوا إذا عينين قفاً أحدهما أعور فأنتم تقيدون من الأعور ولا إجماع في هذا فقد أقدتم بصراً تاماً بنصف بصر، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن أبي عياض أن عثمان بن عفان قضى في رجل أعور قفاً عين صحيح قال: لا قود عليه وعليه دية عنه، وقال سعيد بن المسيب: لا يقاد من الأعور وعليه دية كاملة وإن كان عبداً، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الأعور يصيب عين انسان عبداً

أيقاد منه؟ قال: ما أرى أن يقاد منه أرى له الدية وافية. وعن عبد الرزاق نا بن جريج عن محمد بن أبي عياض أن عمر بن الخطاب اجتمعوا على أن الأعور إذا قُتِلَ عين آخر فعليه مثل دية عينه، وقال علي بن أبي طالب: أقام الله تعالى القصاص في كتابه العين بالعين وقد علم هذا فعليه القصاص فإن الله تعالى لم يكن لينسى شيئاً.

قال أبو محمد: وأما الخفيفيون والشافعيون فإنهم يظلمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمرو بن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله عنهم ولا يعرف لهم في هذا من الصحابة رضي الله عنهم مخالف إلا رواية ضعيفة قد ذكرناها عن لم يسم فكل طائفة تقض أصلها وتهدم ما تبني وما ينبغي أن يرضى لنفسه هذا ذو ذرع ونحمد الله تعالى على عظيم نعمه.

(وأما العين الموراء) قال علي: نذكر الآن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية وقال هذا طائفة من السلف الطيب لما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام هو الدستوائي نا قاتدة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قضى في العين الموراء إذا نخصت واليد الشلاء إذا قطعت، والسن السوداء إذا سقطت ثلث ديتها. وعن ابن عباس في العين الموراء إذا خسفت ثلث الدية، وقول آخر (١) رويناه من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار قال: قضى زيد بن ثابت في العين القائمة إذا نخصت (٢) بمائة دينار. وعن سعيد بن المسيب يقول في العين القائمة بنخص عشر الدية وقال به غيره كما رويناه من طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في العين القائمة إذا نخصت خمس ديتها وبه يقول الليث بن سعد وغيره، وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، ومعه قالوا جميعاً: نا بن أبي نعيم عن مجاهد قال في العين القائمة التي لا تبصر أن تثبت أو بنخصت فقيا نصف قدر العين خمس وعشرون يعبراً من الأبل وإن كان قد أخذ نذرهما أول مرة. وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب عمر بن عبد العزيز: إن كان لطمت العين فدمعت دموعاً لا ترقأ فلها ثلثا دية العين وإن كانت دمعة لا تلحف دمعها وهي دون الدمعة الأولى فنصف دية العين وإن كانت دمعة من العين تسحل أحياناً وأحياناً يذهب فيها بصره فقيا خمسمائة دينار.

(١) في النسخة رقم ١٤ وقال آخرون (٢) بنص عينيه قامها مع شحمتها وبابه نطع ولا تفل بنص

وعن ابراهيم النخعي قال في العين العوراء القائمة اذا أصيبت الدية فاذا كانت مفقودة قائمة غسفت فقيها صلح هـ وعن ابراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العوراء حكم وبه يقول أبو حنيفة هـ ومالك هـ والشافعي هـ وأصحابهم هـ وهو قول الزهري وروناه من طريق ابن وهب هـ

قال أبو محمد : هذا من عجائب الدنيا ان الخفيفين والمالكين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا وافق أهواهم وهم هنا قد خالفوا رواية حمز بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ . وعمر بن الخطاب . وابن عباس في قول ثابت عنهما هـ

قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ [نا ابن وضاح] (١) نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال في العين العوراء اذا تشترت تلك الدية هـ حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أمراء الاجناد أن يكتبوا اليه يعلم علماتهم قال : لما اجتمع عليه فقهاؤهم في شتر العين تلك الدية هـ وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة قال في التشتر في العين ربع الدية هـ

قال أبو محمد : لو وجد المالكين والخفيفون أقل من هذا لما ترددوا ولى اجماع على أصولهم يكون أقوى من هذا الاجماع بهذا السند (٢) الثابت الى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكتب الى أمراء الاجناد يسألهم عن اجماعهم وهو خليفة لا يشذ عن طاعته مسلم في شيء من أقطار الارض كلها ولها عن آخرها من آخر الاندلس وطنجة الى بلاد السودان الى آخر السند وآخر خراسان وآخر أرمينية وآخر اليمن فما بين ذلك يجمع له فقهاؤهم على أن في شتر العين تلك الدية ولكن ما على المولدين بالاجماع مؤنة في خلاف هذا الاجماع فلا يرون في ذلك إلا حكومة هـ ولكن لله در الامام أبي عبد الله احمد بن حنبل رضي الله عنه إذ يقول ما حدثنا به حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول فيما يدعى فيه الاجماع هذا الكذب من ادعى الاجماع فهو فاذب لعل الناس اختلفوا ولم ينه اليه فيقول لانتم الناس اختلفوا هذا دعوى بشر المريسى والاصم ولكن تقول لانتم الناس اختلفوا ولم يلبث ذلك هـ

قال أبو محمد : هذا هو الدين والورع لا الجسر بلا علم كما كان يقول الشعبي رحمه الله

إذا سئل عن مسئلة ماذا قال فيها الحكم البائس أجسر جسا راسيتك الفسfas ان لم تقطع •
قال علي : إلا ما لا يختلف فيه مسلمان في أن من خالفه فليس مسلما فهذا اجماع
صحيح كالاجماع على قول لا إله الا الله محمد رسول الله . وكالصلوات الحسن . وشهر
رمضان . والحج . وجلة الزكاة ، وما كان هكذا وما يثق بلاشك علم جميع الصحابة
وقرأهم به وبالله تعالى التوفيق .

(شفر العين)

وأما شفر العين فقد رويانا من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول
عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت أنه قال في جفن العين ربع الدية ، وعن
الحسن البصري في كل شفر ربع الدية • نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع لعمر
ابن عبد العزيز في شفر العين الأعلى اذا تنف نصف دية العين وفي شفر العين الأسفل
اذا تنف ثلث دية العين ، قال عبد العزيز بن عمر : وكتب أبي الى أسراء الاجناد أن
يكتبوا اليه يعلم علمائهم قال : وما اجتمع عليه فقهاؤهم في حجاج العين (١) ثلث
الدية وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في كل شفر ربع الدية إذا قطع ولم
ينبت شعره • وبه الى معمر عن بعض أصحابه عن الشعبي قال في كل شفر ربع دية
العوض • حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي
ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند قال قال
الشعبي في الجفن الأعلى ثلث دية العين وفي الجفن الأسفل ثلثا دية لانها ترد الحدة وما
قطع منها فيقدر ذلك ؛ وعن الشعبي قال : كانوا لا يوقنون في الشعر شيئا ، وقال أبو حنيفة .
وسفیان الثوري . والشافعي وأصحابهم في كل جفن من أجنان العين نصف دية العين •
قال الشافعي : فان تنفت الاهداب فلم تنبت ففيها حكومة ، وقال مالك وأصحابه :
ليس في شفر العين وحجائها الاجتهاد الامام .

قال أبو محمد : أما قول مالك فخالف لأصول أصحابه لأنهم يعظمون على
خصومهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدكم وهنا خالفوا
قول زيد بن ثابت ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويحتجون بقول عمر بن
عبد العزيز إذا خالف قول خصومهم ووافقهم وهنا خالفوا حكمه وقوله واجماع
فقهاء الامصار وأهل عصره له بأصح اسناد يمكن أن يكون ثم أوجبوا غرامة حكومة

فذلك ولا يعرف هذا القول عن أحد قبلهم .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون كلام الله تعالى . وكلام رسوله ﷺ والا فلا أموال محرمة فلا يجب ههنا في الخطأ شيء لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « ان ذماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

(فقا عين انسان ثم مات الفاقه)

قال علي : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن نا قال في رجل فقا عين رجل فقام ابن عم له فقتل الفاقه غضبا لابن عمه قال : يقتل القاتل بمن قتل ولا شيء للمفقورة عنه وقد فاته القود قال ابن وهب : وبلغني عن ربيعة أنه قال في أعمى فقا عين صحيح أو عيذه جميعا قال ما فيه مأخذ لقود عليه الدية .

قال علي : هاتان فتيتان متناقضتان لأنه أوجب الدية في عين فقتت عمدا لاجل امتناع القود في إحدى المسألتين ولم يوجب في الاخرى دية لاجل امتناع من القود أيضا هذا تناقض ظاهر لا يؤيده نص ولا قياس ولا خبر عن صاحب ، والحق من هذا ان القود واجب ما أمكن كما أمر الله تعالى إذ يقول : (والحرمات قصاص) فإذا تعذر (١) القصاص بموت أو بعدم العضو أو بامتناع أو بفرار فإن كان في ذلك دية مؤقتة ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي واجبة لمن أَرادها مكان قصاصه الفاتت لان النص اوجبها له وان لم تكن هناك دية مؤقتة عن رسول الله ﷺ ثابتة فلا شيء له لان الاحكام لا يوجبها الا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو اجماع متيقن فاذ ذلك كذلك كما ذكرنا فاحدى قيا ربيعة صواب والاخرى خطأ فاما الصواب فقتياه في الذي فقا عين آخر فوثب ابن عم المفقورة عنه فقتل الفاقه . ان على القاتل القود [ولا شيء للمفقورة عنه لأنه قد فاته القود ولم يكن له غير القود] (١) وأما الخطأ فقوله في أعمى فقا عين صحيح أو عيذه أنه لا قود عليه وإنما عليه الدية وذلك أنه أوجب دية لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا قياس ولا نص صحيح ومنع القود الذي أوجه الله تعالى في نص القرآن وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٦ مسألة : جنى على عين ثم فقتت - قال علي : نا عبد الله بن ربيع

ناحمد بن عبدالله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة ناأن مسروق ناوشريح ناالشعبي ناإبراهيم النخعي قالوا في رجل قُتلت عينه ، وقد كان ذهب منها شيء أنه يلقي عنه بقدر ما ذهب منها .

قال علي : هذا ليس فيه قرآن ولا سنة ولا إجماع ، وهذه رواية ساقطة لانها عن الحجاج بن أرطاة ، ولو صححت فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قلنا : ان الاموال محرمة إلا بنص أو إجماع فان كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه ، وإن كان عددا فالقول ما أمكن وإن أمكن ذهاب شيء من قرة البصر كما ذهب هو أفقد ذلك بدوا أو بما أمكن وإن لم يمكن ذلك فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) فالواجب في ذلك الأدب لقول رسول الله ﷺ : ومن رأى منك منكر فليغيره يده إن استطاع ، ولقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فإذا عجزنا عن المثل الاخص لزمنا أن نأتي بأقصى ما نقدر عليه من التعادل الآية المذكورة والادب والسجن سيئة فمما جزاء سيئة أخرى عجزنا عن مثلها من نوعها الأدنى ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٢٧ مسألة شج إنسانا فذهب بصره فقال كان أعمى . قال علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نازيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن خالد النيلي (١) عن الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان إلهما قال في رجل شج رجلا فذهب عينه . من غير تلك الشجة فقال الحكم : ان شهدوا انها ذهبت من الضربة فهو جائز ، وقال حماد : ان شهدوا أنه ضربه يوم ضربه به وهي صحيحة فهو جائز •

قال علي : وإن كان صحيحا فقد يمكن أن تذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما قال الحكم انها ذهبت من تلك الشجة فان شهد الشهود بذلك وكان عددا فالقول في ذلك من كلا الأمرين ومن العين فلا بد من اذهاب عينه ومن شجته كما شج •

قال علي : برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهذا اعتداء منه بضمين شجته واذهاب عين فلا بد من القودين كليهما ، فان احتجوا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناإسماعيل بن علي ناأيوب السختياني عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله ناأن رجلا طعن رجلا بقرن فركبته فأتى النبي ﷺ يستقيد ف قيل له حتى تبرأ فأبى وعجل فاستقاد فقتل رجله وبرئت رجل النبي ﷺ المستقادم فأتى النبي ﷺ فقال له : ليس لك شيء قد أبيت ، قلنا : هذا الخبر هو حجتنا

(١) هو خالد بن دينار النيلي بكسر النون بعدها تخانية نسبة إلى النيل بلدين واسط والكوفة

وعمدتنا وذلك أن رسول الله ﷺ قد أمره بالتأخير حتى يبرأ فيقاد له بما تبلغه تلك الحال التي يبرأ عليها فأبى فاعطاه رسول الله ﷺ حقه فلما عنت رجله والعت البرؤ على عوج (١) لم يمكن أن يستقيم العوج أصلاً فلا شيء له ، ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما كان لتأخير معنى وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٢٨ مَسْمُومَةٌ قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخره
قال علي : قال أبو حنيفة : إذا شج آخر موشحة فذهب عيناها أو قطعت أصبعه فشلت أصبع له أخرى أو قطعت إحدى يديه فشلت الأخرى أيتهما كانت أو قطعت أصبعه فشلت يده أو قطع بهض أصبعه فبطلت الأصبع كلها أو شجه موشحة فصارت منقلة فلا قصاص في شيء من ذلك وعليه الارش ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن صاحباه : مثل هذا في العضو الواحد كالموشحة نصير منقلة أو قطع أئمة فشلت أصبعه قالوا : وأما إذا شج موشحة فبطلت عنه أو قطع أصبعه فبطلت أصبع أخرى أو يد أخرى فعليه القصاص في الأولى وعليه الارش في الأخرى ، وقد روى عن أبي يوسف . ومحمد : وأبي حنيفة أيضا أنه ان قطع له أئمة فسقطت من المفصل أصبعه أو يده كلها من المفصل أو كسر بعض سنه فسقطت السن كلها كان القصاص في السن كلها وفي جميع الأصابع وإنه ان قطع أصبعه فسقطت الكف من نصف الساعد وبرى فلا قصاص له فإنه ابتداء قطعها من نصف الساعد ، وفرقوا بين الشلل والسقوط ، وقال عثمان البتي : إذا قطع عينا عمدا فذهب العين الأخرى [اقتص منه] و (٢) فقت عينا الفاق جميعا ، وقال مالك : إذا قطع أصبعه فشلت يده فعليه القصاص من الأصبع وله الارش في اليد ، ويجتمع في قوله العقل والقصاص جميعا في عضو واحد ، وقال الشافعي : ان قطع إحدى اثنين فذهب الأخرى اقتص منه في التي قطع وعليه الدية في الأخرى *

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ : الحكم في هذا كله ما يتبين أنه تولد من جناية العمد بالضرورة ندري أنه كله جناية عمد وعدوان فالواجب في ذلك القود أو المماذاة سواء في ذلك النفس وما دونها ، والعجب كله أنهم كلهم أصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون في أن من قطع أصبع آخر فمات منها فإن عليه القود في النفس ثم يمنع من منع منهم فيمن قطع أصبع آخر فذهب كفه منها ان يقاد منه في الكف فهل في التفاضل أخش من هذا ؟ وأما إذا أمكن أن تولد الجناية الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها لا قود ولا غيره مثل أن يقطع له يدا فقتل له الأخرى فهذا ان لم يتبين أنه تولد من الجناية الأولى

فلسنا على يقين من وجوب شيء على الجاني واذا لم تكن على يقين من انه يلزمه شيء فلا يجوز أن يلزم شيئا لاني بشرته ولا في ماله لقول رسول الله ﷺ: «ان دعاءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام».

قال علي : وكان في أصحابنا فتى اسمه يقي بن عبد الملك ضربه معلمه في ضباه بعلم في خده فبست عينه فهذا عمد يوجب القود لأن الضربة كانت في العصبة المتصلة بالناظر وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٩ مَسْأَلَةٌ من أمسك آخر حتى ققت عينه أو قطع عضوه أو ضرب، قال علي : ناعبد الله بن ربيع نايب مفرج ناقاسم بن أصبغ نايب وضاح ناسخون نايب وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا انه يقاذ من الذي باشر ذلك منه، وأما الآخرون الذين أمسكوه فيعاقبون عقوبة موجهة منكرة فان استحب المصائب الدية كانت الدية عليهم ظم يغرمونها جميعا سواء، قال يونس : وقال ربيعة ان أحب الذي ققت عينه الدية فله اثنا عشر الف درهم في عينه فان كان الذين أمسكوه انما أمسكوه ليفقا عينه ف عليهم الإدية جميعا وان كانوا أمسكوه ليصكوا أو ليضربه لا يريدون بذلك فتى عينه فالدية على الذي قضا عينه دون أصحابه ، قال ابن وهب . قال ابن سماعيل : قال ربيعة . ان أراد القود أقيدهم جميعا عن باشر ذلك وعن أمسكه .

قال أبو محمد : أما إيجاب الدية عليهم كلهم والمنع من القود منهم كلهم خطأ لإشكال فيه وتناقض ظاهر لانهم لا يخلو من أن يكونوا كلهم ققاء أو لم يققاء كلهم لكن من باشره خاصة لا سبيل الى قسم ثالث فان كانوا كلهم ققاء عينه فالقود عليهم كلهم كما الدية عليهم كلهم ولا فرق ، وان كانوا ليس كلهم ققاء لكن المباشر خاصة فالزام الدية في ذلك من لم يققاء ولا كسروا لقطع خطأ ، وهذا لاخفاء به ، وأما قول ربيعة في إيجاب القود على جميعهم أو الدية على جميعهم فلم يتناقض ولكنه خطأ لان المسك آخر ليفقا عينه أو ليقطع يده أو ليخصى أو ليحجنى عليه أو ليضرب لا يقع عليه البتة في اللغة ولا في الشريعة اسم فاقه ولا اسم قاطع ولا اسم كاسر ولا اسم ضارب ، واذا لم يكن شيئا من هذا فلا قود عليه في ذلك لان الله تعالى انما قال : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فبطل هذا القول بلا شك ، وهذا بما خالف فيه مالك شيخه ربيعة والزهرى ، لانهما جعللا في جناية العمد في العين الخيار بين القود أو الدية وهو لا يرى فيها إلا القود فقط وهما كبشاً المدينة .

قال على : والحكم في هذا هو أن يقتص من الفداء والكسر والقاطع والضارب بمثل ما فعل ويعزر المسلم ويسجن على ما يراه الحاكم لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ، ولا مره ﷺ بالتعزير في كل ما دون أحد عشرة أسواط قاتل على ما ذكره في باب التعزير أن شاء الله تعالى من كتاب الحدود ، فإن قال قاتل : انكم تقولون فيمن أمسك آخر للقتل قاتل أنه يسجن حتى يموت فهذا خلاف لما قلتم هنا أم لا جوابنا وبالله تعالى التوفيق : أنه ليس ذلك مخالفا لشيء منه لأن الحكم في هذا قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فكل من فعل فعلا يوصف به وكان به متعدبا فإنه يجب أن يعتدى عليه بمثله بأمر الله تعالى فالمسك آخر حتى قتل مسك له وحابس حتى مات وليس قاتلا فالواجب أن يحبس حتى يموت فهو مثل ما اعتدى به ، ولا ينال بطول المدة من قصرها (١) اذ لم يأت بمراعاة ذلك نص ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق

٢٠٣٠ مسألة عين الدابة ، قال على : فأبو عمر أحمد بن قاسم نا أبي قاسم ابن محمد بن قاسم أخبرني جدى قاسم بن أصبغ نازك ربا بن يحيى الناقد ناسع بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ لم يقض في الرأس إلا في ثلاث . المنقلة والموضحة والآمة . وفي عين الفرس ربع ثمنة . نا أحمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا أبو جناب - هو يحيى بن أبي حية الكلي - عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه في فرس فقئت عينه أن يقوم الفرس ثم يكون في عينه ربع قيمته نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أحمد بن سلمة نا نا عبد الملك بن عمير قال : أن دهقانا فقعنا عين فرس لعروة بن الجعد فكتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر إليه أن خير الدهقان أن شاء أخذ الفرس وأعطى الشروى وإن شاء أعطى ربع ثمنة فقوم الفرس عشرين الفا ففرم خمسة آلاف ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أن على بن أبي طالب قال في عين الدابة الربع يعنى من ثمنها ، وعن محمد ابن سيرين أن شريحا قال في الدابة إذا فقئت عينها لصاحبها الشروى فإن رضى جبرها بربع ثمنها ، وعن ابن جريج قلت لعطاء بن الدابة قال الربع زعموا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن مجالد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين

جل أصيب بنصف ثمنه ثم نظر إليه بعد فقال ما أراه نقص من قوته ولا من هدايته ف قضى فيه بربع ثمنه ، وعن الحسن بن حى فى عين الدابة ربع ثمنها فان قطع ذنبها أغرم ما نقصها ، وقال أبو حنيفة . وزفر فى الفرس والبعير والبقرة تفقا عين كل واحد منهم ربع ثمنه فان قعا عين شاة فليس فى ذلك [إلا ما نقصها وقال مالك . والشافعى . وزفر فى احد قوله ليس فى كل ذلك] (١) [إلا ما نقص من الثمن فقط ، وهو قول ابى سليمان . وأصحابنا وقال الليث : ان قعا عين دابة أو كسر رجلها أو قطع ذنبها فعليه ثمنها كلها أو مثلها . قال أبو محمد : أما الحديث المذكور فلا يصح لأنه من رواية أبى أمية اسماعيل ابن يعلى الثقفى وليس بشيء ، وأما الرواية فى ذلك عن عمر بن الخطاب . وسعد بن أبى وقاص . وشريح . وعطاء ثابته ، وأما الرواية عن على بن أبى طالب أنه قضى فى ذلك بنصف القيمة وعن عمر بمثل ذلك فواهيتان أما التى عن على فىه عن لا يدرى عن محمد بن جابر اليمامى وهو هالك عن جابر الجعفى وهو مفروغ منه . وأما التى عن عمر بن الخطاب فتل ذلك لأنها عن مجاهد وهو ضعيف عن الشعبي عن عمر ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر بنحو عشرة أعوام .

قال أبو محمد : إلا أن المالكيين قد يحتجون باسقاط من هذا الحديث اذا رافق تقليدهم كاحتجاجهم « بلا يؤمن أحد بعدى جالسا » وبحديث حرام فى الاستظهار وبكثير جدا قد ذكرناه مفرقا وسنجمعه ان شاء الله تعالى .

قال على : وأما نحن فانه لاحجة عندنا إلا فى نص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ أو اجماع متيقن لا خلاف فيه من أحد وليس فى هذه المسألة شيء من هذه البراهين فاذا ذلك كذلك فان رسول الله ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز الزام قاضى عين الدابة الا ما أوجه نص أو اجماع ، وقد قال الله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فواجب بهذه الآية الزامه قيمة ما نقص فقط وبالله تعالى التوفيق .

(الحاجب)

٢٠٣١ مسألة : قال أبو محمد : قد اختلف الناس فى الحاجبين ناحم ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر الصديق فى الحاجب اذا أصيب حتى يذهب شعره ف قضى فيه موصختين عشرا من الابل ، وقال آخرون : غير هذا كما روينا بالاستناد المذكور

الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عبد الكريم انه بلغه عن أصحاب النبي ﷺ في الحاجب يتحصص شعره أن فيه الربع وفيما ذهب منه بالحساب قالت أصيب الحاجب بما يوضح ويذهب شعره كان قدر الحاجب ققط ولم يكن للوضحة قدر فان أصيب بمنقولة كان قدر الحاجب والمنقولة جميعا ؛ وروى عن زيد بن ثابت أن في الحاجب الواحد ثلث الدية ، وقال الشعبي في الحاجبين الدية ، وعن سعيد بن المسيب قال في الحاجبين اذا استوعبا الدية وفي أحدهما نصف الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال : كان يقال في كل اثنين من الانسان الدية وفي كل واحد النصف قلت الثنتين قال : لعل ذلك قال وفي كل واحد من الانسان الدية ، وعن الشعبي قال : في كل اثنين من الانسان الدية . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة نا الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة أن شريحا قال في الحاجبين والشفتين واليدين والرجلين نصف الدية يعنى في كل واحد منهما وفي كل فرد في الانسان الدية ، وهو قول الحسن البصرى . وقادة . وأبى حنيفة . واحمد بن حنبل . وأصحابهم ، وقال آخرون فيها حكومة ققط ، وهو قول مالك . والشافعى . وأصحابها ، وقال آخرون : لا شيء فيها لنا رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الحاجب يشتر قال لم أسمع فيه بشيء .

قال أبو محمد : أما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فقد نقضوا ههنا أصولهم في تهويلهم بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وهم ههنا قد خالفوا ما روى عن أبي بكر الصديق . وزيد بن ثابت . وسائر أصحاب رسول الله ﷺ الى أقوال لم تحفظ قط عن صاحب وهذا قبيح جدا ، فاما الحنفيون فانهم طردوا القياس ههنا إذ جعلوا في كل اثنين في الانسان الدية قياسا على اليدين والحاجبان اثنان ، وأما قول مالك : والشافعى فان أصحابها لا مؤنة عليهم في ادعاء الاجماع من الامة فيما لا يعرفون فيه خلافا نعم حتى انهم ليدعونه فيما فيه الخلاف مشهور كفعلمهم في الموضحة على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا نعلم أحدا قال قبل مالك بقوله في الحاجبين حكومة . هذا ولم يتبع فيه نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس فينبى لهم أن لا ينكروا على من قال بقول اتبع فيه القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، وما أباح الله تعالى قط لمالك ولا لأبى حنيفة ولا للشافعى شيئا حرمه الله تعالى على غيرهم قال على : فاذا لانص في الحاجبين بصح ولا اجماع فيما يتيقن فالواجب ان لا يجب

فيهما في العمد الا القود أو المفاداة ، وأما في الخطأ فلا شيء لأن الاموال محرمة إلا بنص أو إجماع والحكومة غرامة فلا يجوز الزامها أحدا بغير نص ولا إجماع وهو قول عطاء كما أوردناه .

(الآنف)

٢٠٣٢ مسألة : قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب انه قال في الآنف الدية ، وبه الى وكيع نا اسرائيل عن جابر عن الشعبي قال في العين الدية ، وبه الى وكيع نا سلام عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال في المارن الدية ، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه قال : في الانسان خمس ديات الآنف واللسان والذكر والصلب والفؤاد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عكرمة قال في الروثة النصف قال عبد الرزاق أحسبه ذكره عن عمر ، وعن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في دية الآنف ثلث الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه كان يقول في الروثة الثلث فإذا بلغ من المارن العظيم فالدية وافية فان أصيب من الروثة الأربعة أو غيرها لم يبلغ العظيم فبحساب الروثة ، وعن ابن جريج عن سليمان ابن موسى أن عمر بن عبد العزيز قال : في الآنف إذا أوعى جده الدية كاملة فأصيب من الآنف دون ذلك فبحساب ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبيه عن الشعبي قال : ما ذهب من الآنف فبحسابه ، نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول انه قال في روثه الآنف تلك دية الآنف وفي الجانبين إذا خرمتا ثم لم تلتصقا في كل واحد منهما تلك دية الآنف وفي الروثة تلك دية الآنف وفي قصبة الآنف إذا انكسرت ثم انحجرت ثلاثة أبعرة ، نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عثمان ابن سليمان ان عبداً كسر إحدى قصبتى أنف رجل فرفع ذلك الى عمر بن عبد العزيز فقال عمر : وجدنا في كتاب لعمر بن الخطاب أيما عظم كسر ثم جبر كما كان فقيه حقتان فراجعه ابن سراقه فقال : أيما كسر أخذ من القصبتين فاني عمر الا ان يجعل فيه الحقتين ، وبه الى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : ان كسر الآنف كسر أي يكون شينا فسد دية وان كان المنخران منهما الشين فثقت دية

المنخرين وان كان مارن الآف مهورا هبرة فله تلك الدية وان كان مهورا ملتطيا
 يبع صوته كالعين فنصف الدية لعينه وبمخمسائة دينار فان كان ليس فيه عيب ولا
 غش ولا ربح توجد منه فله ربع الدية ؛ فان أصيب قصبة الآف لجأفت وفيه شين
 ولا ربح ولا يوجد ربح شيء فالدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً . وان ضرب أنفه
 فبرأ غير أنه لا يجد ربحاً طية ولا ربح شيء فله عشر الدية ، سمعت مولى لسلیمان بن
 حبيب يحدث قال : قضى سليمان بن حبيب في الآف إذا وثن بعشرة دنائير وإذا
 كسر بمائة دينار ، وبه الى ابن جريج قال قلت لعطاء . في الآف جائفة ؟ قال : نعم
 قال ابن جريج : وأخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد انه كان يقول في نجاة الآف
 تلك الدية فان نفذت فالثلاثان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن عطاء الخراساني
 في الآف إذا خرم مائة دينار .

قال أبو محمد : فحصل من هذا عن علي أن في الآف الدية وكذلك عن
 الشعبي وعن عمر بن عبد العزيز . وعن ابن قسيط . وعن ابراهيم . ومجاهد
 في المارن الدية وهو كل مادون العظم ، وعن عمر بن عبد العزيز في المارن تلك دية
 الآف ، وعن الشعبي في المرئين الدية وهو مادون المارن ، وعن مجاهد في الروثة
 تلك وهي دون المرئين وهو قول ابن حنبل . واسحاق . وقنادة . وفي الأربعة بحساب
 ذلك وهو طرف الآف ، وعن مجاهد ومكحول في الروثة تلك الدية ، وفي خرم جنبتي
 الآف إذا لم يلتما في كل واحد من الخمرين تلك دية الآف ، وعن مكحول . واسحاق
 في الورة تلك دية الآف وهي الحاجزة بين قبتى الآف ، وفي قصبة الآف إذا
 كسرت ثم انجبرت ثلاثة أبصرة ، وعن عمر بن الخطاب . وعمر بن عبد العزيز في
 ذلك بغيران حقتان وفي كسر الثنتين عن عمر بن عبد العزيز سدس دية الآف فان
 كان في كلا المنخرين تلك دية الآف وفي هشم الآف حتى يكون لا يطا يبع صوته
 نصف دية النفس وان لم يكن فيه ربح منته ولا رشح فربع دية النفس وفي جافته
 عشر دية وربع عشر دية ، وفي جائفة الآف عن مجاهد تلك دية النفس فان نفذت
 فالثلاثان ، وعن عطاء الخراساني في خرم الآف عشر الدية ، وقال مالك فيما دون
 المارن من كل ما ذكرنا حكماً ، وبه قال الشافعي . وأبو حنيفة .

قال أبو محمد : وكل هذا لا يصح منه شيء . والذي نقول به والله تعالى التوفيق :
 انه لا سبيل الى أن يوجد في هذا خبر صحيح عن رسول الله ﷺ أصلاً فقد بحث عنه
 الباحث من أقصى خراسان الى أدهاها وأهل فارس واصهبان . وكرمان . وسجستان .

والسند والجبال والرى والعراق وبغداد والبصرة والكوفة وسائر مدنها واخر ديجان وأرمينية . والاهواز ومكة والمدينة واليمن والجزيرة ومصر والشام والاندلس فما وجدوا شيئاً منذ أربعين سنة غير ما ذكرنا مما لا يصح عند أحد من أهل العلم بالحديث فبطل أن يكون هنا خبر ثابت تقوم به الحجة ولا قرآن في ذلك أصلاً ونحن نوقن أن الله تعالى قد أقام الحجة من القرآن والسنة وأوضح الاجماع ايضاً كما لا يخفى على أحد من مبتدأ الى متناه ، وهذه الصفة معدومة ههنا .

قال على : فقولنا ههنا الذي ندين الله تعالى به ونلقاه عليه أنه لو صح عندنا في ذلك أثر لقلنا به ولما خالفناه ولو صح عندنا في ذلك اجماع لقلنا به ولما ترددنا في الطاعة له فاذا لاسنة في ذلك ولا اجماع فليس فيه الا القود في العمد أو المفاداة ولا شيء في الخطأ لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق .

(الشعر)

٢٠٣٣ مسئله : قال أبو محمد : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا منهل بن خليفة العجلي عن أبي عبد الله سلبه بن تمام الشقري قال : مر رجل بقدر فوقعت منه على رأس رجل فأحرقت شعره فرفع الى على بن أبي طالب فأجله سنة فلم يثبت فقضى على عليه فيه بالدية . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية — هو الضرير — نا حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الشعر الدية اذا لم يثبت ، وقد احتجوا في كثير من هذه الابواب بهذه الرواية نفسها وهو قول الشعبي ، وقال سفيان الثوري . وأبو حنيفة . والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه في شعر الرأس إذا لم يثبت الدية وفي شعر اللحية اذا لم يثبت الدية ، وأما المالكيون . والشافعيون فليس عندهم في ذلك إلا حكومة وهذا مما تقضوا فيه أصولهم في تشنيعهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد جاء ههنا عن على بن أبي طالب . وزيد بن ثابت ما لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا من التابعين مخالف ، وهذا يريك انهم لا يضبطون أصلاً ، وقد قال بعضهم : ليس للشعر أصل يرجع اليه في السنة فيقال لهم : ولا في شيء مما أوجبتم فيه الدية من الاعضاء أصل من السنة يصح حاش الاصابه فقط .

(الشاربان)

٢٠٣٤ مسألة : قال على (١) نأحممنا ابن مفرجنا ابن الاعرابي نا الديري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن مرط الشارب فيه (٢) ستون دينارا فان مرطا جميعا ففيهما مائة وعشرون دينارا ، قال عبد الرزاق وقال معمر : بلغني في الشاربين مائة وعشرون دينارا في كل واحد ستون دينارا .
قال على : عهدنا بهم يحتجون بعمر بن عبد العزيز في البتة وغيرها فالحكم لا يتبعونه فيما اجتمع له عليه ههنا ولكنهم لا يتفق لهم قول الا في النادر وليس فيهما شيء عندنا في الخطأ لانه لا نص في ذلك ولا اجماع الا لقود في العمدة فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

(العقل)

٢٠٣٥ مسألة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان - هو الثوري - عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسه فقالوا ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رعى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكره فقضى فيه عمر بأربع ديات وهو حي . وبه إلى سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : في العقل الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في الراية يعير وفي الباضعة يعيران وفي المتلاحة ثلاثة أبرة من الابل وفي السمحاق أربع وفي الموضحة خمس وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي المامومة ثلث الدية وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة أو يضرب حتى يفن فلم يفهم الدية كاملة أو حتى يبع فلا يفهم الدية كاملة ، وفي جفن العين ربع الدية ، وفي حلة الثدي ربع الدية .

قال أبو محمد : وبه يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وابن حنبل . وأصحابهم ، وهذا كالذي قبله وما فيه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم الا أقل مما في العين العوراء وقد خالفه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي فليت شعري أي فرق بين الامرين الا الدعوى الكاذبة المفتضة في الاجماع ؟ وقد خالف المالكيون في هذا الخبر زيد بن ثابت في الدامية والباضة والمتلاحة والسمحاق والهاشمة وفي جفن العين وحلة الثدي فما الذي جعل بعض قوله حجة وبعضه لاحجة ؟ ان هذا لعجب ، فان قالوا : أخذنا بقول عمر في ذلك قيل لهم : فلما أخذتم بقول عمر في العين العوراء والسن السوداء وسائر ما ذكرناه قبل ؟ فمرة يكون قول عمر بن الخطاب

(١) سقط من النسخة رقم ٤٠ لفظ قال على (٢) في النسخة رقم ٤٠ ان مرط الشارب فيه

وزيد حجة ومرة يكون قولها لاحجة فيه ، ونعوذ بالله من الدين بمثل هذه الاقوال .
قال أبو محمد : فاذا لانص في العقل ولا اجماع ثبت فيه فلا شيء في ذهابه
بالخطأ ، وأما بالعمد فإتأماهي ضربة كضربة ولا مزيد فان لم يذهب عقل المقتص منه
فلا شيء عليه فقد اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه ، وأيضا فالخبر في هذا عن عمر
لا يصح لأن أبا المهلب عبد الرحمن بن عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب فزاد الامر
وهنا على ومن *

(اللحيان والذقن)

٢٠٣٦ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد
نا علي بن عبد العزيز نا الحاجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن مكحول انه قال : في
اللحيين اذا كسر ثم انجز سبعة أبعة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن
جريح كلاهما عن رجل عن الشعبي في اللحي اذا كسر أربعون دينارا ؛ وعن عبد الرزاق
عن معمر عن ابن جريح عن رجل عن سعيد بن المسيب قال في قضي الانسان قال
يثنى إبهامه ثم تجعل قبضتهما السفلى ويفتح فاه فيجعلها بين لحيه فاقص من فنتحه فاه
من قصة إبهامه السفلى فبالحساب .
قال علي : وهذا أيضا كسائر ماسلف ولا فرق ولا شيء في ذلك بالخطا وفيه
القول بالعمد .

(الاصابع)

٢٠٣٧ مسألة : قد ذكرنا التابت عن رسول الله ﷺ في ابتداء كلامنا في
باب الاعضاء ، وانه عليه الصلاة والسلام صح عنه أنه قال : « الاصابع سواء هذه
وهذه سواء » يعني التخصر والابهام وانه عليه الصلاة والسلام قال : « الاصابع عشر
عشر ، فهذا نص لا يوسع أحدا الخروج عنه *
قال أبو محمد : وباليقين ندرى انه ليس هنا الا عمد أو خطأ وقد صح عن
رسول الله ﷺ انه قال : « رفع عن أمي الخطأ » وصح قول الله تعالى : (وليس
عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) فورد هذان الصان وكان
ممكنا أن يستثنى كل واحد منهما من الآخر ممكنا أن يكون المراد ليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به ورفع عن أمي الخطأ إلا في دية الاصابع . وكان ممكنا أن يكون المراد
في الاصابع عشر عشر في العمدة خاصة لأن في الخطأ ولم يحز لاحد أن يصير الى أحد
الاستثناءين الا يبين نص أو اجماع لانه خبر عن الله تعالى وعن رسول الله ﷺ

ولا يحل الخبر عن الله تعالى الا بنص ثابت في القرآن أو عن رسوله المبين عنه عليه السلام ، ونحن على بصيرة ويقين من الله تعالى لا يدعنا في عصى من هذا الحكم في الدين لأنه تعالى يقول: (تيانا لكل شيء وهدى) وقال تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) فظنرنا في ذلك ضارعين الى الله تعالى في أن يليح لنا الحق في ذلك فلا هدى إلا من قبله تعالى فابتدأنا بالعمد فوجدنا الناس مختلفين فطائفة قالت : لاشئ في العمد الا القود فقط ولا دية هنالك ، وقالت طائفة : فيه القود أو الدية فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمد في ذلك ثم رجعنا الى الخطأ في ذلك فلم نجد اجماعا متيقنا على وجوب الدية في الخطأ في ذلك ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون الثلث فطائفة قالت : هي في مال الجاني وطائفة قالت : هي على عاقلة فلم نجد اجماعا منهم أيضا في هذا ولم يحز أن يلزم الجاني غرامة لم يوجبها عليه نص ولا اجماع بل قد أسقط الله تعالى عنه الجناح ييقين في ذلك ، ولم يحز أيضا أن تلزم عاقلة غرامة في ذلك بغير نص ولا اجماع بل النص مسقط عنهم ذلك بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فبطل ييقين أن يجب في الخطأ في ذلك شيء لأنه لا نص بين هذه العشرة على من هي وإذا لم يبين النص ولا الاجماع على من هي فمن الباطل التيقن أن يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا يبين لها من هو الملزم إياها هذا امر تقطع وبت أن الله تعالى لم يفعل بنا ذلك قط وهو تعالى القائل متفضلا علينا : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) أو الأمر تعالى لنا إذ يقول : (ولا تجعل علينا إصرا كما جعله على الذين من قبلنا) إلى قوله تعالى : (ما لاطاقة لناه) والقائل تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا ما يطاق) ويقين ندرى أنه ليس في وسع أحد ولا في طاقته أن يفهم مراد الله تعالى من غير أن يفهمه الله تعالى إياه فسقط أن يكون في الخطأ غرامة أصلا فإدوان النفس فسقط أن يكون في الخطأ في ذلك دية أصلا فرجعنا إلى العمد فلم يكن بدم من إيجاب دية الا صاع كما أمر رسول الله ﷺ اما على العامد واما على المخطئ أو على عاقلة المخطئ . وقد سقط أن يجب في ذلك على المخطئ أو على عاقلة شيء بنصوص القرآن التي أوردها لم يبق في ذلك الا العامد فالدية في ذلك واجبة على العامد بلا شك اذ لم يبق الا هو ، وأيضا فان الله تعالى يقول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وكان العامد مسيئا بسيئته فالواجب بنص القرآن أن يساء اليه بمثلها والدية إذا أوجها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وفي إساءة مسيء فهي مثل سيئة ذلك المسيء بلا شك ؛ وكذلك الحدود إذا أمر الله تعالى بها أيضا فاذا فأت المائلة بالقود في الا صاع وجبت المائلة بالدية في ذلك .

(الخلاف في الأصابع)

٢٠٣٨ مسألة : قال أبو محمد : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد ابن خالد نا علي بن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام والتي تليها نصف اليد وفي الوسطى عشرة أبرة وفي البصر تسعة أبرة وفي الخنصر ستة أبرة . وبه الى الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام خمسة عشر بغيراً وفي السبابة عشرة وفي الوسطى عشرة وفي البصر تسعاً وفي الخنصر ستاً وقد وافقه على ذلك غيره كما روي بالسند المذكور الى حماد بن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في الإبهام والتي تليها نصف اليد وجاء عن عروة بيان زائد عن أبيه قال : اذا قطعت الإبهام والتي تليها ففيها نصف يد اليد واذا قطعت احدهما ففيها عشر من الابل ، وعن علي بن أبي طالب قال : الاصابع عشر عشر ، وعن الشعبي أنه قال : جاهر جل من مراد لي شريح قال : يا أبا أمية ما تقول في دية الاصابع ؟ قال : سواء في كل أصبع بما هنالك عشر من الابل لجمع المرادى بين إبهاميه وخنصره وقال : يا سبحان الله سواء هاتان فقال شريح : تتبع ولا تبندع . فانك لن تضل ما أخذت بالآثريدك وأذنتك في اليد النصف وفي الأذن النصف والأذن يوارها الشعر والقلنسوة والعامة . وعن الشعبي قال : أشهد على مسروق وشريح انهما قالوا : الاصابع سواء عشر عشر من الابل ، وقد روينا هذا القول عن ابن عباس قبل ، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : وليعلم العالمون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية في الخطأ ، وأعجب من ذلك من لا يرى هذه الدية في العمدة أصلاً ولا يراها إلا في الخطأ فمكسر الحق عكساً ، ونحمد الله على السلامة .

قال علي : وأما مفاصل الأصابع فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعن رجل عن عكرمة عن عمر بن الخطاب في كل أملة ثلث دية الأصابع ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب عمر بن عبدالعزيز الى الاجناد في كل قسبة من قسب الأصابع قطعت أو شلت ثلث دية الأصابع (١) إلا ما كان من إبهامها قائماً هي قسبتان ففي كل قسبة من الإبهام نصف ديتها ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : في كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصابع إلا الإبهام فانها مفصلان في كل مفصل النصف .

قال علي : لا تعرف (١) في هذا خلافا والذي تقول به وبالله تعالى التوفيق : هو ان النبي ﷺ حكم في كل أصبع بعشر من الابل فواجب بلا شك ان العشر المذكورة مقابلة للأصبع ففي كل جزء من الأصبع جزء من العشر فعلى هذا في نصف الأصبع نصف العشر وفي ثلث الأصبع ثلث العشر وهكذا في كل جزء وبالله تعالى التوفيق ، وأما الأصبع تشل فقد جاء عن النبي ﷺ في الأصابع عشر عشر فهذا عموم لا يخرج عنه إلا ما أخرجه نص أو إجماع ، وقد قيل : ان في شلل الأصبع دينه كاملة قالوا يجب القول بذلك لعموم النص الذي ذكرناه ، وأما كرهه فيبقى عنتا أو صحيحا إلا أنهم يعطل فلا شيء في ذلك عندنا .

قال أبو محمد : فهذا النص الذي ذكرناه يقتضي ان أصابع اليمين والرجلين سواء لعموم ذكره عليه الصلاة والسلام الأصابع ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال : في الأصبع الزائدة ثلث دية الأصبع ، وقال معمر : بلغني ان في الأصبع الزائدة . والسن الزائدة ثلث ديتها ، وقال آخرون : فيها حكومة ، وقال آخرون : لا شيء فيها فنظرنا فوجدنا النص عن النبي ﷺ قد صح بأن في الأصبع عشراً من الابل ، واسم أصبع يقع على زائدة ولم يخص عليه الصلاة والسلام أصبعا زائدة من غيرها ، وما كان ربك نسياً ، ولو أراد ذلك لبينه فواجب أن يكون فيها ما في سائر الأصابع ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٣٩ مسأله : قال علي : قد ذكرنا ما جاء في اليد تشل أو تقطع في كتاب ابن حزم . وتلك الصحيفة وانه لا يصح شيء من ذلك ، وروينا من طريق الحاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ان في الرجل اذا يبت فلم يستطع أن يسطها أو يسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تزل الارض فقبها نصف الدية فان نال منها شيء الارض بقدر ما نقص منها وفي اليد اذا لم يأكل بها ولم يشرب بها ولم يأتزرها ولم يستلح بها : فقبها نصف الدية . ناعمد بن سعيد بنات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفان الثوري عن ابي اسحاق السديعي عن عاصم عن علي بن ابي طالب قال في اليد النصف ، وحدنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز ابن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال في اليد نصف الدية فما نقصت فبالحساب ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن قتادة ، وعن رجل عن عكرمة في اليد اذا شلت ديتها كاملة .

(كسر اليد والزند)

(١) في النسخة رقم ٥ قطع البيدين ٢ والنسخة رقم ١٤ حط الاصبع بالطاء المهمة ٣ الزيادة من النسخة رقم ١٤

ابن علقمة بما تقي درهم ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن
عكرمة بن خالد عن رجل عن عمرانه قال : في الساق أو الذراع اذا انكسرت ثم جبرت
فاستوت في غير عم عثرون ديناراً أو حقتان ، وبه الى عبد الرزاق نا بين جريج عن
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز قال : كتب سفيان بن عبد الله
الى عمر بن الخطاب - وهو عامله بالطائف - يستشير في يد رجل كسرت فكتب اليه
عمر بن الخطاب ان كانت جبرت صحيحة فله حقتان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال : اذا كسرت اليد أو الرجل واذا كسرت الذراع أو العضد أو الفخذ أو الساق ثم
جبرت فاستوت قتي كل واحد عشرون ديناراً فان كان فيها عثم فاربعمون ديناراً ، وبه
الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لى عطاء في كسر الرجل واليد والترقوة
ثم تجبر في ذلك شيء وما بلغت ما هو ، وكان شريح يقول : اذا جبرت فليس فيها شيء ،
ومن طريق الحجاج بن المنهال ناحما بن سلة عن الحجاج عن مكحول قال في الرجل
اذا كسر احد زنديه ثم انجبر فقيه عشرة أبعة ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون
والمالكيون والشافعيون الرواية عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهم يشنعون بخلاف
الصاحب اذا وافق تقليدهم وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٤١ - مسألة - من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره * ناهما نا بين مفرج نا
ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : من قطعت يده في سبيل
الله تعالى ثم قطع انسان يده الاخرى غرم له دينين ، فان قطعت يده في حد وقطع
انسان يده الاخرى غرم له دية التي قطع ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
في رجل مقطوع اليد قطعت الاخرى بعد ذلك قال : لو أعطى عقل بدين رأيت ذلك غير
بعيد من السداد ولم أسمع فيه سنة .

قال أبو محمد : كان يلزم من قال بقول مالك في أن في عين الاوردية عينين أن
يقول بقول الزهري ولكنهم يتناقضون وأما نحن فلانزيد على ما قال رسول الله ﷺ
في دية الاصابع سواء قطعت الاخرى في سبيل الله تعالى أو في حد وما كان ربك نسياً ، ولوان
الله تعالى أراد ذلك لما أمله ولا أغفله وليته .

(أصابع المرأة)

٢٠٤٢ - مسألة - وقد ذكرنا قبل اختلاف الناس في هذا وأن فيهم من رأى في أصبعها
عشراً من الابل وفي اثنين عشرين من الابل ، وفي الثلاثة ثلاثين من الابل وفي الاربعة
عشرين من الابل ، وقول من رأى انها في كل ذلك على النصف من الرجل .

قال علي : فوجب علينا ما افترضه الله تعالى عند التنازع من الرد الى كتاب الله تعالى وستة نيه عليه الصلاة والسلام قعلنا فوجدناه عليه السلام قد قال : والاصابع سواء هذه وهذه سواء ، فصح يقينا ان اصابع المرأة سواء بنص حكمه عليه الصلاة والسلام وأن اصابع الرجل سواء بنص حكمه عليه السلام ، فاذ ذلك كذلك ، وقد صح الاجماع على أن في أربعة أصابع من المرأة فصاعدا نصف ما في ذلك من الرجل بلا خلاف فاذ بلا شك في هذا وقد حكم عليه الصلاة والسلام أن اصابعها سواء فواجب أن يكون في أصبعين نصف ما في الاربع بلا شك ، وفي الاصبع الواحدة نصف ما في الاثنين وبالله تعالى التوفيق .

(في اليد المشالة)

٢٠٤٣ - مسألة - نايرن بن عبد الله ناأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ناأحمد بن خالد ناأحمد بن عبد السلام الحنفي ناأحمد بن بشار ناأحمد بن سعيد القطان ناأحمد بن السبائي ناأحمد بن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في العين العوراء اذا فضخت واليد المشالة اذا قطعت والسن السوداء اذا سقطت : تلك ديتها ، ومن طريق وكيع ناأبو هلال ناأحمد بن سليم الراصي عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس قال في اليد المشالة اذا قطعت : تلك الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد المشالة اذا قطعت : تلك ديتها وفي الرجل المشالة تلك ديتها ، وعن مجاهد قال في اليد المشالة تلك ديتها ، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك وهو قول ابن شبرمة ، وعن عبد الرزاق أنه قال في الاصبع المشالة تقطع : نصف ديتها ، وقال آخرون غير ذلك كما روي ناأحمد بن الحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال في اليد المشالة اذا قطعت : خمس ديتها ، وعن مسروق قال في اليد المشالة حكم وعن النخعي مثل ذلك حكم ، وعن ابن جريج قال في الاصبع المشالة تقطع شيئا بجاهها ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي . وأصحابهم *

قال أبو محمد : وقد جاء في هذا أثر كما روي ناأحمد بن عبد الله بن ربيع ناأحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب ناأحمد بن إبراهيم بن محمد ناأحمد بن عاتق ناأحمد بن حميد ناأحمد بن حماد ناأحمد بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله عليه السلام قضى في العين العوراء السادة لمكانها اذا طمست : تلك ديتها ، وفي اليد المشالة اذا قطعت : تلك ديتها ، وفي السن السوداء اذا نزع : تلك ديتها *

قال علي : فجاء هذا الخبر كما ذكرنا ، والحنيفيون . والمالكيون . والشافعيون . يحتجون به اذا وافق أهواهم وجاء بمثل ما فيه الأثر الصحيح عن عمر بن الخطاب . وابن

عباس رضى الله عنهما ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة أصلاً . وقال بذلك سعيد بن المسيب ومجاهد ، وهم يولون ويشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم
في الرجلين

٢٠٤٤ - مسألة - وقد ذكرنا ما جاء عن ذلك في الاثر وانه لا يصح من ذلك شيء إلا ما جاء في الأصابع بالقول في أصابع الرجل ثلثا قلنا في أصابع اليد سواء سواء لا يفترق شيء من الحكم في ذلك في جميع المسائل لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « الأصابع سواء وفي الأصابع عشرة عشر يعني كل واحدة » ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد ابن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الألف وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الاذن النصف وفي اليد النصف وفي الرجل النصف ، وبه الى الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر . وعمر أن في الرجل اذا بيسط فم يستطع أن يبسطها أو يبسطها فم يستطع أن يقبضها أولم تل الأرض فبقدر ما قص منها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : وفي الرجل نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق فاذا قصت فالحساب نوعن ابن جريج عن عطاء في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل كذلك .
قال علي : الدية في ذلك للأصابع فقط على ما قلنا في اليد سواء سواء وبالله تعالى التوفيق *

في اللسان

٢٠٤٥ - مسألة - قد ذكرنا الاثر في ذلك وانه لا يصح ، نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر الصديق رضى الله عنه في اللسان اذا قطع بالدية اذا نزع من أصله فان قطع من أسنانه (١) فتكلم صاحبه فقيه نصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن عكرمة قال : قضى أبو بكر في اللسان اذا قطع الدية فان قطعت أسنانه فبين بعض الكلام ولم يبين بعضه فقصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال في اللسان اذا استوصل دية كاملة وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام فقيه الدية كاملة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي

اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في اللسان الدية ، وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك . وعن سليمان بن موسى أنه قال في كتاب عمر بن عبد العزيز في الأجناد ما قطع من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام كله فيه الدية كاملة ، وما نقص دون ذلك فحسابه . وعن مجاهد قال في اللسان الدية كاملة فإن قطعت أسلته قتبين بعض الكلام فانه يحسبه بالحروف ان بين نصف الحروف فنصف الدية ، وان بين الثلث فثلث الدية . وعن ابن جريج قال : قلت لمطاء : اللسان يقطع كله ؟ قال : الدية قلت فقطع منه ما يذهب الكلام ويبقى من اللسان قال : ما أرى إلا أن فيه الدية اذا ذهب الكلام . وعن ابن جريج أخبرني ابن أبي نجیح ان اللسان اذا قطع منه ما يذهب الكلام ان فيه الدية قلت عن ؟ قال : هو قول القياس قال : فان ذهب بعض الكلام ويبقى بعض فحساب الكلام والكلام من ثمانية وعشرين حرفا قلت عن ؟ قال : لا أدري .

قال أبو محمد : وبإيجاب الدية في اللسان وفي الكلام يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد ، وأصحابهم ، وأما الأثر في ذلك فلا يصح ، وأما الرواية عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما فان صحوها فرواية أبي بكر قد خالفوها ، لأنهم رضي الله عنه جعل في ذهاب أسلة اللسان نصف الدية ، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع فيه على انه اجماع إذ ليس فيه إلا اثران عن أبي بكر وعمر متقطعان ، وثالث عن علي وهم قد خالفوا أضعاف هذا في غير ما موضع ، من ذلك قول عمر . وابن عباس في العين الموراء واليد الشلاء ، وقول علي في السمحاق ، وقول أبي بكر : وعمر . وغيرهما في القود من اللطمة وغير ذلك كثير جدا ، فالواجب أن لا يجب في اللسان اذا كان عمدا إلا القود والمفاداة لأنه جرح ولا مزيد ، وأما الخطأ فرفع بنص القرآن وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٤٦ - مسألة - في لسان الأعمى (١) والاخرس . قال أبو محمد : حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا ابن الجهم نا موسى ابن اسحاق الأنصاري نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن قتادة قال في لسان الاخرس الثلث ، وفي لسان الصحيح . نا حام نا بن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول قال : قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرس يستأصل ثلث الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في لسان الأعمى ثلث الدية ، وهو قول ابن شبرمة ، وقد روى عن ابراهيم النخعي أن فيه الدية كلها ؛ وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ليس فيه إلا حكمة .

قال أبو محمد : وهذا ما خالفوا فيه الرواية عن عمر التي يحتجون بأضعف منها إذا وافق آراءهم ولا يروى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما جافيه عن عمر وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم.

قال على : لسان الآخرى كغيره والألم واحد ، والقود واجب لقول الله تعالى : (والحرمان قصاص) أو المفادات وكذلك لسان الصغير ، وبالله تعالى التوفيق .
٢٠٤٧ - مسألة - فيمن قطع يدا فيها آكلة أو قلع ضرسا وجمعة أو متاً كلة بغير إذن (١) صاحبها . قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وقال تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فالواجب استعمال هذين النصين من كلام الله تعالى فينظر فإن قامت بينة أو علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها برؤ ولا توقف وإنها مهلكة ولا بد ولادواءها إلا القطع فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن لأنه دواء ، وقد أمر رسول الله ﷺ بالمداواة ، وهكذا القول في الضرس إذا كان شديداً الألم قاطعاً به عن صلاته ومصالح أموره فهذا تعاون على البر والتقوى . نأخذ بن عمر العذري نأبوا ذر الهروي نأخذ الله ابن محمد الصيدلاني يبلغ نأعبد الرحمن بن أبي حاتم نأالحسن بن عرفة ناوكيم عن مسعر بن كدام وسفيان الثوري عن زياد بن علاقة عن يحيى بن أسامة بن شريك قال : قال رسول الله ﷺ : « تداءوا فإن الله لم يضم داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا : وما هو يا رسول الله ؟ قال : الهرم » .

قال على : فمن دأوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) وأما إذا كان يرجى للأكلة برؤ أو توقف وكان الضرس تتوقف أحياناً ولا يقطع شغله عن صلاته ومصالح أموره فعلى القاطع والقود لأنه حينئذ متعدي وقد أمر الله تعالى بالقصاص في القود .

البحر والغنى والصبر والحذب

٢٠٤٨ - مسألة - قال أبو محمد : البحر هو خشونة تعرض من فضل نازل في أيامب الرنة فلا يتبين الكلام كل البيان وقد يزيد حتى لا يتبين أصلاً والغنى هو خروج الكلام من المتخرين ، والصبر هو ميل الوجه كله إلى ناحية واحدة باقتال ظاهر ، والحذب تقوس وانحناء في فقرات الصلب أو فقرات الصدر وقد

يجمعان معا ، وقد يعرض للكبير كما يعرض للصغير نسأل الله العافية ه حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أحمد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في الحذب الدية كاملة وفي البجح الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية وفي الفتن بقدر ما غنن ه نا حام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن غير واحد عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الصعر إذا لم يلتفت الدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال قال عمر بن عبد العزيز في الصعر إذا لم يلتفت الرجل إلا منحرفا نصف الدية خمسمائة دينار وبه يقول معمر ه وقال أحمد بن حنبل في الصعر الدية ه قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : ليس في ذلك إلا حكمه وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلافه ، وأما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق : أنه إن حدث كل ذلك من ضرب عمد اقتص بمثل ذلك بالغا ما بلغ فإن حدث مثل ذلك والا فلا شيء على الجاني أكثر من أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ولا يجوز أن يعتدى عليه بما لم يعتد به ولو قدرنا على أن نبلغه حيث بلغه هو بظلمة فعلنا ولكن إذا عجزنا عن ذلك بقدر سقط عنا ما لا يقدر عليه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد أمرنا عليه الصلاة والسلام بالقصاص جملة ه

(في الظفر)

٢٠٤٩ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أحمد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الظفر إذا عور بعير وإذا ثبت نخمسا بعير وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع إذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير وفي قسبة الأنف إذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة ه وعن ابن عباس أنه قال في الظفر إذا عور خمس دية الأصبع وبه يقول أحمد بن حنبل واسحاق ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج قال معمر عن رجل عن عكرمة ه وقال ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم اتفق عكرمة وعمرو أن عمر بن الخطاب قال في الظفر إذا أعرنجم وفسد قلوصه وبه إلى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن عمر بن عبد العزيز اجتمع له في الظفر إذا نزع فمر أو سقط أو أسود العشر من الدية عشرة دنانير ه قال أبو محمد : هذا القلوص على أصلهم لأنه عشر دية الأصبع من الأبله وبه إلى

عبد الرزاق قال قال المجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر (١) يقطع ان خرج اسود أو لم يخرج ففيه عشرة دنائير وان خرج ابيض خمسة دنائير ، وعن مجاهد انه قال ان اسود الظفر أو اعور فثاقه ، وعن مجاهد انه كان يقول : ان لم ينبت الظفر فثاقه ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحارث بن سفيان عن أذينة انه كان يقول في الظفر اذا طرحت فلم تنبت بنت مخاض فأن لم يكن فأن لبون ، وعن عطاء قال : سمعت في الظفر شيئا لأدرى ما هو ، وقال مالك ، والشافعي فيه حكومة .

قال علي : وما نعلم أحدا قبل مالك يروى عنه القول بالحكومة هنا ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، فأذ لنا نص في هذا ولا اجماع فلا شيء . فيه الا القود في العمد قطع أو المفاداة فانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء فيه وبالله تعالى التوفيق .

(في الشفتين)

٢٠٥٠ مسألة نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبدالعزيز نا المجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا المجاج عن مكحول عن زيد ابن ثابت قال في الحاجب ثلث الدية وفي الشفة العليا ثلث الدية وفي الشفة السفلى ثلث الدية لانها ترد الطعام والشراب ، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في الشفتين الدية مائة من الابل ، ومن طريق المجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في إحدى الشفتين النصف - يعني نصف الدية - ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء الشفتان قال : خمسون من الابل ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قسادة قال : في إحدى الشفتين نصف الدية ، وروينا أيضا عن الشعبي وعن مجاهد قال : الشفتان سواء وإنما تفضل السفلى في الابل .

قال علي : هذا مكان اختلف فيه على . وزيد كما أوردنا ولا يصح في الشفتين نص ولا اجماع أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والاموال محرمة ، وأصحاب أبي حنيفة . ومالك . والشافعي قد خالفوا هنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع قالوا ج في الشفتين القود في العمد أو المفاداة لانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء . رفع الجناح عن المخطئ . وتحريم الاموال إلا بنص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق .

(في السمع)

٢٠٥١ مسألة : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصغى نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسته فقالوا : ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكره فقضى فيه عمر بن الخطاب بأربع ديات .

قال علي : ليس عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء في السمع غير هذا وهو لا يصح لأن أبا المهلب لم يدرك عمر أصلاً ، ولا في السمع أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ، ولا يعرف فيه إجماع الديانة عن أحد من التابعين إلا قتادة وحده وقد خالفه غيره كما حدثنا حمام نا ابن مفرج عن ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال في ذهاب السمع خمسون . وبه إلى ابن جريج عن عطاء . قال لم يلتقي في السمع شيء وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي . وابن علقمة اختيار دعواه في أنه ذهب سمعه قطلاً لإيجاب دية أصلاً ونذكره لتلايمه به بموه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : ما اجتمع عليه لعمر بن عبد العزيز أن قال : لا أسمع في شيء يصاب به عجم به فاه ومنخره فان سمع صرير في الأذن فلا بأس ، وجاء إلى عمر بن عبد العزيز رجل فقال : ضربني فلان حتى صمت إحدى أذني فقال له : كيف تعلم ذلك ؟ قال : ادع الاطبة فدعاهم فشموا فقالوا للصماء هذه الصماء . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : بلغني عن إبراهيم وغيره قال : يختبر فينظر هل يسمع أم لا ؟ وعن عبد الرزاق عن معمر سألت ابن علقمة القاضي قلت الرجل يدعى على الرجل أنه أصم من ضربه كيف له أن يعلم ذلك ؟ قال : يلتصق غفلاته فان قدر على شيء والا استخلف ثم أعطى فان ادعى صمما في إحدى أذنيه دون الأخرى فانه بلغني أنه تحشى التي لم تصم وتلتصق غفلاته ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم في ذهاب السمع الدية وهذا لانص فيه ولا إجماع لصحة وجود الخلاف كما ذكرنا ، وقال أبو حنيفة في ذهاب الشم : الدية .

قال أبو محمد : وهذا إيجاب شريعة والشرائع لا يوجبها إلا الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فلا شيء في ذهاب السمع بالخطأ لأن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع ، وأما في العمد فان أمكن التقصاص منه بمثل ما ضرب فواجب ويصحب في أذنه ما يبطل سمعه بما يؤمن معه موته فهذا هو القصاص .

(الأذن)

٢٠٥٢ مسألة قد ذكرنا في صحيفة ابن حزم . وحديث مكحول في الأذنين الدية وجاء في ذلك عن السلف ، وقد روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان ابن عينة عن عبدالله بن طائوس عن أبيه أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن بخمس عشرة فريضة ولم يقض فيها أحد قبله ، وقال يوارى الشعر والعامة والقلسوة وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن خمسة عشر من الإبل وقال : إنما هو شيء لا يضر سمعا ولا ينقص قوة يغيها الشعر والعامة . وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا قطعت الأذن قضى فيها أبو بكر بخمسة عشر من الإبل فهذا قول . وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طائوس عن أبيه أن عمر بن الخطاب قضى في الأذن إذا استوصلت بنصف الدية ، قال عبد الرزاق والناس عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى عمر بن الخطاب في الأذن بنصف الدية أو عدل ذلك من الذهب والورق . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في الألف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الأذن النصف وفي اليد النصف . وفي الرجل النصف . وفي إحدى الشفتين النصف . وعن الشعبي عن شريح قال في الأذن نصف الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوصلت خمسون من الإبل . وعن مجاهد إذا استوصلت نصف الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن علقمة ابن قيس قال قال ابن مسعود : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وبه يقول إبراهيم النخعي . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم — هو ابن سليمان — وعبيد الله بن نمير كلاهما عن حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في شحمة الأذن ثلث دية الأذن .

قال أبو محمد : وعهدنا بالملكيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليد ومم هنا قد خالفوا أبا بكر . وعمر . وعلى بن أبي طالب . وابن مسعود . وزيد ابن ثابت فلم يقولوا بشيء مما روى عنهم وتقضوا أصولهم وإنما أوردنا هذا لئلا يقولوا لنا : إنما عني هؤلاء الذين جاءت عنهم هذه الروايات بالأذن السمع فانهم كثيراً ما يتعممون مثل هذا فاريناهم ما لا عمل لهم به ، ويقال لهم : الذي روى عن علي في الألف الدية لعله أيضا إنما عني الشم فقط لا الألف الظاهر والرواية عن زيد في

شحة الأذن تبطل تأويلكم هذا .

قال علي : وأمانحن فلا حجة عندنا إلا في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ أو اجماع متيقن لا مدخل للشك فيه وليس هنا شيء من ذلك فلا شيء في الأذنين إلا القود أو المفاداة في العمد لأنه جرح ولا شيء في الخطأ في ذلك (١) لما ذكرناه

(الذكر والاثين)

٢٠٥٣ مَسْأَلَةٌ : قد ذكرنا ما جاء في ذلك في صحيفة عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب . وخبر مكحول . ورجل من آل عمر ، وإن كل (٢) ذلك لا يصح منه شيء ، ونحن ذاكرون أن شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن السلف الطيب رضي الله عنهم . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الذكر الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سفيان عن عوف عن شيخ عن عمر مثله . وبه إلى وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم ابن ضمرة عن علي في إحدى البيعتين النصف . وبه إلى وكيع نا سفيان عن عوف قال سمعت شيخا يحدث في المسجد فجلسه فقالوا : ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : روى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمه ولسانه وعقله وييس ذكره قضى عمر في ذلك بأربع ديات . نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ذكر الرجل مائة من الابل . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه قضى في الحشفة بالدية كاملة . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص عن عمر بن الخطاب أنه حكم في البيضة يصاب صافيا الأعلى بدس الدية ، وعن مكحول يقول : قضى عمر في اليد السلاء ولسان الآخر وذكرا الحصى يستأصل بثلث الدية . وعن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن امرأة أخذت بأثني زوجها فجذته غرقت الجلد ولم تخرق الصفاق قضى عليها بدس الدية ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن ليث عن عمرو بن شعيب قال : كتب إلى عمر بن الخطاب في امرأة أخذت بأثني زوجها فخرقت الجلد ولم تخرق الصفاق فقال عمر لأصحابه : ماترون في هذا ؟ قالوا : اجعلها في

(١) في النسخة رقم ٤ وليس في الخطأ في ذلك شيء (٢) في النسخة رقم ١٤ وإنه كان

منزلة الجائفة قال عمر : لكنى أرى غير ذلك أرى أن فيها نصف ما فى الجائفة ، وعن ابن مسعود قال : كل زوجين فقيهما الدية وكل واحد فقيه الدية ، وعن الشعبي عن ابن مسعود قال : الاثنان سواء ، وعن زيد بن ثابت البيهقيان سواء .
 (وأما التابعون) فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال فى البيضة البنية ثلث الدية وفى اليسرى ثلثا الدية لأن الولد يكون منها ، وعن الشعبي عن مسروق قال : البيهقيان سواء فقيهما الدية ، وعن إبراهيم النخعي فى الحشفة الدية . وعن طاوس فى الذكر الدية ، وعن عطاء أنه قال فى الحشفة الدية اذا أصيبت قلت فاستوصل الذكر قال قالية قلت : أ رأيت أن استوصلت الحشفة ثم أصيب شيء مما بقى بعد ؟ قال : جرح يرافيه قلت فذكر الذى لا يأتى النساء قال : مثل ما فى ذكر الذى يأتى النساء قلت : الكبير الذى قد ذهب ذلك منه أليس يوفى قدره يعنى ديته قال : بلى قلت والبيهقيان فى كل بيضة خمسون وخمسون قال مجاهد : لا يفصل بينهما ، وعن قتادة فى ذكر الذى لا يأتى النساء ثلث دية ذكر الذى يأتى النساء وكذلك يقيسه على لسان الأخرس والسن السوداء والعين القائمة ، وعن إبراهيم فى ذكر الخصى حكم . فحصل فى هذا الباب روايات عن أنى بكر . وعمر وعلى . وابن مسعود وزيد أن فى الذكر الدية إلا أن عمر جاء عنه وذكر النخعي ثلث دية وفى صفاق البيض سدس دية ، وعن بحضرة من الصحابة ثلث الدية وجاء عن على . وابن مسعود . وزيد التسوية بين البيهقين ، وجاء عن التابعين ما ذكرناه ، وقال مالك : والثورى . وأبو حنيفة فى ذكر الصبي حكومة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فى ذكر [الذى لا يأتى النساء حكومة وقال الشافعى] (١) فى ذكر الخصى والصبي والحرم والعين الدية كاملة .

قال أبو محمد : ليس فى هذا الباب شيء إلا عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم لا يصح عن أحد منهم شيء . من ذلك إلا عن على وحده ومدعى الإجماع هنا مقدم على الكذب على جميع الامة ، فأنذكروا فى ذلك ما حدثناه حمام بن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا عن النبي ﷺ اذا قطع الذكر فقيه مائة ناقة قد اقتطعت شبهته وذهب نسله فهذا منقطع وإن صحوه فانه يلزم به أن الدية لا تجب فى ذكر العقيم ولا فى ذكر الشيخ الكبير وهم لا يقولون بهذا ، وقد خالفوا عمر فى ذكر الخصى والعين

العوراء . واليد الشلاء . تلك الدية وخالفوا سعيد بن المسيب في قوله أن في اليضة اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية ولو كان هذا اجماعا لما استجاز ابن المسيب خلافه .
قال علي . وأما قوله أن الولد من اليسرى فقد أخبرني أحمد بن سعيد بن حسان ابن هذاج العامري وكان ثقة مأمونا فاضلا أنه أصابه خراج في اليضة اليسرى أشرف منه على الهلاك وسالت كلها ولم يبق لها أثر أصلا ثم برى . وولده بعد ذلك ذكر وأتى ثم أصابه خراج أيضا في اليمنى فذهب أكثرها ثم برى . ولم يولد له بعد ما شئ . فاذ لا يصح في الدية في الذكر والاثنتين شئ . لانص ولا اجماع قالوا يجب أن لا يجب في ذلك شئ في الخطأ وأن يجب في ذلك القود في العمد أو المفاداة لأنه جرح وبالله تعالى التوفيق .

(الصلب والفقارات)

٢٠٥٤ مسئلة نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق ع ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في صلب الرجل اذا كسر ثم جبر بالدية كاملة اذا كان لا يحمل (١) له وينصف الدية ان كان يحمل له . وبه الى ابن جريج . ومعمر كلاهما عن رجل عن عكرمة نا أبا بكر . وعمر قضيا (٢) في الصلب اذا لم يولد له بالدية وان ولد له فنصف الدية . وبه الى ابن جريج أخبرني محمد بن الحرث بن سفيان نا محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة قال : حضرت عبادة بن الزبير قضى في رجل كسر صلبه فأحدو دب هو ولم يقعه وهو يمشي محدوبا ثلثي الدية . وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال الشعبي : قضى زيد بن ثابت في فقار الظهر كله بالدية كلها وهي ألف دينار وهي اثنتان وثلاثون فقارة في كل فقارة إحدى وثلاثون دينارا وربع دينار اذا كسرت ثم برئت على غير عثم فان برئت على عثم قهي كسرهما أحدو ثلاثون دينارا وربع دينار وفي الشم ما فيه من الحكم المستقبل سوى ذلك * وعن مكحول أنه قال في كل فقار أحد وثلاثون دينارا وربع دينار . وعن الزهري قال في الصلب اذا كسر الدية كاملة ، وعن عطاء مثل ذلك ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وهو قول الحسن البصري . ويزيد بن قسيط وبه يقول الثوري . والشافعي إذا شتمه المشي ، وبه يقول (٣) أحمد . واسحاق اذا لم يولد له وقد جاء في هذا أثر كما حدثنا حماد بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمّر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في الصلب اذا كسر

(١) في النسخة رقم ٤٠٤ ان كان لا يحمل له (٢) في النسخة رقم ٤٠٤ ان أبا بكر وعمر قضى (٣) في النسخة رقم ٤٠٤ وبه قال

فذهب مأوذه الدية كاملة فإن لم يذهب الماء فنصف الدية قضى بذلك رسول الله ﷺ
قال أبو محمد : فهذه رواية عن أربعة من الصحابة رضی الله عنهم لا يعلم لهم
من الصحابة مخالف أبو بكر . وعمر . وابن الزبير . وزيد بن ثابت . وغير صحيحة (١)
ولا يقول بهذا الخفيفون ولا المالكيون وهو تناقض فلا يرون في ضرب الصلب
يقطع الولد شيئا ولا يرون في الفقارات أيضا ما جاء عن زيد بن ثابت فيها ولا يعرف
له من الصحابة في هذا مخالف ، وهو أيضا عن جماعة من التابعين ؛ ولا فرق بين سائر
ما ذكرنا قبل ، وفي هذا أيضا خبر مرسل كما أوردنا بالدية وإن لم يولد له ونصف
الدية إن ولد له وهم يدعون الأخذ بالمرسل ولا يبالون بالتناقض والتشنع على
خصومهم (٢) وهم يحملون في كل واحد في الاستار الدية قياسا على النفس وفي كل
اثنتين الدية وفي كل أربع الدية وفي كل عشرة الدية فإياهم لا يجعلون في الفقارات
كذلك كما جاء عن زيد وهذا مما تقضوا فيه القياس .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في مرسل ولا في قول أحد دون رسول الله
ﷺ وليس في هذا الباب خبر عن النبي ﷺ يصح ولا إجماع متيقن والأموال
محرمة إلا ما أباحه نص أو إجماع والخطأ مرفوع كما قد تقدم فليس في الصلب ولا
في الفقارات في الخطأ شيء ، وأما في العمد فالقود فقط ولا مفاداة فيه لأنه ليس
جرحا فإن كان ذلك جرحا ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرناه .

(في الضلع)

٢٠٥٥ - مسألة - حدثنا أحمد بن محمد بن الجسورنا أحمد بن سعيد بن حزم نا
عبد الله بن يحيى نا أبي نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى
عمر بن الخطاب قال : قضى في الضرس بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل ،
ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر
ابن الخطاب قال : سمعت عمر يقول على المنبر في الضلع جمل وفي الضرس جمل وفي
الترقوة جمل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال :
في الضلع إذا كسر بعير ، وعن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قضى في الضلع بعير . ومن طريق الحجاج بن المنهال
نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب
أنه قال في الترقوة بعير وفي الضلع بعير ، قال حماد : وأخبرنا قتادة أن عبد الملك بن

(١) في النسخة رقم ٤٥ عن زيد صحيحة ويظهر أن النسخة رقم ١٤ على خصمهم .

مروان قضى فى الضلع بيعير فان كان فيها أجور بيعيران هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى الضلع اذا كسرت ثم جبرت عشرون دينارا فان كان فيها عثم فاربعون دينارا وفى ضلع المرأة اذا كسرت عشرة دنائير هـ وعن مسروق فى الضلع حكم ، وقال الشافعى فى أحد قوله . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه : فى الضلع بيعير وفى الترقوة بيعير ، وقال مالك . وأبو حنيفة : وأصحابهما . والشافعى فى أحد قوله (١) ليس فى ذلك الاحكم *

قال أبو محمد : هذا اسناد فى غاية الصحة عن عمر بن الخطاب يخطبه على المنبر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يوجد له منهم مخالف بأن الواجب فى الضلع حمل ، وفى الضرس حمل وقال به كل من عرف له قول فى ذلك من التابعين حاش مسروقا . و قتادة فان قتادة أضعف فيه الدية فزاد على قول عمر ولم يخالفه فى إيجاب دية فى ذلك فاستسهل المالكيون : والخفيفون خلاف كل ذلك بأرائهم ، وأمانحن فلا حجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومثل هذه الرواية ليست إجماعا لانه قد يسكت صاحب (٢) لبعض المعاني ، وقد يغيب النفر منهم ؛ ولا اجماع الا ماتيئن ان كل واحد منهم علمه ودان به كالصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التى قد تيقنا اجماعهم عليها فاذا لانص ولا اجماع ههنا فلا شئ فى الضلع اذا كان خطأ لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والسنة والاموال محرمة بنص القرآن والسنة فان كان عمدا ففيه القود فقط إلا أن يكون بجرح ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق هـ

(الترقوة)

٢٠٥٦ مسألة قد ذكرنا قول عمر فى الترقوة حمل فى الباب الذى قبل هذا . متصلا به وخطبه بذلك على المنبر فاغنى عن اعادته ، وقول سعيد بن المسيب بمثل ذلك ، وبه يقول أحمد . واسحاق . وقال به الشافعى فى أحد قوله ، وقول آخر رويناه من طريق الحجاج بن المنهال اما الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال فى الترقوة أربعة أبرعة ، وعن الشعبي . ومجاهد قال اجمعا فى الترقوة ان كسرت أربعةون دينارا ، وعن عبد الرزاق فى الترقوة عشرون دينارا ، وقضى فيها عبد الملك بن مروان بيعيرين فان برئت وفيها أجور فاربعة أبرعة . وعن سعيد بن جبير : فى كل شئ من الاعضاء حكومة الا الترقوة ففيها بيعيران هـ

قال أبو محمد : وهذا خلاف موجود ثابت فى أنه ليس فى شئ من الاعضاء

(١) فى النسخة رقم ١٤ فى قوله (٢) فى النسخة رقم ٤ بكت الصلابة

دية مؤقتة: والعينان والاسنان أعضاء فبطل دعوى الاجماع في ذلك ، وعن مسروق في الترقوة حكم وفي الضرس حكم ، وبه يأخذ أبو جنيفة. ومالك. والشافعي في أحد قوليهم وأصحابهم ، أما الرواية عن زيد فواهية لانه نقل الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف، ثم عن مكحول عن زيد ومكحول لم يدرك زيدا، وأما الرواية عن عمر فثابتة قالها على المنبر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم؛ وهذا قد خالفه المالكيون والحنفيون بأرائهم

قال علي : وأمانحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس ههنا نص فلا يجب في الترتوة شيء. وفي الخطأ لما ذكرنا [وأما في العمدة فالواجب في ذلك القصص فقط إلا أن كان جرماً فالقود أو المفاداة لما ذكرنا] (١) قبل ، وبالله تعالى التوفيق .

(الذى)

٢٠٥٧ مسألة ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلة ناالحجاج بن أرطاة عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في حلة ثدى الرجل إذا قطعت ثمن دية الشدة وفي حلة ثدى المرأة إذا قطعت ربع دية ثيابها ناأحمد ناابن مفرج ناابن الأعرابي ناالديري ناعبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في حلة الثدى: ربع الدية، وروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة أن أبا بكر الصديق جعل في حلة ثدى الرجل خمسين دينارا ، وفي حلة ثدى المرأة مائة دينار قال معمر : سمعت عطاء الخراساني يقول مثل ذلك، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر في ثدى المرأة بعشرة من الابل اذا لم يصب الا حلة ثديها فاذا قطع من أصله خمسة عشر من الابل؛ وعن الزهري قال في حلة ثدى الرجل خمس من الابل وعن عطاء قال كم في حلة الرجل ؟ قال: لا أدري ، وعن الشعبي قال: في احد ثدى المرأة نصف دينها ، وعن إبراهيم التيمي قال : في ثدى المرأة الدية وفي ثدى الرجل حكومة ، ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال في ثدى المرأة الدية، وبه يقول سفيان الثوري. ومالك. وأبو حنيفة. والشافعي. وأحمد. وأصحابهم، وقال هؤلاء في ثدى الرجل حكومة ، وقال أحمد . واسحاق فيهما الدية كاملة . قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرجوع الى ما أمر الله تعالى به الرجوع اليه من القرآن والسنة عند التنازع فعقلنا فلم نجد في ذلك نص قرآن ولا سنة

لاصححة ولا سقيمة ولا اجماعا متيقنا وكل حكم لم يكن في هذه العمد فهو باطل [يقين] (١)
 وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وليس في أقوال من
 ذكرنا من صاحب أو تابع سنة ولا قرآن ولا اجماع ، وقد ذكرنا أن الاموال محرمة
 لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله ﷺ :
 « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن لا يجب في الثدين (٢) غرامة أصلا
 فان أصيبا خطأ فلا شيء في ذلك لما ذكرنا وان كان عمدا فبیه القود . وهذا قول
 أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وبه نأخذ .

قال على : فان قطع الرجل حلة ثدى المرأة قطع ثديه كله لانه كله حلة لا ثدى
 له فان قطعت هي ثديه قطعت حلتها فان قطع جميع ثديها عمدا قطع من جلده ما حوالى ثديه
 مقدار ذلك لقول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) •
 (افشاء الرجل المرأة)

٢٠٥٨ - مسألة - ناهام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس المرادي
 نابقى بن مخلد ناأوبكر بن أبي شبة نا هشيم عن داود عن عمرو بن شعيب نا رجلا
 استكره امرأة فافضاها فضر به عمر بن الخطاب الحد وغرمه ثلث ديتها ناهام نا بن
 مفرج نا بن الاعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق عن رجل عن عكرمة قال : قضى عمر بن
 الخطاب في المرأة اذا غلبت على نفسها فافضيت أو ذهبت عذرتها بثلث ديتها ولا حد عليها •
 وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن قتادة في الرجل يصيب المرأة فيفضيها
 قال ثلث الدية ، وقول آخر كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن عبد الله بن
 محرز عن قتادة أن زيد بن ثابت قال في المرأة يفضيها زوجها ان حبست الحاجتين
 والولد ثلث الدية ، وان لم تحبس الحاجتين والولد فالدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن
 ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [ان عمر بن عبد العزيز] (٣) قال في افشاء
 المرأة الدية كاملة من أجل انها تمتنع اللذة والجماع • ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حامد
 ابن سلة أنا هشام بن عمرو الفزاري قال : شهدت عمر بن عبد العزيز إذ جاءه كتاب
 من عاملة بنجران فلما قرأه قال : ماترون في رجل ذى جدقة سعة خطب إلى رجل ذى فاقة
 بنته فزوجه اياها فقال : ادفعم الى فاني أوسع لها فيما أنفق عليها فقال : إني أخافك عليها
 أن تقع بها فقال : لا تخف لا أقربها فدفعها اليه فوقع بها فخرقها فهرقت دما وماتت • فقال
 عبد الله بن معقل بن مقرن غرم والله ، وقال عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان غرم والله

قال عمر بن عبدالعزيز: أعقلا وصداقا ، أعقلا وصداقا ، وقال ابان بن عثمان بن عفان: ان كانت أدركت ما أدرك النساء فلا دية لها ، وان لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية فكتب عمر بذلك الى الوليد بن عبد الملك ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا زيد ابن الحباب عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن ابان بن عثمان أنه رفع اليه رجل تزوج جارية فافضاها فقال فيها هو . وعمر بن عبدالعزيز: ان كانت من مجامع مثلها فلا شيء عليه وان كانت من لا مجامع مثلها فعليه ثلث الدية ، وعن ابن جريج اذا كان لا يتمسك الغائط فعليه الدية كاملة ، وبه يقول سفيان الثوري ، وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : مثل ذلك وزاد فاذا كان الغائط يتمسك ثلث الدية ؛ ولا يعرف للمالك ولا لكشافى فيها قول .

قال أبو محمد : أما المأثور في ذلك عن عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فانه توقيف ، والتوقيف (١) لا يؤخذ الا عن الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، ولقد كان يلزم المالكين المشنعين بقول صاحب الذى لا يعرف له مخالف أن يقولوا ههنا بقول عمر . وزيد ولكن هذا بما تناقضوا فيه ، وأما الخفيفون فانهم طردوا أصلهم وقالوا ههنا بما روى عن عمر . وزيد فها فعلوا ذلك في حلة ثدى الرجل والمرأة ، ولكن هذا يريكم تناقض القوم وأنهم لا يحققون أصلا *

قال على : وأما نحن فنقول : ان كان ذلك وقع منه في زوجته من غير قصد فعاشت وبرت فلا شيء في ذلك لانه مخطئ . وقد أباح الله تعالى لموطء زوجته فلم يعد حدود الله تعالى في ذلك ، وان كان فعل ذلك عامداً وهو يدري انها لا تحمل أو فعل ذلك بامة كذلك أو باجنية فعليه القصاص ويقتى منه بحديدة مقدار (٢) ماقتى منها متعديا وعليه في الاجنية مع ذلك الحد ولا غرامة في شيء من ذلك أصلا ، الا أن فعل ذلك مخطئاً فانت فالدية كاملة لانها نفس ، والله تعالى التوفيق .

(من قطع من جلده شيء)

٢٠٥٩ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول قال: اذا اختلف من جلدة الوجه والرأس مثل الدرهم ففيه ثلاثة أبرة وان اختلف من الجسد فغير ونصف .

قال أبو محمد : هذا تحديد لم بات به نص قرآن ولا سنة ولا اجماع فلا يجب

في ذلك شيء، وأما الحنفيون. والمالكيون. والشافعيون فانهم أصحاب قياس يزعمهم وهذا مكان يجب عليهم على أصولهم (١) أن يقيسوه على قولهم في الموضحة ولكنه ماتا قضاؤه فيه ، وأما نحن فالقصاص في ذلك في العمد وليس في الخطأ في ذلك شيء لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) والله تعالى التوفيق .

(الكسر اذا انجبر)

٢٠٦٠ - مسألة ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي ابن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناحامد بن سلة ناقتادة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قضى في رجل كسرت يده أو رجله أو فخذه ثم انجبرت قضى فيها بمقتضى ، وعن حماد بن سلة ناعمرو بن دينار قال : إن رجلا كسر أحد زنديه ثم انجبر قضى فيه عمر بمائتي درهم ، وعن حماد بن سلة عن الحجاج عن عكرمة بن خالد ناخزومي أن عمر ابن الخطاب قضى فيه يعيين ، واليعيران بازاما لما تاتي درهم من حساب عشرة آلاف درهم ، وعن حماد بن سلة أنا أيوب السخيتاني . وهشام بن حسان . وحبيب بن الشهيد لهم عن محمد بن سيرين أن شريحاً قضى في الكسر اذا انجبر قال لا يزيد ذلك الا شدة يبطي أجبر الطيب وقدر ما شغل عن صناعته ، وعن مكحول أنه قال في الصدع في العضد اذا انجبر ثمانية أبرة فاذا انكسر أحد زنديه ثم انجبر ف عشرة أبرة ، وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع اذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير ، وفي الظفر اذا عور بعير فاذا نبت فخمسا بعير ، فلهذا آثار جاءت عن عمر بن الخطاب . وعن شريح . وعن مكحول ، والحنفيون والمالكيون . والشافعيون قد خالفوا ما جاء عن عمر بأرائهم . قال أبو محمد : وليس في ذلك عندنا الا القصاص في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء لما قد ذكرنا من قول الله تعالى ومن قول رسوله عليه الصلاة والسلام .

(المائة اذا انتقت)

٢٠٦١ - مسألة حدثنا ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناحامد بن سلة أنا قتادة عن أبي مجلز أنه قال في المائة اذا فتقت : تلك الدية ومن طريق وكيع ناسفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح قال في الفتق تلك الدية ناحام ناابن مفرج ناابن الاعرابي ناالدبري ناعبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الشعبي قال : في المائة اذا خرت : تلك الدية قال عبد الرزاق قال ابن جريج وأنا أقول : إن فيها اذا لم تمسك البول

الدية كاملة قاله أهل الشام ، وقال سفيان الثوري مثل ذلك ، قال علي : ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المفاداة لأنه جرح وليس في الخطأ شيء لما ذكرناه

(الورك)

٢٠٦١ - مسألة - روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حامدا بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الورك إذا انكسرت ثم انجبرت : عشرة أبعة وهو قول (١) صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والحنيفيون والمالكيون والشافعيون يشنعون خلاف صاحب إذا وافق تقليدنا وأمانحن فليس عندنا إلا القود في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء فيه .

(المقعدة والشفران والاليتان والعفلة (٢) والمنكب (٣))

٢٠٦٢ - مسألة - نا حامدا بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أنه قال في المقعدة إذا لم يستطع أن يمسك خلاه فالدية ، وبه يقول الثوري . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب أنه قال في الاليتين إذا قطعنا حتى يبدو العظم الدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ، وعن إبراهيم النخعي في الاليتين الدية ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن الحارث بن سفيان قال : يقضى في شفر قبل المرأة إذا أوعب حتى يبلغ العظم نصف دينها وفي شفرها بدينها إذا بلغ العظم فإن كانت عاقراً لا تحمل قال ابن جريج : واجتمع لعمر بن عبد العزيز في ركب المرأة (٣) إذا قطع بالدية من أجل أنها تمتنع من لذة الجماع ، وقال عطاء : ما علمت في قبل المرأة شيئا يلدنا قال ابن جريج : وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع العلماء لأبي في خلافته على أن في العفلة تكون من الضربة الدية كاملة لأنها تمتنع اللذة والجماع وعلى أن في المنكب إذا كسر ثم جبر في غير عظم (٤) أربعون ديناراً .

قال علي : وقال الشافعي في العفلة إذا بطل الجماع الدية وفي ذهاب الشفرين (٥) كذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . واحد . وأصحابهم في الاليتين : الدية ، وكل هذا

(١) في النسخة رقم ١٤ وهذا قول (٢) العفلة والعفل - بالتحريك - فيها - شيء يخرج من قبل النساء وحياء النافة شيبة بالادرة التي للرجال والمرأة عفلاء والادرة قفحة الحصية (٣) الركب - بالتحريك - منبت العانة قبل هو للمرأة خاصة ، وتيل لها (٤) هو العظم المسكور إذا جبر على غير صفة (٥) تنبتة شفر حرف كل شيء شفره وشفره وبالفم واحد أشفار العين وهي حروف الاجفان التي تنبت عليها الشعر وهو الهدب

لا نَصْر فِيهِ وَلَا إِجْمَاعٌ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ فِي الْخَطَأِ أَمَا فِي الْعَمْدِ فَالْقَصَاصُ فِيهَا أَمَكُنْ (١)
أَوْ الْمَفَادَةُ فِيهَا كَانَ جَرَحًا وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ هـ

(العنق)

٢٠٦٣ - مسألة - نا حَام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون عن شريح قال في العنق تلك الدية هـ قال
على : لا شيء في ذلك في الخطأ والقود في العمد ولا بد هـ

(الدرس لبطن آخر حتى يسلمح)

٢٠٦٤ - مسألة - نا حَام نا عبدالله بن محمد بن عجلى الباجي نا عبد الله بن يونس
نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري
أن رجلين اختصما بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما لصاحبه ضربه
حتى سلح فقال: اشهدوا فقد والله صدق فأرسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن المسيب
يسأله عن رجل ضرب رجلا حتى سلح هل مضى في ذلك أثر أو سنة ؟ فقال سعيد
قضى فيها عثمان تلك الدية قال سفيان وليس ذلك على العاقلة ، وقد روى عن عثمان في
ذلك غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن عمر بن
عبد الله بن طلحة الخزاعي قال : كان رجل يقال له ابن عقاب كان عظيما سمينا فأخذه
رجل قصير فوطى . في بطنه حتى خرى . فأرسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن
المسيب يسأله عن ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : قضى فيه عثمان بن عفان بأربعين
دينارا أو بأربعين فريضة هـ وعن حماد بن سلة عن أبي الخطاب عن حميد بن يزيد
عن نافع أن عثمان بن عفان قضى في ذلك بأربعين بعيرا يعنى الذى ضرب حتى سلح هـ
قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد ولا حكمه دون رسول الله
ﷺ فليس عندنا في ذلك الا القصاص ضرب كضرب ولا مزيد والحديث ليس
فعل الضارب بالمضروب فلا اعتداء عليه في ذلك والطبائع تختلف في الشدة والاسترخاء
وبالله تعالى التوفيق هـ

(الضرطة)

٢٠٦٥ - مسألة : نا حَام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن معمر عن اسماعيل بن أمية أن رجلا (٢) كان يقص شارب عمر بن الخطاب
فأفزع عمر فضرط الرجل فقال عمر : أما أنا لم نرد هذا ولكن سنعقلها فاعطاه

(١) في النسخة رقم ١٤ إذا أمكن (٢) اسماعيل هذا لم يذكر عمر ، وانما هو مجهول لا يعرف من هو

أربعين درهما قال : وأحببه قال : شاة أو عناق *

قال على : قد سمى عمر بن الخطاب الذى أعطى فى ذلك عقلا والشافعيون .
والمالكيون والخنفزيون يخالفون هذا ولا يرونه أصلا وهذا تحكم وتلاعب فى الدين
لا يعمل ، فإن كان ماروى عن صاحب بما لا يعرف له مخالف حجة فليترى ما كل هذا
وكل ما أوردناه فإن فعلوا ذلك تركوا أكثر مذاهيبهم وفارقوا من قبلوا دينهم وإن
كان ماروى عن صاحب لا يعرف له منهم مخالف ليس حجة فمذا قولنا فليتركوا
التحويل على من خالف ذلك وليسقطوا الاحتجاج بما احتجوا به من ذلك *

(الجهة)

٢٠٦٦ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الذبرى نا عبدالرزاق
عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبدالعزيز [عن عمر بن عبد العزيز] (١)
أنه قال فى الجهة اذا شمت وفيها غوص من داخل مائة وخمسون دينارا فان كان
بين الحاجبين كسر شان الوجه ولم تنتقل منه العظام فربع الدية وإن كسر ما بين الاذنين
يصيب ماضع اللحين وقد أذاه الشعر فى نحو من الجرح ولم ينقل منه
عظم فقيه مائة دينار *

قال على : هذا أصح سند كما ترى الى عمر بن عبد العزيز رحمه الله فليكن كان
رأيا كما هو رأى بلا شك فلعمري أن رأى عمر بن عبد العزيز لاحق بالسداد بلا
شك من رأى ابي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ولئن كان يطلق فى ذى فضل يقول مثل
هذا لا يقال بالرأى فهو توقيف فان عمر بن عبد العزيز لاحق بهذه المخرجة بمن ذكرنا ،
وأما نحن فنقول : إن عمر رحمه الله وغيره ممن سلف معذورون فيما أخطأوا فيه مأجورون
فى اجتهدام ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا لأنص فيه ولا اجماع
فلا يجوز القول فيه . وليس فيه الا القود فى العمد فقط الا أن يكون جرحا فتكون فيه
المفاداة ولا شئ . فيه فى الخطا والله تعالى التوفيق *

(اللطمة)

٢٠٦٧ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الذبرى نا عبدالرزاق
قال : سمعت مولى لسليمان بن حبيب يخبر عن معمر قال : إن سليمان بن حبيب قضى فى الصكة
اذا احمرت أو اسودت أو اخضرت بسة دنانير *

قال أبو محمد : هذا كالذى قبله ولا شئ فى هذا الا القصاص فقط فلو قامت

بينة في شيء مما ذكرناه انه أراد غيره مما أيسر له فهو خطأ لا شيء فيه

(الجراح وأقسامها)

٢٠٦٨ - مسألة - قال أبو محمد: أولها الحارضة . ثم الدامية . ثم الدامعة . ثم الباضعة . ثم المتلاحمة . ثم السمحاق وهي أيضا الملقط . ثم المرصعة . ثم الهاشمة . ثم المنقطة . ثم المأمومة وهي الآمة أيضا وفي الجوف وحده الجائفة وهي التي تغذت الى الجوف . والحارضة التي تشق الجلد شقا خفيفا يقال: حرض القصار الثوب إذا شقه شقا لطيفا ، والدامية هي التي ظهر فيها شيء من دم ولم يسيل ، والدامعة هي التي سال منها شيء من دم كالدمع ، والباطضة هي التي شقت الجلد ووصلت الى اللحم ، والمتلاحمة هي التي شقت الجلد وشرعت في اللحم ، والسمحاق هي الملقط وهي التي قطعت الجلد واللحم كله ووصلت الى القشرة الرقيقة التي على العظم ، والمرصعة التي شقت الجلد واللحم وتلك القشرة وأوضحت عن العظم ، والهاشمة التي قطعت الجلد واللحم والقشرة وأثرت في العظم فهشمت فيه ، والمنقطة وهي المنقولة أيضا التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصار يخرج منها العظام ، والمأمومة التي تغذت ذلك كله وشقت العظم كله فبلغت أم الدماغ ، هذا الكلام كله هكذا حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور قال نا محمد بن عيسى بن رفاعة قال نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن الأصمعي وغيره قد ذكر كما ذكرناه *

قال أبو محمد : فقال بعض السلف : كما قدمنا لأقصاص في العمد في شيء منها إلا في الموصضة وحدها وادعوا أن الماثلة في ذلك متعذرة ، وقال آخرون : بل الأقصاص في كلها والماثلة ممكنة كما أمر الله تعالى . وقد ذكرنا بطلان قول من منع من الأقصاص فيها برأيه قبل فأغنى عن اعادته ، ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى : (والجروح قصاص) برفع الحاء ، وقال تعالى : (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وما كان ربك نسيا ، فلو علم الله تعالى أن شيئا من ذلك لا يمكن فيه ماثلة لما أجل لنا أمره بالقصاص في الجروح جملة ولم يخص شيئا فنحن ننفذ بشهادة الله تعالى التامة الصادقة وقطع قطع الموقن المصدق بكلام ربه تعالى أن ربنا عز وجل لو أراد تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الأقصاص في العمد لبيها لنا كما أخبر تعالى عن كتابه أنه أنزله تيانا لكل شيء فاذ لم يفعل ذلك فنحن نقسم بالله تعالى قسما برأ أنه تعالى ما أراد قط تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الأقصاص منه إلا في الاعتداء به . والله تعالى التوفيق *

٢٠٦٩ - مسألة - من قتل عمدا فعفى عنه : وأخذ منه الدية أو المفاداة *

قال أبو محمد : اختلف الناس في هذا فقال طائفة : يجلد مائة وينفى سنة كما نأحممنا ابن مفرج ناابن الاعرابي ناالدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عباس بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال في الذي يقتل عمدا انه لا يقع القصاص عليه بجلد مائة قلت : كيف؟ قال في الحر يقتل عمدا أو في أشباه ذلك * وبه إلى ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن عمر جلد حرا قتل عبدا مائة ونفاه عاماه وبه إلى ابن جريج عن إسماعيل بن أمية قال : سمعت أن الذي يقتل عبدا يسجن سنة ويضرب مائة * وبه إلى ابن جريج عن ابن شهاب قال : أن قتل الحر عبدا عوقب بجلد وجميع وسجن وبعث رقة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولم تكن عليه عقوبة . وقال الأوزاعي ، والليث . ومالك : من قتل عمدا ففقه عن الأولياء أو فادوه بالدية فانه يجلد مائة سوط مع ذلك وينفى سنة إلى أن قال مالك في القسامة يدعى على جماعة انهم لا يقسمون الا على واحد فان أقسموا عليه قتلوه وضرب الباقون كل واحد مائة سوط وينفوا كلهم سنة سنة . وقال آخرون : لا شيء عليه كما نأحممنا عبد الله بن محمد بن علي البايع نا عبد الله بن يونس نا بقى بن برب غلده نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية قال الله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحربا والحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني فمن عفى له من أخيه شيء) ، فالعفو أن تقبل الدية في العمد ذلك تخفيف من ربكم ورحمة قال : فعلى هذا أن يتبع بالمعروف وعلى ذلك أن يؤدي إليه باحسان فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسائر أصحاب الحديث ، فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فيما احتجت به الطائفة الموجبة للادب والنفي في ذلك فوجدناهم يقولون أو من قال منهم : قال الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا إلا من تاب) قال : فنبه الله تعالى القتل بالزنا ووجدنا الزنا فيه الرجم على المحسن فاذا لم يكن محسن سقط عنه العقل ووجب عليه مائة جلدة ونفى سنة قالوا : فالواجب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك أيضا جلد مائة ونفى سنة ، وذكرنا ما حدثنا أحمد بن محمد بن عمرو بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن عبدوس نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن عياش عن اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب . و ابراهيم بن عبد الله بن حنين قال عمرو عن أبيه عن جده . وقال ابراهيم عن أبيه عن علي بن أبي طالب ثم اتفق على وجد عمرو

ابن شعيب كلاهما قال : أتى النبي ﷺ برجل قتل عبده متعمدا فجلبه مائة ونفاه سنة
ومحاسنهم من المسلمين ولم يقدمه .

قال أبو محمد : ما لهم شبهة غير هذا إلا ما ذكرنا آنفا في صدر هذا الباب عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما تشنيهم بذكر الله تعالى :
(ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) الآية وتظهيرهم ما يجب على القاتل
بما يجب على الزاني فساد جدا وتحريف لكلام الله تعالى وحكمه عن مواضع خطأ بحث
من عدة وجوه ، أولها أنه قياس والقياس كله باطل ، والثاني أنه لو صح القياس لكان
هذا منه عين الباطل لأن الله تعالى لم يسوق بين القاتل والزاني في الحكم ، وإنما سوى بينهما
في وعيد الآخرة فقط وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة لأن من تاب من كل ذلك
قد سقط عنه الوعيد في الآخرة ولم يسقط عنه حكم الدنيا بآته اقيم معنا ، والثالث أنه
لا خلاف في أن حكم الزاني يراعى الاحسان في ذلك وعدم الاحسان ولا خلاف في
أنه لا يراعى ذلك في القتل والرابع (١) ان حكم الزاني اذا وجب عليه القتل لا خلاف
من يعتد به القتل بالرجم خاصة وليس ذلك حكم القاتل اذا استقيد منه لا خلاف إلا
أن يكون قبل مجرم ، والخامس أن الله تعالى قال في أول هذه الآية التي هوها بإيراد
بعضها دون بعض (والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله
إلا بالحق ولا يزنون) فيلزمهم اذا ساووا بين حكم القاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهما
معا في هذه الآية أن يساووا أيضا بين الكافر والقاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهم
كلهم معا وسوى بينهم في وعيد الآخرة الا من تاب فيلزمهم اذا أسلم الكافر والمترد فراجع
الاسلام أن يجلد مائة سوط وينفى سنة لأن القتل قد سقط عنه كما قد سقط عن القاتل
المعفو عنه وعن الزاني غير المحض ، فان قالوا : الاجماع منع من ذلك قيل لهم قد
أقررتم بان الاجماع منع من قياسكم الفاسد وأبطله فظهر فساد كلامهم هذا (٢) وبالله
تعالى التوفيق . وأما الخبر الذي تعلقوا به قبي غاية البطلان والسقوط لأنه عن
اسماعيل بن عياش وهو ضعيف جدا ولا سيما ما روى عن الحجازيين فلا خير فيه عند
أحد من أهل العلم ، ثم هو عن اسحاق بن عبد الله بن فروة (٣) وهو متروك الحديث
ولم يبق لهم الا التعلق بما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه فظنرنا فيه فوجدناه
لاحجة لهم فيه لأنه لا يصح عن عمر أبدا لانه اما عن عمرو بن شعيب أن عمر ، واما

(١) في النسخة رقم ١٤ والثالث أنه لا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل والرابع الخ

(٢) في النسخة رقم ٤٥ كلامكم هذا (٣) في النسخة رقم ٤٥ عبد الله بن أبي فروة

عن العباس بن عبد الله أن عمر وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وأيضا قد صح عن ابن عباس خلافه وإذا صح الخلاف عن الصحابة رضي الله عنهم فليس قول بعضهم أولى من قول بعض قالوا يجب حينئذ الرجوع الى مآسر الله تعالى به عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فكل قول عرى من الأدلة فهو باطل ييقن قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ثم نظرنا في قول من لم ير على المعفو عنه بالدية أو المقادة أو العفو المطلق جلدا ولا نفياف وجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) فأوجب الله تعالى نصا لاختفاء به أن من قتل عمدا فوجب عليه التقصاص في القتل ثم عفى عنه على مال فوجب على الولي العافي أن يتبع القاتل المعفو عنه بالمعروف وأوجب الله تعالى على القاتل المعفو عنه أن يؤدي ما عفا عنه عليه باحسان وليس من المعروف والاحسان الضرب بالسياط والنفي عن الاوطان سنة ، ووجدناهم أيضا يزكرون قول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، فصح أن يشترط القاتل محرمة بتحريم الله تعالى فلا يحل جلده ولا قتيه إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا دليل من الأدلة أصلا ، وذكرنا ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن حاتم نا سعيد بن سليمان نا هشيم نا اسماعيل بن سالم عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : « أتى رسول الله ﷺ برجل قد قتل رجلا فاقاد ولي المقتول منه فأنطلق به وفي عنقه نسمة يجرها فلما أدير الرجل قال رسول الله ﷺ : القاتل والمقتول في النار » فأتى رجل الى الرجل فقال له مقالة النبي ﷺ تخلى عنه قال اسماعيل بن سالم : قد كرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال : حدثني بن أشوع ان النبي ﷺ إنما سأله أن يعفو عنه فأتى نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن عوف بن أبي جميلة (١) وجامع بن مطر الحطبي (٢) قال عوف : حدثني حمزة المائدي أبو عمر ثم اتفق جامع . وحمزة كلاهما عن علقمة بن وائل بن حجر عن وائل قال : شهدت النبي ﷺ حين جرى . بالقاتل يقوده ولي المقتول في نسخته فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول : « أنفعوه » قال : لا قال له أناخذ الدية ؟ قال : لا قال : فقتله ؟ قال نعم : قال اذهب به فلما تولى من عنده دعاه

(١) في النسخة رقم ١٤ عن عوف بن جميلة وهو غلط (٢) هو بفتح المهملة والواوحة بدمها ط م مهمة .

قال له : أنفغو عنه ؟ قال لا قال له فأخذ الدبة ؟ قال : لا قال : فقتله ؟ قال : نعم
قال اذهب فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : أما انك ان عفوت عنه يوء بأئمه وائم
صاحبك فمفا عنه وتركه قال فانا رأيت يجر نسعته ، قال يحيى بن سعيد القطان وقد
ذكر هذين الحديثين فقال عن حديث جامع هو أحسن منه يعني أنه أحسن من
حديث حمزة .

قال على : وهو كذلك لأن حمزة المائذى شيخ مجهول لا يعرف قاله ابن معين ولم
يوثقه أحد لعلمه ، وأما جامع بن مطر فقال فيه احمد بن حنبل : لا بأس به وما علمنا أحدا
جرحه وقد روى عنه أئمة يحيى . وعبد الصمد بن عبد الوارث . وحفص بن عمر الحوضى
وغيرهم . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور
نا حفص بن عمر - هو الحوضى - نا جامع بن مطر عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : كنت
مع رسول الله ﷺ قاعدا عنده اذ جاءه رجل فى عنقه نسعة فقال : « يا رسول الله
ان هذا وأخى ثانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار فضرب به رأس صاحبه فقتله فقال
رسول الله ﷺ : اعف عنه فابى وقام فقال : يابى الله ان هذا وأخى ثانا فى بر
يحفرانها فرفع المنقار فضرب بها رأس صاحبه فقتله قال : اعف عنه فابى ثم قام فقال :
يا رسول الله هذا وأخى ثانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار أراه قال فضرب به رأس
صاحبه فقتله قال اعف عنه فابى قال : اذهب ان قتلته كنت مثله فخرج به حتى جاوز
فنادينه اما تسمع ما يقول رسول الله ﷺ فرجع فقال : ان قتلته كنت مثله قال
نعم اعف عنه فخرج يجر نسعته حتى خفى علينا » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا احمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس الفاخورى نا ضمرة عن عبد الله بن
شاذب عن ثابت البنانى عن أنس « ان رجلا أتى بقاتل وليه رسول الله ﷺ فقال
له النبى عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فابى فقال : خذ الدية فابى قال اذهب فقتله فانك
مثله فخلى سبيله فر الرجل وهو يجر نسعته » .

قال أبو محمد : أما حديث اسماعيل بن سالم . وجامع بن مطر كلاهما عن علقمة لجيدان
تقوم الحجة بهما وفي كليهما اطلاق ما لقاتل المعفر عنه ومسيره حتى غاب عنهم
وخفى عنهم لا ضرب ولا نفى ، فصح قول من رأى أن لا جلد على القاتل ولا نفى إذا
عفى عنه ، وهو قول ابن عباس ولا يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف
له أصلا ، وهذا ما يستشعنه المالكيون اذا وافق تقليدهم واذا خالفهم يالوا به ، وأما
قول مالك بملك بملك فى القسامة فما عرف قط عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله

تعالى التوفيق .

٢٠٧٠ مسألة : في معنى قول النبي ﷺ في هذه الاخبار والقائل والمقتول في النار وان قتله كنت مثله . قال علي : قد أيقنا والله الحمد ان رسول الله ﷺ لا يقول الا الحق المتيقن ، وأيقنا انه ﷺ لا يقضى بباطل وهو يدري أنه باطل فاذ لاشك في هذين الوجهين فالواجب علينا طلب وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بالقود في هذه الاخبار واطلاقه على القتل في ذلك مع قوله الصادق وان قتله كان مثله والقائل والمقتول في النار فإلّا لائل أن يقول : كيف يقضى له رسول الله ﷺ بقود لا يحل له وهو يدري أنه لا يحل له حاش لله من هذا واذا لا يجوز هذا فكيف يكون في النار ومثلا للقائل من استفاد كما أمره رسول الله ﷺ ومن اقتص بالحق .

قال أبو محمد : أما تفسير ابن أشوع الذي ذكرناه آنفا من طريق مسلم عنه ان ذلك كان ان رسول الله ﷺ سأله العفو عنه فإني فانه تفسير فاسد لا يجوز البتة لأنه ﷺ لا يخلو في ذلك من أحد وجهين لائلك لها إما أن يكون شافعا في العفو واما أن يكون امرا بالعفو فان كان شافعا فليس الممتنع من اسعاف شفاعته ﷺ عاصيا لله تعالى كما فعلت بريرة اذ قال لها رسول الله ﷺ وقد خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فاختارت فراقه وراجعتيه فانه أبو ولدك فقالت : أنا أمرني يا رسول الله قال : لا انما انا شافع فقالت : لأرجع اليه أبدا ، فلا خلاف بين أحد من الامة أن بريرة رضى الله عنها لم تكن عاصية بذلك فان كان عليه الصلاة والسلام شافعا في هذا القاتل فليس الممتنع عاصيا فاذ ليس عاصيا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم وان كان ﷺ آمرا فهو يقيّن لا يأمر الا بواجب فرض ، ومن الباطل أن يأمر عليه الصلاة والسلام بشئ . ويطلق على خلافه ولا يمنع من الحرام الذي هو خلاف أمره وهذا هو القضاء بالباطل وقد أبدعه الله تعالى عن هذا ، فان قالوا : هو أمر على التذب قلنا : لا راحة لكم في هذا لأن من ترك قبول الامر بالتذب الذي ليس فرضا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم فبطل تفسير ابن أشوع ، وهكذا القول فمما حدثنا عبد الله ابن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا علي بن الحكم البناي عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال : ان الرجل قال يا رسول الله قتل أخى فدخل النار وان قتله دخلت النار قال رسول الله ﷺ انه قتل أخاك فدخل النار يقتله إياه ، وأنى نيتك عن قتله فان قتله دخلت النار بمصيتك إياي .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة ، والقول في إبطاله

كالقول في حديث بن أشوع ولا فرق وبه إلى حماد عن حميد عن الحسن أنه كان يعني بهذا الخبر أن قتله فانت مثله كان يرى ذلك عاما وكذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا بن السليم نا بن الاعراب نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يرفع يده إلى شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو قال: فلو كان هذا أمر فرض وإيجاب لحرم القصاص جملة، وهذا أمر متيقن أنه لا يقوله أحد من أهل الاسلام فإن كان أمر ندب فلا يدخل النار ولا يكون ظالما من ترك التدب غير راغب عنه، فإن تركه راغباً عنه فهو فاسق وربما كفره.

قال علي: والقول في هذا عندنا هو ما وجدناه في خبر آخر وهو الذي حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني الكوفي. وأحمد بن حربو اللفظ له قال: نا أبو معاوية عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ فرفع القاتل إلى النبي ﷺ فدفعه إلى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله لا والله ما أردت قتله فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول: أما أنه إن كان صادقا ثم قتله دخلت النار غلغلى سيلة وكان مكتوبا فخرج يحمر نسعته فسمي ذا النسعة.

قال أبو محمد: فهذا بيان الأخبار الواردة في هذا الحكم لا يجوز غير ذلك البتة وهو أنه حكم عليه الصلاة والسلام بالقود والقتل قصاصا بظاهر البينة أو الإقرار التام وهذا هو الحق المفترض على الحكماء (١) المتيقن أن الله تعالى أمرهم ولم يكلفهم علم الغيب لحكم النبي عليه الصلاة والسلام بالحق في ذلك فلما قال: إن لم أرد قتله كان ذلك ممكنا أخبره عليه الصلاة والسلام بأنه إن كان كذلك قاتله في النار وهو مثله لأنه لا يحل له قتله حيث نصار حكمه عليه الصلاة والسلام حقاً وقله حقا كما قال أيضا عليه الصلاة والسلام: ودفن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه قائما أقطع له قطعة من النار، وهو عليه الصلاة والسلام في ظاهر الحكم بالبينة أو الإقرار أو التيقن حاكم بالحق المتيقن (٢) لا بالظن لكن بما أمره الله تعالى أن يحكم به ولا بد وأن كان الباطن بخلاف ذلك مالو عليه عليه الصلاة والسلام لم ينفذه ولا تركه يعنى أصلا وبالله تعالى التوفيق، فإن قيل: هذا وجه الجمع بين حكمه عليه الصلاة والسلام وقوله في ذلك فأوجه حكمه عليه الصلاة والسلام بأن القاتل والمقتول في النار وأنه مثله وكيف يكون من قتل غير مرید للقتل في النار؟ قلنا والله تعالى التوفيق. هذا أخبار من النبي ﷺ غيب أبغى الله تعالى إياه لأنه عليه الصلاة والسلام لا يقول البتة إلا الحق ولا

يقول بالظن قاصدا الى ذلك ومن قال هذا عليه ونسبه اليه فهو كافر . فنقول : ان ذلك القاتل الذى لم يعمد القتل كان فاسقا من أهل النار بعمل له غير هذا القتل أطلع الله تعالى نبيه ﷺ على عاقبته فهو لم يكن دمه يحل لهذا المستفيد لأنه لم يعمد قتل أخيه فلو قتل على هذا الوجه لكان قاتلا بغير الحق ولا استحق النار وكان ظالما كالمتول اذ ليس كل ظالم يستحق القتل وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧١ مَسْأَلَةٌ من قتل في الزحام ولم يعرف من قتله أو أصابه سهم أو حجر لا يدري من زماه أو هرب قاتله قال على : نأحمق نأعبد الله بن محمد بن على الباجي نأعبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي أن رجلا قتل في الطواف فاستشار عمر الناس فقال على ديتة على المسلمين أو في بيت المال . وبه الى وكيع نا وهب بن عقبة ومسلم بن يزيد بن مذكور سمعاه من يزيد بن مذكور قال : ان الناس ازدحموا في المسجد الجامع بالكوفة يوم الجمعة فافرجوا عن قتل فوداه على بن أبي طالب من بيت المال . نأحمق نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نأعبد الرزاق عن -فيان الثوري عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود أن رجلا قتل في الكعبة فسأل عمر عليا ، فقال : من بيت المال يعنى ديتة . ومن طريق ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في رجلين ماتا في الزحام أن يوديا من بيت المال فانما قتله يد أو رجل ، وقد روى هذا أيضا عن سعيد بن المسيب أيضا وعروة بن الزبير . وقد روى غير هذا نا رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قتل في زحام فان ديتة على الناس من حضر ذلك في جمعة أو غيرها :

قال على : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر فيما تحتاج به كل طائفة فوجدنا أهل القول الأول يحتاجون بما حدثناه حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نأعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن كتاب لعمر بن عبد العزيز قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قضى فيمن قتل يوم أضحي أو يوم فطر فان ديتة على الناس جماعة . لانه لا يدري من قتله ، وهذا خبر مرسل ولا حاجة في مرسل والذي نقول به : ان من ضغط في زحام حتى مات من ذلك الضغط (١) فقد عرفنا أن الجماعة تلك بعينها قتلهم قتلهم تضاعفوا حتى مات من ضغطهم فاذا قد عرف قاتلوه فالدية واجبة على عواقلهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم وإن جهلوه فهم غارمون حيث كانوا وحتى الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر

الاموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين لقول الله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) الآية ، وقال رسول الله ﷺ « من ترك ديناً أو ضياعاً قالى وعلى » وان كان مات من أمر لا يدري من أصابه فديته واجبة على جميع الاموال الموقوفة لمصالح المسلمين لأن مصيبه غارم أو عاقلة ولا بد، وهذا هو نص الخبر وان كان لا يحتاج به بارساله لكن معناه صحيح بالنصوص التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : قضى هشام بن سليمان في قوم كانوا في ماء فتأقلا فمات واحد منهم في الماء فشهد اثنان على ثلاثة وثلاثة على اثنين فقضى بديته على جميعهم . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن أبي عدي عن أشعث عن الحسن أنه قال في قوم تأضلوا فأصابوا انساناً لا يدري أيهم أصابه ؟ قال : الدية عليهم . وروينا عن طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلة نا سلة بن كهيل : وحماد بن أبي سليمان نا علي بن أبي طالب قضى في ستة غلة كانوا يتغاطون في النهر ففرق أحدهم فشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه وشهد ثلاثة على اثنين انهما غرقاه فجعل علي بن أبي طالب ثلاثة أخماس الدية على الاثنين وخمسي الدية على الثلاثة .

قال علي : أما الرواية عن علي بن أبي طالب فلا تصح ولو صحت لكان جميع الحاضرين من خصومنا مخالفين لحكمه فيها ، وأما القول عندنا فهو ان الله تعالى حرم الاموال الا يقين الحق لقوله تعالى : (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام ، فلا يصح قضاء بدية (١) على أحد الا حيث أوجبها نص [قرآن أو سنة] عن رسول الله (١) ﷺ فاذا مات انسان في تغط أو نضال أو في وجه ماء فانه لا يحل أن يغرم من حضر شيئاً من دية ولا عواقلم لانا لا ندري أجميعهم قتله أم بعضهم واذا لا ندري من القاتل له فلا فرق بين الحاضرين وبين الغائبين على السبيل والزاهم دية أو عواقلم ظلم لاشك فيه بل نوقض أن جميعهم لم يقتله فنحن على يقين من ان الزام جميعهم الدية ظلم لاشك فيه ، فحق هذا أن يودى من سهم الغارمين أو من الاموال الموقوفة لمصالح جميع المسلمين لأن الله تعالى افترض دية بقوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى

(١) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل قضاء بدية (٢) في النسخة رقم ١٤ أو جيبها نص صحيح عن رسول الله

أهله (فلا بد من دية مسلمة الى أهله ، ويقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناده في مواضع من كتابنا هذا والله الحمد ومن قتل له قتيلا بعد ما قتل هذه قاهله بين خيرتين بين أن يقتلوا أو يأخذوا العقل ، أو كما قال عليه الصلاة والسلام ، فالعقل واجب على كل حال في العمد والخطأ ولا يغلو قتيلا من احد هذين الوجهين •

قال أبو محمد : وهكذا من أصابه حجر لا يدري من رماه أو سهم كذلك ولا فرق ، ولو أن امرأ خرج اليه عدو في طريق فقتله رجاعة فقات ينظرون الى ذلك الا انهم لا يعرفون القاتل من هو فلما رآهم القاتل هرب وصار خلف ربوة أو في بيت أو في خان فاتبعته الجماعة فوجدوا خلف الراية أو الخان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين فصاعدا فيهم ثقات وغير ثقات فسألوهم من دخل عندكم الساعة؟ فقال كل امرئ منهم لا ندري كل امرئ منهم ما مشغول بامره فاما المال فيكون يقولون : يقذف كل من كان في الخان وكل من كان في البيت وكل من كان خلف الراية في السجن الدهر الطويل حتى يكون موتهم خيرا لهم من الحياة وهذا ظلم عظيم متيقن وخطا عند الله تعالى بلا شك لأنهم على يقين من أنهم ظلم مظلومون الا واحدا فقد أقدموا على ظلم الانسان ييقين وهم يدرون أنهم ظالمون لهم خوف أن يفلت ظالم واحد لا يعرفونه بعينه •

قال أبو محمد : ويلزم من قال بهذا القول (١) على كل حال أن يقصد الى أهل كل سوق فيقذفهم في الحبس لاننا ندري أن فيهم آكل ربا ييقين وشارب خمر ييقين ، وكذلك يلزمهم في قتل وجد في مدينة أو جزيرة أن يسجنوا جميع أهل تلك المدينة وأهل الجزيرة ولا تقدر تناقضوا أخش تناقض ، ورسول الله ﷺ قد أبطل هذا الحكم الفاسد بفعله (٢) في أهل خيبر إذ قتل فيهم عبد الله بن سهل رضي الله عنه فأسجن أحد منهم بل قنع منهم بالايان فقط على من ادعى عليه منهم أو بايمانهم •

قال أبو محمد : ويطل هذا أيضا قول الله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأفسس) وقوله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا) ؛ وقول رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » فلا يحل لاحد الاقدام على أحد بالظن فكيف وهم هتافد أقدموا بالجور المحض والظلم المتيقن ، والواجب في هذا أن لا يسجن واحد منهم لكن من ادعى عليه حلف المدعون على حكم القسامة فان نكلوا حلف هو يمينا واحدة ، وكذلك لو ادعوا على جماعة بايمانهم كل واحد منهم يحلف يمينا واحدة ويبرأ لقول رسول الله ﷺ : « ولو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء

قوم وأموالهم ولكن المين على من ادعى عليه ، وان كان وجد في دار قوم أيضا حكم هنالك بحكم القسامة والله تعالى التوفيق .

٢٠٧٢ - مسأله - فيمن أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه . حدثنا عبدالله بن ربيع نا عبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي ابن عبدالعزيز نا الحجاج بن المهنا نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال ان رجلا قال لعبد : اقطع أذن وأنت شريك في الدية ففعل فاختصموا الى ابن الزبير فقامت البيعة على قوله فأبطل دية .

قال علي : قد أرجب الله تعالى في النفس الدية ان أرادها ولي المقتول على لسان نبيه ﷺ ، وأوجب الله تعالى أيضا كذلك دية الأصابع على ما ذكرنا قبل ، وحرم الله طاعة أحد من الناس في معصية الله تعالى ، وقد ذكرنا كل ذلك باستاده فيما سلف من ديواناته حدثنا عبدالله بن يوسف نا احمد بن قتيب نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا قتيبة نا ليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأوكره ، الا ان يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وبه الى مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا غندر نا شعبة عن زيد عن سعد بن عبيد عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب أن رسول الله ﷺ قال : « انما الطاعة في المعروف » .

قال أبو محمد : فحرام على كل من أمر بمعصية أن يأتمر لها فان فعل فهو فاسق عاص لله تعالى وليس له بذلك عذر . وكذلك الأمر في نفسه بما لم يبح الله تعالى له فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر للأمر في طاعته بل الأمر والذي يؤمر سوا في ذلك فالواجب أن يجب الأمر انسانا بقطع يده أو نفسه بغير حق أو بقتل عبده أو بقتل ابنه ما يجب له ولو لم يأمر بذلك من القود أو الدية لأن وجود أمره بذلك باطل لاحكامه في الاباحة أصلا ، وكذلك من أباح لآخر أن يقتله ففعل فلا ولياء المقتول القود والدية ، وقد قال مالك من أمر آخر بقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور ، وقال الشافعي : من أمر آخر بقطع يد الأمر فلا شيء على القاطع .

قال علي : وهذان القولان في غاية الفساد لما ذكرنا ، والعجب أنهم أصحاب قياس يزعمهم وهم لا يختلفون فيمن أمر انسانا بأن يزن بأمة نفسه ففعل أن الحد عليه ، فإن قالوا : ان له بعد قطع يده وقتل أیه وغلامه أن يذوق وليس له أن يذوق بعد الزنا بأمة قيل

لهم أن وقت العقول يأتي بعد فليس له أن يعفو وهم لا يختلفون فيمن قال: من قتل ابن عمي فلان بن فلان فقد عفوت عنه، فقتله قاتل فلان له القود فيلظن ظنيرهم، والله تعالى التوفيقه ٢٠٧٣ مَسْأَلَةٌ في قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال الله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والآن بالآن وبالآذن بالآذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له)،

قال علي: من قرأ والعين بالعين والآن بالآن والآذن بالآذن والسن بالسن والجروح قصاص بالرفع في ذلك كله لا بالمطف على النفس بالنفس فهو حكم ثابت علينا لازم لنا، ومن قرأها بالنصب في كل ذلك فهو معطوف على أن النفس بالنفس وأن ذلك من حكم التوراة.

قال أبو محمد: وكلنا القراءتين حق مشهور من عند الله تعالى فكلنا المعنيين حق فكان ذلك مكتوباً في التوراة، وكل ذلك أيضاً مكتوب علينا حق فاذ ذلك كذلك فواجب أن ينظر في معنى قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فوجدنا ما ناهى حمام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن ونس المرادي نابق بن مخلدنا أبو بكر بن أبي شيبة ناوكيع عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن الهيثم بن الأسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال: هدم عنه من ذنوبه مثل ذلك.

قال أبو محمد: فهذا يدل على أنه كفارة لذنوب المجروح المتصدق بحقه * وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ناهاشيم عن مغيرة عن ابراهيم النخعي في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الحسن قال: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وعن الشعبي قال للذي تصدق به * قال علي: وقيل غير هذا فإرونا بالسند المذكور إلى أبي بكر ابن أبي شيبة ناالفضل بن دكين، ويحيى بن آدم عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: (فهو كفارة له) قال للمجروح وأجر المتصدق على الله تعالى وعن جابر بن زيد قال للمجروح، وعن مجاهد في قوله تعالى: (فهو كفارة له) وأجر المتصدق على الله ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم أنه سمعه يقول: إن عفا عنه أو اقتص منه أو قبل منه الدية فهو كفارة له ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير وو كيع قال وكيع عن سفيان ثم اتفق جرير وسفيان كلاهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: كفارة للذي تصدق عليه وأجر الذي أصيب على الله تعالى.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب أن تفعل ما أمرنا الله تعالى به

أذيقوله: (فإن تازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلعتنا فوجدنا نص قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) جاء بلمة العرب كما قال تعالى (بلسان عربي مبين) ووجدنا في لغة العرب الضمير راجعا ولا بد لي أن أقرب مذكور الإبدليل ووجدنا أقرب مذكور إلى (فهو كفارة له) الضمير الذي في تصدق به وهو ضمير المجنى عليه المتصدق فلا يجوز إخراجهم عن هذا الإبدليل ولابد لي على ذلك، وأما المتصدق عليه فإن الجاني فيما دون النفس إذا عفا عنه المجنى عليه فإن غفر له وتصدق بحقه عليه فلا شك في أنه مغفور له ومكفر عنه لأن صاحب الحق قد أسقط حقه قبله، وأما إذا لم يغفر له ولكم أنه أخر طلبه إلى الآخرة وأسقطه في الدنيا فلا شك ندرى أن حقه باق له قبله وأنه سيقضى يوم القيامة من حسناته، وأما من قتل آخر فعليه حقان حق المقتول في ظله إياه وحق الولي في أخذ القود. فإن عفا الولي فأنما عفا عن حق نفسه ولا عقوله في حق غيره - وهو المقتول - حتى المقتول باق عليه كما كان لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وكما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم - رويان من طريق مسلم ناقتية - وابن حجر قال جميعا: ناسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أندرون من المفسد» قالوا: المفسد فينا من لا درهم له ولا متاع فقال: إن المفسد من امتى يأتي يوم القيمة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة وهذا من حسنة فإن فئت حسنة قبل أن يقضى ماله أخذ من خطاياهم فطرحته عليه ثم طرح في النار لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» ومن طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش حدثني شقيق قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: أول ما يقضى بين الناس في الدماء» وبه إلى البخاري ناسماعيل - هو ابن أبي أويس - نا مالك عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كانت له مظلة لأخيه فليتحلله منها فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسنة فإن لم تكن له حسنة يؤخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه» ومن طريق البخاري نا الصلت بن محمد نا يزيد بن زريع نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي التوكل الناجي نا أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخاص المؤمنون من النار فيجسسون على قطرة بين الجنة والنار فيقتص

لبعضهم من بعض مظلالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة فالذى نفس محمد بيده لأحدم أهدى إلى منزله في الجنة منه منزله كان في الدنيا قال علي : وأما إذا قتل قودا فقد انتصف منه كما أمر الله تعالى فلا تبعة عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٤ - مسألة - في امرأة نامت بقرب أبنها أو غيره فوجد ميتا . قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المتني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة شربت دواء فالتقت ولدها قال : تكفر ، وقال في امرأة أنامت صبيها إلى جنبها فطرحته عليه ثوبا فأصبحت وقد مات قال أحب إلينا أن تكفر . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مغيرة عن ابراهيم انه قال في امرأة غطت وجهه صبي لها فمات في نومه فقال لعنتي رقية .

قال أبو محمد : ان مات من فعلها مثل أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فينقلب فيموت غما أو وقع ذراعها على فمه أو وقع ثديها على فمه أو رقدت عليه وهي لا تشعر فلا شك انها قاتله خطأ فعليها الكفارة وعلى عاقلتها الدية أو على بيت المال وان كان لم يميت من فعلها فلا شيء عليها في ذلك ولا دية أصلا فان شكت أمات من فعلها أم من غير فعلها فلا دية في ذلك ولا كفارة لأننا على يقين من براءتها من دمه ثم على شك أمات من فعلها أم لا والأموال محرمة الا ييقن والكفارة إيجاب شرع والشرع لا يجب الا بنص أو إجماع فلا يحل أن تلزم غرامة ولا صياما ولا أن تلزم عاقلتها دية بالظن الكاذب وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٥ - مسألة - هل بين الاجير ومستأجره قصاص . قال علي : روى عن بعض التابعين ليس بين الاجير ومستأجره قصاص إلا أن يتعدى فيجب العقل بعد القسامة وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يفرق بين المستأجر وغيره وليس الا خطأ أو عمد فلا شيء في الخطأ إلا ما أوجبه الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص سواء الاجير والمستأجر كما قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

٢٠٧٦ - مسألة - في ميراث الدية . قال علي : اختلف الناس في كيف تورث الدية فقالت طائفة : الدية للعصبة ، وقال آخرون : هي لجميع الورثة كما نا محمد بن سعيد

ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا أبو معاوية محمد بن حازم الضرير عن ليس بن أبي سليم عن أبي عمرو العبدى عن على بن أبي طالب قال : تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث . وبه الى قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن حماد عن سمع عليا يقول : لقد ظلم من منع الاخوة من الام نصيبهم من الدية . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب أنه قال : يرث من الدية كل وارث والزوج والوجة في الخطا والعمد . وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال في الرجل يقتل عمدا فيغزو بعض الورثة قال : لامرأته ميراثها من الدية . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسباط بن محمد عن هشام عن الحسن قال : ترث المرأة من دم زوجها . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : اذا قبل العقل في العمد كان ميراثا ترثه الزوجة وغيرها . وعن أبي قلابة انه كان يتحدث أن الدية سيلها سبيل الميراث . وعن الشعبي قال : الدية لليراث . وعن ابن جريج قال قلت لعطاء العقل كية الميراث ؟ قال : نعم قلت وترث الاخوة من الام منه ؟ قال : نعم . وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الاخوة من الام يرثون في الدية وكل وارث .

قال أبو محمد : والقول الثاني كما حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : ما أرى الدية إلا للعصبة لأنهم يعقلون عنه فهل سمع أحد منكم في ذلك من رسول الله ﷺ شيئا فقال الضحاك بن سفيان الكلابي - وكان النبي ﷺ استعمله على الاعراب كذب الى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فاخذ عمر بذلك ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان لا يورث الاخوة من الام من الدية شيئا .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نظرفيا اختلفوا فيه لنعلم حجة كل طائفة منهم فتبع الحق حيث كان بعون الله تعالى فوجدنا حجة من قال : لا يرث من الدية إلا للعصبة ان ذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : ومن قتل له بعد مقاتلي هذه قتل فاهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا .

قال علي : فوجدنا هذا الخبر لاجحة لهم فيه لأن النبي ﷺ جعل الدية لمن له أن يستفيد وأخبر أنهم أهله والاخوة للام والزوج والزوجة يقع عليهم اسم أهل على ما نذكر ان شاء الله تعالى في باب من له عن القود العفو أو القصاص ، وقد صرح النص عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قلتم كما روينا من طريق مسلم ناقدية بن سعيد نايت - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قضى رسول الله ﷺ في جنتين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة غير أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فعضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنينا [وزوجها] (١) وأن العقل على عصبتها .

قال أبو محمد : فصح أن رسول الله ﷺ قضى بالميراث لغير من قضى عليه بالعقل فبطل قولهم يقين ، وقد حكم رسول الله ﷺ في قتل الخطأ بأن الدية لأهل المقتول مسلمة ، وأن الدية في العمد لأهل المقتول واجبة لهم ان أرادوا أخذها ، وصح انه ليس للقتل نوع الاعمد أو خطأ فصحت الدية يقين لأهل المقتول والزوجة من أهله كما روينا من طريق البخاري نا الأويسي نا ابراهيم - هو ابن سعد - عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة . وابن المسيب . وعلقمة بن وقاص . وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قال لها أهل الافك ما قالوا قالت : ودعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . واسامة بن زيد حين استأبى الوحي يسألها وهو يستشيرهما في فراق أهله فاما أسامة فآشار بالذي يعلم من براءة أهله وأما علي فقال : لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير وأسأل الجارية تصدقك فقال : هل رأيت من شيء - ريك قالت : ما رأيت شيئا (٢) أكثر من انها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأني الداجن فتأكله فقام على المنبر فقال : « يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل يلغى أذاه في أهلي وانه (٣) ما علمت من أهلي الا خيرا » ومن طريق عروة قال : لما أخبرت عائشة بالامر قالت : يا رسول الله أناذن لي أن أنطلق الى أهلي ؟ فاذن لها وأرسل معها الغلام ، فهذا رسول الله ﷺ قد سمى زوجته أهلا وأخبر انها أهله وقد قالت له بيرة : تنام عن عجين أهلها . وبلا شك أن رسول الله ﷺ كان له في ذلك المعجزة نصيب فهو عليه الصلاة والسلام أهلها أيضا ، وقد استأذنته في الانطلاق الى أهلها وقد كان لها أخ لام معروف فصح أن هؤلاء كلهم داخلون في الأهل فالدية بنص القرآن ونص السنة للأهل والزوجة والزوج والاخوة للام أهل فخطمهم في الدية

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٢) في النسخة رقم ١٤ امرا (٣) في النسخة رقم ٤٥ والله

واجب كسائر الورثة ، ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن الدية موزونة على حسب الموارث لمن وجبت له ، وعلى هذا اعتادنا في توريث من ذكرنا من الدية ؛ وأما الأحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهي لا تصح وأحسن ما فيها حديث الضحالك بن سفيان الضبابي الكلبي الذي ذكرنا آنفاً وهو منقطع لم يسمعه منه سعيد بن المسيب .

قال أبو محمد : فلو أن امرأة نذر نذراً لله تعالى أن يتصدق بكل ما ورث عن فلان ثم قتل ذلك الفلان خطأ أو عمداً فإنه لا يلزمه أن يتصدق بما يقع له من دية في العمد والخطأ لأنه لم يرثه عنه .

٢٠٧٧ مسألة في ذكر ما روى عن النبي ﷺ في المقتلين أن يحتجوا . حدثنا عبادة بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا السحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني حصن حدثني أبوسيلة عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : « وعلى المقتلين أن يحتجوا الأول فالأول لو أن كانت امرأة » .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فاج الناس في تفسير هذا الخبر ، وحكى أحمد بن محمد الطحاوي أنه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبادة بن عبد الحكم . وأحمد بن أبي عمران ، وإبراهيم المزني فاما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلم يجبه بشئ ، واعترف له بأنه لا يدري ما معناه ، وأما أحمد بن أبي عمران فقال له : هذا يخرج منه جواز غفو النساء عن الدم هو أما المزني فقال له : معناه النهي عن القتال وغير الحق .

قال أبو محمد : أما ابن عبد الحكم فاحسن إذ سكت عن شئ لم يقين له وجهه ، وأما ابن أبي عمران فقال قولاً فاسداً لأنه لا يقيم أحد من قول قاتل على المقتلين أن يحتجوا الأول فالأول ، وإن كانت امرأة أنه يجوز غفو النساء من الدم أو لا يجوز وهذا سمج جداً ، وما يميز أحد من أن يدعى فيلأشاء ماشاء إذا لم يميزه وروع أوحياه ، وأما المزني فإنه قال الكلام الصحيح الذي لا يجوز لاحد أن يقول غيره وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي لا يفهم منه غيره وهو أنه واجب على المقتلين أن ينحجر بعضهم عن بعض فلا يقتلوا وان يبدأ بالانحياز الأول فالأول لأن الأولين من المقتلين هم المتصادمون قبل الذين من خلفهم ففرض الانحياز واقع على الأول فالأول من المقتلين ولو أنه امرأة لأب القتال فيما ينشأ محرم ، هذا على أن الخبر لا يصح وحسن بحول .

٢٠٧٨ مسألة فيمن له العفو عن الدم ومن لا عفو له . اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : العفو جائز لكل أحد من يرث وللزوجة والزوج وغيرهما فان عفا أحد

عن ذكرنا فقد حرم القصاص ووجب الدية لمن لم ينفء ، وقال آخرون : العفو للرجال خاصة دون النساء ، وقالت طائفة : من أراد القصاص فذلك له ولا يلتفت إلى من أراد الدية أو العفو ما لم يتفقوا على ذلك •

فالقول الاول كما رويناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الاعمش عن زيد بن وهب أن رجلا قتل امرأته ولها اخوة فعفا أحدهم فاجاز ذلك عمر بن الخطاب ورفع عن القاتل نصيب الذى عفا وغرمه نصيب الذى لم ينفء قال سعيد : وناسفان بن عينة . وأبو عوانة كلاهما عن الاعمش عن زيد بن وهب بمثله ورويناه من طريق أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا الاعمش عن زيد بن وهب ، قال : رأى رجل مع امرأته رجلا يقتلها فرفع الى عمر بن الخطاب فوهب بعض أخوتها نصيبه له فامر عمر سائرهم أن يأخذوا الدية . وعن إبراهيم النخعي في رجل قتل رجلا متعمدا فعفا بعض الاولياء فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال لعبد الله بن مسعود : قل فيها فقال : أنت أحمق أن تقول : يا أمير المؤمنين فقال عبد الله : اذا عفا بعض الاولياء فلا قود يحط عنه بحصة الذى عفا ولهم بقية الدية فقال عمر ذلك الراى واقتت ما فى نفسى • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الاعمش عن زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رفع اليه رجلا قتل رجلا فجاء اولياء المقتول فارادوا قتله فقالت أخت المقتول وهى امرأة القاتل : قد عفوت عن حصتى من زوجى فقال عمر : عتق الرجل من القتل . وعن إبراهيم قال : عفو كل ذى سهم جائز • وعن ابن جريج قال : قال عطاء في رجل قتل رجلا عمدا فعفا أحد بنى المقتول وأبى الآخر : فانه يعطى الذى لم ينفء شطر الدية . وعن قتادة اذا عفا أحد الاولياء فانما تكون دية ويسقط عن القاتل بقدر حصة الذى عفا . وعن عمر بن عبدالعزيز اذا عفا أحدهم فالدية •

وأما القول الثانى فكما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : العفو إلى الاولياء ليس للراة عفو • ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا ابو خالد عن أشعث عن الزهري قال : صاحب الدم أولى بالعفو ، وعن قتادة لا عفو للنساء فاذا كانت الدية فلها نصيبها • وعن الحسن البصرى ليس للنساء عفو . وعن عمر بن عبدالعزيز لا عفو للراة فى العمد • وعن إبراهيم النخعي ليس للزوج ولا للراة عفو • وعن الزهري . وربيعة . وأبى الزناد قال ربيعة : ليس للام عفو والولى ولى حيث كان والبت تغفو مع ولاة الدم ولا تغفو الولاة دونها ، وقال الزهري : ولىه أولى بذلك ، وقال أبو الزناد : أما العفو فلولى المقتول ان شاء قتل وان شاء عفا •

وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي .
والشافعي قالوا بما روى عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود أن لكل وارث غفوا ولا
يقتل الا باجتماعهم على قتله ، وقال ابن شبرمة . والليث : ليس للنساء غفو . وقال ابن أبي
لبي لكل وارث غفو الا الزوج والزوجة فلا غفو لهما ، وقال مالك : الأمر مجتمع
عليه عندنا في الرجل يقتل عمداً وليس له ولاية الا النساء والعصبة فاراد العصبة أن
يعفو عن الدم وأبي بنات المقتول فانه لا غفو للعصبة ويقتل به قاتله فان أراد بنات
المقتول أن يعفون وأبي العصبة فلا غفو للبنات والقول ما قال العصبة ويقتل القاتل
إذا لم يجتمع على العفو ، وكذلك ان كانت له ابنة واحدة فارادت القتل وعفا العصبة
فيقتل ولا غفو للعصبة ، ورأى اذا كان للمقتول ابن وابنة أنه لا غفو لابنة مع الابن
ولكن ان عفا الابن جاز على الابنة ورأى غفو الأقرب فالأقرب من العصبة جائزا
على الأبعد منهم .

قال أبو محمد : طلبا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها لنعلم
الحق من ذلك فنظرنا فيما قالت به الطائفة القائلة بان غفو كل ذي سهم جائز فوجدناهم يقولون
بقول الله تعالى : (وأن يعفو أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم) فلما كان العفو أقرب
للتقوى وجب أن مدعى الى من هو أقرب للتقوى كان قوله أولى ، وذ كرنا في ذلك ما روى
عن أنس بن مالك أنه قال : ما رأيت رسول الله ﷺ رفع اليه شيء فيه قصاص الا أمر بالعفو
قالوا : فهذا رسول الله ﷺ تدأمر في كل قصاص : فم اليه بالعفو فوجب أن يكون العفو مغلبا
على القود ، وهذا أيضا حكم قد جاء عن عمر . وابن مسعود بحضرة الصحابة رضی الله عنهم ولا
يعرف لهما مخالف فهذا كل ما احتجوا به ما نعرف لهم شيئا غيره أصلا ، ثم نظرنا في قول من
قال : العفو لجميع الورثة الا الزوج والزوجة فلم نجد لهم شبهة إلا ان يقولوا ليسا من العصبة ولا
يعقلان مع العاقلة ، ونظرنا في قول من قال : العفو للرجال خاصة دون النساء فلم نجد لهم
شبهة أصلا الا أن يقولوا انهن لا يرثن الولاء ولا الولاية في الانكاح فكذا لا غفو
لهن ، وأما من قال بالفرق بين الزوجين وبين سائر الورثة من أجل ان الزوجين ليسا من
العصبة فتقول في غاية الفساد ، ومن أين خرج لهم ان هذا الأمر للعصبة وهذا حكم ما جاء به
من عند الله تعالى أمر ولا من عند رسول الله ﷺ فهو باطل ، وأما انهما لا يعقلان مع
العاقلة فنعم فكان ماذا وما الذي أدخل حكم العاقلة في حكم العفو من الدم ؟ والعاقلة إنما هي في
القتل في الخطأ خاصة والعفو إنما هو في العمد خاصة فالذي جمع بين حكم العمد والخطأ ثم نظرنا
في قول من رأى العفو للرجال دون النساء فوجدناه أيضا فاسدا لأنه قياس ، والقياس

كله باطل ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه في غاية التناقض بلا دليل أصلا لأنه مرة غلب من دعى إلى القتل وذلك في الابنة مع العصة فرأى أن دعا العصة إلى القتل وعفت الابنة أن القول قول العصة ، واحتج بأنها قد يدخلها زوجها إلى العفو وأمرها إلى الضعف وإن عفا العصة ودعت الابنة إلى القتل فالقول قول الابنة ، واحتج بأنها المصابة بابيها فرة راعى ضعفها وادخل زوجها لها إلى العفو ولم يراع مصيبتها ومرة غلب من دعى إلى العفو ، وذلك في البنين يعفو أحدهم دون الآخرين (١) ومرة غلب الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن ، وهذه أقوال ظاهرة للتناقض يهدم بعضها بعضا لاحجة لشيء منها لا في قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا في إجماع ولا في قول صاحب ، فكان هذا القول أسقط من سائر الأقوال ، ثم نظرنا في حجة من أجاز عند كل وارث وغلبه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : (وإن عفوا أقرب للتقوى) وقال تعالى : (ولكم في القصاص حياة) فاعلى ما يريده أهل هذا القول أن يكون العفو أعظم أجرا والقصاص بلا شك ملبح وإذا كان كلاما مباهيا فلا يجوز بلا خلاف أن يجبر على الأفضل من لا يريده غير راغب فبطل أن يكون في هذه الآية دليل على سقوط حق من أراد القصاص إذا عفا أحد الورثة وهكذا القول في حديث أنس أن صح أنتم ير رسول الله ﷺ قط رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو لأنه لم يختلف اثنان من الامة في أنه إن صح فإنه امر ندب لا امر الزام فاذا ذلك كذلك فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يجبر على الأفضل من لا يريده غير راغب عنه إذا أراد ما يباح له فبطل أن يكون لهم في هذا الخبر تعلق .

قال أبو محمد : قلنا سقطت هذه الأقوال كلها وتمرت من الأدلة وجب علينا إذ تنازعوا أن نرجع إلى ما افترض الله تعالى علينا الرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا الله تعالى قد قال : (ولكم في القصاص حياة) وقال رسول الله ﷺ : « من قتل لعقيل فاهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا ، فجعل الله تعالى القصاص حقا وجعل رسول الله عليه الصلاة والسلام أهل القتل بين خيرتين إما أخذ العقل وأما القتل فساوى بين الأمرين أيهما شاءوا ، وكا رويان من طريق مسلم ناسحاق بن منصور أنا بشر بن عمر - هو الزهراني - (٢) سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني أبو ليلى

(١) في النسخة رقم ١٤ عن الآخرين (٢) في النسخة رقم ١٤ بشر بن عمر وهو الزهراني وهو

ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حثمة انه اخبره عن رجال من كبار قومه ان عبد الله بن سهل : ومحبة خرجا إلى خير من جهد أصابهما فأقى رسول الله ﷺ محبة وأخبر أن عبد الله بن سهل قتل وطرح في عين أو قعر (١) فأقى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه محبة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله ﷺ الكبر الكبر اما ان يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فكتب رسول الله ﷺ اليهم في ذلك فكتبوا اتوا والله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ : أخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا : لا وذكر الحديث . وبه إلى مسلم حدثني عبد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد نا يحيى بن سعيد بن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حثمة . ورافع بن خديج . أن محبة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير ففارقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة . ومحبة إلى رسول الله ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه . وهو أصغر منهم . فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فكلما في أمر صاحبهما فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل عنهم فيدفع رمة فقالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف وذكر باقي الخبر ، ففى هذا الخبر الثابت أن رسول الله ﷺ جعل الحق في طلب الدم لأن العلم [لسنه] (٢) كما جعله للاخ للاب الوارث دون ابن العلم وانه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن العلم لسنه فبطل بهذا قول من راعى ان الحق للاقرب أو لا اقرب أو للوارث دون غيره وصح أن الحق للاهل كما جاعف القرآن والسنة الصحيحة وابن العلم من الأهل بلا شك في لغة العرب وهذا هو الاجماع الصحيح لأنه كان يعلم الصحابة بالمدينة اذ قتل مثل عبد الله بن سهل وقيام بني حارثة في طلب دمهم لا يمكن استتار مثله عن أحد من قومه وعن المهاجرين فاذا الحق للجميع سواء قن الباطل أن يغلب أحد من على الآخرين منهم الا بنص أو اجماع ولا نص ولا اجماع في ذلك ، ثم نظرنا اذا عفا أحد الأهل ولم يعف غيره منهم بعد صحة الاتفاق من اجماع الامة على انهم ظلم ان اتفقوا على القود فخذ وان اتفقوا على العفو نفذ وقيام البرهان على انهم ان اتفقوا على الدية أو المفاداة نفذ ذلك فوجدنا القود الدية قد وردا التخيير فيهما وردا واحدا ليس أحدهما مقدما على الآخر فلم يجوز أن يغلب عفو العافي [على ارادة من أراد الفصاص ولا اوادة من أراد الفصاص على عفو العافي] (٣) [لا بنص أو اجماع ولا نص ولا اجماع

(١) هو البش (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ . (٣) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

في تغليب العافي فظننا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول (ولا تنكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فوجب بهذه الآية أن لا يجوز عفو العافي عن من لم يمف ووجدنا القاتل قد حل دمه بنفس القتل كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك امحمد ابن بكر نا أبو داود سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : كنا مع عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور - فخرج الينا وهو متغير لونه فقال : يتواعدونى بالقتل آفأوا بكم يقتلونى؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصان أو قتل نفسا بغير نفس فيقتل فواءه ما زينت في جاهلية ولا اسلام قط ولا أحببت أن لى بدنى بدلا مذهبنا فى الله تعالى ولا قلت نفسا »

قال أبو محمد : فصح بقول النبى ﷺ أن من قتل نفسا فقد خرج دمه من التحريم الى التحليل بنفس قتله من قتل ، فأذ صح هذا فالقاتل متيقن تحليل دمه والداعى الى أخذ القود داع الى ما قد صح يقين وذلك لهو العافي مر يد تحريم دم قد صح تحليله يقين فليس له ذلك الا بنص أو اجماع ومر يد أخذ الدية دون من معه مر يد اباحة أخذ مال والأموال محرمة بقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والنص قد جاء باباحة دم القاتل كما قلنا يقين قتله ولم يأت نص باباحة الدية الا بأخذ الأهل لها ، وهذا اللفظ يقتضى اجماعهم على أخذها فالدية مالم يجمع الأهل على أخذها لا يحل أخذها اذ لم يجها نص ولا اجماع فطل يقين وصح أن من دعا الى القود فوله وهو قول مالك فى النبات مع العصبة الا أنه ناقض فى ذلك مع البنين والبنات وفى بعض البنين مع بعضه

قال أبو محمد : والذي نقول به أن كل ذلك سواء وإن الحكم للأهل وهم الذين يعرف المقتول بالاتماء اليهم كما كان يعرف عبدالله بن سهل بالاتماء الى بنى حارثة وهم الذين أمرهم النبى ﷺ بأن يقسم منهم خمسون ويستحقون القود والدية وان من أراد منهم القود سواء كان ولدا أو ابن عم [أو ابنة] أو أختا أو غير ذلك من ام أو زوج أو زوجة أو بنت عم أو عمة فالقود واجب ولا يلتفت الى عفو من عفان هو أقرب أو أبدا أو أكثر فى العدد لما ذكرنا ، فان اتفق الورثة كلمهم على العفو فلهم الدية حيثئذ ويحرم الدم فان أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك فى حصته خاصة اذ هو مال من ماله والله تعالى التوفيق »

٢٠٧٩ مَسْأَلَةٌ مقتل كان فى أوليائه غائب أو صغير أو مجنون ، اختلف الناس فى هذا فقال أبو حنيفة : اذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار ان

للواحد الكبير أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغار قال: فان كان فيهم غائب لم يكن للحاضرين أن يقتلوا (١) حتى يقدم الغائب وهو قول ابي ثيب بن سعد. وبه يقول حماد بن أبي سليمان، وقال مالك مثل ذلك سواء سواء. وزاد أن المقتول اذا كان له ولد صغير وأخ كبير أو أخت كبيرة فلاخ أو للاخت أن يقتلا قودا ولا ينتظر بلوغ الصغير، وكذلك للعصبة أيضا وهو قول الاوزاعي، ورأى مالك للعصبة اذا كان الولد صغيرا ان يصلحوا على الدية وينفذ حكمهم، وقال ابن أبي ليلى: والحسن بن حي. وابو يوسف. ومحمد. والشافعي لا يستفيد الكبير من البنين حتى يبلغ الصغير، وروى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز.

قال أبو محمد: والظاهر من قولهم: ان المجنون كالصغير فلما اختلفوا كاذ كرنا وجب أن نطرح فيما احتج به كل طائفة لعلم الحق فتبعه، فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر التناقض اذا فرق بين الغائب والصغير وجدنا حجتهم في هذا أن الغائب لا يولى عليه والصغير يولى عليه قالوا: وكما كان أحد الوليين (٢) يزوج اذا كان هنالك صغير من الأولياء فكذلك يقتل، وقالوا: قد قتل الحسن بن علي رضي الله عنهما عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ولعلي بنون صغار وهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم دون مخالف يعرف له منهم.

قال علي: أما احتجاجهم بفعل الحسن بن علي فهو لازم للشافعيين ولمن وافق من الحنفيين أبا يوسف. ومحمد بن الحسن لانهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم.

قال أبو محمد: فلو كان مثل هذا اجماعا فلقد شهد الحنفيون على شيخهم بخلاف الاجماع فان كفروهما بهذا أو بدعروهما فإيجل لهم أخذ ديتهم عن كافر ولا عن مبتدع وان عذروهما في ذلك فلنا من العذر ما يعقوب. ومحمد وقد بطل تشنيهم في الأول بمثل هذا، وهذا واضح والله الحمد.

قال أبو محمد: فكان من اعترض الشافعيين ان قالوا: ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان اماما فنظر في ذلك بحق فلا مامة وقته بالحاربة لا قودا، وهذا ليس بشيء لان عبد الرحمن بن ملجم لم يحارب ولا أخاف السيل وليس للامام عند الشافعيين ولا الوصي أن يأخذ القود لصغير حتى يبلغ فبطل تشنيهم (٣) إلا أن هذه القصة عائدة على الحنفيين

(١) في النسخة رقم ٤٥ للحاضر أن يقتل (٢) في النسخة رقم ١٤ أحد الأولياء (٣) في النسخة رقم

بمثل ما شغبوا به على الشافعيين سواء لاتهم والمالكين لا يختلفون في أن من قتل آخر على تأويل فلا قود في ذلك ولا خلاف بين أحدهم إلا في أن عبد الرحمن ابن ملجم لم يقتل علياً رضي الله عنه إلا متأولاً مجتهداً مقدراً أنه على صواب ، وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية :

يا ضربة من تقى ما أراد بها • إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
أنى لأذكره حيناً فاحسبه • أوفى البرية عند الله ميزانا
أى لا أفكر فيه ثم أحبه ، فقد حصل الحنيفيون من خلاف الحسن بن علي على مثل ما شغبوا (١) به على الشافعيين وما ينقلون أبداً من رجوع سهامهم عليهم ، ومن الوقوع فيما حفروه فظهر تناقض الحنيفيين والمالكين في الفرق بين الغائب والصغير ، وأما قولهم أن الصغير يولى عليه والغائب لا يولى عليه فلا شبهة [لهم] (٢) في هذا لأن الغائب يولى له أيضاً كما يولى على الصغير ، وأيضاً فإن الوصى عندهم لا يقتص للصغير فبطل تمويههم جملة *

قال أبو محمد : والذي نقول به قد قدمنا في الباب الذى قبل هذا أن القول قول من دعى إلى القود فللكبير وللحاضر الماقل أن يقتل ولا يستأنأ بلوغ الصغير ولا إفاقة المجنون ولا قدوم الغائب فإن عفا الحاضرون البالغون لم يجز ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون بل هم على قتهم (٣) في القود حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فإذا كان ذلك فإن طلب أحدهم القود قضى له به وإن اتفقوا كلهم على العفو جاز ذلك حيث نلما ذكرنا في الباب الذى قبل هذا وبالله تعالى التوفيق *

قال على : فإن مات الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الأمر إلى من بقى من الورثة ولا يلزم من عفا فلم ينفذ عفو ذلك العفو الذى قد بطل بل له الرجوع فيه لانه لا حكم له في نص ولا إجماع وإنما العفو اللازم عفو صريح بامضائه نص أو إجماع فقط لقول النبي ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو مرد » ومن عفا دون سائر الأهل فقد عمل عملاً ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو مرد *

قال على : ومن مات من الأهل لم يورث عنه الخيار لأن الخيار للأهل بنص حكم رسول الله ﷺ فمن كان من الأهل فله الخيار ومن لم يكن من الأهل فلا خيار له أصلاً إذ لم يوجب ذلك نص ولا إجماع والخيار ليس مالا فيورث وإنما جعل

(١) في النسخة رقم ٤ ما شغبوا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٣) في النسخة رقم ٤ على قتهم

الله الميراث فيما ترك الموروث والخياري ليس بالمال موروثا ولو كان الخيار مالا موروثا لوجب فيه حق أهل الوصية بالتك فدونه

قال أبو محمد : فان كان الوارث صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث منالك غيره فقد وجب القود بلا شك ولا تجب الدية ولا المغادات الا برضى الوارث أو بتراض منه ومن القاتل وقد علمنا أن الصغير والاحق لارضى لها والقود حق قد وجب لها يقين فاخذه واجب على كل حال يأخذه لها الولي أو السلطان، وهكذا الغائب ولا فرق بين أخذ حظهم في القود وأخذ حظهم في الأموال والعفو جائز والابراء للغائب في كلا الأمرين جوازاً واحداً إذ كل ذلك حق له تركه وكذلك القول في الصغير والمجنون سواء سواء وليس هذا قياساً ومعاذ الله من ذلك لكنه حكم واحد في حقين وجبا وجوباً واحداً ووجب لمن يجوز أمره العفو عنهما سواء سواء وليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً بل هما أصلاً معاً ولا أحدهما منصو صاعلياً الآخر غير منصو ص عليه بل كلاهما منصو ص عليه لوجوب الانتصاف من القود ومن المال وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٠ - مسألة - عفو الأب عن جرح ابنه الصغير أو استعداده له أو في المجنون كذلك . رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناخض بن غياث عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال : اذا وهب الشجة الصغيرة التي تصيب ابنه جازت عليه .

قال علي : تفريق الشعبي رحمه الله بين الشجة الصغيرة والكبيرة لا معنى له وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس نفس إلا عليها) وحق الصغير والمجنون قد وجب فلا يجوز أن يسقط له غيره لأنه كسب عليه وهذا مالا اشكال فيه ، وقد أجمعوا على أن للاب والولي أن يطلبوا وأن يقتصا كل حق للصغير والمجنون في مالهما وأنه ليس للاب ولا للولي في ذلك عفو ولا إبراء فهلا قالوا أمر القصاص لها على أمر المال ولكنهم لا القياس يحسنون ولا النص يتبعون .

قال أبو محمد : والقول في ذلك ان الله تعالى قال : (والعين بالعين والآنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (والحرمات قصاص) وقال تعالى : (جزاء سيئة سيئة مثلها) فصح بهذه النصوص أن القود قد وجب ولا بد وان العفو لا يصح الا برضى المجني عليه والسبي والمجنون لارضى لها ولا عفو ولا أمر نافذ بصدقة فسقط هذا الوجه وبقي الذي وجب يقين من القود فيستقيد له أبوه أو وليه أو وصيه ولا بد ، فان أغفل ذلك حتى بلغ السبي وعقل المجنون كان له القود الذي قد وجب أخذه له بعد حدث له جواز

المعفو ان شاء. وليس للاب ولا للولى أخذ الدية ولا أن يفادى في شيء من الجروح لأن كل هذا داخل على وجوب القود [والمعفو] (١) لا يكون إلا برضى المجنى عليه أو بتراض من المجاني والمجنى عليه .

٢٠٨١ - مسألة - هل يجوز عفو المجنى عليه جناية يموت منها خطأ أو عمدا عن دية وغيرها عن دمه أم لا ؟ (٢) • روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حنص بن غياث عن أشعث بن سوار عن أبي بكر بن حفص قال : كان بين قوم من بنى عدى وبين من الاحياء قتال ورمى بالحجارة وضرب بالعمال فاصيب غلام من آل عمر فأتى على نفسه فلما كان قبل خروج نفسه قال : انى قد عفوت رجاء الثواب والاصلاح بين قومي فاجازه ابن عمر • وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال : إذا عفا الرجل عن قاتله في العمد قبل أن يموت فهو جائز ، وعن أبي طارس قلت لأبي يقتل عمداً أو خطأ فيمفو عن دمه قال : نعم ، وعن الشعبي قال : إذا قتل الرجل فعفا عن دمه فليس للورثة أن يقتلوا • وعن ابن جريج قلت لعطاء : ان وهب الذى يقتل خطأ دية لمن قتله فأنما له منها ثلثها انما هو مال يوصى به • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يتصدق الرجل بديته فان قتل خطأ فالثلث من ذلك جائز اذا لم يكن له مال غيره • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن يضرب بالسيف عمداً ثم يمفو عنه قبل أن يموت قال : هو جائز وليس في الثلث ، وقال هشام عن الحسن اذا كان خطأ فهو في الثلث ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا قبيصة بن عقبة نا سفيان عن ابن جريج عن أبي عبيدة عن ابن عباس في رجل قطعت يده فصالح عليها ثم انتقضت به فأتى قال : الصلح مردود ويؤخذ بالدية •

قال أبو محمد : وأما المتأخرون فإن أباحنفة وزفر قالوا : اذا عفا عن الجراحة العمد أو الشجة وعما يحدث منها فهو جائز ولا شيء على القاتل فان عفا عن الجراحة أو القطع أو الشجة ثم مات فعليه الدية ، قال أبو يوسف . ومحمد : لا شيء على القاتل في كل ذلك ، قالوا : فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في الثلث ، وقال مالك : من صالح من جراحة أو من قطع ثم مات بطل الصلح ووجب القود فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في ثلثه ، وقال سفيان الثوري : اذا

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٠ (٢) في النسخة رقم ١٤ خطأ أو عمداً عن دمه أو عن دية أم لا الخ •

عنان الجراحة ثم مات فلا قود لكن يفرم الجاني الدية بعد أن يسقط منها أرش الجراحة ، وقال الشافعي : اذا عفى عن الجراحة وعما يحدث منها من عقل أو قود ثم مات فلا قود ، ثم اختلف قوله في الدية فمرة قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال يؤخذ بجميع الدية ، وقال الشافعي في أحد قوليه به بقول أبو ثور . وأحمد واسحاق : لا عفو له في العمد .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ليعلم (١) الحق فتبعه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى : (وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية . وذكرنا ما حدثنا حماد ناعبد الله بن محمد ابن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نابقى بن مخلد ناأبو بكر بن أبي شينة نا محمد بن بشر ناسعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عروة بن مسعود التقى دعا قومه إلى الله ورسوله فرماه رجل منهم بسهم فأت ففعا عنه فدفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فاجاز عفوهم وقال : هو كصاحب ياسين * نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن حنبل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبدالله نا عمران بن ظبيان عن عدي بن ثابت قال : قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ : « سمعت النبي ﷺ يقول : من تصدق بدم فما دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق به » *

قال علي : وقالوا : هذا حكم من عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف له منهم مخالف وقالوا : هذا هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه فهذا كل مأو أو ردوه في ذلك فنظرنا في الذي احتجوا به فوجدناه لاجية لهم في شيء أصلا ؛ أما قول الله تعالى : (فمن تصدق به فهو كفارة له) فأنما قال تعالى ذلك عقب قوله تعالى : (والعين بالعين) إلى قوله تعالى : (فهو كفارة له) ، وهذا كله كلام مبتدأ بعد تمام قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فأنما جاء نص الله تعالى على الصدقة بالجروح بالأعضاء وهكذا تقول : ان للجنى عليه أن يتصدق بما أصيب به من ذلك فيبطل القود (٢) جملة في ذلك وليس في هذه الآية حكم الصدقة بالدم في النفس لان النفس بالنفس إنما هو في التوراة بنص الآية وليس ذلك خطابا لنا وإنما خاطبنا بما بعده اذا قرئ على ذلك بالرفع خاصة فإذا قرئ بالنصب فليس خطابا لنا وكلا القراءتين حق من عند الله تعالى فيبطل تعلقهم بهذه الآية ؛ وأما قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح

فاجره على الله) وقوله تعالى: (وان عاقبتهم فاعقبوا بمنزل ما عوقبتهم به) الآية فهي بنصها بيان جلي بأنها هي فيما دون النفس لاقى النفس لأن المخاطب فيها بأن يعاقب بمنزل ما عوقب به هو الذي عوقب نفسه هذا هو ظاهر الآية الذي لا يحل صرفاعته بالدعوى، وهكذا نقول وليس فيها جواز العفو عن النفس أصلا وإنما فيها جواز الصبر عن أن يعاقب بمنزل ما عوقب به فقط، وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الى قوله: (فاجره على الله) فهو عموم يدخل فيه العفو عن النفس ومادونها وعفو الولي أيضا داخل فيها فإن وجدنا منادليا يخص منها ما ذكره وجب المصير اليه وإلا فقد صح قولهم هو وأما حديث عروة بن مسعود رضي الله عنه قائما قام يدعو قومه الى الاسلام وهم كفار حرييون قد حاربهم النبي ﷺ ورجع عنهم وهم أطلقوا ما كانوا فوجوه اليهم عروة داعيا الى الاسلام كما في نص الحديث المذكور فرموا قتلوه ولا خلاف بين أحد من الامة في أنه لا قود على قاتله اذا أسلم ولا دية، فأى معنى للعفو هنا؟ وهكذا شبهه النبي ﷺ بصاحب ياسين فبطل أن يكون لهم متعلق به أصلا وإنما هي تمويهات يرسلونها لا يفكرون في المخرج منها يوم الموقف بين يدي الله تعالى. وأما حديث عدى بن ثابت فعهنا بإسماعيل يرد المسند الصحيح عن عدى بن ثابت اذا خالف رأيه فيمن سمح الأذان فارغا صحيحا فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ويؤمن روايته بأنه منكر الحديث، ومن أيقن أنه مشغول عن كلامه لاسيما في الدين ويفكر في قوله تعالى: (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) لم يجترأ على مثل هذا، وأقرب من هذه الفضيحة العاجلة عند من طالع أقوالهم والحمد لله على ما من به من الاذعان للحق وترك العصية للأهوال التي لا تنفى عنا من الله شيئا لاهى ولا القائل بها.

ثم نرجع الى الحديث المذكور فنقول وبالله تعالى التوفيق: ان فيه عللا تمنع من الاحتجاج به، أحدها انه من رواية عمران بن ظبيان وليس معروف العدالة قال أحمد: فيه نظر، والثاني أنه منقطع لأن عدى بن ثابت لم يذكر سماعه إياه من صاحب، والثالث أننا لا ندرى ذلك صاحب أصحت صحبته أم لا؟، والرابع أنه لو صح لكان عموما كما قلنا في قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) فإن وجد دليل يخص من هذا العموم عفو المعقول عن دمه ودينه جاز ذلك ووجب المصير اليه وتخصيص هذا العموم والا فواجب حملها على عمومها وبالله تعالى التوفيق. وأما قولهم انه قول ابن عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم

فلا حجة لهم في هذا لوجره . أولها انا قد ذكرنا ما خالفوا فيه جمهور الصحابة الذين لا يعرف له منهم مخالف إذ لم يوافق آراءهم وأقرب ذلك حكم عمر بن الخطاب . وابن عباس رضى الله عنهم في اليد الشلاء تقطع والسن السوداء تكسر بك دية تقول صاحب إذا وافق أهواهم بأن عذم حجة لا يحل خلافها وإذا خالف أهواهم وتقليدهم لم يكن عذم حجة وحل خلافه وهذا حكم لا طريق للتقوى ولا للحياء إلى قائله . وثانيها أنه عن أشعث بن سوار وهو ضعيف . وثالثها أنه منقطع أيضا لأنه عن أبي بكر بن حفص ولم يدرك ابن عمر . ورابعها ان الامر لم يكن كذلك وهى قصة مشهورة وإنما كان بين أولاد الجهم بن حذيفة العدوى شر ومقاتلة فتعصبت بيوتات بنى عدى بينهم فأتى الغلام المذكور ليلا والضرب قد وقع بينهم في الظلام وهذا الغلام هو زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضى الله عنهم فاصابه حجر لا يدري من رماه وقد قيل ظنا إن خالد بن أسلم أخا زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب هو الذى ضربه وهو لا يعرف من هو في الظلمة وكان ابن عمر أخوه يقول له عند الموت : أتى الله يازيد فانك لا تعرف من أصابك فانك كنت في ظلمة واختلاط فهكذا كانت قصته ، وأما قولهم : انه هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه فتعديه ضعيف لأن الجناية عليه التى هو أولى بها إنما هى ما كان حاكما فيها بعد حلولها به وهذا حق وإنما ذلك فيما عاش بعدها فاختر ماله أن يختار وأما بعد موته فهو غير موجود عندنا بعد الموت ولا خيار له في جناية لم تحدث بعد .

قال أبو محمد : قلنا لم يبق لهم متعلق لإقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن تصدق بدم نظرنا في ذلك فوجدنا قوله تعالى في قتل الخطأ (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) إلى قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله) ووجدناه تعالى يقول في قتل العمد (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) إلى قوله تعالى (انه كان منصورا) ولا قتل إلا عمد أو خطأ فصح أن الدية في الخطأ فرض أن تسلم إلى أهله فاذا ذلك كذلك فغرام على المقتول أن يبطل تسليمها الا من أمر الله تعالى بتسليمها اليهم وحرام على كل أحد أن ينفذ حكم المقتول في ابطال تسليم الدية إلى أهله، فهذا يان لا اشكال فيه وصح بنص كلام الله تعالى وحكمه الذى لا يرد أن الله تعالى جعل لولى المقتول سلطانا وجعل اليه القود وحرم عليه أن يسرف فن الباطل المتيقن أن يجوز للمقتول حكم في ابطال السلطان الذى جملة الله تعالى لوليه ومن الباطل البحث انفاذ حكم المقتول في خلاف

أمر الله تعالى ؛ وهذا هو الحيف والائتم من الوصية ، وكذلك جعل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ لأهل المقتول الخيار في القود أو الدية أو المفاداة فتشهد بشهادة الله تعالى على لسان رسوله ﷺ انه لا يحل للمقتول أن يطل خيارا جملة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام لأهله بعد موته ، وانه لا يحل لأحد اتخاذ حكم المقتول في ذلك وان هذا خطأ متيقن عند الله تعالى ، فكان يقين عفو المقتول عن دية جعلها الله تعالى لأهله بعده لاله وعفوه عن قود أو دية أو مفاداة جعل الله فيها السلطان لأهله بعده لاله قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فكان عفو المقتول عن دية أوجب الله تعالى تسليمها الى أهله وعن دم أبر مال خير الله تعالى فيهما أهله بعده كسبا على أهله وهذا باطل بنص القرآن ، وكذلك قال رسول الله ﷺ : وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، والدية انما هي بنص القرآن وكلام رسول الله ﷺ لأهل المقتول حرام على المقتول التصرف في شيء من ذلك لأنها مال أهله .

قال أبو محمد : ولم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ على ان للمقتول سلطانا في القود في نفسه ولا ان له خيارا في دية أو قود ولا ان لدية واجبة فبطل أن يكون له شيء من ذلك حق أو رأى أو نظر أو أمر فاذا ذلك كذلك بلا شك فقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلهما من عفا وأصلح فأجره على الله) انما هو فيما جنى عليه فيما دون النفس وفيما عفا عنه من جعل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام العفو اليه وهم الأهل بعد موت المقتول وهكذا يكون القول في الخبر المذكور لوضح ، وبرهان آخر أن الدية عوض من القود بلا شك في العمد وعوض من النفس في الخطأ يقين ، ولا خلاف بين أحد من الامة في أن المقتول مادام حيا فليس له حق في القود فاذا لحق له في ذلك فلا عفو له ولا أمر فيما لاحق له فيه ، وكذلك من لم تذهب نفسه بعد لان الدية في الخطأ عوض منها فلم يجب له بعد شيء فلاحق له فيما لم يجب بعد ، ويقين يدرى كل ذى عقل ان القود لا يجب ولا الدية الا بعد الموت وهو ادا لم تمت فلم يجب له بعد على القتال لا قود ولا دية ولا على العاقلة ويقين يدرى كل ذى حس سليم مانه لاحق لاحد في شيء لم يجب بعد فاذا وجب كل ذلك بموته فالحكم حيث لا لاله لاله قال أبو محمد : فبطل ان يكون للمقتول خطأ أو عمدا عفو أو حكم أو وصية في القود أو في الدية فاذا ذلك كذلك فانما هي مال للاهل حدث لهم بعد موته ولم يرثوه قط عنه اذ لم يجب له قط شيء منه في حياته فمن الباطل أن يقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته وأن ينفذ فيه وصيته وهو وان كان انما وجب لهم من

أجل موته فهو كمال مولى له مات أثر موته فوجب للورثة من أجل الميت ولم يجب قط للبيت وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فلو عفا الورثة أو أحدهم عن نصيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول أو عفا كلهم عن القود قبل موت المقتول فهو كله باطل وذلك لأنه لم يجب لهم بعد شيء من ذلك وإنما يجب لهم بموته فاذا ذلك كذلك فغفروهم لشيء ولا يلزمهم والدية واجبة لهم أو العافي بعد موت المقتول وكذلك القود واجب لهم أيضا وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وما نراه الا قول المالكيين والشافعيين أيضا ، فمن عجائب الدنيا أن يسقطوا عفو الورثة قبل أن يجب لهم القود أو الدية وهم أهل ذلك ومستحقوه بلا خلاف ثم يجوزون عفو المقتول في شيء لم يجب له قط في حياته وهي الدية والقود ولا يجب له أيضا بعد وفاته فهذا مقدار نظرهم وبالله تعالى التوفيق .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وأما من جنى عليه جرح أو قطع أو كسر فعفا عنه فقط أو عنه عما يحدث عنه فعفوه عما يحدث منه باطل لما قدمنا لأنه لم يجب له بعد ، وأما عفوه عما جنى عليه فهو جائز وهو له لازم وذلك لأنه قد وجب له القود في الكسر أو المعادة في الجراحة فإن عفا فأنما عفا عن حقه الذي وجب له بعد أن مات من ذلك أو حدث عنه بطلان عضو آخر فله القود في العضو الآخر لأنه الآن وجب له ولأوليائه القتل بالسيف خاصة لا بمثل ما جنى على مقتولهم لأن تلك الجنایات كان له القود فيها فعفا عنها فسقطت وبقي قتل النفس فقط ولا عفوله فيه فهو للورثة فلهم قتله وأذلم قتله وبطل أن يقتصر منه بمثل ما جنى عليه فلا خلاف في أن الجنایة لم يقدّمها فأنما القتل بالسيف فقطه وهكذا لو استفاد المجنى عليه مما جنى عليه الجاني ثم مات المجنى عليه فإن الجاني يقتل بالسيف فقط لأنه قد استفيد منه في الجنایة فلا يعتدى عليه بأخرى .

قال علي : ولو أن جانيا جنى على إنسان جنایة قد يعاشر منها أو لاسيل إلى العيش منها فقام ولي هذا المجنى عليه فقتل الجاني قبل موت المجنى عليه فلا ولياء الجنائي المقتول قتل قاتل وليهم ثم ان مات المجنى عليه فلا شيء في ذلك لأن كل جنایة لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها لأن القود قد بطل بموته وقد صار المال في حياة المجنى عليه لغير الجاني وهم الورثة فهو مال من مالهم ولا حق له عندهم ولا مال للجاني أصلا بجنایته باطل ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٢ مسألة والولي يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل . قال علي :

اختلف الناس في هذا قالت طائفة : يقتل فأحدثنا عبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم بن اصبح نا بن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا يونس نا قال سألت ابن شهاب عن رجل قتل رجلا ثم صالح فادى الدية ثم قله؟ قال : نرى أن يقاد به صاغرا ولوليه أن يبقو عنه ان شاء . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقين بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن القاسم بن الفضل عن هروث عن عكرمة في رجل قتل بعد أخذ الدية قال : يقتل أما سمعت قول الله تعالى : (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) وقالت طائفة : لا يقتل كما روينا بالسند المذكور إلى أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلة عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن قتل بعد أخذ الدية قال : تؤخذ منه الدية ولا يقتل .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « من قتل له بعد مقالتي هذه قتل قاهله بين خيرتين إما أن يأخذوا العقل وإما أن يقتلوا » أو كلاما هذا معناه ، فصح أن رسول الله ﷺ لم يجعل للآهل إلا أحد الأمرين إما الدية وإما القود (١) ولم يجعل الأمرين معا فإذا قتل فلا دية له وإذا أخذ الدية فلا قتل له هذا نص حكمه عليه الصلاة والسلام فوجدنا أهل المقتول لما عفوا وأخذوا الدية حلت لهم وصارت حقهم وبطل ما كان لهم من القود ليس لهم جميع الأمرين بالنص فإذا بطل حقهم من القود بذلك حرم القود وحلت الدية ، ولولا أن القود حرم لما حلت الدية فإذا حرم القود فقد قتلوا نفسا محرمة حرمها الله تعالى وإذا قتلوا نفسا محرمة فالقود واجب في ذلك بقول رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث . رجل كفر بعد إيمانه أو زنى بعد احصائه أو قتل نفسا بغير نفس » فان قيل : هذا قتل نفسا بنفس قبل له لا تحل النفس بالنفس إلا حيث أحلها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وإنما أحلها الله تعالى إذا اختاروا ذلك دون الدية ، وأما إذا اختاروا الدية فقد حرم الله تعالى عليهم تلك النفس إذ لم يجعل لهم إلا أحد الأمرين ، ومن ادعى في ذلك شيئا نصح تحليله أنه حرم فهو مبطل إلا أن يأتي (٢) في دعواه ذلك بنص أو إجماع ، وقد صح يقين كون الدية لهم حلالا ومالا من مالهم إذا أخذوها وصح تحريم القود عليهم بذلك بلا خلاف إذ لا يقول أحد في الأرض أنهم يجمعون الأمرين معا (٣) الدية والقود فإذا لاشك فيما ذكرنا فن ادعى أن الدم الذي قد صح تحريمه عليهم عاد حلالا لهم وأن

(١) في النسخة رقم ٥ ، وأما القود (٢) في النسخة رقم ١٤ الآن يدعى (٣) في النسخة رقم ١٤ جبا

الدية التي أخذوا خلعت لهم قد حرمت عليهم لم يصدق إلا بقرآن أو سنة ، ولا سيل لهم الى وجود ذلك ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨٣ **مسألة** وهل يستفاد في الحرم ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يفاد في الحرم كما حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : من قتل أو سرق في الحرم أو في الحل ثم دخل الحرم فانه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤذى ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الحد ومن قتل أو سرق فآخذ في الحل ثم أدخل الحرم فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجه من الحرم الى الحل فان قتل في الحرم أو سرق أقيم عليه في الحرم وهو عاب ابن عباس على ابن الزبير في رجل أخذه في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه الى الحل فقتله ، وبه الى عبد الرزاق حدثني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس فيمن قتل في الحل ثم أدخل الحرم قال : لا يجالس ولا يكلم ولا يبايع ولا يؤذى يؤتى اليه فيقال يا فلان اتق الله في دم فلان أخرجه من المحارم نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله بن المديني نا سفيان بن عيينة نا خبرني إبراهيم بن ميسرة - وكان ثقة مأمو نا - قال : سمعت طاوس يقول سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ويأتيه الذي يطلبه فيقول : أي فلان اتق الله في دم فلان أخرجه عن المحارم فاذا خرج أقيم عليه الحد • وبه الى اسماعيل نا سلمان بن حرب نا أحمد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قول الله تعالى (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) قال اذا أحدث الرجل حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ولم يطعم ولم يسق حتى يخرج من الحرم فيؤخذ • ومن طريق عبد الرزاق قال : قال ابن جريج سمعت ابن أبي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال : قال عمر ابن الخطاب : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطاب ما مسته حتى يخرج منه ، قال ابن جريج : وحدثنى أبو الزبير قال قال ابن عمر : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ما دمته ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته قال عطاء : والشهر الحرام كذلك مثل الحرم في ذلك كله ، وقال الزهري : من قتل في الحرم قتل في الحرم ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرجه الى الحل فقتل في الحل قال الزهري : تلك السنة وبه يقول أبو حنيفة وأحمد بن حنبل واسحاق •

قال أبو محمد : وقد روى عن قوم خلاف هذا [وشئى ، بظن أنه خلاف هذا] (١)

وهو كما حدثننا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا عبد الله بن معاذ نا أنى نا أشعث - هو ابن عبد الملك - عن الحسن بن قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمناً) قال: كان الرجل في الجاهلية يقتل الرجل ثم يعلق في رقبة الصوفة ثم يدخل الحرم فيلقاه ابن المقتول أو أبوه فلا يحركه، وعن قتادة في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمناً) قال كان ذلك في الجاهلية فاما اليوم فلو سرق فيه أحد قطع وإن قتل ولو قدر على المشركين فيه قتلوا، وعن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه قال فدخل جرح رجلا في الحرم أنه يقاد به وكذلك لو جرح في الحل أقيده به في الحرم وحيث وجد، وبه يقول مالك - والثانسي - وأبو سليمان، وأصحابهم،

قال أبو محمد: فهو لا من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله - وابن عباس - وابن الزبير - وأبو شريح على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم، ومن التابعين عطاء، وعبيد بن عمير، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، والزهرى - وغيرهم، ويخبر بذلك عن علمائهم وهم التابعون من أهل المدينة ويخبرنا السنة مضت بذلك فيما تعلق من تعلق بخلاف ذلك إلا برواية (١) عن ربيعة، وأما قتادة والحسن فليس في قولها خلاف لمن ذكرنا لأن الحسن إنما أخبر عن كان في الجاهلية ولم يقل إن الإسلام جاء بخلاف ذلك إلا به، وأما قتادة فلم يقل - إن من أصاب في الحل دما أقيده في الحرم فبطل تعلقهم بقتادة والحسن -

قال أبو محمد: وجاهر بعضهم أفصح بجاهرة فذكر ما حدثناه أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين نا إبراهيم بن محمد نا محمد بن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا عباد بن العوام عن سفيان بن الحسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: آياتنا نسختنا من هذه السورة - - آية القلائد (وان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فوه بأن هذا اختلاف من قول ابن عباس -

قال أبو محمد: وهذا البهت الفاضح والكذب المجرد، ونعم أن قوله تعالى: (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام) يتبنون فضلاً من ربه ورضواناً قد قيل أنه نسخ منه القلائد فقط كما حدثننا أبو سعيد الجعفي نا محمد بن علي القميري نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل نا أبو جعفر الطحاوى نا سلمة بن شبيب نا عبد الرزاق نا معمر عن قتادة وذكر هذه الآية فقال: منسوخ كان الرجل في الجاهلية إذا خرج إلى الحج يقلد من الشعر فلا يعرض له أحد وإذا

تقلد قلادة شعر لم يعرض له أحد وكان المشرك يومئذ لا يصد عن البيت فامر الله تعالى أن لا يقتل المشركون في الشهر الحرام ولا عند البيت ثم نسخها قول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وهذا نص قول قتادة ؛ فهلك انه قد صح نسخ القلائد فأي شيء في ذلك مما يوجب أن من قال بنسخ القلائد فقد خالف ذلك من قوله قول من قال لا يقيم الحد في الحرم ولا يقتل أحد في الحرم لقد كان ينبغي لمن كان له دين أن يستحي من أن يعصى هذا العمى وأن يتبع هواه في الباطل هذا الانباع ، والقلائد هنا إنما هي على ظاهرها قلائد الهدى التي لا يحل حلها .

قال أبو محمد : وعهدا بالمالكيين والشافعيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم قد خالفوا هنا خمسة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وغالغوا القرآن والسنة الثابتة على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وأعجب من هذا ظه احتجاجهم بأن خطأ وهو متعلق باستار الكعبة فهذه قصة نص رسول الله ﷺ على أنها له خاصة ولا تحل لأحد بعده كما نين بعد هذا إن شاء الله تعالى .

قال علي : قال الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً) وهذا أمر من الله تعالى أن يخرجهم مخرج الخبر هذا لا يخلو (١) القول من أن يكون خبراً أو أمراً فبطل أن يكون خبراً لأننا قد وجدنا القرامطة الكفرة لعنهم الله قد قتلوا فيه أهل الاسلام ووجدنا يزيد بن معاوية والفاقد الحجاج قد قتلوا فيه النفوس المحرمة فصح قتلنا أنه أمر من الله تعالى إذ لم يبق غيره . وأن من ادعى أن هذا إنما هو خبر من الله تعالى عن الجاهلية فقد كذب لأنه أخبر عن الله تعالى بما لم يقله قط وقد قال تعالى (وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (إنما يأمرکم بالأسوء والفحشاء وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) حاش لله أن يكون الحرم له فضل في الجاهلية بحسه الله تعالى إياه في الاسلام بل ما زاد الله تعالى الحرم في الاسلام إلا تبظيلاً وحرمة وإكراماً . وقد روينا من طريق البخاري ناعيد بن اسماعيل نا أسامة عن هشام ابن عمرو عن أبيه فذكر حديث الفتح وفيه « أن سعد بن عبادة قال لآبي سفيان : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة اليوم تستحل الكعبة المحرمة فلما مر رسول الله ﷺ بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة قال ما قال ؟ قال قال كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ويوم تسكن في الكعبة » وذكر الحديث ، واحتج بعضهم بما روينا من طريق البخاري نا محمد بن مقاتل نا

عبد الله هو ابن المبارك نايرس عن الزهرى أخبرني عروة بن الزبير قال : وان امرأة سرت على عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ففرع قومها الى أسامة بن زيد يستشفون به (١) قال عروة فلما كلفه أسامة فيها تلون وجه رسول الله ﷺ فقال : تكلمنى فى حدى من حدود الله قال أسامة فاستغفر لى يا رسول الله فلما كان العشى قام رسول الله ﷺ خطيبا فأتى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال : أما بعد فأنما هلك الناس قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذى نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم أمر رسول الله ﷺ بتلك المرأة فقطعت يدها ، وذكرت عائشة الحديث هـ

قال أبو محمد : وهذا لا متعلق لهم فيه لأنه ليس فى هذا الخبر انها قطعت يدها فى الحرم فاذ ليس ذلك فيه فلا يجوز أن يعترض على نص القرآن ونص بيان السنن بظن لا حقيقة فيه ، ولعل أمرها كان فى غير الحرم أو فى الطريق قال الله تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وأيضا فان هذا الخبر ظاهره الارسال ، وقال بعض من لا يبالى بما أطلق به لسانه انما معنى قوله تعالى : (مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا) انما عنى الصيد ، وهذا مع أنه كذب على الله تعالى وجراً على الباطل فضيحة (٢) فى اللحن لأنه لا يخبر (٣) فى لغة العرب بنقطة من الاعن يعقل لاعن الحيوان غير الآدمى ، فان قال قائل : انما هذا (٤) فى المقام وحده بنص الآية قيل له : ان الله تعالى لا يكلم عباده بالمحال ولا بما لا يمكن ، وباليقين يدرى كل ذى حس سليم ان مقام ابراهيم حجر واحد لا يدخله أحد ولا يقدر أحد على ذلك وانما مقام ابراهيم الحرم كله كما قال مجاهد انه قال مقام ابراهيم الحرم كله ، فان قال قائل ان الله تعالى قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه فان قاتلوا فمقتلهم) قلنا : نعم هكذا قال الله تعالى وبهذا نقول ، ولا يحل قتال أحد لا مشرك ولا غيره فى حرم مكة لكننا نخرجهم منه فان خرجوا وصاروا فى الحل نفذنا عليهم ما يجب عليهم من قتل أو اسراو عقوبة فان امتنعوا وقاتلونا قتلناهم حيث فى الحرم كما أمر الله تعالى وقاتلناهم فيه وهكذا نفعل بكل باغ وظالم من المسلمين ولا فرق ، فان قالوا : فقد قال الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية قلنا : الذى قال هذا قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه) وكلامه طه حق وعهده كلها فرض ولا يحل ترك شيء من كلامه

(١) فى النسخة رقم ١٤ يستشفون (٢) فى النسخة رقم ١٤ وضحية (٣) فى النسخة رقم ١٤ يجوز

(٤) فى النسخة رقم ١٤ ان هذا هـ

لشيء آخر. إلا ينسخ منقح فواجب علينا أن نستعمل مثل هذه النصوص ونجمعها ونستنتج الأقل منها من الأكثر اذ لا يحل غير ذلك فنحن نقتل المشركين حيث وجدناهم الا عند المسجد الحرام فنحن إذا فعلنا هذا كنا على يقين من اننا قد أعطنا الله تعالى في كل ما أمرنا به ومن خالف هذا العمل فقد عصى الله تعالى في احدي الآيتين وهذا لا يحل أصلاً وكما قلنا فعل امير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فانه لما ابتداء الفساق بالقتال في حرم مكة يزيد وعمر بن سعيد والحسين بن نمير. والحجاج ومن بعده. ومن كان معهم من جنود السلطان قاتلهم مدافعا لنفسه وأحسن في ذلك وبالله تعالى التوفيق ه حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن احمد نا الفربري نا البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم افتتح مكة : ولا حجرة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا قل هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة وانه لم يحل القتال فيه لاحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يعصده شوكة ولا ينفر صيده ولا ياتنقض لقطته إلا من عرفها ولا يختل خلاها قال العباس : يا رسول الله الا لا ذخر فانه لغيرهم وليبوتهم قال الا لا ذخر ه ومن طريق مسلم ابن الحجاج نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الازدعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نا أبو هريرة قال : ولما فتح الله تعالى على رسوله ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ان الله تعالى حبس القيل عن مكة وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لم تحل لاحد كان قبلي وانها حلت لي ساعة من نهار وانها لم تحل لاحد بعدي فلا ينفر صيدها ولا يختل شوكةا ولا تحل ساقطها الا لمنشد ه وذ كر باقي الحديث بذكر الا ذخر ، وقد رويناه من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد - عن سعيد بن ابي سعيد عن أبي شريح العدوي انه قال لعمر بن ابي سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة : انذن لي ايها الأمير أحدك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح سمعت اذنأي ووعاه قلبي وأبصرته عيناي حين تكلم به انه حمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال : ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فان أحد ترخص بقول رسول الله ﷺ فيها فقولوا : ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم وانما أذن

لى فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب»
 قيل لآى شريح : «اذا قال لك عمرو؟ قال قال: انا أعلم بذلك منك يا أباشريح ان الحرم
 لا يبعد عاصيا ولا فارا بخربة»

قال أبو محمد : ولا كرامة للطيم الشيطان شرطى الفاسق يريد أن يكون أعلم من
 صاحب رسول الله ﷺ بما سمعه ذلك الصاحب رضى الله عنه من فم رسول الله ﷺ
 وانا لله وانا لله راجعون على عظيم المصائب فى الاسلام ثم على تضاعف المصيبة بمن
 شاهده يحتج فى هذه القصة بعينها بقول الفاسق عمرو بن شعيب معارضة لرسول الله
 ﷺ ثم يتكلم فى دين الله تعالى ويفر الضمفاء بأنه عالم وما العاصى لله تعالى ولرسوله
 ﷺ الا الفاسق عمرو بن شعيب ومن ولاده وقلده، وما حامل الخربة فى الدنيا والآخرة
 الا هو ومن أمره وأيده وصوب قوله *

قال أبو محمد : فهذا نقل تراثر ثلاثة من الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ .
 أبو هريرة . وابن عباس . وأبو شريح لهم يروى عن رسول الله ﷺ انه قال : « ان مكة
 حرمها الله تعالى ، فيعين ندرى أن رسول الله ﷺ لم يحرم مكة خصوصا القتال المحرم بالظلم
 لأنه محرم فى كل مكان فى الأرض لكنه عليه الصلاة والسلام نص على أنه انما حرم القتال بالأمور
 به غير هالاه عليه الصلاة والسلام المقاتل فى مكة ولا قتل إلا بحق ونهى عن ذلك القتال
 بعينه غيره وحرّم أن يحتج به فى مثله وقطع الأيدى فيه سفك دمو القصاص كذلك فلا
 يحل فيها البتة ، وقد شغب قوم بما روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى قلت لمالك ناين
 شهاب عن أنس أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فلما نزعه جاءه رجل فقال : ان
 ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقلوه ، قال نعم : وهذا لاحجة لهم فيه لأن هذا
 كان حين دخوله مكة عام الفتح وهى الساعة التى أحلها الله تعالى له ثم أخبر عليه الصلاة
 والسلام فى اليوم التالى أنها قد عادت الى حرمتها الى يوم القيامة فأدق ارتفع الاشكال
 وجب تأمين من دخل مكة جملة من كل قتل وقصاص وحد ، وبالله تعالى التوفيق . فان قال
 قائل ممن يحتج لهذا القول ان الله تعالى يقول : (والحرمات قصاص) فمن انتهك حرمة فى
 الحرم وجب أن ينتهك منه مثل ذلك فى الحرم قلنا له : هذا عموم يخصه قول الله تعالى : (ومن
 دخله كان آمنا) ويخصه قول رسول الله ﷺ بتحريمها أن لا يسفك فيها دم أصلا إلا من
 قاتلنا فيه من المشركين وبالإجماع فى الدفاع عن النفس الظلم فصيح ان الله تعالى لم يرد قط
 ان عن انتهك حرمة الحرم أن تنتهكها نحن ايضا قصاصا منه وأنه لا يقام عليه حتى يخرج

الى الحل، وهذا قول عمر بن الخطاب. وعبد الله بن عمر. وابن عباس. والشعبي. وسعيد بن جبير. والحكم بن عتيبة، وروى أيضا عن عطاء بن نأخذ، وأما نهى الناس عن مبايعته ومكاملته فإن الله تعالى يقول : (واحل الله البيع وحرم الربا) فلا يجوز منعه من البيع بغير نص ولا إجماع وكذلك أمر الله تعالى بإفشاء السلام فلا يجوز منعه إلا بنص أو إجماع، فإن احتجوا بقول عبد الرحمن بن فروخ . قال : اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن أمية بن خلف دار السجن بأربعة آلاف فإن رضى عمر قال بيع له ، وإن لم يرض عمر فصفوان أربع مائة قلنا : قد جاء ببعض السلف خلاف لهذا مما روى عن طاووس أنه كره السجن بمكة ، وقال : لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة ، وبهذا نأخذ ، فإن أنكروا علينا خلاف عمر . ونافع . وصفوان في ذلك قلنا لهم : نحن لا نتركها إذا أوجب قرآن أو سنة ، ولكن إذا تنكروا هذا ولا يحل عندكم فكيف استجزتم خلافه في هذا الخبر نفسه في أنه نص عمر فله يبعه وإن لم يرض فصفوان أربع مائة ، وهذا عند جميع الحاضرين من المخالفين ربا محض فعادوا لائم عليهم والمار أيضا في خلافهم ما لا يستحلون خلافة إلى خلافتهم عمر . وابنه . وأبا شريح . وابن عباس وابن الزبير في أن لا يقام قود بمكة أصلا ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم والقرآن معهم والسنة ورسول الله ﷺ معهم يهتف بذلك على الناس ثاني يوم الفتح ، فهذا هو الإجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوا به ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون قول الله تعالى وقول رسول الله ﷺ وحكمه ، والله تعالى التوفيق

٢٠٨٤ مسألة هل يقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام أم لا ؟ قال علي : قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) إلى قوله تعالى : (والفتنة أكبر من القتل)

قال أبو محمد : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رأيت الرجل يقتل في الحرم أين يقتل قاله ؟ قال حيث شاء أهل المقتول قال فأن قتل في الحل ولم يقتل في الحرم قال عطاء : وكذلك الشهر الحرام . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال شهر الله الأصم رجب ، قال : فكان المسلمون يظنون الأشهر الحرم لأن الظلم فيها أعظم قال : ومن قتل في شهر حلال أو جرح لم يقتل في شهر حرام حتى يحىء شهر حلال قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أن رجلا جرح في شهر حلال فأراد عثمان بن محمد بن أبي شفيان أن يقيده وهو

أميز في شهر حرام فأرسل إليه عبيد بن عمير وهو في طائفة من الدار لا تقده حتى يدخل شهر حلال .

قال أبو محمد : فهذا عبيد بن عمير ، والزهرى لا يران أن يقاد في شهر حرام من جنى في شهر حلال ، وعن عطاء بن أبي رباح يرى من قتل في شهر حرام أن يقتل في شهر حرام فان قتل في شهر حلال لم يقده منه في شهر حرام فهو لا من أكابر التابعين وقها . مكة والمدينة .

قال علي : قال الله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم) فأنها هي الله تعالى فيها عن الظلم فكان الظلم فيها أو كد من الظلم في غيرها ولا يحل أن يزداد على الله تعالى ما لم يقل ، ثم نظرنا في قوله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) وكان موجب هذه الآية إن من قتل أو جرح في شهر حرام فلم يظفر به إلا في شهر حلال فان ولى الاستقادة من الدم أو الجرح بخير ان شاء ، تأخير إلى شهر حرام فذلك له بنص الآية وان لم يرد ذلك فهو بعض حقه تجافى عنه ولم تمنعه الآية من ذلك وهذا نقول وبالله تعالى التوفيق ، وأما قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) انما هذا في القتال ، وليس من القود في شيء .

قال أبو محمد ويحبس الذي وجب عليه القود فاخره المجنى عليه أو ولى الدم حتى يأتي شهر حرام لانه قد وجب أخذه بما جنى فلا ينبغي تسريحه بل يوقف بلا خلاف للقود ويمنع من الانطلاق .

قال أبو محمد : وأما الحدود فتقام في الشهر الحرام كلها من رجم وغيره لان الله تعالى لم يأت عنه نص بالمنع من ذلك ولا من رسوله عليه الصلاة والسلام وتعجيل الطاعة المفترضة في إقامة الحدود واجب يقين ندرى ان الله تعالى لو أراد تأخير ذلك عن الشهر الحرام لينته تعالى على لسان رسوله ﷺ تأييد ذلك في الحرم بمكة فاذ لم يفعل فنحن نشهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط أن لا تقام الحدود إلا في الأشهر الحرم ، وهكذا القول في حرم المدينة وما كان ربك نسيا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٥ مسألة مقاتلة من مر أمام المصلى . قال علي : من أراد المرور أمام المصلى إلى ستر أو غير ستره فإراد انسان أن يمر بينه وبين سترته أو بين يديه وان لم يكن الى ستره فليدفعه فان اندفع وإلا فليقاتله فان دفعه فوافقت منية المريد للورور فدمه هدر ، ولا شيء فيه لا قود ولا ديقولا كفارة ، وكذا إن كسر له عضوا ولا فرق ، فان وافق في ذلك منية المصلى ففيه القود أو الدية أو المغادة . بهان ذلك ما رويناه من

طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل ناسليان - هو ابن المغيرة - عن حميد قال: قال أبو صالح: أحدثك عما رأيت من أبي سعيد وسمعت منه دخل أبو سعيد على مروان فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى ما يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره» فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان * وروينا من طريق أحمد بن محمد بن شعيب أنا محمد بن محمد بن محمد بن عصب الصوري نا محمد بن المبارك - هو الصوري - نا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أنه كان يصلى فاراد ابن لمروان أن يمر بين يديه فذراه فلم يرجع فضره بخرج الغلام يركى حتى أتى مروان فاخبره فقال مروان لأبي سعيد: لم ضربت ابن أخيك؟ قال: ماضرت به انما ضربت الشيطان سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان أحدكم في صلاته فاراد إنسان يمر بين يديه فذر أو ما استطاع فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان» ومن طريق مسلم عن رسول الله ﷺ «قال فان أبي فليقاتله فان معه القرين» ومن قاتل كما أمره رسول الله ﷺ فهو محسن قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) فاذا هو محسن فليس متعديا وإذا ليس متعديا فلا قود عليه ولا دية وليس قاتل خطأ فتكون عليه كفارة فلو أمكنه دفعه فمعد قتلته أئيد به لانه معتد حينئذ بما لم يؤمر، وأما المار بين يدي المصلى فمعتد بالمرور معتد بالمقاتلة فعليه القود وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٦ مسألة الجماعة تضرب الواحد فيقتل ولا يدري من أصابه منهم والمصطدمان ومن وقع على آخر ومن تعلق بأخر فسقطه والخفرون والمتصارعان والمتلاعبان *

قال أبو محمد: أما الجماعة تضرب الواحد فيموت ولا يدري من أصابه فانه ان وجد مقتولا في دار قوم فادعى اهله على أهل تلك الدار وكان الذين ضربوه من أهل تلك الدار فيه حكم القسامة على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى، وان كان الذين ضربوه من غير أهل تلك الدار فليس هنا حكم القسامة ولكن حكم الداعي فاليتة ههنا على مدعى الدم فان جاء بها فله القود وان لم يأت بها حلفوا له ان ادعى على جميعهم أو حلف له من ادعى عليه منهم وبرئوا وسند كره هذا كما في باب "قسامة" **٢٠٨٧ مسألة (١)** وإذا قتل اثنان قتل احدهما الآخر فقد قال قوم على الحي نصف الدية لانه مات المقتول من قوله وفعل غيره وهذا ليس بشيء لان

المقتول وان كان عاصيا لله تعالى وفي النار لقول رسول الله ﷺ: «وإذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» فإنه ليس كل عاص يحل دمه ولا يغرم دية لكن القاتل المحي هو قاتل الآخر بلا شك فإذا هو قاتله يمين عليه ما على القاتل للمارونية من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن أول من جعل على المصطدمين نصف عقله فقال ابن شهاب: نرى أن العقل تاما على الباقي منهما وتلك السنة فيما أدر كنا ه قال أبو محمد: فإن جنى المقتول على قاتله جناية مات منها بعد موت المقتول فالقود واجب تجليه على الحي إذا ما ظالمين معا أو كان الحي منهما ظالما والمقتول مظلوما فيستقاد من الحي في نفسه وفي الجراح التي جرح المقتول بها أو تؤخذ الدية منه أو من ماله مات أو عاش ولا شيء في مال المقتول لادية ولا غيرها إلا أن كان قطع له أصبعا أو أصابع أو يدا أو رجلا فالدية في ذلك في مال الميت ه برهان ذلك أن ما وجب في حياة الجاني من دية (١) فهي واجبة بعد فلا يسقطها موته إذا صح يمين فلا يسقط بالدعوى وأما ما لم يجب في حياته بعد فيمين ندرى أن ماله قد صار بموته لورثته أو للفرعاء بلا شك فإذا صار لهم فهو مال من مالهم والدية لا تجب إلا بموت المقتول فإذا وجبت بموته ولا مال للجاني من الباطل البحت المقطوع به أن تؤخذ دية من مال من لم يقتله ولا جنى عليه وكذلك دية القاتل (٢) الذي قد مات قبل وجوب الدية عليه، والأحكام لا تلحق الموت وإنما تلحق الأحياء. وبالله تعالى التوفيق: فهذا حكم الظالمين، وأما أن كان القاتل المحي مظلوما والمقتول ظالما فقد مضى اللمعة الله تعالى ولا شيء على القاتل الجراح لا قود ولادية لما سذكروه في كتاب أهل البغي ه

قال أبو محمد: وأما المصطدمان راجلين أو على دابتين أو السفينتين يصطدمان فروى عن الشعبي في السفينتين يصطدمان لاضمان في شيء من ذلك، وقال الشافعي: لا يجوز فيه إلا أحد قولين أما أنه يضمن مدير السفينة نصف ما أصابت سفينة لغيره أو أنه لا يضمن البتة إلا أن يكون قادرا على صرفها بنفسه أو بمن يطيمه فلا يفعل فيضمن والقول قوله مع يمينه أنه ما قدر على صرفها وضمان الأموال إذا ضمن في ذمته وضمان النفوس على عاقلته ه

قال أبو محمد: وقال بعض أصحابنا: إذا اصطدمت السفينتان بغير قصد من ركابها لكن بغلبة أو غفلة فلا ضمان في ذلك أصلا فإن حلا سفينتهما على التصادم فهلكتا ضمن كل واحد نصف قيمة السفينة الأخرى لأنها هلكتا من فعلها ومن فعل

ركابها ، وأما الفارسان يصطدمان فإن أباحنيقة . ومالكا . والأوزاعي . والحسن بن
 حتى قالوا : ان ماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر كاملة وقال عثمان بن عفان . وزفر .
 والشافعي : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، وقال بعض أصحابنا : بمثل قول
 للشافعي في ذلك وكذلك أوجبوا ان هلك الدينان أو أحدهما فنصف قيمتهما
 أيضا وكذلك لو رموا (١) بالمنجنق فعاد الحجر على أحدهم فأتى فأتى الدية على
 عواقبهم وتسقط منها حصصة المقتول لأنه مات من فعله وفعل غيره قالوا : فلو ضدم أحدهما
 الآخر فقط فأتى المصدوم فديته على عاقلة الصادم إن كان خطأ وفي مال القاتل ان قتل
 في العمد .

قال أبو محمد : والقول في ذلك وبالله تعالى التوفيق أن السفيتين إذا اصطدما
 بقلبة ربح أو غفلة فلا شيء في ذلك لأنه لم يكن من الركبان في ذلك عمل أصلا ولم
 يكسبوا على أنفسهم شيئا وأموالهم وأموال عواقبهم محرمة الابص أو إجماع فإن كانوا
 تصادما وحلوا وكل أهل سفينة غير عارفة بمكان الأخرى لكن في ظلمة لم يروا شيئا
 فهذه جناية والأموال مضمونة لأنهم تولوا إفسادها وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة
 مثالا) وأما الآنفس فعلى عواقبهم كلهم لأنه قتل خطأ وإن كانوا تعمدا فالأموال
 مضمونة كما ذكرنا وعلى من سلم منهم القود أو الدية كاملة والقول في العارسين أو
 الرجلين يصطدمان كذلك وكذلك أيضا الرماة بالمنجنق تقسم الدية عليه وعليهم
 وتودي عاقلة وعاقلة دية سراء . برهان ذلك أنه في الخطأ قاتل نفسه مع من قتلها
 وقد ذكرنا قبل أن في قاتل نفسه الدية بنص قول الله تعالى [في قاتل الخطأ فمعه تعالى
 كل مقتول ولم يخص خطأ وما كان ربك نسيا] (٢) .

قال أبو محمد : ثم نرجع إلى مسائلنا فنقول : أما قولهم في المصطدمين إن الميت
 مات منهما من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطأ والفعل إنما هو مباشرة الفاعل
 وما يفعله فيه وهو لم يباشره بصدمة (٣) غيره في نفسه شيئا ولا يختلفون فيمن دفع
 ظلما إلى ظالم آخر ليقاتله فقتل أحدهما الآخر إن على القاتل منهما القود أو الدية
 كلها إن فات القود يعض الموارض وهو قد تسبب في موت نفسه بإبتداء القتال كما تسبب
 في موت نفسه في الصدم ولا فرق وهذا تناقض منهم .

قال أبو محمد : وكذلك القول في المتصارعين والمتلاعنين ولا فرق ، وما أباح الله

(١) في النسخة رقم ٤٥ وكذلك ان رموا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) في
 النسخة رقم ١٤ فصدده

تعالى في اللعاب شيئاً حظره في الجسد ، وأما من سقط من علو على انسان فمات جميعاً أو مات الواقع أو الموقوع عليه فإن الواقع هو المباشر لانتلاف الموقوع عليه بلا شك وبالمشاهدة لأن الوقعة قتلت الموقوع عليه ولم يعمل الموقوع عليه شيئاً فدية الموقوع عليه ان ذلك على عاقلة الواقع ان لم يتعمد الوقوع عليه لأنه قاتل خطأ فان تعمده فالقود واقع عليه ان سلم أو الدية وكذلك الدية في ماله ان مات الموقوع عليه قبله فان مات معاً أو مات الواقع قبل فلا شيء في ذلك لما ذكرنا من أن الدية إنما تجب بموت المقتول المجنى عليه لا قبل ذلك فإذا مات في حياة قاتله فقد رجت الدية أو القود في مال القاتل وإذا مات مع قاتله أو بعد قاتله فلم يجب له بعد شيء لاقود ولا دية في حياة القاتل فإذا مات فالقاتل غير موجود والمال قد صار للورثة ، وهذا لاحق له عندهم وليس هكذا قتل الخطأ لأن الدية لا تجب في مال الجاني ، وإنما تجب على عاقلة فسواء مات القتال قبل المقتول أو معه أو بعده لا يسقط بذلك وجوب الدية لما على العاقلة ان علمت وأما في كل مال المسلمين كما جاء في سهم الغارمين ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء لو ارث الواقع ان مات في جميع هذه الوجوه لاديه ولا غيرها لأنه لم يجر أحد عليه شيئاً ، وسواء وقع على سكين يد المدفوع عليه أو على رمح أو غير ذلك لا شيء في ذلك أصلاً لأنه ان عمد فهو قاتل نفسه عمداً ولا شيء في ذلك بلا خلاف وان كان لم يعمد فلم يباشر في نفسه جناية وإنما هو قاتل حجر أو حديدة أو نحو ذلك وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كله وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد : وأما המתاقلون في الماء فان عرف أيهم غطسه في الماء حتى مات فان كان عمداً فالقود وان كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقى آخر فنتمته الخروج غير قاصد لذلك فالدية على عاقلة وعليه الكفارة لأنه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قاتل خطأ ، فان غطسه تغطية لا يمت البتة من مثلها فوائق منيته فهذا لا شيء فيه لأنه لم يقتله لا عمداً ولا خطأ بل مات بأجله حتف أنه فان جهل من عمل ذلك به فن ادعى عليه أحلف وبرى وان لم تقم عليه بيعة ولا قسامة هنا لأنه ليس مما حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة .

قال أبو محمد : والذي نقول به أن حكم القسامة واجب ههنا لأنه هو الذي حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة لان كلنا الحالتين قتل وجدولم يقل عليه الصلوة والسلام انى حكمت بالقسامة من أجل الدار ولا من غير أجل الدار فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام مالم يقل لكن نحكم في نوع تلك الحال مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك من قتل في اختلاط قتال أو ليلاً أو أين قتل وبالله تعالى التوفيق ، ولو أن قوماً حفرُوا في حائط بحق أو يباطل أو في معدن أو برّ قردى عليهم الحائط أو الجرف فأتوا أو مات بعضهم فإن كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم فهو قتل عمد والقود على من عاش أو دية كاملة لجميع من مات لكل واحد منهم دية لأن كل واحد منهم قاتل نفس وهذا حكم قاتل النفس عمداً وإن كانوا لم يقصدوا إلا العمل لاهدمه على أنفسهم فهم قتل خطأ على عواقلهم ظلمهم دية لكل من مات فقط فإن لم يكن لهم عواقل فنز سبهم الغارمين أو من كل مال لجميع المسلمين ولو أن قوماً وقوا على جرف فأنهلو بأحدهم فعلق بمن يقربه وتعلق ذلك بآخر فسقطوا فأتوا فالتعلق بصاحبه قاتل خطأ فالدية على عاقلة المتعلق فكأن زيدا تعلق بخالد وتعلق خالد بمحمد فعلى عاقلة زيد دية خالد وعلى عاقلة خالد دية محمد فقط وكذلك أبداً لأن المتعلق بأنسان إلى مهلكه قاتل خطأ إلا أن يتعمد بلاشبهة فهو قاتل عمد ليس فيه إلا لو خلاص المتردى القود أو الدية أو المغادة ، فلو تعلقوا هكذا فرقوا على أسد أو ثعبان فقتلهم فإن كان خطأ فلا شيء في ذلك لأنه ليس قاتل خطأ وإنما قتلت البهيمة وإن كان عمداً فعليه القودان خلاص ويرى إلى مثل الهيمة حتى تقتله كما فعل هو بأخيه لقول الله تعالى: (والحرمت قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) *

قال أبو محمد : روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناقل بن مسهر عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص قال : استأجر رجل أربعة رجال ليحفروا له برّ فخفروها فانخفض بهم البرّ فأت أحدهم فرفع ذلك إلى علي بن أبي طالب فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية *

قال علي : أما الأثر في وضع على الدية في قصة الحفارين فهي ثابتة عنه وهي موافقة لقول الشافعي . وأصحابنا وهم يشنعون على من خالف صاحب إذا وافق آراءهم وهم قد خالفوا ههنا الرواية الثابتة عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا يوضح عظيم تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ والحفاريون كلهم بأمر هدم ما أهار (١) على الذي هلك منهم فعلى عواقلهم كلهم عواقل الأحياء والاموات ، وكذلك لو ماتوا كلهم دية دية لكل (٢) من مات يعني أن في كل ميت دية واحدة

(١) في النسخة رقم ٤٥ هدم ما هدم (٢) في النسخة رقم ١٤ لكان

تقط تودى الى عراقل جميعهم وعاقلة الميت في جملتهم وبالله تعالى التوفيق هـ ومن طريق
أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الاعلى عن معمر عن الزهرى انه سئل عن اجراء استؤجروا
ليهدموا حائطا فخر عليهم فأت بعضهم أنه يغرم بعضهم لبض الدية على من بقى هـ
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع ناموسى بن على بن رباح عن أبيه قال: جاء
أعمى ينشد الناس في زمان عمر يقول : هـ

يا أيها الناس لقيت منكرا هل يعقل الاعمى الصحيح المبصرا
* خرا معا كلاهما تكسرا *

قال وكيع : فانوا يرون أن رجلا صحيحا كان يقود أعمى فوقما في بئر فخر عليه
فاما قتله واما جرحه فضمن الاعمى * ومن طريق ابن وهب نا الليث بن سعد أن عمر
ابن الخطاب قضى في رجل أعمى قاده رجل فخر معا في بئر فأت الصحيح ولم يمت
الاعمى قضى عمر على عاقلة الاعمى بالدية فكان الاعمى يتمثل بأيات شعر قالها وهى
التي ذكرها أنا قبل هذا ، قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول في البصير يقود الاعمى
فيقع البصير في بئر ويقع الاعمى على البصير فيموت البصير فان دية البصير على
عاقلة الاعمى هـ

قال أبو محمد : الرواية عن عمر لا تنصح في أمر الاعمى لانه عن على بن رباح
والليث وكلاهما لم يدرك عمر أصلا ، والقول في هذا عندنا أن من وقع على آخر فلا
يخلو من أحد ثلاثة أوجه اما أن يكون دفعه غيره فأت الواقع أو الموقوع عليه ، وأما
ان يكون الموقوع عليه هو الذى جر الواقع فوقه عليه كبصير يقود أعمى وهو بمسكه
فوقع البصير وابتدأ بجذبه الاعمى أو المريض فوقه عليه فأت الاسفل أو الاعلى أو
يكون وقع من غير فعل أحد لكن عمد رعى نفسه أو لم يعمد لكن عثر إذ خر فان دفعه
غيره فاندفع هو القاتل فان كان عمدا فعليه القود أو الدية أو المفاداة في أيهما مات فان
كان خطأ فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة اذ هو القاتل خطأ والمدفوع حيث تدور الحجر
سواء فهذا وجه ، وان كان المدفوع عليه هو جند الواقع فان كان عامدا فهو قاتل عمد
فان مات المجبوز فعليه القود أو الدية أو المفاداة وان مات هو فهو قاتل نفسه ولا
شئ على المجبوز لانه لم يعمد ولا أخطأ فان كان لم يعمد جنده ولكن استمسك به
فوقع مات فعلى عاقلة الجاني دية المجبوز ان مات والكفارة لانه قاتل خطأ فان مات هو
فليس على المجبوز شئ ولا على عاقلة لانه ليس عامدا ولا مخطئا لكن على عاقلة الجاني دية
نفسه لانه قاتل نفسه خطأ فهذا وجه ثان ، وان كان وقع من غير فعل أحد فان كان عمدا

فهو قاتل عمد ان سلم فالقود أو الدية أو المفاضة وان مات فهو قاتل نفسه عمدا ولا شيء على الموقوف عليه وان كان لم يعد فهو قاتل خطأ اما نفسه واما الآخر فالدية على عاقلة ولا بد وعليه ان سلم هو ومات الآخر كفارة وبالله تعالى التوفيق ، والاعمى والبصير في ذلك سواء .

٢٠٨٨ - مسألة - من قال ان صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوض من الدية والعق ان لم يجد : قال علي : نأخذ بن سعيد بن نبات نأخذ بالله بن نصرنا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا موسى بن معاوية نا وكيع نا زكريا عن الشعبي قال : نثل مسروق عن قتل مؤنثا خطأ (فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) الى قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) عن الرقة وحدها أم عن الدية والرقة ؟ قال : من لم يجد فعن الدية والرقة . وبه الى وكيع نا اسرائيل عن جبر عن عامر قال : من لم يجد فعن الدية والرقة .

قال علي : ذهب مسروق والشعبي ههنا الى قول الله تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) ان صح معناه فمن لم يجد الدية والرقة .
قال علي : ولولا دليل نذكره ان شاء الله تعالى لكان القول قولها ، وذلك لانه عموم لا يجوز ان يخص إلا بدليل لكن لما علمنا أن الدية في قتل الخطأ ليست على القاتل وانما هي على عاقلة بطل ما قاله مسروق . وعامر لأن الدية لا نبألى وجدها القاتل أو لم يجدها فصح بذلك أن مراد الله تعالى بقوله : (فمن لم يجد) انما هو فيما ينظر فيه الى وجود المكلف لافما لا ينظر فيه الى وجوده ، وليس ذلك إلا في الرقة التي هي واجبة عليه في صلب ماله فان لم يجدها فالصيام كما أمر الله تعالى .

قالب بوجهة : وأما من لا عاقلة له فالدية واجبة في ذلك على كل مال لجميع المسلمين لأن الله تعالى افترض في قتل الخطأ دية مسلمة إلى أهل المقتول ، وقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) ووجدنا الناس قد اختلفوا هل دية الخطأ على القاتل المخطئ أم لا ؟ فوجب بقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) انه لا يلزمه الدية ، وأيضا فان الله تعالى اذ أوجب الدية في ذلك لم يلزمها القاتل فلا سبيل إلى الزامه دية لم يلزمه الله تعالى إياها ولا رسوله ﷺ ولا إجماع الأمة وقد صح النص والإجماع على الزامه الكفارة بالعتق أو الصيام فوقتنا عند النص والإجماع في ذلك وألزمنا الدية العاقلة بالنص الوارد في ذلك على ما نذكر في أبواب العاقلة ان شاء الله تعالى وألزمنا ما في كل مال .

٢٠٨٩ مسألة من أمر غيره بقتل انسان قتله المأمور . قال على :
 اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يقتل الأمر وحده ، وقالت طائفة : يقتل المأمور
 وحده ، وقالت طائفة : يقتلان جميعا ، وقالت طائفة : لا يقتل واحد منهما فالقول الأول
 لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
 ابن المنهال نا حامد بن سلة عن قتادة عن خلاص نا علي بن أبي طالب قال : اذا أمر الرجل
 عبده أن يقتل رجلا فقتله فهو كسيفه وسوطه ^{له} أما السيد فقتل ، وأما العبد فيستودع
 في السجن . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء رجل أمر عبده
 قتل رجلا فقال على الأمر سمعت أبا هريرة يقول : يقتل الحر الأمر ولا يقتل العبد ،
 قال أبو هريرة : أرايت لو أن رجلا بعث بهدية مع عبده إلى رجل من أهدها ؟ قال ابن
 جريج : فقلت فاجبره قال ذلك مثل عبده قلت فامر رجلا حرأ أو عبدا لا يملكه وليس
 بأجيرين قال : على المأمور اذا لم يملكهما اذا أمر حرا فقتل رجلا فانه يقتل القاتل
 وليس على الأمر شيء . والقول الثاني كما روينا من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية
 نا وكيع نا شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان عن الرجل يأمر الرجل
 فيقتل ؟ فقالا جميعا : يقتل القاتل وليس على الأمر قود . وبه الوكيل نا سفيان الثوري
 عن جابر عن عامر الشعبي في الذي يأمر عبده فيقتل رجلا قال يقتل العبد وللشيء كلام
 آخر زائد ويعاقب السيد . والقول الثالث هو قول قتادة أنهما يقتلان جميعا . والقول
 الرابع روينا عن سليمان بن موسى قال : لو أمر رجل عبده فقتل رجلا لم يقتل الأمر ،
 ولكن يديه ويعاقب ويحبس فان أمر حرافا الحر إن شاء أطاعه ، وإن شاء لا فلا
 يقتل الأمر .

وأما المتأخرون فان سفيان الثوري قال : يقتل العبد ويعاقب (١) السيد الأمر ، ولو
 أمر رجل صبيلا بقتل انسان قتله الصبي فالدية في مال الصبي ويرجع بها على الذي أمره
 ولا يقتل الأمر ، وقال احمد بن حنبل : إن أمر عبده بقتل انسان قتل الأمر ويؤدب العبد
 فان أمر حرا فقتله قتل المأمور وحده ، وبه قال إسحاق ، وقال أبو حنيفة . ومحمد بن
 الحسن في عبد محجور عليه أمر عبدا محجورا عليه أن يقتل رجلا فقتله فسيد القاتل
 بالخيار إن شاء دفع عبده إلى أولياء المقتول وإن شاء فداه فان اعتق العبد الأمر رجع سيد
 المأمور عليه فاخذته قيمة عبده الذي أسلم أو الذي فداه ، وقال أبو يوسف إذا أمر عبدا
 عبدا باتلاف نفس أو مال فانه اذا أعتق الأمر لم يملك المال المتلف بامره ولم يلزمه الدم

المثلف بامرهم كما لو أقر بجناية أودين في رقبة ثم اعتق فان الدين يلزمه ولا تلزمه الجناية، وقال زفر . والحسن بن زياد في عبد أمر صيدا بقتل انسان فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية، ثم ترجع بها عاقلة الصبي على سيد العبد فيقال له : ادفع العبد الى العاقلة أو ادفه بالدية، وقال الشافعي : ان أمر حر عبد غيره بقتل انسان فقتله أو أمر بذلك صيدا أجنيا فقتل فان كان العبد والصبي يميزان أنه أجني وان طاعته ليست عليهما عوقب الأمر ولا قود عليه ولا دية، والقاتل هنا هو العبد أو الصبي قال: فان كانا لا يميزان ذلك فعلى الأمر القود .

قال ابو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك فظننا في قول أبي حنيفة وأصحابه فوجدنا لاحجة لهم في شيء منه بل هي أقوال متخاذلة ثم نظرنا في قول سفيان فوجدناه أيضا خطأ لأنه فرق بين السيد بأمر عبده بقتل انسان فينفذ أمره فجعل العبد هو القاتل ولم ير السيد الأمر قاتلا، وأما قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان فداخلة في أقوال من ذكرنا قبل من الصحابة والتابعين فتركنا أن نخصصها بالذكر اكفاء بكلامنا في تلك الأقوال الأربعة ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول سليمان بن موسى لا يقتل الأمر ولا المأمور غطأ لأن هنا قتل عمد، وقد أوجب الله تعالى فيه القود، وأما قول الحكم . وحامد . والشعبي . وإبراهيم . وأبي سليمان فانهم احتجوا بأن القاتل هو المتولى للقتل المباشر للقتل فهو الذي عليه القود خاصة ، وأما قول علي . وأبي هريرة رضي الله عنهما فانهما جعلوا الأمر هو القاتل فهو الذي عليه القود وجعلوا المأمور آلة له مصرفة هذه حججهم .

قال ابو محمد : وقدموه أصحاب القياس هنا بان هذا القول من علي . وأبي هريرة قياس يعني قول علي أن المأمور هو كيف الأمر وسوطه . وقول أبي هريرة أرايت لو أرسل معه هدية من المهدي لها ؛ وهذا لا متعلق لهم به ولا هو من القياس لاني ورد ولا في صدر لأن القياس عند جميع القائلين به انما هو حكم لمسكوت عنه يحكم منصوص عليه أو يحكم يختلف فيه بحكم يجمع عليه ، وأن يرد الفرع إلى الأصل بنوع من الشبه . وليس هنا شيء من هذه الوجوه أصلا فبطل باقرارهم أن يكون قياسا اذيقين ندرى أن المأمور ليس حكمه حكم السيف والسوط لأن عليا رأى على المأمور السجن، ولا خلاف في أنه لا سجن على السيف ولا السوط فصح انه لم يحكم على قط للمأمور بالحكم في السيف والسوط بطل الالهام جملة . وأما قول أبي هريرة أرايت لو أهدى معه هدية من الذي أهداها فكذلك أيضا ، وما حكم أبو هريرة قط للقاتل المأمور بمثل الحكم في حامل الهدية بل

الحكم فيهما مختلف بلا خلاف لأن حامل الهدية ومهديها يشكران والآمر والقاتل يقتل ويلا مان، وهذا لو كان قياسا لكان قياسا للشيء على ضده ولو كان قياسا لا يوجب اتفاقا في الحكم، وهذا هو ترك القياس حقا وإنما هو تشبيه فقطه

قال أبو محمد : ثم نرجع الى المسألة التي كنا فيها فنقول انهم لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن نفعل ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فقلنا فوجدنا ما رويناه من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وخرملة قالا جميعا : نا بن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ : ان الله بعث محمدا بالحق فانزل عليه الكتاب وكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده ومن طريق مسلم أيضا عن أبي هريرة : « أنه أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أتى زيت » فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له : هل أحصيت ؟ قال : نعم فقال رسول الله ﷺ اذهبوا به فارجموه ، وعن إبراهيم النخعي قال : أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقا فقال له عمارة بن عقبة : أتستعمل رجلا من بقايا قلة عثمان ؟ فقال مسروق : حدثنا عبد الله بن مسعود « أن رسول الله ﷺ لما أمر بقتل أيك قال : من للهيبة ؟ قال : النار قال مسروق : بفرضيت لك ما جعل لك رسول الله ﷺ » ومن طريق مسلم « أن رسول الله ﷺ أمر بقطع يد المرأة التي سرت ففعلت يدها »

قال علي : ففى هذه الأخبار ان الأمر يسمى فى اللغة [التى بها نزل القرآن] فاعلا فى بعض الأحوال على حسب ما جاءت به اللغة فسمى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة وهم الحجة فى اللغة من أمر برجم آخر فرجم راجع البرجوم وسمى أيضا نفسه راجعا وسمى رسول الله ﷺ راجعا وهو لم يحضر رجما كما عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان الراوى نا يزيد بن هارون أنا محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن ابن هريرة قال : جاء معاذ بن مالك الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله انى قد زنت فذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : انطلقوا به فارجموه فانطلقوا به فلما مسته الحجارة أدبر يشتد فلتيه رجل فى يده لحي جمل فضربه فصرعه فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فرأه حين مسته الحجارة فقال : فهل أتركتهموه ؟ »

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وسمى رسول الله ﷺ نفسه قاطعا يد السارق وإنما تولى القطع غيره ، ولا يختلف اثنان فى أن رسول الله ﷺ قتل عقبة بن أبى معيط وإنما تولى قتله

غيره بأمر رسول الله ﷺ ، وهكذا جاء عن علي رضي الله عنه كما روينا عن الشعبي أن عليا جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال : جلدتك بكتاب الله ورجمتك بسنة رسول الله ﷺ .

قال علي : فاذ من أمر بالقتل وكان متولى القتل مطيعا للأمر منفذا لأمره ولولا أمره إياه لم يقتله يسمى في اللغة والشريعة قاتلا وقاطعا صح أنهما جميعا قاتلان وقاطعان وجالدان فاذ ذلك كذلك فعليهما جميعا ما على القاتل والقاطع والجالد من القود وسواء في ذلك المكره والآمر والمنطاع وهذا يرهان ضروري لا يحيد عنه .

قال أبو محمد : فسواء أمر عبده أو عبد غيره أو وصيا أو بالغا أو مجنونا إذا كان متولى القتل أو الجناية بالقطع أو الكسر أو الضرب أو أخذ المال بما فعل كل ذلك بأمر الأمر ولولا أمره لم يفعله فالآمر والمباشر فاعلان لكل ذلك جميعا وأما إذا أمره ففعل ذلك باختياره طاعة للأمر فالمباشر وحده القاتل والقاطع والكاسر والفاق والجاني فعليه القود وحده ولا شيء على الآمر لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هنا اسم قاتل ولا قاطع ولا جالد ولا كاسر ولا فاق ، وأنا الأحكام للإسماء فقط ، وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما والآمر هو القاتل والقاطع والجالد الكاسر الفاق ، فالقود عليه وحده ، وأما من أمر عبدا له أو لغيره أو حرا وكانوا جهالا لا يدرون تحريم ما أمرهم به فالآمر وحده هو القاتل الجاني في كل ذلك وعليه القود ولا شيء على الجاهل قال الله تعالى : (لأنذرهم به ومن بلغ) .

قال أبو محمد : ولا فرق بين أمره عبده وبين أمره غيره ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان لأن الله تعالى إنما افترض طاعة السلطان وطاعات السادات فيما هو طاعة لله تعالى وحرم طاعة المخلوقين في معصية الخالق فقال رسول الله ﷺ «أما الطاعة في الطاعة فإذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة» ، وقد أوردناه بأسناده في غير ما موضع .

قال علي : ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره فإن كان فعل ذلك في نفسه مطيعا للأمر ولولا ذلك لم يقتل نفسه فالآمر قاتل وعليه القود لما قلنا في قتل غيره ولا فرق فلو أمره فقال اقتلني فقتله مؤتمرا لأمره فهو أيضا قاتل وعليه القود وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٠ **مسألة :** هل على الممسك للقتل قودا لا ، وكذلك الواهب الناظر والريثة والمصوب (١) والدال والمتبع والباغي ؟ قال علي : يختلف الناس في هذا فقالت

طائفة : يؤدب الممسك فقط . وقالت طائفة : يقتل القاتل ويسجن الممسك حتى يموت ، وقالت طائفة : يقتل الممسك أيضا فالقائلون بحبه حتى يموت كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : أن على بن أبي طالب أتى برجلين قتل أحدهما أمسك الآخر فقتل الذى قتل وقال للذى أمسك : أمسكت للموت فانا أحبسك فى السجن حتى تموت ، والقول الثانى لما روينا عن الحكم بن عتيبة . وحاد بن أبى سليمان عن الممسك والقاتل قتالا جميعا : يقتل القاتل ، وعن ابن شهاب أنه كان يقول فى الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذى يأسر ذلك منه ويعاقب الآخرون الذين أمسكوه عقوبة موجعة فان استحب المصاب كانت الدية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء ، وقال أبو حنيفة . والشافعى : يقتل القاتل ويعاقب الممسك وأما القول الثالث فكما روينا من طريق أبي بكر بن أبى شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت سلمان بن موسى يقول : الاجتماع فينا على المقتول هو أن يمسك الرجل ويضربه الآخر فيها شريكا عندنا فى دمه يقتلان جميعا ، وعن ربيعة أنه قال فى الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذى يأسر ومن الذى أمسك يقاد منها جميعا ، وبه يقول مالك فى القتل أن أمسكه وهو يدري أنه يريد قتله فقتله فالقود عليها جميعا وبه يقول الليث بن سعد

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فى ذلك لنعرف صواب ذلك من خطاه فوجدنا من قال بقتل الممسك يقول قد جاء عن عمر لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم *

قال أبو محمد : وهذا لاجتماعهم فيه لأنه ليس فيه ذكر للممسك أصلا ونعم ونحن نقول : لو بأسر قتله أهل صنعاء لوجب قتلهم ، والثانى أنه لاجتماع قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثالث أن قد ذكرنا من أقوال عمر التى خالفوه فيها عشرات خطبته على المنبر والفرس جملا . وفى الضلع جملا . وفى الترقوة جملا . وحكمه فى العين العوزاء بثلث ديئها وفى السن السوداء بثلث ديئها وفى اليد السلام بثلث ديئها كل ذلك عنه أصبح استنادا أوضح بيان ، فمن عتاب الدنيا أن يكون ما قال عمر رضى الله عنه وخطب به وحكم به بحضرة الصحابة لا يعرف له عنهم مخالف فيه لا يكون حجة ويكون ما لم يقل ولا دل عليه ولا أشار إليه حجة ، وقد خالفه فى ذلك غيره من الصحابة رضى الله عنهم لو صح ذلك عنه فكيف

وهو لا يصح ، فان قالوا : ان المسك معين قلنا : نعم وما جاءت قط سنن ولا قرآن ولا قياس ولا قول صاحب بان المعين يقتل فبطل هذا القول لتسريه من الحجج ، ثم وجدناه يعطيه البرهان ، وذلك ان النبي ﷺ قد نص على أن لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او زنى بعد احسان او قتل نفسا ، والمسك لا يسمى في اللغة ولا في الشريعة قاتلا ، ثم سألتهم عن المسك للبراءة حتى يزنى بها غيره عليه حد الزنا ويسمى زانيا أم لا ؟ فلا خلاف منهم في انه ليس زانيا ولا يسمى زانيا ولا عليه حد زنا فصح أنه لا يسمى المسك باسم الفاعل على ما امسك له ، فان ذكرنا قول الوليد بن عتبة :

فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا بمسكوه وضار به
فيل لهم هذا قول جابر متعمد مخبر عن نيته فقط لاعن اللغة ولا عن الدين ان يبرهان
هذا قوله في هذا الشعر بعد هذا البيت :

بنى هاشم ردوا سلاح ابن اختكم • ولا تنهبوه لاتحمل مناهبه
ببنى هاشم كيف الهوادة يتنا • وعند على درعه ونجائبه
فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا قاتلوه وسالبه
هم قتلوه كي يكونوا مكانه • كما غدرت يوما بكسرى مرازيه
قال أبو محمد : حاش لله . ومعاذ الله . وأبي الله ان يكون عند على سلب
عثمان ودرعه ونجائبه كما قال الوليد الكاذب ، ومعاذ الله ان يكون على قتل عثمان
لان يكون مكانه اولشيء في الدنيا ، وعلى انتهى الله من ان يقتل عثمان وعثمان اتمى الله
من أن يقتله على ، ثم لو احتججنا بهذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه :
فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا بمسكوه وضار به

قد اخبر أن المسكين ليسوا قاتلين فهذا حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق •
قال أبو محمد : ثم نظرنا في غيره فوجدنا المسك ليس قاتلا لكنه حبس
انسانا حتى مات ، وقد قال الله تعالى : (والحرقات قصاص) فكان المسك القتل
سيلا ومتعديا فعليه مثل ما فعل فواجب أن يفعل به مثل ما فعل فيمسك محبوسا
حتى يموت وبهذا نقول وهو قول على بن أبي طالب ولا يعرف له مخالف من الصحابة
رضي الله عنهم وقد روى في ذلك أثر مرسل كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله
ابن نصرنا قاسم بن اصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان نا ابن اسماعيل
ابن أمية قال : د قضى رسول الله ﷺ في رجل بمسكوه رجل وقته آخر بأن يقتل القاتل

وحبس المسك» ومن طريق عبد الرزاق عن ابن حريج أخبرني إسماعيل بن أمية خبراً
أثبت أن رسول الله ﷺ قال: يحبس الصابر للوث كما حبس ويقتل القاتل،

قال أبو محمد: تفرق رسول الله ﷺ بين حكم الحابس وبين حكم القاتل بيان
جلي، وعهدنا بالخفيين والمالكين يقولون إن المرسل والمستند سواء، وهذا مرسل
من أحسن المراسيل وقد غالفوه ويشنعون على من خالف قول صاحب إذا وافق
أمواهم وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٩١ مسألة: هل في قتل العمد كفارة أم لا؟ قال على: اختلف الناس
في هذا فقال طائفة: على قاتل العمد كفارة كما هي على قاتل الخطأ وهو قول الحكم بن
عتيبة. والشافعي، وقال مالك. والليث: يعتق رقبة أو يصوم شهرين ويتقرب إلى الله
تعالى بما أمكنه من الخير، وقال أبو حنيفة. وأبو سليمان. وأصحابنا: لا كفارة في ذلك
ولكن يستغفر الله تعالى ويتوب إليه ويكثر من فعل الخير •

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك
فنظرنا في قول مالك. والليث فوجدناهما لا يخلوان من أن يكونا رأياً بذلك واجبا أم لا فإن
كانا لم يرياه واجبا فإى معنى لتخصيصهما عقوبة أو صوم شهرين دون سائر وجوه البر
من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة وإن كانا رأياه واجبا فقد خيرا بين العتق والصوم
وليست هذه صفة الكفارة التي أمر الله تعالى بها في قتل الخطأ لأن تلك مرتبة وهم قد
خيروه فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق، ثم نظرنا فيمن أوجب الكفارة في ذلك
فوجدناهم يحتجون بما ثناء عبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نأحمد بن شعيب أنا محمد بن
عبد الله بن يزيد المقرئ ناأبي ناإبن المبارك ناإبراهيم بن علي (١) عن الغريف بن عياش عن
وائلة بن الأسقع قال: «أنى النبي ﷺ تفر من بنى سليم فقالوا: إن صاحبنا قد أوجب
قال: فليعتق رقبة يملك الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» قال أحمد بن شعيب وأروا الرايع
ابن سلمان المؤذن صاحب الشافعي نا عبد الله بن يوسف نا عبد الله بن سالم حدثني إبراهيم بن
أبي علي قال: كنت جالسا باريحاً فربى وائلة بن الأسقع متوكفا على عبد الله بن الديلمي
فاجلسه ثم جاءه إلى فقال: عجبت بما حدثني الشيخ - يعني وائلة بن الأسقع - قلت ما حدثك؟
قال: «ناعم النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتاه تفر من بنى سليم فقالوا: إن صاحبنا (٢)
قد أوجب فقال رسول الله ﷺ: اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه

(١) في النسخة رقم ١٤ إبراهيم بن أبي علي (٢) في النسخة رقم ١٤ ان صاحبنا

من النار . وبما حدثنا (١) أحمد بن محمد بن عبدالله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن
أبوب الصموت الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبدالحق الزبارة نا الحسن بن مهدي نا عبد الرزاق
أنا إسرائيل عن الثمان عن عمر بن الخطاب قال : جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ
قال : يا رسول الله اني وأدت بنت لي في الجاهلية فقال : أعتق عن كل واحدة منهن
رقبة قال : يا رسول الله اني صاحب إبل قال : فأنحر عن كل واحدة منهن بدنة ، وقالوا :
لما أوجب الله تعالى على قاتل الخطأ - ولا ذنب له - كفارة في ذلك كان العامد المذنب
أحق بالكفارة .

قال أبو محمد : أما حديث واثله فلا يصح لان الثريف مجهول ، وقد ظن قوم أنه
عبد الله بن فيروز الديلمي وهذا خطأ لأن ابن المبارك نسب الثريف عن ابن علية فقال
ابن عياش ولم يكن في بني عبدالله بن فيروز اخذ يسمى عياشا وابن المبارك أوثقوا ضبط
من عبدالله بن سالم ، ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة لانه ليس فيه أنه كان قتل
عمدا فاذ ليس فيه ذلك فلا شبهة لهم في هذا الحديث أصلا . وانما فيه أن صاحبنا قد
أوجب ولا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمدا ، فصار هذا التأويل كذبا مجردا
ودعوى على اللغة لا تعرف ، وقد يكون معنى أوجب أى أوجب لنفسه النار بكثرة
معاصيه ، ويكون معنى قد أوجب أى قد حضرت منيته فقد يقال هذا أوجب فلان
بمعنى مات فبطل قولهم ، وقد قال قوم ان سكوت النبي ﷺ في هذا الخبر عن ذكر
الرقبة أن تكون مؤمنة وعن تعويض الشهرين دليل على بطلان قول من أوجب
الكفارة في قتل العمدة .

قال أبو محمد : وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح لأن في طريقه إسرائيل
وهو ليس بالقوى وسماك بن حرب وكان يقبل الثلقين ، وأيضا فكان يكون في إيجاب
ذلك على كل من قتل نفسا في الجاهلية وهو كافر حررنا كان قيس بن عاصم المأمور
بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا أصلا فبطل تعليقهم هذا الخبر ، وأما
الشافعي فانه وإن كان اطرد منهم للخطأ في قولهم فقد أخطأ معهم فيه أيضا لأن من
أضلمهم أن لا يقاس الشيء الاعلى نظيره وما يشبهه لاعلى ضده وما لا يشبهه فخطأ هنا في
قياس العمدة على الخطأ وهو ضده وأخطأوا أيضا كلهم معه في قياسهم الخطي . في
الصيد يقتله محرما على المحرم يقتله عامدا فاقاسوا أيضا هنالك الخطأ على العمدة وهو
ضده ، وأخطأوا أيضا معه كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمدا على تركها نسيانا وقد

شاركهما الشافعى أيضا في خطأ آخر في هذا الباب وهو قولهم كلهم : أن لا يقاس متعمد التسليم من الصلاة قبل إتمامها في إيجاب السجدين عليه على المسلم من الصلاة قبل إتمامها نسيانا ف هذه صفة القياس وصفة أقوالهم في قياساتهم كلها يهدم بعضها بعضا وينقض بعضها بعضا .

قال أبو محمد : فاذا لاحية في إيجاب الكفارة على قاتل العمد لإيمان قرآن ولا من سنة فإن الله تعالى يقول : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى : (اليوم آكلت لكم دينكم وأمتعت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) وقال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فصح أن الدين كله قد كل وبينه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ويقين ندرى أنه لو كان في قتل العمد كفارة محدودة لينها الله تعالى كما بين لنا الكفارة في قتل الخطأ ، وكما بين لنا رسول الله ﷺ وجود القود أو الدية أو المفاداة في ذلك فاذا لم يخبرنا الله تعالى بشيء من ذلك ولا أوجه هو ولا رسول الله ﷺ فحين نشهد بشهادة الله تعالى أنها أراد قط كفارة محدودة في ذلك ولكن الله تعالى يقول : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) الى قوله تعالى (وكفى بنا حاسين) وقال تعالى : (ان الحسنات يذهبن السيئات) فمن ابتلى بقتل مسلم عمدا فقد ابتلى بأكبر الكبائر بعد الشرك وترك الصلاة فقرض عليه أن يسعى في خلاص نفسه من النار فليكثر من فعل الخير العتق والصدقة والجهاد والحج والصوم والصلاة وذكر الله تعالى فلعلة يأتي من ذلك بمقدار يوازى إساءته في القتل فيسقط عنه ونسأل الله العافية .

٢٠٩٢ - مسألة - جارية أذهبت عذرة أخرى . أو رجل فعل ذلك بجراح أو غيره . قال أبو محمد : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا جعفر بن أبي وحشية عن الشعبي نا جوارى من أهل حصص كن يتزاورن ويتهادين فارن وأشرن فلهن الاخرة فركبت واحدة على الاخرى ونحستها الثالثة فوقمت فذهبت عذرتها فسأل عبيد الملك بن مروان قبيصة بن ذؤيب . وفضالة بن عبيد عن ذلك فقالا جميعا : الدية ثلاثة أثلاث وتبقى حصتها لآنها أعانت على نفسها فكتب الى العراق فسأل عبد الله ابن معقل بن مقرن عن ذلك فقال برين من نطقها لإيمان نحستها . وقال الشعبي مثل قول عبد الله ، وقال الشعبي لها العقر . وبه الى حماد بن داود عن عبد الله بن قيس أن ثلاث جوارى قالت احداهن : أنا الزوج وقالت الاخرى : أنا الزوجة وقالت الاخرى : أنا

الاب فنخست التي قالت : أنا الزوج التي قالت أنا الزوجة فذهبت عذرتها قضى عبد الملك بن مروان بالدية عليهن ، وقال الشعبي : لها المقر ، وبه الى حماد نا حميد عن بكر بن عبد الله أن جاريته دخلتا الحمام فدفعت احدهما الاخرى فذهبت عذرتها فقال شريح : لها عقرها ، وبه الى حماد أنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب أن رجلا استكره جارية فاقضها فقال عمر بن الخطاب هي جاتفة قضى لها عمر بك الدية .

قال أبو محمد : هاتان مسألةان في احدهما قول فضالة بن عبيد وهو صاحب من قضاء الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف له في ذلك مخالف منهم ، والاخرى فيها قول عمر بن الخطاب ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة أيضا ، وجميع الحاضرين أئمة من المالكيين والحنفيين والشافعيين مخالفون لها في ذلك وهم يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ولا يبالون به اذا خالف تقليدهم .

قال علي : أما المرأة تذهب عذرة المرأة بنخسة أو نحو ذلك فانه عدوان يقتص منها بمثل ذلك ان كانت بكرا فان كانت ثيبا فقد عدمت ما يقتص منها فيه فليس الا الادب . برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكرا فليغيره بيده ان استطاع » فصح وجوب القود فيما قدر عليه وصح الادب بالدينكارا وتغييرا للكر فيما عجز عن القود فيه وبالله تعالى التوفيق ، ولا غرامة في ذلك أصلا لأن الاموال محظورة فلا تحمل غرامة (١) بغير نص ولا اجماع ، وكذلك لا مدخل للمقر ههنا لأن المقر هو المهر والمهر انما هو في النكاح لا فيما عداه ، وبالله لقد علم الله تعالى أن هذه المسألة ستعم وتكون ونحن قسم بالله لو أراد الله تعالى أن تكون في ذلك غرامة لينها ولما أغفلها فاذ لم يفعل تعالى ذلك فما أراد أن يجعل فيها غراما أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٣ مسألة التنافس . قال علي نا حماد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أقبل رجل بجارية من القادسية فمر على رجل واقف على دابة فنخس الرجل الدابة فرفعت الدابة رجلها فلم تخطى عين الجارية فرفع الى سلمان بن ربيعة الباهلي فضمن الراكب فبلغ ذلك ابن مسعود فقال على الرجل انما يضمن الناحس ، وعن شريح يضمنها الناحس ، وعن الشعبي مثل ذلك .

قال أبو محمد : فهذه مسألة اختلفوا فيها كما ترى سلمان بن ربيعة ضمن الراكب وابن مسعود ضمن الناحس . قال علي : الناحس هو المباشر لتحريك الدابة فهو ضامن ما أصابت قبي المال الضبان وأما في الرجل فإن كان قصد إلى تحريكها لتضرب انسانا بعينه أو بعض جماعة علم بها الناحس فهو قاتل عمد وجان عليه القود في ذلك كله وعليه في النفس الدية أو المفاضة وإن كان لا يدري أن هنالك أحدا فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة وعليه الكفارة وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٤ مسألة فيمن قتل انسانا يهود بنفسه للدول . قال علي : رويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايحي بن أزهر نازهر عن جابر عن الشامي في رجل قتل رجلا قد ذهبت الروح من نصف جسده قال يضمه . قال علي : لا يختلف اثنان من الأمة كلها في أن من قربت نفسه من الزهوق بعله أو بجراحة أو بجناية بعمد أو خطأ فمات له ميت فانه يرثه وإن كان عبدا فاعتق فانه يرثه ورثته من الاحرار وانه ان قدر على الكلام فاسلم و كان كافرا وهو يميز بعد فاته مسلم يرثه أهله من المسلمين وانه ان عاين وشخص ولو يكن بينه وبين الموت الاضخ واحد فمات من أوصى له بوصية فانه قد استحق الوصية ويرثها عنه ورثته فصح أنه حتى بعد بلا شك إذ لا يختلف اثنان من أهل الشريعة وغيرهم في أنه ليس إلا حي أو ميت ولا سبيل إلى قسم ثالث فاذا هو كذلك وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم أعمال موتهم وغمه ومنه النفس فيقين وضرورة ندري أن قاتله قاتل نفس بلا شك فمن قتل في تلك الحال عمدا فهو قاتل نفس عمد أو من قتل خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العائد القود أو الدية أو المفاضة وعلى المخطيء الكفارة والدية على عاقله وكذلك في أعضائه القود في العمد وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٥ مسألة هل للولي عفو في قتل الغيلة أو الحاربة ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا قالت طائفة : لا عفو في ذلك للولي حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن أبيه انه قال في قتل الغيلة إذا بلغ الامام فليس للولي المقتول أن يعفو وليس للامام أن يعفو وانما هو حد من حدود الله تعالى .

قال علي . وبهذا يقول مالك ، ورأى ذلك أيضا في قاتل الحاربة حتى أنه رأى في ذلك أن يقتل المؤمن بالكافر ، وقال آخرون : بل لولي مالمولى غيره من القتل أو العفو أو الدية كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سماك بن الفضل أن عروة كتب

الى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صيا على أوضح له حتى قتله فوجدوه والحبل في يده فاعترف بذلك فكتب ان ادفنوه الى اولياء الصبي فان شاعوا قتلوه ، وهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا فاذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الصواب في ذلك من الخطأ فوجدنا القائلين في ذلك بأنه ليس للولى عفو في ذلك يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد ناعبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخثاني عن أبي قلابة عن أنس ان رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حلي لها من القامات القلب ورضخ رأسها بالحجارة فأخذ واتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقتر فامر به أن يرجم فرجم حتى مات . ومن طريق مسلم نا هدا بن خالد نا همام نا قتادة عن أنس بن مالك ان جارية وجدت قد رض رأسها بين حجرين فسالوها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا يهوديا قاومات برأسها فأخذ اليهودي فاقتر فامر به رسول الله ﷺ ان يرصوا رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلم في حديث المرينين فذكر الحديث وفيه « قطعت أيديهم وارجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » وذكروا ما حدثناه أحمد بن عمر نا الحسين بن يعقوب نا سعيد بن فلحون نا يوسف بن يحيى المعافري نا عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن حبيب الهذلي أن عبد الله بن عامر كتب الى عثمان بن عفان أن رجلا من المسلمين عدا على دمعان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان ان اقلبه به فان هذا قتل غيلة على الحرابة . وبه الى عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن خاله الحارث بن عبد الرحمن ان رجلا مسلما في زمان ابان بن عثمان بن عفان قتل نبطيا بذى حميت على مال معه فرأيت ابان بن عثمان امر بالمسلم فقتل بالنبطي لقتله اياه غيلة فرأيت حتى ضربت عنقه . وعن عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن ابي الزناد عن ابيه أنه شهد ابان بن عثمان اذ قتل مسلما بنصراني قتله قتل غيلة .

قال علي : فقالوا : هذا رسول الله ﷺ قد قتل اليهودي ولم يجعل ذلك خيارا لأولياء المقتول (١) وكذلك قتل المرينين الذين قتلوا الرعاء قتل حرابة وغيلة ولم يذكر أنه عليه الصلاة والسلام جعل في ذلك خيارا لأولياء الرعاء قالوا : وهذا عثمان رضي الله تعالى عنه قد قتل المسلم بالكافر إذ قتله غيلة ولم يجعل في ذلك خيارا لوليه ولا يعرف له في ذلك مخالف .

قال أبو محمد : ما نعلم شيئا يشغبون به (١) الا هذا وكله لاحجة لهم في شيء منه اما حديث اليهودي الذي رضى رأس الجارية على أوصاحها فليس فيه أن رسول الله ﷺ لم يشاور وليها ولا أنه شاوره ولا أنه قال اختار لولى المقتول في القبلة أو الحراة فاذ لم يقل ذلك عليه الصلاة والسلام فلا يحل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ فيكذب عليه ويقول عليه ما لم يقل فكيف وهذا الخبر حجة عليهم فانهم لا يختلفون (٢) في أن قاتل القبلة أو الحراة لا يجوز البتة أن يقتل رضى خافى الرأس بالحجارة ولا رجما وهذا ما لا يقوله أحد من الناس فصح بقينا إذ قتل رسول الله ﷺ رضى خا بالحجارة انه انما قتله قودا بالحجارة واذ قتله قودا بها لحكم قتل القود أن يكون بالخيار في ذلك أو العفو للولى وإذ ذلك كذلك بلا شك فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من قتل له قتل فاهله بين خيرتين » الى آخره ، فنحن على يقين من أن فرضا على كل أحد أن يضم هذا الحكم الى هذا الخبر وليس سكوت الرواة عن أن رسول الله ﷺ خير وليها بمسقط ما أوجب رسول الله ﷺ في القتل من تخيير وليه بل بلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لم يخالف ما أمر به ، ولا يخلو هذا مما ذكرنا من قول الزيادة المروية في سائر النصوص أصلا ، ولو كان هذا الفعل تخصيصا أو نسخا لينة عليه السلام فبطل تعلقيهم ، وبالله تعالى التوفيق . واما حديث العريين فلا حجة لهم فيه أيضا لما ذكرنا في هذا الخبر سواء سواء من أنه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام لم يشاور أولياء الرءاء إن كان لهم أولياء ولا انه قال : لا خيار في هذا لولى المقتول فاذ ليس فيه شيء من هذا فلا حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر في هذه المسألة خاصة فوجب علينا طلب حكمها بموضع آخر ، ثم ان هذا الخبر حجة عليهم لما روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى التميمي نا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب . وحيد عن أنس أن ناسا من عرينة قدموا وذكر الحديث وفيه أنهم قتلوا الرءاء وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذود رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فأتى بهم فقطع ايديهم وارجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا .

قال أبو محمد : فهؤلاء ارتدوا عن الاسلام والمالك يكون هم على خلاف هذا الحكم من وجوه ثلاثة ، أحدها انه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القتلة أصلا ، والثاني أنه لا يقتص عندهم من المرتد وانما هو عندهم القتل أو الترك ان تاب ، والثالث انهم يقولون باستابة المرتد وليس في هذا الحديث ذكر استابته

البته فعاد حجة عليهم ومخالفا لقولهم في هذه المسألة وغيرها •

قال علي : وأما الرواية عن عثمان فضيفة جداً لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جداً ثم عن مسلم بن جندب ولم يدرك عثمان، وأيضاً فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فكيف قصة خالفوا فيها عثمان رضى الله عنه باصح من هذا السند ؟ كقضائه في تلك الدية فيمن ضرب آخر حتى سلح ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن المحال أن يكون مالم يصح عنه حجة في إباحة الدماء ولا يكون ماصح عنه حجة في غير ذلك •

قال أبو محمد : فاذ قبطل تعلقهم بالخبرين بما ذكرنا وبانه قد يكون للانصارية ولي صغير لا خيار له فاختر النبي ﷺ القود هذا لوصح انه عليه الصلاة والسلام لم يخير الولي فكيف وهو لا يصح أبداً وكذلك الرعاء قد يمكن أن يكونوا غرباء لا ولي لهم فالواجب الرجوع الى قوله تعالى وقول رسوله ﷺ إذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : (كتب عليكم القصاص في القتلى) الى قوله تعالى : (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) فعم تعالى كل قتل كما ذكر تعالى وجعل العفو في ذلك للولي ، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ومن قتل له قاتل بعد مقاتلي هذه فاهله بين خيرتين » فذكر الدية والقود او المفاداة ، والدية لا تكون الا بالعفو عن القود بلا شك فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لو اراد أن يخص من ذلك قتل غيلة أو حراية لما أغفله ولا أهمله ولينه ﷺ ، ووجدنا الله تعالى قد حدد الحراية أن يقتل أو يصلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض فلا تخلو هذه الآية من أن تكون على الترتيب أو التخيير فالتعريف على الترتيب فالما ليكون لا يقولون بهذا وإن كانت على التخيير - وهو قولهم - فليس في الآية ما يدعونه من أن قاتل الحراية والغيلة لا خيار فيه لولي القاتل فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب يصح فطل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٩٦ - مسألة - خلع الجاني • قال أبو محمد : نا عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد الحمداني نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري ناقتية بن سعيد نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدي نا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء من آل أبي قلابة نا أبو قلابة نا عمر بن عبد العزيز جمع الناس وفيهم أبو قلابة فذكر حديثنا وفيه

أن أبا قلابة قال لعمر بن عبد العزيز وقد كانت هذيل خلعت خلعاً لهم في الجاهلية فطرق أهل بيت من اليمن بالطحاء فأتته لمرجل منهم فخذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فآخضوا اليان فرفعوه الى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا فقال : انهم قد خلعوه فقال عمر : يقسم خمسون من هذيل ما خلعوه فأقسم تسعة وأربعون من هذيل وقدم رجل منهم من الشام فسأله أن يقسم فاقتدى يمينه منهم بالف درهم فادخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه عمر الى اخي المقتول فقرنت يده يده قال : فانطلقوا الحسنون الذين أقسموا حتى اذا كانوا بنخلة أخذتهم السماء فدخلوا في غار في جبل فانهدم الغار على الحسين الذين أقسموا فأتوا جميعاً وأقلت القرينان فاتبهما حجر فكسر رجل أخى المقتول فعاش حولا ثم مات * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال : خلع قوم من هذيل سارقاً لهم كان يسرق الحجيج فقالوا قد خلعناه فمن وجدته بسرقة قدمه هدر فوجدته رقة من أهل اليمن يسرقهم فقتلوه فجاء قومه عمر بن الخطاب فخلعوا بالله ما خلعناه ولقد كذب الناس علينا فاحلقهم عمر خمسين مينة ثم أخذ عمر يد رجل من الرقة فقال : اقرنوا هذا الى أحدكم حتى يودى دية صاحبكم ففعلوا فانطلقوا حتى اذا دنوا من أرضهم أصابهم مطر [شديد] واستتروا بجبل طويل [وقد امسوا] فلما نزلوا ظلمهم انقض عليهم الجبل فلم ينج منهم أحد ولا من ركبهم الا الشريد وصاحبه فكان يحدث بما لقي قومه *

قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكين والحنيفيين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف اذا وافق أهواءهم ويقولون ان المرسل الملسند ، وهذا من أحسن المراسيل الى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالف لهم منهم ولا تكير من أحدهم فيلزمهم على أصولهم أن يميزوا خلع عشيرة الرجل له فلا يكون لهم طلب بدمه ان قتل وهذا ما لا يقولونه أصلاً فقد هان عليهم خلاف هذا الاصل ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فاذ لم يأت عنه اجازة خلع فالخلع باطل لا معنى له فكل جان بعهد فليس على عشيرته من جنايته تبعه ، وكل جانب بخطأ فكذلك الا ما أوجه نص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٧ - مسألة - من استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات * قال علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الاشعث عن الحسن ان رجلاً استسقى على باب قوم فابوا ان يسقوه فادركه العطش فأت فضمنهم عمر بن الخطاب دية *

قال أبو محمد : القول في هذا عندنا وبالله تعالى التوفيق هو ان الذين لم يسقوه ان كانوا يعلمون انه لا ماء له البتة الا عندهم ولا يمكنه ادراكه أصلاً حتى يموت فهم قتلوه عمداً (١) وعليهم القود بان يمنعوا الماء حتى يموتوا كسروا أو قتلوا ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بامرء ولا من لم يمكنه أن يسقيه ، فان كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرون أنه سيدرك الماء فهم قتلوه خطأً وعليهم الكفارة وعلى عواقلهم الدية ولا بد بهرمان ذلك قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (والحرمات قصاص) ويؤيِّق بن يدرى كل مسلم في العالم أن من استقام مسلم وهو قادر على أن يسقيه فعمد أن لا يسقيه إلى أن مات عطشاً فإنه قد اعتدى عليه بلا خلاف من أحد من الامم وإذا اعتدى فواجب بنص القرآن أن يعتدى على المعتدى بمثل ما اعتدى به فصح قولنا يقيِّن لا اشكال فيه وأما اذا لم يعلم بذلك فقد قتلته اذ سبغته مالا حياة له الا به فهو قاتل خطأً فعليه ما على قاتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهكذا القول في الجائع والمأزى ولا فرق وكل ذلك عدوان وليس هذا كمن اتبعه سبع فلم يؤذوه حتى أكله السبع لأن السبع هو القاتل له ولم يمت في جنايته ولا بما تولد من جنايته ولكن لو تركوه فاخذ السبع وهم قادرون على انقاذه فهم قتلوه عمداً اذ لم يمت من شيء الا من فعلهم وهذا كن ادخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ولا فرق ، وهذا كله وجه واحد وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٨ مسألة مدية الكلب قال أبو محمد : نا أحمد بن عمر نا أبوذر المروزي نا أحمد بن عبدان الحافظ النيسابوري في داره بالاهواز نا أحمد بن سهل المقرئ نا أحمد بن اسماعيل البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لي قتية نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - انه سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين درهماً ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس قال كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما عقل كلب الصيد قال : أربعون درهماً قال : فاعقل كلب الغنم ؟ قال : شاة من الغنم قال : فاعقل كلب الزرع ؟ قال : فرق من الزرع قال فما عقل كلب الدار ؟ قال فرق من تراب حتى على القاتل أن يؤذيه وحتى على صاحبه أن يقبله وهو ينقص من الاجر وفي الكلب الذي ينبس ولا يمنع زرعاً ولا دابة ان طلبه صاحبه ففرق من تراب والله نا لنجد هذا في كتاب الله تعالى .

قال أبو محمد : فهذا حكم صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف لرضى الله عنه
 الا في الصائغ خاصة لا في سواه ، رواه عن عقبة بن عامر قال : قتل رجل في خلافة عثمان طبا
 لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بناتمة درهم فالزموه عثمان تلك القيمة .
 قال أبو محمد : وبقي طلب الغنم . وكتب الذرع . وكتب الدار لا تعرف مخالفا
 في شيء منه (١) لعبد الله بن عمرو بن العاص وهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف
 له مخالف من الصحابة ولا سيما مثل هذا وهم قد خالفوا ههنا عبد الله بن عمرو كاترى
 بلا مؤونة ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس في
 الكلب إلا كلب مثله قال تعالى : (وجزاء سبعة سبعة مثله) إلا أن يكون اسود
 ذات طنين فلا شيء فيه أصلا ، وقد أحسن من قتله وكذلك ان كان كلبا لا يغنى زرعاً ولا
 ضرعاً ولا صيداً فلا شيء فيه أصلا لان هذين ينهى عن اتخاذهما جملة ، وبالله
 تعالى التوفيق .

٢٠٩٩ - مسئلة - اقالة ذى الهيئة عشرته . قال على : نا يوسف بن عبد الله
 القرى نا يوسف بن أحمد نا العقبلى نا الحسن بن على نا سعيد بن أبى مريم نا العطار فى
 عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت قال
 رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم » نا أحمد بن عمر بن أنس نا أحمد
 ابن على الكسافى نا الحوى نا أحمد بن إبراهيم بن محمد السرى نا السماعى نا محمد بن قيراط
 نا سليمان بن عبد الرحمن نا عثمان نا عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال : « أقبلوا
 ذوى الهيئات عثراتهم » .

قال على عن العقبلى : لا يصح في هذا شيء ، والعطار ضعيف وعبد الرحمن بن
 محمد مجهول ضعيف ، وكذلك الاسناد الآخر أيضا ضعيف .

قال على . وليس فيه اسقاط حد ولا قصاص ، وقد قال رسول الله ﷺ :
 « المؤمنون متكافؤون دماؤهم » وقال الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) فاذا كانوا اخوة فهم
 نظراء في الحكم طه ، وقال رسول الله ﷺ : « انهم كذلك بنو اسرائيل كانوا اذا سرق
 فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذى قضى يده لو
 سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها أو لما قال عليه الصلاة والسلام « بما قد ذكرناه
 باسناده فيما خلا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فلو صح هذا وهو لا يصح لكان ذلك محمولا على ظاهره في العثرة تكون مما لا يوجب حداً ولا حكماً في قود أو قصاص وباقه تعالى التوفيق .
 ٢١٠٠ - مسألة - قوم أفركل واحد منهم يقتل قتيلاً وبرا أصحابه . قال علي :
 رويانا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري في رجل اتهم بقتله رجلان اخوان غفأ أبوهم أن يقتلا فقال أبوهما : أنا قتله فقال كل واحد من الآخرين أنا قتله وبرا بعضهم بعضا فقال الزهري في ذلك الى أولياء المقتول فيحلفون قسامة الدم على أحدهم .

قال أبو محمد : لست أقول هذا يل قول : ان أولياء المقتول ان صدقوا كلهم فلهم القود من جميعهم أو من شأوا ولهم الدية على ما قدنا أو المقاداة فان كذبوا بعضهم وصدقوا بعضهم فلهم على من صدقوا القود أو الدية أو المقاداة وقد برى من كذبوه . برهان ذلك أنهم اذا صدقوا كلهم فقد صح لهم حق القود أو الدية باقرار كل واحد منهم وكل حق وجب فلا يسقط الا بنص أو اجماع ومن أقرب بحق فلا يجوز تحليف المقر له بالحق اذا انما يحلف المدعى عليه اذا أنكر لا المدعى فلا يجوز ههنا تحليف من صدقت دعواه وأما اذا كذبوا منهم بعضا فقد برؤوا من كذبوه وسقط حكم الاقرار اذا لم يصدقه المقر له كسائر الحقوق ولا فرق ، وكذلك لو كذبوا كلهم فقد برى المقرين وبطل اقرارهم اذا قد أسقط المقر لهم حقهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : وقول المقر : انا وحدي قتل فلانا ولم يقتله هذا معي والآخر منكر لثبته اياه ومقر يقتل ذلك المقتول فواجب ان يلزم كل واحد منهما ما اقربه على نفسه لانه اقرار تام وتكون ثبته لمن ابرأ باطلا لانه ليس عدلا فتقبل شهادته وحتى لو كان عدلا لما جاز ههنا قبول شهادته لان الشهادة إنما تقبل في الايجاب لافي النفي ولا يختلف لإنسان في أن رجلا لو ادعى على زيد مالا أو حقا فشهد له عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته قاعدة لا تقبل ولا تبرى المشهود له بها إلا بان يزيدوا في عبادتهم إيجابا مثل أن يقولوا وذلك اتنا ندرى انه أبرأ من الحق أو قد أداه اليه أو نحو هذا وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠١ - مسألة - الحشبة تخرج من الحائط والقصار ينضح والقصاب كذلك واخراج شيء في طريق المسلمين والرحا والخفان والعلنان في المسجد والقاعد فيه والقنديل . وظلال السوق . ومن رش أمام بابه .

قال أبو محمد : رويانا عن ابراهيم النخعي اذا أخرج الرجل الصلاة أو الخشبة في حائطه ضمن ، وعن وكيعنا سفيان عن عطاء بن السائب عن شريح أنه كان يضمن بورى السوق وعموده ، وعن وكيعنا سفيان عن جابر عن عامر قال : اذا نضح القصار أو القصاب ضمن . وعن الحسن أبي مسافر قال ان كيفا وقع على صبي فقتله أو جرحه قال شريح : لو أتيت به لضمنته ، وعن محمد النفيلي أن رجلا أخرج صلاة في حائطه فمزقت مزادة من ادم فضمنه شريح . ومن طريق الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : من أخرج رجلا من ركن داره فعقرت رجلا ضمن . وعن الحجاج بن ارطاة عن قتادة عن شريح مثله . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه قال قال علي : من حفر بئرا أو فرض غورا ضمن ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب قال : ضمن شريح البادى وظلال أهل السوق إذا لم يكن في ملكهم ، وضمن أهل العمود ، وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن أبي سليمان عن رجل توطأ وصب ماء في الطريق قال حماد : يضمن وقال الحكم لا يضمن ، وعن شعبة عن الحكم وحماد في الرجل السوق ينضح بين يديه بابه ماء فيمر به انسان فيزلق قال حماد : يضمن وقال الحكم : لا يضمن .

قال أبو محمد : فهذا عن علي . وشريح . والنخعي . وحماد ، وقال الحسن بن حي : من أحدث في الطريق حدثا من نضح او ماء او حجر أو شيئا أخرجه من داره في الطريق من ظلة أو جناح فهو ضامن لما عطب فيه ، وقال الأوزاعي من اخرج كنيفا أو جذعا الى الطريق فاعتن أحدا ضمن ذلك ، وقال الليث : ان اخرج عودا او حجرا او خشبة من جداره فمر به انسان فجرحه او قتله فان كان لا يعرف من صنع الناس ضمن به وقال الشافعي : واضع الحجر في أرض لا يملكها ضامن ، وأما ابو حنيفة واصحابه فلهم هنا اقوال طريفة نذكر منها ما يسر الله تعالى . فمنها أنه قال من قدم في مسجد في غير صلاة فقطب به انسان ضمن فان كان في صلاة لم يضمن وان كان في غير صلاة ضمن ، وقال ابو يوسف . ومحمد لا يضمن في كلا الوجهين ، وقالوا كلهم من أخرج من داره ميزابا فسقط على انسان فقتله فان أصابه ما كان خارجا من الحائط ضمن وان أصابه ما كان في الحائط فلا شيء عليه فان جهل ما أصابه فالقياس أن لا يضمن ولكن قالوا : ندع القياس ونستحسن فضمنه وان وضع في الطريق حجرا ضمن ما أصابه قالوا : فان استأجر رجلا على شيء يحدثه في فناءه فقطب به انسان ضمن المستأجر فلو استأجره ليحضر في غير فناءه فان الضامن لما يتلف بذلك الأجير .

قال أبو محمد : أما عند أصحابنا فلا يضمن عندهم أحد في شيء من ذلك ، فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتنبه فظفرنا في قول من قال بالتضمن فوجدناهم يذكرون ماريونا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « من أخرج من حده شيئا فأصاب إنسانا فمهم ضامن » . حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا عمرو بن مالك الصانع عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال : « من أخرج عن حده شيئا فأصاب به إنسانا فهو ضامن » ، وقد روى ذلك عن علي ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكل هذا لاشيء ، أما الخبر المذكور فلا يصح لانه مرسل عن الحسن والمرسل لا حجة فيه ولم يسنده أحد الا حماد بن مالك وليس بالقوى قاله البزار وغيره فسقط التعلق به ، وأما الرواية عن علي فباطلة لانها عن الحجاج بن أرطاة . وعبد الوهاب بن مجاهد وكلاهما في غاية السقوط ثم عن الحكم . ومجاهد وكلاهما لم يدرك علي بن أبي طالب فسقط الخبر جملة الاعن ابراهيم وشرح . وحماد . وقول عن الشافعي لا يصح ، وقد صح عن الحكم في بعض ذلك انه لا يضمن . قال علي : فلم يبق للضمنين حجة أصلا وقد صح أن الاموال محرمة فلا يحل الزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو اجماع فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠٢ مسألة : الخاطئ يقع فيتلف نفساً أو مالا . قال علي : رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح في الخاطئ اذا كان مائلا قال ان شهدوا عليه ضمن ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار اذا كان مائلا اذا شهدوا على صاحبه فوقع على انسان قتلته فانه يضمن ، وعن ابراهيم التيمي مثل قول شريح في الجدار المائل ، وقال آخرون غير هذا كما رويانا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا خبرني يونس . هو ابن يزيد . عن ابن شهاب نا معاذ نا رجل مال جدار لجاره أو اصدع فقال له اكسر جدارك هذا فانا نخافه فاني عليه ثم ان الجدار سقط قتل عبد الذي نهاه أو حرا من أهله قال لا نرى عليه شيئا وقد فرط وأسأء ، وأما المتأخرون فان ابن أبي ليلى قال : ان علم صاحب الجدار بميله وضعفه فتركه فهو ضامن وان لم يعلم يضمن . وبه يقول أبو ثور ، وقال سفيان الثوري ان لم يشهدوا عليه لم يضمن وان كان معتدلا وهو مشقوق لم يجبر على تقضه ، وقال اسحاق بن راهويه يضمن ما أصاب

جداره اشهد عليه أو لم يشهد، وقال أبو حنيفة ومالك وأصحابهما والحسن بن حي: ان اشهد عليه بهذا ضمن وان لم يشهد عليه لم يضمن، وقال الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: لا ضمان عليه اشهد عليه أو لم يشهد عليه، قال علي: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فقبمه بعون الله تعالى فظنرنا فيمن فرق بين حكم الاشهاد عليه وحكم ترك الاشهاد عليه فلم نجد لها متعلقا لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا نظر إلا أنهم قالوا قد روى عن جماعة من التابعين وهذا ليس بشيء، لا نأخذ بأوردنا مما خالفوا فيه الطوائف من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف كثير جدا فكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين؛ وقد أوردنا آتفا قول الزهرى أنه لا ضمان عليه مع أن القوم يزعمهم أصحاب قياس ولا يختلفون فيمن وضع دابة في ملكه فخرجت فقتلت من غير فعله أنه لا ضمان عليه اشهد أو لم يشهد عليه فما الفرق بين هذا وبين الجدار يهدم من غير فعله فبطل هذا القول وظهر فسادُه وبالله تعالى التوفيق، ولم يبق إلا قول من ضمن ما أصاب الجدار أشهد عليه أو لم يشهد عليه أو قول من لم يضمنه ما أصاب أشهد عليه أو لم يشهد إذ قد صح أن التفرقة بين الاشهاد وغير الاشهاد لا معنى له البتة فظنرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المائل لا يسمى قاتلا لمن قتله الجدار في لغة العرب، وقد يكون غائبا بقصى المشرق والمحاط بقصى المغرب فاذا لا يسمى قاتل عمدا ولا قاتل خطأ فلا دية في ذلك ولا كفارة ولا ضمان لما تلف من مال إذ الاموال محرمة ولا يجوز الحكم بغرامة على أحد لم يوجبها عليه نص ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٣ - مسئلة - الجرة توضع الى باب أو انسان يستند الى باب فيفتح الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الانسان فيموت ۞ قال علي: قال قوم بالتضمن في هذا وأسقط قرم فيه الضمان، والظاهر عندنا وبالله تعالى التوفيق انه ضامن للمتاع والدية على عاقلة والكفارة عليه لانه مباشر لاسقاط المتاع واسقاط المستند قاصدا الى ذلك وان لم يعلم بخلاف ما ذكرنا قبل عالم مباشر الاتلاف فيه ولو أنه فعل هذا عمدا لكان عليه القود وهذا والذي يزعم دابته في الطريق فيدفعها عن طريقه قد دوس انسانا أو تفسد متاعا فانه يضمن لانه مباشر للافساد ولا نبالي بتعدى مسند الجرة والمتكى الى الباب لو كانا متعديين فكيف ولا عدوان في هذا، ولو أن امرأه رعد ليل في طريق فداسه انسان فقتله فانه قاتل خطأ بلا شك وكذلك لو دخل دار انسان ليسرق فداسه صاحب المنزل فقتله

فهو مباشر لقتله فعليه القود في العمد لانه لم يقتله عار باله، والدية في ذلك والكفارة على العاقلة في غير العمد؛ وبالله تعالى التوفيق •

خاتمة الطبع

تم بعون الله تعالى وحسن هدايته الجزء العاشر من كتاب المحلى للامام العلامة علامة المنقول والمعقول أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صاحب التصانيف المفيدة •

وكان تمام طبعه سلخ شهر رجب سنة ١٣٥٢ من سنى الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية ، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الحادى عشر وبه يتم الكتاب ، وافتاحه على بعض النسخ التى جرينا عليها • (مسائل من هذا الباب) • وارجو الله إتمامه بحوله وقوته والشروع بتكميل كتاب (الكامل فى التاريخ) للامام المؤرخ الشهير عز الدين أبى الحسن بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى •

فهرست

الجزء العاشر من المحلى لابن حزم

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|---|--|---------|
| | صغير أو كبير من لبن مية أو مجنونة أو سكرى خمس رضعات فالتحريم يقع به وبرهان ذلك المسألة ١٨٦٨ لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات تقطع كل رضة من الأخرى أو خمس مصات متفرقات كذلك أو خمس ما بين مصعة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى وتفصيل ذلك وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد حججه وإيضاح المقام بما لعلك لا تجد في غير هذا الكتاب | (كتاب الرضاع) ٢ المسألة ١٨٦٣ من كانت له امراتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت أحدهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى كذلك امرأة لم يحمل لأحدهما نكاح الآخر أصلا ودليل ذلك ٢ المسألة ١٨٦٤ لبن الفحل يحرم وبيانه مفصلا وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان حججه ٦ المسألة ١٨٦٥ لو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة رضاعا محرما حرمتا جميعا وانفسخ نكاحهما ودليل ذلك ٧ المسألة ١٨٦٦ بيان صفة الرضاع المحرم وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم وسرد أدلتهم ٥ المسألة ١٨٦٧ إن ارتضع | |
| ١٧ | المسألة ١٨٦٩ رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام المسألة ١٨٧٠ إن حملت امرأة من يلحق ولدها به فدر لها اللبن ثم وضعت فطلة لأزواجها أو مات عنها فزوجها آخر أو | | |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع | | | |
|------|---|--|--|---|----|---|
| | فانت أمة فملكها آخرها أرضعت فهو ولد للأول وللثاني وتفصيل ذلك ودليله | ٢٤ | المسألة ١٨٧٦ أهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم ما لم يكن زانياً كفو للسلمة الفاضلة ويان اختلاف الناس في ذلك | | | |
| | ٢٥ | المسألة ١٨٧٢ تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات وبرهان ذلك | ٢٧ | المسألة ١٨٧٣ ان حمل المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحاً صحيحاً ففسخ لحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم عتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا ان يتزوج قبل ان تضع حملها الا انه لا يحل للزواج ان يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل فلا يحل لها الزواج البتة حتى يضعها حملها الخ ويان أقوال العلماء في ذلك | | |
| | وسرد برهانهم ٢٩ | المسألة ١٨٧٤ من كان عنده أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثاً وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إزكانت في عصمته أو انفسخ نكاحها منه فله ان يتزوج بأثر طلاقه بأربعة أو اختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها ويدخل بها فاما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها ويان أقوال علماء الصحابة في ذلك ومذاهب السلف | ٣٠ | المسألة ١٨٧٥ لا يحل لأحد ان يتزوج بملوكته قبل ان يعتقها وبرهان ذلك | ٣٠ | المسألة ١٨٧٦ يجوز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده وأمة ولده التي لا تحل لولده وأمة أمة وأمة ابنته ، وجاز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده وأخت سيده إذا أذن له سيده وذكر أقوال المجتهدين في ذلك |
| | ٣٠ | المسألة ١٨٧٧ من أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله ان ينظر منها إلى ما بطن وما ظهر منها بخلاف شراء الأمة فله النظر إلى الكفين والوجه وبرهان ذلك ويان أقوال | | | | |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--|------|---|
| | العلماء في ذلك | | إن كان جاهلا وبيان مذاهب |
| ٣٢ | المسألة ١٧٧٨ لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها وتفصيل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهينهم | ٤٠ | المسألة ١٨٨٥ لا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج إذا خرجت لحاجة وبرهان ذلك |
| ٣٣ | المسألة ١٨٧٩ يحل للرجل النظر إلى فرج امرأته حرة أو لمة ولها أن ينظر إلى فرجه بدون كرامة ودليل ذلك | ٤٠ | المسألة ١٨٨٦ فرض على الرجل أن يجمع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر على ذلك ودليل ذلك |
| ٣٣ | مسألة ١٨٨٠ لا يجوز لمسلم أن يخاطب على خطبة أخيه ويرهان ذلك | ٤٠ | المسألة ١٨٨٧ فرض على الأمة والحر أن لا ينمعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما لم تكن المدعوة حائضاً أو مريضة تأذى بالجماع أو صائمة فرض ويرهان ذلك |
| ٣٥ | المسألة ١٨٨١ لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ويجوز أن يعرض لها بما تفهم منه أنه يريد نكاحها ودليل ذلك | ٤١ | المسألة ١٨٨٨ العبد بين الزوجات فرض وأكثر ذلك في قسمة البالي ولا تفضل في ذلك حرة على أمة ولا مسلمة على ذمية ودليل ذلك |
| ٣٥ | المسألة ١٨٨٢ لا يحل نكاح من لم يولد بعد ودليل ذلك | | (الايلاء) |
| ٣٥ | المسألة ١٨٨٣ لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها وكذلك لا يحل لنكاح الغائب ويرهان ذلك | ٤٢ | المسألة ١٨٨٩ في بيان معنى الإيلاء وحكمه ودليله وذكر أقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق المقام |
| ٣٥ | المسألة ١٨٨٤ من تزوج بملوكة لغيره باذن السيد أو بغير إذنه فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم إلا أن ما كان من ذلك بغير إذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لاحقون بالرجل | ٤٥ | بيان أن الإيلاء إنما جعل في الغضب والدليل على ذلك |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|------------------------------------|------------------------------------|---------|
| ٤٦ | بيان عدة الايلاء وابتدائها | أو أثني فمن لم يقدر على رقبة فعليه | |
| | واتهاها وخلاف العلماء في ذلك | صيام شهرين متتابعين ولا يحل | |
| ٤٨ | المسألة ١٨٩٠ العبد والحر | له أن يطأها ولا أن يمسا بشيء | |
| | في الايلاء كل واحد من زوجته | من بدنه الا حتى يكفروا بهان ذلك | |
| | الحر والامة المسلبة أو الذمية | وذكر مذاهب علماء الامصار في | |
| | الكبيرة أو الصغيرة سواء | ذلك وايراد حججهم وتحقيق الحق | |
| | وبرهان ذلك | بما لا تجده في غير هذا الموضوع | |
| ٤٩ | المسألة ١٨٩١ من آلى من | ٥٣ الرد على من قال لاظهار الامن | |
| | أربع نسوة له يمين واحدة وقف | ذات محرم | |
| | لهن ظهن في حين يحلف ودليل | ٥٤ بيان أن الظهار هل كان طلاق | |
| | ذلك | الجاهلية ام لا | |
| ٤٩ | المسألة ١٨٩٢ من آلى من | ٥٥ أقوال العلماء فيمن شرع في الصوم | |
| | أمتة فلا توقيف عليه وبرهان ذلك | في كفارة الظهار فوطئ ليل قبل | |
| ٤٩ | المسألة ١٨٩٣ إيراد | ان يمين أو وطئ قبل أن يكفر | |
| | الدليل على أن من آلى من أجنبية | بعتق أو بصوم | |
| | ثم تزوجها أنه ليس عليه حكم الايلاء | ٥٦ المسألة ١٨٩٥ من ظاهر من أجنبية | |
| ٤٩ | (كتاب الظهار) | ثم كرره ثم تزوجها فليس عليه | |
| ٤٩ | المسألة ١٨٩٤ من قال من حر | ظهار ولا كفارة وبيان اختلاف | |
| | أو عبدا مرأته أو لأمته التي يحل | العلماء في ذلك وذكر أدلتهم | |
| | له وطؤها أنت على كظهر امي | ٥٧ المسألة ١٨٩٦ من ظاهر ثم كرر | |
| | أو قال لها أنت مني بظهر امي | ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة | |
| | أو مثل ظهر امي فلا شيء عليه ولا | واحدة وبرهان ذلك وذكر | |
| | يحرم بذلك وطؤها عليه حتى | أقوال علماء الفقه في ذلك | |
| | يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا | ٥٧ المسألة ١٨٩٧ من لزمته كفارة | |
| | قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة | الظهار لم يسقطها عنه موته ولا | |
| | الظهار وهي عقوبة مؤنة كانت | موتها ولا علاقة لها وهي من رأس | |
| | أو كافرة معينة أو سالة ذكرها | ماله ان مات ودليل ذلك | |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--|------|--|
| ٥٧ | المسألة ١٨٩٨ من عجوز جميع الكفارات لحكمه الاطعام أبدا يسر بعد ذلك اهل يوسر وبرهان ذلك | ٦٧ | المسألة ١٩٠١ لا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامت مع زوجة ان كانت ودليل ذلك |
| ٥٨ | (العنيز) المسألة ١٨٩٩ من تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينها اصلا ولا ان يؤجل له أجلا ويان ذكر أقوال علماء السلف في ذلك ومذاهب التابعين وايراد براهينهم وتحقيق المقام | ٦٧ | المسألة ١٩٠٢ حدد القسمة للزوجات من لية فإزاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز ان يزيد على سبع وبرهان ذلك |
| ٦٣ | المسألة ١٩٠٠ اذا تزوج الرجل بكر احره أو أمة مسلمة أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه أن ينقص البكر بميت سبع ليال عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بذلك السبع وان تزوج ثانيا كذلك فله ان ينقصها بميت ثلاث ليال ثم يقسم ويعدل فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها ودليل ذلك وأقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم | ٦٨ | المسألة ١٩٠٣ ان وهبت المرأة لبيتها الضرتها جاز ذلك فان بداها فرجعت في ذلك فلهما ذلك وبرهان ذلك |
| ٦٥ | بيان تناقض الخنفيين في مسألة القسم للزوجات | ٦٨ | المسألة ١٩٠٤ يجوز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامانه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن ولا كراهة في ذلك ، ودليل ذلك |
| | | ٦٩ | المسألة ١٩٠٥ لا يحل الوطء في الدبر أصلا لاني امرأة ولا في غيرها، ويان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم بما يسر الناظر |
| | | ٧٠ | المسألة ١٩٠٦ لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حلي من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له أعق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك وبرهان ذلك |
| | | ٧٠ | المسألة ١٩٠٧ لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة ودليل ذلك |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|---|------|--|
| ٧٢ | المسألة ١٩٠٨ فرض الاحسان الى النساء ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته نهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا أن يمنعه مانع عنده ودليل ذلك | ٧٥ | المسألة ١٩١٢ لا باس بكذب أحد الزوجين الآخر فيما يستجلب به المودة ودليل ذلك |
| ٧٣ | المسألة ١٩٠٩ للراءة أن تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحب أم كره ، وبرهان ذلك | ٧٥ | المسألة ١٩١٣ لا يحل التفع بالباطل وبرهان ذلك |
| ٧٣ | المسألة ١٩١٠ لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لا في عين ولا طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر إلا باذنه ولا تدخل بيته من يكره ولا أن تمنعه نفسها متى أراد وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله ودليل ذلك | ٧٥ | المسألة ١٩١٤ جاز للصبيا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة الا هذا والامانان رقا في ثوب ودليل ذلك |
| ٧٤ | المسألة ١٩١١ لا يحل للراءة أن تحاق رأسها إلا من ضرورة لا محيد | ٧٦ | المسألة ١٩١٥ الاستتار بالجماع فرض وبرهان ذلك |
| | | ٧٦ | المسألة ١٩١٦ حلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حاشى الا يلاص تنقطع ، وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد لاحد بعده |
| | | ٧٩ | المسألة ١٩١٧ من وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصي الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|---|------|---|
| | شئ لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ودليل ذلك | | لا يخلع ولا بغيره ودليل ذلك |
| ٨١ | المسألة ١٩١٨ اذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها حل وطؤها زوجها الا انها لا تصلح حتى تقتسل كلها بالماء وأقوال العلماء في ذلك وإيراد حججهم | ٨٨ | المسألة ١٩٢٢ ينفي الرجل على امرأته من حين عقد النكاح دعى إلى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهدناشرا كانت أو غير ناشز غنية كانت أو فقيرة ذات أب أو يقيمة حرة أو أمة على قدر حاله وبرهان ذلك وآراء الفقهاء في ذلك |
| ٨٢ | المسألة ١٩١٩ لباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحرير الكلام في ذلك | ٩٠ | المسألة ١٩٢٣ ليس على الزوج أن ينفي على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهى بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن ياتبها بالطعام والماء ميتا ممكنا للاكل غدوة وعشية ودليل ذلك |
| ٨٦ | المسألة ١٩٢٠ التحلى بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزمرد حلال في كل شئ للرجال والنساء ولا نخص شيئا الا آنية الفضة فقط فهى حرام على الرجال والنساء وبرهان ذلك | ٩٠ | المسألة ١٩٢٤ إنما تجب التفقة للزوجة مياومة فان تعدى وأخر عنها الغداء أو العشاء أدب على ذلك وبرهان ذلك |
| ٨٧ | المسألة ١٩٢١ اذا شجر بين الرجل وامرأته بمك الحائم حكما من أهله وحكام أهلها عن حال الظالم منهما ونهيا إلى الحائم ما وقفا عليه من ذلك ليأخذ الحق ممن موقبه ويأخذ على يدي الظالم وليس لها أن يفردا بين الزوجين | ٩١ | المسألة ١٩٢٥ يلزم الزوج إسكان الزوجة على قدر طاقه ودليل ذلك |
| | | ٩٢ | المسألة ١٩٢٦ لا يلزمه لها حلى ولا طيب وبرهان ذلك |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--|------|---|
| ٩١ | المسألة ١٩٢٧ النفقة دين في ذمة الزوج اذا منعها وهو قادر عليها سواء كان حاضراً أو غائباً يقضى بها عليه في حياته وبعد موته وبرهان ذلك | ٩٩ | ١٩٣٢ يجبر أبضاً على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى إن كان يعيش من الرعى فإن أبي بيع عليه كل ذلك ودليل ذلك |
| ٩١ | المسألة ١٩٢٨ من قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه أو أكثر الواجب أن يقضى عليه بما قدره ويسقط عنه ما لا يقدر عليه ودليل ذلك | ١٠٠ | ﴿ النفقات على الأقارب ﴾ ١٩٣٣ فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار أن يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده ما يقوم منه على نفسه من ابويه وأجداده وجداته وإن علواً الخ وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك وإيراد حججهم بما يشرح الصدر |
| ٩٢ | المسألة ١٩٢٩ لا يجوز للمرأة منع نفسها من الرجل أن تمنع الزوج النفقة أو الكسوة أو الصداق عنها ظالماً أو كان غير قادر وبرهان ذلك | ١٠٤ | ١٩٤ بيان فساد قول أبي حنيفة وما لك في تقاسيم النفقة |
| ٩٢ | المسألة ١٩٣٠ إن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع بشيء من ذلك أن أيسر إلا أن يكون عبداً فنفقته على سيده لا على امرأته ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وإيراد أدلتهم | ١٠٥ | ١٩٥١ أقوال البلغاء في تقديم الولد على الزوجة وتحقيق ذلك |
| ٩٦ | المسألة ١٩٣١ ينفق الرجل والمرأة على ماليهما من العييد والأماه أن يطعمه شبعه بما يأكل أهل بلده ويكسوه بما يطرد عنه الحر والبرد ولا يكون به مثلة بين الناس مما | | |

| صفحة | المسألة | الموضوع | صفحة | المسألة | الموضوع |
|------|--|--|------|---|---|
| ١٠٦ | تحقيق أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة | حراما عليه نوى بذلك طلاقا أو لم ينو بيان اختلاف الناس في ذلك وذكر أدلتهم وتعقيب ذلك بما تسر الاعين | ١٠٨ | بيان حقوق الوالدین | ١٠٩ |
| | (ما يفسخ به النكاح بعد صحته) | | ١٠٩ | ١٩٣٤ لا يفسخ النكاح بعد صحته | بجذام حادث ولا يبرص كذلك ولا يجنون ويرهان ذلك |
| ١٠٩ | ١٩٣٥ بيان أقوال علماء السلف بما يفسخ به النكاح ومتى يستحق المهر وسرد أدلتهم وتحقيق المقام | | ١١٦ | ١٩٣٦ يفسخ النكاح بزناه بجريمتها أو بزنا ابنه بها وبرهان ذلك | |
| ١١٦ | ١٩٣٧ من خير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق أو اختارت زوجها أو لم تختَر شيئا فكل ذلك لا شيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة الخ ودليل ذلك | | ١١٩ | أقوال الأمام مالك في التليك | |
| ١٢٢ | كلام أبي حنيفة في التخيير | | ١٢٣ | ١٩٣٨ بيان أن المالكين لا متعلق لهم أصلا في هذه المسألة بشيء | |
| ١٢٤ | ١٩٣٨ من قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كالميتة والدّم ولحم التحزير لا تكون بذلك | | | | |
| ١٢٨ | ١٩٣٩ حكم من قال لامرأته: وهبك لأهلك وبرهان ذلك | | ١٣٠ | ١٩٤٠ من باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع أمته ولها زوج فكذلك ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم | |
| ١٣٠ | ١٩٤١ حجة في رأس بيع الامة طلاقها ونقضه | | ١٣٣ | ١٩٤١ من فتن فعرف ابن موضعه أو لم يعرف في حرب أو في غير حرب وله زوجة أو أم ولد أو أمة وما لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدأ وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن ينفق على من ذكر من ماله فإن لم يكن له مال يبعث الامة وقيل للزوجة ولا أم الولد انظرا لانفسك فان لم يكن لها مال مكتسب انفق عليهما من ماله الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق ودليل ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده | |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|---|--------------|---|
| ١٣٧ | في غير هذا الكتاب | ١٥٢ | خرجت قرعته ألحق به الولد وقضى عليه خصمه بحصته من الدية على حسب الخ وبيان مذاهب علماء الأماص في ذلك وذكر براهمهم |
| ١٣٩ | بيان أقوال علماء التابعين في المفقود زوجها | ١٥٤ | ١٩٤٦ إذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو حر ولو أنه قرشي فاعتقت في واجب أو تطوع أو بتمام أداء مكاتبها أو بأى وجه اعتقت فإنها تخير النخ وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك وذكر براهمهم وبيط الكلام بما يبيح النفوس ويشرح الصدور |
| ١٤١ | بيان تناقض المالكيين والخيفيين والشافعيين في هذا الموضع | ١٥٨ | ١٩٤٧ من كانت تحت أمة فلها ميراث أو ابتاع أوهبة أو اجارة أو غير ذلك فقد انفسخ نكاحها |
| ١٤٢ | ١٩٤٢ بيان ما يقع به فسخ النكاح بعد صحتها وهي ثمانية أوجه وسردها مفصلة | ١٦٠ | ١٩٤٨ لاعة في شئ من وجوه الفسخ الذى ذكرنا إلا في الوفاة وفي المعتقة التى تختار فراق زوجها لأمر رسول الله صلى الله عليه |
| ١٤٣ | ١٩٤٣ بيان صفة اللعان ودليله | | |
| ١٤٤ | ١٩٤٤ الدليل على أن كل زوج قدف امرأته فإنه يلاعنها ومخالفة أى حنيفة لذلك وبيان وجهته | | |
| ١٤٥ | ١٩٤٥ بيان أول لعان كان في الاسلام | | |
| ١٤٨ | ١٩٤٥ ان تزوج رجلان بجماعة امرأة في طهر واحد أو ابتاع أحدهما أمة من الآخر فوطئها وكان الأول قد وطئها أيضاً ولم يعرف أيهما الأول ولا تاريخ النكاحين أو المالكين فظهر بها حمل فأتت بولد فإنه ان تداعياه جميعا فإنه يقرع بينهما فيه فأيها | | |

| صفحة | المسألة | الموضوع | صفحة | المسألة | الموضوع |
|------|---------|---|------|---------|----------------------------------|
| | | وآله وسلم لها بالعدة الخ ما ذكره | | | طلقة غير الأخرى فهي ثلاث ان |
| | | (كتاب الطلاق) | | | كررها ثلاثا ، وهي اثنتان ان |
| ١٦٦ | ١٩٤٩ | لا يحل لرجل أن يطلق امرأته في حيضتها ولا في طهر | | | كررها مرتين بلا شك ، ولو قال |
| | | جامعها فيه ولم يتخذ الطلاق اذا فعل ذلك وله أن يطلقها حاملا | | | لغيره موطوءة منه أنت طالق وكرر |
| | | منه أو من غير مو دليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة | | | اللفظ ثلاث مرات فهي طلقة |
| ١٦٦ | | بيان أن قراءة (يا أيها النبي اذا طلقتك النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) رفع منها لفظة في قبل | | | واحدة فقط وبرهان ذلك وبيان |
| | | وأزول لعدتهن | | | مذاهب علماء الامصار في ذلك |
| ١٦٧ | | بيان اختلاف العلماء في طلاق الثلاث أهو بدعة أم لا وذكر مذاهبهم | | | وذكر حججهم |
| ١٧٠ | | حجة من قال ان الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة | ١٧٦ | ١٩٥٢ | لوقال لغير موطوءة منه |
| ١٧٢ | | مذاهب الصحابة في حكم الطلاق الثلاث مجموعة | | | أنت طالق ثلاثا فان كان نوى في |
| ١٧٣ | | (صفة طلاق السنة) | | | قوله ذلك أنها ثلاث فهي ثلاث |
| ١٧٤ | ١٩٥٠ | من قال لامرأته أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ودليل ذلك | | | ودليل ذلك |
| ١٧٤ | ١٩٥١ | لوقال لموطوءة منه أنت طالق ثلاث مرات قالت نوى التكرير لكلمة الاولى واعلامها | ١٧٦ | ١٩٥٣ | طلاق النساء فالطلاق |
| | | فهي واحدة وان نوى بذلك ان كل | | | في الحيض سواء سواء لا يلزم إلا |
| | | | | | أن يكون ثلاثا مجموعة أو آخر |
| | | | | | ثلاث قد تقدمت منها اثنتان |
| | | | | | وبرهان ذلك |
| | | | ١٧٧ | ١٩٥٤ | من طلق امرأته ثلاثا كما |
| | | | | | ذكر لم يحل له زواجها إلا بعد |
| | | | | | زوج يطؤها في فرجها بنكاح |
| | | | | | صحيح في حال عقله وعقلها ، ولا |
| | | | | | بد ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد |
| | | | | | الخ ودليل ذلك وبيان اختلاف |
| | | | | | العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم |
| | | | ١٨٠ | ١٩٥٥ | لورسب المطلق ثلاثا |
| | | | | | الى من يتزوجها ويطؤها ليحلها |
| | | | | | له فذلك جائز اذا تزوجها بغير |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--|---|--------------|---|
| المؤمنين وطلاقها ورجعتها | شرط لذلك في نفس العقد لنكاحه | ١٩٢ | إياها فإذا تزوجها فهو بالخيار أن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها ، وبرهان ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر مستندهم في ذلك مبسوطا |
| الكلام على لفظ (الخلية) ومذاهب المجتهدين في ذلك | ١٨٥ ١٩٥٦ لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة الفاظ إما الطلاق وإما الفراق وإما السراح بجميع اشتقاق الفاظها ودليل ذلك | ١٩٦ | ١٩٥٩ لا تجوز الوكالة في الطلاق وبرهان ذلك |
| ١٩٧ من كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئا ويان اختلاف العلماء في ذلك | ١٨٦ ١٩٥٧ ما عدا الالفاظ السابقة لا يقع بها طلاق نوى بها طلاقا أو لم ينو لا في قيا ولا في قضاء مثل الخلية والبريق وان مبرأ أو حلك على غارك ويان مذاهب السلف في ذلك | ١٩٧ | ١٩٦١ طلاق من لا يحسن العربية يكون بلغته باللفظ الذى يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الالبكم والمرضى بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التى يوقن بها من سمعها قطعا أنهما أرادا الطلاق ودليل ذلك |
| ١٩٧ من طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته كما كانت يتوارثان ان مات أحدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها الخبر ، وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم | ١٨٧ ١٩٥٨ في الالفاظ التى جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى باهلك . واعتدى . والبنة والبائن . وهل يقع بها طلاق نوى أم لم ينو ؟ وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب | ١٩٨ | ١٩٦٣ من طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق ودليل ذلك |
| ١٩٨ من طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق ودليل ذلك | ١٨٨ الكلام على حديث فاطمة بنت قيس وطلاقها | ١٩٢ | الكلام على حديث سودة أم |

| صفحة | المسألة | الموضوع | صفحة | المسألة | الموضوع |
|------|---|---------|------|---|---------|
| ٢٠٠ | ١٩٦٤ من طلق وهو غير قاصد الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه اليقة قضى عليه بالطلاق ودليل ذلك | | ٢١٣ | ١٩٧٠ من قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر ودليل ذلك | |
| ٢٠١ | ١٩٦٥ لا يلزم المشرک طلاقه وأمان كاحويه واتباعه وبعته وصدقه وعتقه ومؤاجرته فجائز كل ذلك وبرهان ذلك | | ٢١٦ | ١٩٧١ من جعل الى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا وبرهان ذلك | |
| ٢٠٢ | ١٩٦٦ طلاق المكره غير لازم له ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد أقوالهم | | ٢١٦ | ١٩٧٢ لا يكون طلاقا باتنا أبدا الا في موضعين لا ثالث لهما أحدهما طلاق غير الموطوء والثاني طلاق الثلاث بمجموعة أو مفردة ودليل ذلك | |
| ٢٠٥ | ١٩٦٧ من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أقوالهم | | ٢١٧ | ١٩٧٣ من قال أنت طالق ابت شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء لا يقع به طلاق وبرهان ذلك | |
| ٢٠٨ | ١٩٦٨ طلاق السكران غير لازم وكذلك من قد عقله بغير الخمر ويان حد السكر وإيراد أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم | | ٢١٨ | ١٩٧٤ من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو مخبرا فهو طلاق واحد ودليل ذلك | |
| ٢١١ | ١٩٦٩ البين بالطلاق لا يلزم ولا طلاق ولا يمين إلا لنا أمر الله عز وجل وبرهان ذلك | | ٢١٨ | ١٩٧٥ من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعتها باها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتدا بقرض عليها أن تهرب عنه فان أكرها فله قتلها دفاعا وبرهان ذلك | |
| | | | ٢١٨ | ١٩٧٦ طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق مات من | |

| صفحة المسألة الموضوع | صفحة المسألة الموضوع |
|---|--|
| ٢٤٤ ١٩٨١ من خالع امرأته خلما محيحالم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها فى العدة إلا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه مابقى عليه من صداقها قل أو كثر ويان أقوال المخالفين فى ذلك | ذلك المرض أو لم يمت منه الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم ٢٢٤ احتجاج من رأى توريت المتبوتة فى المرض وبيان سقوطه ٢٣٠ ١٩٧٧ طلاق العبد يده لا يبد سيده وطلاق العبد لزوجه الامة أو الحرة وطلاق الحر لزوجه الامة أو الحرة كل ذلك سواء لا تحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطبيقات مجموعة أو مفسرة لا بقل أصلا ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء فى ذلك وسرد حججهم |
| ٢٤٤ ١٩٨٢ لا يجوز أن يخالع من المجنونة ولا عن الصغيرة أبولا غيره ودليل ذلك | (الخلع) |
| ٢٤٤ ١٩٨٣ لا يجوز الخلع على أن تبريه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وبرهان ذلك (التمتع) | ٢٣٥ ١٩٧٨ تفسير الخلع وبيان اختلاف العلماء فى ثبوته وسرد أقوال السلف فى ذلك وتحقيق المقام بما يذهب الشك ويحل اليقين |
| ٢٤٥ ١٩٨٤ التمتع فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر ثلاث وطئها أو لم بطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض ويجبره الحام على ذلك أحب أم كره ولا تمتع على من انفسخ نكاحه منها بغير صداق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته إليها فى العدة ولا موته ولا موتها والتمتع لها أو لورثتها من رأس ماله يضرب بهام الغرماء الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين فى ذلك وتحقيق المقام | ٢٣٦ ١٩٧٩ من خالع على مجهول فهو باطل وبرهان ذلك ٢٤٤ ١٩٨٠ الخلع على عمل محدد جائز ودليل ذلك |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|---------|--------------|---------|
|--------------|---------|--------------|---------|

التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه ، ولو أنها ساعة أو أقل ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل النخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم

٢٦٠ الرد على من حدانقطاع العدة بان يمضي لها وقت صلاة فلا تنقسل وتزيف دليه

٢٦٢ ١٩٩٠ ان اتبع المطلق في عدة المطلقة طلاقاً بائناً ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث بمجموعة ولا من طلاق ثالثة فعليها أن تبتيء العدة من أولها فان طلقها بعد ستين ثالثة فتبتيء العدة ايضاً ولا بدودليل ذلك وذر مذاهب علماء الامصار في ذلك

٢٦٣ ١٩٩١ ان كانت المطلقة حاملاً من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فعديتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كما ذكرنا أو أسقطت فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك الممتعة وهي حامل تخير فراق زوجها ولا فرق

بما تنهات عليه العقول

٢٤٨ بيان مقدار المتعة ومذاهب الفقهاء في ذلك

٢٤٩ ١٩٨٥ من الرجعة من طلق امرأته طليقة أو طليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجاً وطئها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجاً آخر يطؤها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين فان كان طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طليقة هي ثالثة وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك

٢٥١ ١٩٨٦ من طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم وطئها لم يكن بذلك مراجعاً حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها ودليل ذلك اقوال علماء السلف في ذلك وذر حججهم

٢٥٥ ١٩٨٧ ذكر مسائل وفروع مجموعة ذكرت قبل مفرقة

(العدد)

٢٥٦ ١٩٨٨ العدد ثلاث وبيانها مفصلة والدليل على ذلك

٢٥٧ ١٩٨٩ عدة المطلقة الموطورة

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|--|--------------|---|
| ٢٦٥ | ١٩٩٢ ان مات في بطنها فلا تنقض عدتها إلا بطرح جميعه ودليل ذلك | ٢٦٨ | ١٩٩٧ تفصيل حكم المستحاضة التي لا يتميز دمه ولا تعرف أيام حيضتها ويان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق المقام |
| ٢٦٥ | ١٩٩٣ ان كانت المطلقة لا تحيض لصفر أو كبر أو خلقة ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة وبرهان ذلك | ٢٧٢ | ١٩٩٨ لافرق بين تقارب الاقراء أو تباعدها في المسائل المتقدمة ومذاهب علماء الامصار في ذلك |
| ٢٦٦ | ١٩٩٤ ان طلقها في استقبال أو ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فان ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزوما أن تعد سبعا وثمانين ليلة بمنتهن من الايام كسلى الى مثل الوقت الذي لزمته فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا الليلة ودليل ذلك | ٢٧٥ | ١٩٩٩ عدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهدو وكذلك المجنونة ويان أقوال علماء الفقه في ذلك وايراد حججه |
| ٢٦٦ | ١٩٩٥ يان أن حد السقط الذي يحل به زواج المرأة أن تسقطه علقه فصاعداً وأما دون العلقه فليس بشئ ولا تنقض بذلك عدتها وبرهان ذلك | ٢٧٦ | ٢٠٠٠ فرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عنها لا ليلا ولا نهاراً وأما الضماد فباح لها وتجتنب أيضاً كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد |
| ٢٦٧ | ١٩٩٦ ان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة | | |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|---|--------------|--|
| ٢٩٢ | الرد على من استدل بحديث فاطمة بنت قيس | ٢٨٠ | والخضرة والحرمة وغير ذلك إلا العصب وحده والخ وبرهان |
| ٢٩٤ | ذكر ما تعلقوا به عن عائشة رضى الله عنها ويان انه لاجحة لهم فيه | ٢٨٠ | ذلك وذكر مذاهب السلف في ذلك وسرد حججهم |
| ٢٩٨ | الثقة في كتاب الله عز وجل انما هي للرجعية وبرهان ذلك | ٢٨٠ | ٢٠٠١ لو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو قريب فان ذلك مباح ودليل ذلك |
| ٣٠٢ | الكلام على حديث فريمة | ٢٨٠ | ٢٠٠٢ ليس على المطلقة ثلاثا ايجاد أصلا ويان اختلاف العلماء في ذلك وبرهان ذلك |
| ٣٠٣ | الامة المعتدة لائحل | ٢٨١ | ٢٠٠٣ ان أغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضى العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عددا فهي عاصية لله عز وجل ولا تعد ذلك ودليل ذلك |
| ٣٠٣ | ٢٠٠٦ لاعدة من نكاح فاسد وبرهان ذلك | ٢٨٢ | ٢٠٠٤ تعد المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعقة تختار فراق زوجها حيث احببت ولا سكنى لمن ولا ثقة ولهن أن يحدجن في عدتهن وأن يرحلن حيث شئن ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم |
| ٣٠٤ | ٢٠٠٧ لاعدة على ام ولد ان اعتقت أو مات سيدها ولا على امة من وفاة سيدها أو عتقها وبرهان ذلك ويان اقوال المجتهدين في ذلك | ٢٨٩ | ٢٨٩ الرد على من هول بخلاف الائمة ويان انه كلام فارغ |
| ٣٠٦ | ٢٠٠٨ عدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرة ولا فرق ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم | ٢٩١ | ٢٩١ رد تقسيم أبى حنيفة واظهار مساده |
| ٣١١ | ٢٠٠٩ تعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها من حين ياتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط وبرهان ذلك | | |
| ٣١٢ | ٢٠١٠ اذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد | | |

| صفحة | المسألة | الموضوع | صفحة | المسألة | الموضوع |
|------|---|---------|----------|---|---------|
| | الطلاق أو تنازع احدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتهما فكل ذلك سواء بينهما مع ايمانها أو يعين الباقي منها أو ورثة الميت النخ و دليل ذلك ومذاهب المجتهدين في ذلك وسرد ادلتهم الاستبراء | | ٣١٥ ٢٠١١ | من كانت له جارية يطؤها وهي ممن تحيض حيضا تتيقنه وكذلك ان اراد انكاحها أو هبتها أو اصدقها وتفصيل ذلك و بيان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم | |
| | ٣١٧ يان من لم ير الحبل أكثر من تسعة أشهر | | ٣١٩ | دليل من رأى الاستبراء كما ذكرنا | |
| | ٣٢٠ ٢٠١٢ من استلحق ولد خادم له بآعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة انه وطئها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطئه لها لم يصدق ولم يلحق به وتفصيل ذلك وسرد أقوال أرباب المذاهب في ذلك ولم ير ادحجهم | | ٣٢٢ ٢٠١٣ | الولد يلحق في النكاح الصحيح والعقد الفاسد بالجاهل ويلحق في الملك الصحيح وفي المتملكة بعقد فاسد بالجاهل و دليل ذلك | |
| | ٣٢٣ (الحضانة) | | ٣٢٣ ٢٠١٤ | الام أحق بحضانة الولد | |
| | الصفير والابنة الصغيرة حتى يبلغا الحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لا رحل الاب عن ذلك البلد أو لم ير حل والجددة أم وينظر للولد في الاحوط له في دينه ودنياه و بيان مراتب الحضانة وبرهان ذلك | | ٣٢٧ | ما جاء عن السلف في ذلك | |
| | ٣٢٩ يان كلام المتأخرين في ذلك | | ٣٣١ ٢٠١٥ | اذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أم لك بأنفسهما ويسكنان أينما أجامع التحرى في ذلك وبرهان ذلك | |
| | ٣٣١ ٢٠١٦ أن كان الأب والام محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح لم يحز قبل لابن ولا لابنة الرحيل ولا تضييع الابوين أصلا وحققها أوجب من حق الزوج والزوجة والدليل على ذلك | | ٣٣٥ ٢٠١٧ | الواجب على كل والدة حرة كانت أو أمة في عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلوا منهما لحق ولدها بالنزى تولد من | |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|---|--|---|
| | تعالى في هذا الموضع بما يحى النفوس وبشرح الصدور | | مانه أولم يلحق أن ترضع ولدها أحب أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك إلا أن تكون الخ ، وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك |
| ٣٥٦ | بيان منع الاحتجاج بخبر ابن المنكدر وريفة عن ابن السيلان | (كتاب الدماء والقصاص والديات) | |
| ٣٥٩ | ٢٠٩٢ ان قتل المسلم أو الذمى البالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشيرته وقيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغا عاقلاً مسلماً عتق رقبة مؤمنة ولا بد ان قدر عليها ودليل ذلك | ٣٤٢ ٢٠١٨ لا ذنب عند الله تعالى بعد الشرك أعظم من شيئين وبيانهما مع التفصيل ودليل ذلك | |
| ٣٦٠ | ٢٠٩٣ من قتل مؤمناً عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم فولى المقتول بخير بين القود وبين العفو ، ولا رأى للقتول في ذلك ، وبرهانه وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم ، وقد غلط في رقم المسألة هنا في الاصل واستمر الى آخر الجزء | ٣٤٣ ٢٠١٩ تقسيم القتل الى نوعين عمد وخطأ ، وبرهان ذلك | |
| ٣٦١ | بيان مرجع الضمير في قوله تعالى «وله» من أخيه ، في آية (كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية واختلاف العلماء في ذلك وبيان مستندهم وتعقيب ذلك بما يبيح النفوس | ٣٤٤ ٢٠٢٠ لا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم | |
| ٣٦٦ | بيان ان كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ حتى يضم بعضه الى بعض | ٣٤٧ ٢٠٢١ ان قتل مسلم بالغ ذمياً أو مستأناً عمداً أو خطأ فلا قود عليه ولا دية ، ولا كفارة ولكن يؤدب في الممد خاصة ويسجن حتى يتوب كف الضرر وبرهان ذلك وإيراد أقوال المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وقد أطلب المصنف رحمه الله | |

| صفحة | المسألة | الموضوع | صفحة | المسألة | الموضوع | | |
|------|---|--|--|---|--|--|---|
| ٣٦٩ | بيان أن خالد بن الوليد رضى الله عنه لم يقتل بنى جذيمة لإلتأؤالا | وهى فى الخطأ على عاقلة القاتل وفى العمد فى مال القاتل وحده وبرهان ذلك ، وإيراد أقوال العلماء فى ذلك وسرد حججهم | ٣٧٠ | بيان أن قاتل العمد يقتل بأى شئ قتل به واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد حججهم | ٣٩٢ | حجة من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط وبيان ضعفها | |
| ٣٧٣ | بيان معنى القود فى لغة العرب | ٣٧٤ | بيان أن المثلة لا تحمل | ٣٧٥ | بيان غاية الإحسان فى القتل | ٣٧٦ | أقوال العلماء فى حرق الجانى بالنار قودا |
| ٣٧٨ | (باب من الكلام فى شبه العمد) | ٣٧٨ | بيان تناقض الطوائف الثلاث فى عمد الخطأ وذكر ما استدلوا به من الآثار وقض حججهم | ٣٨٥ | بيان أن الشعبي والنخعي وابن أبى ليلى وعبد الكريم لم يولدوا إلا بعد موت ابن مسعود | ٣٨٥ | بيان مذهب التابعين فى شبه العمد |
| ٣٨٦ | بيان مذاهب فقهاء الامصار فى شبه العمد | ٣٨٧ | بيان أن قول أبى حنيفة مخالف لكل خبر | ٣٨٧ | بيان تناقض المالكيين هنا | ٣٨٨ | ٢٠٢٤ الدية فى العمد والخطأ |
| ٤٠١ | آخر ما انتهى به كتاب المحلى من التأليف وأول تكلمته من كتاب الإيصال للؤلؤ وقد كله ابنه | ٤٠١ | ٢٠٢٥ الدية فى قتل الخطأ على العصبية وم العاقلة وبرهان ذلك | ٤٠٢ | بيان أن الدية فى قتل الخطأ اذا لم يكن للقاتل عصبية فعلى بيت المال ودأيل ذلك | ٤٠٣ | (ديات الجراح والأعضاء) |
| ٤٠٣ | ٢٠٢٦ القصاص واجب فى كل ما كان بعمد أو جرح أو كسر وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وإيراد حججهم | ٤٠٨ | بيان أن مالكا رحمه الله لا يرى فى جنايات العمد وجراحه جملة الا القود أو المفوق فقط ولا يرى فيها دية وإيراد قول أبى حنيفة | | | | |

| صفحة المسألة الموضوع | صفحة المسألة الموضوع |
|--|--|
| ضرب وبرهان ذلك وأقوال المجتهدين في ذلك | في ذلك وأصحابه والشافعي وأصحابه |
| ٤٢٨ ٢٠٣١ حكم عين الدابة | ٤٠٩ ما جاء عن النبي ﷺ في ديات الجراح والأعضاء فيادون |
| ٤٢٩ ٢٠٣٢ » الحاجب | النفس في العمدة والخطأ وتوجيه |
| ٤٣١ ٢٠٣٣ » الالف | كل حديث في الباب بما يناسبه |
| ٤٣٣ ٢٠٣٤ » الشعر | ٤١٣ ما جاء في دية الجراح والأعضاء |
| ٤٣٤ ٢٠٣٥ » الشارين | عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم |
| ٤٣٤ ٢٠٣٦ » العقل | ٤١٦ (حكم الضرر تسود وترجف) |
| ٤٣٥ ٢٠٣٧ » الاحيين والذقن | ٤١٧ اختلاف الفقهاء في حكم اسوداد |
| ٤٣٥ ٢٠٣٨ » الاصابع | الضرر |
| ٤٣٧ ٢٠٣٩ خلاف العلماء في الاصابع | ٤١٨ (حكم العين) |
| ٤٣٧ أقوال العلماء في مفاصل الاصابع | ٤٢٠ بيان أن قول مالك في أن في عين |
| ٤٣٨ ٢٠٤٠ بيان ما جاء في اليد تشل | الاعور الذية يناقض القياس |
| أو تقطع | ٤٢١ حكم العين العوراء ومذاهب |
| ٤٣٩ ٢٠٤١ اختلاف العلماء في موضع قطع اليد | السلف في ذلك |
| ٤٣٩ ٢٠٤٢ حكم كسر اليد والزند | ٤٢٣ (شفر العين) |
| ٤٤٠ ٢٠٤٣ حكم من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره | ٤٢٤ حكم قنأ عين الانسان ثم مات الفاقه |
| ٤٤٠ ٢٠٤٤ حكم اصابع المرأة | ٤٢٤ ٢٠٢٧ جنى على عين ثم قنت |
| ٤٤١ ٢٠٤٥ » اليد الشلاء | ما الحكم في ذلك؟ |
| ٤٤٢ ٢٠٤٦ » الرجلين | ٤٢٥ ٢٢٨ حكم ما اذا شج انسانا |
| ٤٤٢ ٢٠٤٧ » اللسان | فذهب بصره فقال كان أعمى |
| ٤٤٣ ٢٠٤٨ » لسان الاعجم | ٤٢٦ ٢٠٢٩ بيان قول المتأخرين في |
| والاخرس | جناية على عضو بطل منه عضو |
| ٤٤٤ ٢٠٤٩ » من قطع يديها آلة | آخر - وايراد مذاهب الفقهاء |
| أو قلع ضرسا وجعة أو متأكلة | في ذلك وسرد حججهم |
| بغير اذن صاحبا | ٤٢٧ ٢٠٣٠ حكم من أمسك آخر حتى |
| | قنت عنه أو قطع عضوه أو |

| صفحة المسألة | الموضوع | صفحة المسألة | الموضوع |
|--------------|---|--------------|--|
| ٤٤٤ | ٢٠٥٠ حكم البجح والصعر والحدب | ٤٦٦ | ٢٠٧٣ في معنى قول النبي ﷺ والقاتل والمقتول في النار وان قتله كنت مثله |
| ٤٤٥ | ٢٠٥١ في الظفر | ٤٦٨ | ٢٠٧٤ حكم من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتله وأصابه سهم أو حجر لا يدري من رماه أو هرب قتله ومذاهب علماء الامصار في ذلك |
| ٤٤٦ | ٢٠٥٢ في الشفتين | ٤٧١ | ٢٠٧٥ حكم من أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه وأقوال المجتهدين في ذلك |
| ٤٤٧ | ٢٠٥٣ في السمع | ٤٧٢ | ٢٠٧٦ في معنى قوله تعالى (فن تصدق به فهو كفارة له) |
| ٤٤٨ | ٢٠٥٤ في الاذن | ٤٧٤ | ٢٠٧٧ في امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره فوجد ميتا |
| ٤٤٩ | ٢٠٥٥ في الذكر والاثين | ٤٧٤ | ٢٠٧٨ هل بين الاجير ومستأجره قصاص |
| ٤٥١ | ٢٠٥٦ في الصلب والفقرات | ٤٧٤ | ٢٠٧٩ في حكم ميراث الدية ومذاهب العلماء في ذلك |
| ٤٥٢ | ٢٠٥٧ في الضلع | ٤٧٧ | ٢٠٨٠ في ذكر ماروى عن النبي ﷺ في المقتلين ان يحتجزوا |
| ٤٥٣ | ٢٠٥٨ في الترقوة | ٤٦١ | ٢٠٧١ في تفسير أقسام الجراح وبينها مفصلة |
| ٤٥٤ | ٢٠٥٩ في الثدي | ٤٦١ | ٢٠٧٢ حكم من قتل عددا فعفى |
| ٤٥٥ | ٢٠٦٠ في افشاء الرجل المرأة | | |
| ٤٥٦ | ٢٠٦١ في من قطع من جلده شيء | | |
| ٤٥٧ | ٢٠٦٢ في السكر اذا انجبر | | |
| ٤٥٧ | ٢٠٦٣ في المائة اذا افتقت | | |
| ٤٥٨ | ٢٠٦٤ حكم الورك | | |
| ٤٥٨ | ٢٠٦٥ في الشفرين والاليتين والعفلة والمنكب | | |
| ٤٥٩ | ٢٠٦٦ في العنق | | |
| ٤٥٩ | ٢٠٦٧ حكم الدرس لبطن آخر حتى يسلح | | |
| ٤٥٩ | ٢٠٦٨ حكم الضرطة | | |
| ٤٦٠ | ٢٠٦٩ في الجبهة | | |
| ٤٦٠ | ٢٠٧٠ في اللطمة | | |
| | (الجراح وأقسامها) | | |

| صفحة المسألة الموضوع | صفحة المسألة الموضوع |
|----------------------------------|------------------------------------|
| اقوال العلماء في ذلك | المعفو عن الدم ومن لا عفوله ويان |
| ٢٠٩٣ ٥١١ هل على المسك للقتل قود | حججهم |
| أم لا وكذلك الواقب الناظر وغيره | ٤٨٢ ٢٠٨٢ اختلاف العلماء في مقتول |
| ٢٠٩٤ ٥١٤ هل في قتل العمد كفارة | كان في أولياته غائب أو صغير أو |
| ويان اختلاف العلماء | يخنون ويان أدلتهم |
| ٢٠٩٥ ٥١٦ جارية اذهبت عذرة | ٤٨٥ ٢٠٨٣ عفو الأب عن جرح ابنه |
| أخرى أو رجل فعل ذلك بجماع | الصغير أو استقاده له أو في الخنون |
| أو غيره ما حكمه | كذلك وبرهانه |
| ٢٠٩٦ ٥١٧ حكم التنافس | ٤٨٦ ٢٠٨٤ هل يجوز عفو |
| ٢٠٩٧ ٥١٨ حكم من قتل انسانا بمجود | النجنى عليه جناية يموت منها خطأ أو |
| بنفسه للوث | عمد عن دية وغيره ما عن دمه أم لا |
| ٢٠٩٨ ٥١٨ هل للولى عفو في قتل | ٤٩١ ٢٠٨٥ حكم الولي يعفو أو يأخذ |
| الغيلة أو الخرابة | الدية ثم يقتل |
| ٢٠٩٩ ٥٢١ حكم خلع الجاني | ٤٩٣ ٢٠٨٦ هل يستقاد في الحرم |
| ٢١٠٠ ٥٢٢ من استسقى قوما فلم | ٤٩٩ ٢٠٨٧ هل يقام القصاص أو |
| يسقوه حتى مات | الحدود في الشهر الحرام |
| ٢١٠١ ٥٢٣ حكم دية الكلب | ٥٠٠ ٢٠٨٨ حكم مقاتلة من مر امام |
| ٢١٠٢ ٥٢٤ إقالة ذى الميتة عشرته | المصلى |
| ٢١٠٣ ٥٢٥ قوم أقر كل واحد منهم | ٥٠١ ٢٠٨٩ حكم الجساعة تضرب |
| بقتل قتل وبرأ أصحابه | الواحد فيقتل |
| ٢١٠٤ ٥٢٥ حكم الخشبة تخرج من | ٥٠١ ٢٠٩٠ حكم ما إذا قتل اثنان |
| الحائط والقصار ينضح الخ | قتل احدهما الآخر |
| ٢١٠٥ ٥٢٧ الحائط يقع فيتلف نفسا | ٥٠٧ ٢٠٩١ بيان ان صوم الشهرين |
| أو مالا | في كفارة قتل الخطأ عوض من |
| ٢١٠٦ ٥٢٨ الجرة توضع الى باب | الدية والعقن ان لم يجد |
| أو انسان يستند الى باب | ٥٠٨ ٢٠٩٢ حكم من أمر غيره بقتل |
| ٥٣٩ خاعة طبع الجزء العاشر | انسان قتل المأمور واختلاف |

